المركز القومى للترجمة

نظريات العلاقات الدولية

تأليف

سكوت بورتشيل | أندرو لينكليتر
ريتشارد ديفيتاك | جاك دوناللى
تيرى ناردين | ماثيو باترسون
كريستيان رويس | سميث - جاكى ترو

2202

ترجمة

محمد صفار



يقدم هذا الكتاب الناجح الذائع الصيت تقديماً ممنهجاً وشاملاً للاقترابات النظرية الرئيسية فى دراسة العلاقات الدولية. ويعرض كل فصل من فصوله، التى كتبها نخبة من الدارسين من أرجاء العالم، تحليلاً نقدياً مفصلاً لنظرية من النظريات الرئيسية السائدة فى حقل العلاقات الدولية، من الواقعية والليبرالية إلى النسوية وما بعد البنيوية. وقد قامت المقدمة بوضع هذه الفصول فى إطار متماسك من خلال تقييم دور النظرية فى دراسة السياسة العالمية. وتتضمن هذه الطبعة الرابعة فصلين جديدين تماماً عن "السوسيولوجيا التاريخية" لأندرو لينكليتر و"النظرية السياسية الدولية" لتيرى ناردين.

تصميم الغلاف: نسرين كشك

نظريات العلاقات الدولية

المركز القومى للترجمة
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: رشا إسماعيل

سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين
المشرف على السلسلة: فيصل يونس

- العدد: 2202
- نظريات العلاقات الدولية
- نخبة
- محمد صفار
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

Theories of International Relations, 4th Edition
By: Scott Burchill, Andrew Linklater, Richard Devetak, Jack Donnelly, Terry Nardin, Mathew Paterson, Christian Reus-Smit and Jacqui True

هذا العمل يصدر بالتعاون مع مؤسسة فورد

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٢٦
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

نظريات العلاقات الدولية

تأليف

سكوت بورتشيل أندرو لينكليتر

ريتشارد ديفيتاك جاك دونللي

تيري ناردين ماثيو باترسون

كريستيان رويس سميث-جاكي ترو

ترجمة: محمد صفار



2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

نظريات العلاقات الدولية/ تأليف: سكوت بورتشيل، وآخرون،

ترجمة: محمد صفار.

ط١ ، القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٤

٥١٢ ص ، ٢٤ سم

١ - العلاقات الخارجية.

(أ) بورتشيل، سكوت (مؤلف مشارك).

(ب) صفار، محمد (مترجم).

(جـ) العنوان ٣٢٧

رقم الإيداع ٢٠١٢/٩٦٨٢

الترقيم الدولى 978-977-216-111-9

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز .

المحتويات

الفصل الأول

مقدمة

سكوت بورتشيل وأندرو لينكليتر

إطار التحليل

كانت العلاقات الدولية حقلاً نظرياً منذ إنشائها باعتبارها مجالاً مستقلاً للدراسة، فاثنان من النصوص التأسيسية فى هذا الحقل، وهما أزمة العشرين عاماً لمؤلفه إى إتش كار (نشر لأول مرة فى عام ١٩٣٩) وكذلك السياسة بين الأمم لمؤلفه هانز مورجنثاو (نشر لأول مرة فى عام ١٩٤٨) يعتبران أعمالاً نظرية من ثلاثة أوجه رئيسية. فلقد طور كل منهما إطاراً تحليلياً قام باستخلاص جوهر السياسة الدولية من الأحداث المتفرقة؛ وسعى كل منهما إلى أن يزوِّد المحللين فى المستقبل بأدوات نظرية لفهم الأنماط العامة التى تتوارى للوهلة الأولى وراء المشاهد المتفردة؛ وسلَّط كل منهما فكره على أشكال الحركة السياسية التى تعتبر أكثر ملاءمة فى مضمار يغلب عليه صراع القوة. إن كلا المفكرين كانت تدفعهما الرغبة فى تصحيح ما اعتبراه سوء فهم عميق لطبيعة السياسة الدولية، يقع فى قلب المشروع الليبرالى، خاصة ذلك الاعتقاد بأن صراع القوة من المستطاع ترويضه بواسطة القانون الدولى، وفكرة أن السعى وراء المصلحة الذاتية بالإمكان استبدال بها ذلك الهدف المشترك الذى يتصل بتحقيق الأمن للجميع. لا يتصل الأمر بأن كلاً من مورجنثاو وكار قد ظنا أن النظام السياسى

الدولى، محكوم عليه أن يدور فى كل وقت حول الصراع الذى لا يتوقف على القوة والأمن. وإنما كانت دعواهما الأساسية هى؛ أن جميع الجهود لإصلاح النظام الدولى سرعان ما ستُخفق فى نهاية الأمر، ما دامت تتجاهل مسألة الصراع على القوة. ولعل الأكثر إثارة للقلق فى نظرهما هو؛ خطر أن تؤدى محاولات تحقيق تغيير جذرى إلى تعقيد مشكلة العلاقات الدولية، واعتقدا أن الرؤية العالمية ذات الطابع الدولى لليبراليين مسئولة إلى حد كبير عن أزمة أعوام ما بين الحربين العالميتين.

لقد اعتقد العديد من الدارسين، خصوصًا فى الولايات المتحدة فى ستينيات القرن العشرين، أن الإطار النظرى لمورجنثاو كان مفرطًا بطبيعته فى الانطباعية، حيث استخدمت الأمثلة التاريخية للتأييد، وليس للبرهنة على التخمينات البارعة بشأن الأنماط العامة للعلاقات الدولية. ونتج عن ذلك أن هذا المجال تخلف بصورة بارزة وراء دراسة الاقتصاد التى استخدمت مناهج متطورة، مستقاة من العلوم الطبيعية لاختبار فروض محددة وتطوير قوانين عامة والتنبؤ بالسلوك البشرى. وحاول أنصار الاقتراب العلمى بناء نظرية جديدة للسياسة الدولية، وكان ذلك بالنسبة لبعضهم بدافع الوصول إلى تفسير أفضل ومستويات أرقى من دقة التنبؤ، وبالنسبة للبعض الآخر بدافع الاعتقاد أن العلم يمسك بمفتاح فهم كيفية تغيير السياسة الدولية إلى الأفضل.

وقد أطلق ذلك التحول العلمى جدلاً ضخمًا داخل مجال العلاقات الدولية فى ستينيات القرن العشرين، ارتأى فيه الدارسون من مثل: هيدلى بيل (1966 b) أن السياسة الدولية ليست قابلة للبحث العلمى. وقد شاركه فى تلك النظرة على نطاق واسع أولئك المحللون من أصحاب المشروعات الثقافية المتنوعة. فادعى الباحث الراديكالى ناعوم تشومسكى (١٩٩٤) أن هناك فى العلاقات الدولية "ظروفًا تاريخية شديدة الاختلاف والتعقيد بحيث يصعب على ما قد يطلق عليه بصورة مقبولة "نظرية" أن تطبق عليها بشكل نمطى"(١٩٩٤: ١٢٠).

ويرفض ما يعرف بوجه عام بتيار "ما بعد الوضعية" فى العلاقات الدولية إمكانية وجود علم للعلاقات الدولية يستخدم معايير البرهان المرتبطة بالعلوم الطبيعية من أجل الوصول إلى مستويات مماثلة من دقة التفسير ويقين التنبؤ (Smith& Booth & Zalewski ,1996). وفى تسعينيات القرن العشرين، حدث جدل ضخم حول ادعاءات الوضعية، وكان السؤال الرئيسى يتعلق بما إذا كانت هناك اختلافات عميقة بين العلوم "الطبيعية" والعلوم "الإنسانية". ولم يكن يقل عن ذلك فى الأهمية تلك المناقشات المتعلقة بطبيعة النظرية والغرض منها. وتمركز الجدل حول ما إذا كانت النظريات- حتى تلك التى تستهدف الموضوعية - هى فى جوهرها "سياسية" نظرًا لأنها تولد رؤى كونية تعلى من شأن بعض المصالح السياسية وتحط من شأن البعض الآخر. وقد تولدت عن هذا الجدل أسئلة شديدة الصعوبة عن ماهية النظرية وأهدافها، وصارت تلك هى الأسئلة المركزية الآن فى مجال العلاقات الدولية، بل هى أكثر مركزية منها فى أى وقت فى التاريخ. فما الذى يعنيه، نتيجة ذلك، أن نتحدث عن نظرية فى السياسة الدولية؟

تنوع النظرية

إن أحد أغراض هذا المجلد هى: تحليل التنوع فى مفاهيم النظرية فى دراسة العلاقات الدولية. ولا تزال الاقترابات الوضعية أو "العلمية" ذات أهمية حاسمة، وهى بالفعل مهيمنة فى الولايات المتحدة، مثلما يوضح ذلك نجاح تحليل الاختيار الرشيد. لكن تلك ليست هى النوعية الوحيدة للنظريات المتاحة فى هذا المجال، فهناك عدد متزايد من المنظرين يهتمون بنوعية ثانية من النظريات، تتعلق اهتماماتها الرئيسية بطريقة تكوين المراقبين لتصوراتهم عن العلاقات الدولية، وكذلك بالأساليب التى يستخدمونها لمحاولة فهم العلاقات الدولية، وأيضًا بالتداعيات الاجتماعية والسياسية "للادعاءات المعرفية" الخاصة بهم. ويعتقد أولئك المنظرون أن التركيز على كيفية الاقتراب من

دراسة السياسة الدولية هو؛ بنفس قدر الأهمية مثل محاولة تفسير الظواهر العالمية. وبعبارة أخرى، تعتبر عملية التنظير ذاتها موضوعًا حيويًا للدراسة.

ويذهب ستيف سميث (١٩٩٥:٢٦-٧) إلى أن هناك انقسامًا أساسيًا داخل حقل العلاقات الدولية "بين النظريات التى تسعى لتقديم تفسيرات(*) للعلاقات الدولية، وتلك المنظورات التى ترى النظرية منشئة(**) لذلك الواقع".

وينهض معظم النقاش فى هذا الفصل التمهيدى على التفرقة بين هذين المفهومين للنظرية، ويضاف إلى ذلك، أن النظرية صارت تشمل الآن مجالات متشابهة مثل علم الاجتماع التاريخى والنظرية السياسية الدولية، اللذين يخلفان بصمات واضحة على دراسة العلاقات الدولية.

إن أبرز ما يذكر فى هذا السياق هو، أن النظريات المنشئة تلعب دورًا متزايد الأهمية فى دراسة العلاقات الدولية، غير أن أهمية القضايا التى تتناولها تم الاعتراف بها منذ أمد بعيد. ومنذ أوائل سبعينيات القرن العشرين، ارتأى هيدلى بول (١٩٧٣: ١٨٣-٤) أن:

سبب اهتمامنا بنظرية وتاريخ الموضوع هو، أن جميع المناقشات فى السياسة الدولية تنبنى على افتراضات نظرية، يتعين علينا الإقرار بها والبحث فيها بدلاً من تجاهلها أو تركها مستقرة. ويعتبر البحث النظرى فى حده الأدنى مشروعًا يتجه صوب النقد، أى صوب الافتراضات العامة التى تقوم عليها المناقشات اليومية فى السياسة الدولية، من أجل التعرف عليها وصياغتها وتهذيبها وإثارة التساؤلات بشأنها. أما فى حده الأقصى، فالمشروع يعنى بالبناء النظرى، أى التحقق من صحة بعض الافتراضات

(*) أضيف التأكيد بمعرفة المؤلف.

(**) أضيف التأكيد بمعرفة المؤلف.

وخطأ بعضها، وكذلك صحة بعض القضايا وخطأ بعضها، ومتابعة ذلك بتشييد بناء معرفى صلب.

ويكشف هذا الاقتباس اعتقاد بول بضرورة كل من النظرية التفسيرية والمنشئة لدراسة العلاقات الدولية، إذ بدون الجهد اللازم لزيادة فهم هذين الطرفين يصبح البحث الفكرى غير مكتمل. ورغم أن بول قد كتب ذلك فى أوائل السبعينيات، فإن النظرية المنشئة لم تبدأ فى شغل مركز أكثر أهمية فى الحقل الدراسى حتى أواخر عقد السبعينيات، ويعزى ذلك جزئيًا إلى تأثير التطورات فى المجالات الشبيهة كالنظرية الاجتماعية والسياسية. وفى الأعوام التالية، مع ازدياد الاهتمام بالنظرية الدولية، كرس عدد متزايد من الدراسات جهودها لتناول المسائل النظرية، وعنى العديد منها بالنظرية المنشئة. لكن هذا التركيز على عملية التنظير لم يخل من الجدل، حيث دفع البعض بأن الانشغال المفرط بالنظرية يمثل نكوصًا عن تحليل قضايا "العالم- الواقعى" وعن الإحساس بالمسئولية تجاه السياسات الواقعية (Wallace, 1996). وهناك تشابه هنا مع النقطة التى أثارها كيوهين (١٩٨٨) فى وجه ما بعد الحداثة، وهى؛ أن التركيز على مشكلات فلسفة العلوم الإنسانية يقود إلى تجاهل مجالات مهمة فى البحث الإمبريقى.

ويميل نقاد ذلك الرأى إلى أنه؛ يقوم على افتراضات نظرية غير مصرح بها أو مبرهن عليها بشأن أغراض دراسة العلاقات الدولية، وخصوصًا الاعتقاد بأن هذا الفرع يجب أن يهتم بالقضايا الأكثر حيوية بالنسبة للدول منها بالنسبة لفاعلى المجتمع المدنى، الذين يهدفون إلى تغيير النظام السياسى الدولى- (Booth 1997; Smith 1997). وهنا من الأهمية بمكان تذكر أن كار ومورجانثاو كانا مهتمين ليس فقط بالعالم "كما هو فى الخارج" ولكن أيضًا ببناء أطروحات قوية بصدد ما تأمل الدول بشكل عقلانى فى تحقيقه فى عالم السياسة الدولية التنافسى. ويذهب سميث (١٩٩٦:١١٣) إلى أن جميع النظريات تقوم بذلك سواء بشكل مقصود أو غير مقصود: "فهى لا تفسر أو تتنبأ

ببساطة، بل تخبرنا بماهية الإمكانات القائمة بالنسبة للتدخل والفعل الإنسانيين؛ أى أنها لا تحدد فقط إمكاناتنا التفسيرية ولكن أيضًا آفاقنا الأخلاقية والعملية".

ويثير سميث التساؤل فى وجه ما يعتبره افتراضًا خاطئًا عن أن "النظرية" تقف فى مواجهة "الواقع" – وبصورة عكسية أن "النظرية" يمكن اختبارها على خلفية "الواقع" كما هو فى الخارج فعلاً (انظر أيضًا George 1944). وتتعلق المسألة هنا بما إذا كان ما "هو فى الخارج" يتوقف وجوده على النظرية ويتحدد بشكل لا يتغير بلغة وثقافة من يلاحظ الظاهرة، وكذلك بتلك المعتقدات العامة عن المجتمع، التى ترتبط بزمان ومكان معينين. ومثلما ذكرنا سلفًا، فإن أولئك المهتمين بمسألة النظرية لا يمكنهم الفكاك من حقيقة أن التحليل يعتمد دائمًا على المعارف النظرية، ويقود غالبًا إلى تداعيات ونتائج سياسية (Brown 2002).

وقد شددت الدراسات المتزايدة ذات التوجه النسوى فى مجال العلاقات الدولية، كما سيتم التعرض لها فى الفصل العاشر، على هذا الطرح من خلال ادعائها بأن العديد من التقاليد المسيطرة تتسم بالتحيز النوعى، من حيث إنها تعكس الخبرات الذكورية تحديداً فى المجتمع والسياسة. وبنفس الدرجة تحرص الاقترابات النقدية فى العلاقات الدولية، التى ستناقش فى الفصلين الثامن والتاسع، على التأكيد على ما ذهب إليه ناجل (١٩٨٦)، ولكن فى سياق مختلف، من أنه "لا توجد نظرية تأتى من الفراغ".

وللإنصاف، يعترف العديد من المدافعين عن الاقتراب العلمى بتلك المشكلة، لكنهم يعتقدون أن العلم جعل من الممكن للمحللين أن يرتفعوا فوق العالم السياسى والاجتماعى الذى يقومون ببحثه. فما أنجزته العلوم الطبيعية يمكن لأشكال البحث فى العلوم الإنسانية أن تقلده. وهذه قضية سنعود لها لاحقًا. ويبين الجدل حول إمكانية وجود علم للعلاقات الدولية، وكذلك الخلافات حول وجود انشغال مفرط بالنظرية فى السنوات الأخيرة، أن الدارسين لم يصلوا بعد لاتفاق حول طبيعة وأغراض النظرية،

أو أنهم لم يتفقوا على موضعها الملائم فى المجال الأوسع. إن العلاقات الدولية مجال دراسى يمتلئ بالخلافات النظرية، إنه "فرع دراسى منقسم"، كما أطلق عليه هولستى (١٩٨٥).

طبيعة متنازع عليها

لقد كان الوضع فعلاً كذلك منذ بدأ أولئك، الذين طوروا ذلك الموضوع الجديد نسبيًا فى الأكاديمية الغربية، عقب الحرب العالمية الأولى، لأول مرة فى نقاش الملامح الأساسية للسياسة الدولية. ومنذ ذلك الوقت، جرى التنازع على كل بعد تقريبًا من أبعاد دراسة العلاقات الدولية، بل وحتى بصورة أكثر حدة فى بعض الأوقات من غيرها. ما الذى يجب أن يستهدفه هذا الحقل بالدراسة؟ أهى العلاقات بين الدول؟ أم الروابط الاقتصادية المتنامية العابرة للقوميات، مثلما يوصى بذلك الليبراليون فى أوائل القرن العشرين؟ أم الاعتماد الدولى المتبادل والمتزايد، كما تم تبنيه فى سبعينيات القرن العشرين؟ أم نظام التبعية والسيطرة العالميين، كما ادعى الماركسيون والماركسيون الجدد فى سبعينيات القرن العشرين؟ أم العولمة حسبما ارتأى الدارسون أخيرًا؟ تلك بعض الأمثلة عن كيفية انقسام هذا الحقل حول السؤال الأساسى المتعلق بموضوع الدراسة.

وبالإضافة إلى ذلك، كيف تجب دراسة الظاهرة السياسية الدولية: هل باستخدام البيانات الإمبريقية من أجل التعرف على قوانين وأنماط العلاقات الدولية؟ أم باستخدام الأدلة التاريخية لفهم ما هو منفرد(Bull 1966 a) أم لمعرفة بعض التقاليد الفكرية التى استمرت عبر القرون (Wight 1991)؟ أم استخدام الاقترابات الماركسية لمسائل الإنتاج والطبقة وعدم المساواة المادية؟ أم بتقليد دراسة سلوك الشركات فى السوق من أجل فهم قوى النظام التى تجعل جميع الدول تتصرف على نفس النحو إلى حد بعيد، كما

يفعل والتز (١٩٧٩)؟ أو كما يقوم وندت (١٩٩٩) فى دفاعه عن البنائية بادعاء أنه من الأهمية بمكان، فى دراسة العلاقات الدولية، أم أن الأمر يتعلق بالأفكار حتى النهاية؟ وهذه بعض النماذج للاختلافات الأساسية حول المنهج أو المناهج الملائمة للاستخدام فى هذا المجال.

أخيراً، هل من الممكن أن يقدم الدارسون أشكالاً محايدة للتحليل أم أن جميع الاقترابات مرتبطة بالثقافة، وبالتالى ستكون متحيزة بالضرورة؟ وهل من الممكن الوصول إلى معرفة موضوعية بالحقائق وليس بالقيم، كما يحاجج أنصار الاقتراب العلمي؟ أو هل من الممكن، كما يحاجج دارسو الأخلاق العالمية، أن نصل إلى معرفة بالأهداف التي ينبغي على الدول والفاعلين السياسيين أن يحققوها مثل: نشر العدالة العالمية، أو إنهاء الفقر فى العالم (Pogge 2002)؟ هذه هى بعض النقاشات الإبستمولوجية فى مجال العلاقات الدولية، وهى نقاشات تتعلق بما يستطيع ولا يستطيع الإنسان معرفته عن العالم السياسى والاجتماعي. وقد تركز العديد من "النقاشات الكبرى" ونقاط التحول فى هذا الحقل على تلك القضايا.

وفيما يتبقى من هذا الفصل التمهيدى، سوف نختبر هذه القضايا وغيرها تحت العناوين التالية:

- تأسيس حقل العلاقات الدولية.
- النظريات وحقول الدراسة.
- النظرية المفسرة والمنشئة.
- النظرية البينية.
- علام تختلف نظريات العلاقات الدولية؟
- ما المعايير المتوافرة بصدد تقييم النظريات؟

إن أحد أهدافنا هو، تفسير إنتاج هذه النظريات منذ ثمانينيات القرن العشرين، وتحليل "الأشكال" والمناهج المختلفة فى المتابعة والتعليق على المشكلة المتكررة فى هذا المجال، ألا وهى؛ أن المنظرين يبدو عادة أنهم يتحدثون بمعزل عن بعضهم بعضًا ولا ينخرطون فى حوار بناء. وهناك هدف آخر هو التعرف على الطرق التى يمكن من خلالها عقد مقارنات ذات معنى بين المنظورات المختلفة فى العلاقات الدولية. ومن المفيد أن نحتفظ بهذه النقاط فى أذهاننا عند قراءة الفصول الأخيرة عن العديد من التقاليد النظرية المؤثرة فى هذا المجال. وسوف نبدأ على أية حال بمقدمة موجزة عن تطور الحقل.

تأسيس مجال العلاقات الدولية

رغم قيام المؤرخين والمحامين الدوليين والفلاسفة السياسيين بالكتابة عن السياسة الدولية لقرون عدة، يُعتقد فى العادة أن الاعتراف الرسمى بحقل مستقل للعلاقات الدولية قد حدث عند نهاية الحرب العالمية الأولى، مع إنشاء كرسى للعلاقات الدولية فى جامعة ويلز بأبرستويث، وتلا ذلك إنشاء كراسٍ أخرى فى بريطانيا والولايات المتحدة. وقد كانت العلاقات الدولية تدرس قبل عام ١٩١٩، غير أنه لم يكن هناك حقل بهذا الاسم، إذ تشارك فى موضوع الدراسة الخاص بها عدد من الحقول القديمة؛ منها القانون والفلسفة والاقتصاد والسياسة والتاريخ الدبلوماسى، ولكن قبل عام ١٩١٩، لم تتم دراسة هذا الموضوع بذلك الإحساس العالى من الضرورة الملحة، التى أنتجتها الحرب العالمية الأولى.

ومن المستحيل فصل تأسيس حقل العلاقات الدولية عن رد الفعل الأوسع للجمهور تجاه أهوال "الحرب الكبرى" حسبما سميت فى البداية. وبالنسبة للعديد من المؤرخين وقتئذ، كان السؤال النظرى الذى حجب غيره واحتكر الاهتمام هو، اللغز المرتبط بكيف

ولماذا بدأت الحرب. ويستحق الذكر فى هذا المقام جوتسن فى إنجلترا، وفاى وشميت فى الولايات المتحدة، ورينوفين وكاميل بلو فى فرنسا، وتيميه وبراندنبورج وفون فيجرير فى ألمانيا، وبريمبرام فى النمسا، وبوكروفسكى فى روسيا (Taylar 1961:30). وكان لدى هؤلاء نفس الهدف الأخلاقى، ألا وهو؛ اكتشاف أسباب الحرب العالمية الأولى، حتى توفر الأجيال القادمة فى المستقبل على نفسها كارثة مماثلة.

كانت التكلفة البشرية لحرب (١٩١٤-١٩١٨) قد أدت بالكثيرين إلى القول بأن الافتراضات والتوصيات القديمة لسياسة القوة فقدت مصداقيتها كلية. وبرز على الساحة مفكرون مثل: السير ألفرد زيمرن وفيليب نويل - بيكر فى السنوات التى أعقبت الحرب مباشرة، وقد اعتقدا أن السلام سيحل فقط إذا ما تم استبدال توازن القوى الكلاسيكى بنظام الأمن الجماعى (يتضمن ذلك فكرة حكم القانون) حيث تقوم الدول بنقل المفاهيم والممارسات الداخلية إلى المجال الدولى. ويعتبر محورياً فى هذا السياق ذلك الالتزام بإيمان القرن التاسع عشر، بأن الجنس البشرى بمستطاعه تحقيق التقدم السياسى عن طريق اللجوء إلى النقاش القائم على العقل من أجل بلورة مصالح مشتركة. واشترك فى هذه النظرة العديد من الليبراليين الدوليين، الذين سُموا لاحقًا "مثاليين" أو "يوتوبيين" من قبل النقاد، الذين اعتقدوا أن علاجهم المنشود فى غاية التبسيط. وارتأى كار(١٩٣٩ /١٩٤٥ /١٩٤٦) أن حلهم المقترح للقضاء على الحرب يعانى من المشكلة الكبرى، وهى؛ أنه يعكس - وإن كان بصورة غير واعية - موقف القوى الغالبة أى "الذين يملكون" فى مقابل "الذين لا يملكون" فى العلاقات الدولية. ومن المثير للاهتمام الإشارة إلى أن من أثار أول شكوى ضد الطابع السياسى والأيديولوجى لهذه الطريقة للتفكير هو؛ مفكر "واقعى" مثل كار، الذى تأثر بالماركسية ونقدها للطبيعة الأيديولوجية للاقترابات الليبرالية السائدة فى السياسة والاقتصاد فى القرن التاسع عشر. واعتقد كار أن نفس ذلك النقد ينطبق بشأن من أطلق عليهم "اليوتوبيين".

لقد هزت الحرب الثقة فى أولئك الذين آمنوا بالدبلوماسية الكلاسيكية، واعتقدوا أن استخدام القوة ضرورى فى بعض الأوقات من أجل الحفاظ على توازن القوى. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى، ظن عدد قليل أنها ستدوم لأكثر من شهور قليلة، وتوقع عدد أقل حجم الكارثة الوشيكة. وارتبطت المخاوف بشأن التكلفة البشرية للحرب بالتصور الشائع للنظام الدولى القديم، بدبلوماسيته ومعاهداته السرية، باعتباره غير أخلاقى. وشجع الإيمان بالاحتياج إلى "قطيعة نظيفة" مع النظام القديم، تلك النظرة القاضية بأن دراسة التاريخ مرشد غير أمين للكيفية التى يتعين على الدول أن تتصرف بها فى المستقبل. وفى أعقاب الحرب، ساد التفكير، أن قيام حقل أكاديمى جديد يعد حيويًا، حقل يكرس نفسه لفهم الصراع الدولى ومنعه. واتفق الدارسون الأولون فى هذا المجال، الذين يعملون فى الجامعات بالدول المنتصرة، وخصوصًا فى بريطانيا والولايات المتحدة، على أن الأسئلة الثلاثة التالية يجب أن ترشد هذا المجال الجديد للبحث:

١ – ما السباب الرئيسية للحرب العالمية الأولى؟ وما الخطأ فى النظام القديم الذى أوقع الحكومات القومية فى حرب نتجت عنها مآس للملايين؟

٢ – ما الدروس الرئيسة التى يمكن تعلمها من الحرب العالمية الأولى؟ وكيف يمكن منع تكرار هذا النوع من الحروب؟

٣ – على أى أساس يمكن إقامة نظام دولى جديد؟ وكيف تضمن المؤسسات الدولية، وخصوصًا عصبة الأمم، تجاوب الدول مع مبادئها المحددة؟

واستجابة لهذه الأسئلة، اعتبر العديد من أعضاء "المدرسة" أو "النظرية" الأولى للعلاقات الدولية أن الحرب تعد جزئيًا نتيجة "الفوضى الدولية" وجزئيًا نتيجة سوء الفهم وسوء التقدير والاستهتار من قبل الساسة، الذين فقدوا السيطرة على الأحداث فى عام ١٩١٤. ويحاجج "المثاليون" أنه يمكن إقامة نظام دولى يتمتع بدرجة أكبر من السلام بجعل النخب الصانعة للسياسات الخارجية مسئولة أمام الرأى العام، وبإضفاء الطابع

الديمقراطى على العلاقات الدولية (الفصل الثانى ;Long & Wislan 1995). وبحسب ما يرى بول (أخذ الاقتباس عن: Hollis & Smith 1990 :20):

إن الطابع المميز لأولئك الكتاب هو إيمانهم بالتقدم: أى الإيمان بخاصة أن نظام العلاقات الدولية، الذى أدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى، قابل للتحول إلى نظام عالمى أكثر سلامًا وعدلاً بصورة جذرية؛ والإيمان بأنه تحت تأثير الصحوة الديمقراطية ونمو "العقل الدولى" وتطور عصبة الأمم والأعمال الرائعة لرجال السلام أو التنوير الذى انتشر بسبب تعاليمهم، فإن ذلك النظام يتحول بالفعل؛ والإيمان بأن مسئوليتهم باعتبارهم دارسين للعلاقات الدولية هى: مساعدة تلك المسيرة نحو التقدم فى التغلب على الجهل والتحيزات والمصالح المغرضة التى تقف فى طريقها.

ويبرز بول مدى ما قامت به تلك الرؤية القيمية فى تفعيل حقل العلاقات الدولية فى مرحلة تطوره الأولى، حينما اعتقد الكثيرون أن الحرب العالمية الأولى "حرب لإنهاء جميع الحروب". فالدراسة الدقيقة لظاهرة الحرب يمكنها وحدها أن تفسر كيف تنشئ الدول نظامًا عالميًا يغدو فيه تكرار مثل هذا الصراع مستحيلاً. وهكذا ولد هذا الحقل بشكل حاسم فى العصر الذى آمن فيه الكثيرون أن إصلاح السياسة الدولية ليس فقط حيويًا، بل هو أيضًا قابل للإنجاز بصورة واضحة. وصار السؤال المركزى فى دراسة العلاقات الدولية منذ ذلك الوقت هو: ما إذا كان من المستطاع تحسين أو تغيير النظام العالمى بصورة راديكالية.

وتصاعد رد فعل من انتقدوا هذه الدولية الليبرالية طوال الأعوام الأولى لذلك الحقل الجديد، إذ ارتأى كار (الفصل الأول ;1939; 1945. 1946)، الذى يعتبر واحدًا من أشرس هؤلاء النقاد، أن "اليوتوبيين" متهمون "بالسذاجة" و"الخيال". فقد وقف الحماس الحالم حجر عثرة فى طريق التحليل المتجرد من العواطف. إن النقد الواقعى للدولية الليبرالية جرى شنه من قبل كار قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة، وواصله مختلف الدارسين بما فى ذلك مورجانثاو فى الولايات المتحدة فى أربعينيات وخمسينيات القرن

العشرين، مما قاد إلى ما يعرف "بالجدل الضخم" الأول. وينازع الدارسون المعاصرون فيما إذا كان هذا الجدل قد حدث بالفعل (Wilson 1998)، على أن أسطورة هذا الجدل الضخم بين الواقعيين والمثاليين أعطت الحقل هويته فى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية. ومن المثير للاهتمام أن كار (1946 ;1945 ;1939)، الذى انتقد اليوتوبيين بسبب سذاجتهم، أطلق سهامه أيضًا على الواقعيين، متهمًا إياهم "بالعقم" و"الغرور". إن النظريات تحقق الهيمنة فى أى حقل لأسباب مختلفة، كمدى نجاحها فى الجدل مع الخصوم (وهو أمر تخيلى أكثر منه واقعيًا فى بعض الأحيان). كما أنها قد تنتفع من الاعتقاد واسع الانتشار، أنها صادقة فى تلك الأوقات أو أكثر ارتباطًا بالأحداث الكبرى فى تلك الأيام من غيرها من المنظورات. وقد أدت أزمة "العشرين عامًا" التى تسببت فى الحرب العالمية الثانية، وتلتها حقبة الحرب الباردة، إلى هيمنة الواقعية، على أية حال.

وكان هدف النظرية فى السنوات الأولى للحقل هو: تغيير العالم للأحسن بإزالة جرثومة الحرب، وكانت هناك صلة وثيقة بين النظرية والممارسة، فلم تكن النظرية منفصلة عن العالم الواقعى للسياسة الدولية. وينطبق ذلك على الليبراليين الدوليين، الذين اعتقدوا أن "العالم مغاير بعمق لما ينبغى أن يكون عليه" وكان لديهم "إيمان بقدرة العقل البشرى والفعل البشرى" على تغييره بحيث "يمكن أن تتحقق القابلية الداخلية لكل البشر بصورة كاملة" (Howard- 1978:11). ولم يكن ذلك ينطبق بدرجة أقل على الواقعيين الذين ارتأوا أن للنظرية قيمة فى الممارسة السياسية، من خلال القيام بشكل واضح بمحاولة فهم العقبات - بأقصى درجة ممكنة من التجرد من العواطف - التى تقف فى طريق تحقيق الرؤية التى يحرص "اليوتوبيون" على اعتناقها. وأعطى للحقل هويته فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ذلك الموقف الواقعى فى الخصومة إزاء ما يمكن وما لا يمكن تحقيقه فى عالم تسوده الدول المتنافسة.

النظريات والحقول الدراسية

منذ ما يزيد على أربعين عامًا، وضع وايت (1966 a) ذلك السؤال: لماذا لا توجد نظرية دولية؟ وكان السبب الذى قدمه لغياب تقاليد للنظرية الدولية (أى الحدس بشأن مجتمع الدول أو أسرة الأمم أو المجتمع الدولى) يمكنها أن تشرع فى مضارعة إنجازات النظرية السياسية (الحدس بشأن الدولة) هو ما يلى: لقد شهدت النظم السياسية الداخلية تطورات غير عادية عبر القرون، ويتضمن هذا قيام نظم للرفاه والتعليم العام، لكن النظم السياسية الدولية لم تتغير على الإطلاق فيما يتصل بسماتها الأساسية. ويطلق وايث على الأمر "مجال العود والتكرار" وهو "غير ملائم للنظرية التقدمية". ففى حين أن النظرية السياسية تزخر بتصورات عن "الحياة الصالحة"، تنحصر النظرية الدولية فى المسائل المتعلقة "بالبقاء". وبالنسبة لمحللى الشئون الدولية، ليست هناك جدوى واضحة للغة النظرية السياسية والقانون، التى هى لغة "ملائمة لسيطرة الإنسان على حياته الاجتماعية" (Wight 1966 a: 15, 25-6-32).

وللوهلة الأولى يبدو أن وايت انحاز إلى جانب الواقعيين فى الجدل بينهم وبين أصحاب المزاج اليوتوبى، لكن وايت (١٩٩١) اعترض فى مجموعة مؤثرة من المحاضرات، التى ألقاها فى مدرسة لندن للاقتصاد فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين، على اختزال التفكير بشأن العلاقات الدولية فى تقليدين فكريين. فما فقد بسبب تقسيم هذا المجال الدراسى إلى "واقعية" و"مثالية" هو تقليد طويل للبحث (التقليد العقلانى أو الجروشيوسى) يعتبر وجود مجتمع الدول نقطة بداية له. وقد تمتع هذا المنظور، الذى صار يعرف باسم المدرسة الإنجليزية (الفصل الرابع)، بالنفوذ فى بريطانيا على وجه الخصوص، وكذلك فى أستراليا وكندا. ولعل السمة المميزة له هى أن العلاقات الدولية ليست بائسة كما يصورها الواقعيون، وليست قابلة للتغيير مثلما يؤمن اليوتوبيون أو "الثوريون" بلغة وايت. بل هناك، حسبما يعتقد أعضاء المدرسة الإنجليزية، مستوى عال من النظام والتعاون بين الدول، حتى لو كانت تعيش فى حالة

من الفوضى -إنها حالة تتسم بغياب سلطة أعلى من الدول ذات السيادة ويمكن التحكم فيها.

وبعد ذلك بأربعة عقود، لم يعد يمكننا الإشارة إلى "عدم كفاية" النظرية الدولية، مثلما فعل وايت، فمثلما سيبين هذا المجلد، هناك العديد من التيارات الثرية للنظرية الدولية، لا يتقيد العديد منها بمشكلة بقاء الدولة أو بالغياب الواضح للمفردات التى يُنظَّر بها للسياسة العالمية. كيف حدث هذا التغيير؟ وإلى أين انتهت المناقشات المبكرة عن إمكانية تحقيق التقدم فى العلاقات الدولية؟

يمكننا البدء بالإجابة عن تلك الأسئلة من خلال الإشارة إلى أن ستينيات وسبعينيات القرن العشرين شهدت تطوراً سريعاً فى دراسة العلاقات الدولية، بظهور أقسام ومراكز أكاديمية ليس فى بريطانيا والولايات المتحدة فحسب، ولكن فى العديد من الأماكن الأخرى أيضاً. كما شهدت تلك الحقبة أيضاً الإنتاج السريع للاقترابات النظرية فى هذا المجال، واستمر الانشغال بالحرب والصراع، بل قاد العصر النووى إلى ظهور مجال فرعى جديد هو: الدراسات الإستراتيجية فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين. وعلى أية حال، تمددت حدود هذا الحقل الدراسى، فى الفترة محل النقاش الآن، بحيث شملت تحليل السياسة الخارجية، الذى انقسم هو ذاته إلى أقسام فرعية، يستهدف أحدها قيام علم تنبؤى لسلوك السياسة الخارجية، مما قد يقود إلى "إدارة للأزمة" بشكل أفضل (Hill 2003). وشهدت سبعينيات القرن العشرين صعود دراسة الاعتماد المتبادل الدولى – أو قل عودتها– نظراً لأن الدوليين الليبراليين مثل زيمرن اعتبروا التوسع فى التجارة الدولية مستوى حاسماً فى التحليل. وتحاجج النظريات الليبرالية للاعتماد المتبادل والتحليل المؤسسى النيوليبرالى للأنظمة الدولية بأن الوحدة الاقتصادية والتكنولوجية للجنس البشرى تتطلب أشكالاً جديدة من التعاون الدولى. وبالنسبة لمن تأثروا بالتقاليد الاشتراكية، يعتبر الاعتماد المتبادل الدولى خطأ فى التسمية، لأن الحقيقة هى وجود نظام للتبعية والهيمنة العالميين يقسم العالم إلى

"مركز" و"أطراف". وقد استخدمت عبارة "جدل داخل المنظور الإرشادى" فى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين لإيضاح أن الإجماع المبكر حول طبيعة الحقل (وقد كان غير مكتمل دائمًا) جرى استبداله بطيف واسع من الاقترابات المتصارعة، وهى حالة ما زالت باقية إلى يومنا (Banks 1985; Hoffman 1987). وما زالت تنظر بعض هذه الاقترابات فقط (النيوليبرالية تعد أهمها إلى حد بعيد - انظر الفصل الثانى) إلى النظام الدولى باعتبارها مجال "فوضوى" فريد، يمكن تحليله بمعزل عن التطورات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمعات وفيما بينها. ويُعترف الآن بتأثير الحقول الأخرى والمجالات المعرفية على موضوع الدراسة، وتنكر العديد من تيارات نظرية العلاقات الدولية أن الحقل له موضوع دراسة متميز أو يمكنه الاستمرار دون استعارات كثيرة من لغات البحث فى مجالات الدراسة الأخرى. ويعتبر استيراد الأفكار المختلفة من النظرية السياسية والاجتماعية أحد التطورات التى أصبحت بارزة بشكل متزايد فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين.

وسوف نتناول فى سياق هذا المجلد عددًا من النظريات الأكثر تأثيرًا مثل الدولية الليبرالية والواقعية والواقعية الجديدة والمدرسة الإنجليزية، وكذلك الاقترابات الأقل تأثيرًا كالماركسية، والمنظورات الأحدث كالبنائية والنسوية والفكر السياسى الأخضر. وسوف نتعرض أيضًا لمجال النظرية السياسية الدولية، وللاهتمام الناشئ بالصلات بين علم الاجتماع التاريخى والعلاقات الدولية، مما يتطلب التركيز على عمليات التغيير طويلة الأمد فى السياسة العالمية أو الدولية.

وبهذه الطريقة، نأمل أن نكون قد قدمنا نظرة مختصرة عن النقاشات المعاصرة حول طبيعة وأهداف نظرية العلاقات الدولية. وقد اخترنا أن نطلق عليها "نظريات"، وإن كانت الدراسات السابقة عبر سنوات قد أشارت إليها باعتبارها "منظورات إرشادية" و"منظورات" و"خطابات" و"مدارس فكرية" و"صورًا" و"تقاليد". ولعل ما يطلق عليها أقل

أهمية مما تستهدف القيام به، وكيف تختلف عن بعضها بعضًا. وتصور الأوصاف التالية للنظرية بعض أهدافها المتنوعة.

- تفسر النظريات قوانين السياسة الدولية والأنماط المتكررة للسلوك القومى (Waltz 1979).

- تعتمد النظريات على التاريخ وعلم الاجتماع التاريخى، من أجل التنبيه على أن الادعاءات المتعلقة بالطابع التكرارى للسياسة الدولية ينبغى معاملتها بتشكك، ومن أجل إبراز أن طبيعة الأحداث المعاصرة ستظل خافية ما لم يتم تحليلها بالترافق مع عمليات التغير طويلة الأمد.

- تحاول النظريات إما تفسير السلوك والتنبؤ به أو فهم العالم "بداخل رؤوس" الفاعلين (Hollis & Smith 1990).

- إن النظريات تقاليد فى وضع الافتراضات بشأن العلاقات بين الدول، وتركز تلك التقاليد على الصراع على السلطة وطبيعة المجتمع الدولى وإمكانية قيام رابطة عالمية (Wight 1991).

- تستخدم النظريات البيانات الإمبريقية لاختبار الفروض عن العالم مثل غياب الحرب بين الدول الديمقراطية الليبرالية (Dogle 1983).

- تحلل النظريات وتسعى لإيضاح استخدام المفاهيم باعتبارها توازنًا القوة (Butterfield & Wight 1966).

- تنتقد النظريات أشكال السيطرة والمنظورات التى تجعل الواقع المصطنع اجتماعيا والقابل للتغيير يبدو طبيعيًا وغير قابل للتغيير (النظرية النقدية).

- تتأمل النظريات فى الكيفية التى ينبغى أن يتم من خلالها تنظيم العالم، وتحلل الطرق التى يتم من خلالها بناء مختلف المفاهيم كحقوق الإنسان أو العدالة

الاجتماعية العالمية وكذلك الدفاع عن تلك المفاهيم (النظرية السياسية الدولية أو الأخلاق العالمية).

- وتتأمل النظريات فى عملية التنظير ذاتها، حيث تحلل الادعاءات الإبستمولوجية عن كيفية معرفة الإنسان للعالم، وكذلك الادعاءات الأنطولوجية عما يتكون العالم منه فى النهاية مثلاً، ما إذا كان يتكون بالأساس من دول ذات سيادة أو أفراد ذوى حقوق والتزامات تجاه بقية الإنسانية (النظرية المنشئة).

وتبين هذه القائمة أن الممارسين فى هذا المجال لا يتفقون على مناط الأمر فى التنظير للعلاقات الدولية. وعندما نقارن هذه النظريات، فإننا نقارن بين ظواهر مختلفة ولا يوجد فى الظاهر قاسم مشترك بينها، فليس هناك اتفاق على ما يعد أفضل مسار للحجاج فى أى نظرية. وليس هناك اتفاق عما إذا كان بالإمكان جمع إنجازاتها الرئيسية فى نظرية كبرى موحدة، إذ ترفض النظرية ما بعد البنيوية - أو النظريات ما بعد البنيوية، نظراً لأن أنصارها ينكرون وجود اقتراب واحد يستمسك به الجميع بإخلاص (الفصل التاسع) - إمكانية وجود نظرية واحدة جامعة للعلاقات الدولية. وبصورة أساسية، هناك قدر كبير من التداخل، كما ذكرنا سلفًا، بين النظريات المختلفة، لكن لا يوجد إجماع على ما يدل عليه بالفعل مصطلح "العلاقات الدولية". ولعل أكثر المعانى وضوحًا للمصطلح هو تحليل العلاقات بين الأمم - أو بين الدول توخيًا للدقة - لكن هذا هو الاقتراب الذى يتبناه الواقعيون والواقعيون الجدد ويرفضه أو يراجعه إلى حد كبير أنصار المنظورات المتنافسة، التى يظن بعضها أن مصطلح "السياسة العالمية" أو "السياسة العالمية"، أفضل فى قدرته على وصف ما يتعين على هذا الموضوع دراسته فى الوقت الحالى (Baylis & Smith 2005).

وتلخص القائمة التالية بعض الاهتمامات فى حقل العلاقات الدولية - وإن كانت لا تستغرقها - فى الوقت الحالى:

- الفاعلون المسيطرون، وبشكل تقليدى مثل هؤلاء الدول ذات السيادة لكن القائمة تشمل الآن الشركات عابرة القوميات والطبقات عابرة القوميات ورأسماليى الملاهى (Casinos) والمنظمات الدولية، كمنظمة التجارة العالمية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، كمنظمة العفو الدولية، والحركات الاجتماعية الجديدة، وتشمل حركات المرأة والبيئة، والمنظمات الإرهابية الدولية، مثل القاعدة.

- العلاقات المسيطرة، هى تقليدياً العلاقات الإستراتيجية بين القوى الكبرى، ولكن فى السنوات الأخيرة ضمت العلاقات التجارية بين المجتمعات الصناعية المتقدمة، "السلام الليبرالى"، وعلاقات السيطرة والتبعية بين المركز والأطراف فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وأشكال التضامن داخل "المجتمع المدنى العالمى".

- القضايا الإمبريقية، وهى توزيع القوة العسكرية وضبط التسلح وإدارة الأزمات، ولكن أيضًا العولمة وعدم المساواة العالمية وسياسات الهوية والتشظى القومى والثقافة العالمية لحقوق الإنسان، ومأساة اللاجئين وقضايا النوع (Gender) والحفاظ على البيئة والجريمة العابرة للقوميات وتجارة المخدرات الدولية ومرض الإيدز.

- القضايا الأخلاقية، الحرب العادلة وحقوق وأخطاء التدخل الإنسانى والدفاع عن أو الهجوم على إعادة التوزيع العالمى للقوة والثروة والالتزامات تجاه الطبيعة والأجيال المستقبلية والأجناس غير البشرية واحترام الاختلافات الثقافية وحقوق النساء والأطفال.

- قضايا فلسفة العلوم الإنسانية، وتشمل النقاشات المنهاجية حول إمكانية قيام علم للسياسة الدولية، كذلك المواقف الأنطولوجية والإبستمولوجية المتنافسة وطبيعة السببية وفكرة الرواية التاريخية.

- إمكانات تعددية الحقول المعرفية، كانت أبرز نقطة تجاه التكامل بين الحقول المعرفية فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين هى إعادة النظر فى حقل العلاقات الدولية باستخدام الاقترابات الراديكالية والليبرالية من أجل تطوير علم الاقتصاد السياسى الدولى. ومن التطورات الرئيسية فى التسعينيات بناء صلات مع النظرية الاجتماعية وعلم الاجتماع التاريخى والنظرية السياسية الدولية و"التاريخ العالمى"، وكذلك رفع الحواجز بين حقل العلاقات الدولية والنظرية السياسية وعلم الأخلاق.

ولعل أحد الأسئلة المحورية، التى يجب على كل نظرية للعلاقات الدولية أن تواجهها، هو: كيف يتم التعامل مع هذا التنوع الهائل فى الموضوعات. وعلى النظريات أن تعتمد على بعض مبادئ الاختيار من أجل تضييق نطاق البحث، فهى تقوم بالتمييز بين الفاعلين والعلاقات والقضايا الإمبريقية وغيرها، على أساس ما تعتبره فى غاية الأهمية أو تنظر إليه باعتباره ثانوياً. ولعل نظرية الواقعية الجديدة لوالتز هى: واحدة من أكثر الأمثلة إثارة للجدل لعملية الانتقاء. حيث يذهب والتز (١٩٧٩) إلى أنه يجب على النظرية أن تقوم بعملية تجريد من خضم القوى الفاعلة فى العلاقات الدولية وتعترف فى نفس الوقت أن "كل شىء مرتبط بكل شىء آخر" فى الواقع. لكن النظرية "تشوه" الواقع - ويقدم والتز أطروحة مركبة فى فلسفة العلوم الإنسانية، وإنجازات علم الاقتصاد من أجل تفسير ذلك، حتى تستطيع تفسير ما يعتبره والتز اللغز المركزى فى السياسة العالمية، ألا وهو: "الاستمرار المحبط" لنظام الدول وتكرار الصراع على القوة والأمن لآلاف السنين. ويجادل والتز بأن العلاقات الاقتصادية الدولية والقانون الدولى، وما إلى ذلك ظواهر مثيرة للاهتمام بلا شك، لكن ينبغى على النظرية التى وضع هو أهدافها أن تتجاهلها.

ومن المفيد مقارنة هذه الأطروحة بادعاء كوكس (1983 ;1981)- المتأثر بالماركسية - أن نظرية العلاقات الدولية عليها أن تتعامل مع القوى الاجتماعية (بما فى ذلك

العلاقات الطبقية) والدول والنظام العالمى، حتى يتسنى لها فهم طبيعة الهيمنة العالمية والتعرف على الحركات "المضادة للهيمنة"، التى تعمل من أجل نشر رؤاها القابلة للتحقق بشأن شكل أفضل للنظام العالمى. وبحسب هذا الاقتراب، لا تتم الإجابة عن السؤال المتعلق بما هو الأكثر أهمية فى السياسة العالمية من خلال تقديم قائمة بأقوى الفاعلين والعلاقات، ولكن بالبحث فى أسباب عدم التكافؤ فى القوة والفرص بين البشر، وبتحديد تلك الحركات السياسية، التى تتزعم الصراع ضد تلك الاختلالات، وهى حركات ليست فى قوة الدول ولكنها بحسب تحليل كوكس أكثر قوة منها بسبب القيم التى تحاول تحقيقها (لمزيد من النقاش، انظر الفصلين السادس والثامن).

ومن وجهة نظر كوكس - وهنا فإن هذا الموقف مشترك بين مختلف تيارات الدارسين الراديكاليين فى هذا المجال - لا يعتبر السؤال المتعلق بما هو المهم فى العلاقات الدولية مشكلة إمبريقية يمكن حلها بالنظر إلى ما هو "هناك فى الخارج" فى "العالم الواقعى"؛ بل إنها مسألة سياسية أساسًا، إنها قضية تبدأ مع السؤال عن مصالح أى طرف التى تتم حمايتها ومصالح أى طرف التى يتم الإضرار بها أو تجاهلها من قبل الأبنية الاقتصادية والسياسية المسيطرة. ولا يتم حل هذه الأمور بواسطة البحث الإمبريقى، لأنها أولاً وقبل كل شىء أمور أخلاقية زحفت على قلب مجال العلاقات الدولية فى العشرين عامًا الأخيرة (انظر الفصل الثانى عشر).

ويثير ذلك مسائل مهمة تتعلق بكيفية تحقيق النظريات للسيطرة أو للهيمنة على الحقل المعرفى، وقد أبرز تيار ما بعد الوضعية هذه المسائل، لكن لها أصولاً أقدم من ذلك. فمنذ ستينيات القرن العشرين، قام الدارسون الراديكاليون فى الولايات المتحدة، مثل تشومسكى (١٩٦٩) و برجين (١٩٩٠)، بتحليل الصلات الوثيقة، التى وجدت عادة، بين الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية وعالم الحكم، وخصوصًا فى الولايات المتحدة (للتعرف على تقييم لعمل تشومسكى، انظر المنتدى عن تشومسكى فى Review of International Studies 2003). وقد أكدا على كيفية تفضيل الاحتياجات السياسية، كما

تحددها الحكومة، فى وقت ما لبعض النظريات على الأخرى، بحيث يحقق أحد المنظورات الهيمنة، بينما تنزوى فى الهامش تلك المنظورات الأخرى، التى تقدم ادعاءات مخالفة. وتعتبر الدراسات الإستراتيجية شاهداً على ذلك، حيث شدد عدد من الدارسين الراديكاليين على صلاتها الوثيقة "بالمركب الصناعى - العسكرى" فى ستينيات القرن العشرين. فقد كانت المدرسة الواقعية هى الأيديولوجيا المسيطرة للمؤسسة السياسية الأمريكية فى أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين، عندما خرجت إدارة نيكسون على أيديولوجيا الحرب الباردة، التى أعاقت إقامة علاقات ودية مع الاتحاد السوفيتى والصين (وكان هنرى كسينجر مستشار الأمن القومى لنيكسون، ثم وزير خارجيته لاحقًا أحد الأكاديميين الواقعيين قبل عام ١٩٦٨). ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، صارت مبادئ الاقتصاد النيوكلاسيكى هى الأيديولوجيا المسيطرة، وتمتعت بنفوذ هائل من خلال "إجماع واشنطن" على نشر إزالة القيود على الأسواق العالمية (انظر الفصل الثالث). ولعل من الإيضاحات المذهلة لتباين الحظوظ السياسية للنظريات الأكاديمية هو؛ أن الواقعية قد صار لها دور رافض إزاء السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة، لكنها ظلت أحد التقاليد المسيطرة على الوسط الأكاديمى الأمريكى. وتعتبر ظاهرة "أنصار الواقعية ضد الحرب" (إذ نشر العديد من الدارسين البارزين من أنصار الواقعية معارضتهم لاحتمال الحرب على العراق فى جريدة النيويورك تايمز فى عام ٢٠٠٢) مثالاً على عدم إمكانية تحويل سيطرة توجه نظرى فى أحد المجالات إلى سيطرة فى مجال آخر.

ومن الضرورى التأكيد على الطابع المسيس لهذا الحقل العلمى، نظرًا لأن سياسة العلم بإمكانها أن تحدد بالفعل درجة اتساع مجال "الرأى النظرى المتمتع بالشرعية". وعلى سبيل المثال، أبرز الدارسون الماركسيون حدود المعارضة التى يمكن التصريح بها فى محاولة حقل العلاقات الدولية كشف أسباب الحرب العالمية الأولى. فقد أشاروا إلى الأبعاد المفاهيمية والأيديولوجية التى لم يستطع أو لم يرغب الباحثون فى أسباب

الحرب فى متابعة التحليل وراءها. وكان على الرأى كى يعتبر شرعيًا أن يقع بين القطبين: "المثالية" على الطرف الأول للمجال و"الواقعية" على الطرف الآخر له. ووفق أولئك الماركسيين، جرى استبعاد بعض الحقائق بشكل بدهى باعتبارها لا تنتمى للبحث من الأصل. ففى ذلك الوقت، لم تكن تدرس بشكل جاد، داخل حقل العلاقات الدولية، تلك التوترات داخل المجتمع، كالصراعات الطبقية والمنافسة الاقتصادية بين القوى الاستعمارية، وكان ذلك هو التفسير الماركسى الشائع فى تلك الفترة لجذور الحرب. وقد أشار أحد المعلقين إلى أن نظرية الإمبريالية جرى استبعادها عن عمد، لأنها بردها أسباب الحرب لطبيعة النظام الرأسمالى ذاته شكلت تهديدًا مباشرًا للنظام الاجتماعى فى الدول الرأسمالية: "إن هذا المذهب الخاطئ يتعين تفنيده لمصلحة استقرار المجتمع البرجوازى. وقد تصرف المؤرخون وفكروا من داخل السياق الاجتماعى للجامعة البرجوازية، التى وضعت عقبات بنيوية أمام أية نظريات ثورية" (Krippendorf 1982:27). وقد قدمت رائدات النظرية النسوية ادعاء مماثلاً بشأن استبعاد وجودهن، وكذلك منظوراتهن من اهتمامات العلاقات الدولية، على أساس أن تنظيم المجال الأكاديمى مصمم بطرق تحول دون البحث فى القوة الذكورية.

النظرية المفسرة والمنشئة

إن الهدف من دراسة ذلك التنوع الواسع فى نظريات العلاقات الدولية هو: جعل السياسة الدولية قابلة للفهم بدرجة أكبر، أى لجعل الفاعلين والأبنية والعمليات والمواقف المعينة مفهومة بدرجة أكبر فى العالم المعاصر. وفى بعض الأوقات، قد تتعلق النظريات باختبار الفروض وباقتراح التفسيرات السببية مع الاهتمام بالتعرف على التيارات والأنماط الرئيسية فى العلاقات الدولية، ومن هنا ذلك الادعاء بأنها نظريات مفسرة.

ولكن لماذا تُدرس العلاقات الدولية بهذه الطريقة؟ أليس من الواضح أن دارس العلاقات الدولية لا يحتاج إلى نظرية من الأصل؟ أليس من الأكثر الأهمية القيام ببحث الحقائق الموجودة فى الخارج؟ وتعتبر الإجابات الثلاث لهاليداى عن ذلك السؤال الأخير ذات قيمة إرشادية:

أولاً: لابد من وجود تصور مسبق عن أى الحقائق تعتبر مهمة وأيها لا تعتبر كذلك، فالحقائق متعددة ولا تتحدث عن نفسها. وبالنسبة لأى شخص، سواء كان أكاديميًا أم لا، لابد من وجود معايير للأهمية. ثانيًا: قد تتقبل أية مجموعة من الحقائق، حتى لو جرى القبول بأنها صحيحة ومهمة، تأويلات مختلفة: فالجدل حول "دروس ثلاثينيات القرن العشرين" لا يرتبط بما حدث فى الثلاثينيات ولكن بكيفية تأويل هذه الأحداث. وينطبق الأمر نفسه على نهاية الحرب الباردة فى ثمانينيات القرن العشرين. ثالثًا: لا يستطيع أى فاعل بشرى، سواء كان أكاديميًا أم لا، أن يقنع بالحقائق وحدها: حيث تتعلق جميع الأنشطة الاجتماعية بأسئلة أخلاقية عن الصواب والخطأ، وهذه الأسئلة بحكم التعريف لا تتحدد بواسطة الحقائق. وفى المجال الدولى، فإن هذه القضايا الأخلاقية منتشرة، كالسؤال عن الشرعية والولاء - هل يجب على المرء أن يخضع لأمته أم للمجتمع الأوسع (حتى العالم أو المدنية العالمية) أم لجماعة تحت قومية أصغر حجمًا؛ وقضايا التدخل - سواء تعتبر السيادة قيمة عليا أم أن الدول أو الفاعلين يمكنهم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، ومسألة حقوق الإنسان وتعريفها وعالميتها (Halliday 1994:25).

ومن هذا المنطلق، ليست النظريات "زوائد اختيارية" أو "حليات على الموضة" تثير الاهتمام، لكنها وسائل ضرورية لتحقيق النظام فى موضوع دراسة العلاقات الدولية. وهناك حاجة للنظريات من أجل الصياغة المفاهيمية للأحداث المعاصرة، ومثلما يحاجج دويل (١٩٨٣) فى كتاباته عن السلام الليبرالى، ينبغى أن يبدأ تفسير غياب الحروب بين الدول الليبرالية لقرابة قرنين بمناقشة ما يعنيه وصف دولة ما بأنها "ليبرالية" وما

يعنيه الادعاء بأنه "لم تكن هناك حروب". وكما يرى سوجانامى (١٩٩٦)، سيغدو تفسير ما يسبب الحرب أو ما يحقق السلام بين المجتمعات غير كاف، ما لم يتناول السؤال المتعلق بما يعنيه القول بأن (س) تسببت فى (ص). إن التحليل المفاهيمى، وهو نشاط فلسفى بشكل جوهرى، جزء ضرورى من أية محاولة لتفسير أو فهم السياسة العالمية.

وتضم العلاقات الدولية خضمًا من الأحداث والقضايا والعلاقات، التى تعد عادة هائلة فى نطاقها ومروعة فى تعقدها. وتستطيع النظريات مساعدة المراقبين على التفكير بشكل نقدى ومنطقى ومتماسك عن طريق ترتيب هذه الظواهر وفق فئات قابلة للتحكم، بحيث يمكن اختيار وحدات ومستويات التحليل الملائمة، والتعرف على الارتباطات والأنماط البارزة، حيثما يكون ذلك ممكنًا.

وبالنسبة لدارس المجال "الدولى" لا يمكن تجنب النظريات، ففى نهاية الأمر يعتمد تأويل "الواقع" دائمًا على الافتراضات النظرية، من ذلك النوع أو الآخر. ولتكرار هذه النقطة، يمكن تأويل وفهم الأحداث والقضايا، التى تؤلف العلاقات الدولية، بالرجوع إلى إطار مفاهيمى فقط. وتقدم لنا نظرية العلاقات الدولية اختياراً من أحد تلك الأطر.

إن العملية التى نقوم بها عندما نُنَظِّر هى أيضًا محل نزاع وتتطلب عادة اختباراً يتسم بعمق التفكير والنقدية، كما يصر بول على ذلك. ويتساءل جيلز (١٩٧٤:١٧٥) ما إذا كان من الممكن، أو مما له معنى، أن يتم التمييز بين عالم الحقائق "الموجود هناك فى الخارج" وعالم النظرية الإدراكى الذى ينظم البيانات الحقيقية ويمنحها المعنى "بأثر رجعى"(*). وإذا لم يكن هناك موضع أرشميدى(**)- كما يذهب بعض ما بعد

(*) أضيف التأكيد بمعرفة المؤلف.

(**) نسبة إلى عالم الرياضيات الإغريقى الشهير أرشميدس (٢١٢-٢٨٧ ق م)، ومن بين مقولاته الشهيرة (أعطونى موضعًا أقف عليه، وسوف أحرك الأرض). (المترجم).

البنيويين– يجعل من الممكن قيام معرفة موضوعية عن الواقع الخارجى، فسوف تصبح عملية فصل "النظرية" عن "الممارسة"، أو "الذات" عن "الموضوع" الذى تسعى لفهمه، إشكالية بصورة عميقة. وبالفعل ستصير عملية استخدام العلوم الإنسانية ذات التوجه الوضعى لاكتساب "المعرفة الموضوعية" ذات طابع أيديولوجى عميق. وهكذا فبدلاً من السمو على "الخاص" لإنتاج الحقائق "العامة" عن العالم الاجتماعى، قد يعكس التحليل ببساطة بعض المواقع الفكرية والمصالح الفئوية، ويعيد إنتاج أشكال السلطة القائمة (George - & Campbell 1990).

وتقود تلك التساؤلات إلى فئة ثانية من النظرية ألا وهى النظرية المنشئة للعلاقات الدولية. فكل من يأتى لدراسة العلاقات الدولية يتمتع بلغة مخصوصة ومعتقدات ثقافية وتصورات مسبقة، وكذلك خبرات حياتية معينة تؤثر على فهمه لموضوع الدراسة. ذلك أن اللغة والثقافة والدين والإثنية والطبقة والنوع هى قلة من العوامل التى تشكل الرؤى العالمية، ومن الممكن بالفعل فهم العالم وتأويله من داخل أطر ثقافية ولغوية معينة فقط، وتعتبر تلك هى العدسات التى ندرك العالم من خلالها. ولعل أحد الأهداف الرئيسية لدراسة النظرية هو تمكيننا من اختبار تلك العدسات لاكتشاف كيف تكون رؤية كونية ما مُشَوَّهة أو مُشَوِّهة. هذا هو؛ السبب وراء أهمية طرح السؤال: لماذا يركز الواقعيون، على سبيل المثال، على صور معينة تسلط الضوء على الدول والجيوبوليتكس والحرب، بينما تستمر فى التعامى عن ظواهر أخرى كالانقسامات الطبقية وعدم المساواة المادية.

وكما ذكرنا سلفًا، من المهم فى نظرية العلاقات الدولية الانشغال بكيفية الاقتراب من دراسة السياسة العالمية، حيث يتعلق الأمر بأحداث وقضايا وفاعلين فى النظام العالمى. ومن الضرورى اختبار الافتراضات الموجودة فى الخلفية، نظرًا لأن جميع أشكال التحليل الاجتماعى تثير تساؤلات مهمة حول الخلفية الثقافية والأخلاقية للباحث،

ومن المهم التفكير المتعمق بشأن المصالح الإدراكية والافتراضات المعيارية الكامنة وراء البحث. إن المسألة هنا تتعلق بأن نعى بشكل حاد بالافتراضات والميول والتحيزات الخفية عن حالة العالم السياسى والاجتماعى وما ستصير عليه.

ووفق مختلف المنظورات "النقدية"، تعد محاولة إسقاط أو التخلى عن تلك الافتراضات غير واقعية أو مجدية. وقد دعت الاقترابات ما بعد البنيوية بالفعل إلى الاحتفاء بالخبرات المتنوعة فى عالم العلاقات الدولية، مع الاستمرار فى تعريض جميع وجهات النظر لشتى أشكال التحليل النقدى، الذى يسلط الضوء على ما سكتت عنه وما استبعدته (George & Campbell 1990). ويمكننا القيام بذلك على أتم صورة من خلال بلورة وعى بالتنوع فى صور العلاقات الدولية، وتغدو مهمة النظرية الدولية المنشئة تحليل الأشكال المختلفة للنظر فى طبيعة السياسة العالمية، والتأكيد على أن هذه الأشكال المختلفة للمعرفة لا تعكس العالم كالمرآة ببساطة، لكنها تساعد فى تشكيله.

النظرية البينية

رغم اعتبار العلاقات الدولية حقلاً أكاديميًا منفصلاً، فإنها كانت دائمًا تتأثر بالمجالات الدراسية الأخرى، وقد تشكلت فى الوقت المعاصر بالدراسات البينية التى لا يسهل تصنيفها باعتبارها اقترابات نظرية تفسيرية أو منشئة. كما أنها ليست معيارية أو إمبريقية بصورة واضحة. وهناك مجالان من هذه المجالات، وهما النظرية السياسية الدولية وعلم الاجتماع التاريخى، يرتبطان بالعديد من النقاشات النظرية عن السياسة العالمية اليوم، لدرجة أنه تم تخصيص فصلين مستقلين لهما فى هذا الكتاب.

وتغطى النظرية السياسية الدولية، التى ينظر إليها أحيانًا على أنها نظرية إمبريقية، نطاقًا من الأسئلة الفلسفية والتاريخية، التى أثيرت فى السياقات الداخلية عن البيئة الدولية. ورغم أن النظرية السياسية الدولية لا تقوم بوضع المعايير القيمية، فإنها تسعى لفهم الأسس التى يتم بناء عليها اتخاذ الخيارات الأخلاقية والمعيارية فى السياسة الدولية. وتشغل حاليًا قضايا مثل نظرية الحرب العادلة والعدالة العالمية والتدخل الإنسانى مكانًا مركزيًا فى نظرية العلاقات الدولية. فما أساس المجتمع الدولى الصالح؟ ومتى تتقدم التزاماتنا تجاه أناس من مجتمعات سياسية أخرى - وللإنسانية بوجه عام - على واجباتنا تجاه أبناء قوميتنا؟ وتحتوى هذه الموضوعات والأسئلة على افتراضات أخلاقية وفلسفية، لكنها أيضًا قضايا سياسية لا محالة. وتفكر النظرية السياسية الدولية بعمق فى هذه الافتراضات المسبقة والسياسة القابعة فى جذور هذه المناقشات. كما أنها أيضًا تذكرنا أن للفكر الدولى تاريخًا يستحق الدراسة الجادة من قبل جميع الدارسين الذين يوظفون الأطروحات النظرية دون أن يعوا دائمًا كيفية صنع تلك الأدوات النظرية.

وكما يوحى اسم علم الاجتماع التاريخى فهو؛ يهتم بالتعرف على أنماط وعمليات التغيير على المدى الطويل فى العلاقات الدولية وفهمها. وتتضمن تلك التشكيلات المتغيرة للقوة فى السياسة العالمية، والشكل والوظائف المتغيرة للمجتمعات السياسية، وآثار القوى الاقتصادية على الجماعات المغلقة ومجتمعاتها. كما يهتم علم الاجتماع التاريخى أيضًا بكيفية تشكيل الأفكار للملامح الأخلاقية والسياسية للسياسة الدولية عبر الزمن.

وعلى غرار النظرية السياسية الدولية، لعلم الاجتماع التاريخى العديد من الاتجاهات والتقاليد، يعتنق بعضها الروايات التاريخية الكبرى دون إغفال للكشف عن القضايا والأنماط المتميزة، فى حين يمكن اعتبار البعض الآخر جرعة معادلة "للانكفاء على الخاص" من خلال تقديم السياق التاريخى لضمان أن يأخذ تحليل الأحداث

المعاصرة، التى يفترض أنها متفردة، فى الحسبان علاقاتها بالعمليات التى قد تمتد للوراء عقودًا أو قرونًا، وحتى ألفيات فى بعض الحالات. ومن بعض موضوعات الدراسة، التى أمعن علماء الاجتماع التاريخى فى التفكير فيها، وقدمت إسهامات بارزة لمعارفنا عن السياسة الدولية، تلك الظواهر مثل عولمة الرأسمالية وتداعياتها، والتحول الديمقراطى بعد الحرب الباردة، وتاريخ نظم الدول والتطور الأخلاقى للأجناس.

علام تختلف النظريات؟

رغم أن هذا المجلد يحدد المنظورات الرئيسية، لا يرغب المؤلفون فى إعطاء الانطباع أن هذه المدارس الفكرية تعتبر تقاليد نظرية موحدة ومتجانسة. ومع أنها تشترك فى بعض الافتراضات الأساسية، فقد تكون لأنصار أى منظور مواقف شديدة الاختلاف بل وحتى متصارعة إزاء القضايا التى أثرناها سابقًا. وتعتبر النسوية والماركسية مثالين على تلك "الكنائس" الضخمة، التى تظهر تنوعًا هائلاً – ويمكنها فى بعض الأونة أن تبدو مختلفة عن بعضها بعضًا تمامًا كاختلاف المنظورات الرئيسية فى هذا المجال الدراسى. وللواقعية أيضًا تنويعاتها الداخلية، وكذلك الأمر بالنسبة للمدرسة الإنجليزية، وللفروع المختلفة للنظرية النقدية وما إلى ذلك. وبالنسبة لشخص جديد على هذا المجال، قد يثير هذا التنوع إحباطه، غير أنه لا يوجد شىء شاذ بشأن الاختلافات فى المنظور داخل نفس التقاليد النظرية الكبرى. فعدم التجانس مصدر قوة وعقبة فى وجه الجمود.

ومن الممكن مقارنة المدارس الفرعية للعلاقات الدولية والتمييز بينها، لأن هناك الكثير من المشترك بينها، ومن الممكن التركيز على ما يتفقون على أنه من القضايا المختلف عليها، وعلى ما يعتقدون أنه الركائز الرئيسية لفهم العالم ولبناء أنماط تحليل

أكثر تطوراً. وهنا من الضرورى المتابعة بحذر شديد لأنه لا يوجد تحليل للركائز الرئيسية بقادر على أن يفى بالعديد الجدالات والمنازعات الموجودة فى هذا المجال، وهناك قدر من التعسف فى أيه محاولة لفهم هذا الحقل الدراسى بأكمله. ولكننا على أية حال، مع هذا التحذير، نعتقد أنه من المفيد أن نعرض لما خلصت إليه المنظورات الرئيسية بصدد القضايا الأربع التالية: وبالتأكيد سيمكن العرض الموجز لمواقف تلك النظريات من هذه القضايا، أى قادم جديد من أن يختط طريقه عبر تلك الغابة من السجالات الكبرى فى هذا المجال.

موضوع التحليل ونطاق البحث

إن أول قضية هى: موضوع التحليل ونطاق البحث، وقد حظيت المناقشة بشأن موضوع التحليل بأهمية خاصة فى هذا الحقل الدراسى منذ الجدل المتعلق بـ "مستوى التحليل" (Singer 1961; Hollis & Smith 1990: 92-118). ويعتبر نقاش والتز لأسباب الحروب أحد أفضل الأمثلة الإيضاحية للب الموضوع هنا. ففى كتاب الإنسان والدولة والحرب، يحاجج والتز (١٩٥٩) بأن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع كشفت عن ثلاثة مستويات مختلفة للتحليل (أو ثلاث صور):أ- الطبيعة البشرية، ب- بيئة النظم السياسية، ج- طبيعة النظام الدولى. ويبين والتز كيف حاول العديد من علماء النفس تفسير الحرب بالنظر إلى العدوانية المتأصلة فى الأجناس؛ فى حين يؤكد العديد من الليبراليين والماركسيين أن الحرب نتاج لكيفية تنظيم بعض النظم السياسية. ويرى الليبراليون أن الحرب نتاج للحكم الأوتوقراطى، فى حين يراها الماركسيون نتاجًا للرأسمالية. وتعتبر الحرب، من وجهتى النظر السالفتين، ظاهرة يمكن إلغاؤها عن طريق بناء أنظمة حكم ليبرالية فى الحالة الأولى، وعن طريق إقامة أشكال للحكم الاشتراكى فى الحالة الثانية. أما بالنسبة لدارسى المستوى التحليلى الثالث، فالحرب نتاج الطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية والتنافس الذى لا ينتهى على القوة والأمن.

ويرى والتز أن الأولوية لتلك الصورة الثالثة "للسياسة الدولية"، التى تركز على أن الحرب حتمية فى سياق الفوضى (ويدعى فى نفس الوقت أن المستويين الآخرين للتحليل أسهما أيضًا فى دراسة جذور الحرب).

وبالعودة بالتفكير إلى جزء مبكر من النقاش، يمكننا أن نرى أن غلبة المدرسة الواقعية كانت إلى حد بعيد بسبب ما طرحته بشأن تحديد أكثر مستوى تحليلى مهم للدارسين فى هذا المجال. ويمكننا أن نرى أيضًا أن أحد التغييرات الرئيسية فى هذا الحقل الدراسى نتجت عن عدم الرضا عن تركيز الواقعيين على مشكلة الفوضى واستبعادها تقريبًا لجميع الأبعاد الأخرى للسياسة الدولية. ولذلك عندما تحاجج النسويات بإدخال مسألة المرأة داخل حدود النقاش، أو عندما تدعو المدرسة الإنجليزية إلى التركيز على المجتمع الدولى، أو عندما يحض أنصار البنائية (Constructivists) على أهمية فهم التشكيل الاجتماعى للمعايير والأفكار وما إلى ذلك، فإن هؤلاء جميعًا يخوضون جدلاً رئيسيًا فى هذا الحقل الدراسى بشأن موضوع (أى مستوى) التحليل الصحيح.

غرض البحث السياسى والاجتماعى

وهؤلاء يخوضون أيضًا نقاشات حيوية بشأن غرض البحث السياسى والاجتماعى، وعودة إلى والتز، فقد أكد فى عرضه لأسباب الحرب (وأيضًا لاحقًا فى عمله المتميز، نظرية العلاقات الدولية، ١٩٧٩) أن غرض التحليل هو فهم حدود التغيير السياسى، وبصورة أكثر تحديدًا بيان أن الدول من الأفضل لها أن تعمل داخل النظام الدولى القائم على أن تحاول تغييره بشكل راديكالى. وفوق كل ذلك، على الدول أن تؤمِّن بقدر ما تستطيع الحفاظ على توازن القوة، الذى يردع الدول عن خوض الحرب،

رغم أنه لا يستطيع دائمًا منع نشوبها. وبحسب هذا التحليل، فإن مشروعات الإصلاح العالمي الطموح مقدر لها الفشل. ولا ينكر أعضاء المدرسة الإنجليزية أهمية توازن القوة لكنهم يشددون على الحاجة لمراعاة جميع الظواهر التي تجعل إقامة نظام دولي أمرًا ممكنًا، بما في ذلك الاعتقاد أن مجتمع الدول شرعي، بل وراغب - في أعقاب الحقبة الكولونيالية الغربية - في الاستجابة لمطالب العدالة التي قدمتها دول "العالم الثالث". وتقدم المنظورات الأخرى، كالطرح الليبرالي، أن غرض التحليل هو نشر الاعتماد المتبادل الاجتماعي والاقتصادي بين الأفراد عبر العالم، وفي حالة العديد من الاقترابات الراديكالية في هذا المجال، خلق أشكال جديدة للمجتمع السياسي والتضامن الإنساني.

وبالنسبة للواقعيين الجدد، يتحدد غرض التحليل بحقيقة أن الفوضى الدولية تجعل العديد من تلك الرؤى يوتوبية وخطيرة. وبالنسبة للعديد من خصوم الواقعية الجديدة، فإن غرض التحليل عند هذه المدرسة تسرع في التنحي أمام ما اعتبر غير قابل للتغيير، في حين أن أحد الأغراض الرئيسية للبحث السياسي الدولي هو؛ مقاومة ما يعتقده الموقف الواقعي من قدرية وحتمية ومحافظة. وفي هذا السياق، اكتسب أهمية خاصة ظهور الاقترابات النقدية في العلاقات الدولية (سواء كانت مشتقة من الماركسية ومدرسة فرانكفورت أم واقعة داخل تطورات النظرية الاجتماعية الفرنسية). فغرض التحليل لدى هؤلاء هو توجيه النقد لمزاعم الواقعيين الجدد بشأن "الواقع القابل للمعرفة" للسياسة الدولية. إذ يرى ما بعد البنيويين مثلاً أن "الواقع" منتج خطابي (أي كَوْنه الخطاب): فهو " ليس أبدًا شيئًا مكتملاً ومتماسكًا بالكلية، وقابلاً للولوج إليه بواسطة التصورات المعممة أو الجوهرية أو الشاملة له... وهو دائمًا يتسم بالغموض وعدم الوحدة عدم التماثل والتناقض والاختلاف" (George 1994:11). وبعبارة أخرى، لا يمكن احتواء الواقع داخل نظرية كبرى أو اختزاله في مجموعة من القوى التي تعتبر

أكثر أهمية من غيرها. وبالنسبة لما بعد الحداثيين، تعتبر الواقعية الجديدة مجرد تشكيل آخر لعالم ينبغى تحديه، لأنه يمارس "العنف" على الواقع، ولأن له النتيجة السياسية الواضحة، التى هى اعتبار جميع الجهود لتغيير العالم غير مجدية.

كانت للانتقادات التى وجهت إلى غرض البحث عند الواقعية الجديدة تداعيات هائلة بالنسبة لنطاق البحث المذكور سلفًا. وأحد تلك التداعيات هو، أن أصبحت الأسئلة المتعلقة بالأنطولوجيا أكثر مركزية بالنسبة لذلك المجال الدراسى. ومثلما جادل كوكس (1992 b: 132) "تقع الأنطولوجيا فى بداية أى بحث. ولا نستطيع تحديد أى مشكلة فى السياسة العالمية دون وجود افتراض مسبق بشأن بنية أساسية تضم الأنواع البارزة للكيانات المنخرطة فى السياسة العالمية، وشكل العلاقات البارزة بين تلك الكيانات. ويضيف أن "الافتراضات الأنطولوجية كامنة فى مصطلحات مثل "العلاقات الدولية"، التى يبدو أنها تساوى بين الأمة والدولة وتحدد المجال باعتباره مقصوراً على التفاعلات بين الدول" (Cox 1992 b :132). ويبدى كوكس تفضيلاً للتركيز على كيف تتجمع القوى الطبقية المسيطرة دوليًا وداخليًا وكذلك الدول والمؤسسات الدولية القوية لتكون نظاماً للهيمنة العالمية. ولا تدور الجدالات بشأن "البنية الأساسية للسياسة الدولية فقط حول ما هو "هناك بالخارج" وكيف يمكننا معرفة "الواقع"، (والمزيد من ذلك لاحقًا)؛ ولكنها ترتبط أيضًا بصورة لا تنفصم عن الآراء المختلفة عن أغراض البحث السياسى. ويؤكد كوكس (١٩٨١:١٢٨) على تلك النقطة فى الادعاء غير المألوف أن "النظرية تكون دائمًا من أجل شخص ما ومن أجل غرض ما".

ويزعم كوكس، فى أحد أكثر التمييزات تأثيراً فى مجال العلاقات الدولية، أن للواقعية الجديدة غرض "حل المشاكل"، إذ إن مهمتنا الرئيسية هى ضمان عمل الترتيبات السياسية القائمة "بصورة أكثر نعومة" عن طريق تقليل القابلية للصراع والحرب. وبالطبع لا يقلل كوكس من أهمية تلك المحاولة، لكنه يتحدى كفايتها، إذ إن المشكلة الرئيسية، كما رآها، هى أن الواقعية الجديدة تفترض أن العالم متجمد بطرق

معينة، وفى النهاية غير قابل للتغيير من خلال الحركة السياسية. ولكن النتيجة المترتبة على "تقبل العالم كما تجده... باعتباره الإطار المعطى للحركة" هو؛ أن الواقعية الجديدة تضفى الشرعية على ذلك النظام وعلى أشكال السيطرة وعدم المساواة الكامنة فيه. (وهناك تشابه مباشر هنا مع أحد الموضوعات المركزية فى الفكر ما بعد البنيوى - المأخوذ عن كتابات فوكو- وهو؛ كيفية ارتباط أشكال المعرفة بأشكال القوة (الفصل التاسع). ومن ناحية أخرى، يؤكد كوكس (1981, 1992 b) أن النظرية النقدية تتمتع بغرض أوسع، هو التفكير بعمق فى كيفية نشوء النظام وكيفية تغيره عبر الزمن واحتمال تغيره مرة أخرى بطرق تحسِّن فرص الحياة بالنسبة للضعفاء والمستبعدين. وهناك غرض نقدى مشابه بشكل واسع يمر فى جميع الاقترابات الراديكالية الرئيسية فى هذا المجال، بما فى ذلك النسوية والنظرية السياسية الخضراء و"البنائية النقدية". فكلها تحررية بصورة فاعلة من حيث إنها ملتزمة على نطاق واسع بالمهمة المعيارية التى تتعلق بتعرية القيود المفروضة على الاستقلالية الإنسانية، تلك القيود التى يمكن التخلص منها.

المنهاجية الملائمة

تقود النقاشات حول غرض البحث السياسى الدولى إلى النقطة الثالثة المتعلقة بالاختلاف بين الاقترابات، وتدور حول المنهاجية الملائمة لذلك الحقل الدراسى. وأفضل طريقة للاقتراب من الأسئلة الرئيسية هى؛ تذكر أن الدراسات الأكاديمية ذات الدوافع السياسية تثير جدلاً عميقًا، وتعد موضع نقمة العديد من الدارسين. والقضية الرئيسية هنا هى مكانة الادعاءات القيمية. فهل من الممكن تقديم وصف موضوعى بشأن لماذا ينبغى على البشر أن يثمنوا الاستقلالية ويلتفوا حول مشروع ينشر التحرر الإنسانى العالمى؟ ويرى أنصار الاقترابات العلمية أن من غير الممكن الوصول إلى معرفة موضوعية بشأن أهداف المجال الاجتماعى والسياسى. ويذهب ما بعد البنيويين إلى أن

الخطر هو؛ أن يصبح أى مذهب للغايات المثالية أساسًا لأشكال جديدة من السلطة والسيطرة. وفى تسعينيات القرن العشرين، صاحب الجدل الدائر حول ما يشكل "الواقع القابل للمعرفة" فى العلاقات الدولية (الأسئلة الأنطولوجية) تلك المناقشات المتزايدة التعقيد حول كيفية توليد المعرفة (الأسئلة الإبستمولوجية). وبالطبع اهتم "الجدل الضخم" فى الستينيات بدرجة كبيرة بالمسائل الإبستمولوجية، حيث أيد أنصار العلم مثل كابلان وسينجر التقنيات الكمية واختبار الفروض، فى حين دافع "التقليديون" من أمثال بِل عن فضائل التاريخ والقانون والفلسفة والأشكال الكلاسيكية الأخرى للبحث الأكاديمى باعتبارها أفضل طريقة للاقتراب من السياسة الدولية. وكما أسلفنا، كان ذلك الجدل (الذى تعود جذوره إلى أواخر القرن الثامن عشر، يتعلق بمدى القدرة على تطبيق مناهج العلوم الطبيعية فى دراسة السياسة والمجتمع. كما ارتبط ذلك الجدل أيضًا بإمكانية وجود دراسة للعلاقات الدولية محايدة قيميًا أو متحررة من القيم.

وهذه النقاشات أبعد ما تكون عن الوصول لحل، أو على الأقل، ليس هناك إجماع فى هذا المجال على كيفية حلها، وقد انضمت الأشكال المختلفة للنظرية النقدية إلى النقد الموجه للاقترابات العلمية، مدعين (كما فعل هوركايمر وأدورنو فى الأربعينيات من القرن العشرين) أن تلك الاقترابات لا تنفصل عن الجهود الرامية لخلق أشكال جديدة للسلطة السياسية والإجتماعية. وعلى أية حال، ما زال للاقترابات العلمية اليد العليا فى دراسة العلاقات الدولية بالولايات المتحدة، فهى تتمتع بمكانة مركزية فى دراسات السلام الليبرالى (انظر Doyle ١٩٨٣)، ويدعى أحد المحللين أن الملاحظة المتعلقة بعدم نشوب حرب لقرابة قرنين بين الدول الليبرالية هى أقرب شىء إلى القانون فى السياسة العالمية (1989 levy). ومن المهم أيضا التأكيد على النفوذ المتزايد لاقترابات "الاختيار العقلانى" ونظرية المباراة، عند تطبيقها على دراسات التعاون فى الولايات المتحدة بين الفاعلين "الأنانيين العقلانيين" (rational egoists) فى الولايات المتحدة انظر: keohane ١٩٨٩).

المساحة المتميزة للإبداع الفكرى

وتدور النقطة الرابعة فى الاختلاف بين تلك المنظورات حول مسألة ما إذا كان هذا المجال الأكاديمى يمكن اعتباره مساحة متميزة نسبيًا للإبداع الفكرى أو تعتبر مجالا يتطور فقط عن طريق الاعتماد المفرط على مناطق البحث الأخرى، مثل علم الاجتماع التاريخ ودراسة التاريخ العالمى (انظر ٢٠٠١ Buzan &- little، اللذين دعيا إلى إقامة علاقات وطيدة مع التاريخ العالمى). وكلما ازدادت نظرة المحلل إلى السياسة الدولية بوصفها حيزًا للتنافس والصراع، قويت النزعة لاعتبارها تختلف بشكل راديكالى عن المجالات الأكاديمية الأخرى. وهنا ينظر إلى الطابع الفوضوى للسياسة الدولية باعتباره يفصل دراسة العلاقات الدولية على العلوم الإنسانية الأخرى، كما يفترض المحدودية فى الأهمية بالنسبة للأفكار والمفاهيم المستقاة من خارج هذا المجال. وقد صادفنا هذا الموضوع بالفعل فى ورقة وايت (a ١٩٦٦) "لماذا لا توجد نظرية دولية؟".

وترتبط الواقعية الجديدة أيضًا بتلك النظرة التى تعتبر أن لحقل العلاقات الدولية حدودًا معينة بدقة كالدول التى يقوم بدراستها. ولوالتز (١٩٧٩) موقف صريح إزاء هذه النقطة، حيث يدعى أن النظام السياسى الدولى يجب النظر إليه باعتباره "مجالاً منفصلاً"، رغم أنه ينظر إلى ما وراء علم الاقتصاد والتطورات الحادثة فى فلسفة العلم حتى يطور أطروحته بشأن الفوضى الدولية. ولعل النزعة الأكثر سيطرة فى النظرية الدولية المعاصرة هى الاستفادة من الدراسات البينية بوصفها طريقة للإفلات من العزلة المتصورة لحقل العلاقات الدولية. فقد تطلع العديد من المنظرين إلى التطورات فى النظرية الاجتماعية الأوربية، وفى الفكر ما بعد الكولونيالى وفى علم الاجتماع بوجه عام، للكشف عن مناطق جديدة للبحث. بل ينظر البعض إلى دراسات الأخلاق والنظرية السياسية بحثًا عن استبصارات. ويمكن الإجابة عن العديد من الأسئلة، التى أذهلت الباحثات النسويات عن الأبوية والنوع والهوية... إلخ، فقط عن طريق الذهاب إلى خارج الحدود الكلاسيكية للحقل الدراسى. وينطبق هذا بشكل واضح على جزء كبير

من الفكر المتصل بالسياسة الخضراء، التى تتطلع بالضرورة لما وراء المجال التقليدى للدراسة (الفصل الحادى عشر). وقد قادت أحدث المراحل فى تاريخ العولمة العديدين إلى تعميق هذا التوجه نحو الدراسات البيئية (Scholte2000). وتجلت قـ ـة هذه التطورات فى أن حدود حقل العلاقات الدولية صارت متنازعًا عليها، يجرى إعادة ترسيمها فى العديد من المجالات الفرعية بشكل هائل. ولا يعنى ذلك نهاية العلاقات الدولية باعتبارها حقلاً أكاديميًا، رغم أن مقدار استعارته من المجالات الأخرى. دون تأثير ذى بال على الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، صار سببًا للقلق (انظر: Buzant & little 2001)، ومن ناحية أخرى، يمكن للتلاقح المتبادل مع المجالات المعرفية أن يثرى أيضًا دراسة العلاقات الدولية. فعلى كل نظريات العلاقات الدولية أن تتعامل مع الدولة والقومية، ومع الصراع على القوة والأمن، ومع استخدام القوة، لكنها لا تتعامل مع هذه الظواهر بنفس الطريقة. وتعنى التصورات المختلفة لنطاق البحث وغرضه ومنهاجيته؛ وجود التنوع المتزايد فى طرق القيام بالصياغة المفاهيمية والتحليل لقضايا الحرب والسلام، التى شكلت تاريخيًا قلب موضوع الدراسة.

تقييم النظريات

لا ينبغى على الأرجح أن نتوقع الكثير من النظرية الإمبريقية، فليس هناك نظرية بمفردها تستطيع التعرف على جميع الأبنية والديناميات الرئيسية للعلاقات الدولية أو تفسيرها أو فهمها. ويؤكد المؤرخون الدوليون مثل جاديس (٩٣ - ١٩٩٢) أنه لا يوجد واحد من التقاليد الكبرى فى النظرية الدولية قد تنبأ بسقوط الاتحاد السوفيتى والتداعيات الفورية لذلك على أوربا وبقية العالم. لكن العديد من المنظرين لا يعتقدون أن غرضهم هو التنبؤ أو يقبلون بأن النظريات يجب أن تقيِّم على حسب قدرتها الجيدة على التنبؤ بالأحداث. ولذلك لا يمكن أن يبدأ تقييم النظريات المختلفة بمقارنة إنجازاتها فى تفسير الواقع السياسى الدولى "بالخارج هناك".

إن ما حاولنا إيضاحه فى هذه المقدمة، وما حاولت الفصول الأخرى عرضه هو؛ أن معظم النقاشات المثيرة للاهتمام تدور حول السؤال المتعلق بماذا يعنى تقديم عرض جيد لأى بعد من أبعاد السياسة الدولية. ولا نزعم أننا نقدم فى هذا المجلد نظرة شاملة وافية للحقل الدراسى فى الوقت الحالى، ولا ننكر ادعاءات المنظورات الأخرى التى لم تمثل هنا. ولكننا نعتقد أن مقارنة النظريات التسع الرئيسية، المقدمة فى هذا الكتاب والدراستين البينيتين ستوضحان لماذا يتم التنازع بعنف على ما يعتبر عرضًا جيداً للظاهرة السياسية الدولية، ولماذا تعتبر النقاشات حول هذه المسألة مهمة. ولهذا يتعين الاحتفاء بالتوالد الضخم للاقترابات النظرية، بدلاً من التحسر عليها باعتبارها دليلاً على فقدان المجال الدراسى لطريقه أو انقسامه إلى قبائل متناحرة. ولا يمكن البدء فى تحديد ما إذا كان لدينا عرض جيد للظاهرة السياسية الدولية إلا بالانخراط فى النظريات المختلفة. وبهذه الطريقة، يصبح دارسو العلاقات الدولية أكثر وعيًا بالذات إزاء الطرق المختلفة لممارسة مهنتهم وأكثر إدراكًا للحذف والاستبعاد، الذى قد يعكس تميزات شخصية أو ثقافية. ويعد هذا الموضوع ذا أهمية حاسمة، لو كان أصحاب النزعة النقدية على حق بشكل كبير فى أن لجميع أشكال البحث تداعيات ونتائج سياسية، وذلك بمنتهى الوضوح عن طريق خلق مرويات تمنح قدرًا ما من الامتياز لبعض وجهات النظر والخبرات.

وهناك نقطة أخرى يتعين الخوض فيها قبل التعليق الموجز على الفصول التالية، ولابد من العودة هنا إلى تعليق قُدم فى بداية هذه المقدمة، ألا وهو انخراط الواقعيين والدوليين الليبراليين فى جدل رئيسى حول أشكال الحركة السياسية الأنسب فى مجال يسود فيه الصراع على القوة والأمن. ومن المفيد أيضًا، استدعاء طرح ستيف سميث عن أن النظريات "لا تفسر أو تتنبأ ببساطة، ولكنها تخبرنا بالإمكانات القائمة للحركة والتدخل البشريين، فالنظريات لا تحدد إمكاناتنا التفسيرية فحسب، ولكنها ترسم أيضًا آفاقنا الأخلاقية والعملية" (١١٣: ١٩٩٦). والآن قد لا يهتم دارس أى بعد من

أبعاد السياسة الدولية بإمكانات الحركة والتدخل البشريين، وقد تنكر العديد من نظريات العلاقات الدولية أن ذلك الأمر هو ما تتصل به النظرية بشكل جوهرى. وليس هناك من سبب لاقتراح أجندة يجب على جميع النظريات الحسنة أن تتبعها. غير أنه عند النظر إلى المنظورات الرئيسية والنقاشات الكبرى بينها سنجد أن مسألة إمكانية أو عدم إمكانية إصلاح النظام السياسى الدولى هى سؤال متجدد يرتبط بها جميعًا. وعند من يعتقدون أن الإصلاح العالمى أمر ممكن، يتبع ذلك فورًا أسئلة أخرى، كيف يمكن تقييم الرؤى المختلفة للحياة السياسية الدولية؟ وما احتمالات تحققها؟ ونرى أن تلك الأسئلة تقدم مقياسًا للعرض الجيد للسياسة الدولية، لكن الآخرين سيختلفون معنا. ولتحديد مزايا المواقف المختلفة بشأن إمكانات "الحركة والتدخل البشريين" – سواء على نطاق صغير أو ضخم – يحتاج المرء إلى أن يكون على الأقل على دراية بتلك المنظورات المقدمة فى هذا الكتاب.

فى الفصل الثانى، يحلل جاك دونللى الواقعية الكلاسيكية التى سيطرت على المجال على الأقل طوال الخمسين عامًا الأولى لنشأته، ولا تزال تتمتع بنفوذ هائل فى هذا الحقل الدراسى اليوم. وقد ظلت كتابات الواقعيين الأوائل مثل كار ومورجانتاو مراجع رئيسية فى النقاشات المعاصرة، وذلك بعد أكثر من خمسة عقود على صدورها. ومن المثير، كما سيعرض له فى الفصل الثانى، أن الواقعية الجديدة، التى ظهرت فى سبعينيات القرن العشرين قلب معظم النقاشات فى العقدين التاليين، كانت أحد التحديات الرئيسية للواقعية الكلاسيكية. وعلى أية حال، تهتم الواقعية الجديدة، بصورة ضخمة، بانتقادات الاقترابات الليبرالية (وكذلك الماركسية وغيرها من الاقترابات الراديكالية) التى تتهمها الواقعية الجديدة بالمبالغة فى قدرة العمليات الاجتماعية والاقتصادية العالمية على تغيير البنية الأساسية للسياسة الدولية. ويناقش سكوت بورتشيل، فى الفصل الثالث، تطور التقليد الليبرالى، مشددًا على وجه الخصوص على أن العديد من التصورات المعاصرة لليبرالية الجديدة بشأن السوق العالمى، والدفاع عن

التجارة الحرة تردد الأفكار التى نشرها الليبراليون الاقتصاديون فى القرن التاسع عشر. وعلى أية حال، تحتوى الليبرالية المعاصرة على أكثر من تصور لكيف يمكن لتحرير التجارة والأسواق العالمية من الدولة أن تنشر الرخاء المادى وتنشئ الظروف الملائمة للسلام الدائم. وتضم الملامح الأخرى لذلك المنظور، التى تمتعت بنفوذ كبير فى السنوات الأخيرة، الدفاع عن الثقافة العالمية لحقوق الإنسان، وتطوير القانون الجنائى الدولى، ودراسة التعاون فى ظل الفوضى التى ترتبط بالمدرسة المؤسسية ذات التوجهات الليبرالية الجديدة، والنقاش المهم للغاية حول السلام الليبرالى. وسنناقش فى الفصل الثالث أيضًا هذه الملامح الحديثة للفكر الليبرالى فى العلاقات الدولية.

وفى الفصلين الرابع والخامس، يحلل أندرو لينكليتر المدرسة الإنجليزية والماركسية، ولم يتمتع أى منهما بالنفوذ العالمى للواقعية والواقعية الجديدة، والليبرالية والليبرالية الجديدة، رغم أن المدرسة الإنجليزية تمتعت بالنفوذ فى الحقل الدراسى للعلاقات الدولية ببريطانيا. وقد شهدت الأعوام منذ عام ١٩٨٩ تجدد الاهتمام بنظرية المجتمع الدولية فى المدرسة الإنجليزية وبوضعها طريقًا ثالثًا بين تشاؤم الوضعية والأشكال المثالية لليبرالية ومختلف الاقترابات الراديكالية كالماركسية. ويهتم الفصل الرابع بشكل خاص بإسهامات وايت وفينسنت وبول فى دراسة العلاقات الدولية، ويؤكد على ارتباطها الخاص بالنقاشات المعاصرة بشأن حقوق الإنسان والتدخل الإنسانى، واستخدام القوة فى القضايا الدولية. ويتحول الفصل الخامس نحو الماركسية التى طالما انتقدها الواقعيون الجدد، وأنصار المدرسة الإنجليزية، مع أن كليهما لم يضع نقده لها فى إطار تأويل دقيق لإحدى النظريات المنافسة للماركسية. وسيخوض الفصل الخامس بالتفصيل فيما إذا كان رفض الماركسية قاد إلى تجاهل قدرتها على تقديم إسهامات مهمة. وسيتم تسليط الضوء على وجه الخصوص على كتابات ماركس عن العولمة، وعلى التحليل الماركسى للقومية وللدولانية وعلى الأفكار المتعلقة بأهمية أشكال الإنتاج - وخصوصًا تطور أشكال الإنتاج الرأسمالية الحديثة - بالنسبة للسياسة

العالمية، وسيتم التعرض فى هذا الفصل أيضًا للأبعاد النقدية فى الماركسيـة، أى اهتمامها بتغيير العالم وليس مجرد تفسيره.

ويفسر أندرو لينكليتر فى الفصل السادس كيف بدأت تيارات مهمة فى علم الاجتماع التاريخى تؤثر على النقاشات النظرية داخل الحقل الدراسى للعلاقات الدولية. ويركز علم الاجتماع التاريخى على أنماط وعمليات التغيير فى الحركة الواسعة للتغيير فى المدى الطويل. ويعتبر تطور نظام الدول، وانتشار الرأسمالية والطبيعة المتغيرة للمجتمعات السياسية ثلاثة موضوعات رئيسية يدرسها علماء الاجتماع التاريخى، وهى ذات أهمية مركزية بالنسبة للنقاشات المعاصرة فى حقل العلاقات الدولية. ويجعل تقديم السياق التاريخى للنقاش الحالى فى السياسة العالمية من علم الاجتماع التاريخى أداة لا يمكن الاستغناء عنها فى يد المنظرين فى حقل العلاقات الدولية.

لقد قدمت الماركسية الخلفية الفكرية لنمو النظرية النقدية، كما نشأت على يد أعضاء مدرسة فرانكفورت مثل هوركايمر وأدورنو فى ثلاثينيات القرن العشرين، ومثل هارماس وهونيت وآخرين فى الأوقات اللاحقة. وفى الفصل السابع، يشرح ريتشارد ديفيتاك الأهداف المركزية للنظرية النقدية وتأثيرها على مختلف المنظرين مثل أشلى فى أوائل الثمانينيات، وعلى كين بوث (1991 a,b) وكوكس، الذين دافعوا عن تصور للسياسة الدولية يلتزم بفكرة تحرير الإنسان. ورغم ارتباط مصطلح "النظرية النقدية" فى البداية بمدرسة فرانكفورت التى اشتقت العديد من أفكارها من الحوار مع الماركسية الرسمية، فقد ارتبط بقوة أيضًا بما بعد البنوية، ذلك المنظور الذى يتشكك بعمق فى المزاعم التحريرية للماركسية الكلاسيكية. ويفسر ريتشارد ديفيتاك فى الفصل الثامن المنعطف ما بعد البنيوى فى العلوم الإنسانية من خلال التعرض لكتابات دريدا وفوكو وليوتارد، ويحلل تأثيره على حقل العلاقات الدولية منذ الثمانينيات. ويعتبر نقد

"مشروع التنوير" المتعلق بالتحرر العالمى للإنسان عنصرا مهمًا فى هذا الفصل، وكذلك التأكيد على نقد المنظورات "الشمولية" التى تعتبر تهديداً لازدهار الاختلافات الإنسانية.

ظهرت البنائية، التى يتعرض لها كريستيان رويس - سميث فى الفصل التاسع، باعتبارها تحديًا قويًا للمنظورات التقليدية فى المجال، وخصوصًا للنظريات التى تفترض أن الدول تشتق بعض مصالحها من مواقعها فى المناخ الفوضوى. وفى تحد شهير لتلك الاقترابات، يحاجج ألكسندر ويندت (١٩٩٢) بأن الفوضى تكون على الشاكلة تجعلها الدول عليها، ويتعلق هذا الطرح بأن الفوضى منشأة اجتماعيًا، أى أنها تتشكل بواسطة معتقدات ومواقف الدول، وليست بنية لا تتغير تفرض القيود على الدول وتضطرها جميعًا للمشاركة فى صراع دائم على القوة والأمن. والبنائية التى ركزت على وجه الخصوص على العلاقات بين المصالح والهويات تضم العديد من الاقترابات المتنافسة. بعضها متأثر بما بعد البنيوية، وبعضها يشترك مع الواقعية الجديدة فى تحليل العلاقات بين الدول فى عزلة عن العمليات الأخرى (البنائية النظامية)، فى حين تدرس أخرى نظام الدول بالارتباط مع عدد من الظواهر السياسية والثقافية القومية والعالمية (البنائية الكلية).

وتسلط جاكى ترو الضوء فى الفصل العاشر على موضوع أول ما ظهر على أجندة حقل العلاقات الدولية، كان فى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ألا وهو النسوية. ولا يمكن اختزال هذا المنظور فى دراسة وضع المرأة فى النظام العالمى، رغم أن العديد من النسويات مثل سينثيا إينلو تسرعت بالفعل فى تفسير سبب تأثر النساء بالحرب وبتطورات الاقتصاد العالمى، بما فى ذلك سياسات التكيف الهيكلى فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. وقد كان اختفاء المرأة من اقترابات التيار الرئيسى ومن العديد من البدائل النقدية سببًا فى نمو الدراسات النسوية. ولكن على أية حال، لم تكن المنظورات النسوية أكثر تجانسًا من المواقف النظرية الأخرى. فقد

استخدمت بعض النسويات مثل كريستين سيلفستر (1994 a, 2002) الاقترابات ما بعد البنيوية لإثارة التساؤلات بصدد التصورات ذات الطابع الجوهرى (essentialist) للنساء ومصالحهن وحقوقهن. وكان أحد الاهتمامات هو: التشكيك فى المزاعم المتعلقة بأن التصورات الغربية المهيمنة على المرأة صالحة للنساء فى كل مكان. وتأثرت نسويات أخريات مثل ستينز (١٩٩٥) بالتقاليد الماركسية، ومن المهم تكرار الإشارة إلى أن النسوية لا تهتم ببساطة بمكانة المرأة فى النظام الاقتصاد والسياسى العالمى، ولكنها تهتم أيضًا بالتصورات المصطنعة للنوع، وتدخل فى ذلك التصورات المصطنعة للذكورة، وكيفية تأثيرها على أشكال السلطة وعدم المساواة، وتهتم على المستوى الإبستمولوجى بادعاءات معرفة العالم.

ويتعرض ماثيو باترسون فى الفصل الحادى عشر للتطورات فى مجال الفكر السياسى الأخضر، فلقد كان للتدمير البيئى والتلوث العابر للقوميات وتغير المناخ، تأثير بارز على دراسة السياسة العالمية. حيث ظهرت تلك القضايا فى دراسة "الأنظمة الدولية" المسئولة عن القضايا البيئية. وتشغل الأسئلة المرتبطة بالعدالة العالمية مكان القلب فى المناقشات حول التوزيع العادل بين الأثرياء والفقراء، وحول المسئوليات المعنوية عن رفع الضرر البيئى. وشكلت الالتزامات تجاه الأجناس غير البشرية، والأجيال المستقبلية قضايا مهمة فى أخلاقيات البيئة. وانتقد الفكر السياسى الأخضر الافتراضات السائدة حتى ستينيات القرن العشرين، بشأن النمو الاقتصادى غير المتناهى والإيمان بفضائل الرأسمالية غير المقيدة. وجرى خوض نقاش حول الأسئلة المتعلقة بمستقبل الدول " المسئولة إيكولوجيًا " والمواطنة البيئية العالمية فى الفكر السياسى الأخضر لاحقًا، وهو ما يتمتع بأهمية خاصة بالنسبة لدارسى العلاقات الدولية. وهناك بعض الطرق التى حاولت الممارسة والفكر السياسى الأخضر من خلالها إعادة هيكلة دراسة العلاقات الدولية، بحيث يمنح مزيدًا من الانتباه للمستقبل طويل الأمد لكوكب الأرض ولمختلف أشكال الحياة التى تقطنه.

وأخيراً يتناول تيرى ناردين فى الفصل الثانى عشر التأثير المعاصر للنظرية السياسية الدولية على النقاشات النظرية المعاصرة فى نظرية العلاقات الدولية. فاستناداً إلى النقاشات فى النظرية السياسية "الداخلية" تختبر النظرية السياسية الدولية الأسس الأخلاقية والفلسفية والسياسية للاهتمامات الرئيسية فى العلاقات الدولية، بما فى ذلك تلك الافتراضات التى يرتكز عليها نقاش العدالة العالمية، والجدل حول ما يمثل الحرب العادلة، وكذلك النزاع بشأن مزايا التدخل الإنسانى. وتذكرنا النظرية السياسية الدولية أيضًا بتاريخ الفكر الدولى والصلات الفكرية الأوسع بين الفلسفة السياسية والسياسة الدولية، التى لم يتم الاعتراف بها بشكل مناسب.

ويتماهى معظم مؤلفى هذا الكتاب مع هذا أو ذاك من المنظورات التى يتم تحليلها، لكن أحداً منهم لا يرى أن نظرية واحدة من شأنها أن تحل المشكلات العديدة، التى تظهر أمام منظرى العلاقات الدولية. ونحن نرى مزايا فى جميع الاقترابات موضع الدراسة، ونؤكد على إيماننا بأنه من الضرورى التواصل مع كل "التطورات النظرية" من الداخل، ورؤية العالم من زوايا نظرية مختلفة للتعلم منها، ولاختبار أفكارنا أمامها وللتفكير بعناية فيما يراه الآخرون من عيوب فى منظور كل منا، أيًا ما يكون.

إن من يقومون على تدريس نظرية العلاقات الدولية يسألون أحيانًا "ما النظرية الصحيحة؟". ونحن نأمل أن يخلص قراؤنا إلى أنه من الواضح لا توجد نظرية صحيحة تستطيع حل جميع المشكلات الواردة فى المقدمة والتى سيتم التعرض لها بصورة أكثر تفصيلاً فى الصفحات التالية. وقد يتفق البعض مع مارتن وايت (١٩٩١) فى أنه لن يتم العثور على حقيقة العلاقات الدولية فى أى واحد من تلك التقاليد، ولكن فى الحوار والجدل المتصلين بينها. ومن المؤكد أن هذا موقف يصح عند الاقتراب من دراسة العلاقات الدولية لأول مرة، وقد يظل أفضل نتيجة يمكن استخلاصها من تحليلنا.

الفصل الثانى

الواقعية

جاك دوننلى

إن الواقعية السياسية (Realpolitik) أو سياسة القوة هى أقدم نظرية فى العلاقات الدولية وأكثرها استخدامًا(*). وينبغى على كل طالب جاد أن يحوز احترامًا عميقًا للواقعية السياسية، وأن يفهم أيضًا كيف ترتبط آراؤها السياسية بالتقاليد الواقعية. ولذلك دعونى أضع أوراقى على الطاولة فى البداية. إننى أتمرد، من الناحية المعيارية، ضد العالم الذى تصوره النظرية الواقعية، وأرفض الواقعية باعتبارها نظرية إرشادية للسياسة الخارجية. ولكننى من الناحية التحليلية لست معاديًا للواقعية بأكثر مما أنا من أنصارها، إننى أذهب إلى أن الواقعية اقتراب محدود ولكنه قوى ومهم للعلاقات الدولية هى أيضًا مجموعة من الاستبصارات بشأنها.

وللواقعية وجهان، كمعظم النظريات والاقترابات الأخرى التى يتناولها هذا الكتاب. فمن ناحية تعتبر توجهًا عامًا له جذوره فى بؤرة مركزية واقعية - وهى القوة فى هذه

(*) يقدم سميث (٢٠٠٦) ودوننلى (٢٠٠٠) مقدمات مطولة يعرض دويل (٢٠٠٧) ووايت (١٩٩٢) بالمقارنة مع إثنين من التقاليد البديلة. يقدم دوننلى (١٩٩٢) وفورد (١٩٩٢) وجريكو (١٩٩٧) وجرفيس (١٩٩٨) وول فورث (٢٠٠٨) مقدمات لها طول الفصل الواحد تمثل الواقعية. وانظر فيما يتعلق بمكانة الواقعية فى المجال الأكاديمى للعلاقات الدولية، دوننلى (١٩٩٥) وكاملر (١٩٩٧) وجوزينى (١٩٩٨) وشميدت(١٩٩٨) وفاسكيز (١٩٩٨). (المترجم).

الحالة. ومن الناحية الأخرى، هى مجموعة من النظريات التفسيرية أو النماذج أو المقترحات – التى تؤكد فى حالة الواقعية على الفوضى وتوازن القوة. ويبدأ هذا الفصل وينتهى بالنظر فى الطابع العام للاقتراب الواقعى، ويتخلله التركيز على التفسيرات الواقعية على وجه الخصوص.

تعريف الواقعية

رغم اختلاف تعريفات الواقعية فى التفاصيل (انظر9-6 :Donnelly 2000، الفصل الثانى: Cusack & Stall 1990) ، لكنها تشترك فى تشابه عائلى واضح، ألا وهو "النكهة المتميزة والواضحة للغاية"، (Gamett 1984 :110). إذ يؤكد الواقعيون على القيود التى تفرضها الأنانية الإنسانية على السياسة وغياب الحكومة العالمية (الفوضى)، وهو ما يتطلب "أولوية القوة والأمن فى كل الحياة السياسية" (Gilpin 1986: 305). وتضم هذه المدرسة الشخصيات المتميزة فى القرن العشرين راينهولد نيبور وهانز مورجنتاو وجورج كينان وكينيث والتز وجون ميرشايمر فى الولايات المتحدة، وإى إتش كار فى بريطانيا. ويعتبر عادة نيقولا مكيافيللى وتوماس هوبز من الواقعيين فى تاريخ الفكر السياسى الغربى.

وتعتبر العقلانية والوضع المركزى للدولة عادة مقدمات مركزية للواقعية (مثلاً لدى Lyrn - Jones & Miller 1995: Keohme 1986 : 164-5). ولكن لا توجد نظرية (واسعة بشكل معقول) فى العلاقات الدولية تفترض اللاعقلانية، ولو اعتبرنا "الدول" بوصفها رمزًا للمجتمعات السياسية أو "الوحدات السياسية"، سنجد أن الوضع المركزى للدولة تتشارك فيه بصورة موسعة النظريات الدولية. ويقع قلب الواقعية فى الارتباط بين الفوضى والأنانية والضرورات الناتجة عن ذلك لسياسة القوة.

ويدرك الواقعيون أن الرغبات البشرية لها مدى واسع ومتغيرة بشكل ملحوظ، ويؤكدون على أية حال على "الحدود التى تضعها الجوانب الأنانية والمشينة للطبيعة البشرية على ممارسة الدبلوماسية" (Thompson 1985:20). فمن المهم فوق كل اعتبار ألا نضع على كاهل الطبيعة البشرية مطالب أكبر مما يستطيع ضعفها أن يلبيها (Trentschke 1916:590). ومثلما يصوغ مكيافيللى الأمر (الكتاب الأول، الفصل الثالث: ١٩٧٠) يجب أن نتصرف فى السياسة كما لو " كان كل الناس أشرارًا وأنهم سوف سيقومون بتصريف الخبث الموجود فى عقولهم عندما تسنح الفرصة".

ويتبنى قلة من المنظرين (مثل Niebuln 1932, Tellis 1995/96, 89-94) الواقعية باعتبارها نظرية عامة للسياسة، ويعامل معظمهم الواقعية باعتبارها نظرية فى السياسة الدولية، وينقل ذلك انتباهنا من الطبيعة البشرية نحو البنية السياسية.

"إن الفارق بين الحضارة والهمجية هو الكشف عن نفس جوهر الطبيعة البشرية عندما تعمل تحت ظروف مختلفة" (1949:31 Buttrn Fielals). عادة ما يتم كبح الأنانية بشكل غالب فى داخل الدول بواسطة هيراركية السلطة السياسية، ولكن فى العلاقات الدولية تسمح بل تشجع الفوضى – غياب الحكومة – على إبراز أبشع أبعاد الطبيعة البشرية. ومثلما عبر جون هيرز (١٩٧٦:١٠) عن المسألة، تضمن الفوضى مركزية الصراع على القوة حتى فى غياب العدوانية أو العوامل المماثلة (قارن على: Waltz 1979: 62-3). وتعتبر "الواقعية البنيوية" هى اللقب المعتمد للأطروحات الواقعية التى تمنح تأكيدًا غالبًا للفوضى الدولية. أما اللقب المعتمد الآخر فهو الواقعية الجديدة، التى تشير إلى جيل مبكر من الواقعيين الأكثر تعقيدًا وانتقائية.

وقد أكد هؤلاء "الواقعيون الكلاسيكيون" المبكرون أيضًا على الطبيعة البشرية، فعلى سبيل المثال يحاجج مورجانتاو (١٩٦٢:٧) بأن "ليس العالم الاجتماعى سوى إسقاط للطبيعة البشرية على المستوى الجماعى" (قارن مع: Niebuhr.1932:23). أما الواقعيون الكلاسيكيون "فيعتبرون أن الصراع يمكن تفسيره جزئيًا بواسطة الموقف،

لكنهم يعتقدون أنه حتى لو لم يكن الأمر كذلك، فقد يتسبب الكبرياء والشهرة والسعى للمجد فى استمرار حرب الجميع ضد الجميع بشكل غير محدود. فى النهاية، فإن الصراع والحرب متجذران فى الطبيعة البشرية" (Waltz 1991b: 35). ويؤكد الواقعيون الكلاسيكيون دومًا على دور رجال الدولة وتحليل خصائص قوة الدولة.

وفى الوقت الراهن، رسمت مجموعة جديدة من الواقعيين اقترابًا وسيطًا نوعًا ما، يجمع بين تحليل الأبنية وتحليل الخصائص الداخلية للدولة. ويركز أولئك الواقعيون الكلاسيكيون الجدد (Rose 1998; Sehwella 2003) على الطرق التى تتفاعل بها الأنماط المميزة للنظم السياسية الداخلية مع القوى البنيوية الدولية لتنتج سلوك الدولة.

ويمكن بدرجة أبعد من ذلك تمييز الواقعيين بواسطة الشدة والإخلاص فى التزامهم بالمقدمات الواقعية المركزية، ونستطيع هنا أن نتصور خطًا متصلاً للمواقف. وعلى ذلك المتصل هناك الواقعيون " الراديكاليون " الذين يستبعدون كل شىء تقريبًا بخلاف القوة والمصلحة الذاتية من السياسة (الدولية). ويعبر المبعوثون الأثينيون إلى ميلوس فى كتاب الحرب البلوبونيزية لثيوسيديدس (الكتاب الخامس، الفصل الخامس، ٨٥-١١٣) عن هذه النظرة، لكن قلة من المنظرين الدوليين يتبنونها. أما الواقعيون "الأقوياء" فيشددون على غلبة القوة والمصلحة الذاتية والصراع لكنهم يسمحون بمكان متواضع للقوى والاهتمامات غير الواقعية التى يغلب عليها الطابع السياسى. ويقع كل من نيبور وكار ومورجنتاو ووالتز وميرشايمر فى هذا الحيز من الخط المتصل، وكما صاغ كار الأمر" لا نستطيع فى النهاية أن نجد ركنًا مريحًا فى الواقعية الخالصة" (١٩٤٦:٨٩). ويقبل الواقعيون "الضعفاء" أو "المقيدون" بالتحليل الواقعى لمشكلات السياسة الدولية، غير أنهم منفتحون على نطاق أوسع من الإمكانات السياسية، ويرون عناصر أكثر أهمية للعلاقات الدولية تقع خارج المدى التفسيرى للواقعية.

وتنزوى الواقعية الضعيفة تدريجيًا فى ظل شىء آخر، فعند نقطة ما تفوق "الحدود" (غير الواقعية) المركز "الواقعى". وبالعكس، فقد ينجذب الباحثون من

اقترابات أخرى للقوى والتفسيرات الواقعية بصورة متميزة، التى تضع حدوداً على نظرياتهم.

هوبز والواقعية الكلاسيكية

يتصور الفصل الثالث عشر فى كتاب اللفياثان لتوماس هوبز، الذى فسر لأول مرة فى عام ١٦٥٧، السياسة فى حالة الطبيعة السابقة على المجتمع. ونتجت عن ذلك نظرية واضحة بشكل غير مألوف، تمنح وزنًا متساويًا تقريبًا للطبيعة البشرية والفوضى الدولية.

حالة الطبيعة عند هوبز

يضع هوبز ثلاثة افتراضات بسيطة:

١ - الرجال متساوون (تعكس اللغة ليس فقط الاستخدام المعتمد فى القرن السابع عشر ولكن أيضًا النظرة النوعية الذكورية، انظر الفصل التاسع: (Tickmer 1998;

٢ - يتفاعلون فى وضع الفوضى.

٣ - تحركهم دوافع المنافسة والريبة والمجد.

ويقود الارتباط بين هذه الظروف إلى حرب الجميع ضد الجميع.

إن الرجال متساوون بالمعنى الأولى "أن الأضعف له من القوة ما يكفى لقتل الأقوى، إما بالتآمر السرى أو بالاتحاد مع الآخرين (الفقرة ١). "وينتج عن ذلك التساوى فى المقدرة التساوى فى الأمل فى الحصول على غاياتنا" (الفقرة ٣). إننى

جيد مثلك، ولذلك يتعين أن أحصل (على الأقل) على نفس ما تحصل عليه. لكن الندرة تمنع كليهما من الحصول على المقدار الذى يشتهيه مما يجعل الرجال أعداء.

وتستعد العداوة بسبب مشاعر التنافس والريبة والمجد. "فالأول يجعل الرجال يغزون من أجل المغنم، والثانى من أجل السلامة، والثالث من أجل السمعة (الفقرة ٧). وحتى حيثما لا يسعى المرء وراء المغنم يقود الخوف إلى نشوب حرب دفاعية " فليست هناك طريقة لأى إنسان كى يؤمن نفسه بشكل معقول مثل الاستباق" (الفقرة ٤). ويقود إلى الصراع على السمعة رغبة كل رجل " أن يقدره رفيقه بنفس الدرجة التى يقدر بها نفسه" (الفقرة ٥).

وإذا أضفنا غياب الحكومة يصبح هذا المزيج متقلبًا وخطرًا. "فأثناء الوقت الذى يعيش فيه الرجال دون سلطة عامة ترهبهم، فإنهم فى تلك الحالة التى يطلق عليها الحرب، وتلك هى حرب كل رجل ضد كل رجل" (الفقرة ٨). ورغم أن القتال ليس ثابتًا، فقد يتحول أى نزاع بسرعة إلى العنف. ونتيجة لذلك، لا يتاح للعمل البشرى سوى نطاق محدود من التعاون، "وتصبح حياة الرجال وحيدة وفقيرة وشريرة وقاسية وقصيرة" (الفقرة ١٠).

ومن المهم أن نرى أن حالة الحرب تلك هى نتيجة منطقية ضرورية للنموذج، إذ يمكن تفادى المنطق الهوبزى للصراع إذا ما تم تعليق واحد أو أكثر من افتراضات النموذج أو تمت موازنتها بقوى أخرى. فعلى سبيل المثال قد تقود الاختلالات الأساسية فى القوى إلى فرض نظام هيراركى يخفف إلى حد كبير من الصراع والعنف. وحتى فى حالة الفوضى يقلل احتواء السعى للمغنم والمجد إلى تقليل تكرار أو شدة الصراع، لأن الريبة تقود إلى الحرب بشكل رئيسى عن طريق الخوف من الاستباق. ومن بين القوى المعادلة لبعضها، يعين هوبز "المشاعر التى تنزع بالرجال نحو السلام" والعقل الذى "يقترح مقررات مناسبة للسلام يمكن أن ينجذب الرجال للاتفاق

عليـها" (الفقرة ٧٤). ولا يولى هوبز سوى قدر محدود من الثقة لقدرة الرجال على التغلب على مشاعرهم الأكثر أنانية، خصوصًا فى ظل غياب حكومة تفرض قواعد التعاون.

تقييم واقعية هوبز

يقر هوبز (الفقرة ١٢) أن تلك الحالة الهمجية لم توجد قط فى العالم قاطبة، وإننى أقترح أن نذهب أبعد من ذلك ونتخلى عن أى ادعاء يرتبط بالتاريخ وبعلم الأنثروبولوجيا المقارنة. وبحسب هذه القراءة يحدد هوبز منطقًا للتفاعل هو نموذج لنمط مثالى من الضغوط والنزعات. فعندما يتفاعل الفاعلون المتساوون فى حالة الفوضى، تقودهم المنافسة والريبة والمجد، ويمكننا التنبؤ بالصراع العنيف العام.

ولما كانت النظرية تجريد فنى، فهى تدير انتباهنا بعيدًا عن "خضم التفاصيل التى تثير الإضطراب" نحو ما هو "أكثر أهمية" فالنظريات هى مشاعر وعدسات وفلاتر توجهنا لما هو جوهرى بحسب النظرية لفهم (جزء ما) من العالم. ومثلما ينتقى الكاريكاتير الجيد ويبالغ ويشوه بشكل إرادى، كى يقبض على المعالم المميزة لموضوعه، تقوم النظرية الجيدة بشكل مقصود بالتبسيط المفرط من أجل تسليط الضوء على القوى التى تعد مركزية بالنسبة للسلوك.

ولذلك ليس السؤال المناسب الذى نضعه فى وجه نظرية هوبز أو أية نظرية، هو ما إذا كانت تصف العالم بدقة. فهى لا تقوم بذلك بالطبع، إذ يدور الكثير من السياسة وحتى معظمها خارج نطاق النظرية. وعلينا أن نسأل بدلاً من ذلك عما إذا كانت الافتراضات النظرية لهوبز تساعدنا فى فهم العناصر المهمة للسياسة الدولية.

إن تصور هوبز عن الطبيعة البشرية باعتبارها من معطيات الطبيعة وثابتة إلى حد هائل لهو خلافى بكل تأكيد، ويتفق معظم المحللين فى أن غلبة التنافس والريبة

والمجد وتكرارهم تصوره، كافية لهو تبسيط مفيد ومحورى. وفيما يتصل بالفوضوية، تزيد فعلاً حقيقة أنه تم التغلب عليها إلى حد كبير بواسطة الحكم السياسى الهيراركى، بداخل معظم الدول، من احتمالية أنها ستستمر على المستوى الدولى. وذلك نظرًا لأن حتى الحكومات الفاسدة وغير الكفئة تزود مواطنيها بدرجة معتبرة من الأمن لحياتهم وممتلكاتهم. ويقلل ذلك بصورة دراماتيكية من الضغوط لاستبدال حالة الطبيعة على المستوى الدولى بالحكومة العالمية. ونظرًا لأن الحياة لا تتسم بالوحدة والفقر والخبث والقسوة والقهر بالنسبة للدول وبالنسبة لمواطنيها، يمكن تحمل الفوضى الدولية بدرجة أكبر من نظيرتها الداخلية. وتعكس ذلك أيضًا الرغبة القوية للدول ولمواطنيها فى الاستقلال، وهو ما يعبر عنه فى الممارسات المعاصرة لسيادة الدولة.

ولعل افتراض المساواة هو أكثر الأبعاد إشكالية فى النموذج الهوبزى من عدة نواح، حيث تقود عدم المساواة المادية بشكل منتظم إلى الهيراركية وأشكال أخرى من عدم المساواة مثل علاقات السيطرة الثنائية ودوائر النفوذ والهيمنة والإمبراطورية. لكن الافتراض الهوبزى عن المساواة ينطبق على القوى الكبرى، أى تلك الدول التى تتمتع بالقدرة على فرض عقاب مدمر أو حتى التهديد بالموت على أى قوة أخرى فى النظام (لاحظ أن ذلك يشير إلى أن الواقعية (الهوبزية) نظرية تتعلق بسياسة القوى الكبرى، بدلاً من أن تكون نظرية عامة للعلاقات الدولية. فالعلاقات بين القوى غير المتساوية بشكل رئيسى سيحكمها منطق آخر للتعامل).

وهكذا يبدو أن كل افتراض من افتراضات هوبز يمكن تطبيقه على أجزاء مهمة للعلاقات الدولية، ولذلك فالسؤال الحاسم هو، إلى مدى تدفع العوامل والقوى الأخرى فى اتجاهات مختلفة؟ وما المقدار الذى تحكمه حدود هوبز الافتراضية عن الفوضى والأنانية والمساواة من العلاقات الدولية، وتحت أية ظروف؟ وباستخدام مصطلحات العلوم الإنسانية، ما الأثر النسبى "للمتغيرات الداخلية" (أى العوامل التى تشملها

النظرية) و"للمتغيرات الخارجية" (أى تلك التى لا تشملها)؟ وسوف نعود بشكل متكرر إلى هذا السؤال أثناء سيرنا.

والتز والواقعية البنيوية

تشدد الواقعية الكلاسيكية لهوبز بدرجة متساوية نوعًا ما على الفوضى والأنانية، ومقارنة بذلك اتسمت معظم الدراسات الواقعية بالبنيوية الصارمة، بدرجة تزيد أو تنقص، فى العقود الثلاثة الماضية، وكان ذلك إلى حد كبير تحت تأثير كينيث والتز.

البنيوية الوالتزية

تهدف الواقعية البنيوية إلى أن تنحى جانبًا ملامح العلاقات الدولية التى تعتمد على شخصية الفاعلين أو طبيعة تفاعلاتهم، كى تسلط الضوء على التأثير المُقيِّد لبنية النظام الدولى، الذى يضربون بجذورهم فيه. ويذهب والتز إلى أن البنى السياسية تتحدد عن طريق المبدأ المنظم لها (كيف ترتبط الوحدات ببعضها البعض؟)، والتمايز بين الوظائف (كيف يتم تخصيص الوظائف السياسية؟)، وتوزيع قدراتها (كيف توزع القوة؟).

وتعتبر الهيراركية والفوضى، اللتان يربطهما بالسياسة الداخلية والدولية على الترتيب، هما المبدآن المنظمان السياسيان الرئيسان. فإما أن تقف الوحدات مع بعضهما بعضًا فى علاقة سلطة وخضوع (الهيراركية) أو لا تقف فى تلك العلاقة (الفوضى). وتوجد اختلافات نوعية صاعقة بين "السياسة التى تمارس فى حالة القواعد المستقرة والسياسة التى تمارس فى حالة الفوضى" (Waltz- 1979:61). وبعض هذه الاختلافات ستكون بؤرة الأقسام التالية من هذا الفصل.

يذهب والتز إلى أن الفوضى تزيل إلى حد بعيد التمايز الوظيفى بين الوحدات، ففى النظم الدولية الفوضوية، يتعين على كل وحدة أن تضع نفسها فى موضع يمكنها من العناية بنفسها، لأنه لا يمكن الاعتماد على أحد للقيام بذلك (١٩٧٩:٩٦). وتتكون السياسة على النطاق القومى من وحدات متمايزة تؤدى وظائف محددة، أما السياسة على النطاق الدولى فتتكون من وحدات متماثلة تكرر أنشطة بعضها (١٩٧٩:٩٧).

وإذا كانت جميع النظم الدولية فوضوية، وإذا كان ذلك يعنى الحد الأدنى من التمايز الوظيفى، فستختلف البنى السياسية الدولية فقط فى توزيع مقدراتها وستتحدد عن طريق المصير المتغير للقوى الكبرى فيها. وبصورة أكثر تجريداً تختلف النظم الدولية بحسب عدد القوى الكبرى، أى قطبية النظام (عدد أقطاب القوة).

التوازن

وتعتبر النتيجة النظرية المركزية للواقعية البنيوية هى أن الدول "تتوازن" ولا "تتقاطر" (Waltz 1979:126). إذ ينزع الفاعلون فى النظم السياسية الهيراركية إلى القفز على قاطرة المرشح الرئيسى أو الفائز الراهن، حتى "لا تعرض الخسارة "أمنهم للخطر" (Waltz1979:126). ويحاول المتقاطرون زيادة مكاسبهم (أو تقليل خسائرهم) بالانحياز للطرف الأقوى. أما فى حالة الفوضى، يؤذن التقاطر بكارثة لأنه سيقوى شخصاً قد ينقلب عليك لاحقاً. إن قوة الآخرين - وخصوصاً القوى الكبرى-هى دائماً تهديد عندما لا تكون هناك حكومة يلجأ إليها طلباً للحماية. ويحاول المتوازنون تقليل المخاطرة عن طريق معارضة القوة الأقوى أو الصاعدة.

وليس هناك اختيار أمام الدول الضعيفة سوى أن تجيد التخمين، وأن تأمل أن انحيازها المبكر للمنتصر سيجلب لها معاملة تفضيلية، ولكن لا يقبل مثل تلك المخاطرة

بأية حال سوى القوى الكبرى الحمقاء. فبدلاً من ذلك ستسعى للتوازن، داخليًا من خلال إعادة تخصيص مواردها لصالح الأمن القومى، وخارجيًا من خلال التحالفات والاتفاقات الأخرى (الرسمية وغير الرسمية).

وتفسر الضغوط البنيوية باتجاه التوازن الملامح المهمة والمميزة للعلاقات الدولية، فلنأخذ مثلاً العلاقات الأمريكية، السوفيتية. لقد عارضت الولايات المتحدة الثورة الروسية وظلت طوال عقدين معادية بصورة ثابتة للاتحاد السوفيتى. وعلى الرغم من ذلك، دفعت ألمانيا تحت حكم هتلر الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للتحالف فى الحرب العالمية الثانية. وبغض النظر عن اختلافاتهما الداخلية الشديدة وتاريخ العداء بينهما، فقد حققا التوازن فى مواجهة التهديد المشترك، وعقب الحرب صارت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى خصمين مرة أخرى. وبحسب هذه الرواية لما حدث، لم تتسبب الاختلافات الداخلية والأيديولوجية فى تجدد التنافس (رغم أنها قد تكون زادت من حدته وأثرت على شكله). إن العداء كان مفروضًا من البنية، ففى عالم ثنائى القطبية تعد كل قوة عظمى التهديد الجدى الوحيد لأمن الأخرى، وينبغى أن تحقق كل قوة منهما التوازن فى مواجهة الأخرى، مهما كانت تفضيلاتها أو نوازعها.

وهكذا بحسب هذا الوصف، لم "يسبب" أحد الحرب الباردة بل كانت نتيجة طبيعية للثنائية القطبية، وكذلك لم ينبع التوسع السوفيتى فى شرق ووسط أوربا من الحكام الأشرار فى الكرملين أو أعداء الشيوعية المتطرفين فى واشنطن. بل كان السلوك الطبيعى لبلد قام الغرب بغزوه مرتين فى خلال ٢٥ عامًا، مع ما نتج عن ذلك من آثار مدمرة، بالإضافة إلى غزوه منذ قرن مضى. إن صراعات الحرب الباردة فى جنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى وجنوب أفريقيا لم تكن جزءًا من مؤامرة شيوعية دولية، لكنها كانت جهودًا عادية بذلتها قوة كبرى لزيادة تأثيرها الدولى.

ويشير هذا المقال إلى قضية تأويلية غاية فى الأهمية، ألا وهى أن الواقعية تقدم توصيفًا نظريًا بطريقة عمل العالم، ويمكن استخدامها لأغراض السلم، فهناك عدد من

الواقعيين الحمائم كما لأغراض الحرب. وعلى سبيل المثال، كان بالإمكان إنقاذ مئات الآلاف من الأرواح، وتجنب ملايين الإصابات، لو كانت الولايات المتحدة قد اتبعت تنافسًا واقعيًا ثنائى القطبية بدلاً من حرب باردة أيديولوجية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى. وقد كان الواقعيون الرواد مثل نيبور ومورجانتاو من النقاد الأوائل وذوى الصوت المرتفع للحرب فى فيتنام. كما عارض روبرت تاكر (١٩٨٥) مساندة إدارة ريجان للثورة المضادة المسلحة فى نيكاراجوا. ولم يؤيد واقعىٌ بارز واحد الغزو الأمريكى للعراق فى عام ٢٠٠٣ .

معضلة السجناء والمكاسب النسبية والتعاون

تعيق الفوضى والأنانية التعاون بدرجة ضخمة، وتقدم معضلة السجناء تمثيلاً صوريًا متبعًا لهذا المنطق. تخيل اثنين من المجرمين الزملاء اقتيد كل واحد بمفرده إلى قسم الشرطة للاستجواب، وهناك عرض على كل واحد منهما صفقة اعتراف جيدة فى مقابل الشهادة ضد الآخر، ولكن من دون اعتراف ستتم إدانتهما بجريمة أقل مرتبة. هنا يجب على كل واحد منهما أن يختار بين التعاون (البقاء صامتًا) والتنصل (الشهادة ضد الآخر). تخيل أيضًا أن أمام كليهما الترتيب التالى من الخيارات:

١ – الاعتراف بينما يظل الآخر صامتًا.

٢ – يظل الاثنان صامتين.

٣ – يعترف الاثنان.

٤ – الصمت بينما يعترف الآخر. وأفترض أخيرًا أن نفورهما من المخاطرة يأخذ شكلاً خاصًا ألا وهو أنهما يرغبان فى تقليل أقصى خسارة ممكنة.

لو أنهما تعاونا (أى ظلا صامتين) سيحصل كلاهما على مكافأة الاختيار الثانى (أن يدانا بتهمة أقل) غير أن التعاون يترك كليهما عرضة لأسوأ ناتج ممكن (قضاء عقوبة سجن طويلة – مع علمك بأن شريكك هو الذى وضعك فيه). ويستطيع كلاهما أن يجنب نفسه هذه الكارثة بالاعتراف (أى بالتنصل). وهكذا فإن الخيار العقلانى هو التنصل (أى الاعتراف) حتى لو أن الاثنين يعلمان أن كليهما سيكون أفضل حالاً عن طريق التعاون. وهكذا تنتهى بالاثنين الحال إلى الخيار الثالث، لأنه الطريقة الوحيدة التى تضمن تجنبهما لأسوأ ناتج ممكن. ولا ينشب الصراع هنا من أى خلل معين فى الفاعلين، إذ هما فقط أنانيان بشكل غير خطر وليسا أشرارًا أو خبثاء بشكل خاص. وكلاهما أبعد ما يكون عن الرغبة فى الصراع بل يفضلان التعاون، وهما أيضًا ليسا بجهلاء أو تنقصهما المعلومات. وإنما فى بيئة الفوضى قد يدفع الخوف حتى أولئك القادرين على السيطرة على رغبتهم فى المكسب والمجد، نحو معاملة الآخرين باعتبارهم أعداء.

بعبارة أخرى، يمكن للفوضى أن تتغلب على أفضل نيّاتنا– التى يرى الواقعيون أنها نادرة بما يكفى من الأساس. وهكذا دون خطط تأمين تقلل من مخاطرة التعاون، ومن دون إجراءات تحدد كيفية تقسيم المكاسب، قد يظل حتى أولئك الراغبين فى التعاون عالقين فى حلقة مفرغة من التنافس المدمر للطرفين. فمثلاً قد تنخرط الدول فى سباقات تسلح، ليست فقط مكلفة ولكنها ذات أثر عكسى، لأن اتفاقات ضبط التسلح لا يمكن التحقق منها بصورة مستقلة.

ويطلق هربرت بترفيلد على ذلك "الخوف الهوبزى". "فلو تصورت أنك محبوس فى غرفة مع شخص آخر، اتسمت علاقتك به فى الماضى بأقصى درجة من العداوة المرة، وهب أن كلاً منكما معه مسدس، حينئذ قد تجد نفسك فى وضع صعب قد يحب فيه كل منكما أن يلقى بسلاحه من النافذة، لكنه من المحير للعقل إيجاد وسيلة للقيام بذلك" (١٩٤٩:٨٩–٩٠). ولمعضلة الأمن منطق مماثل

(انظر فى ذلك على وجه الخصوص Glasen 1997). فإذا "أخذنا فى الاعتبار عدم اليقين الثابت بشأن نيّات الآخرين، سوف يتم إدراك إجراءات الأمن المتخذة من قبل أحد الفاعلين باعتبارها تهديداً من قبل الآخرين، وسوف يأخذ الآخرون خطوات لحماية أنفسهم، ثم سنفسر تلك الخطوات من قبل الفاعل الأول باعتبارها تؤكد فرضه المبدئى أن الآخرين خطرون، وهكذا يسير الأمر فى عمود حلزونى من المخاوف الوهمية والدفاعات "غير الضرورية" –Snyder 1997:17– وتدعم نسبية القوة ضغوط الفوضى تجاه التوازن وضد التعاون، ولما كانت القوة هى السيطرة على النتائج، أى "القدرة على فعل شيء أو التأثير عليه" (Oxford English Dictionary) يتعلق الأمر بصورة أقل بالموارد المطلقة – أى كم المادة التى بحوزة طرف ما – وبصورة أكبر بالقدرات النسبية. ففى مواجهة رجل أعزل، تعتبر الدبابة فى غاية القوة، لكن نفس الدبابة غير قوية على الإطلاق فى مواجهة سرب من الطائرات الهجومية الحاملة.

وتتطلب نسبية القوة من الدولة أن "تهتم أكثر بالقوة النسبية من الميزة المطلقة" (Waltz11979:106). وفى حين يهدف التقاطر إلى الحصول على المكاسب المطلقة، عن طريق الانحياز المبكر لقوة صاعدة من أجل كسب نصيب من أرباح النصر، يسعى التوازن وراء المكاسب النسبية.

ولذلك سيجد الفاعلون الذين يركزون على المكاسب النسبية صعوبة شديدة فى التعاون، فعلى المرء أن يأخذ فى الاعتبار ليس فقط ما إذا كان سيحقق مكاسب، ولكن أيضًا وهو الأهم، ما إذا كانت مكاسبه تفوق مكاسب الآخرين (الذين يتعين النظر إليهم باعتبارهم خصومًا محتملين فى حالة الفوضى). وحتى التعاون الذى يحقق مكاسب سيكون إشكاليًا ما لم يحافظ على القدرات النسبية للأطراف المتعاونة. وفى الحقيقة، قد ترضى الدول عن الصراعات التى تتركها فى حال أسوأ، طالما أن خصومها سيصبحون فى حال أسوأ.

القطبية

تناول الجـزءان السـابقـان من هذا الفـصل بعض التـداعيـات النظرية للفـوضى باعتبارها المبدأ المنظم للعلاقات الدولية. وإذا اعتبرنا - اتباعًا لوالتز - أن التمايز الوظيفى يكون فى الحد الأدنى فى حالة النظم الفوضوية سيكون الإسهام الرئيسى الآخر للواقعية البنيوية هو تحليل أثر توزيع القدرات. كيف تؤثر القطبية، بمعنى عدد القوى الكبرى فى النظام على العلاقات الدولية؟

صـارت الأحـاديث القطبيـة موضـوعًا سـاخنًا منذ نهاية الحرب البـاردة، إذ يشـير منطق التـوازن عند والتـز (Mastanduno1997; Layne1993) إلى أن الأحـادية القطبيـة غير مستقرة. فالتوازن سيسـهل صعود قوى كبرى جديدة، تمامًا مثلما سيستفز صعود قـوة مـهـيمنة (مثل فـرنسـا ال نـابليونـية) قـيام "تحـالف ضـخم" يوحد القوى الكبـرى الأخـرى. لكن المنظرين الآخـرين بـأية حـال يرون أن هذا التـوقع مـفـرط فـى التـبسـيط (Wohlforth 1999). وتدل الدراسـات الإمبريقيـة المقارنة حديثًا أن الإخفاق فى تحقيق التوازن فى موجة قوة مهيمنة صاعدة هو، على الأقل بنفس درجة شيوع تحقق التوازن (Hui 2005; Kaufman& little & wohlforth 2007, Wohlforth et al 2007). ولكن مـهـمـا كان تكرار الأحـادية القطبية أو عودتها تمنح الأحادية القطبية (والمقاومة لها) العـلاقات الدولية طابعًا مختلفًا تمامًا عن نظم الثنائية القطبية أو تعدد الأقطاب.

وقـد قـاد أيضًـا ذلك الحـديث الراهن عن الـهـيمنة الأمـريكيـة إلى منح المزيد من الانتباه لتيار بديل فى التحليل الواقعى، كان محجوبًا من قبل الانعطاف نحو البنيوية. وكان روبرت جيلبين فى كتاب الحرب والتغيير فى السـياسة العالمـية (١٩٨٧) قد طور نموذجًا لصعـود وهبـوط القـوى المهـيمنة. كما شددت نظـرية انتقال القوة التى ارتبطت على وجـه الخصـوص بأيه إف كيـه أورجانسـكى وجاكيك كوجـلر (مثل Organski & Kugler 1980) على أن صعود وسقوط القوى المهيمنة هو الديناميكية المركزية فى العلاقات الدولية. (ولحصر تطور الدراسـات عن انتقال الـقـوة)، انظر (Dilioo & Levy 1999).

وكشف شويلر (١٩٩٨) عن أن الأنظمة ثلاثية القطبية تتمتع بمنطق بنيوى متميز، كما أن الأنظمة التى تزخر بالعديد من القوى الكبرى أو غير الكبرى - وهذان الشكلان متكافئان بالفعل - تتمتع بمنطق بنيوى مختلف عن الأنظمة متعددة الأقطاب، ذات العدد محدود (أربعة أو خمسة أو أكثر من ذلك باثنين) من القوى الكبرى. ففى حين أن الأنظمة ذات العديد من القوى الكبرى أو غير الكبرى هى أقرب للأسواق التنافسية، تعتبر الأنظمة التى فيها قوة أو اثنتان أو ثلاث أو عدد محدود من القوى الكبرى احتكارية أو شبه احتكارية.

وقد انصب معظم التركيز على أية حال على الاختلافات بين الأنظمة ثنائية القطبية ومتعددة الأقطاب، فمثلاً تشكل الصراعات على الهامش تهديداً محدوداً للتوازن العام للثنائية القطبية. وفى الأنظمة متعددة الأقطاب، حيث تنقسم القوة بين فاعلين أكثر، قد يكون للتغير على الهامش- بنفس الضخامة بوجه عام- تأثير ملحوظ على التوازن العام. غير أن دلالة هذا الاختلاف مبهمة، فهل ستكون الصراعات على الهامش أكثر تكراراً فى الأنظمة ثنائية القطبين، لأنها أقل إضراراً بالاستقرار، ومن ثم "أكثر أمناً" (بالنسبة للقوى الكبرى)؟ أو هل ستكون أقل تكراراً لعدم وجود أسباب ملحة للتورط فيها؟

وهناك لذلك عدم اتفاق معتبر إزاء الاستقرار النسبى للأنظمة ثنائية القطبية ومتعددة الأقطاب. إن الأعمال الكلاسيكية فى منتصف ستينيات القرن العشرين لوالتز (١٩٦٤) ودويتسن وسينجر (١٩٦٤) وروزيكرانس (١٩٦٦) تحاجج لصالح الثنائية القطبية والتعددية القطبية "وثنائية التعددية القطبية" (كلاهما لا واحد منهما)، على الترتيب. وتحاول الدراسات الراهنة الأكثر تطوراً أن تأخذنا الاعتبار مثلاً أثر الأشكال المختلفة للانحياز (Christensen & Snyden 1990) والتغيرات عبر الزمان فى توزيع القدرات (Copeland 1996). ولكن من سوء الحظ أن الاختبارات الإمبريقية تتقيد بحقيقة أنه فى خلال ٢٥٠٠ عام، من التاريخ الغربى، لم توجد سوى قلة من الأمثلة على نظم

ثنائية القطبية، تصل إلى أربعة (أثينا وإسبرطة فى القرن الخامس قبل الميلاد؛ وقرطاجة وروما فى القرن الثالث قبل الميلاد؛ والتنافس بين آل هابسبورج وآل بوربون فى القرن السادس عشر، والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى).

طبيعة التنبؤات البنيوية

إن جزءاً من المشكلة المتعلقة بذلك الجدل حول الاستقرار النسبى للنظم ثنائية القطبية ومتعددة الأقطاب هو، أن طرح السؤال بمصطلحات بنيوية مضلل على الأرجح. فعلى سبيل المثال يتسبب صعود قوة ثورية أو تصحيحية ذات ميل عال للمخاطرة فى مشكلات مختلفة تماماً عما هى الحال فى حالة قوة "تركن للوضع القائم" و"راضية" و"تنفر من المخاطرة". وإذا كانت تأثيرات كل منهما تتميز بأنها بنفس القدر الضخم لتأثيرات القطبية أو أضخم، فليس هناك محل للسؤال (البنيوى) عن الاستقرار النسبى للنظم ثنائية القطبية ومتعددة الأقطاب، وتقع مثل هذه الاعتبارات خارج نطاق النظرية البنيوية.

لطالما دفعت البنى الدول فى اتجاهات معينة لكنها لا تحدد النتائج بصورة ميكانيكية، وكذلك تتعرض الدول أيضاً لضغوط وتأثيرات أخرى عديدة- عادة ما تكون حاسمة فى تحديد النتائج، ولا يجعل هذا القطبية أو الفوضى غير مهمة. ولكن تصادف أن هناك قوى أخرى أكثر وزناً - ونتيجة ذلك ستغدو التوقعات البنيوية على الأرجح مضللة أو مخطئة ببساطة.

وقد أشار والتز بصورة متكررة إلى أن تنبؤات الواقعية البنيوية غير يقينية (1979:124,122,71;1986:343) فهى تعين قوى ما تدفع فى اتجاه معين. وستكون مهمة المحلل وليس المنظر أن يحدد ذلك الموضع من العالم الذى ينطبق عليه منطق نظرى محدد. وسواء كانت "النظرية الجيدة" بمعنى احتوائها على منطق صارم للتفاعل هى

النظرية "الجيدة" فى التطبيق على حالة مخصوصة، فذلك أمر لا يعتمد على النظرية وإنما على الحقائق غير اليقينية عن العالم.

ولذلك يمكننا تحديد ثلاثة أنواع من الإخفاقات النظرية. لو أن نتيجة ما جرى التنبؤ بها لم تتحقق لأن افتراضات النظرية غير متوافرة فى الحالة محل الدراسة، يعزى "الإخفاق" بأكمله للمحلل. ولو توافرت الافتراضات النظرية، لكن النتائج التى تم التنبؤ بها لم تتحقق، يعزى الإخفاق إلى النظرية. لكن أكثر المواقف إثارة سيكون عندما تصبح الضغوط التى جرى التنبؤ بها نظرياً فاعلة فى الواقع لكن قوى أخرى تتغلب عليها.

تتوقف دلالة هذا النوع الثالث من الإخفاق النظرى على تحديد أية متغيرات خارجية ستتغلب، وعدد المرات التى ستتغلب فيها وفى أى نوع من الحالات. وسنحتاج أيضًا إلى أن نعرف مقدار الشدة التى ينبغى أن تكون هذه القوى عليها حتى تتغلب على آثار المتغيرات الداخلية. فلو أن المتغيرات الداخلية استطاعت الصمود تقريباً دائماً فى مواجهة جميع المتغيرات الخارجية باستثناء أقوى الأشكال لعدد قليل من تلك المتغيرات الخارجية، فإن النظرية ذاتها تعد قوية نسبيًا. ولو أن نطاقًا واسعًا من المتغيرات الخارجية الضعيفة نسبياً يكتسح بانتظام تلك المتغيرات الداخلية، لن تصبح النظرية مخطئة بالضبط – حيث إن الضغوط المتنبأ بها فاعلة فى الواقع – لكنها لن تكون مفيدة أيضًا.

إن كل نظرية ينبغى أن تضع بعض الافتراضات التبسيطية، وتقوم الافتراضات المفيدة بعملية تجريد من تلك العوامل التى هى عادة أقل شأنًا فى تحديد النتائج من تلك العوامل التى تسلط النظرية الضوء عليها. ويمكن النظر إلى العديد من الاختلافات بين الواقعيين ومنتقديهم على أنها فى الواقع نزاعات حول مدى تكرار ودلالة إخفاقات النظرية الواقعية، وكذلك نوع هذه الإخفاقات.

أهمية الدوافع

إلى أى حد نستطيع مرافقة النظريات البنيوية المحضة، أى الاعتماد على الفوضى وتوزيع المقدرات، ولا شيء بخلاف ذلك ؟ ليس إلى حد بعيد.

التجريد مقابل افتراض الدوافع

يزعم والتز أنه يقوم بالتجريد من كل سمة من سمات الدولة بخلاف مقدراتها (١٩٧٩: ٩٩)، ويتحدث عن الوحدات أى التركيز المجرد للقدرات الذى يفتقد إلى طابع خاص. وفى الحقيقة تتأسس هذه النظرية باعترافه على "افتراضات عن الدولة" "تنبنى على دوافع مفترضة للدول" (1996:54; 1979:118). لكن هناك اختلافًا هائلاً بين القيام بالتجريد من جميع الخصوصيات والقيام بافتراض بعض منها. ويعزى إلى محتوى افتراضات الواقعية عن الدولة قدر كبير من الطابع المميز لتلك النظرية.

إن حرب الجميع ضد الجميع لدى هوبز لا تنبع من الفوضى وحدها، ولكن من الأفراد المتساوين الذين تدفعهم المنافسة والريبة والمجد. ففى نفس البنية الفوضوية، قد يتصرف أبطال هوميروس، الساعون للشهرة من خلال عظائم الأعمال، بمنتهى الاختلاف عن الأفراد الذين تصورهم نيتشه مدفوعين بإرادة القوة، وعن الإنسان الاقتصادى. ومثلما يعبر بترفيلد عن المسألة، "ما كانت الحرب لتندلع على الأرجح لو كان جميع الرجال على شاكلة القديسين المسيحيين، الذين لا يتنافسون مع بعضهم البعض على أى شيء ربما بخلاف إخفاء ذواتهم" (Butterfield 1979:73).

وحتى والتز يقر بذلك الأمر رغم ادعاءاته المتكررة بعكس ذلك، من الناحية البنيوية، نستطيع وصف وفهم الضغوط التى تتعرض لها الدول، لكننا لا نستطيع التنبؤ بكيفية استجابتها لتلك الضغوط دون معرفة بخصائصها الداخلية (١٩٩٧: ٧١). ولذلك يترك

التجريد من كل سمات الدولة (بخلاف مقدراتها) هذه النظرية دون قوة تنبؤية. ومن ثم يعتمد والتز بشكل هائل فى الممارسة، كغيره من الواقعيين، على معرفة مصالح ونيّات الدول أو الافتراضات بشأنها.

وما كان هذا ليكون إشكاليًا بصورة جدية، لو أنه كانت فى متناول والتز رؤية واضحة ومتماسكة عن دوافع الدولة، فيزعم والتز بالفعل أن الدول "فاعل موحد بدافع مفرد، ألا وهو الرغبة فى البقاء" (١٩٩٦:٥٤). ومن سوء الحظ، أن والتز يرى أن "بعض الدول قد تسعى حثيثًا وراء أهداف تضع لها قيمة أعلى من مجرد البقاء (١٩٧٩:٩٢). ثم يتبع ذلك بالقول إن الدول تسعى وراء الثروة والامتياز والازدهار (1979:112;1986:337; 1993:57) والتعايش السلمى (١٩٧٩:١٤٤) والسلام والرخاء (١٩٧٩: ١٤٤&٧٧٥) والسيادة وحرية الحركة والاستقلال (١٩٧٩:٢٠٤& ١٠٧&١٠٤) وكذلك التصرف بدافع الكبرياء والاستغلال (١٩٩٣:٦٦&٧٩). وكما أن ذلك لم يكن كافيًا، فيزعم والتز أن الدول فى الحد الأدنى تسعى لمجرد بقائها، وفى الحد الأقصى تدفع من أجل السيطرة العالمية (١٩٧٩:١١٨) وهو ما يستثنى كل ما يعتبر من الكرم والإحسان.

إعادة استيعاب الدولة

خلال العقدين الماضيين، تبنى الواقعيون ثلاث إستراتيجيات رئيسية لاستيعاب الدوافع بطرق تجعل تنبؤاتهم أكثر دقة. وكانت أول خطوة رئيسية قد قام بها ستيفن والت (١٩٨٧)، الذى قام باختبار سلوك التحالف إمبريقيا، وخلص إلى أن الدول لا تتوازن فى مواجهة قوة ما ولكن فى مواجهة التهديد. خذ على سبيل المثال السلوك الأمريكى المختلف تمامًا تجاه الترسانات النووية البريطانية والفرنسية والصينية (أو الإسرائيلية والهندية والكورية الشمالية) التى لها وزن متساو تقريبًا فى التوزيع العالمى

للمقدرات. وللأسف لم يكن لدى الواقعية سوى القليل لتقوله بشأن التهديدات، وبالأساس ليس لدى الواقعية البنيوية ما تقوله بشأن التهديد (بخلاف الحال بشأن المقدرات)، مما يترك خارج نطاق النظرية متغيراً تفسيرياً حاسماً.

وكانت الإستراتيجية الثانية هى وضع افتراضات عن الدوافع تتسم بالاتساق والدقة والتحديد، فصار بالإمكان النظر إلى البقاء والسيطرة باعتبارهما مظهرين متطرفين للتوجهين الدفاعى والتوسعى. ويقود وضع نماذج للدولة باعتبارها مدفوعة بهذا أو ذاك، يقود إلى ما أطلق عليها نمطياً الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية (انظر مثلاً:

Lynn-Janes 1995; Labs 1997:7-77; Zakaria 1998:25-42; Taliafeno 2000, 2001; Synyder 2002.

فى الواقع جرى إحياء التمييز الذى رسمه العديد من الواقعيين الكلاسيكيين بين القوى التصحيحية أو الثورية، وقوى الأمر الواقع أو الراضية، مع منحه طابعاً بنيوياً قوياً.

وعلى الجانب الواقعى الدفاعى يجادل مايكل ماستاندونو بأن "الواقعيين يتوقعون أن تتجنب الدول الأمة تلك الفجوات التى تفيد شركاءها، ولكن ليس بالضرورة أن تقوم بتعظيم الفجوات لصالحها. فالدول الأمة لا تعظِّم الفجوات ولكنها بمصطلحات جوزيف جريكو من أنصار الموضع الدفاعى" (Mastandemo 1991:79n.13). غير أن جون ميرشايمر، أبرز مؤيد للواقعية الهجومية، يجادل أن الدول تسعى للبقاء فى حالة الفوضى من خلال تعظيم قوتها بالنسبة للدول الأخرى (١٩٩٥:٨٢) أى أنها من أنصار الموضع الهجومى. وكما صاغ فريد زكريا الأمر، "إن أفضل حل للمشكلة الأزلية المتعلقة بعدم اليقين إزاء الحياة الدولية هو: أن تزيد الدولة من سيطرتها على تلك البيئة من خلال التوسع الحثيث لمصالحها السياسية فى الخارج" (١٩٩٨:٩٠).

لاحظ أن مسألة ما إذا كانت الدول من أنصار الموضع الهجومى أو الدفاعى سؤال إمبريقى وليس نظريًا، وتبين السجلات التاريخية بوضوح وجود أمثلة لكليهما. ولذلك فمن الحماقة أن نلجأ إلى هذا النموذج أو ذاك، سواء بوجه عام أو فى ظروف من أنواع مخصوصة. فمثلاً قد يعتبر كتاب ميرشايمر تراجيديا سياسة القوى الكبرى (٢٠٠١) جهدًا للقيام بالتفسير - باستخدام منطق الفوضى - إزاء كيف ولماذا تأخذ الدوافع الهجومية الأسبقية بصورة متميزة فى سلوك القوى الكبرى. لكن كلا النموذجين يتمتع ببعض القيمة، ولابد أن يكون فى متناول المحللين كأدوات مفيدة.

أما الإستراتيجية الثالثة، التى أنتجت داخل التقاليد الواقعية أعمالاً راهنة فائقة فى التجديد والإثارة، فتتعلق بإكمال وليس تهذيب البنيوية الواقعية. ففى الواقع يجادل الواقعيون الكلاسيكيون الجدد بأن النظرية البنيوية المحضة، بغض النظر عن مقدار تطورها، نادرًا ما تقدم تنبؤات دقيقة بدرجة كافية تتيح فهمًا مناسبًا. "عادة ما تتفاعل الدول بشكل مختلف إزاء الفرص والضغوط النظامية المماثلة، وقد تكون استجابتهم مدفوعة بالعوامل على مستوى النظام بدرجة أقل من العوامل الداخلية (Schweller 2006:6). ولذلك يجب على الواقعيين أن ينفتحوا على الدولة، التى تعاملها النظريات البنيوية باعتبارها "صندوقًا أسود".

ويدور المشروع الكلاسيكى الجديد حول البحث فى أنماط سلوك الدولة عند تفاعلها مع القوى البنيوية. وقد اختبر جاك سنيدر (١٩٩١) مثلاً القوى والعمليات السياسية الداخلية التى تقود الدول ليس إلى التوازن العقلانى، ولكن إلى السقف الإمبريالى غير العابئ بالنتائج. وقد تمكن راندال شويلر (الفصل الثانى:٢٠٠٦)، عن طريق دراسة متغيرات مثل تماسك النخبة واستقرار النظام، من تطوير خمسة "مخططات سببية" تهدف إلى التنبؤ بمتى سوف تتوازن الدول بطريقة والتز ومتى ستكون فى "نقص التوازن" على الأرجح.

لقد قنع والتز بالحديث عن عدد صغير من الأشياء الكبيرة والمهمة (قارن 1986:329;1979:70) فى النظم الدولية (كافة). لكن الواقعيين الكلاسيكيين الجدد يرغبون فى الحديث عن المزيد من الأشياء، ويهتمون بالأنماط التى تنطبق على أنواع معينة من النظم أو الظروف. ولذلك يرغب الواقعيون الكلاسيكيون الجدد فى التخلى عن تبسيط وعمومية النظريات البنيوية فى مقابل نطاق أوسع بكثير من الموضوعات، وليس فقط العمق والتفصيل الأكثر.

النظام والبنية

لا يؤدى وضع افتراضات بشأن دوافع الدول، بضرورة الحال إلى إخراج النظرية من مجموعة نظريات النظم. ولفهم ذلك علينا أن نفرق بين وحدات ومستويات التحليل: أى بين الشىء (الوحدة) الذى ينبغى تفسيره و(المستوى التحليلى): أى بين الشىء (الوحدة) الذى ينبغى تفسيره و(المستوى التحليلى) لذلك الشىء الذى يفسر. فالدولة مثلاً هى وحدة التحليل النمطية فى النظريات الواقعية، التى تتميز بسعيها لفهم سلوك الدولة، لكن سلوك الدولة بأية حال يمكن تفسيره على مستوى الدولة (كالتاريخ القومى أو الأيديولوجيا) أو على مستوى النظام (مثل أن الفوضى تحث على السعى لتحقيق مكاسب نسبية من خلال التوازن) أو على مستوى الفرد (مثل تأثير زعيم قومى معين).

وتجمع الواقعية الكلاسيكية الجديدة، عن وعى، بين المتغيرات التفسيرية على مستوى النظام وعلى مستوى الدولة. وفى مقابل ذلك تُعتبر الأشكال العديدة للواقعية الهجومية والدفاعية بنيوية إلى حد كبير أو بشكل خالص. وهناك بديل بنيوى من نوع آخر، لكن الواقعيين رفضوه أو أهملوه، وهو أنه بدلاً من التعامل مع كل دوافع الدولة باعتبارها تتحدد على مستوى الوحدة، أو باعتبارها دوافع عامة للدول أو مسائل

افتراضية، نستطيع البحث عن قوى على مستوى النظام تشكل بصورة متغيرة سلوك الوحدة.

وأبرز مثال على ذلك هو: إثبات ألكسندر ويندت (الفصل السادس:١٩٩٩) أن النظم الفوضوية تعمل بشكل مختلف عندما يرى الفاعلون بعضهم "أعداء"، يسعون للقضاء على بعضهم البعض، و"خصوم" يتنافسون لكنهم لا يهددون بقاء بعضهم بعضًا، و"أصدقاء" نبذوا العنف فى علاقاتهم. وبذلك تصبح الواقعية حالة خاصة هى ما يطلق ويندت عليه فوضى الأعداء الهوبزية. وتبدل السيادة، إذا فهمت باعتبارها حداً فى الوحدة الإقليمية والاستقلال والسياسى، تلك العلاقات إلى علاقات بين خصوم - وفق تصور جون لوك - حيث جرى تخفيف الخصومة إلى حد كبير بسبب إلغاء الحرب العدوانية.

هناك طريقتان على الأقل لفهم تلك الخطوة. إننا قد نرغب فى توسيع نطاق مفهوم البنية ليشمل نمط وحدة التحليل (مثلاً لدى (Kaufman- 1997:181-5;Reus-Smit 1999.

وبدلاً من ذلك، قد نرغب فى الإبقاء على التعريف الضيق للبنية مع رفض اتباع والتز فى خلط نظرية النظام بنظرية البنية. ويشير هذان البديلان، وخصوصًا الثانى، إلى اتجاهات إضافية لتوسيع نطاق الفكر الواقعى.

إن النظام هو فضاء محدد يمكن تعريفه بواسطة:

(أ) الوحدات التى تتفاعل مع بعضها البعض، بشكل مختلف وعادة بصورة أكثر كثافة، من تفاعلها مع الوحدات خارج النظام.

(ب) البنية التى تتفاعل هذه الوحدات بداخلها.

(ج) التفاعلات المتميزة بين الوحدات فى داخل البنية.

وتعطى أنماط عملية تفاعل الدولة على مستوى النظام – وعداً بتقديم نظريات واقعية أكثر ثراء ودقة بكثير.

تكوينات العملية

دعا جلين سيندر إلى إبداء مزيد من الانتباه لما يطلق عليه "متغيرات العملية" وهى أنماط التفاعل التى ليست بنيوية وليست على مستوى وحدة التحليل؛ أى أنها ليست بنيوية ولكنها نظامية. ويتحدث بارى بوزان وريتشارد ليتل، وهما يعملان خارج إطار التحليل الواقعى (وإن لم يكن خارجة كلية) بشكل مماثل عن "تكوينات العملية" (Buzan & Little 2009:79,379 وقارن مع Buzan & Jonest& Little 1993:48-50) وهو مصطلح أكثر ملاءمة بقليل للسياق.

وقد طور سنايدر (١٩٩٧) هذه الفكرة على وجه الخصوص فيما يتصل بسياسة التحالف. تَذكر سياسة الإنحياز. إن الدولة يمكن أن تقف فى علاقة صداقة أو عداء، وتنظر إلى نفسها باعتبارها حلفاء أو خصوماً، أو حالتين تقريبيتين أوليين. ولذلك تداعيات نظامية، منها مثلاً أن الدول تنزع على الأرجح لتحقيق التوازن فى مواجهة خصومها وليس حلفاؤها. وبالعكس، قد تخف اعتبارات المكاسب النسبية إلى حد هائل فى التعامل مع الحلفاء، كما يتضح من التأييد الأمريكى للتكامل الأوربى فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

وقد تكون لكل من الحلفاء والخصوم مصالح مشتركة أو متنافسة تساعد أيضاً فى تقديم تنبؤات أكثر دقة، حيث تسهل المصالح المشتركة من التعاون، رغم أن الفوضى والمكاسب النسبية ستعيقان التعاون الناجح. وفى مقابل ذلك قد تعوق أو تُحوِّل المصالح المتنافسة دون قيام توازن فى مواجهة عدو مشترك.

وتتيح لنا الواقعية البنيوية لوالتز أن نتنبأ فقط بحدوث التوازنات بوجه عام، لكن إذا أخذنا فى الاعتبار الانحياز والمصالح وغيرها من متغيرات العملية، فسيسمح لنا ذلك بالتنبؤ بأى تلك التوازنات من المرجح أو غير المرجح أن تحدث. "فلو أن أبنية النظام"، كما يقول والتز "تشكل وتدفع فقط، فإن متغيرات العملية تعطى ورقة أكثر قوة" (Snyder 1997:32).

وكما هى الحال بالنسبة للواقعية الكلاسيكية الجديدة، فإن ذلك ستكون تكلفته تعقد أضخم وعمومية أقل، إذ إن البنية تؤثر على جميع الدول، لكن المتغيرات الخاصة للعملية تؤثر على بعض الأجزاء فقط من النظام.

يعتبر الاقتصاد فى المتغيرات (Parsimony) وكذلك تحديد النطاق من الفضائل النظرية الكبرى؛ فحلم كل منظر أن يفسر كل شىء بمتغير واحد. ومن المهم فى هذا السياق أن نعترف بجاذبية قدرات والتز على أن يخبرنا ببعض الأشياء المهمة فى العلاقات الدولية، بدرجة تزيد أو تنقص، فى أى مكان وزمان، بناء على افتراض الفوضى وتوزيع المقدرات فقط. ولهذه النظرية قوة ضخمة فى نطاق عملها، ويجادل سنايدر- وهو محق من وجهة نظرى- أن والتز متهم "بالإفراط فى اقتصاد المتغيرات، بمعنى أن مكسب التفسير الذى يتحقق من المزيد من الإيضاح سيفوق التكلفة الناشئة عن نقص مستوى العمومية" (١٩٩٦:١٦٧).

لكن هذا لا يؤدى بأية حال إلى التضحية بالتنظير على مستوى النظام، فالانحياز مثلاً يتعلق بتوزيع الصداقة والعداوة، وهو لذلك ليس أقل فى انتمائه لمستوى النظام من توزيع المقدرات. إن التنظير على مستوى النظام لا يقتصر على البنية فقط (التى هى مجرد عنصر واحد من العناصر المحددة للنظام).

المعايير والمؤسسات والهويات

وقد ذكر سنايدر (١٩٩٦:١٦٩) أيضًا ما أطلق عليه المُعدلات البنيوية بمعنى تلك التأثيرات على مستوى النظام، وهى مؤثرات بنيوية بحكم طبيعتها الداخلية، لكنها لا تتمتع بالقدرة الكافية على المستوى الدولى لتستحق هذا الوصف. ويركز سنايدر على التكنولوجيا العسكرية والمعايير والمؤسسات. وبالنسبة لدور التكنولوجيا العسكرية، فكر مثلاً فى الطابع الخاص للأسلحة النووية، التى يستخدمها والتز (وإن كان بشكل غير متسق) لتفسير السلام فى الحرب الباردة بين القوى العظمى (١٩٩٠)، أو تاثير الميزة النسبية للقوى الهجومية أو الدفاعية على الصراع والميل للحرب (مثلاً Glaser & Kaufmann 1998;Van Evera 1998).وسوف أتعرض هنا باختصار للمعايير والمؤسسات.

تعتبر المعايير والمؤسسات بوضوح ذات طابع بنيوى فى المجتمع الداخلى، إذ "تخلق أن هيراركية السلطة والتمايز الوظيفى، وهما علامتان بارزتان على وجود مجتمع سياسى داخلى منظم، لكنهما توجدان بشكل غير مكتمل فى المجتمع الدولى. ومن حيث المبدأ فهما عاملان بنيويان على المستوى الدولى" (Synder 1996:169).

إن هذا الاقتباس، وكذلك الإشارة السابقة للقدرة التأثيرية تظهران جليًا أن التأثير الفعلى للمعايير والمؤسسات الدولية ليس أمرًا نظريًا وإنما إمبريقى. وفى بعض الحالات الخاصة قد تشكل القيم المشتركة والمؤسسات الفاعلين وتدفعهم بدرجة أقوى من البنية (بحسب تصور والتز). تأمل ليس فقط الاتحاد الأوربى ولكن أيضًا البلدان الإسكتدنافية، وكذلك العلاقات الأمريكية الكندية. وتشدد الدراسات على المجتمعات الأمنية ذات الطابع التعددى.

(مثل Adle & Bamett1998) على القدرة التأثيرية لتلك المؤسسات والقيم والهويات، حتى فى السياسة العليا للأمن الدولى.

وحتى على المستوى الكونى، تتمتع المعايير والمؤسسات بنفوذ هائل، فالسيادة وغيرها من حقوق الدولة تتعلق بالاعتراف المتبادل وليس بالمقدرات. ولن تخبرنا القوة وحدها بأى تلك الحقوق تتمتع بها الدول فعلاً. ومن غير الصحيح ببساطة، بحسب صياغة الأثينيين فى ميلوس للمسألة، أن الأقوياء يفعلون ما يستطيعونه، والضعفاء يعانون ما يتحتم عليهم معاناته (Thucydides: V.89). إذ عادة ما يتقيد الأقوياء حتى بحقوق الدول الضعيفة لكنهم قد يخرقون بالطبع قواعد السيادة. على أن التنبؤات القائمة على معيار عدم التدخل لا تزيد فى درجة "عدم التحديد" عن تلك المبنية على الفوضى أو القطبية. إنها مسألة إمبريقية وليست مسألة نظرية تلك المتعلقة بما إذا كان منطق الحقوق أو منطق القوة يفسر السلوك الدولى بدرجة أكبر. والمسألة الجوهرية تتعلق، مهما كان النمط العام، إذا كان منطق الحقوق يهم بدرجة أكبر فى أية حالة معينة، ولا ينبغى أن يخفى عنا إطارنا التحليلى تلك الحقيقة.

تأمل أيضًا مبدأ تقرير المصير الذى لعب دورًا مركزيًا فى خلق عشرات من الدول الجديدة والضعيفة عادة، فمعظم الدول ما بعد الكولونيالية قد نجت ليس بفضل قوتها أو قوة حلفائها، ولكن بسبب الاعتراف الدولى. كما تدعم بقاءها بدرجة أكبر- الأمر الذى يجده الواقعيون الهجوميون على وجه الخصوص غير قابل للتفسير- بفضل الإلغاء الفاعل للحرب "العدوانية" فى النصف الثانى من القرن العشرين.

ويقودنا اتباع هذا الخط فى التحليل إلى الساحة الضعيفة أو المحاصرة من الفكر الواقعى أو خارج نطاقه بالكلية. إن سنايدر واقعى بشكل جلى، إذ يؤكد على الفوضى والصراع على القوة، كما أنه متشائم بوجه عام فيما يتعلق بقوة المعايير والمؤسسات، لكن تحليله منفتح بشكل غير عادى.

بل إن الاقتراب الواقعى النمطى أكثر تشاؤمًا إزاء المعايير والمؤسسات كما تشير عناوين مثل الوعد الزائف للمؤسسات الدولية (Meanshceimen 1994/95) والسيادة: النفاق المنظم (Krasner 1999). ويتم التعامل مع المؤسسات والمعايير باعتبارها تقبل

الاختزال إلى حد كبير إلى المصالح المادية للأقوى. وهى فى أفضل الأحوال "متغيرات متدخلة" يمكن توقع أن يكون لها تأثير مستقل فقط فى المساحات المتعلقة بالقضايا الصغرى، البعيدة للغاية عن صراع القوة.(وتمثل جهود راندل شويلر ودافيد بريس (١٩٩٧) فى التنظير للمؤسسات من داخل الإطار الواقعى بديلاً مثيراً للاهتمام ولم يكتشف منه سوى القليل).

لكن الواقعيين أقل تردداً بعض الشىء فى الحديث عن الهويات – لكن ذلك يبدو أنه يتم بشكل غير مقصود. ويظهر ذلك بأوضح ما يكون فى تفرقة الواقعية الكلاسيكية بين القوى المحافظة على الوضع القائم والقوى التصحيحية أو فى الانقسام المتوازى بين الواقعيين البنيويين الهجوميين والدفاعيين. لكن هناك العديد من الأمثلة الأخرى، فمصطلح "القوة العظمى" لا يدل على مجرد مقدرات مادية لا مثيل لها، ولكن أيضاً على الدور التنظيمى فى المجتمع الدولى (الفصل التاسع :Simpson 2004;Waltz 1979، الفصل التاسع Bull 1979)، وعلى نمط معين للهوية. كما أن توازن القوة هو أيضاً مجموعة مركبة من المؤسسات (فى الفصل الرابع :Gulick 1967; Bull 1977)، (الفصل الأول Cronin 1999). والدولة ذات السيادة على إقليمها هى تكوين خاص على مستوى النظام لوحدة هوية (Cronin 1999; Reus-Smit 1999).

غير أن الواقعيين البنيويين يفتقرون على أية حال إلى أى أساس نظرى لاستيعاب موضوع الهوية. وكما هو الأمر فى حالة تناول والتز لدوافع الدولة، جرى استيعاب مفاهيم الهوية، بشكل غير معلن، فى إطار تحليلى يقدم نفسه من خلال مصطلحات مختلفة. ورغم أن الواقعيين الكلاسيكيين الجدد لديهم مساحة نظرية متاحة للهوية والأدوار المؤسسية، فإن قلة منهم اتبعت تلك المسألة بشكل ممنهج. وهناك استثناء ملحوظ على ذلك وهو دراسة شويلر للقوى التصحيحية (1994; 1999: 18-23)، وسعى فيها إلى صهر عناصر البنية والدوافع والهوية فى إطار واقعى صارم ومتماسك.

الثبات والتغير

تعتبر الهويات والمؤسسات والمعايير مهمة بالنسبة لأهدافنا التحليلية هنا، ليس بسبب أنها تشكل اهتمامات مركزية بالنسبة لمعظم الواقعيين، ولكن بسبب أنها تمثل محركات رئيسة في الاختلاف المهم بين الاقتراب الواقعي والاقترابات الأخرى في النظرية الدولية المعاصرة. كما أنها تثير بشكل غير مباشر قضية التغير، ذلك أن الشكوى التقليدية ضد الواقعية تكمن فى عدم قدرتها على فهم التغير الأساسى فى العلاقات الدولية. وتعتبر تداعيات هذا الاتهام أقل إدانة مما يتصور نقاد الواقعية بأية حال.

إن الواقعية نظرية "مضبوطة" على تفسير الثبات، ويشعر الواقعيون بالانبهار جراء الحدوث المتكرر لبعض الأنماط عبر الزمان، بدرجة أكبر من التنوع الثقافى والتاريخى، الذى لا ينكر فى الفاعلين والتفاعلات فى العلاقات الدولية. ولذلك فهم يؤكدون على الثبات، ليس من قبيل المصادفة وإنما نتيجة خيار نظرى واعٍ. ومع أن الآخرين قد لا يشاركونهم فى هذا الحكم، فإنه أمر يختلف عليه الأشخاص المعقولون وبشكل معقول أيضًا.

ويفسر إخفاق الواقعية فى تفسير نهاية الحرب الباردة، إلى حد كبير تدهور شعبيتها خلال الخمسة عشر عامًا الماضية. ومن المثير للسخرية بهذا الصدد أن باستطاعة الواقعيين أن يزعموا عن حق أنهم لم يحاولوا فقط تفسير التغيير، ويمكنهم حتى أن يشيروا إلى عدم قيام أية نظرية أخرى فى العلاقات الدولية بأداء أفضل فى هذا الشأن. فالجميع أخذتهم المفاجأة.

إن رفع التغير الدرامى فى وجه نظرية تشدد على الثبات لهو أمر مفهوم، لكن أيًّا ما كان نوع الإخفاق الذى وقعت فيه تلك النظرية، فهو أمر تتشارك فيه جميع النظريات السائدة الأخرى فى العلاقات الدولية.

الأخلاق والسياسة الخارجية

فى النقاشات العامة وتلك المتعلقة بالسياسة الخارجية يشير الواقعيون بشكل متكرر للغاية إلى الحجج المعارضة لاتباع غايات أخلاقية دولية. ورغم أن ذلك هو ببساطة حالة خاصة من القضية الأوسع المتعلقة بالمعايير والمؤسسات، فإن المكان الذى تشغله الأخلاق فى السياسة لهو اهتمام مركزى فى تقاليد الواقعية الكلاسيكية. كما أنه أيضًا مسألة ذات أهمية حيوية هائلة، ولذلك فهو أمر يستحق المناقشة هنا حتى لو مثلت أهتمامًا هامشيًا لدى الواقعيين الأكاديميين عبر العقود الثلاثة الماضية، وكانت اهتماماتهم أكثر علمية ودراسية.

هل تتبع الدول غايات أخلاقية ؟

يقدم إخضاع الأخلاق للسلطة عادة باعتباره مقولة توصيفية عن حقائق الحياة السياسية الدولية. "لا تحدد المبادئ الأخلاقية والالتزامات القانونية تصرفات الدول، وإنما اعتبارات المصلحة والسلطة" (Morgenthau 1970:382). "وليست الدول فى سعة لأنها تكون أخلاقية فى حالة الفوضى. إذ تقوم إمكانية السلوك الأخلاقى على وجود حكومة فاعلة تستطيع ردع ومعاقبة الأعمال غير القانونية (Arl & Waltz 1983:6).

مثل تلك الادعاءات خاطئة بوضوح، فمثلما قد يتصرف الأفراد بشكل أخلاقى فى غياب التفعيل الحكومى للقواعد الأخلاقية، عادة ما تستطيع الدول وتتصرف بالفعل بدافع من الاعتبارات الأخلاقية. فكر على سبيل المثال، فى تدفق المساعدات الدولية عقب إعصار تسونامى بالمحيط الهندى وغيره من الكوارث السياسية والطبيعية.

إنه ببساطة من الخطأ الاعتقاد بالنسبة للأفراد أو الدول، أنهم "لا يفعلون الصواب أبدًا ما لم تدفعهم الضرورة لذلك" وأنهم "يفعلون الخطأ بنفس الدرجة عندما لا يوجد ما

يحـول بينـهم وفـعل الخطأ" (الفـصـل الثـانى، الكتـاب الأول) Machiavelli 1970, – وفى بعض الأحيان، وحتى بشكل متكرر، تقدر الدول الإلتزام بالمعايير الإنسانية والأخلاقية لأسباب لا تتعلق إلا قليلاً، أو على الإطلاق، بالتهديد النابع من التفعيل للقوة الإكراهية. وحتى عندما تنتهك الدول المعايير بسبب غياب ذلك التـفعيل، تصير القوة الأخلاقية المستقلة للمعيار الذى جرى انتهاكه جزءًا مهمًا من الحسابات الأخلاقية للدولة الفاعلة وللدول التى تقيمها.

تكاليف الالتزام والانتهاك

وحتى فى حالة الفوضى، يعتبر تفعيل القوة الإكراهية ممكنًا فى بعض الأحيان، وذلك بشكل واضح من خلال التطوع الذاتى. بل أكثر من ذلك، توجد ميكانيزمات تحض على الالتزام حتى عندما لا تستطيع فرضـه. فيستطيع الرأى العام، الداخلى والدولى كلاهما، أن يمثل قوة هائلة، مثل إقناع الأصدقاء والحلفاء والأطراف المعنية. وفى بعض الحالات، قد تبرز قوة وسلطة المؤسسات الدولية، وبوجه عام لا ينتهك القانون الدولى، الذى يحتوى على بعض الالتزامات، وهى التزامات أخلاقية أيضًا، بأكثر مما ينتهك القانون الداخلى. وبأية حال، هناك نمطيًا تكاليف تدفعها الدول لتلك الانتهاكات (رغم أن تلك التكاليف ليست دائمًا مرتفعة بشكل كاف بحيث تضطر إلى الالتزام).

يؤكد الواقعيون بحق أن الدولة القوية تستطيع الإفلات عادة عندما تصمم على انتهاك معيار قانونى أو أخلاقى، وعندما لا تستطيع الإفلات، فإن ذلك عادة يكون بسبب قوة الدول الأخرى. ومع ذلك تقوم الدول أحيانًا بالالتزام بالمعايير الأخلاقية باعتبارها غاية فى ذاتها، وأخذًا فى الاعتبار تكاليف عدم الالتزام. وفى الحقيقة، تخلص الدول بانتظام أنها تستطيع فى بعض الحالات أن تتحمل الالتزام الأخلاقى على الرغم من حالة الفوضى الدولية.

وببساطة لا يمكن فهم حالات التدخل الإنسانى فى دارفور وتيمور الشرقية مثلاً، مهما كانت محدودة ومتأخرة، من دون القوة الأخلاقية المستقلة للمبادئ الإنسانية والمعايير المناهضة لجريمة الإبادة. إن تلك الاعتبارات الأخلاقية نادراً ما تكون الدافع الوحيد وراء سلوك السياسة الخارجية، لكنها عنصر مهم فى الحساب على الرغم من ذلك. وهناك القليل من أعمال السياسة الخارجية يعكس دافع المصلحة الذاتية بمفردها، وإنما يحرك السياسة الخارجية العديد من الدوافع المتقاطعة، وبعض تلك الدوافع أخلاقية فى حالة عدد ضخم من البلدان.

وبالتأكيد قد يكون اتباع غايات أخلاقية، كنشر الديمقراطية أو مكافحة أمراض الطفولة التى يمكن منعها، مكلفًا، ولكن لا يمكن تحقيق أية أهداف سياسية دون تكلفة. ومثلما لا تعتبر تكلفة اتباع أهداف اقتصادية سبباً فى استبعاد المصلحة الاقتصادية من السياسة الخارجية، لا تبرر تكاليف اتباع غايات أخلاقية بشكل مباشر استبعادها من أجندات السياسة الخارجية. ويغدو المسار الصحيح هو زنة تكاليف ومكاسب السعى وراء أية مصلحة وكل المصالح الأخلاقية وغير الأخلاقية على حد سواء. إن القيم الأخلاقية هى فى الواقع قيم، وبالتالى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فى أى حساب سياسى واقعى وعقلانى فعلاً. من أجل هذا يسمح ميرشايمر بالقول: "إن هناك أسباباً جيدة للاحتفاء بالغزو الفيتنامى لكمبوديا فى عام ١٩٧٨، نظراً لأنه أزاح المجرم بول بوت عن السلطة" (١٩٩٤/٩٥:٣١).

يشير الواقعيون عادة إلى أن المواطنين العاديين وحتى الساسة، خصوصاً فى الديمقراطيات، يميلون إلى التقليل من شأن اتباع المصالح الأخلاقية وبالتالى يبالغون فى شأن الحيز المتاح لهم. وبنفس قدر صحة ذلك، يقدم معظم غير الواقعيين نفس تلك الانتقادات، فليس هناك شيء غير واقعى كالإصرار على وجوب تأسيس السياسة الخارجية على الحساب العقلانى للتكاليف والمكاسب فقط.

الواقعية باعتبارها نظرية إرشادية

لعل أقوى الأطروحات الواقعية تتوجه إلى طبيعة الدول وقيادتها، فيذهب مبدأ عقل الدولة (raison d'e'tat) إلى أنه "عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الدولية، تعلو مصالح الدولة على جميع المصالح والقيم الأخرى" (Haslam 2002:12). ونظرًا لأن "الواجب الأولى" لأى حكومة "سيكون تجاه مصالح المجتمع القومى الذى تمثله"، "فإن نفس المفاهيم الأخلاقية لم تعد ذات أهمية بالنسبة لها" (Kennan 1954:48i 1985/86:206). ولذلك يتحدث مورجانتاو عن "استقلالية السياسة" (1984/1954/1973:12;1962:3).

ولكن هذه الأطروحات، هى أطروحات أخلاقية، على أية حال، وهى تتعلق بالسؤال عن ما القيم المناسبة فى العلاقات الدولية، وليس عما إذا كانت السياسة الخارجية تخضع بشكل مناسب للتقييم الأخلاقى. ويمكن تعريف سياسة القوة بأنها نظام للعلاقات الدولية تعتبر فيه الجماعات نفسها غايات نهائية (Schwarz - enberger 1957:13). ولذلك يتحدث مورجانتاو عن "الكرامة الأخلاقية" للمصلحة القومية (١٩٥١:٣٣). ويحمل كتاب جويل روزنتال عن التاريخ الاجتماعى للواقعيين الأمريكيين عقب الحرب، عنوان "الواقعيون الصالحون" (١٩٩٧).

وهناك أيضًا بعد أخلاقى مركزى فى الأطروحات الواقعية التى تذهب إلى أن المعايير المختلفة تنطبق على الأفعال العامة للقادة القوميين، وعلى أفعال الأفراد فى حياتهم الخاصة (مثلاً Kennan 1954:48; Carr 1939/1945/1946:151; Thompson 1985:8). "وعلى خلاف الأفراد المغرورين الذين قد يدعون الحق فى الحكم على الأفعال السياسية بواسطة معايير أخلاقية عالمية، سيتخذ رجل الدولة قراره دائمًا على أساس مصلحة الدولة" (Russell 1990:51). وكغيرهم من المحترفين، يقع على عاتق رجال الدولة ذلك الواجب الاحترافى المتعلق بمنح الأولوية لمصالح "موكليهم". ومثلما يتقيد محامى الدفاع من الناحية الأخلاقية بأن يقدم (فى إطار حدود معينة) دفاعًا عدوانيًا عن الموكل المذنب، ويطلب من الطبيب (فى حدود معينة) أن يبذل أفضل ما فى وسعه من أجل المريض بدلاً

من المجتمع ككل، يجب على رجل الدولة – بحكم منصبه – أن يبذل أقصى ما يستطيع من أجل دولته ومصالحها. ولذلك لن تغدو السياسة الخارجية الناتجة "متحررة من القيم" أو واقعة وراء الحدود الأخلاقية أو المعيارية، رغم أنها لا أخلاقية، بمعنى أن مبادئ الأخلاق العادية لا تشكلها أو تحكمها بشكل مباشر.

قد يكون صحيحًا أنه عندما يغدو البقاء القومي على المحك، لا يجد القادة القوميون المسئولون خيارًا بخلاف نبذ جميع الاعتبارات الأخرى، بما فى ذلك الأخلاق. بل يتفق حتى معظم دعاة الأخلاق مع مكيافيللى فى أنه "حين يعتمد أمان بلاد المرء بشكل كامل على القرار الذى سيتخذ، لا تنبغى إعارة الانتباه للعدالة أو الظلم" (الفصل الواحد والأربعون والكتاب الأول ١٩٧٠). لكن هذا الاتفاق لا ينطبق بدرجة أقل فى وجه الغايات غير الأخلاقية، كاتباع المصالح الاقتصادية ومساندة حليف ما. ومن النادر أن يكون البقاء على المحك فى العلاقات الدولية.

ومن الخطأ ببساطة أن "يتطابق الصراع من أجل القوة مع الصراع من أجل البقاء" (Spykman 1942:18). وليس من الصحيح أيضًا أن "النظام يجبر الدول على التصرف وفق مقتضيات الواقعية أو أن تخاطر بدمارها" (Mearsheimen 1991:91). فلا تفرض العديد من الأهداف الأخلاقية للسياسة الخارجية أية مخاطر على البقاء القومى، ولا تتمتع المصالح القومية الأخرى بنفس الأولوية الأخلاقية للبقاء. ولهذا يجب أن تتوازن لدى رجل الدولة أحيانًا الواجبات الأخلاقية تجاه المصلحة القومية مع القيم والمعايير الأخرى، تمامًا كما يطلب عادة من المحامى الذى يعلم أن موكله يخطط لارتكاب جريمة قتل أن يخرق ميثاق السرية مع الموكل.

وليس هناك سبب نظرى يلزم الدولة ألا تضع قيمة عالية على مكافحة الشيوعية أو الفاشية الإسلامية أو الفقر العالمى على سبيل المثال. ولا تمكن الاستعانة بعقل الدولة وقيادتها من تحديد المصالح التى للدولة أو التى ينبغى أن تكون لها. إن "المصلحة القومية" هى ما يشير إليه المصطلح بوضوح ألا وهو تلك المصالح أو القيم التى تعلى

الأمـة من شـأنهـا. ويعكس إصـرار بعض الواقـعـيـين (مـثل Morgenthau 1948/1954/ Morgenthau 1973:5,10) على أن الدول تحـدد مصـالحـهـا بمقـيـاس القـوة، نظرية إرشـادية وغير دقيقة فى الوصف وخلافية بعمق فى السياسة الخارجية.

الأخلاق والمذهب الأخلاقى

إن الواقعيين على صـواب بكل تأكيد فى انتقادهم "للمذهب الأخـلاقى" الذى يعنى الاعتقاد أن العلاقات الدولية يمكن تقييمـها بواسطة المعايير الأخلاقية المتفق عليها، لكن قلة من المنظِّرين أو الحركيين الجاديين آمنت بذلك فعلاً. وحتى نشطاء السلام فى فترة مـا بين الحربين، الذين يتجـاهلهم الواقـعـيـون باسـتـعلاء باعتبارهم مـثاليـين، فلهم فى الحقيقة آراء أكثر تطوراً فى العادة (Lynch 1999).

وبمقـدار مـا توجـد نزعـة باتجـاه المذهبـيـة الأخـلاقـيـة فى السـيـاسـة الخـارجـيـة، خـصـوصـاً فى الولايات المتحدة، يقدم الواقـعـيـون تصـحـيـحـاً مفيداً لذلك. فـإذا كـان من الفـاضـح لمكيـافيللى منذ ٥٠٠ عـام مـضـت، أن يـجـادل بـأن رجل الدولة يجب أن يتـعلم القدرة على ألا يكون صـالحـاً وأن يسـتـخـدم ذلك ولا يستخدمه بحسب الضـرورة (الفصل الخـامس عشـر: ١٩٨٥). فـاليـوم يوافق جمـيع تلاميـذ العلاقـات الدولية تقـريبـاً على أن رجل الدولة الصـالح ينبـغى عليه أن يتـصـرف بطرق غير مـتسـقـة مع مبـادئ الأخـلاق الخـاصـة، كـأن يمنح مـثلاً المزيد من الاعتـبـار لمسـألة الحفـاظ على حيـاة جنوده أكثر من جنود خصمه.

ويدور النزاع حـول مـتى وأين وكم مرة يصـبح فـيـهـا انتـهـاك المعـايير الأخـلاقـيـة ضـرورياً، ويذهب الواقعيون إلى أن الفوضى والأنانية تضيق بشكل حاد للغاية المساحة المتاحة لمتابعة الاهتمامات الأخلاقية، بحيث يكون هناك القليل من المبالغة فى القول بأن الدول ليـسـت فى سـعـة لأن تكون ملتـزمـة أخـلاقـيـاً. وهذه المقولة على أية حـال حـقـيـقـة

إمبريقية ظرفية (على الأكثر) فهى لا تقدم أسبابًا لاستبعاد الأخلاق من السياسة الخارجية بصورة صريحة. وحتى لو كان الالتزام المبدئى لرجل دولة تجاه المصلحة القومية، فإن ذلك ليس الالتزام الأوحد له، والدول لديها ليس فقط الحرية لتدخل بعض الغايات الأخلاقية فى تعريفها للمصلحة القومية، بل عادة ما تفعل ذلك فى الحقيقة.

ويذكرنا الواقعيون عن حق بمخاطر تجاهل الواقع المتجدد فى الأنانية والفوضى، ولا شك أن الرؤية الضيقة للمصلحة القومية التى تعرف من خلال القوة (Morgenthau 1984/1954/1973) تستأهل أخذها فى الاعتبار فى النقاشات الدائرة حول الأهداف الخارجية للدولة. ومع ذلك فالأطروحات المتعلقة بأنه "ليست هناك معايير أخلاقية يمكن تطبيقها على العلاقات بين الدول" (Carr 1946:153) وأن "المبادئ الأخلاقية العالمية لا يمكن تطبيقها على تصرفات الدول" (Morgenthau 1948/1954/1973:9)، تلك الأطروحات لا تصمد فحسب فى وجه التمحيص والنقد، بل تثبت أنها حتى لا تعكس الآراء المعتبرة لمعظم رواد من يعرفون أنفسهم على أنهم واقعيون، رغم ميلهم المأسوف لتكرار تلك الادعاءات المبالغ فيها والتى لا يمكن الدفاع عنها، بل والتشديد عليها.

وكما يلاحظ جون هيرز "لقد تفوق التخفيف من وطأة القوة أو تصريفها أو موازنتها أو ضبطها ربما بأكثر مما تقود حتمية سياسة القوة عادة للاعتقاد" (١٩٧٦:١١). وفى الحقيقة سنجد فى حالة التمحيص الدقيق أن معظم الواقعيين البارزين يقرون بأن المبادئ المعنوية والأخلاقية "فاعلة لكنها ليست مسيطرة" (Thomp-son 1985:22). ويجادل كار بأن "هناك نوع غير واقعى من الواقعية يتجاهل عنصر الأخلاق فى أى نظام عالمى" (١٩٤٦:٢٣٥). ويتحدث مورجانتاو عن "الجدلية الغريبة للأخلاق والسياسة التى تحول بين الأخيرة، برغم إرادتها، وبين أن تفلت من حكم الأخلاق واتجاهها المعيارى"، وتتيح "للأمم بأن تعترف بالالتزام الأخلاقى بشأن الامتناع عن التسبب فى الموت والمعاناة تحت ظروف معينة، برغم إمكانية تبرير هذا

السلوك فى ضوء المصلحة القومية" (1946:177;1948:177). ولا يصر نيبور فقط على أن الأخلاق السياسية الملائمة يتعين أن تكون عادلة إزاء استبصارات دعاة الأخلاق والواقعيين السياسيين، بل يجادل أيضًا أن "الغاية النهائية" للتحليل الواقعى هى "إيجاد أساليب سياسية ستقدم الوعد بتحقيق هدف اجتماعى أخلاقى للمجتمع" (1932:233 xxiv).

كيف يمكن التفكير فى الواقعية (ونقادها)

لقد تعرفنا على ميل غير موفق لدى الواقعيين، ألا وهو: دفع استبصار مهم إلى ما وراء نقطة الانهيار، وليس الواقعيون وحدهم عرضة لتلك المبالغات الخطابية - فكر على سبيل المثال فى ادعاء سبايكمان أن "البحث عن القوة لا يهدف إلى تحقيق القيم الأخلاقية، بل إن القيم الأخلاقية هى التى تستخدم لتسهيل الحصول على القوة" (١٨:١٩٤٢) - ولكن حتى التصريحات الأكثر اعتدالاً تفتقر عادة إلى الشروط الضرورية. لاحظ غياب كلمات مثل غالبًا أو كثيرًا أو عادة فى ادعاء كينان المقتبس سلفًا بأن الاعتبارات غير الأخلاقية "يجب أن يسمح لها بالتفوق". وبطريقة مماثلة، يسمح ميرشايمر للمؤسسات بأن تكون ذات أثر "فى هامش" الصفحة، لكنه يؤكد رغم ذلك فى متن الصفحة ذاتها ذلك الادعاء الواضح زيفه بأن المؤسسات "ليس لها تأثير مستقل على سلوك الدولة" (١٩٩٤ /٩٥:٧).

إن الأتباع المخلصين لنظرية ما كثيرًا ما ينزلقون دون تفكير من التبسيطات النظرية (المبررة) إلى الادعاءات الوصفية (غير المبررة). وكما ذكرت مرارًا، يجب على النظريات أن تقوم بالتجريد والتبسيط ومن ثم المبالغة، وينشأ الخطر حينما تقدم هذه النماذج النظرية المبسطة باعتبارها ادعاءات إمبريقية صريحة. وليس من المثير للدهشة

على وجه الخصوص ألا يكون الواقعيون أقل عرضة لهذا الاضطراب من أنصار النظريات الأخرى، لكنه أمر مثير للسخرية.

لقد استوعب والتز بصورة جيدة إسهام الواقعية، فهى تعين القليل من "الأنماط الثابتة والمهمة والكبرى" (١٩٧٩:٧٠). ولو كان الواقعيون، ومنهم والتز نفسه، بهذا التواضع دائمًا، لكانت حالة العلم، خصوصًا فى الولايات المتحدة، أفضل بكثير – خصوصًا لو كان الواقعيون تنبهوا للنتيجة السلبية المتصلة بأن الواقعية لا تفهم معظم الأشياء المهمة والكبيرة. فلا تستطيع الواقعية ببساطة تفسير الغالبية العظمى لما يحدث فى العلاقات الدولية.

ويعتبر رد فعل الواقعيين أنهم يستطيعون تفسير " أهم الأشياء" حكمًا قيميًا متنازعًا عليه، بل أكثر من ذلك عندما يؤخذ فى الاعتبار "عدم يقينية" معظم التنبؤات الواقعية، فليس من الواضح بأى حال أن الواقعية تقدم تفسيرات عميقة أو مرضية حتى للأشياء التى تنطبق عليها (قارن Wendet 1999: 18, 257-9). ولكن حتى لو أن الواقعية تفسر بشكل ملائم ذلك القليل من الأشياء المهمة، فليس هناك من سبب لقصر هذا المجال الدراسى عليها. فلسنا راغبين بالتأكيد فى أن يقتصر الطب على دراسة وعلاج الأسباب الرئيسية المفضية للموت مثلاً.

ولا تعتبر عدم قدرة الواقعية على التعامل مع المسارات الرئيسية فى العلاقات الدولية سببًا للحط من شأنها أو تهميشها. ويجب لذلك أن يقف الواقعيون نفس الموقف من النظريات الأخرى، فينبغى أن تكون الواقعية جزءًا مهمًا بل وحيويًا من حقل الدراسات الدولية القائم على التعددية. ليس أقل من ذلك ولكن ليس أكثر من ذلك.

وقد يغدو السؤال المألوف "هل أنت واقعى؟"، مناسبًا لو فهمنا الواقعية على أنها نظرية أخلاقية أو رؤية كونية. وهناك القليل من الواقعيين، خصوصًا المسيحيين الأوغسطينيين مثل نيبور (1943 ;1941) وبترفيلد (١٩٥٣)، قد تعاملوا مع الواقعية بهذه

الطريقة. وربما يقترب روبرت جيلبين (1986; 1996)، من بين الواقعيين الأكاديميين المعاصرين، من اعتناق هذه النظرة. غير أن الرؤى العالمية - كالقانون الطبيعى والإسلام والكانطية والمسيحية والأرسطية والنزعة الإنسانية - ليست بقصيرة بـ"نظريات العلاقات الدولية". فلو كنا نتحدث عن نظرية تحليلية أو تفسيرية، فلا يعنى سوى القليل أن يكون المرء (أو لا يكون) واقعيًا.

وما لم تكن التنبؤات أو التفسيرات الواقعية صحيحة دائمًا فى كامل نطاق العلاقات الدولية- ولا تقترب من هذا لا الواقعية ولا حتى أيه نظرية أخرى فى العلاقات الدولية- فليس هناك من طالب أو ممارس جاد فى العلاقات الدولية يرغب فى أن "يكون" واقعيًا، بمعنى أن يقوم دائمًا بتطبيق هذه النظرية أو بالتصرف بناء عليها. وطالما لم تعجز الواقعية أبدًا عن تقديم استبصارات أو تنبؤات قيمة - وحتى أقوى نقاد الواقعية لا يدعون ذلك- فليس هناك شخص عاقل يرغب أن "يكون" مضادًا للواقعية، بمعنى الامتناع عن استخدام النظريات الواقعية.

وستكون الأسئلة المناسبة هى: ما مدى انتظام الواقعية - وأية نظرية أخرى ولأية أغراض؟ إن إجابتى العامة على ذلك هى "أقل انتظامًا بكثير مما يدعيه معظم الواقعيين، ولكن أكثر تكرارًا مما يرغب العديد من النقاد فى السماح به". وأهم من تلك الإجابة العامة، على الرغم من ذلك، هو حقيقة أن المرء قد يستخدم بشكل ملائم الواقعية سواء بانتظام أو أحيانًا أو دائمًا تقريبًا فى تحليلاته أو تصرفاته، وذلك يتوقف على مصالحه السياسية واهتماماته الرئيسية.

يجب أن تكون الواقعية جزءًا من العدة التحليلية لكل طالب جاد للعلاقات الدولية. ولكنها لو كانت أداتنا الوحيدة - أو حتى أداتنا الرئيسية - ستكون أقل تجهيزًا بشكل محزن للقيام بمهامنا التحليلية، وستكون نظرتنا للعلاقات الدولية فقيرة بشكل مخزن، وبمقدار ما للنظرية من تأثير على الممارسة، ستغدو المشروعات التى نقوم بها فى العالم عرضة لأن تكون مبتورة ومشوهة.

الفصل الثالث

الليبرالية

سكوت بورتشيل

تعد الليبرالية أكثر التقاليد الفلسفية التى نبعت من التنوير الأوربى صموداً وتأثيراً، وهى نظرية تدافع عن العقلانية العلمية والحرية وحتمية التقدم الإنسانى. وهى اقتراب للحكم يؤكد على حقوق الفرد والمبادئ الدستورية والديمقراطية والقيود على سلطة الدولة. كما أنها أيضاً نموذج للتنظيم الاقتصادى يحاجج بأن رأسمالية السوق تشجع بأفضل طريقة رفاهية الجميع من خلال أكفأ توزيع للموارد النادرة فى المجتمع.

وعلى الرغم من نسبها القديم، يمكن قياس نفوذ الليبرالية اليوم من خلال إنتاجها لأعمق اتجاهين فى السياسة الدولية الراهنة، وهما: انتشار الديمقراطية عقب الحرب الباردة، وعولمة الاقتصاد العالمى.

وهناك العديد من التيارات فى الفكر الليبرالى تؤثر على دراسة العلاقات الدولية. وسيبدأ هذا الفصل بتحليل إحياء الفكر الليبرالى عقب الحرب الباردة، ثم سيفسر بعد ذلك كيف ما زالت المواقف الليبرالية تجاه الحرب وانتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان ترشد التفكير السياسى وسلوك الحكومات. كما سيتم تقييم تأثير الليبرالية الاقتصادية، وخصوصاً نظرية الاعتماد المتبادل والمؤسسية الليبرالية، قبل التعرض للأطروحات الليبرالية بصدد العولمة، وتأثير إرهاب غير الدول على الفكر الليبرالى. وستقيِّم الخلاصة إسهام الليبرالية فى نظرية العلاقات الدولية.

بعد الحرب الباردة

قوّى أفول الشيوعية السوفيتية فى بداية تسعينيات القرن العشرين من نفوذ النظريات الليبرالية فى العلاقات الدولية داخل المؤسسة الأكاديمية. وتعبر تلك النظريات عن تقليد نظرى ساد الظن أن منظورات كالواقعية، التى تشدد على الملامح المتكررة للعلاقات الدولية، قد أفقدته مصداقيته. وفى إعادة تأكيده على غائية الليبرالية، زعم فوكاياما فى أوائل التسعينيات؛ أن انهيار الاتحاد السوفيتى ترك الديمقراطية الليبرالية دون منافس أيديولوجى جدى: "فهى نقطة النهاية فى التطور الأيديولوجى للإنسانية" و"الشكل النهائى للحكومة الإنسانية" (Fukuyama 1992: xi-xii). وقد قوّى من شأن هذا الطرح تلك التحولات نحو الديمقراطية فى أفريقيا وشرق أوربا وأمريكا اللاتينية.

وبالنسبة لفوكاياما، شهدت نهاية الحرب الباردة انتصار "الدولة المثالية" ونمطًا معينًا من الاقتصاد السياسى هو "الرأسمالية الليبرالية"، التى "لا يمكن إضافة تحسين إليها"؛ فليس بالإمكان وجود "مزيد من التقدم فى تطور المبادئ والمؤسسات التى تقوم عليها" (Fukuyama 1992, xi-xii). ووفق فوكاياما، أكّدت نهاية الصراع بين الشرق والغرب أن الرأسمالية الليبرالية ظلت دون تحد باعتبارها نموذجًا ومنتهى للتطور السياسى والاقتصادى للجنس البشرى. وهناك "عملية أساسية فاعلة تملى قيام نمط تطورى مشترك لجميع المجتمعات الإنسانية- وباختصار إنه أمر مثل تاريخ عالمى للجنس البشرى يتجه صوب الديمقراطية الليبرالية" (Fukuyama 1992: xi-xii, 48).

ويضع إيمان فوكاياما بأن الأشكال الغربية للحكومة والاقتصاد السياسى هى المحطة النهائية للجنس البشرى، عددًا من التحديات بالنسبة لدراسة العلاقات الدولية. أولاً: يفترض زعمه أن التطور السياسى والاقتصادى يتوقف مع الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية، بأن المسار الغربى صوب الحداثة لن يواجه أى منافس فى المستقبل، وسيحوز فى النهاية الإجماع العالمى. وثانيًا: تفترض أطروحة فوكوياما أن التمايزات الثقافية والدينية والقومية لا تمثل عائقًا أمام انتصار الديمقراطية الليبرالية

والرأسمالية. ثالثًا: تثير أطروحة فوكوياما أسئلة حيوية لم تتم الإجابة عنها بشأن الحكم والمجتمع السياسى، فمثلاً ما تداعيات العولمة بالنسبة للدول الأمة وسلطاتها السيادية؟ وماذا عن المجتمعات التى ترفض رأسمالية السوق والديمقراطية البرلمانية؟

إن تفاؤل الليبراليين فى حقبة ما بعد الحرب الباردة قد خففت منه سلسلة من الأحداث غير المتوقعة، التى توحى على الأقل بأن المسار صوب الحداثة لا يزال وعرًا. ويدل صعود الإرهاب الإسلامى والارتدادات عن الديمقراطية فى دول كتايلاند، ومقاومة نشر الديمقراطية بالإكراه فى أفغانستان والعراق، على أن احتفال فوكوياما بنهاية التاريخ ربما كان سابقًا لأوانه.

ويؤمن الليبراليون بإمكانية قياس التقدم فى التاريخ البشرى من خلال التخلص من الصراع العالمى، وتبنى مبادئ الشرعية التى تمخضت عن النظم السياسية الداخلية. ويمثل هذا اقترابًا من الداخل إلى الخارج فى العلاقات الدولية، حيث يمكن تفسير سلوك الدول عن طريق ترتيباتها الداخلية. ويقود ذلك أيضًا إلى إدعاء دويل المهم بأن "الديمقراطيات الليبرالية راغبة بشكل متفرد فى التخلى عن استخدام القوة فى علاقاتها مع بعضها بعضًا"، وتلك نظرة ترفض زعم الواقعيين بأن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولى تعنى أن الدولة عالقة فى الصراع من أجل القوة والأمن (Linklater 1993:29).

النظرة الليبرالية: من الداخل إلى الخارج

قام فوكوياما فى التسعينيات بإحياء نظرة سادت بين الليبراليين لأمد طويل عن أن انتشار النظم السياسية الداخلية القائمة على أساس الشرعية سيقود أخيرًا إلى نهاية الصراع الدولى. ويفترض هذا الموقف المتجذر فى الكانطية الجديدة أن دولاً

معينة، ذات النظم الديمقراطية الليبرالية، تشكل مثالاً على بقية العالم أن يقلده. وفوكوياما مأخوذ بدرجة تجاوز الديمقراطيات الليبرالية لغرائز العنف لديها وبمعاييرها المؤسسة، التى تهدئ العلاقات فيما بينها. وهو معجب بشكل خاص بظهور مبادئ مشتركة عن الشرعية بين القوى الكبرى، بحيث يقدم إسقاط المبادئ الديمقراطية الليبرالية على المجال الدولى أفضل فرصة لنظام عالمى سلمى لأن "العالم الذى يتكون من ديمقراطيات ليبرالية ينبغى أن تكون لديه حوافز أقل للحرب، نظراً لأن كل الأمم ستعترف بشكل تبادلى بشرعية إحداها للأخرى" (Fukuyama 1992: xx).

ويرفض هذا الاقتراب الواقعيون الجدد، الذين يدعون أن التطلعات الأخلاقية للدول يخنقها غياب سلطة عُليا تنظم سلوك إحداها تجاه الأخرى. وتميل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولى إلى إضفاء التجانس على سلوك السياسة الخارجية عن طريق تنشئة الدول فى ظل نظام سياسة القوة. إذ تسمو متطلبات القوة الإستراتيجية والأمن فى عالم غير آمن، وتتفوق على المساعى الأخلاقية للدول بغض النظر عن التعقدات السياسية الداخلية.

وبسبب التشديد على أهمية النظم الداخلية القائمة على الشرعية فى تفسير سلوك السياسة الخارجية، يؤمن الواقعيون، من أمثال والتز، أن الليبراليين مدانون "بالإختزالية"، فى حين كان يتعين عليهم تسليط الضوء على الملامح "النظامية" للعلاقات الدولية. وتعد الاختلافات بين اقتراب من الداخل للخارج واقتراب من الخارج للداخل فى العلاقات الدولية خطأً مهمًا للتمييز فى النظرية الدولية الحديثة (Waltz 1997 a: 667). وسيتناول هذا الفصل بشكل رئيسى مدى إمكانية مساندة نقد الواقعية الجديدة للدولية الليبرالية.

وتعتبر أطروحة فوكوياما أكثر من احتفال بحقيقة أن الرأسمالية الليبرالية قد نجت من تهديد الماركسية، إذ تستدعى أيضًا أن الواقعية الجديدة لم تلق بالاً "لأبرز

اتجاه على مستوى الماكرو فى السياسة العالمية الراهنة: ألا وهو توسع منطقة السلام الليبرالية" (Linklater 1993: 29). وتتحدى النظرة المتعلقة بأن حالة الفوضى تكيف السلوك الدولى، أطروحة دويل أن هناك قلبًا متناميًا من الدول المسالمة التى تعلمت تسوية اختلافاتها دون لجوء للعنف. ويمثل توسع هذا المجال للسلام أبرز ملمح للعالم الراهن. ولو أنه أمكن تأييد هذا الادعاء فإنه يشكل أبرز إحياء لنظرية دولية، ساد الاعتقاد بشكل واسع أن نقد كار لليوتوبية الليبرالية فى أواخر ثلاثينيات القرن العشرين قد دمرها نهائيًا. كما أن هذا الادعاء يضع تحديًا جادًا أمام الافتراضات النظرية المتعلقة بأن الحرب سمة مَرَضية للحياة الدولية (Doyle 1986:69-1151).

الحرب والديمقراطية والتجارة الحرة

أرسيت أسس الدولية الليبرالية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على يد الليبراليين الذين وضعوا شروطًا مسبقة لإقامة نظام عالمى يقوم على السلام. وبإيجاز تام، خلصوا إلى أن إمكانية القضاء على الحرب رهن بتفضيل الديمقراطية على الأرستقراطية والتجارة الحرة على الاكتفاء. وفى هذا الجزء، سوف نختبر هذه الأطروحات بالترتيب ومدى تأثيرها على الفكر الليبرالى المعاصر.

إمكانات السلام

يعتبر السلام بالنسبة لليبراليين الحالة العادية للأشياء، وبكلمات كانط يمكن للسلام أن يكون أبديًا، وتملى قوانين الطبيعة الانسجام والتعاون بين الناس. ومن ثم تعد الحرب أسلوبًا مصطنعًا غير طبيعى وغير عقلانى، وليس نتيجة خصوصية الطبيعة الإنسانية. ويؤمن الليبراليون بالتقدم وبقابلية الأحوال البشرية للرقى، أيضًا بقوة العقل

البشرية وقدرة الكائنات البشرية على تحقيق قابليتها الداخلية، ولهذا ظل الليبراليون على ثقتهم فى أن لطخة الحرب يمكن إزالتها من الخبرة الإنسانية (Gardner 1990: 23-39;Hoffman 1995: 159-77; Zacher & Mathew 1995: 107-50).

والخيط المشترك بين روسو وكانط وكوبدن وحتى شومبيتر ودويل هو؛ أن الحروب صنيعة الحكومات العسكرية غير الديمقراطية من أجل مصالحها الذاتية. كما أن الحروب تصممها "طبقة المحاربين" المصممة على توسعة سلطتها وثروتها من خلال غزو الأراضى. وبحسب كتاب باين حقوق الإنسان (١٧٩١)، وضع "نظام الحرب" من أجل الحفاظ على سلطة ووظيفة الأمراء ورجال الدولة والجنود والدبلوماسيين وصنّاع السلاح، ومن أجل تشديد وثاق طغيانهم بصورة أكثر إحكامًا فى رقاب الناس". (Howard 1978: 31). وتقدم الحروب للحكومات أعذارًا لزيادة الضرائب وتضخيم جهازها البيروقراطى وزيادة سيطرتها على مواطنيها. أمّا الشعوب من الناحية الأخرى فهى محبة للسلام بطبيعتها وتنغمس فى الصراع فقط بسبب نزوات الحكام الذين لا يمثلونهم.

إن الحرب هى سرطان فى الجسد السياسى، لكنها مرض باستطاعة البشر أنفسهم علاجه، والعلاج الذى بدأ الليبراليون فى وصفه لم يتغير منذ القرن الثامن عشر: فيمكن علاج "مرض" الحرب بصورة ناجحة بدواءين توأمين هما الديمقراطية والتجارة الحرة. فستحطم المؤسسات والعمليات الديمقراطية قوة النخب الحاكمة وستكافحان ميلهم للعنف. أمّا التجارة الحرة والتبادل فسوف يتغلبان على الحواجز المصطنعة بين الأفراد وتوحدهم أينما كانوا فى مجتمع واحد.

وبالنسبة لليبراليين مثل شومبيتر، تعتبر الحرب نتاج الغرائز العدوانية للنخب غير التمثيلية، وستلقى الطبيعة المحاربة لهؤلاء الحكام الجماهير غير المتحمسة للحرب فى الصراعات العنيفة، التى تعد كارثية لمن يقومون بالقتال، لكنها مربحة لصناعات السلاح، والأرستقراطية العسكرية. وعند كانط، سيقود تأسيس الأشكال الجمهورية

للحكم، حيث الحكام مسئولون وحقوق الأفراد محترمة، إلى إقامة علاقات دولية سلمية، نظراً لأن الاتفاق النهائى بشأن الحرب يتعلق بإرادة مواطنى الدولة (Kant 1970: 100). وبالنسبة لكل من كانط وشومبيتر، فالحرب نتاج حكم الأقلية، رغم أن كانط لم يكن مؤيداً للحكم الديمقراطى (Macmillan 1995). ولن توجد نفس الشهية للصراع والحرب لدى الدول الديمقراطية، التى تقوم على الحقوق الفردية كالمساواة أمام القانون وحرية الرأى والحريات المدنية واحترام الملكية الخاصة والحكومة التمثيلية. إذن يرتبط السلام بشكل أساسى بإقامة نظم داخلية تتأسس على الشرعية فى أرجاء العالم، "وحينما ينتخب المواطنون الذين يتحملون أعباء الحرب، حكوماتهم ستغدو الحرب مستحيلة" (Doyle 1986: 1151).

وقد تناول أخيراً للغاية دويل وروسيت وأخرون تلك الموضوعات المزدوجة التى تتعلق بالشرعية الداخلية، ومدى ممارسة الدول الديمقراطية الليبرالية لضبط النفس وتمسكها بالنيًّات السلمية فى سياستها الخارجية. ويدعى دويل، فى إعادة إقرار لأطروحة كانط المتعلقة بأن "الاتحاد السلمى" يمكن إقامته بزيادة عدد الدول ذات الدساتير الجمهورية، أن الديمقراطيات الليبرالية فريدة فى قدرتها ورغبتها فى إقامة علاقات سلمية بين بعضها بعضاً. ويقال إن إضفاء الطابع السلمى على العلاقات الخارجية بين الدول الليبرالية هو النتيجة المباشرة لنظمها السياسية الشرعية المشتركة التى تقوم على المبادئ والمؤسسات الديمقراطية. ويعنى الاعتراف المتبادل بتلك المبادئ المشتركة -الالتزام بحكم القانون والحقوق الفردية والمساواة أمام القانون والحكومة التمثيلية القائمة على الاتفاق الشعبى - أن الديمقراطيات الليبرالية لا ترى فى الصراع مع بعضها إلا مصلحة ضئيلة، وليست لديها أسباب لمنازعة شرعية بعضها بعضاً: فقد صممت "سلاماً منفرداً" (Doyle 1986: 1161; Fukuyama 1992: xx). ولا يعنى ذلك أنها أقل ميلاً لشن الحرب ضد الدول غير الديمقراطية، بل إن دويل على صواب فى إشارته إلى أن الديمقراطيات تتمتع بشهية صحية للصراع مع الدول السلطوية، كما تشهد

بذلك الصراعات الراهنة فى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ولكن يشير هـذا فعلاً إلى أن أفضل إمكانية لإنهاء الحروب بين الدول تكمن فى انتشار الحكم الديمقراطى الليبرالى فى أرجاء المعمورة. ويعد توسع منطقة السلام من المركز إلى الهامش أيضًا هو أساس تفاؤل فوكوياما بصدد حقبة ما بعد الشيوعية (Doyle 1986، 1995، 1997; Russett 1993).

هناك أبعاد بنيوية وقيمية لما أطلق عليه "النظرية الديمقراطية للسلام"، حيث يؤكد بعض الليبراليين على أهمية القيود المؤسسية على الدول الديموقراطية-الليبرالية مثل الرأى العام وحكم القانون والحكومة التمثيلية. ويجعل نظام الضوابط والتوازنات الذى ترسيه الانتخابات وتقسيم السلطة والقيود السياسية القانونية الأخرى، من الحرب أكثر صعوبة على الدول الليبرالية فى شنها. ويشدد آخرون على التفضيلات القيمية المتعلقة بالمساواة وحل الصراع التى يمكن العثور عليها فى العديد من الديمقراطيات الليبرالية.

ويقوى مزيج من هذين التفسيرين أطروحة أن الدول الديمقراطية الليبرالية لا تحل خلافاتها بالعنف، رغم أن النقاد الواقعيين يشيرون إلى مشكلات التعريف بالنسبة لفكرة الديمقراطية الليبرالية، ومسألة التحركات الخفية، ويسألون عن سبب عدم انطباق القيود على شن الحرب فى العلاقات مع الدول السلطوية. ويجادل الواقعيون بأنه فى أفضل الأحوال تشير النظرية الديمقراطية للسلام إلى علاقة ارتباطية فى السياسة الدولية وليس إلى "قانون حديدى" أو نظرية (Maoz & Russett 1993; Owen 1994).

وقد توسع رولز أيضًا فى ذلك الطرح، حيث يرى أن المجتمعات الليبرالية أيضًا "أقل ميلاً للانخراط فى الحرب ضد الدول المارقة غير الليبرالية، إلا للدفاع الشرعى عن النفس (أو الدفاع عن حلفائها الشرعيين) أو للتدخل فى حالات حادة لحماية حقوق الإنسان" (Rawls 1999: 49). وتمثل الحربان بقيادة الولايات المتحدة فى أفغانستان

والعراق تحديات بارزة للادعاء بأن الدفاع عن النفس والتدخل الإنسانى فقط يجعلان الدول الديمقراطية الليبرالية تجنح إلى الحرب.

ويقدم مولر (١٩٨٩) طرحًا يرتبط بذلك، حيث يذهب إلى أننا نشهد بالفعل انتهاء الحرب بين القوى الكبرى. وفيما يعتبر إحياء من جانبه للإيمان الليبرالى بقدرة الناس على تحسين الظروف المادية والمعنوية لحياتهم، يجادل مولر بأن الحرب ينظر إليها بشكل متزايد فى العالم المتقدم على أنها مثيرة للاشمئزاز وغير أخلاقية وغير متحضرة، تمامًا مثلما سادت فى النهاية تلك النظرة للمبارزة والعبودية على أنها غير مقبولة أخلاقيًا. وليس انساع النظرة للعنف حتى الموت بوصفها شكلاً متقادمًا للتفاعل الاجتماعى متعلقًا بأى تغير فى الطبيعة البشرية أو بنية النظام الدولى. وإنما كان انتهاء الحروب الكبرى فى أواخر القرن العشرين، حسبما يرى مولر، نتيجة التعليم الأخلاقى والنقلة فى الوعى الأخلاقى بمنأى عن الأشكال الإكراهية فى السلوك الاجتماعى. وقد صارت الحرب "لا يمكن التفكير فيها عقلانيًا" لأن تكلفة الحروب أكثر من مكاسبها، كما أنه لم يعد ينظر إليها باعتبارها مسعى نبيلاً أو رومانسيًا.

وكان السلام الطويل بين دول العالم الصناعى سببًا فى التفاؤل العريض بين الليبراليين مثل فوكوياما ومولر، اللذين هما واثقان من أننا دخلنا بالفعل مرحلة صارت الحرب فيها لاغية بوصفها أداة للدبلوماسية الدولية. ولكن لو أن الحرب كانت عاملاً مهمًا فى بناء الأمة، كما يذهب جيدنز ومان وتيللى، ستكون لحقيقة أن الدول صارت تتعلم مجاهدة ميلها للعنف آثار مهمة بالنسبة لأشكال المجتمع السياسى، التى ستظهر على الأرجح فى المراكز الصناعية للعالم. وقد يكون لنهاية الحرب بين القوى الكبرى أثرها على إضعاف صرامة الحدود السياسية بينها، وعلى إثارة موجة من التمردات على المستوى تحت القومى، رغم أن الموجة الجديدة للإرهاب المناهض للغرب قد عقَّدت الأمور فى هذا الصدد، بتشجيع الدول على تجميد حدودها وفرض المزيد من المطالب بالنسبة لولاء مواطنيها.

وبعيداً عن أن يشارك الواقعيون الليبراليين فى التفاؤل الذى عمهم عقب الحرب الباردة، يذهب أولئك، مثل والتز وميرشايمر، إلى أن انهيار الثنائية القطبية فى أوائل التسعينيات كان سبباً فى قلق شديد. فلقد حافظ الردع النووى المتبادل على استقرار توازن القوة فى العالم، أمّا الأحادية القطبية فلن تدوم وستقود فى النهاية إلى التقلب والحرب. ومثلما يحاجج والتز "فى السياسة الدولية تمثل القوة غير المتوازنة خطراً حتى حينما تكون القوة الأمريكية هى التى تقف خارج التوازن" (Waltz 1997 a: 670). وتبعاً لذلك، لا يعتبر اتساع منطقة السلام ثقلاً موازياً فى حسابات القوة الخام فى العالم الفوضوى.

وتعد الصراعات الراهنة فى البلقان ووسط أسيا والخليج الفارسى- وكلها ترتبط بقوى صناعية كبرى- تذكرة على أن حقبة ما بعد الحرب الباردة لا تزال متقلبة، وعلى أن الحرب يحتمل أنها لم تفقد فاعليتها فى الدبلوماسية الدولية. ولا يعد أى من تلك الصراعات صراعاً بين الدول الديمقراطية، لكنها مهمة رغم ذلك فى إقرار النظام العالمى. وهذه الصراعات وغيرها فيما يسمى "بالدول الفاشلة"، كأفغانستان والصومال والبلدان الأفريقية الأخرى، تذكرة بأن الليبراليين لم يجذب انتباههم تشظى الدول الأمة، والحروب الأهلية الناشئة عن الحركات الانفصالية، مثلما جذبت انتباههم الحروب الأكثر تقليدية بين الدول.

تقدم النظرية الديمقراطية للسلام قليلاً من الخطوط الإرشادية للطريقة التى ينبغى أن تسلكها الدول الليبرالية تجاه الدول غير الليبرالية. ويعنى رولز على أية حال بإمكانية أن تكون الشعوب الليبرالية وغير الليبرالية شركاء متساوين فى "مجتمع الشعوب". ويجادل بأن مبادئ ومعايير الممارسة الدولية والقانون الدولى -"قانون الشعوب"- يمكن تطويرها لتغدو مشتركة بين كل من المجتمعات الليبرالية وغير الليبرالية أو المجتمعات المنظمة المحترمة. وتأخذ الخطوط الإرشادية والأساس الرئيسى، لإقامة علاقات متناغمة بين الشعوب الليبرالية وغير الليبرالية تحت قانون الشعوب المشترك، النظرية الدولية

الليبرالية فى اتجاه أكثر تطورا، لأنها تقر صراحة بحاجة الفكر اليوتوبى لأن يكون واقعيًا (Rauls 1999: 11-23).

ومع ازدياد عدد المجتمعات الإسلامية وكذلك فى شرق آسيا، التى ترفض التفوق القيمى للديمقراطية الليبرالية، يلقى الشك بظلاله على الاعتقاد بأن العالم غير الغربى يسعى لتقليد الطريقة الغربية فى التحديث السياسى. وقد اتضح ذلك جغرافيًا فى موجة الإرهاب الإسلامى المناهض للغرب منذ عام ٢٠٠١. ويشير لينكليتر إلى أنه ليس انتشار "الديمقراطية الليبرالية" فى ذاتها هو ما له جاذبية عالمية، ولكنها فكرة السلطة المحدودة المتضمن فى "الديمقراطية الليبرالية"، وإن لم تكن مرادفة لها كلية (Linklater 1993:33-6; Rawls 1999). وقد يكون مفهوم السلطة المحدودة واحترام حكم القانون المتضمن فى فكرة "الدستورية"، إحدى وسائل فهم الطابع الإقصائى لمنطقة السلام الليبرالية. إن الأمر يتعلق بدرجة أقل بمشروع طموح وبدرجة أكبر بمشروع له قابلية عالية للتأثر بالاختلافات السياسية والثقافية بين الدول فى النظام الدولى الحالى. وقد يتجنب خطر انقسام النظام إلى دائرة داخلية ذات امتيازات، ودائرة خارجية ذات أضرار ومساوئ (Linklater 1993: 33). ولعل أكبر عائق لتوسع منطقة السلام من ناحية المركز هو: ذلك الاعتقاد السائد فى الهامش أن ذلك لا يمثل أكثر من سيطرة ثقافة على ثقافة أخرى.

روح التجارة

أحس الليبراليون فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أن روحى الحرب والتجارة لا يتناسبان بعضهما بعضًا، وكانت العديد من الحروب قد خاضتها الدول لتحقيق غايات تجارية. ووفق كار، "إن غرض المركنتيلية. لم يكن زيادة رفاهية المجتمع وأعضائه ولكن زيادة قوة الدولة، التى يجسدها صاحب السيادة، وكانت الثروة هى مصدر القوة، أو بصورة أكثر تحديداً مصدر القدرة على الحرب". وحتى زمن الحروب النابليونية، "كانت الثروة، التى تعرف فى أبسط أشكالها على أنها سبائك، تجنى من

خلال الصادرات؛ ونظرًا لأن أسواق الصادرات - بحسب التصور الإستاتيكى للمجتمع الذى ساد وقتذاك- مثلت كمية ثابتة غير قابلة للزيادة الإجمالية، فقد كانت الطريقة الوحيدة لأية أمة لتوسيع أسواقها وبالتالى زيادة ثروتها هو: أن تستولى على أسواق أية أمة أخرى، من خلال شن حرب تجارية لو لزم الأمر" (Carr 1945:5-6).

لكن التجارة الحرة بأية حال كانت وسيلة أكثر سلمية للحصول على الثروة القومية، لأنه بحسب نظرية المزايا النسبية سيكون كل اقتصاد فى حالة أفضل مما لو اتبع طريق القومية والاكتفاء الذاتى (الانغلاق). كما ستزيل التجارة الحرة أيضًا الانقسامات بين الدول، وتوحد الأفراد فى كل مكان على هيئة مجتمع واحد، إذ إن الحواجز المصطنعة فى وجه التجارة تشوه العلاقات بين الأفراد، وبالتالى تتسبب فى التوتر الدولى. أما التجارة الحرة فسوف تقوم بتوسيع الاتصالات وترفع مستوى التفاهم بين شعوب العالم وتشجع الصداقة والتفاهم الدوليين. ومن وجهة نظر كانط، ستوحد التجارة التى تحررت من العوائق شعوب العالم فى إطار مشروع سلمى مشترك. "إن التجارة سوف تزيد من ثروة وقوة القطاعات المنتجة والمحبة للسلام من السكان، على حساب الأرستقراطية ذات التوجه الحربى. كما ستجعل الرجال من أمم مختلفة فى حالة اتصال دائم مع بعضهم بعضًا؛ وسيجعل ذاك الاتصال اشتراكهم الأساسى فى المصالح واضحًا بالنسبة لهم" (Howard 1978:20; Walter 1996). وبالمثل يؤمن ريكاردو أن التجارة الحرة "تربط المجتمع العالمى بالأمم فى أرجاء العالم المتحضر برباط واحد مشترك من المصلحة والتفاعل" (Ricardo 1911: 114).

وتنشب الصراعات عادة بسبب الدول التى تقيم الحواجز التى تشوه بدورها ذلك الانسجام الطبيعى فى المصالح، التى يشترك فيها بوجه عام الأفراد فى أرجاء العالم. وحل هذه المسألة، كما يرى آدم سميث وتوم باين، هو حرية حركة السلع ورأس المال والعمل. "فلو أتيح للتجارة أن تنشط على النطاق العالمى بحسب ما هى قادرة عليه، فلسوف تطرد نظام الحرب وتحدث ثورة فى الحالة غير المتحضرة للحكومات"

(Howard 1978: 37). وسيقيم انتشار الأسواق المجتمعات على أساس جديد تماماً، فبدلاً من الصراعات على الموارد المحدودة كالأرض، سترفع الثورة الصناعية من احتمالات تحقيق ثراء غير محدود للجميع. وسيقود الإنتاج المادى، طالما يتم تبادله بشكل حر، إلى التقدم الإنسانى. وستخلق التجارة علاقات الاعتماد المتبادل، التى ستقوى التفاهم بين الشعوب وستنقص من الصراعات. وهكذا ستصير المصلحة الذاتية الاقتصادية حافزاً سلبياً قوياً إزاء الحرب.

ويؤمن الليبراليون بأن التبادلات التجارية غير المقيدة ستشجع قيام صلات عبر الحدود، وستحمل الولاءات بعيداً عن الدولة الأمة. وفى النهاية سيقر القادة بأن منافع التجارة الحرة تغلب على تكاليف الغزو الإقليمى والتوسع الكولونيالى. وستصاب بالوهن جاذبية الذهاب للحرب من أجل تحقيق المصالح المركنتيلية، عندما تتعلم المجتمعات أن الحرب ستحدث انقطاعًا فى التجارة، وبالتالى ستضعف احتمالات الرخاء الاقتصادى. وهكذا سيحل الاعتماد المتبادل محل التنافس القومى، كما سينخفض خطر أعمال العدوان من جانب واحد والانتقام المتبادل.

الاعتماد المتبادل والمؤسسية الليبرالية

تقع التجارة الحرة وإزالة الحواجز فى وجه التجارة فى قلب نظرية الاعتماد المتبادل الحديثة، فقد استلهم صعود التكامل الاقتصادى الإقليمى فى أوربا مثلاً ذلك الاعتقاد بأن الصراع بين الأمم سينخفض بواسطة خلق مصالح مشتركة فى التجارة، وبالتعاون الاقتصادى بين أعضاء نفس الإقليم الجغرافى. وسيشجع ذلك دولتين كفرنسا وألمانيا، اللتين لجأتا تقليدياً إلى حل خلافاتهما عسكرياً، على التعاون فى إطار سياسى واقتصادى متفق عليه من الجانبين لمصلحتهما المتبادلة. وستصير للدول مصلحة مشتركة فى سلامة ورخاء بعضها بعضاً، ويعد الاتحاد الأوربى مثالاً جيداً

على التكامل الاقتصادى الذى ينتج تعاونًا سياسيًا واقتصاديًا أوثق، فى إقليم سكنته تاريخيًا لعنة الصراعات القومية.

وحسبما يجادل ميترانى، سيتحقق التعاون المبدئى بين الدول فى المجالات التقنية التى تلائم الأطراف، ولكنه بمجرد نجاح التعاون سيكون باستطاعته أن "ينسكب" (Spill Over) فى مجالات وظيفية أخرى، تجد فيها الدول إمكانية تحقيق مزايا متبادلة بينها (Mitrany 1948: 350-63). وفى تطوير لذلك الطرح، قام كل من كيوهان وناى بتفسير كيفية قيام الدول، من خلال عضويتها فى المؤسسات الدولية، بتوسعة تعريفها بصورة كبيرة للمصلحة الذاتية من أجل توسيع نطاق التعاون. وفى الحقيقة يعيق اتباع قواعد هذه التنظيمات ليس فقط السعى وراء المصالح القومية الضيقة، ولكنه يضعف أيضًا من معنى وجاذبية مفهوم السيادة القومية (Keohane & Nye 1977). ويشير ذلك إلى أن النظام الدولى تنظمه المعايير بأكثر مما يعتقد الواقعيون، وقد قام منظرو المدرسة الإنجليزية مثل وايت وبول بتطوير هذا الموقف أبعد من ذلك، كما سيأتى فى الفصل الرابع.

كما يوجد أيضًا تطوير لهذا الطرح فى المؤسسية الليبرالية، التى تشترك مع الواقعية الجديدة فى قبول أهمية الدولة والحالة الفوضوية للنظام الدولى، رغم أن المؤسسيين الليبراليين يرون أن فرص التعاون، حتى فى ظل الفوضى العالمية، أضخم مما يذهب إليه الواقعيون الجدد (Young 1982; Nye 1988; Powell 1994). ويزعم المؤسسيون الليبراليون أنه من المستطاع تنظيم التعاون بين الدول ومنحه شكلاً رسميًا فى صورة مؤسسات. وتعنى "المؤسسات" فى هذا السياق مجموعة القواعد التى تحكم سلوك الدولة فى مجالات معينة لسياساتها مثل قانون البحار.

ويبين المؤسسيون الليبراليون، من خلال قبولهم للأطر العريضة للواقعية الجديدة مع توظيف نظرية الاختيار العقلانى والمباراة من أجل التنبؤ بسلوك الدول، أن التعاون بين الدول يمكن تحسينه حتى مع عدم وجود لاعب مهيمن يستطيع فرض الانصياع

للاتفاقات. وعند هؤلاء يخفف من حالة الفوضى وجود أنظمة ومؤسسات التعاون الدولى، التى تحقق مستويات أعلى من الانتظام والقابلية للتوقع فى العلاقات الدولية. إن الأنظمة – وهى مجموعات المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات صنع القرار– تقيِّد سلوك الدولة من خلال وضع إطار رسمى لتوقعات كل طرف على هيئة اتفاق، فيما يتصل مثلاً بالحالة الشائعة للجريمة المنظمة أو لتهريب المخدرات. وتعكس هذه الأنظمة عدم قدرة الدول فرادى على حل القضايا العالمية دون تعاون أوسع نطاقًا، فهى تنمى الثقة والاستمرارية والاستقرار فى عالم كانت ستسوده الفوضى غير المقيدة.

ويختلف الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد حول كيفية تعريف الدول لمصالحها الذاتية. ففى حين يذهب الواقعيون الجدد كوالتز إلى أن الدول معنية "بالمكاسب النسبية" – أى المكاسب التى تقيم فى سياق مقارنة (من سيحصل على مكسب أكثر)، يرى الليبراليون الجدد أن الدول معنية بتعظيم "مكاسبها المطلقة"– أى تقييم مصلحتها الذاتية بمعزل عن المصالح المشتركة (ما الذى سيحقق لى أكبر مكسب). ولذلك ستقوم المؤسسات بدور تشجيع عادات التعاون ومراقبة الالتزام بالقواعد وفرص التنفيذ حيثما أمكن، ومعاقبة الغشاشين والهاربين.

واليوم توجد الأنظمة فى ظل نطاق متنام لمناطق تنظمها سياسات الدول، بما فى ذلك التنظيم البيئى (مثل تغير المناخ) والتجارة والمال الدوليين ومكافحة الإرهاب.

ويحاجج الواقعيون الجدد بأن الدول ستتردد فى التعاون، إذا توقعت الحصول على مكاسب أقل من خصومها. ومن ناحية أخرى، يؤمن المؤسسيون الليبراليون الجدد بأن العلاقات الدولية ليست مباراة صفرية، إذ يشعر العديد من الدول بالاطمئنان الكافى لتعظيم مكاسبها بغض النظر عمًا يتحقق للآخرين. فالمنافع المتبادلة التى تنشأ عن التعاون ممكنة لأن الدول لا تنشغل دائمًا بالمكاسب النسبية، ومن هنا تنبع فرص بناء أنظمة حول قضايا ومجالات الاهتمام المشترك.

ويعلن المؤسسون الليبراليون أن التعاون بين الدول سيكون على الأرجح ضعيفًا ومحدودًا، خصوصًا عندما تكون إجراءات فرض القواعد ضعيفة وتحقق الغش المكاسب. ولكن فى ظل بيئة يتزايد فيها التكامل الإقليمى والعالمى تستطيع الدول عادة اكتشاف - بتشجيع أو بدون تشجيع قوة مهيمنة - توافق فى المصالح الاقتصادية والإستراتيجية، يمكنه أن يتحول إلى اتفاق رسمى يحدد قواعد السلوك. وفى مناطق مثل تدهور البيئة أو تهديد الإرهاب، يغدو الطرح بشأن التعاون الرسمى بين الدول ملحًا.

ويحسب ما يرى روزيكرانس (١٩٨٦)، يطرد مع نمو الاعتماد الاقتصادى المتبادل انحدارًا موازيًا فى قيمة الغزو الإقليمى بالنسبة للدول. ففى العالم المعاصر، تفوق منافع التجارة والتعاون بين الدول بشكل هائل تلك الناجمة عن التنافس العسكرى والسيطرة على الأراضى. وكانت الدول الأمة فى مرحلتها المركنتيلية تنظر إلى اكتساب الأراضى الجديدة باعتباره الوسيلة الرئيسية لزيادة ثروتها القومية. ولكن أخيرًا صار جليًا أن الأراضى الملحقة لا تساعد الدول بالضرورة على التنافس فى النظام الدولى، حيث صارت "الدولة التجارية" هى المسيطرة وليس "الدولة العسكرية". وفى سبعينيات القرن العشرين، بدأت النخبة فى إدراك أن الثروة تحددها أنصبتها من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة فى الأسواق العالمية. وكان لهذا الفهم أثران بارزان. أولهما، أن عصر الدولة المستقلة المكتفية ذاتيًا قد انتهى، حيث صارت طبقات معقدة من الاعتماد الاقتصادى المتبادل تضمن عدم إمكانية الدول أن تتصرف بشكل عدوانى دون المخاطرة بعقوبات اقتصادية، يفرضها الأعضاء الآخرون فى المجتمع الدولى، وذاك هو مصير القوى العظمى أيضًا. وصار مما ليس له معنى أن تهدد دولة ما شركاءها التجاريين، الذين تعد أسواقهم واستثماراتهم الرأسمالية حيوية بالنسبة لنموها الاقتصادى. ثانيهما، صار الغزو الإقليمى فى العصر النووى خطيرًا

ومكلفًا بالنسبة للدول المارقة. وأصبح البديل لذلك، وهو التنمية الاقتصادية من خلال التجارة والاستثمار الأجنبيين، إستراتيجية أكثر جاذبية ونفعًا (Rosecrance 1986; Strange 1991).

وهناك استجابتان، من قبل الواقعيين الجدد، إزاء الزعم الليبرالى بأن الاعتماد الاقتصادى المتبادل يضفى الطابع السلمى على العلاقات الدولية (Grieco 1988). أولاهما، أنهم يذهبون إلى أنه فى أى صراع بين النظم المختلفة، ستكون الأولوية دائمًا لحالة الفوضى وعدم الأمان المتولد عنها على السعى نحو الرخاء الاقتصادى. ولن يتمتع الاعتماد الاقتصادى المتبادل بالأسبقية على الأمن الإستراتيجى، لأن الدول ينبغى أن تكون معنية أولاً ببقائها. وستغدو قدرتها على اكتشاف مجالات جديدة للتعاون الاقتصادى مقيَّدة بشعورها بالأمان وبالدرجة التى يُتطلب منها الانخراط فى منافسة عسكرية مع الآخرين. ثانتهما، تستدعى فكرة الاعتماد الاقتصادى المتبادل تصورًا مضللاً عن المساواة والاشتراك فى القابلية للتأثر بالقوى الاقتصادية فى الاقتصاد العالمى. ولا يستبعد الاعتماد المتبادل الهيمنة والتبعية فى العلاقات بين الدول، لأن القوة موزعة بشكل غير متكافئ فى أسواق التجارة والمال فى العالم. فاللاعبون المسيطرون كالولايات المتحدة هم عادة من وضعوا القواعد التى ازدهر فى ظلها الاعتماد المتبادل، ولذلك من غير المرجح أن يختفى الصراع وإنما قد يتم تحويله إلى أشكال أكثر سلمية.

حقوق الإنسان

ويسبق تبنى الديمقراطية والتجارة الحرة فكرة أخرى قدمتها المؤسسية الليبرالية للنظرية الدولية، ذلك أن الليبراليين يؤمنون بأن شرعية النظم السياسية الداخلية متوقفة

إلى حدٍ كبير على الإعلاء من شأن حكم القانون واحترام الدولة لحقوق الإنسان بالنسبة لمواطنيها. فلو أنه من الخطأ بالنسبة لأحد الأفراد أن يقوم بسلوك إجرامى أو غير مقبول اجتماعيًا، يغدو الأمر كذلك أيضًا بالنسبة للدول.

وتكمن الإشارات للاحتياجات الإنسانية الأساسية فى بعض النصوص القانونية المكتوبة منذ القدم، منذ بابل القديمة، وكذلك النصوص البوذية والكونفوشيوسية والهندوسية المبكرة، رغم أن أول تصريح بالمبادئ العالمية التى تحدد المعايير المشتركة للسلوك الإنسانى يمكن العثور عليها فى التشريع الغربى.

وتجد فكرة حقوق الإنسان العالمية جذورها فى تقاليد القانون الطبيعى، والجدل الذى دار فى الغرب خلال حقبة التنوير بشأن "حقوق الإنسان"، وفى خبرة الأفراد الذين خاضوا صراعات ضد الحكم التعسفى للدولة (Donnelly 2003). وتعتبر وثيقة الماجناكارتا فى عام ١٢١٥، ونمو القانون العام الانجليزى ووثيقة الحقوق فى عام ١٦٨٩ علامات بارزة، وخطوات تطورية على طريق صياغة حقوق الإنسان الأساسية فى صورة قانون، وكذلك الأمر بالنسبة للإسهامات الفكرية من جروشيوس (قانون الأمم) وروسو (العقد الاجتماعى) ولوك (الرضا الشعبى وحدود السيادة). ويمكن العثور على صياغة قانونية مبكرة لحقوق الإنسان فى إعلان الاستقلال الأمريكى عام ١٧٧٦ "إننا نعتبر تلك الحقائق بدهية، أن كل البشر خلقوا متساويين، وأن الخالق وهبهم بعض الحقوق الفطرية، من بينها الحياة والحرية وتحقيق السعادة" وفى إعلان حقوق الإنسان والمواطن بفرنسا عام ١٧٨٩ "إن جميع البشر ولدوا أحرارًا ومتساوين فى حقوقهم".

ومع تغير الممارسات الثقافية والقانونية فى العالم الغربى، حدث ذلك التطور المتعلق بحقوق الإنسان. ومن بين تلك التغيرات؛ اتساع الجماعات الأخلاقية، حيث انتشر الشعور بالمعاناة الإنسانية وراء حدود المواقع المحلية المخصوصة، وكذلك انتشر رفض التعذيب باعتباره وسيلة لإثبات الحقيقة فى العمليات القانونية، وتمت إعادة

تعريف العلاقات الإنسانية، ويدخل فى ذلك الاحترام الأكبر لاستقلالية الجسد، كما يوجد فى الأدب والفن منذ أواخر القرن الثامن عشر (Hunt 2007).

ويذكر أن البشر يتمتعون - بسبب بشريتهم فحسب- بحقوق ومنافع وأوجه حماية أساسية. وينظر لهذه الحقوق باعتبارها أصيلة، بمعنى أنها حقوق بمقتضى المولد بالنسبة للكافة، وباعتبارها غير قابلة للانفصال نظرًا لعدم إمكانية التنازل عنها أو انتزاعها، وباعتبارها عالمية، إذ إنها تنطبق على الجميع بغض النظر عن الجنسية أو المكانة أو النوع أو العرق. ويلتزم الليبراليون التزامًا معياريًا بحقوق الإنسان، معتقدين أن القيم والمعايير ينبغى أن تطبق بصورة عالمية.

ولامتداد هذه الحقوق لتشمل جميع الشعوب أهمية خاصة بالنسبة للتفكير الليبرالى فى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لسببين. أولهما، أن هذه الحقوق تمنح أساسًا قانونيًا للتحرر والعدالة والحرية الإنسانية، بحيث يغدو إنكارها من قبل سلطات الدولة إهانة للكافة ووصمة فى جبين الإنسانية. ثانيهما، يعتقد أن الدول التى تعامل مواطنيها بصورة أخلاقية وتتيح لهم المشاركة الحقيقية فى العملية السياسية أقل ميلاً للسلوك العدوانى على المستوى الدولى. ولذلك ستصبح رسالة الليبراليين أن يبلوروا وينشروا المعايير الأخلاقية التى ستحظى بالقبول العالمى، وهم يعلمون أن الدول على هذا النحو قد يطلب منها أن تعرِّض تحقيق مصالحها القومية للخطر. وقد ثبت أن تلك مهمة صعبة، رغم التقدم الواضح بشأن حقوق العمل وإلغاء الرق والتحرر السياسى للمرأة فى الغرب وتحسن معاملة السكان الأصليين، وإنهاء امتياز العرق الأبيض فى جنوب أفريقيا (Dunne & Wheeler 1990; Donnelly 2003).

ويعد معيارًا على النجاح فى هذه المنطقة، إصدار نصوص قانونية وإقامة مؤسسات وخلق أدوات مهمة فى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومن أهم تلك الأدوات الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦).

وفى ذات الوقت تلعب منظمة العمل الدولية ومحكمة العدل الدولية دورًا مؤسسيًا ورمزيًا مهمًا فى حماية حقوق الإنسان. ويعكس التقدم فى هذا المضمار الاهتمام المتعاظم بجرائم الإبادة البشرية وحظر العقاب القاسى رغير الإنسانى، وحقوق الأسرى المقبوض عليهم فى ميدان القتال.

وقد اعتبر فينسنت (١٩٨٦)، فى عرضه القيِّم، حق الفرد فى عدم التضور جوعًا، الحق الإنسانى الذى سيحظى على الأرجح بإجماع عالمى. إذ يوافق المجتمع العالمى، بغض النظر عن الاختلافات الدينية أو الأيديولوجية، على أن حق البقاء ذو أهمية جوهرية بالنسبة لكرامة الجنس البشرى. وبخلاف هذا الحق، تتصارع الدول الأمة للوصول إلى اتفاق، وذلك بسبب أن العالم النامى يتشكك فى أن اعتناق حقوق الإنسان من قبل المراكز المتروبوليتانية ليس بأكثر من ذريعة للتدخل غير المشروع فى شىءونه الداخلية. وتتردد معظم الدول فى منح الآخرين من الخارج القوة اللازمة لإجبارها على تحسين أدائها الأخلاقى، رغم وجود اعتقاد متنام بأن مبدأ السيادة الإقليمية لا ينبغى أن تستخدمه الحكومات أكثر من ذلك باعتباره عذرًا له مصداقية من أجل تجنب الرقابة الدولية الشرعية، ومن هنا القلق المتزايد بشأن التدخل الإنسانى الدولى (Wheeler 2000).

وقد صرف الماركسيون نظرهم عن حقوق الإنسان الليبرالية باعتبارها مجرد حريات برجوازية لا تقدر على مواجهة الطبيعة الطبقية للاستغلال الذى تتضمنه علاقات الإنتاج الرأسمالية. ويضيف الواقعيون لذلك أن "حالة انعدام الأمن العميق للدول لا تسمح للاعتبارات الأخلاقية والإنسانية أن تغلب على الاعتبارات القومية الأساسية" (Linklater 1992 b: 27). وقبل ذلك، فإن المصالح هى التى تحدد الحركة السياسية، وفى الحلبة الدولية ليست السياسة سوى صراع لا أخلاقى على القوة من أجل تحقيق تلك المصالح. ويزعم نقاد آخرون: أن تطبيق تلك الحقوق كإلغاء عمل الأطفال فى شبه القارة الهندية مثلاً سيدفع بالملايين إلى مستويات أكبر للفقر.

ويناضل الليبراليون ليدفعوا عن أنفسهم تهمة؛ أن تصوراتهم عن الديمقراطية وحقوق الإنسان مقيدة بالخصوصية الثقافية والمركزية الإثنية، وبالتالى ليست ذات صلة بالمجتمعات غير الغربية فى توجهها الثقافى. وبالنسبة للعديد من المجتمعات، تخفى الدعوات للعالمية الوسائل التى من خلالها يفرض المجتمع المسيطر ثقافته على مجتمع آخر، بينما تنتهك الاستقلال والسيادة. فتشجيع حقوق الإنسان فى الأطراف من قبل المركز يفترض درجة من التفوق الأخلاقى، أى أن الغرب لا يستحوذ فقط على الحقائق الأخلاقية، التى على الآخرين الالتزام بمراعاتها، بل إن بمقدوره أيضًا أن يتبوأ إزاء تلك المجتمعات مقعد القاضى.

وتتعقد المسألة بدرجة أكبر بسبب الأطروحة القائلة بأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أن تسبق الحقوق المدنية والسياسية، وهى الأطروحة التى قدمتها الدول الشيوعية فى وقت مبكر وقدمها عدد من حكومات شرق آسيا فى الوقت الراهن. وفى بعض الأحيان يوصف ذلك بأنه صراع بين الجيل الأول والجيل الثانى لحقوق الإنسان. ويعد ذلك التوصيف تحديًا مباشرًا لفكرة أن حقوق الإنسان عالمية ولا تتجزأ، فضلاً عن أنه قد يعتبر تمردًا على الغرب، ويستدعى ذلك أن إزالة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية فى بعض المجتمعات يعتمد على الإنكار المبدئى للحريات السياسية ولحقوق الإنسان بالنسبة لمواطنيها. ولكن على أية حال، فهذا الزعم بأن الحقوق يمكن ترتيبها بهذه الطريقة - أى أن الحريات الإجرائية والموضوعية لا تتفقان- يتسم بالإشكالية، وينظر إليه على نطاق واسع بشكل مبرر، على أنه تبرير للحكم السلطوى من قبل بعض الحكومات.

ويجادل أيضًا عدد متزايد من القادة السياسيين المحافظين فى شرق آسيا بأن هناك نموذجًا آسيويًا متفوقًا للتنظيم السياسى والاجتماعى، يقوم على مبادئ التناغم والتراتيبية والإجماع (الكونفوشيوسية)، فى مقابل ما ينظرون إليه على أنه روح المواجهة والفردية والانحطاط الأخلاقى الذى يميز الليبرالية الغربية. وبغض النظر عن

مقدار التبرير للذات المتضمن فى ذلك الطرح - وهو نادراً ما يساق من قبل حكام منتخبين ديمقراطياً- فهو يضع تحدياً رئيسياً أمام اقتراح فوكوياما بأن الديمقراطية الليبرالية لا تواجه أية تحديات عالمية ذات شأن فى حقبة ما بعد الحرب الباردة. ومن الواضح أن عدداً من الدول، بما فى ذلك المجتمعات الإسلامية التى استيقظ وعيها بذاتها، لا تجتهد فى اقتفاء أثر الغرب على طريق التحديث السياسى، بل إن بعضها يرفضه ابتداءً.

كما شهدت الأعوام الأخيرة أيضًا انزلاقًا هائلاً فى الالتزام العالمى للغرب بحقوق الإنسان العالمية. فقد سمحت "الحرب على الإرهاب" بقيادة الولايات المتحدة بنشوء توجه أكثر إباحة لاستخدام التعذيب ولاحتجاز مقاتلى الأعداء دون محاكمة وترحيل المشتبه فيهم إلى بلد ثالث لاستجوابهم بصورة أكثر قهراً مما يسمح به فى الغرب. وأدّى الكشف عن هذه الممارسات إلى إضعاف أية قوة معنوية، قد يكون الغرب استخدمها من أجل نشر حقوق الإنسان فى العالم.

وحتى لو كان من المستطاع الاتفاق على القواعد والأدوات العالمية، كيف يمكن فرض الانصياع لتلك المعايير العالمية؟ وإزاء تلك المسألة ينقسم الليبراليون بين أنصار عدم التدخل الذين يدافعون عن سيادة الدولة، وأولئك الذين يرون أن نشر المبادئ الأخلاقية يمكنه أن يبرر التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى (انظر: Bull 1984 a; Wheeler 2000).

وتضع الأمثلة الراهنة على ما يسمى بالتدخل الإنسانى فى كمبوديا ورواندا والصرب والصومال وتيمور الشرقية تحدياً متنامياً فى وجه مزاعم السيادة، التى طالبت تقليدياً بالحماية من التدخل الخارجى. وينطبق ذلك أيضًا على محاكمة المشتبه فى ارتكابهم لجرائم الحرب وللجرائم ضد الإنسانية أمام المحاكم الدولية مثل محكمة العدل الدولية (Forbes & Hoffman 1993). ويمكن النظر إلى المحكمة الجنائية الدولية الوليدة التى تأسست فى عام ٢٠٠٢، على أنها تعبير آخر عن المشاعر الليبرالية، التى

تعارض القسوة المتعسفة للقادة السياسيين واستخدام أجهزة الدولة فى إلحاق الضرر بالأقليات والخصوم. لكن بنية المحكمة ووظائفها تقصران الحق السيادى لأى حكومة على إدارة شئونها الداخلية دون أى تدخل خارجي. وكذلك ستقع تلك الدول كالولايات المتحدة وروسيا، اللتين ترفضان التصديق على اتفاقية محكمة العدل الدولية لأسباب ترتبط بالسيادة، تحت ضغط متزايد فى السنوات القادمة للخضوع لما يبدو أنه إجماع عالمى متنام.

وتشير المحاكمات الشهيرة (لميلوسيفيتش ولصدام حسين) وكذلك الاهتمام الممنوح لحالات عدم المحاكمة (لبينوشيه ولسوهارتو) إلى حدوث نقلة مهمة، بعيداً عن الشرط التقليدى المتعلق بالحصانة السيادية لرؤساء الدول وغيرهم من المدانين بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفى حين كانت العدالة فى الماضى، إذا تحققت أصلاً، ستنبع من داخل الدولة، فإن تأسيس المنتديات القانونية الدولية والمزيد من التطور الذى شهده القانون الدولى فى هذا المجال، كان إلى حدٍ هائل بسبب تأثير الليبرالية الدولية وتأكيدها على أهمية وجود علاقات عالمية وحكم القانون. ومن الصحيح أن مثل تلك الحالات لا تستطيع قط أن تخرج بصورة حقيقية من أسر المناخ السياسى السائد، وخصوصاً المناخ السياسى الداخلى فى كل دولة معنية بشكل مباشر، لكن حقيقة أن تلك الحالات التى تنبع من داخل الحيز القانونى الدولى تشير إلى تقدم بارز نحو إقامة نظام للعدالة العالمية.

وتتبع الأشكال الحديثة للتدخل الإنسانى نمطاً ترسَّخ فى منتصف القرن الثامن عشر، عندما تدخل البريطانيون والهولنديون بنجاح لصالح الأقلية اليهودية فى براغ، التى كانت مهددة بالترحيل من قبل السلطات الحاكمة فى بوهيميا. وكانت حماية الأقليات المسيحية المعرضة للخطر فى أوربا وفى الشرق فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بواسطة معاهدة كوشك كيناردجى (١٧٤٤) ومعاهدة برلين (١٨٧٨) أيضاً، جزءاً من نفس السابقة القانونية. وينطبق الأمر ذاته على تأييد هاتين المادتين

من قبل رئيس الوزراء البريطانى جلادستون فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر، ومن قبل الرئيس الأمريكى ويلسون فى أوائل القرن العشرين. ويسلط غزو فيتنام لكمبوديا فى عام ١٩٧٨، إذا ما جرى النظر إليه من خلال المنشور الزجاجى لأيديولوجيا الحرب الباردة، الضوء على الطبيعة السياسية غير المستقرة للتدخل الإنسانى فى العصر الحديث. إذ يجد الليبراليون، الذين يؤيدون كلاً من الحقوق السيادية للدول المستقلة وحق التدخل الخارجى، فى الحالات التى تعانى من أزمة إنسانية حادة، صعوبة فى التوفيق بين كلا المعيارين الدوليين (Chomsky 1999 a).

العولمة والإرهاب

إن تفاؤل فوكوياما عقب الحرب الباردة سيقف على أرضية أكثر صلابة لو أخذنا فى الاعتبار الدرجة التى صارت عليها الليبرالية الاقتصادية، هى الأيديولوجيا المسيطرة فى الحقبة الراهنة. فلقد صار التحرك نحو اقتصاد سياسى عالمى ينظم على أساس الخطوط الليبرالية الجديدة توجهًا بارزًا كالتوسع المحتمل فى منطقة السلام. وفى بواكير القرن الحادى والعشرين، كان الاقتصاد العالمى أكثر تشابهًا مع معالجات سميث وريكاردو من أى وقت مضى. وكما تنبأ ماكفيرسون، يعد هذا التطور أيضًا مقياسًا "لعمق اختراق افتراضات السوق بشأن طبيعة الإنسان والمجتمع للنظرية الديمقراطية-الليبرالية" (MacPherson 1977: 21). لكن الغيوم المحدقة فى الأفق خطيرة مثلما لم تكن متوقعة، فالموجة الحالية للإرهاب الإسلامى(*) المعادى للغرب، تمثل عقبة

(*) رغم أن استخدام العنف جرى تبريره فى جميع الاتجاهات النظرية للعلاقات الدولية، فإنه لم يلصق بثقافة أو دين معين. ومن المؤسف أن هذا الكتاب، رغم عمق تحليله ورصانة منطقه، فإنه يقف موقفًا معاديًا للإسلام باعتباره نظامًا ثقافيًا واجتماعيًا، وينظر إليه باعتباره تهديدًا وخطرًا على الغرب، ومن هنا فإن مصطلح الإرهاب الإسلامى وغيره من المصطلحات والعبارات التى تفوح بتلك الرائحة. وقد=

بارزة فى مسار العولمة وتواجه الليبراليين بإشكالات فكرية وارتدادات سياسية لم يكونوا مستعدين لها.

وقبل تناول مقدار تشكيل الليبرالية لمعالم الاقتصاد العالمى اليوم، وتأثير الإرهاب الإسلامى، من المهم أن ندرك أن خبرة رأسمالية "دعه يعمل" (حرية العمل) فى القرن التاسع عشر تحدت العديد من الافتراضات الليبرالية بشأن طبيعة الإنسان والسوق ودور الدولة.

ويسلط النقاد مثل بولانى الضوء على ضرورة وأهمية المكسب - الذاتى المادى فى مجتمع السوق، من أجل تحقيق استمرارية فى اقتصاد السوق غير الخاضع لقواعد، أكثر من كونه انعكاسًا حقيقيًا للوجود الإنسانى فى حالة الطبيعة الأولى. ولذلك فليس من الحكمة أن يعمم الليبراليون الحالة الخاصة لرأسمالية السوق - أى أن يعتقدوا أن السلوك الذى فرضه شكل جديد، وربما انتقالى للاقتصاد السياسى هو انعكاس حقيقى للذات الداخلية للكائن الإنسانى (Polanyi 1944; Block & Samers 1984).

وكان تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية للمجتمع، فى الحقيقة، عملاً من أعمال الدفاع عن النفس للمجتمع فى مواجهة القوى المدمرة للأسواق غير المقيدة، التى لو تركت دون تنظيم، بحسب بولانى، ستهدد بإفناء المجتمع. بل كان تدخل الدولة فى الاقتصاد ضروريًا أيضًا حتى تعمل تلك الأسواق، فالتجارة الحرة والمبادلات التجارية والأسواق الليبرالية كانت دائمًا سياسات تنتهجها الدولة ولم تظهر بشكل عضوى أو مستقل عنها.

= أثرت توخيًا لدقة والأمانة فى الترجمة تركها كما هى، منبهًا القارئ لما تكشف عنه من نوازع أيديولوجية وتحيزات ثقافية ترتبط بالعقل الغربى. (المترجم).

وكما يذهب "ليست" وغيره، فقد لعبت الدولة دوراً محورياً فى التنمية الاقتصادية للمجتمعات الصناعية، بحماية الصناعات الوليدة من المنافسة الخارجية حتى تصبح مستعدة للفوز بنصيب على قدم المساواة فى الأسواق العالمية. وهناك القليل من الأمثلة، إن كان هناك أصلاً، لدول ظهرت باعتبارها معاقل صناعية عن طريق اتباع سياسة التجارة الحرة فى البداية، إذ كانت الحمائية والتنمية الاقتصادية اللتان تقودهما الدولة من العمد الأساسية المبكرة للنجاح الاقتصادى فى العالم الحديث، كما تبين خبرة ما بعد الحرب العالمية فى شرق آسيا.

الليبرالية والعولمة

لقد تزامنت عولمة الاقتصاد إلى حد هائل مع إحياء التفكير الليبرالى الجديد فى العالم الغربى، حيث جاء النجاح السياسى لليمين الجديد فى بريطانيا والولايات المتحدة على وجه الخصوص، خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، على حساب الكينزية، التى هى أول فلسفة متماسكة عن تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية. وحسب الصيغة الكينزية، تتدخل الدولة فى الاقتصاد لتليين عجلة الأعمال، ولتتيح درجة من المساواة والأمن الإجتماعيين، ولتحقيق التوظيف الكامل. لكن الليبراليين الجدد، الذين يميلون لإطلاق "قوى السوق" ويفضلون أن يكون دور الدولة فى الحياة الاقتصادية فى حده الأدنى، أرادوا "طى" دولة الرفاه، وهى عملية تتحدى الإجماع الديمقراطى الاجتماعى، الذى ترسَّخ فى معظم الدول الغربية خلال حقبة ما بعد الحرب.

ومثلما صار التوجه الأيديولوجى للحكومات الغربية أكثر عناية بالكفاءة والإنتاجية، وأقل عناية بالرفاه والعدالة الاجتماعية، قلصت قوى العولمة، وخصوصاً إزالة القواعد المنظمة للأسواق النقدية والمالية، من قدرة الدولة على تنظيم السوق. وتراجعت بشكل بارز تلك الأساليب التى يمكن استخدامها لإدارة المجتمعات الداخلية،

بحيث يتم تقليل عدم المساواة الناتجة عن الأبنية الاجتماعية الموروثة، والتى تزيد منها التقلبات الطبيعية للسوق. ويضاف إلى ذلك أن اختفاء العديد من الصناعات التقليدية فى البلدان الغربية، والآثار الهائلة للتغير التكنولوجى، والمنافسة المتزايدة على الاستثمار والإنتاج، وحركة رأس المال، كل ذلك قلص من قدرة قوى العمل على المساومة. وصارت سيادة رأس المال تتحكم فى كل من السلوك التدخلى للدولة والقوة الجماعية للطبقة العاملة المنظمة.

هناك جدل ضخم حول العولمة بين الليبراليين، الذين يؤمنون بأن العولمة تشكل مرحلة جديدة للرأسمالية، وأنصار الدولة الذين يتشككون فى تلك المزاعم (Held et al. 1999; Held & McGrew 2000). ويشير الليبراليون إلى الأهمية المتناقصة للحدود القومية بالنسبة لقيام وتنظيم النشاط الاقتصادى، كما يركزون على نمو التجارة الحرة وقدرة الشركات عابرة القوميات على التفلت من قواعد التنظيم السياسى والصلاحيات القانونية الداخلية، فضلاً عن تحرر رأس المال من القيود القومية والإقليمية- (Ohmae 1995 ; Friedman 2000; Micklewait & Wooldridge 2000). وفى الناحية المقابلة، يدعى المتشككون أن العالم أصبح أقل انفتاحًا وتواصلاً فى نهاية القرن العشرين مما كان عليه فى القرن التاسع عشر. ويرون أن حجم التجارة العالمية بالنسبة لحجم الاقتصاد العالمى هو إلى حد كبير نفسه مثلما كان فى عام ١٩١٤، لكنهم يسلمون بأن الانفجار الهائل فى التحويلات الرأسمالية للمضاربة فى الأجل القصير، منذ انهيار نظام بريتون ودز فى أوائل سبعينيات القرن العشرين، قد قيد من بدائل التخطيط المتاحة للحكومات القومية. ويرغب المتشككون فى التمييز إلى حد هائل بين فكرة الاقتصاد الدولى مع وجود صلات متنامية بين الاقتصادات القومية المنفصلة، وهى الفكرة التى يسلمون بها، وفكرة اقتصاد سياسى عالمى موحد دون أية حدود أو تقسيمات قومية ذات معنى، وهى الفكرة التى ينكرونها (Weiss 1998; Chomsky 1999 b; Hirst & Thompson 1996; Hobsbaum 2000).

وسوف يتناول الجزء التالى مدى تشكيل الأفكار الليبرالية للنظام الاقتصادى الراهن، وسيركز على الطبيعة الحالية للتجارة الدولية وقضايا السيادة والاستثمار الأجنبى والتحديات التى يثيرها الإرهاب الإسلامى فى وجه الأفكار الليبرالية.

طبيعة «التجارة الحرة»

بالنسبة لليبراليين الجدد، لا تزال مبادئ التجارة الحرة التى بشر بها سميث وريكاردو تتمتع بالأهمية فى الوقت الراهن. ولذلك يتعين السماح لمن يقومون بالتجارة بتبادل النقود والبضائع دون اهتمام بالحدود القومية، وينبغى ألا يوجد سوى القليل من القيود القانونية على التجارة الدولية، ولا يسمح بالحماية المصطنعة أو الدعم الذى يقيد حرية التبادل. وينبغى أن يكون هدف صناع السياسة فى جميع الدول هو: إقامة سوق عالمى مفتوح، تستطيع فيه البضائع والخدمات أن تمر بحرية عبر الحدود القومية. ذلك أن حرية التجارة وحدها ستعظم النمو الاقتصادى وتخلق المنافسة، التى تشجع أكفأ استخدام للموارد والأفراد ورأس المال.

وبالعكس، ينظر للحمائية باعتبارها مؤثرًا قاتلاً على الجسد السياسى، حيث تفسد السياسات، التى تحمى الصناعات غير التنافسية من آثار السوق، التجارة الدولية وتشوه الطلب فى السوق وتخفض الأسعار بصورة مصطنعة وتشجع عدم الكفاءة، وفى نفس الوقت تعاقب أنصار التجارة الحرة. وتعتبر الحماية هى صوت المصالح "الخاصة" أو "المحتكرة" فى المجتمع، وينبغى أن تقاومها الحكومات باسم "المصلحة القومية". وتعاقب الحماية الدول النامية باستبعادها من الدخول فى السوق العالمى، حيث يمكنها أن تستغل ميزتها النسبية فى العمل الرخيص.

ويعد حجر الزاوية فى أطروحة التجارة الحرة نظرية الميزة النسبية أو المقارنة، التى لا تحض على الاكتفاء الذاتى للأمم، وإنما توصى الدول بالتخصص فى السلع

والخدمات التى تستطيع إنتاجها بأرخص وسيلة، أى المقدار لذى تحوزه من عناصر الإنتاج اللازمة للتصنيع (Factor endowments). وتستطيع تلك الدول مبادلة سلعها بالسلع التى تنتج بشكل أرخص فى بلدان أخرى، ونظراً لأن كل شىء ينتج بصورة أكثر كفاءة بفضل الانضباط الذى تفرضه آلية التسعير، سيتم تعظيم إنتاج الثروة ويصبح الجميع أفضل حالاً. ومن وجهة نظر سميث، توجه "اليد الخفية" لقوى السوق كل فرد فى المجتمع فى جميع الدول نحو أفضل الأوضاع ميزة فى الاقتصاد العالمى. وهكذا تصبح المصلحة الذاتية لكل واحد هى المصلحة العامة للجميع.

وقد أصبحت أهمية نظرية الميزة المقارنة محل تساؤل فى عصر العولمة (Strange 1985; Bairoch 1993; Daly & Cobb 1994; Clairmont 1996) وإن أول صعوبة فى هذا الصدد هو، أن تلك النظرية صيغت فى وقت كانت هناك قيود قومية على تحركات رأس المال، فافترض ريكاردو وسميث أن رأس المال غير قابل للحركة ومتاح للاستثمار على النطاق القومى فقط. كما افترضا أيضاً أن الشخص الرأسمالى هو أول وأهم عضو فى المجتمع السياسى القومى، الذى كان بمثابة السياق الذى أرسى فيه هويته التجارية. وتفترض فكرة "اليد الخفية" لآدم سميث بشكل مسبق وجود روابط داخلية فى المجتمع، بحيث يشعر الرأسمالى "بعدم ميل طبيعى" للاستثمار فى الخارج. وما كان بمقدور سميث وريكاردو أن يستشرفا "عالمًا من مدراء النقد الكوزموبوليتانيين والشركات عابرة القوميات، التى تجاوزت الآن تلك الحكومات القومية (التى أضفيت عليها مسئولية محدودة وطابع لا أخلاقى)، ولم تعد تعتبر المجتمع القومى سياقًا خاصًا بها (Daly & Cobb 1994: 275). ولقد كان سيبدو عبثيًا، بالنسبة لهما، ظهور أولئك الرأسماليين الذين تخلصوا من الالتزامات والولاءات المجتمعية، ولم يعد لديهم "عدم ميل طبيعى" للاستثمار فى الخارج. وتعتبر أسواق رأس المال المتقلبة والمتنقلة بصورة عالية تحدياً رئيسياً لنظرية الميزة المقارنة.

أما المشكلة الثانية، فترتبط بأن أشكال التجارة الدولية قد تغيرت بصورة دراماتيكية خلال العقود الأخيرة. فصارت فكرة الدول القومية ذات السيادة التى تتاجر مع بعضها باعتبارها وحدات اقتصادية مغلقة خارج الزمان، إذ تسيطر التجارة بين الصناعات أو بين الشركات على قطاع التصنيع فى الاقتصاد العالمى. وتفوق التعاملات بين الشركات، وهى عبارة عن مبادلات تدار بصورة مركزية داخل الشركات عابرة القوميات (التى تعبر الحدود الدولية) وتدفعها "يد شديدة الخفاء"، ٤٠٪ من إجمالى التجارة العالمية. وتصطدم التجارة بين الشركات بنظرية الميزة المقارنة - التى توصى الأمم بالتخصص فى منتجات يتيح فيها المقدار الذى تحوزه من عناصر الإنتاج اللازمة للتصنيع (Factor Endowments) ميزة نسبية فى التكلفة. وتعنى قدرة رأس المال والتكنولوجيا على الحركة، والدرجة التى تصل إليها التجارة بين الشركات، أن "الحكومات فى جميع المجتمعات الصناعية تقريباً تهتم الآن بشكل فاعل بمحاولة تيسير العلاقات بين شركاتها الوطنية - بما فى ذلك فروع الشركات عابرة القوميات لديها- والشبكات العالمية" فى الصناعات الإستراتيجية. ولم يعد بمقدور الحكومات أن تبقى على مبعدة من عالم الأعمال كما تتطلب النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة (Emy 1993; 173).

وبصورة مماثلة، شهدت عولمة الاقتصاد العالمى انتشار الصناعات التحويلية إلى العديد من البلدان النامية، وكذلك نقل المراكز التحويلية العابرة للقوميات إلى الأقاليم ذات الأجور المنخفضة وذات الأنظمة القمعية، مع انخفاض معايير الصحة والأمان، وحيث يتم قمع النقابات العمالية أو تعتبر غير قانونية. ولقد صارت الشركات عابرة القوميات قادرة بصورة متزايدة على الالتفاف حول الحدود القومية فى بحثها عن العمل الرخيص وسعيها للوصول للمواد الخام، وتستطيع قلة من الدول أن ترفض استضافتها فى أرضها. ويتم خلق مراكز جديدة للإنتاج حيثما يمكن تعظيم فرص الربح، لأن قرارات الاستثمار تحددها القابلية للربح وليس الميزة المقارنة. وعند الليبراليين، فإن

تلك هى أفضل طريقة لتشجيع الاستثمار الأجنبى الذى يحتاجه العالم النامى بشدة، ولخلق صورة تجارية لبلدان كان من الممكن دون ذلك استبعادها من التجارة العالمية كلية.

وقد افترقت ظروف التجارة الحديثة بشكل هائل عن الافتراضات التى يقوم عليها التحليل الليبرالى الجديد بالنسبة لكيفية عمل الأسواق والتجارة فى الواقع. ويعد تدويل الإنتاج وحركة رأس المال وسيطرة الشركات عابرة القوميات مجرد ثلاثة تطورات تجعل نظريات الميزة المقارنة خارج الزمان. الأمر الذى جعل فكرة الدول القومية ذات السيادة التى تتاجر مع بعضها البعض بوصفها وحدات اقتصادية مغلقة تصبح الاستثناء بشكل متواصل لا القاعدة. كما أخفقت النظرية الماركنتيلية الجديدة، التى تشدد على تعظيم الثروة القومية، فى تفسير واقع التجارة الراهنة. ولذلك فإن "الماركنتيلية الكوربوراتية" هى وصف أكثر دقة، حيث تسود "المعاملات التجارية الموجهة بين مجموعات الشركات الضخمة وفى داخلها، مع وجود تدخل منتظم للدولة فى الكتل الشمالية الرئيسة الثلاث لدعم وحماية الشركات عابرة القوميات، التى توجد قواتها فيها، فضلاً عن المؤسسات المالية"، (Chomsky 1994:95). ولذلك لو أن هناك شيئًا كالميزة المقارنة لدى أمة ما، فمن الواضح أنه إنجاز بشرى وليس هبة من الطبيعة بالتأكيد، رغم أن هذه النظرة ما زالت غير معتمد فى الدوائر الاقتصادية القوية.

أما التحدى الثالث لأهمية نظرية الميزة المقارنة فهو: التآكل المتواصل للقواعد التى حكمت التجارة بين الأطراف المتعددة فى حقبة ما بعد الحرب. ففى الوقت الذى تم فيه رفع الحواجز على التجارة داخل التكتلات كالاتحاد الأوربى واتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA)، فقد وضعت تلك الحواجز بين تلك التكتلات. ورغم خفض التعريفات، فإنها استبدلت بمدى واسع من الحوافز من غير التعريفات، وتدخل فى ذلك حصص الاستيراد واتفاقات الامتناع الطوعى. وتلك ستصبح مشكلة بالنسبة لصغار التجار الذين يتبعون القواعد ولن يقدروا على مجاراة الدعم الذى يقدمه الأوربيون

والأمريكيون الشماليون. وتضع تلك الدول، التى تتبنى من جانب واحد مبادئ السوق الحر، فى حين تسير المجتمعات الصناعية الرئيسية فى الاتجاه المعاكس، نفسها فى موضع حرج فى الاقتصاد العالمى. وبغض النظر عما إذا كانت قيود التعريفات وغير التعريفات قد جرى تفكيكها، لن يكون السوق العالمى "حرًا" بأى معنى حقيقى، بسبب قدرة الشركات عابرة القوميات على التحكم فى السواق وتشويهها من خلال التسعير التحكمى (غير السوقى) (Transfer Pricing) وغير ذلك من الآليات.

ومما يشير إلى نفوذ الليبرالية الجديدة فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، انتشار منظمات واتفاقات التجارة الحرة مثل: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنتدى التعاون الاقتصادى بين آسيا المطلة على المحيط الهادى (APEC) ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، وكذلك الأهمية المتنامية للمنظمات الدولية مثل العمالقة الثمانية (G8) وصندوق النقد الدولى (IMF) والبنك الدولى. وتلك أجهزة قوية عابرة للقوميات تجسد التجارة الحرة باعتبارها أيديولوجيا حاكمة لها، وهى تقدم - من وجهة نظر أنصارها - الفرصة الوحيدة للمجتمعات النامية كى تتغلب على الصعوبات المالية وتحدِّث اقتصاداتها. لكنها تضع - من وجهة نظرنا فيها - قيود السوق الحرة على المجتمعات النامية، فهذه المنظمات تقوم بمأسسة علاقات السوق بين الدول. فاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنظمة التجارة العالمية مثلاً تعيقان الجنوب عن تطوير ملامح تجارية تخالف النموذج الذى تمليه ما يفترض أنه "الميزة المقارنة" لديها، ويتحقق ذلك من خلال تقييد العالم النامى بواسطة اتفاقات تجبر بلدانه على خفض الحواجز الحمائية لديها. أما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، فيجعلان تقديم التمويل (أو بالأحرى "الدين") للمجتمعات النامية مشروطًا بقبولها من جانب واحد لقواعد السوق الحر، كى تحكم اقتصاداتها، وهو ما عرف بـ"مشروطية" ما يسمى بـ"سياسات التكيف الهيكلى" أو الـSAP.

ويهاجم النقاد هذه المؤسسات لأنها تضفى الشرعية على نوع واحد من النظام العالمى يقوم على علاقات السوق غير المتكافئة. وتُنتقد تلك المؤسسات تحديداً لأنها تفرض وصفات متطابقة للتنمية الاقتصادية على كل البلدان، بغض النظر عن الظروف المحلية السائدة. ويتوقع من المجتمعات النامية أن تتبنى نموذج السوق الحر (الذى يطلق عليه أحياناً "إجماع واشنطن") فتفتح اقتصاداتها أمام الاستثمار الأجنبى وإزالة قواعد التنظيم المالية وخفض النفقات الحكومية وعجز الميزانية، وخصخصة المشروعات الحكومية وإلغاء إجراءات الحماية والدعم وتطوير اقتصادات موجهة للتصدير، وإلا فإنها تخاطر بالحرمان من المساعدات والتمويل اللذين تحتاجهما بشدة. ونظراً لأن تلك المجتمعات مطالبة بإزالة أية سيطرة داخلية على تحركات رأس المال - الأمر الذى يمكن تلك الدول من الوصول لاستنتاجاتها الخاصة بشأن أولويات الاستثمار والإنفاق - يتحدد اتجاه التنمية الاقتصادية بشكل متزايد فيها بواسطة الأسواق المالية التى لا شكل لها وتعمل بحسب فرص الربح، وليس بدافع أى اعتبار لمصلحة المجتمع أو المصلحة القومية.

ويدافَع عن أطروحات التجارة الحرة بقوة على أساس الكفاءة الاقتصادية، وباعتبارها السبيل الوحيدة لاستيعاب العالم النامى فى الاقتصاد العالمى الأوسع. لكن الحماية داخل دول الشمال تضر بدول الجنوب، عن طريق تثمين اقتصاداتها بما يجعلها خارج أسواق العالم الصناعى، وبالتالى حرمانها من فرصة تحديث اقتصاداتها. ويعتبر الليبراليون الاقتصاديون التجارة الحرة معركة عليهم خوضها داخل وخارج العالم الصناعى.

السيادة والاستثمار الأجنبى

شهدت العلاقات بين الدول والأسواق تحولاً بفضل الكميات الهائلة من رأس المال غير المقيد بقواعد، الذى أطلقه من عقاله انهيار نظام بريتون ودز فى أوائل سبعينيات

القرن العشرين. وصار الائتمان (السندات والقروض) والاستثمار (الاستثمار الأجنبى المباشر) والمال (النقد الأجنبى) ينساب بصورة أكثر حرية فى أرجاء العالم من البضائع. ولعل الزيادة الناتجة فى قوة رأس المال العابر للقوميات وتراجع السيادة القومية الإقتصادية أكثر تحقق مبهر للأفكار الاقتصادية اليبرالية على أرض الواقع (Strange 1996)، (1998.

إن العلاقة بين الرخاء الاقتصادى لأمة معينة وأسواق المال العالمية قد أصبحت حاسمة. وصارت الحكومات تحتاج إلى تهيئة ظروف اقتصادية داخلية تجذب الاستثمار الأجنبى لبلدانها، لأن معظم الدول غير قادرة على توليد الثروة المحلية الكافية لتمويل التنمية الاقتصادية لديها. وفى عالم تتصل فيه أسواق رأس المال مع بعضها على نطاق عالمى، ويمكن تحويل النقود إلكترونيا حول العالم فى أجزاء من الثانية، تقاس الدول من حيث قدرتها النسبية على "استضافة" رأس المال، أى أنها يجب أن تعرض أكثر مناخ استثمارى جذاب لمقادير محدودة نسبية من عرض النقود. ويؤدى ذلك إلى جعل اليد العليا لهيئات الاستثمار الأجنبى فى عملية وضع السياسات وتحديد مسار التنمية الاقتصادية للأمة بوجه عام، ويمثل ذلك انتقاصًا من السيادة الاقتصادية للبلاد.

ومن غير الممكن المبالغة فى قوة التمويل الرأسمالى العابر للقوميات فى الحقبة الحديثة، إذ فاق حجم تجارة النقد الأجنبى فى المراكز المالية الرئيسية، والذى يقدر بأكثر من ١,٥ تريليون دولار أمريكى فى اليوم، التجارة الدولية بستين مرة على الأقل. وتشير الإحصاءات الأمريكية إلى أكبر ١٠٠ شركة عابرة للقوميات فى العالم، بأرصدة تزيد على ٥ تريليونات دولار أمريكى، وتمثل ثلث حجم الاستثمار الأجنبى المباشر لدولهم الأم، مما يعطيهم نفوذًا متزايدًا على اقتصادات البلدان المضيفة.

إن السماسرة فى وول ستريت وفى طوكيو، وعملاء الـ (Screen Jockeys) فى غرف تبادل النقد الأجنبى، والمراجعين من وكالات التقييم الائتمانى (Credit ratings)

مثل موديز (Moody's) وستاندرد و بورز (Standard & Poor's) يصدرون أحكامًا يومية بشأن إدارة والاقتصادات، ويرسلون إشارات إلى المجتمع المالى العالمى بشأن فرص الربح المقارنة التى توجد فى بلد ما. ولذلك يمكن ردع أو عقاب أية سياسات تدخلية غير مناسبة لحكومة ما بسرعة، من خلال التهديد بتخفيض التقييم الائتمانى لبلد ما، أو بالفرار من عملتها (ببيعها) أو بـ"إضراب" الاستثمار. ومن ثم يعرض إهمال متطلبات الأسواق الدولية الاقتصاد القومى للخطر، فلم تفقد الدول الأمة السيطرة المباشرة على قيمة نقدها وتحركات رأس المال حول العالم فحسب، بل لم تعد قادرة على التحكم فى البيئة المؤسسية التى تعمل فيها أسواق رأس المال. ويعتبر الليبراليون الجدد ذلك تطورًا إيجابيًا، معتقدين أن الأسواق لا الحكومات، فيما يتصل بمسألة تخصيص الموارد، تعرف المصلحة المثلى للشعوب.

إن أسواق المال، التى تسيطر عليها المصارف والمؤسسات المالية الضخمة وشركات التأمين والسماسرة والمضاربون، لا توجد إلا لتعظيم ثروتها. وليس هناك من سبب يدفعها للعمل من أجل مصلحة الفقراء أو المشردين أو العاجزين أو أولئك المحرومين من حقوقهم الأساسية بسبب حكوماتهم. ولذلك فإن الدول التى تتنازل عن سيادتها الاقتصادية لهؤلاء اللاعبين العالميين باسم التجارة والتبادل الحر، إنما تخاطر بجعل المكاسب التجارية الخاصة على رأس أهداف السياسة الخارجية للدولة.

وعندما يتحرر مجتمع الاستثمار الأجنبى من قيود وتحكمات الدول، ويصبح قادرًا على اختيار أفضل المواقع ربحية لرأسماله، سيكون تأثير ذلك إضفاء التجانس على التنمية الاقتصادية للدول - الأمة عبر العالم. وتنقاد الدول، فما يعتبر بشكل فاعل حرب مزايدة، بتأثير القاسم الأدنى المشترك، نحو تقليل تنظيماتها ومعاييرها وأجورها وشروطها، حتى تبدو جاذبة لمجتمع المستثمرين، وتعطى الأولوية للاتجاه نحو الكفاءة والأرباح. ويصبح التهديد بسحب الاستثمارات سيف الأسواق المسلطة على رقاب الحكومات. ويعتبر ذلك بالنسبة لليبراليين قلبًا مرضيًا للتاريخ الحديث، الذى ينظرون

إليه على أنه صراع من أجل التحرر من قيود السلطة التعسفية للدولة. ومن المثير للسخرية، أن تكون السبيل لجذب الاستثمارات الأجنبية فى العديد من الحالات هو؛ أن تقدم الحكومات المضيفة دعمًا وحماية للمستثمر العابر للقوميات من قوى السوق. وفى بعض الحالات، كانت تلك هى السبيل الوحيدة حتى تظفر الدولة بثقة الأسواق العالمية وتحافظ عليها.

وقد مثلت الاتفاقية متعددة الأطراف حول الاستثمارات (MAI) المنسوفة بين أعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٨ نموذجًا واضحًا على مدى استعداد الحكومات فى العالم المتقدم لاتباع نصيحة الليبراليين وللتخلى عن قوتها الاقتصادية الخصوصية للأسواق. وفى هذا الصدد، عرض أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية طوعًا تقييد سلطتهم فى التمييز ضد رأس المال الأجنبى. وتعتبر الاتفاقية متعددة الأطراف حول الاستثمارات شاهدًا على أن العولمة، كما حدث عند نشأة الأسواق القومية فى القرن التاسع عشر، ليست نتاجًا للتحرر التدريجى والتلقائى للمجال الاقتصادى من سيطرة الحكومة. بل على العكس كانت نتاجًا لتدخل الدولة الواعى والعنيف أحيانًا الذى قامت به الدول الرأسمالية المتقدمة.

وكما حدث فى الداخل عندما أمكن "تحرير" سوق العمل فقط عن طريق القيود القانونية التى فرضت على النقابات العمالية، تطلب خلق نظام تجارى فى حقبة ما بعد الحرب، وكذلك إزالة القواعد المفروضة على أسواق رأس المال العالمية فى سبعينيات القرن العشرين إجراءات مقصودة من قبل الدول ذات الطابع التدخلى.

وخلال المرحلة الحالية للعولمة، لم تُفقد السيادة الاقتصادية بقدر ما تم التخلى عنها بحماس أو التنازل عنها على مضض. فقد قلصت عولمة علاقات الإنتاج والتبادل بشكل هائل ومقصود من قدرة الدولة على توجيه الاقتصاد القومى. وجرى تسليم سلطة سيادية معتبرة لحملة الصكوك ومديرى الصناديق وسماسرة العملة والمضاربين والمصارف وشركات التأمين العابرة للقوميات، أى تلك الجماعات التى هى بحكم

التعريف غير مساءلة ديمقراطياً أمام سلطة قومية. وفى الواقع، صار الاقتصاد العالمى مشابهاً للبيئة الإستراتيجية العالمية، حيث صار فوضوياً من حيث طبيعته، ونتج عن ذلك أن التنافس على الأمن الاقتصادى صار بنفس شدة البحث عن الأمن الإستراتيجى.

وليس مثيراً للدهشة أن يتصاعد الاهتمام "بالعجز الديمقراطى" المتنامى من داخل ومن خارج الفلسفة السياسية الليبرالية. ومن وجهة نظر هوبزباوم، تقوض العولمة الاقتصادية الديمقراطية الليبرالية، حيث حلت المشاركة فى السوق محل المشاركة فى السياسة، واستبدل الناخب فى الانتخابات بالمستهلك فى السوق. ويحدد هوبزباوم ثلاث مناطق قوضت فيها العولمة سلطة الدولة وقوتها. أما الأولى؛ فتتصل باحتكار الدولة للقوة القمعية الذى يتعرض لتآكل بسبب الفاعلين من غير الدول كالإرهابيين الذين يسعون للحصول على أسلحة الدمار الشامل. والثانية؛ ترتبط بالتزام وولاء المواطنين تجاه الدولة اللذين أخذا فى الضعف، فقد انخفضت بصورة هائلة قدرة الدولة على تجنيد المواطنين للخدمة العسكرية وعلى إدارة الحكم الكولونيالى، وعلى إلزام الناس الانصياع للقانون (مثلاً كاميرات مراقبة السرعة، وفيروسات الكمبيوتر والهاكرز، وتحميل الموسيقى). بل صار أكثر صعوبة بالنسبة للحكومات الديمقراطية أن تعبئ سكانها للحرب بغض النظر عن الأيديولوجيا التى تحكمها.

وأخيراً، تضررت قدرة الحكومات على توفير الخدمات العامة - كالتحكيم والنظام والقانون والأمن الشخصى وما إلى ذلك- بسبب تحرر قوى السوق، مثل خصخصة خدمات الدولة وإزالة القواعد الحاكمة لأسواق رأس المال. وهكذا تأخذ الدولة باعتبارها وحدة أساسية للديمقراطية الليبرالية فى الضعف، فى حين يأخذ الإعداد العام للعولمة فى النمو (Hobsbawm).

يرى الواقعيون المتصلبون فى تمسك دافيد هيلد (١٩٩٥) بالديمقراطية الكوزموبوليتانية مجرد حلم يوتوبى، رغم أنه على أية حال محاولة جادة لوضع بعض

قوى العولمة تحت قدر من السيطرة الشعبية. وتعتبر بعض العروض بشأن إقامة برلمانات إقليمية، وتفويض سلطة سيادية لأجهزة إقليمية، وتوطين مقاييس حقوق الإنسان العالمية فى النظم القانونية الداخلية ومراقبتها بواسطة المحاكم الدولية، والإصلاح الراديكالى للأمم المتحدة، ودعم المجتمع المدنى العالمى، مقترحات جادة لتوسعة نطاق السياسة الديمقراطية وتحديثها. ولذلك للعولمة مثلها مثل التغيرات الاقتصادية البارزة تحديات وتداعيات سياسية مهمة ليس بمقدور الليبراليين تجاهلها (Archibugi &Held 1995; Held 1995)، Archibugi 1998).

إرهاب غير الدول

سواء أكانت الموجة الراهنة من التشدد الإسلامى هى أحدث فصل فى ذلك التمرد الطويل ضد الغرب أم لا، ليس هناك من شك فى أنها تمثل تحديًا مباشرًا لكل من الادعاء بأن الديمقراطية الليبرالية هى المصير الكونى للجنس البشرى والافترض أن العولمة حتمية. والإرهاب الاسلامى، مهما كان غير متماسك وغير محتمل بوصفه برنامجًا سياسيًا، يتسم بالعداء العميق للعلمانية وبالخصومة مع الحداثة الليبرالية (Gray 2004).

ويبدو من مضللاً وسابقًا لأوانه أن يدعى الليبراليون أن ظهور القاعدة والجماعات المرتبطة بها، التى ترتكب الإرهاب العابر للقوميات، يمثل نصراً لعملية اقتلاع السياسة العالمية من أرض الإقليم (Detteritorialization) (Buzan 2003: 297)، (303. ولكن كما لاحظ دافيد هارفى "أن الحرب على الإرهاب، التى تلتها بسرعة إمكانية الحرب فى العراق.. قد سمحت للدولة بمراكمة المزيد من القوة، وهو ادعاء يصعب دحضه بل ويمثل تحديًا غير متوقع لليبراليين الذين يؤمنون أن الليبرالية ستؤدى أخيرًا إلى التآكل فى أهمية سيادة الدولة" (Harvey 2003:17). فلقد تم إحياء الدولة المرتبطة بالأمن القومى.

وأخذت استعادة سلطة الدولة فى العالى الصناعى عقب هجمات الحادى عشر من سبتمبر أشكالاً متعددة، من ضمنها التقييدات الجديدة للحريات المدنية والصلاحيات الأوسع للمراقبة والاحتجاز والإنفاق العسكرى المتزايد وتوسع أجهزة الاستخبارات. ورافقت كلاً من تهديدات الإرهاب الاسلامى وأخطار أسلحة الدمار الشامل، تلك الزيادة فى تدخل الدولة حول العالم، خصوصًا التحالفات التى تقودها الولايات المتحدة فى أفغانستان والعراق. ومع كل عدوان إرهابى لاحق، تتشجع الدول التى تعتبر نفسها ضحايا بريئة لتتدخل فى الشئون الداخلية لبعضها بعضًا حتى بشكل استباقى.

إن الاستباق ونزع سلاح الدول المتهمة بحيازة أسلحة الدمار الشامل وتغيير الأنظمة الحاكمة والمبادئ الإنسانية ونشر الديمقراطية جميعها جرى توظيفها باعتبارها مبررات علنية لتلك التدخلات، رغم إشارة النقاد إلى وجود دوافع جيوإستراتيجية تقليدية تحت السطح. كما استخدمت العديد من الدول كالصين وإسرائيل وروسيا الغطاء الذى تقدمه "الحرب على الإرهاب" لتسوية الحسابات الداخلية مع الانفصاليين والمنشقين ومن يقاومون احتلال أراضيهم. وتبدو دول أخرى كضحايا "للارتدادات" وتحصد النتائج الكارثية غير المتعمدة لأنشطة سابقة فى سياستها الخارجية. وبغض النظر عن الدوافع الحقيقية لهذه التدخلات، لا يمكن لأحد أن يخطئ المفارقة المتعلقة بالحكومات المحافظة اجتماعيًا وذات التوجه الليبرالى الجديد اقتصاديًا، وفى ذات الوقت تقوم بزيادة حجم الحكومة وامتدادها (Johnson 2002).

وربما تعد عودة الدولة الطاعنة فى السن استجابة لا تثير الدهشة لدعوات المجتمع لحمايته من الإرهاب الصادر عن غير الدول. فعندما يحتاج مواطنو دولة ما المساعدة الطبية العاجلة، مثلما فعل العديد من ضحايا تفجيرات بالى فى أكتوبر عام ٢٠٠٢، فليس هناك معنى لطلب العون من قوى السوق. وليس من الممكن أيضًا مطاردة المسئولين عن هجمات، مثل مذبحة مدرسة بيسلان فى سبتمبر عام ٢٠٠٤، ونزع

سلاحهم ومحاكمتهم بواسطة الشركات العابرة للقوميات المملوكة ملكية خاصة. وحتى لو لم تكن الدولة مهيأة بعد لعزل مواطنيها عن تقلبات الاقتصاد، فلا يزال يُتوقع منها تأمينهم من تهديد الإرهاب. ولا يستطيع أحد سوى الدولة فقط الاستجابة لتلك التهديدات وغيرها مثل "حماية الحدود" والجريمة العابرة للحدود. فليست هناك حلول تقوم على أساس السوق لتلك المخاطر التى نشأت عما يبدو أنه أحدث فصل فى التمرد على الغرب.

منذ نهاية الحرب الباردة، جادل الواقعيون مثل كينيث والتز، بأنه فى غياب ضغوط معادلة فاعلة سيتزايد سعى الولايات المتحدة بشكل أحادى الجانب لتأمين مصالح سياستها الخارجية، وستعتمد فى قيامها بذلك على القوة العسكرية كى تتحقق رؤيتها للنظام العالمى الجديد. ويبدو أن الحرب على الإرهاب، لم تغير سوى القليل فى هذا الشأن، إذ إن تلك الأحداث قد دعمت ذلك الميل الذى اعتقد أو أمَّل بعض الليبراليين أن يطوى فى طيات التاريخ.

وقد لاحظ المؤرخ إريك هويزباوم أن "العنصر الأساسى لفهم الوضع الحاضر هو: أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر لم تهدد الولايات المتحدة. فلقد كانت مأساة إنسانية مفجعة أهانت الولايات المتحدة، لكن الولايات المتحدة لم يصبها الضعف بأى معنى فى أعقاب تلك الهجمات. كما أن ثلاث أو أربع أو خمس هجمات مماثلة لن تغير من وضع الولايات المتحدة أو قوتها النسبية فى العالم" (Hobsbawm 2002).

وتماثل هذه النظرة ادعاء والتز بأن مشكلة الإرهاب لا تمثل تحدياً لاستمرارية السياسة الدولية. ويذكر والتز: "على الرغم من أن الإرهاب يستطيع أن يكون مزعجًا بدرجة بشعة لكنه لا يمثل خطرًا على نسيج المجتمع أو أمن الدولة. فلم يغير الإرهاب الحقيقة الأساسية الأولى للسياسة الدولية، وهى الاختلال الهائل فى توازن القوة العالمية" لصالح الولايات المتحدة. "وبدلاً من ذلك كان أثر أحداث الحادى عشر

من سبتمبر هو دعم القوة الأمريكية وبسط وجودها العسكرى فى العالم" (Waltz 2002: 348-53).

وقد تولى الواقعيون فى الولايات المتحدة أيضًا قيادة المعارضة الفكرية لغزو واشنطن للعراق فى مارس عام ٢٠٠٣، وجادلوا بأن صدام حسين تم احتواؤه بنجاح، وتم منعه من استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الغرب بسبب آثارها المماثلة عليه، ولأسباب مماثلة لم يستطع المخاطرة بإعطاء هذه الأسلحة، إن كانت فى حيازته أصلاً، لجماعات مثل القاعدة. وكما كانت الحال أثناء الحرب الباردة الثانية فى حقبة ريجان، وجد الواقعيون أنفسهم فى الوضع غير الاعتيادى بأن يكونوا على شفا الانشقاق فى النقاشات حول حرب العراق نتيجة لنفوذ المحافظين الجدد – الذين يسمون هكذا خطأ – الذين طغت ليبراليتهم ذات العضلات على إدارة جورج دبليو بوش (Mearsheimer & Walt 2002; Hobsbaum 2007).

الخلاصة

فى مستهل هذا الفصل، قدمت الحجة المتعلقة بأن الليبرالية اقتراب "من الداخل للخارج" للعلاقات الدولية، لأن الليبراليين يفضلون عالمًا يحدد فيه الداخلى الخارجى. وكان التحدى الأساسى بالنسبة لهم هو مد شرعية الترتيبات السياسية الداخلية التى توجد فى الدول الديمقراطية لتنسحب على العلاقات بين الدول – الأمة. بعبارة أخرى، يعتقد الليبراليون أن المجتمع الديمقراطى، حيث تتمتع فيه الحريات المدنية بالحماية وتسوده علاقات السوق، يمكن أن يجد له شبيهًا دوليًا فى شكل نظام عالمى يقوم على السلام. كما أن للسوق الحر الداخلى مثيلاً فى الاقتصادى العلمى الذى يقوم على العولمة، ويعاد إنتاج المناقشات والمساءلة البرلمانية فى المنتديات الدولية كالأمم المتحدة، وتمتد الحماية القانونية للحقوق المدنية داخل الديمقراطيات الليبرالية لتصل إلى نشر

حقوق الإنسان فى العالم. ومع انهيار الشيوعية باعتبارها نظامًا اقتصاديًا وسياسيًا بديل، صارت قابلية وجود استمرارية بين الداخلى والدولى أعظم مما كان فى أى حقبة سابقة.

وكان تفاؤل فوكوياما مبررًا، فقد كان انتشار الديمقراطيات الليبرالية واتساع منطقة السلام تطورًا مشجعًا، وكذلك كان إدراك الدول للارتباط الوثيق بين التجارة والتبادل من جهة، النجاح الاقتصادى من جهة أخرى وليس الغزو الإقليمى. وتزايد عدد الحكومات الخاضعة للحكم المدنى لا العسكرى، وصار للاعتبارات الأخلاقية ولأفكار العدالة الإنسانية مكان دائم على الأجندة الدبلوماسية. ولا يُشك إلا قليلاً فى أن القوى العظمى صارت الآن أقل ميلاً بكثير نحو استخدام القوة لتسوية الاختلافات السياسية بين بعضها، ويبدو أن الديمقراطيات الليبرالية تخوض عملية بناء سلام منفصل.

وتعنى عولمة الاقتصاد العالمى وجود قلة من العقبات فى وجه التجارة الدولية، ويرغب الليبراليون فى التخلص من نفوذ الدولة فى العلاقات التجارية بين الشركات والأفراد، ويعتبر تراجع السيادة الاقتصادية القومية مؤشرًا على تناقص نفوذ الدولة. وتمارس الشركات العابرة للقوميات وأسواق رأس المال نفوذًا هائلاً على شكل الاقتصاد العالمى، وتضفى أثناء تلك العملية التجانس على الاقتصادات السياسية لكل دولة عضو فى المجتمع الدولى.

ولقد قوضت العولمة الدولة – الأمة من نواح أخرى ترضى الليبراليين، فلقد أصيبت بالضعف قدرة الدولة على توجيه الولاءات السياسية لمواطنيها بسبب الإدراك الشعبى المتزايد للمشكلات التى يواجهها الجنس البشرى بأكمله. ولا تستطيع الدولة أن تمنع مواطنيها من التوجه لعدد من الفاعلين تحت القوميين أو فوق القوميين لترسيخ هوياتهم السياسية وتحقيق أهدافهم السياسية. ولم تعد السيادة بمثابة حماية آلية من

التدخل الخارجى الذى يسمى "التدخل الإنسانى"، وتم تدويل عملية صنع القرار فيما يتصل بالعديد من المسائل البيئية والاقتصادية والأمنية، مما يجعل الإدارة الوطنية الداخلية أقل أهمية من التعاون السياسى العابر للقوميات.

وعلى الرغم من تلك التغيرات المهمة، هناك أيضًا توجهات معاكسة يمكن تحديدها، إذ يحاجج الواقعيون بأن إعلان الليبراليين مثل أوهمى نهاية الدولة الأمة كان سابقًا لأوانه. ويذكرون المتحمسون للعولمة بأنه لا يوجد منافس حقيقى للدولة – الأمة باعتبارها شكلاً مفضلاً للمجتمع السياسى. ويوجد قرابة ٢٠٠ دولة أمة فى العالم تؤكد على استقلالها السياسى، ويتزايد هذا العدد كل عام.

ويذكر الواقعيون عدداً من السلطات المهمة التى تحتفظ بها الدولة على الرغم من العولمة، بما فى ذلك احتكار السيطرة على أسلحة الحرب والاستخدام الشرعى لها، وكذلك حقها المنفرد فى فرض الضرائب على مواطنيها، ويجادلون بأن الدولة الأمة وحدها تستطيع التحكم فى الانتماءات السياسية لمواطنيها وكذلك الحكم فى النزاعات بينهم. وما زالت الدولة الأمة فقط السلطة الحصرية فى إلزام المجتمع بأكمله بالقانون الدولى.

ويثير الواقعيون التساؤل حول ما إذا كانت العولمة اليوم ظاهرة غير مسبوقة، مستشهدين بالقرن التاسع عشر باعتباره حقبة وجدت فيها مستويات مماثلة للاعتماد الاقتصادى المتبادل. كما يشيرون أيضًا إلى العدد المتزايد من الدول التى ترفض حجة الصلاحية العالمية للحداثة الغربية أو أن التنمية السياسية عادة ما تصل لنهايتها مع الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية. وسلط الواقعيون فى الوقت الراهن الضوء على مدى سلطة الدولة نتيجة لأحدث موجات التشدد الإسلامى المعادى للغرب، وهو ما يعد ارتداداً هائلاً بالنسبة لليبراليين الذين توقعوا النهاية الوشيكة للدولة الأمة. إذ تشكل الأيديولوجيا الإسلامية تحديًا مباشرًا للافتراضات الليبرالية حول انتهاء الاقتصاد والسياسة إلى الإجماع الرأسمالى الليبرالى.

إن التحديات غير القابلة للتنبؤ بها قد تركت الليبرالية فى حالة تقهقر، تتساءل عما إذا كان المسار الخطى لتطور الوجود الإنسانى مستقيمًا وحتميًا مثلما ظنوا فقط منذ سنوات قصيرة ماضية.

الفصل الرابع

المدرسة الإنجليزية

أندرو لينكليتر

"المدرسة الإنجليزية" مصطلح تم صكه فى سبعينيات القرن العشرين لوصف مجموعة من الكتاب البريطانيين بصورة غالبة أو المتأثرين بالبريطانيين، يعتبر المجتمع الدولى بالنسبة لهم الموضوع الرئيسى للتحليل (Jones 1981; Linklater & Suganami. 2006). ويتضمن أكثر أعضائها نفوذاً هيدلى بول ومارتين وايث وجون فينسينت وآدم وانسون، الذين ظهرت كتاباتهم بين منتصف الستينيات وأواخر الثمانينيات من القرن العشرين (انظر: Bull 1977; Wight 1977; 1991; Watson 1982; Bull & Waston 1984; Vincent 1986). ويعتبر روبرت جاكسون وتيم دون ونيكولاس ويلر من أبرز أعضاء هذه المدرسة فى السنوات الراهنة (Dunne 1998; Jackson 2000; Wheeler 2000). ومنذ أواخر التسعينيات، تتمتع المدرسة الإنجليزية بنهضة إلى حد ضخم بسبب جهود بارى بوزان وريتشارد ليتل وأندرو هوريل والعديد من الدارسين غيرهم (Little 2000; Buzan 2001; 2003; Hurrdl 2007). وقد ظلت المدرسة الإنجليزية واحدة من أهم الاقترابات للسياسة الدولية مع أن تأثيرها على الأرجح أكبر فى بريطانيا من معظم المجتمعات الأخرى التى يدرس فيها علم العلاقات الدولية.

والادعاء الأساسى للمدرسة الإنجليزية هو: أن الدول ذات السيادة تشكل مجتمعاً، لكنه مجتمع فوضوى لأنها لا ينبغى أن تخضع لسلطة أعلى. وتنظر إلى حقيقة

أن الدول قد نجحت فى خلق مجتمع من أصحاب السيادة المتساوين كواحد من أكثر أبعاد السياسة الدولية إبهاراً. وتجادل المدرسة بأن هناك مستوى مرتفعاً بشكل ملحوظ من النظام ومستوى منخفض بشكل مدهش من العنف بين الدول، أخذاً فى الاعتبار غياب احتكار للقوة على مستوى العالم. ويدعى القراء للتفكير فى المستوى المحتمل للعنف والخوف وعدم الأمان وغياب الثقة حتى فى أكثر المجتمعات الداخلية استقراراً، فى حالة ما إذا انهارت السلطة ذات السيادة. إن حالة من الفوضى ستنشأ عقب ذلك على الأرجح، لكن تلك ليست السمة الرئيسية للسياسة العالمية.

ولا ينبغى أن يدفع ذلك للاعتقاد أن المدرسة الإنجليزية تقلل من أهمية العنف فى العلاقات بين الدول، وإنما ينظر أعضاؤها للعنف باعتباره ملمحاً متأصلاً فى "المجتمع الفوضوى" (وهذا هو عنوان كتاب هيدلى بول الشهير الصادر عام ١٩٧٧) ولكنهم يضيفون؛ أن القانون الدولى والأخلاق يسيطران عليه إلى حد هائل. وقد ينشأ الخلط حول الغرض الرئيسى لهذه المدرسة عن الشواهد المتعلقة بأن بعض أعضائها يبدون فى بعض الأوقات واقعيين دون تحفظ. ويبدو ذلك بصورة أكثر وضوحاً فى مقال وايث "لماذا لا توجد نظرية دولية؟"، التى تذهب إلى أن السياسة الداخلية هى مجال الحياة الصالحة، أما السياسة الدولية فهى حلبة الأمن والبقاء (Wight 1966 a :33). وتبدو الواقعية بوضوح أيضاً فى أطروحته المتعلقة بأن العلاقات الدولية "لا تتفق مع النظرية التقدمية". ففى تصريح يبدو أنه يضع وايث (26: 1996 a) بالضبط فى المعسكر الواقعى، يؤكد على أن السير توماس مور كان سيتعرف على الملامح الرئيسية للسياسة الدولية فى ستينيات القرن العشرين، لأن شيئاً جوهرياً لم يتغير فى القرون القليلة الماضية. ويرى البعض أن المدرسة الإنجليزية أساساً مجرد طبعة بريطانية للواقعية تبالغ من أهمية المظهر الخارجى للمجتمع، وتولى انتباهاً غير كافٍ لدوره فى حماية امتيازات القوى القائدة ومصالحها الغالبة (ولمناقشة نقدية لذلك، انظر Wheeler & Dunne 1996).

وينجذب أعضاء المدرسة الإنجليزية لعناصر من الواقعية والمثالية، لكنهم يخلدون إلى أرضية وسط، دون التصالح بشكل كامل أبدًا مع أحد هاتين النظرتين. وهكذا بالضبط وصف وايث (١٩٩١) "العقلانية" أو "تقاليد جروشيوس"، التى تنحدر منها المدرسة الإنجليزية، أثناء سلسلة مؤثرة من المحاضرات ألقيت فى مدرسة لندن للاقتصاد فى الخمسينيات. ويجادل وايث أن "العقلانية" هى الأرضية الوسط بين الواقعية وما أطلق عليه الثورية - أى تلك التوليفة من المنظورات التى يربط بينها فى نظره الإيمان بأن السلام والعدالة العالميين وشيكان (انظر أيضًا Wight 1966 a :91).

وجرت الإشارة إلى التعليق الذى أورده جروشيوس فى عمله الشهيرة De Jure Belli ac pacis الذى نشر لأول مرة فى عام ١٦٢٥، عن أن من يؤمنون بأن شيئًا ما يحدث فى الحرب واهمون كمن يؤمنون بأن استخدام القوة لا يمكن تبريره قط. لقد استشراف جروشيوس مجتمعًا دوليًا سيخلى فيه العنف بين الدول الكاثوليكية والبروتستانتية السبيل أمام حالة من التعايش السلمى نسبيًا. وتحسر وايث فى محاضراته على الطريقة التى أهملت بها النقاشات بين الواقعية واليوتوبية فى سنوات ما بين الحربين الأرضية الوسط بتركيزها المتميز على المجتمع الدولى.

وباختصار، يذهب أعضاء المدرسة الإنجليزية (وهذه مجموعة غير متماسكة من الدارسين ذات حدود مفتوحة) إلى أن النظام الدولى أكثر نظامًا وتحضرًا مما يقترح الواقعيون والواقعيون الجدد. ولكن نظرًا لأن العنف غير قابل للتخلص منه من وجهة نظرهم، فإنهم يعارضون اليوتوبيين الذين يؤمنون بإمكانية قيام السلام الدائم. وليس لديهم ذلك التوقع بأن النظام السياسى الدولى سوف يتمتع بمستويات من التعاون الوثيق والأمن، كتلك الموجودة فى المجتمعات القومية المستقرة. ولذلك هناك فى السياسة الدولية أكثر مما يراه الواقعيون، ولكن سيكون هناك دائمًا أقل من التطلعات الكوزموبوليتانية. ولهذا فمن المنطقى الطرح بأن المحللين من المدرسة الإنجليزية يعتقدون أن السياسة الدولية قد أحرزت تقدمًا محدودًا.

ويمكن الكشف بدرجة أبعد عن طبيعة الأرضية الوسط عن طريق ملاحظة المفارقات بين الواقعية و"الثورية". ومن المهم أيضًا التدقيق فى ذلك الزعم بأن المدرسة الإنجليزية تقدم عرضًا تقدميًا محدودًا للسياسة الدولية. فكما تبين فى الفصل الثانى، تشدد الواقعية على التنافس الذى لا ينتهى على القوة والأمن فى عالم الدول. وتعد السيادة والفوضوية ومعضلة الأمن مصطلحات مهمة فى قاموس الواقعية، وتغيب فكرة التقدم إلى حد بعيد عن مفرداتها. إذ ينظر إلى المبادئ الأخلاقية والتقدم الاجتماعى باعتبارهما ذاتى صلة بالسياسة الداخلية، حيث تسود الثقة وتوفر الدولة الأمن، أما المشروعات الكوزموبوليتانية فتعتبر ذات صلة هامشية بالعلاقات الدولية، حيث يجب على الدول أن توفر الأمن لنفسها وتسود عدم الثقة. وفى هذا المجال الأخير، تعمل المبادئ الأخلاقية على إضفاء الشرعية على المصالح القومية وإلحاق وصمة عار بالمنافسين الرئيسيين. ولا تعتبر هذه المبادئ أساسًا لتجربة ما فى التنظيم السياسى العالمى ستَخلُف الدولة الأمة.

إن وجود فجوة لا يمكن تجسيدها بدرجة تزيد أو تنقص بين السياسة الداخلية والدولية موضوع مركزى فى الفكر الواقعى والواقعى الجديد. وفى مقابل ذلك، يستشرف المفكرون الكوزموبوليتانيون نظامًا عالميًا - ولكن ليس بالضرورة حكومة عالمية- تؤخذ فيه المبادئ الأخلاقية بجدية، وتتقلص فيه الفجوة بين السياسة الداخلية والدولية. ومن هذا المنظور، يغدو الإصلاح السياسى العالمى ليس فقط ممكنًا، بل ذا أهمية حيوية أيضًا لإنهاء الصراع على القوة والأمن. وكان التوتر السائد بين هذين الاقترابين حاسمًا بالنسبة لتاريخ الفكر الدولى، ويتضح ذلك بشكل خاص فيما يسمى "بالجدل الأول" بين الواقعيين والمثاليين.

ولا ينبغى أن تشغلنا تفاصيل هذا الجدل، وإنما تكفى الإشارة إلى أنه تركز أساسًا على ما إذا كان تنامى إحساس قوىٍّ بالالتزام الأخلاقى لدى البشر فى كل مكان سيكون مفتاح بناء علاقات دولية سلمية. وقد اعتقد الدوليون الليبراليون أن

الواقعية متشائمة دون مبرر بشأن جدوى التغير الراديكالى، بل وتفتقد للخيال السياسى. ورد الواقعيون على ذلك بالتأكيد على أن الدوليين الليبراليين متفائلون بدرجة ساذجة بشأن احتمالات قيام نظام عالمى جديد يقوم على حكم القانون والدبلوماسية العلنية والأمن الجماعى، وأضافوا أن تلك الأفكار خطرة لأنها تشتت الانتباه بعيداً عن الهدف الرئيسى للسياسة الخارجية، ألا وهو ضمان الأمن والبقاء للدولة فى الوقت الحاضر. وقد تكفل بانتصار الليبرالية عنف "أعوام ما بين الحربين" والتوترات اللصيقة بحقبة الثنائية القطبية.

ويذهب بول إلى أن الواقعيين يركزون على الصراع على القوة والأمن فى النظام الدولى، فى حين يفكر المفكرون الليبراليون أو "اليوتوبيون" فى إمكانية قيام مجتمع عالمى. وتعترف المدرسة الإنجليزية بأن هذين الموقفين المتعاقبين يتضمنان استبصارات قيِّمة، فلا يمكن إنكار أهمية ملاحظات الواقعيين عن كيفية محاولة الخصوم التغلب على بعضهم البعض فى المناورة والسيطرة والقوة فى حالة الفوضى الدولية. لكنهم لا يرون سوى جزء من الصورة بالنسبة للسياسة العالمية. وعلى الرغم من حقيقة أن كل دولة تحتكر السيطرة على أدوات العنف، لكن النظام الدولى بعيد عن أن يكون فى حالة حرب. فقد قاد تقييد المصالح المشتركة لاستخدام العنف الدول إلى تنمية فن التكيف والمساومة الذى جعل قيام المجتمع الدولى ممكنًا.

وذهب واتسون (١٩٨٧) لاحقًا "أنه بناء على الأدلة التى تقدمها النظم فى الماضى بأن القواعد والمؤسسات المنظمة فى أى نظام عادة، وربما حتما، ما تتطور إلى الحد الذى يصبح فيه الأعضاء واعين بالقيم والمشتركة، ويصير النظام مجتمعًا دوليًا". ويبدو أن ذلك قد يعطى المفكر اليوتوبى أملاً فى إمكانية تحقق تطورات أكثر راديكالية، لكن تلك لم تكن النتيجة التى استنتجها مفكرو المدرسة الإنجليزية عادة. بل ذهبوا إلى أن أنصار الرؤى اليوتوبية المتعلقة بالمجتمع الإنسانى العالمى يمكنهم الإشارة إلى أدلة تتعلق بأن الاهتمام بحقوق الإنسان والسلام والعدالة، قد أثر على تطور السياسة

العالمية. غير أن أعضاء المدرسة الإنجليزية كالواقعيين يبدأون من حالة الفوضى، لكنهم أكثر ميلاً لأن يأخذوا الأطروحات المتعلقة بالإصلاح العالمى بجدية أكثر، بدلاً من وضعها موضعًا هامشيًا أو وصفها بأنها ميادين تتنافس فيها الدول على النفوذ والقوة. غير أن أعمال المدرسة الإنجليزية تشدد بشكل لا يتغير على أن أصحاب الرؤى المثالية مخطئون فى اعتقادهم أن النظام الدولى الحالى يقع على مرمى حجر من المجتمع العالمى.

ولا تتعلق النقطة الحاسمة بأن الدول حبيسة صراع على القوة، وإنما أن لديها تصورات مختلفة عن حقوق الإنسان والعدالة العالمية، بالإضافة إلى معتقدات متصارعة بشأن كيفية وضع تلك المثاليات موضع التنفيذ. ولعل النقاشات الأخيرة، حول ما إذا كانت هناك لحظة مناسبة لتأييد التدخل الإنسانى فى حالة الأنظمة المتهمة بارتكاب انتهاكات ضخمة لحقوق الإنسان، توضح نوعية الاختلاف الأخلاقى الذى تعتبره المدرسة الإنجليزية سمة نمطية للمجتمع الدولى (Jackson 2000; Wheeler 2000). ويشدد أعضاء المدرسة الإنجليزية بالفعل على أن الجهود النبيلة لتطوير السياسة الدولية لها قابلية إنتاج اختلافات أخلاقية هائلة، بمقدورها تعكير صفو العلاقات بين الدول والإضرار بالنظام الدولى. ومعظمهم تشككوا فى المقترحات بشأن التغييرات العالمية على نطاق ضخم، وتشكك معظمهم أيضًا فى أن أية رؤية كتلك سوف تجذب غالبية الدول الأمة، أو تقنع القوى الكبرى بالتضحية بمصالحها الاقتصادية والسياسية الحيوية.

إن النقطة الحاسمة إذن هى: أن الواقعية والثورية قد أخفقتا فى إدراك أهمية الجهود الرامية لبناء المجتمع الدولى والحفاظ عليه. وتصر المدرسة الإنجليزية على أية حال على أن بقاء المجتمع الدولى لا ينبغى أن يؤخذ باعتباره أمرًا مسلمًا بها، فمن السهل أن يتم تقويضه على يد القوى التوسعية أو المعادية للوضع القائم. ليس هناك ضمان إذن لبقاء مجتمع الدول الحديث بشكل غير متناهٍ، أو أن ذلك المجتمع سينجح

فى السيطرة على المصلحة الذاتية الخام. ولكن طالما أن المجتمع الدولى نجح فى البقاء فمن المهم بمكان فهم أسسه وطرح أسئلة بشأن كيفية تقويته. وقد لاحظ وايث (١٩٧٧:١٩٢) أن المطالب المتعلقة بالأخلاق والعدالة أثرت دائمًا على توفير النظام أو الأمن، الذى قد يتمخض عنه بعد ذلك القانون والعدالة والرخاء". وخلال سنوات الحرب الباردة، مال كتَّاب المدرسة الإنجليزية إلى التأكيد على أهمية النظام بدلاً من العدالة أو الرخاء، ولكن منذ منتصف الثمانينيات اتخذ العديد منهم موقفًا أخلاقيًا أكثر علانية من مسائل كالفقر وحقوق الإنسان. وفى العالم الأكثر تفاؤلاً فى أوائل التسعينيات، اهتم أنصار اقتراب "المجتمع الدولى النقدى" بشكل خاص بإمكانية أن تكون الدول "مواطنين دوليين صالحين" تتعاون من أجل نشر القيم الكوزموبوليتانية (Dunne 1998; Wheeler & Dunne 1998).

وقد أكدت كتابات المدرسة الإنجليزية لمدة طويلة على أن القوى الكبرى تستطيع أن تكون "أصحاب مسئوليات كبرى"، بحيث لا تضع دائمًا مصالحها الذاتية فوق الحفاظ على النظام الدولى. لكن القوى العظمى عادة ما تشكل أكثر التهديدات خطورة بالنسبة للمجتمع الدولى (Wight 1991:130). وفى المرحلة الحالية للهيمنة الأمريكية، اكتسب أحد الموضوعات الرئيسية أهمية مركزية، ويتعلق بما إذا كان المجتمع الدولى يعتمد فى النهاية على وجود توازن للقوة العسكرية. وقد دفع دون (٢٠٠٣) بهذا السؤال للواجهة عند تناوله بالنقاش لظهور مبدأ "الحرب الوقائية"، الذى ظهر منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر كرد فعل لمخاوف الولايات المتحدة من أن تقوم أنظمة الحكم المعادية لها باقتسام أسلحة الدمار الشامل مع الجماعات الإرهابية. وقد كشفت هذه المناقشات عن الطريقة التى تنسخ بها القوى العظمى قواعد المجتمع الدولى لتناسب مصالحها أو تتجاهل أى شىء تراه غير مناسب بالنسبة لها، كما فى حالة موقف الولايات المتحدة من المحكمة الجنائية الدولية (Ralph 2007). ويستمر كتَّاب آخرون من المدرسة الإنجليزية فى اختيار الطرق التى يمكن من خلالها تحسين المجتمع الدولى،

وهناك مثالان على ذلك هما تفكير ويلر فى مسألة إدخال مبدأ محدود للتدخل الإنسانى على المجتمع الدولى، وأطروحة كيل فيما يتصل بالتغييرات اللازمة لتحسين وضع السكان الأصليين فى العالم (Wheeler 2003; Keal 2003). إنه لمن المتوقع بالفعل بالنسبة لأنصار اقتراب يقف بين هذين القطبين الواقعية واليوتوبية، أن يواصلوا تركيزهم على احتمالات تحسين المجتمع الدولى والعقبات التى تقف فى سبيل ذلك. ورغم أنه لا يوجد أحد من أعضاء المدرسة الإنجليزية من السذاجة بمكان فيما يتصل بإمكانية التغير العالمى الراديكالى، فإن الاختلافات بين "الراديكاليين" و"المحافظين" منهم ظهرت فى السنوات الأخيرة، وليس أقلها حول مسألة التدخل الإنسانى.

وتقع بقية هذا الفصل فى أربعة أجزاء، يركز الجزء الأول على فكرة النظام والمجتمع فى النصوص المركزية للمدرسة الإنجليزية. أما الثانى فيتناول تحليلات المدرسة الإنجليزية بشأن الأهمية النسبية للنظام والعدالة فى مجتمع الدول الأوربية التقليدية. ويلى ذلك نقاش حول "التمرد ضد الغرب" وظهور أول مجتمع عالمى للدول، حيث ارتفعت الأصوات المطالبة بالعدالة. ويعود الجزء الرابع إلى مسألة تصورات المدرسة الإنجليزية عن التقدم المحدود الذى حدث فى العلاقات الدولية، ويقدم بعض الملاحظات النهائية عن فكرة أن موضع هذه المدرسة باعتباره أرضية وسطًا يعطيها ميزة تفوق المواضع الأخرى فى هذا المجال.

من القوة إلى النظام: المجتمع الدولى

رأينا أن المدرسة الإنجليزية تحلل المستوى المرتفع - بصورة تثير العجب- للنظام، الذى يوجد بين المجتمعات السياسية المستقلة فى حالة الفوضى. وقد انبهر بعضهم مثل وايث (١٩٧٧:٤٣) بسبب العدد الصغير من المجتمعات الدولية التى وجدت على مدار التاريخ البشرى، وبسبب نطاق حياتها القصير نسبيًا، فكل الأمثلة السابقة

تحطمت على يد إمبراطورية ما بعد قرون قليلة. ولاحظ وايت (١٩٧٧: ٣٥-٩) أيضًا ذلك الميل للانشقاق الداخلى على هيئة ثورات دولية جعلت القوى والأيديولوجيات العابرة للقوميات وليس المجتمعات ذات السيادة فى أتون الصراع. وخرج بذلك السؤال المثير عما إذا كانت التجارة جعلت المجتمعات المختلفة تتصل ببعضها بعضًا لأول مرة، وبالتالى خلقت البيئة المناسبة لمجتمع الدول حتى يستطيع النمو (٣٣:١٩٧٧). وفى تعليقاته على المجتمعات الدولية الثلاثة التى يعلم الكثير عنها (الصينى القديم واليونانى الرومانى ومجتمع الدول الحديث)، ارتأى (١٩٧٧: ٣٣-٥) أن كل واحد منها ظهر فى إقليم يتسم بدرجة عالية من الوحدة الثقافية واللغوية، فلقد شعرت المجتمعات السياسية المستقلة أنها تنتمى إلى العالم "المتحضر" وتتفوق على جيرانها. وسهل الاتصال بينها ذلك الإحساس "بالتمايز الثقافى" عن الشعوب التى يدعى أنها نصف متحضرة أو همجية، مما جعل من السهل عليها تحديد الحقوق والالتزامات التى تربطها معًا فى مجتمع دولى مغلق.

وقد لاحظ هيدلى بول (٨٢:١٩٧٧)، تلميذ وايت، عندما كتب عن تطور المجتمع الدولى الحديث، أن "الأفكار المتعلقة بالعدالة الإنسانية سبقت تاريخيًا - على هيئة مذهب القانون الطبيعى - تلك الأفكار عن العدالة الدولية أو بين الدول، وربما قدمت الأسس الفكرية الرئيسية التى استقرت عليها". ويبدو أن هذه الكلمات بمثابة رجع الصدى لموقف وايت بصدد أهمية وجود بعض الإحساس بالوحدة الثقافية قبل نشوء المجتمع الدولى. لكن هذا ليس فى الحقيقة موقف بول، إذا أكد على أن المجتمع الدولى قد يوجد فى غياب اتفاق دينى أو ثقافى أو لغوى. ولتوضيح تلك المسألة قدم بول تفرقة بين النظام الدولى والمجتمع الدولى، ولا توجد تلك التفرقة فى أعمال وايت. " يقوم نظام الدول (أو النظام الدولى)"، كما يرى بول، "عندما يكون هناك قدر كاف من الاتصالات بين دولتين أو أكثر، ويكون لهما تأثير كاف على قرارات بعضهم بعضًا، مما يتسبب فى صدور سلوكهم - على الأقل بدرجة ما- باعتبارهم أجزاء من الكل" (٩:١٩٧٧-١٠).

أما مجتمع الدول فيوجد "عندما تنشئ مجموعة من الدول، الواعية بمصالحها المشتركة وقيمها المشتركة، مجتمعًا بمعنى أنها تتصور نفسها باعتبارها ملتزمة بمجموعة مشتركة من القواعد فى علاقاتها مع بعضها بعضًا وتتشارك فى عمل مؤسسات مشتركة"(١٩٧٧ :١٣).

وتؤسس هذه التفرقة المهمة لجهود بول لتقديم عرض أكثر دقة لكيفية تطور المجتمعات الدولية. وكما شهدنا، يذهب بول إلى أن النظام يمكن أن يوجد بين دول لا تشعر أنها تنتمى إلى حضارة مشتركة، بل يكفى الاحتياج البراجماتى للتعايش كى ينتج ما يطلق عليه بول (١٩٧٧:٣١٦) "الثقافة الدبلوماسية" - أى تلك المعاهدات والمؤسسات التى تحفظ النظام بين الدول التى تفرقها الثقافة والأيديولوجيا. ويضيف أن الثقافة الدبلوماسية ستكون أقوى على الأرجح إذا ما تم إرساؤها على "ثقافة سياسية دولية"- بمعنى إذا اشتركت الدول فى نفس النمط العام للحياة. ولتوضيح هذه النقطة، يجادل بول وواتسون أن مجتمع الدول الأوربى فى القرن التاسع عشر قام على ثقافة سياسية دولية، لكن مع توسع هذا المجتمع ليضم كل أجزاء العالم، تراجع الإحساس بالانتماء لحضارة مشتركة. ومع ذلك، تم قبول القواعد الأساسية للمجتمع الدولى، التى تطورت فى أوربا فى البداية، من قبل غالبية كبيرة من المستعمرات السابقة، التى أصبحت الآن أعضاء متساوية السيادة فى أول مجتمع عالمى للدول. ولا توجد ثقافة سياسية دولية تؤسس للثقافة الدبلوماسية فى الوقت الحالى، لكن بول (١٩٧٧:٣١٦-١٧) يعتقد أن تلك الحال قد تتغير لو أن النخب المختلفة حول العالم أصبحت تشترك فى "الثقافة الكوزموبوليتانية" للحداثة.

ويقدم بول (١٩٧٧:٥٣-٥) أكثر تحليل مفصل لأسس النظام العالمى، ويذهب إلى أن جميع المجتمعات - الداخلية والدولية- لديها ترتيبات لحماية "الأهداف الأولية" الثلاثة وهى: وضع قيود على العنف، وحماية حقوق الملكية، وتأمين الحفاظ على تلك الترتيبات. وتفسر حقيقة أن تلك الأهداف الأولية مشتركة بين المجتمع الداخلى والدولى،

رفض بول "للمشابهة الداخلية" وهى فكرة أن النظام الدولى لن ينشأ حتى تتنازل الدول عن بعض سلطاتها لمؤسسات مركزية من النوع الموجود على المستوى القومى (Suganami 1989). وكما شهدنا، فقد خرج أنصار المدرسة الإنجليزية على الواقعية لأنهم يعتقدون أن الدول بمقدورها أن تتمتع بمنافع المجتمع دون أن تتنازل عن سلطات سيادية لسلطة أعلى. إن اقتراب بول يؤكد أن الدول تلتزم فى العادة بتقييد استخدام القوة واحترام الملكية والحفاظ على الثقة فى علاقاتها مع بعضها بعضًا باعتبارها مجتمعات سياسية مستقلة. وهذه المصالح المشتركة وليس أى طريقة حياة أو ثقافة مشتركة هى الأساس الحقيقى للمجتمع الدولى.

إن الدول الأمة والمجتمع الدولى كليهما معنىٌّ بحماية الأهداف الأولية، لكن النظام بين الدول متميز بسبب طبيعته "الفوضوية". فهناك "قواعد أولية" تحكم مواطنى الدولة وتحدد لهم سلوكهم، وهناك أيضًا "قواعد ثانوية " تحدد كيفية وضع تلك "القواعد الأولية" وتفسيرها وتفعيلها (Bull 1977:133). وتتمتع المؤسسات المركزية بسلطة وضع القواعد الأولية والثانوية فى الدول الأمة القابلة للحياة، ولكن فى المجتمع الدولى تضع الدول قواعدها الأولية وكذلك قواعدها الثانوية التى تحكم وضع القواعد الأولية وتفسيرها وتطبيقها، ويضاف إلى ذلك أن للمجتمع الدولى مجموعة مميزة من الأهداف الأولية (Bull 1977: 16-20). ومن الملامح المميزة للمجتمع الدولى تلك الفكرة المتعلقة بأن عضويته مقصورة على الدول ذات السيادة (وليست للأفراد أو شركات الأعمال)- وكذلك الاعتقاد أن مجتمع الدول هو الشكل الشرعى الوحيد للتنظيم السياسى العالمى، والإيمان بأن الدول ينبغى أن تحترم سيادة بعضها بعضًا. وقد لاحظ بول فى كتاباته عن النظام والعدل، التى سيتعرض لها هذا الفصل لاحقًا، أن تلك الأهداف قد تتصارع مع بعضها بعضًا.

إن مجتمعات الدول توجد لأن معظم المجتمعات السياسية ترغب فى تقييد استخدام القوة وإضفاء التحضر على علاقاتها الخارجية. ومن الأسئلة المثيرة، هل

هناك بعض الدول أكثر ميلاً من غيرها لتعليق قيمة خاصة على المجتمع الدولى ولحماية مؤسساته، التى تشمل الدبلوماسية والقانون الدولى وممارسة توازن القوة بين تلك الدول التى تتطلع لفرض إرادتها على غيرها. ويحاجج كتَّاب المدرسة الإنجليزية بأن المجتمع الدولى يستطيع أن يكون متعدد الطوائف، وأن يضم تلك الدول ذات الثقافات وفلسفات الحكم المختلفة راديكاليًا. وبالفعل تعد المهمة المركزية للدبلوماسية من وجهة نظرهم هى تشجيع التفاهم واكتشاف الأرضية بين المجتمعات المرتبطة بثقافات مختلفة والأكثر عرضة لإساءة فهم تطلعات ونيَّات بعضها بعضًا. ولم يقتنع مفكرو المدرسة الإنجليزية بآراء من يعتقدون أن أعضاء مجتمع الدول ينبغى أن تكون لديهم نفس الأيديولوجيا (Wight 1991: 41-2). لكن بعض المفكرين من أمثال وايث يحاججون بأن المجتمعات الأوربية التى كانت تتمتع بالتزام قوى بالسياسة الدستورية لعبت دورًا محوريًا فى خلق المجتمع الدولى (Linklater 1993). ومن المهم أن تؤخذ هذه المسألة فى الحسبان على ضوء مناقشات الواقعيين الجدد والليبراليين للعلاقة بين نظام الدول والأجزاء المكونة له.

وقد ارتأى كينيث والتز (١٩٧٩) أن النظام الدولى يُفرض على الدول المشاركة فى الصراع على القوة والأمن بغض النظر عن نوعية نظام الحكم والمعتنق الأيديولوجى فيها. أما مايكل دويل (١٩٨٦) فقد ارتأى فى نقده للواقعية الجديدة أن للدول الليبرالية استعدادًا قويًا لإقامة السلام مع بعضها بعضًا، ولكن ليس مع الدول غير الليبرالية بنفس الدرجة. وتتعلق المسألة الحاسمة هنا بمدى تأثير "الداخل" على "الخارج" – أى إلى أى مدى تستطيع التفضيلات القومية الداخلية تشكيل النظام الدولى، وإلى أى حد تستطيع قيود حالة الفوضى التغلب على تلك التفضيلات. وبالنسبة لكُتَّاب المدرسة الإنجليزية، من الأهمية بمكان أن نفهم كيف يؤثر "الداخل" على الخارج وبالعكس؛ وتتضح هذه النقطة فى أطروحة وايث (١٩٧٧) عن كيفية تغير مبادئ الشرعية الدولية

عبر القرون. ففى تلك الفترة، استبدلت مبادئ الحكومة الملكية بفكرة أن الشعب أو الأمة هى المالك الحقيقى لقوة السيادة؛ وأثناء تلك العملية تغيرت القواعد الحاكمة لعضوية المجتمع الدولى (انظر أيضًا Clark 2005). ويضيف وايت (١٩٧٧: ١٢) فى تعليق مهم له أن "تلك المبادئ للشرعية تحدد مساحة التقارب بين السياسة الدولية والداخلية فهى المبادئ السائدة (أو على الأقل المعلنة) فى داخل غالبية الدول التى تؤلف المجتمع الدولى، وكذلك فى العلاقات بين تلك الدول"، (ورد التأكيد فى النص الأصلى). وتعتبر نفس هذه النقطة تحديدًا ذات صلة بالادعاءات الأمريكية الأخيرة بأن الأعضاء الشرعيين للمجتمع الدولى يجب عليهم احترام حقوق الإنسان أو الالتزام بالديمقراطية.

ويسدد أعضاء المدرسة الإنجليزية سهام النقد صوب الواقعية الجديدة لتجاهلها لطرق تأثير الصراعات حول الشرعية الداخلية والدولية على السياسة العالمية. ويجعل هذا التأكيد للمدرسة الإنجليزية منها حليفًا طبيعيًا للاقترابات البنائية من مبادئ الشرعية والمعايير العالمية للشئون الدولية (Edelman 1990;Clark & Reus -Smit 2007; انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب). وفى نفس الوقت، ينتقد هذا التأكيد للمدرسة الإنجليزية تلك المتعلقة باعتماد الادعاءات والمجتمع الدولى على الإجماع فى شأن تلك النظم الحاكمة، التى يسمح لها أن تكون أعضاء شرعيين فى المجتمع الدولى. وتلتزم المدرسة الإنجليزية بتحليل تلك المبادئ التى تجعل من الممكن للنظم الاجتماعية المختلفة أن تعيش بشكل ودى مع بعضها بعضًا. وصار الملمح المميز للتحليل الإنجليزى منذ أمد بعيد هو؛ التركيز على العوامل "المعيارية والمؤسسية" التى تمنح المجتمع الدولى "المنطق" الخاص به (Bull & Watson 1984:9). إن التعدد الثقافى والدينى المتزايد باعتباره طبيعة للمجتمع الدولى الراهن لا يعمل إلا على تأكيد أهمية اقتراب المدرسة الإنجليزية للنظام الدولى والتفاهم المتبادل.

النظام والعدالة فى العلاقات الدولية

اهتم مفكرو المدرسة الإنجليزية بالعمليات التى من شأنها تحويل نظام الدول إلى مجتمع الدول، وكذلك بالمعايير والمؤسسات التى تحول دون انهيار التحضر وظهور القوة الجامحة. وانشغلوا كذلك بما إذا كان مجتمع الدول يستطيع تطوير أساليب لنشر العدالة من أجل الأفراد والجماعات اللصيقة بهم. ورأينا أن بول ميز بين المجتمعات الدولية والنظم الدولية، لكنه ميز أيضًا بين الأنماط المختلفة للمجتمع الدولى من أجل فهم العلاقة بين النظام والعدالة فى الشئون العالمية.

لقد قدم بول (1966 a) تلك التفرقة المهم بين التصورين "التعددى" و"التضامنى" (أو الجروشيوسى) للمجتمع الدولى. وأكد على أن "الافتراض المركزى لجروشيوس هو عن التضامن أو القابلية للتضامن لدى الدول التى تؤلف المجتمع الدولى، إزاء تطبيق القانون" (Bull 1966a:52). وتتضح الفكرة التضامنية فى اعتقاد جروشيوس بوجود تفرقة واضحة بين الحرب العادلة والحرب غير العادلة، وكذلك فى ذلك الافتراض "الذى يشتق منه حق التدخل الإنسانى.. ألا وهو أن الأفراد يعتبرون بحق أشخاصًا للقانون الدولى وأعضاء فى المجتمع الدولى" (وانظر ;1966 a:64)، فيما يتعلق بالتعقيدات المتصلة بتسكين المدرسة الإنجليزية فى "تقاليد جروشيوس" (Jeffery 2006). وكما شرح فاتل، المحامى الدولى فى القرن الثامن عشر، ترفض التعددية هذا الاقتراب، حيث إن الفرض المركزى للتعددية هو؛ أن "الدول لا تبدى تضامنًا من هذا النوع، لكنها قادرة على الاتفاق على بعض الأغراض فى الحدود الدنيا فقط، وهى أغراض أدنى بكثير من تطبيق القانون" (1966 a:52). ومن الأطروحات المتصلة بذلك أن الدول – وليس الأفراد – هم الأعضاء الأساسيون للمجتمع الدولى، الذين ليست له مصالح مشروعة فيما يختص بالمسائل الواقعة داخل الولاية القانونية لهؤلاء الأعضاء (1966a:68). وبعد أن قدم بول هذه التفرقة سأل عما إذا كانت الأدلة تشير إلى أن السياسة العالمية تتحرك بالتدريج منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من المجتمع الدولى التعددى فى اتجاه المجتمع

الدولى التضامنى. وكانت الإجابة التى خلص إليها بول (١٩٧٧:٧٣) هى: أن التوقعات التى تتعلق بدرجة أكبر من التضامن "سابقة لأوانها".

ولفهم هذه الطريقة فى التفكير وتأثيرها المستمر، من الضرورى التعرض لمناقشة بول للأهداف الأولية للمجتمع الدولى (الفصل الرابع ١٩٧٧:١٦– ١٨). يجادل بول أن هدف الحفاظ على السيادة بالنسبة لكل دولة عادة ما تصادم مع المصلحة المشتركة حول الحفاظ على توازن القوة. وقد تمت التضحية باستقلال بولندا ثلاث مرات فى القرن الثامن عشر فى سبيل الحفاظ على التوازن الدولى. كما رفضت عصبة الأمم الدفاع عن الحبشة ضد العدوان الإيطالى، لأن بريطانيا وفرنسا كانتا فى حاجة لإيطاليا لموازنة قوة ألمانيا النازية. وفى مثل هذه الحالات، كان للنظام الأولوية على العدالة التى تنص على وجوب معاملة جميع الدول ذات السيادة على قدم المساواة. ويحتوى المجتمع الدولى المعاصر على أمثلة أخرى للتوترات بين النظام والعدالة؛ ذلك أن النظام والاستقرار يتطلبان جهوداً لمنع إنتاج الأسلحة النووية، لكن العدالة تشدد على أن جميع الدول– وليس فقط القوى العظمى – لها الحق فى حيازة الأسلحة التى ترى أنها مركزية بالنسبة لدفاعها عن نفسها (١٩٧٧: ٢٢٧–٨). وفى هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الهيمنة الأمريكية وفكرة الحرب الوقائية قد خلقتا مخاوف من أن مزيداً من الدول سوف تجاهد من أجل الحصول على الأسلحة النووية لأسباب تتعلق بالمكانة وبالدفاع عن النفس، كما أنها ستلجأ إلى مبادئ العدالة لتبرير طموحاتها.

ومن الواضح أيضًا أن الدول لديها تصورات مختلفة وعادة ما تكون متصارعة بشأن العدالة، وأن المجتمع الدولى قد يعانى إذا حاولت بعض الدول فرض آرائها على الدول الأخرى. فجهود تطبيق مبادئ العدالة على العلاقات الدولية عادة ما تكون شديدة الانتقائية بالنسبة لأى حدث من الأحداث، مثلما كشفت محاكم جرائم الحرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٧٧:٨٩). فما يراه البعض باعتباره عقاباً دوليًا شرعيًا يماثل "عدالة المنتصر" عند آخرين، وقد تصاعدت هذه المسألة فيما يتصل بمحاكمة كل من

ميلوسوفيتش وصدام حسين فى الآونة الأخيرة. ويوضح هذا الأمر بدرجة إضافية المواقف المختلفة من التحرك العسكرى للناتو ضد صربيا فى عام ١٩٩٩. فما يراه بعض القادة مثل تونى بلير جوهريًا لتخليص العالم من أنظمة الحكم الإجرامية هو "الإمبريالية الجديدة" بالنسبة للآخرين. وقد حرص بول بدرجة كبيرة على التأكيد على أن الليبراليين الغربيين لزم عليهم الاعتراف بأن آراءهم بشأن حقوق الإنسان الأساسية تروق للعديد من الجماعات والمجتمعات فى أقاليم العالم غير الغربية. وكان على أنصار حقوق الإنسان العالمية أن يقروا بأن الخلافات حول معنى تلك الحقوق من غير الممكن تجنبها فى مجتمع الدول الذى يتسم بالتعددية الثقافية. لقد كان عليهم أن يحاولوا تفهم الاختلافات الثقافية والأخلاقية العميقة، بدلاً من أن يخلصوا إلى أن الشعوب الأخرى هى ببساطة أقل رشادة أو غير مستنيرة (انظر أيضًا: 1977: 127; Bull 1979a).

ويذهب بول إلى أن الدول عادة ما تختلف حول معنى العدالة لكنها تستطيع الاتفاق على أفضل طريقة للحفاظ على النظام العالمى. فمعظمهم يوافق على أن كل دولة يجب عليها أن تحترم سيادة الآخرين، وأن تراعى مبدأ عدم التدخل. وبالتالى يستطيع كل مجتمع أن يحمى تصوره عن الحياة الصالحة داخل أرض إقليمية، وأن يؤمّن الاعتراف به على قدم المساواة من قبل جميع الآخرين. ويؤكد بول بشكل متكرر على الصعوبات المتعلقة بحل الخلافات بين النظام والعدالة، لكنه يجادل أيضًا بأن هدف المجتمع الدولى هو توفير "النظام فى المجتمع الإنسانى ككل". إنه" النظام بين جميع البشر" بحسب بول "الذى يتمتع بقيمة أولية وليس النظام داخل مجتمع الدول" (١٩٧٧: ٢٢). ويقع على عاتق "الأشخاص الأذكياء والحساسين" أن يأخذوا بجدية تلك الرؤى عن "المجتمع أو الجماعة العالمية". إن هذه الكوزموبوليتانية الواضحة لدى بول تتناقض مع اعتقاده فى عدم وجود ما يدل على أن المجتمعات تسير فى اتجاه التوافق على ما يعنيه بناء مجتمع دولى. لكن النقطة الأساسية هنا هى: أن الدول ينبغى عليها أن

تحاول بناء نظام عالمى عندما تسمح الظروف، وذلك باستخدام الدبلوماسية لتشجيع التفاهم والاحترام المتبادلين، مع الاعتراف بأن التقدم فى هذا المضمار سيكون بطيئًا وهشًا على الأرجح (انظر Buzan 2004 من أجل مناقشة العلاقة بين المجتمع العالمى والمجتمع الدولى).

إن زعم وايث أن "العقلانية" هى الأرضية الوسط بين الواقعية والثورية جديرة بالاستدعاء عند هذه النقطة. وإذا وضعنا ذلك الزعم إلى جانب كتابات بول عن النظام والعدالة، سيعنى ذلك أن المدرسة الإنجليزية تعتقد أن وجود مجتمع للدول شاهد على حدوث تقدم فى الاتفاق على المبادئ الأساسية للتعايش، لكن التوتر بين النظام والعدالة يذكر بأن التقدم لم يذهب إلى مدى بعيد. ويُتهم الثوريون بأنهم فشلوا فى التعرف على الصعوبة التى تواجه الدول فى التقدم معًا فى نفس الاتجاه الأخلاقى. ويتبع ذلك أن المدرسة الإنجليزية ستهتم دائمًا بالكيفية التى تهدر بها القوة العارية أو نقص الدبلوماسية الحذرة، ذاك التقدم المحدود الذى تحقق بخلق مجتمع دولى. لكنها ستهتم أيضًا بوجود أية علامات على أن الدول تتقدم (أو تستطيع تحقيق التقدم) نحو نظام عالمى أكثر عدلاً.

وفى هذا الصدد، يثير التطور فى تفكير المدرسة الإنجليزية حول حقوق الإنسان العجب، إذ يجادل بول (١٩٧٧: ٨٣) بأن التعددية قد انتصرت على التضامنية فى تاريخ المجتمع الدولى الحديث. فقبل القرن العشرين، استطاع الإيمان التضامنى بأولوية حقوق الإنسان الفردية من البقاء، ولكن "تحت الأرض"، مما تسبب فى الاعتقاد أن الدول تبدو وكأنها اشتركت فى "مؤامرة الصمت. إزاء حقوق وواجبات مواطنيها" (١٩٧٧: ٨٣). وقد خشىَ العديد من الدول – خصوصًا تلك الدول التى أزاحت الحكم الإمبريالى عن كاهلها فى العقود الأخيرة- أن يستخدم قانون حقوق الإنسان كذريعة لتدخل القوى الكبرى فى شئونها الداخلية. ولم يكن التأكيد الذاتى للغرب على تلك الحقوق التى ينبغى احترامها فى العالم ككل مفيداً. ولكن على أية حال، قاد الاتجاه

طويل الأمد فى العقود الأخيرة إلى إدخال إجراءات تضامنية لتشجيع الحماية الدولية لحقوق الإنسان (Bull 1984 a).

وتلك هى نقطة البداية لأطروحة فينسنت (١٩٨٦) المتعلقة بأن حق الفرد فى التحرر من الجوع وسوء التغذية هو؛ أحقية إنسانية يمكن أن تتفق عليها كل الدول، على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية العميقة وغيرها من الاختلافات. ويرى أن نقص الوسائل الأساسية للعيش يجب أن يصدم الضمير البشرى ويثير التحرك على مستوى العالم. وسيمثل الإجماع على هذا الأمر تطوراً بارزًا فى العلاقات بين العالم الغربى (الذى عُنىَ تقليديًا بالنظام بدلاً من العدالة) والعالم غير الغربى (الذى أكّد على الحاجة للعدالة العالمية). إن هذه النقلة نحو التضامنية ذات دلالة عميقة أخذًا فى الاعتبار أن فينسنت (١٩٧٤) كان سابقًا من أقوى مؤيدى عدم التدخل بوصفه مبدأ أساسيًا للنظام العالمى. لكن فنسنت لاحظ فى عمل لاحق له أن الدول صارت تقع تحت ضغوط متزايدة للالتزام بالقانون الدولى لحقوق الإنسان (Vincent &Wilson 1994). فقد تكون بعض انتهاكات حقوق الإنسان صادمة لدرجة أن الدول عليها أن تفكر بجدية فى التغاضى عن الاتفاق المعتاد على أنها لا يجب أن تتدخل فى شئون بعضها الداخلية. وما إذا كان عليها القيام بذلك وكيف، فهى أسئلة صارت مركزية بالنسبة للعلاقات الدولية مع انهيار يوغوسلافيا والإبادة البشرية فى رواندا، وقبل ذلك فى كمبوديا (Dunnet &Wheeler 1999). لقد أحرز العمل الدولى لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم الحرب والانتهاكات الضخمة لحقوق الإنسان تقدمًا، ولكن كما أوضح الجدل بشأن العمل العسكرى للناتو ضد صربيا فى عام ١٩٩٩، ليس هناك إجماع عالمى حول متى يمكن تجاوز السيادة القومية من أجل حقوق الإنسان.

ولقد ظهر بالفعل توجهان مختلفان تمامًا فى كتابات المدرسة الإنجليزية بين منتصف وأواخر التسعينيات، إذ ارتأى دون ويلر (١٩٩٩) أن نهاية الثنائية القطبية جعلت من الممكن أن توافق الدول على وجوب تضمين المبادئ الجديدة للتدخل الإنسانى

فى دستور المجتمع الدولى. وأضافا أن من يتطلع ليكون المواطن العالمى الصالح، عليه التدخل فى المجتمعات التى فيها "حالة طارئة إنسانية قصوى"، حتى لو كان مثل هذا العمل سينتهك القانون الدولى القائم. وقد رفض جاكسون (٢٠٠٠: ٢٩١) هذا الرأى، وأكد على المخاطرة بجعل التدخل الإنسانى يثير الخصومة والشك بين القوى الكبرى. وشدد جاكسون (٢٠٠٠) على أن العديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان حدثت أثناء الصراعات العسكرية. ونتيجة لذلك، ينبغى أن تكون للحفاظ على تقييد استخدام العنف بين الدول وعلى الاستقرار بين القوى الكبرى، الأولوية على "الحرب الإنسانية"، لو دعت الحاجة للاختيار بينهما.

"التمرد على الغرب" هو موضوع الجزء التالى من هذا الفصل، غير أن أحد أبعاده وهو المطالبة بالمساواة العرقية يرتبط بهذا النقاش. فقد جادل بول فى (Bull & Watson 1984) وفينسنت (١٩٨٤) أن رفض تفوق العرق الأبيض شكل موضوعًا رئيسيًا فى الانتقال من المجتمع الأوربى للدول إلى المجتمع العالمى للدول. إذ أوضحت المطالبة بالمساواة العرقية أن النظام العالمى لن يصمد ما لم تحقق شعوب العالم الثالث تطلعاتها الأساسية نحو العدالة. إن النظام كان فى قلب المسألة هنا - حيث كان عدم الاستقرار السياسى فى جنوب أفريقيا ممكنًا طالما استمرت الأنظمة القائمة على تفوق العرق الأبيض- لكن لا أخلاقية نظام الفصل العنصرى كانت سببًا كافيًا للتحرك الدولى. ويضيف هذا البعد من التمرد على الغرب قوة لرأى وايث عن أن المجتمع الدولى الحديث غير مألوف من زاوية أنه جعل شرعية أو عدم شرعية نظم الحكم مسألة ذات أهمية أخلاقية كبرى بالنسبة للمجتمع الدولى ككل (Wight 1977:41). وقد تطلعت الولايات المتحدة بسبب قلقها من نظم الحكم الاستبدادية فى مجتمعات الشرق الأوسط إلى مد نطاق مثل هذه الاعتبارات، لكنها بوضوح لم تفلح فى الوصول للإجماع الذى حدث إزاء لا أخلاقية نظام الفصل العنصرى (Bull 1982: 266).

ويكشف التمرد على تفوق العرق الأبيض إمكانية تحقيق التقدم نحو التضامنية، ولكن أيضًا مدى محدوديته على الأرجح. فكما ارتأى بول (١٩٧٧:٩٥) تعتمد تلك الخطوات للأمام على وجود الإجماع العام حول الحاجة للتغيير لتحقيق العدالة ولتقوية المجتمع الدولي ولإقامة النظام. كما تعتمد تلك الخطوات بصورة حاسمة على مساندة القوى الكبرى، التي تتمتع بالقدرة على إعاقة التحرك على مستوى العالم (كما يكشف موقف الولايات المتحدة من التحرك الساعي للتعامل مع التغيرات المناخية). وعلى الرغم من تلك العقبات، يذكر واتسون (١٩٨٧:١٥٢) أنه وبول يميلان [نحو] النظرة المتفائلة، حول أن الدول في النظام الحالي تضع بشكل واع لأول مرة، مجموعة من القيم والمعايير الأخلاقية المتجاوزة للثقافات. ويساند هذه النظرة نمو ثقافة حقوق الإنسان والتطورات الأخيرة في القانون الجنائي الدولي. وعلينا أن نتذكر أن المجتمعات لا تزال في مرحلة مبكرة من التعامل مع القضايا الاقتصادية والبيئية والعسكرية، التي نشأت عن المستويات غير المسبوقة من التواصل البيني العالمي (انظر الفصل السادس). وتعتمد إمكانية تحقيقها للمزيد من التقدم في تلك المجالات جزئيًا على قدرة القوى الكبرى على إبداء مستويات ملائمة من "الرؤية الأخلاقية" (انظر Bull 1983: 127-31). ولكن مع صعود المجتمع العالمي، سيعتمد الكثير أيضًا بصورة حاسمة على مدى تأثير المنظمات غير الحكومية على الرأي العام وسلوك الحكومة، ليس أقله عن طريق تغيير المبادئ الحاكمة للشرعية الدولية، بحيث يمنح مزيداً من الاهتمام لتخليص أو تحرير الإنسانية من الضرر غير اللازم (Heins 2008؛ وانظر أيضًا Buzan 2004 & Clark: 2007 عن العلاقة بين المجتمع العالمي والمجتمع الدولي).

ومن الصعب معرفة ما إذا كان بول وواتسون يعتقدان أن توسع المجتمع العالمي ليضم المستعمرات السابقة للغرب قد يقود إلى تضامنية أكبر أو يبين أن الآمال المعقودة على التقدم في هذا الاتجاه لا تزال "سابقة لأوانها" (انظر: Mayall 1996; Wheeler 2000). واستكمالاً لنفس الموضوع، يذهب جاكسون

(٢٠٠٠: ١٨١) إلى أن الطبيعة المتنوعة للمجتمع الدولى فى الحقبة ما بعد الكولونيالية تجعل التصور التعددى للمجتمع الدولى أكثر أهمية. ويزعم أن التعددية تقدم أفضل ترتيب وصلت إليه المجتمعات حتى الآن من أجل التوفيق بين الرغبة فى النظام والمطالبة بالاستقلال. وربما كان بول غامضًا حيال هذه النقطة؛ فمن وجهة نظره، يعد ظهور نخبة تعتنق "الثقافة الكوزموبوليتانية للحداثة" أمرًا مشجعًا (Bull 1977: 317). لكن هـذه الثقـافة لا تزال تنوء بالوزن الثقيل "للثقافات السائدة فى الغرب". وهناك دلائل تظهر بشكل أكثر جدية أن الشقة آخذة فى الاتساع بين الجماعات المتنوعة فى الغرب وفى غير الغرب، وترد إلى الذهن هنا فورًا تلك الأهمية المتزايدة للدين فى السياسة العالمية. ومن المهم أن نتذكر أن بول (1984 a:6) ذكر أنه عندما قدمت جماعات فى العالم الثالث مطالب من أجل العدالة لأول مرة، فقد قامت بذلك باعتبارهم متوسلين فى عالم تسيطر عليه القوى الغربية، وبالتالى كان من الضرورى استخدام المصطلحات الغربية حتى يستجلبوا استجابات متعاطفة مع مطالبهم. لكن إحياء الثقافات المحلية وظهور نخب جديدة فى المجتمعات غير الغربية حرك عمليات جديدة، فقد وضعت العديد من الجماعات "تأويلات جديدة" "للقيم الغربية" وبعضها تخلى عن تلك القيم كلية، وأثاروا تساؤلات هائلة بشأن توافق المطالب المرفوعة من الجماعات غير الغربية "متوافقة مع الأفكار الأخلاقية للغرب" (Bull 1984a).

وتستدعى هذه التعليقات بعض الملاحظات بشأن "صراع الحضارات" الذى يزعم أنه آتٍ وخضع للنقاش من أوائل منتصف التسعينيات من القرن العشرين، وخصوصًا بعد الهجمات على الولايات المتحدة وبريطانيا وبالى وغيرها من قبل الإرهابيين الإسلاميين (Huntington 1993). وكما سنرى فى الجزء التالى، اعتقد بول فى ثمانينيات القرن العشرين أن الغالبية العظمى من الدول الجديدة قبلت بالمجتمع الدولى الغربى وبمبادئه المتعلقة بالسيادة وعدم التدخل. وليس هناك من سبب واضح لمخالفة هذه النتيجة. لكن من ناحية أخرى ازدادت كثيرًا الاختلافات الدينية والثقافية بين العديد من

الجماعات الغربية وغير الغربية خلال الخمسة والعشرين عامًا الماضية، وستتسع الفجوة أكثر فى المستقبل. (علينا أن نتذكر أيضًا أن الأصولية الإسلامية ليست هى التحدى الأوحد "للحداثة الغربية"، وأن الأصولية المسيحية ليست أقل معارضة لما يعتقد أنه اتجاهات خبيثة للأنظمة الاجتماعية العلمانية الحديثة). وتؤكد بحوث المدرسة الإنجليزية على الحاجة لفهم الآلام الاقتصادية والسياسية وغيرها التى تجد تعبيرًا لها فى العداء للقيم الغربية، وتتوجه بالنظر للدبلوماسية من أجل التعامل مع السخط واسع الانتشار إزاء النظام العالمى والإقليمى. ولا يشير شىء فى تحليل المدرسة الإنجليزية إلى أن جهودًا ستنجح حتمًا أو أنها ستمنى فعلاً بالفشل، وإن كان البعض يعتقد أن صعود الدين فى السياسة العالمية يثير مشكلات فى وجه تحليل المدرسة الإنجليزية للمجتمع الدولى، ذلك التحليل الذى تناول بشكل أساسى صعود وانتشار الترتيبات السياسية العلمانية. لكن الاقتراب الذى كان له اهتمام طويل بالدين والسياسة العالمية (انظر: Thomas 2001; Hall 2006; Jackson 2008) ينصح بعدم الوقوع فى إغراءين: المبالغة فى تصور أن الحقبة الراهنة جديدة أو التقليل من حقيقة أن التحديات الجديدة قد ظهرت وتتطلب قدرًا أكبر من الحكمة العملية فى الجمع بين استخدام القوة أو التهديد بها والمساومة والتكيف.

التمرد على الغرب وتوسع المجتمع الدولى

شكل أثر التمرد على الغرب، على المجتمع الحديث للدول، موضوعًا مركزيًا لكتابات بول وواتسون فى ثمانينيات القرن العشرين، وكان سؤالهما الرئيسى يتعلق بما إذا كانت الحضارات المختلفة، التى جمعها معًا التوسع الأوربى، لديها رغبة مشتركة فى الانتماء لمجتمع دولى فى مقابل النظام الدولى. وللإجابة عن هذا السؤال من الضرورى أن نستدعى خبرة العالم فى أواخر القرن الثامن عشر، حيث وجدت أربعة نظم إقليمية دولية مسيطرة (الصينى والأوربى والهندى والإسلامى). ومعظم "الحكومات

فى كل مجموعة" لديها إحساس بالانتماء "لحضارة مشتركة" متفوقة على كل الآخرين (Bull & Watson 1984: 87). فلقد التزمت الدول الأوربية بمبدأ المساواة فى السيادة داخل قارتها، لكنها أنكرت على غير الأوربيين مثل تلك الحقوق. وكانت الطريقة التى ينبغى أن تتعامل بها أوربا مع مستعمراتها دائمًا موضع خلاف، فقد ادعى البعض لنفسه حق استبعاد أو إبادة الشعوب المغزوّة، بينما دافع آخرون عن عضويتها على قدم المساواة فى المجتمع الإنسانى وأحقيتها فى المعاملة الإنسانية. وتذهب النظريات السائدة عن الإمبراطورية فى القرن العشرين، كما تمثلت فى نظام الانتداب لعصبة الأمم ونظام الوصاية فى الأمم المتحدة، إلى أن القوى الكولونيالية عليها التزام بإعداد الشعوب غير الأوربية حتى تنضم فى النهاية لمجتمع الدول على قدم المساواة مع الأعضاء المؤسسين فى الغرب (Bain 2003).

واعتقد الأوربيون أن هذه النقلة سوف تستغرق عقودًا إن لم يكن قرونًا، وذلك جزئيًا لأن الحضارات الأخرى عليها أن تتجرد من تصوراتها الاستعلائية عن المجتمع الدولى، التى تصور نفسها فيها على أنها مركز العالم. فقد عرفت الصين التقليدية نفسها مثلاً على أنها "المملكة الوسطى" التى تستحق الإجلال من المجتمعات الأخرى التى اعتقدت أنها فى مرتبة أدنى من التطور. كما ميزت الآراء الإسلامية التقليدية عن العلاقات الدولية بين دار الإسلام ودار الحرب – أى بين المؤمنين والكفار– مع إقرارها بإمكانية وجود هدنة مؤقتة (دار الصلح) مع القوى غير الإسلامية. ولم تكن القوى الأوربية أقل تمسكًا بالرؤية الاستعلائية للنظام الدولى، حيث اعتقدت أن تلك المجتمعات التى لم تصل بعد إلى "مستواها فى الحضارة "يتعين أن تمنع من الدخول فى المجتمع الدولى (Gray 1984).

ما يعنيه ذلك هو: أن الحضارات المختلفة كانت تنتمى إلى نفس النظام العالمى فى القرن الثامن عشر، لكن مع التوسع الأوربى أجبرت الشعوب الأخرى على الخضوع للتصور الأوربى للسياسة العالمية. وبدأ معظم تلك المجتمعات تدريجيًا فى تقبل المبادئ

الأوربيـة للمـجـتمع الدولى، لكنهـا صـارت تتمـتع بعـضـوية ذلك المجـتمـع على أسـاس المسـاواة بعـد مـعـركـة طويلة لإضـعـاف ثقـة أوربـا فى تفـوقـهـا الأخـلاقى والسـيـاسى، واعتقادها بحقها فى تقرير مصير هذه المجتمعات.

وأطلق بول (Bull & Watson 1984: 220-4 i) على ذلك الصرا ع "التمرد على الغرب" وقـسـمـه إلى خـمس مـراحل رئيـسـة. المرحلة الأولى: دارت حـول "الصـرا ع من أجل المساواة فى السـيادة" الذى خاضـته تلك المجتمعات كالصين واليابان، اللتين "احتفظتا باستقلالها الرسمى" فى عصر الإمبريالية، لكن القوى الغربية اعتبرتها "متدنية". وقد حكمت هذه المجتمعات بواسطة معاهدات غير متكافئة (تم عقدها تحت الإكراه). كما حرمت بسبب مبدأ عدم خضوع الأجـانب للتشريـع الوطنى (extra-territoriality) من حقها فى تسوية الخلافات مع الأجانب وفق قوانينها الداخلية. وعقب التمرد القانونى على الغرب، انضـمت لمجـتمـع الدول كل من اليـابان فى عـام ١٩٠٠، وتركـيـا فى عـام ١٩٢٣، والصين فى عام ١٩٤٣. أما التمرد السياسى على الغرب فكان بمثابة المرحلة الثانية من تلك العملية، التى طالبت المستعمرات فيها بالحرية من السيطرة الإمبريالية. وكـان الجـزء الثـالث، من السـعى للحـرية والكرامـة هو؛ التـمـرد العـرقى الذى ارتبط بالصـرا ع من أجل إلغاء الرق وتجـارة الرقيق وكذلك كل أشكال تفوق العـرق الأبيض. أمّـا الجـزء الرابـع: فكان التـمـرد الاقـتصـادى ضـد أشكال عدم المسـاواة والاسـتـغـلال المسـتبطنة فى النظام المالى والتجـارى العـالمى الذى يسـيطر عليـه الغرب. أمّا التـمـرد الخامس، وهو التمرد الثقافى فهو؛ احـتجـا ج على الإمبريالية الثقافية الغربية، ويتـضـمن ذلك افتراض الغرب لأحقيته فى تقرير طريقة حياة الشعوب الأخرى، وذلك عن طريق تعميم التصورات الفردية الليبرالية عن حقوق الإنسان على مستوى العالم.

ويرى بول أن الأبعـاد الأربعـة الأولى من تمرد العـالم الثـالث حـاولت إقنا ع القـوى الكولونيالية أن تأخذ بجدية مبادئها الأخلاقية فى علاقاتها مع الأجزاء غير الأوربية للعالم. وقد بدت كلها أنها تمثل الرغبة فى تقليد مسار التنمـية الغربى، ولكن التـمرد

الثقافى -كما ذكرنا سلفًا- كان مختلفًا لأنه "تمرد على القيم الغربية ذاتها" (Bull & Watson 1984: 223). والسؤال الذى لا يمكن تجنبه هنا هو، هل سيقود توسع المجتمع العالمى الذى حدث بسبب ذلك التمرد ضد الغرب إلى أشكال جديدة من عدم الانسجام والصراع. ويبرز أهمية هذا السؤال ذلك التمرد الدينى، خصوصًا من قبل بعض ردود الفعل الإسلامية ضد الغرب، كما تمثلت فى القاعدة، التى تعارض بقوة الدعم الأمريكى لإسرائيل، وسياسة الولايات المتحدة فى مساندة النخب الفاسدة الموالية للغرب فى الشرق الأوسط، وكذلك انتشار القيم العلمانية الغربية.

ولم يصاحب هجمات الحادى عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة تلك المطالب الدبلوماسية، التى تضيع بشكل لا يتغير أثناء سياسة "خذ وهات" المعتادة. وقد يبدو ذلك شكلاً جديداً من التمرد ضد الغرب لم يخضع فيه استخدام القوة لمبدأ كلاوسفيتز الشهير عن أن الحرب استمرار للسياسة، ولكن بوسائل أخرى، رغم أن الهجمات الإرهابية صممت بوضوح لإجبار الولايات المتحدة والآخرين على الانسحاب من العالم الإسلامى.

إلى أين سيقود هذا التمرد على الغرب؟ وما الذى سيعنيه بالنسبة لمستقبل المجتمع الدولى؟ ستكون تلك أسئلة مركزية للسنوات القادمة. وبالنسبة للبعض، ليس هناك دليل أكثر من هذا على قيمة أطروحة صمويل هنتنجتون المثيرة للجدل، عن أن خطوط التماس الجديدة ستتطابق مع الانقسامات القديمة بين الحضارات، وذلك فى مقابل إيمان فرانسيس فوكوياما بالنصر العالمى لليبرالية الديمقراطية، ممّا أطلق الكثير من الجدل عقب انهيار الاتحاد السوفيتى (Fukuyama 1992; Huntington 1993). ويؤكد بعض من يجد آراء هنتنجتون عن الحضارات مفرطة فى التبسيط، على الحاجة لفهم تداعيات التمرد الثقافى الأكبر بالنسبة للمجتمع الدولى. ويحاجج كريس براون (١٩٨٨) بأن العديد من المجتمعات والجماعات غير الغربية قد تحدت "المتطلب الحداثى"، وهو ذلك الافتراض الذى تبلور أثناء الغزو الإسبانى للأمريكتين، عن أن

للغرب الحق فى إخضاع المجتمعات الأخرى لقيمه. ويثير ذلك السؤال المهم الذى يتعلق بما إذا كان الاتفاق على مبادئ التعددية للتنظيم السياسى العالمى هو كل ما تستطيع المجتمعات المختلفة، إنجازه ومن الممكن أن يكون منتهى ما تطمح إليه.

أمّا الموقف الذى أخذه بول وواتسون فى الثمانينيات فهو؛ أن نشوب الصراعات الثقافية وظهور الثقافة الكوزموبوليتانية للحداثة يجران بعضهما بعضًا، وهو ما يعنى أن التأييد لصورة "التعددية" والصورة "التضامنية" للمجتمع الدولى قد تزيد فى المرحلة القادمة للسياسة العالمية (ولكن فى المناطق المختلفة). ومن المحتمل أن تأييد الثقافية العالمية لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية تنامى فى السنوات الأخيرة، وكذلك ازداد التمسك بالسيادة القومية بسبب الخوف من "الإمبريالية الجديدة". ويعتقد بول وواتسون أنه فى الثمانينيات جرى إلى حد كبير بناء نظام يعكس مصالح الدول غير العربية، ولقد كانا مصممين على أن المجتمع الدولى لن يتمتع بتأييد العديد من الشعوب غير الغربية، ما لم يحدث المزيد من التغيرات الراديكالية (Bull & Watson 1984: 429). وفى هذا الصدد تعتبر إعادة توزيع القوة والثروة بصورة راديكالية ذات أهمية جوهرية (Bull 1977: 316-17). ورغم أن بول (Bull 1984 a: 18) استمر على رأيه أن "العدالة ستتحقق بشكل أفضل فى سياق النظام"، فإنه كان أكثر ميلاً فى كتاباته الأخيرة إلى الرأى القاضى بأن تحقيق المزيد من العدالة ضرورة ملحة لحماية النظام والمجتمع الدوليين.

لكن بول لم يعش ليرى بنفسه التوسع اللاحق للمجتمع الدولى بسبب تشظى الكتلة السوفيتية وتفكك العديد من مجتمعات العالم الثالث. كما نشأت تحديات جديدة للمجتمع الدولى بسبب الحركات الانفصالية القومية التى تنادى بأن العدالة أحيانًا قد تتحقق "على حساب النظام" (Keal 1983: 270). وكذلك تولدت مشكلات جديدة بسبب ظهور "الدول الفاشلة" (Helmant & Ratner 1992-93)، والانتهاكات الهائلة لحقوق الإنسان فى الصراعات الأهلية، وبسبب أنظمة الحكم التى فى حالة حرب مع قطاعات

من سكانها، وبسبب الحكومات التى قد توفر ملاذًا آمنًا للمنظمات الإرهابية كالقاعدة، وبسبب المخاوف من أن التفكك المحتمل للقوى النووية (وتُذكر باكستان عادة فى هذا السياق) يمكن أن يؤدى إلى وقوع أسلحة الدمار الشامل فى يد الجماعات الإرهابية التى لا تتورع عن إلحاق أقصى قدر من المعاناة بالمدنيين. ولكن كما سنرى، تميل تلك التطورات إلى تدعيم رأى بول وواتسون عن وجود انقسام متزايد فى المجتمع الدولى الحديث بشأن المبادئ التعددية والتضامنية للتنظيم السياسى الدولى (Hurrell 2002).

ويقدم روبرت جاكسون فى كتابه أشباه الدول (١٩٩٠) اقترابًا جديدًا لتناول التوسع فى المجتمع الدولى، بالتركيز على ما أصبح القضايا المركزية للسياسة العالمية، وخصوصًا مشكلة "الدولة الفاشلة". ونقطة البداية عند جاكسون هى أن دول العالم الثالث سمح لها بدخول مجتمع الدول باعتبارهم أعضاء متساوين فى السيادة، ولكن من دون ضمانات أنها تستطيع حكم نفسها بفاعلية. وبالفعل، كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٦٠، قد تخلت عن ذلك المبدأ القديم المتعلق بأن الشعب يجب عليه أولاً أن يثبت قدرته على الحكم الجيد قبل أن يمنح الحكم الذاتى. ومن هنا حصل العديد من الدول على "سيادة سلبية" -الحق فى عدم التدخل فى شئونها الداخلية- لكنها تفتقر إلى "السيادة الإيجابية"- أو القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لسكانها. وأحد تداعيات ذلك أن النخب الحاكمة كانت حرة قانونًا كى تفعل ما يحلو لها بأراضى إقليمها. ويمكن لمن يقومون بانتهاك حقوق الإنسان أن يحتموا بالمادة الثانية (الفقرة السابعة) من ميثاق الأمم المتحدة، الذى ينص على عدم أحقية المجتمع الدولى فى "التدخل فى الشئون، التى تقع بشكل أساسى فى نطاق السلطة الداخلية لأى دولة".

ويثير جاكسون (١٩٩٠) مسألة ما إذا كان من الممكن أن يهيئ نظام أكثر فاعلية للوصاية العالمية شعوب المستعمرات للاستقلال السياسى، ويجادل نوعًا ما أن على

المجتمع الدولى أن يتحمل المسئولية لحكم الدول التى لم تعد قابلة للاستمرار (انظر أيضًا Helmant & Ratner: 1992-93). ويتصل بذلك عمّا إذا كانت موافقة حكومات الدول الفاشلة أو التى بسبيلها للفشل لازمة قبل أن يتحرك المجتمع الدولى لحماية الشعوب غير المحصنة (Helmant & Ratner 1992-93).

وقد أعادت الإبادة البشرية فى رواندا، والعنف الموجه لشعب تيمور الشرقية، والأزمة الإنسانية فى السودان، والتطهير الإثنى فى البلقان فتح الجدل حول مزايا وعيوب التدخل الإنسانى. وكما ذكرنا آنفًا، كشف الجدل المرتبط بتدخل الناتو فى إقليم كوسوفو بأنه ليس هناك إجماع حول إمكانية تجاوز حق السيادة عن طريق ما يدعى أنه مبدأ أعلى يتعلق بحماية حقوق الإنسان. ويؤيد بعض المراقبين تحركات الناتو على أساس أن على الدول التزامات تجاه المجتمع الإنسانى ككل وليس فقط تجاه مواطنيها (Havel 1999: 6). لكن آخرين أدانوا الناتو لما رأوه خرقًا لميثاق الأمم المتحدة، وبسبب الطريقة شديدة الانتقائية فى التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان، التى تزيد من مأساة السكان المحليين (Chansky 1999 a; Wheeler 2004). وقد عمق الجدل حول الحرب الراهنة على العراق من تلك الانقسامات، حيث دافع البعض عن العمل العسكرى لإزالة نظام مستبد، فى حين اتهم آخرون الحكومتين الأمريكية والبريطانية بتقديم مصالحهما على المجتمع الدولى، من خلال التحرك دون الحصول على موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبالإخفاق فى العمل بحذر، وبتجاهل منطق التدخل، ألا وهو الالتزام طويل الأجل بإعادة البناء الاجتماعى، وهو ما ستتسأم منه الشعوب المحلية بسرعة وسترفضه المجتمع المستهدف. ويمكن الاستماع لصدى التوترات الأقدم بين التصورين "التعددى" و"التضامنى" للمجتمع الدولى فى ردود الأفعال المختلفة تجاه أسلوب التعامل مع منتهكى حقوق الإنسان، ومع تلك الأنظمة الحاكمة التى تعد مارقة فى المجتمع الدولى. وسيتعين علينا الانتظار لنرى ما إذا كان مجتمع الدول سيتفق على الحاجة للتدخل فى ظل حالات إنسانية طارئة محددة دون إضعاف

التأييد العام لمبدأ السيادة، الذى سيظل واحداً من القيود الرئيسية على استخدام العنف (Roberts 1993; Vincent & Wilson 1994)، وستجد المدرسة الإنجليزية ذاتها عندما تبحث فى تلك المسائل.

التقدم فى العلاقات الدولية

إن أحد أكثر الأسئلة المحيرة فى علم العلاقات الدولية هو، إلى أى مدى يمكن إحراز التقدم. ويذهب وايث (1966 b: 26) إلى أن النظام الدولى هو "مجال العودة والتكرار"، وتلك صياغة نستطيع أن نجدها فى الصياغة الكلاسيكية للواقعية الجديدة عند والتز (Waltz 1979: 66). وتتمثل أطروحة هذا الفصل فى أن المدرسة الإنجليزية تشير إلى تقدم محدود على هيئة اتفاقات على كيفية الحفاظ على الأمن، وبدرجة أقل على كيفية نشر العدالة العالمية. وتشير كتابات بول عادة إلى أن النظام له الأولوية على العدالة، والسبب فى ذلك أن النظام الدولى إنجاز هش، وأن الدول ببساطة لا تستطيع الاتفاق على معنى العدالة العالمية. وفى هذه المسألة، يبدو أن بول ينحاز إلى ما وصفه وايث بأنه الجناح "الواقعى" للعقلانية، لكنه أقرب فى مسائل أخرى للجناح "المثالى" (Wight 1991: 59). ويبدو أن بول قرب نهاية حياته صار أكثر تعاطفاً مع وجهة النظر التضامنية، التى استثارت المزيد من التأملات حول الدولية (internationalism) وأهمية المجتمع العالمى (انظر Buzan 2004؛ الفصل السابع: Dunne 1998).

ويظهر هذا التبدل فى الرأى بشكل جلى فى محاضرات هاجى التى ألقاها بجامعة واترلو بكندا فى عام ١٩٨٣ (Bull 1984 b). ويتضح ذلك من ملاحظته عن أن "فكرة الحقوق السيادية التى توجد بمنأى عن القواعد التى وضعها المجتمع الدولى ذاته والمسلم بها دون شروط، يتعين رفضها من حيث المبدأ" وذلك على الأقل لأن "فكرة حقوق والتزامات الشخص الفرد صار لها مكان، وإن كان غير مستقر" داخل مجتمع

الدول، "ومسئوليتنا أن نسعى لمد نطاقها" (Bull 1984 b: 11-12). ويشهد "الاهتمام الأخلاقى بالرفاه على نطاق عالمى" بنمو "الوعى الأخلاقى الكوزموبوليتانى"، الذى يعد "تغيرًا هائلاً فى مدركاتنا" (1984 b: 3). ولم تفقد هذه المجتمعات أيًا من أهميتها فى الفترة التى يناضل فيها المجتمع الدولى للعثور على اقترابات دبلوماسية للسياسة البيئة العالمية، وهو ذلك البعد من الشئون الدولية الذى أهملته المدرسة الإنجليزية إلى حد بعيد باستثناء هاريل (الفصل التاسع: 2007 ;2006 ;1994).

وسيكون من الخطأ الاعتقاد أن بول ظن أن حل المشكلات العالمية سيكون أسهل فى العثور عليه، أو أن الأمور ستصل إلى حد بحيث لن تكون هناك حاجة لاتخاذ "خيارات رهيبة" (1984 b: 14). فلقد كانت روح التشكك لدى بول تقلل من حدة التطلع نحو رؤية مثالية، ويتضح هذا من ملاحظته عن إمكانية ظهور مجتمعات سياسية جديدة متجاوزة للسيادة فى أوربا الغربية. وهناك فقرة ملغزة فى كتاب بول المجتمع الفوضوى (١٩٧٧: ٢٦٧) تنص على أنه قد آن الأوان لظهور مبادئ جديدة للتنظيم السياسى الإقليمى تعترف بالحاجة لمستويات تحت قومية وقومية وفوق قومية للحكومة، لكنها ترفض فكرة تمتع أى مستوى منها بالسيادة على سبيل الحصر. غير أن مثل هذا العالم لن يكون خاليًا من الأخطار، إذ كان المجتمع الدولى فى القرون الوسطى، ببنيته المعقدة من السلطات المتداخلة وولاداته المتعددة، أكثر عُنفًا من النظام الحديث للدول (Bull 1977: 255). ولذلك قدم بول (1979 b) دفاعًا مشروطًا عن مجتمع الدول، يحاجج فيه – ضد التصور الأكثر يوتيوبية– بأن معظم الدول ستستمر فى لعب "دور إيجابى فى الشئون العالمية". وعلى الرغم من أوجه قصوره المتعددة، فإن المجتمع الدولى لن يُفْضِلَه على الأرجح أى شكل للتنظيم السياسى العالمى فى المستقبل المنظور.

لقد تأملنا كيف تختلف المدرسة الإنجليزية عن الواقعية والواقعية–الجديدة، ومن الضرورى الآن تناول تقييمها "للثورية" وانتقادات المجتمع الدولى المقدمة من قبل أنصار الثورية. يذهب بول (١٩٧٧: ٢٢) إلى أن جوهر الثورية يعود إلى إيمان كانط "بالصراع

الأفقى للأيديولوجيا الذى يخترق حدود الدول ويقسم المجتمع الإنسانى إلى معسكرين – الأمناء على المجتمع البشرى ومن يقفون فى طريقه، والمؤمنون حقًا والهراطقة، والمحررون والمضطهدون". ويعتقد بول أن التصور الكانطى للمجتمع الدولى يؤمن بوجوب التخلى عن المعاهدات الدبلوماسية فى السعى لتوحيد الجنس البشرى. فليست هناك قيمة حقيقية "للأمانة مع الهراطقة"، وإنما ليس لها أكثر من "فائدة تكتيكية"، لأن "القبول المتبادل لحقوق السيادة أو الاستقلال لا ينشأ بين المختارين والملعونين أو بين المحررين والمضطهدين" (١٩٧٧:٢٤).

ويرى العديد من الكتَّاب، ومنهم ستانلى هوفمان (١٩٩٠: ٢٣-٤) أن كانط كان "أقل كوزموليتانية وإنسانية فى كتاباته عن الشئون الدولية مما يقترح بول". وبالفعل فعلى الرغم من كل كوزموبوليتانية كانط (التى تتراوح بين الإيمان بواجب الضيافة تجاه الغرباء واعتقاده أن الجماعات البشرية يجب أن تتعاون لدعم القانون الدولى والسلام العالمى) دافع كانط عن مجتمع من الدول ذات السيادة، على أساس مبدأ عدم التدخل. لكن أكثر ما أزعج مفكرى المدرسة الإنجليزية كبول ووايت هو الإيمان "الثورى" أن السلام أو النظام لا يستطيع الوجود حتى يكون لكل المجتمعات نفس الأيديولوجيا العالمية – وهو الاعتقاد الذى رده وايت (١٩٩١: ٤٢١-٢) خطأً لكانط (انظر MacMillan: 1995). ويتضح هذا الاهتمام نفسه أيضًا فى النقد الواقعى المبكر لمخاطر العقلية الصليبية فى السياسة العالمية (الفصل الثالث). وما يشترك فيه مفكرو المدرسة الإنجليزية والواقعيون هو الخوف من المنظرين الأيديولوجيين الذين لا يتحملون الآراء المخالفة، ولا يطيقون الصبر فيما يتعلق بالتخلص من عيوب المجتمع الدولى، ولو بالعنف إذا دعت الضرورة، ويفتقرون إلى الحكمة العملية بالإخفاق فى تفهم أن استخدام القوة – كما بينت الأحداث فى عراق ما بعد الغزو الأمريكى– قد تكون لها تداعيات كارثية غير متوقعة كلية (Mayall 2000).

ويشدد وايث على أن "العقلانية" تتداخل مع الواقعية والثورية. وقد رأينا إحدى نقاط التداخل بين الواقعية والمدرسة الإنجليزية. أمّا التداخل بين المدرسة الإنجليزية والثورية فيمكن أن نجدها في محاضرات وايث التي قارن فيها كانط بالعقلاني الذي هو أولاً وقبل كل شيء "إصلاحي وممارس للهندسة الاجتماعية التدريجية" (Wight 1991: 29). وتتبنى الأعمال الرئيسية للمدرسة الإنجليزية عن الرؤى المتعلقة بكيفية تنظيم البشرية. فمناقشة المجتمع العالمي لدى بوزان (٢٠٠٤) تؤيد تفسيراً بنيوياً يخرج عن الاهتمام التقليدي لتلك الرؤى بالمسائل الأخلاقية في السياسة العالمية، لكنه يراكم فوق الملاحظات الأولية التي قدمها بول وفينسنت عن السؤال المهم المتعلق بالعلاقة بين المجتمع الدولي والمجتمع العالمي. ومن الواضح أن بول كان يتحدث باسم الكثيرين في المدرسة الإنجليزية حين أورد أنه لا يوجد سبب للظن أن المفكرين السياسيين سينجحون فيما أخفق الدبلوماسيون مراراً وتكراراً، ألا وهو تحديد المبادئ الأخلاقية التي تعتبرها جميع أو معظم المجتمعات مفتاحاً للتقدم الراديكالي في النظام الدولي. ومن ناحية أخرى، هناك نزعة إنسانية تغذي أطروحة بول حول أن النظام الدولي يجب الحكم عليه في النهاية من خلال ما يقدمه للنظام العالمي، وتؤسس لرأي وايث أن وظيفة السياسة تحقيق النظام والأمن، "اللذين ينشأ عنهما بعد ذلك القانون والعدالة والرخاء"، وتدعم فرضية جاكسون وباين عن أن أنصار التدخل الإنساني، على الرغم من نبل مقاصدهم، قد يزيدون المعاناة، التي من الممكن تجنبها بالاعتماد الحذر على المواثيق المجربة والمختبرة في العلاقات الدولية، على الرغم مما قد يثيره ذلك من خيبة أمل من وجهة النظر "اليوتوبية" (Bain 2003; Jackson 2000). ويمكننا أن نضيف أن الاهتمام بما أطلق عليه دون ويلر (١٩٩٩) "الإنسانية المعذبة" يجري في ثنايا الاقترابات الرئيسية للمدرسة الإنجليزية، سواء كانت تعددية أم تضامنية، وسواء كانت مؤيدة للتدخل الإنساني أم معارضة له، وسواء كانت حريصة على تعريف حقوق الإنسان أم تسارع في التأكيد على ميل الديناميات الواقعية لتأكيد ذاتها في غمار المشروعات "الإنسانية".

وفى ختام هذا الفصل، فمن المفيد أن نتأمل علاقة المدرسة الإنجليزية ببعض الفروع الأخرى لنظرية العلاقات الدولية. فهناك توزان بين تحليل المدرسة الإنجليزية للمجتمع الدولى والأطروحات المؤسسية الليبرالية الجديدة عن إمكانية التعاون حتى فى ظل حالة الفوضى. لكن أعضاء المدرسة الإنجليزية لم يسايروا أنصار المؤسسية الليبرالية الجديدة في إستخدام نظرية المباراة لتفسير كيف يقوم التعاون بين اللاعبين الأنانيين العقلانيين (Keohane 1989 a). وبخلاف العديد من الدارسين من أمريكا الشمالية، بمن فى ذلك أنصار المدرسة البنائية، فقد أولوا اهتمامًا محدودًا بالمسائل الإبستمولوجية والمنهاجية، وقد وصف ذلك بأنه يفسر بعض الخلط في الولايات المتحدة عن طبيعة البرنامج البحثي للمدرسة الإنجليزية (Finnemore 2001). وبوجه عام، يقترب كتّاب المدرسة الإنجليزية من أطروحة البنائيين بصدد أن مصالح الدول يجب أن تؤخذ دائمًا فى الاعتبار بالارتباط مع المبادئ الأخلاقية والقانونية للمجتمع الدولى، حتى لو أنهم كانوا أقل تفكيراً فى أهمية فلسفة العلوم الاجتماعية بالنسبة لنمط التحليل الخاص بهم (Linklater & Sugan ami الفصل الثامن، الجزء الأول: ٢٠٠٦). وكذلك يتفق أنصار المدرسة الإنجليزية مع البنائية فى أن الفوضى هى "ما تصنعه الدول منها" إذا استخدمنا عبارة ويندت الشهيرة (Wendt 1992). ويشتركون في الاعتقاد أن السيادة ليست واقعًا غير متغير، لكنها تبدل معناها مع تبدل الأفكار، مثلاً حول مكانة حقوق الإنسان فى المجتمع الدولى. وكما ارتأى بول، تستطيع الدول أن تخلق نظامًا دوليًا أو مجتمعًا دوليًا من حالة الفوضى، وقد تقدر إلى حد ما على جعل المجتمع ينصاع للمبادئ الأساسية للعدالة الإنسانية (انظر أيضًا: Wight 1977 & Reus-Smit 1999) وليس هناك أمر مقدر سلفًا، وإنما يعتمد كل شيء على كيفية تفكير الدول فى نفسها باعتبارها مجتمعات سياسية منفصلة وما تعتبره حقوقًا لها، وواجبات عليها إزاء بقية الجنس البشرى، وإلى أى مدى هى مستعدة لاستخدام الدبلوماسية، بصبر وبحذر، لإقامة أرضية أخلاقية وسياسية مشتركة. ولهذا اهتم أنصار المدرسة

الإنجليزية على وجه الخصوص بالأبعاد القانونية والأخلاقية للسياسة العالمية وبالعلاقة بين النظام والعدالة، ولهذا أيضًا تحظى مناقشات أنصار البنائية بالمعايير العالمية وبالشرعية بأهمية خاصة لدى الاهتمامات التقليدية للمدرسة الإنجليزية (Edelman 1990; Clark & Reus-Smit 2007; Raymond 1997).

أنشأت فكرة "المجتمع الدولى النقدى"، حسبما دافع عنها دون وويلر، ارتباطات بين النظرية الاجتماعية النقدية والمدرسة الإنجليزية (انظر أيضًا، المقدمة: Heins 2008). وبوجه عام يجدر التأكيد على أن كتاب المدرسة الإنجليزية متشككون حيال ما يعتبرونه بحثًا اجتماعيًا متحيزًا. أمّا المنظرون النقديون من جانبهم، بشتى قناعاتهم، فقد اعتمدوا كثيرًا على المدرسة الإنجليزية (انظر Der Derian 1987; Linklater 1998). وتحتوى محاضرات وايت بالتأكيد على ثروة من الاستبصارات بشأن مسألة التعددية الثقافية فى السياسة الدولية، التى تعد ذات أهمية مركزية فى الدراسات ما بعد البنوية (Wight 1991). ويثير تحليل توسع المجتمع الدولى تساؤلات ضخمة حول العلاقة بين المبادئ العالمية القانونية والأخلاقية من جهة، واحترام الاختلافات الثقافية، من جهة أخرى، التى لا تزال ذات أهمية مركزية بالنسبة للاقترابات النقدية، وكذلك للمجال الفرعى بأكمله المتعلق بالنظرية السياسية الدولية أو الأخلاق العالمية. ولكن بخلاف بعض الاستثناءات، لم يكن أعضاء المدرسة الإنجليزية فاعلين بشكل خاص فى هذه المنطقة (Williams 2006; Dunne 2008).

إن المدرسة الإنجليزية كرست معظم جهودها "للحوار الدبلوماسى" بين الدول (Watson 1982)، لأهميتها على وجه الخصوص فى تقييد استخدام القوة وتشجيع التفاهم بين الثقافات المختلفة وحل الخلافات السياسية واكتشاف إمكانات التعاون. وكانت الأسئلة المتعلقة بالكيفية التى ينبغى أن ينظم بها المجتمع الدولى أقل أهمية من تلك المتعلقة بكيف تطور هذا المجتمع الدبلوماسى، وما إنجازاته والمشكلات التى

صادفها بكثرة - خصوصًا صعوبات ترويض التنافس على الأمن والقوة والتغلب على الاختلافات الأيديولوجية والتعامل مع مطالب من "لا يملكون" فى المجتمع الدولى. وقد قدمت المدرسة الإنجليزية إسهامًا فريدًا فى دراسة السياسة العالمية بتناولها لتلك الأسئلة.

الخلاصة

فى كتاب أزمة العشرين عامًا ١٩١٩-١٩٣٩ (١٩٣٩/١٩٤٥/١٩٤٦:١٢) لإى إتش كار، قدم الأطروحة القائلة بأن النظرية الدولية ينبغى أن تتفادى "عقم" الواقعية و"سذاجة" المثالية. وتستطيع المدرسة الإنجليزية الادعاء أنها اجتازت اختبار النظرية الدولية الجيدة، فقد حلل أعضاؤها عناصر المجتمع والتحضر، التى لم تحظ سوى بالقليل من الاهتمام من قبل الواقعيين. ورغم اهتمامهم بشكل رئيس بفهم النظام الدولى، فقد تناولت المدرسة الإنجليزية احتمالات العدالة العالمية، بل قدم بعض أعضائها دفاعًا أخلاقيًا عن إقامة نظام عالمى أكثر عدالة. ولكن لم تقنع الأطروحات اليوتوبية أو الثورية سوى قلة من أعضائها، تلك الأطروحات التى تذهب إلى أن الدول بإمكانها تسوية اختلافاتها الأساسية بخصوص الأخلاق والعدالة. وهذا هو مفتاح ادعاء المدرسة الإنجليزية أنها الأرضية الوسط بين الواقعية والثورية.

وتدفع المدرسة الإنجليزية بأن المجتمع الدولى إنجاز محفوف بالمخاطر وليس بقاؤه مضمونًا، وتشدد على أنه بدون المجتمع الدولى من غير المحتمل أن تنشأ تطورات سياسية أكثر راديكالية. ويتوقع أنه سيكون هناك دائمًا وجهان للمدرسة الإنجليزية: الوجه الواقعى الذى يسارع فى الكشف عن التهديدات للمجتمع الدولى؛ والوجه الكوزموبوليتانى الذى يكشف عن إمكانات بناء مجتمع أكثر استجابة لاحتياجات الضعفاء والمعرضين للخطر. وستستمر العلاقة بين هذه التوجهات المختلفة فى التغير

استجابة للظروف التاريخية. ولم تشجع سنوات الحرب الباردة التصورات التقدمية للنظام العالمي، وكان انقضاء الثنائية القطبية أكثر تسهيلاً لنمو التضمنية، لكن التطورات التي حدثت منذ الحادي عشر من سبتمبر أوضحت كيف تستطيع عودة سياسة الأمن القومي أن تضعف بسرعة من المواثيق المتعلقة بعدم استخدام القوة، لاحظ التطورات في مبدأ "الحرب الوقائية" وقرار الولايات المتحدة أن تتجاهل اتفاقيات جنيف في التعامل مع المشتبه فيهم من الإرهابيين أو "المحاربين غير الشرعيين"، وإضعاف المعيار العالمي الذي يحرم التعذيب. وقد أثارت المخاوف المتعلقة بإنتاج أسلحة الدمار الشامل السؤال الخاص بما إذا كانت مرحلة جديدة من التنافس الجيو-سياسي تلوح في الأفق. وأيًا كان ما يحمله المستقبل، ستقدم أفكار "النظام" و"المجتمع" و"الجماعة"، التي تعد مركزية بالنسبة لدراسة الحوار الدبلوماسي أدوات مفاهيمية مهمة للمحللين لفهم مسار الأحداث. ولهذه الأسباب سيظل تحليل المدرسة الإنجليزية للمجتمع الدولي أساسيًا بالنسبة لمحاولات فهم الرمال المتحركة للسياسة الدولية.

الفصل الخامس

ماركس والماركسية

أندرو لينكليتر

في منتصف أربعينيات القرن التاسع عشر، كتب ماركس وإنجلز أن العولمة الرأسمالية تقوم بتغيير نظام الدول، واعتقدا أن الصراع والتنافس بين الدول الأمة سيصل إلى نهايته، غير أن خطوط التماس في المستقبل ستدور حول الانقسامات بين الطبقتين الاجتماعيتين الرئيستين: البرجوازية القومية التي تتحكم فى أنظمة الحكم المختلفة، والبروليتاريا المتزايدة في كوزموبوليتانيتها. وكانت الخطوط العريضة لتجربة اجتماعية جديدة موجودة بالفعل لدى الحركات السياسية الأكثر تقدماً للطبقات العاملة الصناعية. ومن خلال العمل الفورى، ستستوعب البروليتاريا الدولية مثل التنوير كالحرية والمساواة والإخاء فى نظام للتعاون العالمى سيحرر جميع البشر من الاستغلال والقمع (Marx & Engels- 1977).

وأشار العديد من المنظرين التقليديين للعلاقات الدولية الى إخفاقات الماركسية أو "التفسير المادي للتاريخ"، فلقد زخرت الماركسية بالأطروحات المتعلقة بأن السياسة الدولية تدور منذ أمد بعيد حول التنافس والصراع بين المجتمعات السياسية المستقلة، وستكون كذلك لفترة طويلة أيضا في المستقبل.

ويرى الواقعيون مثل كينيث والتز أن الماركسية عرض "للصورة الثانية" للعلاقات الدولية، التي تشير إلى أن صعود أنظمة الحكم الاشتراكية سيكفى لإلغاء الصراع بين

الدول. لكن تطلعاتها اليوتوبية سيطيح بها حتمًا ذلك الصراع على القوة والأمن المتأصلين فى حالة الفوضى الدولية، وهو موضوع ما يطلق عليه والتز (1959;1979) تحليل "الصورة الثالثة". ويذهب مفكرو المدرسة الإنجليزية مثل مارتن وايت إلى أن كتاب لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" (١٩١٦) قد يبدو كدراسات للسياسة الدولية، لكنه اهتم أكثر من اللازم بالأبعاد الاقتصادية للشئون الإنسانية، بحيث لا يمكن النظر إليه باعتباره إسهامًا جادًا فى هذا المجال (wight 1966a). فلقد قلل الماركسيون من شأن الأهمية الحاسمة للقومية وللدولة وللحرب ولتوازن القوة والقانون الدولى والدبلوماسية بالنسبة لبنية السياسة العالمية.

وظهرت تأويلات جديدة للماركسية منذ ثمانينيات القرن العشرين: وكان هذا المنظور سلاحًا هامًا لنقد الواقعية، وكانت هناك محاولات جادة لتوجيه أفكاره من أجل تطوير اقتراب أكثر تعقيدا للعلاقات الدولية (Cox 1981;1983;Gill 1993a;2003;Holliday 1994;Rosnbery;teschke 2003). ولقد كان تأثير هذا التطور، عبر مدرسة فرانكفورت، هائلاً أيضًا على النظرية النقدية الدولية (انظر الفصل السادس)، كما مثل رصيدًا مهمًا فى مجال الاقتصاد السياسى الدولى، حيث قام الدارسون بتحليل التفاعل بين الدول والأسواق، وبين نظام الدول والاقتصاد الرأسمالى العالمى، وبين دوائر القوة والإنتاج. وقد اعتبر البعض انهيار الاتحاد السوفيتى وانتصار الرأسمالية علامة على موت الماركسية بوصفها نظرية وممارسة سياسية. وفى تسعينيات القرن العشرين رأى البعض أن الأهمية الماركسية تزايدت مع انقضاء الثنائية القطبية وتزايد وتيرة العولمة الاقتصادية (Gamble 1999). وقد ذهبت دراسة عن سيرة ماركس فى أواخر تسعينيات القرن العشرين، إلى أن تحليله لكيفية تحطيم الرأسمالية للأسواق الصينية وتوحيدها للجنس البشرى نضج أخيرًا مع انهيار الاتحاد السوفيتى (Wheen 1999). وبالنسبة لآخرين، تقدم عودة سياسة الأمن القومى منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر، ويرافقها تزايد أهمية الدين فى القضايا الدولية،

تذكرة على أن الماركسية لم تلم سوى بالقليل من معظم الوقائع الأساسية للسياسة الدولية. وفي مجال علم العلاقات الدولية الأمريكى - يختلف الوضع عن نظيره فى أوربا حيث كانت "الأكاديميا اليسارية" أقوى دائما - انتقل المزاج من المقاومة الخافتة للماركسية خلال سنوات الحرب الباردة الى الوضع الحاضر حيث "اختفت تقريبًا كاتجاه جاد فى البحث الأكاديمى" (Falk 1999 : 37).

ومنذ صدور كتابات ماركس فى أربعينيات القرن التاسع عشر، كان مكمن القوة الرئيسى فيها هو؛ تحليلها للطريقة التى أصبحت بها الرأسمالية نظام الإنتاج السائد على مستوى العالم. ويسلم العديد من الماركسيين فى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين أن الاقتراب الماركسى لم يدرك أهمية الدولة- الأمة والعنف فى العالم الحديث إلا بدرجة محدودة. ومنذ ذلك الوقت، احتفظت قلة بإيمانها فى اعتقاد ماركس أن انتصار الرأسمالية سيكون قصير العمر، أو ظلوا على إيمانهم بأن القوانين الحتمية ستقود الى تدمير الرأسمالية واستبدالها بالشيوعية. وتثور أسئلة مهمة بسبب حقيقة أن الأشكال الحديثة للعولمة رافقها عنف إثنى وتشظٍ قومى. وعلى الرغم من عمق رؤية ماركس وإنجلز بالنسبة لتقدم سير العولمة الاقتصادية وتنامى عدم المساواة الاقتصادية، فإنهما لم يستشرفا الدور الذى ستستمر القومية فى لعبة فى السياسة العلمية. ويؤكد الماركسيون مثل لينين أن العولمة والتشظى القومى وجهان لنفس العملة، ألا وهى الانتشار العالمى لنمط الإنتاج الرأسمالى. وقد قدمت منظورات بوصفها نظرية التبعية ونظرية النظام العالمى، التى سيتناولها هذا الفصل لاحقا، تفسيرات مركبة للدور التحويلى لانتشار الرأسمالة فى جميع أجزاء العالم، خلال القرون القليلة الماضية. ويضاف إلى ذلك أن بعض الكتاب الماركسيين مثل جرامشى كانت لهم تأثيرات كبرى على محاولات فهم طبيعة الهيمنة العالمية خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية.

وإذا تركنا جانبا للحظة السؤال المتعلق بمدى ما تسلطه الماركسية من ضوء على الجيوبوليتكس، فمن المهم أن نسأل ما إذا كانت التحليلات الماركسية للعولمة الاقتصادية والتشظى تدعو إلى إعادة النظر فى ميل العديد من دارسى العلاقات الدولية لتجاهل الماركسية أو غض الطرف عنها. ومن المهم أيضًا أن نسأل ما إذا كان مشروع الماركسية الخاص ببناء نظرية نقدية للسياسة العالمية هو أحد المجالات التى أحرزت فيها الماركسية تقدما يتجاوز الاقترابات الأنجلو- أمريكية السائدة فى العلاقات الدولية. ومن المثير للاهتمام أن نتذكر أن أعضاء مدرسة فرانكفورت فى ثلاثينيات القرن العشرين ارتأوا أن التحدى الفكرى يتمثل فى الحفاظ على "روح" وليس "نص" الماركسية الكلاسيكية (١٩٨٧ : ٣٥-٦ Friedman). ورغم أن أعمال هابرماس خلال العشرين عاما الماضية لم تكن لها سوى صلة محدودة بالماركسية، فقد دعا بصورة ذائعة إلى "إعادة بناء المادية التاريخية" للحفاظ على مواضع القوة فى الدراسات الماركسية والتخلص من مواطن الضعف فيها (انظر أيضا الفصل السادس Linklater 1990 b;).

ويستمر الباحثون فى إطار التقاليد الماركسية فى اكتشاف سبل لإعادة بناء اقترابها من السياسة والتاريخ من أجل تسليط الضوء على الأبنية والعمليات، التى جرى تجاهلها من قبل الاقترابات الواقعة داخل التيار الرئيسى فى مجال العلاقات الدولية.

ومن المستحيل مناقشة جميع تنويعات الماركسية فى فصل قصير، تقع على عاتقه مهمة تقدير أهمية المادية التاريخية بالنسبة لعلم العلاقات الدولية (ومن أجل مسح واسع النطاق للاقترابات الماركسية، انظر Joseph 2006). ويبدأ الاقتراب الذى سيعتمد هنا على وصف الملامح الرئيسية للمادية التاريخية وتفسير كيفية التعامل مع العلاقات الدولية فى هذا الإطار. ويلخص القسم الثانى القضايا الرئيسية فى التحليل الماركسى للقومية والإمبريالية، ويتبع ذلك عرض مختص للنقد التقليدى للماركسية فى

العلاقات الدولية، وإعادة الاعتبار لها منذ ثمانينيات القرن العشرين، عندما أصبح الاقتصاد السياسي والنظرية النقدية محوريين بالنسبة للمناقشات. أما الجزء الأخير فيقوم بتقييم التقاليد الماركسية على ضوء التطورات الأخيرة في نظرية العلاقات الدولية.

الطبقة والإنتاج والعلاقات الدولية في كتابات ماركس

كان احد الطموحات الكبرى لماركس هو: تقديم رؤية شاملة لتاريخ التطور الإنساني منذ أقدم مراحل الوجود الإنساني وحتى الحقبة المعاصرة له. وذهب ماركس إلى أن التاريخ الإنساني صراع مضن لإشباع الاحتياجات المادية، ولفهم الطبيعة وترويضها، ولمقاومة السيطرة والاستغلال الطبقيين، وللتغلب على الخوف والشك في المجتمعات الأخرى. وقد نجحت المجتمعات في السيطرة على قوى الطبيعة المعادية، التي كانت ذات مرة عصية على السيطرة والفهم. كما بدلت المجتمعات من علاقتها مع البيئة الطبيعية، بحيث صار من الممكن تحليل العالم وقد زالت عنه الندرة المادية. لكن وجهة نظر ماركس هي أن التاريخ الإنساني، وخصوصا منذ صعود الرأسمالية، تكشف بطريقة مأساوية، فإن كانت السيطرة على الطبيعة ازدادت لتبلغ مستويات غير مسبوقة، لكن الأفراد وقعوا في فخ التقسيم الاجتماعي الدولي للعمل، وانكشفوا أمام قوى السوق، وتعرضوا للاستغلال من قبل أشكال جديدة من إنتاج المصانع، التي حولت العمال إلى "ذيول للآلة" (Max 1977a :477). وارتأى ماركس أن الرأسمالية أسفرت عن مستويات من الاتصالات البينية العالمية، التي قللت من الخوف والغربة بين المجتمعات. ولاحظ ماركس أن القومية لم يعد لها مكان في الخيال السياسي للقطاعات المتقدمة البرولبتارية التي تساند مشروعا كوزموبوليتانيا. لكن الرأسمالية هي نظام للاستغلال الإنساني منفلت لحد هائل، تتحكم فيه الطبقة البرجوازية في قوة العمل للطبقات الخاضعة وتربح منها، والرأسمالية هي السبب الجذري لحالة الاغتراب، التي

يقع فيها الجنس البشرى- البرجوازية كالبروليتاريا - تحت رحمة الأبنية والقوى التى خلقتها الرأسمالية. ولا تتعلق المسألة هنا فقط بوصف تلك الظروف من وضعية العزلة الفكرية، فقد كتب ماركس (1977 b:158) أن الفلاسفة قاموا بتفسير العالم فحسب، لكن الأمر يتعلق بتغييره. وكان إنهاء الاغتراب والاستغلال والغربة هو المثال الذى قاد محاولة فهم قوانين الرأسمالية والحركة الأوسع للتاريخ. ويعد ذلك الاهتمام بالتحرير الإنسانى جزءًا رئيسيًا من التراث الماركسى الذى طورته الاقترابات النقدية الراهنة للاقتصاد السياسى الدولى.

ويؤمن ماركس بأن الدور التاريخى لقوى الإنتاج (التكنولوجيا) وعلاقات الإنتاج (العلاقات الطبقية) جرى إهمالها من قبل التيار الهيجلى، الذى ارتبط به هو ذاته بشكل وثيق فى أعوام التكوين الفكرى له. حيث ركز هيجل على تطور الأشكال المختلفة للوعى الذاتى (السياسية والتاريخية والدينية وما إلى ذلك) التى جربها الجنس البشرى على طريق ازدياد فهمه لذاته. وبعد موت هيجل، هاجم الهيجليون اليساريون الدين، باعتباره جزءًا من الصراع على تراث هيجل، معتقدين أن الدين شكل "للوعى الزائف" الذى أعاق البشر عن فهم وجودهم وما يمكنهم ان يصيروا عليه. وبالنسبة لماركس، لم يكن المعتقد الدينى خطأ فكريا ينبغى على التحليل الفلسفى تصحيحه، وإنما تعبير عن الإحباطات والتطلعات الخاصة بالشعب، الذى عليه أن يصارع الظروف المادية للحياة اليومية. إن الدين "أفيون الجماهير" و "زفرة المخلوق المقهور" (Max 1977 c: 64). وتغدو مهمة الثوريين أن يفهموا ويتحدوا الظروف الاجتماعية، التى قادت إلى تنامى عزاء المعتقدات الدينية. وكما صاغ ماركس المسألة، على "نقد السماء" أن يصبح " نقد الأرض" (1977 c).

ويمكننا أن نضيف هنا، أن ماركس آمن بأن التوجه طويل الأمد للتاريخ الإنسانى سيكون نحو علمنة المجتمع، وهو اعتقاد أصبح يعتبر مهجورا بسبب ظاهرة الإحياء الدينى فى الآونة الأخيرة. وربما تنبغى إضافة إخفاق الماركسية باعتبارها نظرية

علمانية إلى قائمة إخفاقاتها السابقة، رغم أن الأسئلة عادة ما تثار حول مدى إمكانية النظر للمعتقدات الدينية بوصفها استجابة للاحتياجات الاقتصادية والسياسية، كما أكد ماركس. ولا يحتاج من يعتقدون أن الإحياء الدينى لا يتجاوز العودة إلى الجهل والتحيز، الذى تطلع التنوير بكل ثقة لتجاوزه، إلى أبعد من النظر لكتابات ماركس لاستمداد التأييد. أما من يعتقدون أن الدين نمط من الخبرة يشبع الاحتياجات الروحية اللصيقة بماهية الإنسان، فسوف يجدون أن إيمان ماركس بمثال العلمنة غريب بالكامل على ما يعتقدونه. والذين يظنون أن الدين ينبغى أن يكون أكثر مركزية (أو فى المركز) للحياة السياسية، فلن يجدوا تأييدا لقضيتهم فى فكر ماركس المعادى للدين بلا تحفظ. ولا يعنى ذلك أن كل أشكال الماركسية معادية للدين بالضرورة، إذ سعى لاهوت التحرير فى أمريكا اللاتينية مثلاً، للربط بين الماركسية والمسيحية فى الصراع ضد القمع.

وتدور القضية المحورية فى التصور المادى للتاريخ حول وجوب إشباع الاحتياجات المادية الأساسية للأفراد قبل أن يمكنهم القيام بأى شىء آخر. وباختصار، يمتلك البشر أجسادا لا يمكن الحفاظ عليها سوى بالعمل أو التربح من العمل الآخرين. ومن أهم النتائج العملية لذلك هو؛ أن الجزء الرئيسى من البشر كان عليهم لآلاف السنين أن يتخلوا عن السيطرة على قوة عملهم من أجل البقاء. ولقد استغل من يملكون وسائل الإنتاج – السادة الإقطاعيون وملاك العبيد وأصحاب المصانع وغيرهم – الطبقات الخاضعة، لكن ذلك قاد بصورة لا تتغير إلى الصراع الطبقى على هيئة تمردات العبيد وثورات الفلاحين وصراعات البروليتاريا الصناعية فى العصر الحديث. ويعد الصراع الطبقى لدى ماركس الشكل الأساسى للصراع فى التاريخ البشرى، وكانت الثورة السياسية هى المحرك الأساسى للتطور التاريخى، كما كان التجديد التكنولوجى هو القوة الدافعة للتغير الاجتماعى.

وقد كتب ماركس أن التاريخ هو التحول المستمر للطبيعة الإنسانية، وبعبارة أخرى، لم يقم البشر بتغيير العالم الطبيعى فحسب بالعمل فيه، ولكنهم غيروا أنفسهم أيضاً باكتساب احتياجات وتطلعات جديدة خلال تلك العملية. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم تاريخ الجنس البشرى من خلال تتبع التطورات فى أنماط الإنتاج، التى تضمنت في الغرب : الشيوعية البدائية والمجتمعات العبودية والإقطاع الفيودالي والرأسمالية، التي ستحل قريبا محلها – كما زاد الظن – الاشتراكية علي نطاق عالمي. ويستحق المزيد من التعليق اعتقاد ماركس أن الاشتراكية ستغدو ظاهرة عالمية. فمن الناحية التاريخية، حطمت الحرب والإمبريالية والتجارة عزلة المجتمعات الأولى، ثم جاءت الرأسمالية لتصب كل الأنظمة الاجتماعية في تيار واحد للتاريخ البشري، ولتجعلهم واعين بالاعتماد المتبادل العالمى فيما بينهم. ولم يعترف سوى القلة من الدارسين المنتمين للتيار السائد فى العلاقات الدولية بأهمية ذلك الاهتمام بالوحدة الاقتصادية والتكنولوجية للجنس البشرى، الذى يشكل مكانة مركزية للتقييمات الراهنة للعولمة، (انظر: Gill 1993 a ;Rosenbeng 2000 Halliday 1998 a;). ويمكن للمــرء أن يلاحظ التوازى بين الاهتمام الماركسى بالعمليات طويلة الأجل التى أثرت على الإنسانية، وبين الاقترابات الأخرى لتاريخ العالم والعلاقات الدولية (انظر الفصل السابع).

وفى دراسات ماركس عن الرأسمالية، ارتأى أن التاريخ العالمى بدأ عندما صارت العلاقات الاجتماعية للإنتاج والتبادل عالمية، وعندما ظهرت الرغبات الأكثر كوزموبوليتانية، كما تمثلها الرغبة فى استهلاك منتجات المجتمعات البعيدة وفى التمتع "بالأدب العالمى". لكن القوى التى وحدت البشرية أعاقت أيضا نمو التضامن العالمى من خلال إثارة بعض أعضاء البروليتاريا، ومن خلال إجبار أعضاء البروليتاريا على التنافس مع بعضهم بعضًا فى سبيل فرص التوظيف النادرة. واعتقد ماركس أن أشكالا جديدة من التضامن بين الطبقات المستغلة ستأخذ فى الظهور باعتبارها نتيجة لاتساع عدم المساواة، وخصوصا بسبب الفصام بين الثراء الفاحش المتولد عن

الرأسمالية وفقر الحياة الفردية. وسيطلق التضامن الدولي للطبقة العاملة تلك الطريقة المتميزة التي تستخدم بها المجتمعات الرأسمالية لغة الحرية والمساواة لتبرير وجودها، في حين تقوم بشكل ممنهج بإنكار تلك الحرية والمساواة على الطبقات الخاضعة.

وتثور ادعاءات قيمية ضخمة بسبب الأسئلة المتعلقة بما تعنيه الحرية والمساواة الحقيقيتين. وبوجه عام، انصرف ماركس ورفيقه إنجلز عن دراسة الأخلاق، لكنهما كانا غير متجردين في تحليلها للرأسمالية الصناعية (Lukes 1985 ; Brown 1992 b). وقد اتضح غرض ماركس الحقيقي بالفعل في كتابه الثامن عشر من بروميير للويس بونابرت، عندما كتب أن البشر يصنعون تاريخهم ولكن ليس تحت ظروف من اختيارهم (Max 1977 :300). وفكرة ماركس هي أن البشر يصنعون تاريخهم لأنهم يمتلكون القدرة على تقرير مصيرهم التي لا تمتلكها الأجناس الأخرى أو لا تستطيع ممارستها بنفس الدرجة. ولكن في ذات الوقت لا يستطيع البشر صنع التاريخ كما يحلو لهم، لأن الأبنية الطبقية تستغلهم وتعيق حريتهم في الحركة. وهناك مشروع سياسي متميز تتضمنه تلك الملاحظة، ويتعلق تحديدا بخلق الظروف التي تمكن البشر من أن يسيطروا أكثر على تاريخهم – أي التاريخ العالمي في الحقبة الحديثة – تحت ظروف اختاروها بأنفسهم.

ورغم رفض ماركس لدراسة هيجل للتاريخ والسياسة، فإنه ظل على إيمانه بإحدى القضايا المهمة بالنسبة لهيجل، ألا وهي أن البشر أثناء صيرورة تاريخهم يكتسبون تقديرا أعمق لما يعنيه أن يكون المرء حراً وفهماً أفضل لكيفية تغيير المجتمع لو أريد تحقيق الحرية. وتماشياً مع إيمانه بأن التاريخ يدور حول عملية العمل، لاحظ ماركس أن الحرية والمساواة تعنيان في ظل الرأسمالية دخول البرجوازي والبروليتاري في عقد عمل باعتبارهما طرفين قانونيين متساويين، لكن عدم المساواة الاجتماعية الهائلة وضعت العمل تحت رحمة البرجوازية، وعرضتهم لآثار عدم المساواة الاجتماعية المتزايدة، وللآثار الكارثية للأزمات الرأسمالية الدورية، التي من غير الممكن تفاديها.

وارتأى ماركس أن المنظمات البروليتارية تعتقد أن التخطيط الاشتراكى ضرورى لتتحقق بالفعل مُثل الحرية والمساواة، التى تدافع عنها المجتمعات الرأسمالية. وينبغى النظر إلى إدانة ماركس للرأسمالية فى هذا السياق، ويقوم نقد النظام الرأسمالى على منهاجيه متميزة مستقاه من كتابات هيجل، وتركز على التوترات والتناقضات داخل أى مجتمع، والتى قد تقود إلى تدميره وظهور أشكال أرقى للحياه فيه.

إن المجتمع محل النظر هنا لم يعد المجتمع القومى ولكنه العالمى، حيث يشاطر ماركس إيمان كانط بأن جهود تحقيق الحرية بداخل الدولة ذات السيادة لا طائل منها فى النهاية، لأنه من الممكن إهدارها تحت التأثير المفاجئ للأحداث الخارجية. وبالنسبة لكانط، تعتبر الحرب هى التهديد الأساسى لبناء المجتمع الأمثل؛ ومن هنا إيمانه بأولوية فى العمل من أجل السلام الدائم. أما عند ماركس، فالأزمة الرأسمالية العالمية هى الخطر المتكرر، وهى سبب رفض ما عرف لاحقًا بالاشتراكية فى بلد واحد، إن الحرية الإنسانية لا تتحقق إلا من خلال أشكال عالمية للتعاون من أجل إعادة بناء المجتمع العالمى ككل. وهذا الانبهار بالعولمة وتأثيراتها السياسية هو السبب الذى يفسر قلة حديث ماركس عن العلاقات بين الدول. ولقد كان ماركس وإنجلز (وكان لإنجلز اهتمام شديد بالحرب والإستراتيجية) واعين تمامًا بدور الجيوبوليتكس فى التاريخ الإنسانى، على الرغم من ميلهما الشديد للتأكيد على المصادر الاقتصادية لإدارة شئون الدولة. وكانا يعلمان أن الحرب والغزو دفعا البشر للدخول فى روابط سياسية أكبر، لكن غرضهما الرئيسى كان فهم الدور الذى لعبته الرأسمالية فى خلق العلاقات الاجتماعية والسياسية العالمية. وقد افترضا أن الرأسمالية لن تبقى للأبد، وإنما ستدمرها الأزمات والتناقضات الداخلية.

وتكشف بعض أكثر الفقرات اللافتة للنظر فى كتابات ماركس وإنجلز أنهما كانا رائدى أطروحة "العولمة المفرطة". فجوهر الرأسمالية هو "السعى لتمزيق كل حاجز أمام الاتصال، وغزو الأرض بأكملها لخلق سوق لها"، وتدمير استبداد المسافة

عن طريق "خفض الوقت الذى ينفق فى الحركة من مكان لآخر لأدنى حد ممكن" (Max 1973 :539). وفى فقرة شهيرة فى البيان الشيوعى، يزعم ماركس وإنجلز (١٩٧٧) أن :

البرجوازية قد أعطت طابعًا كوزموبوليتانيا للإنتاج والاستهلاك فى كل بلد، من خلال استغلالها للسوق العالمى. وجرى تدمير كل الصناعات الوطنية ذات الطراز القديم أو يتم تدميرها يوميًا. ونجد محل الرغبات القديمة، التى تشبعها المنتجات المحلية، رغبات جديدة تتطلب لإشباعها منتجات بلدان وأقاليم مختلفة. وهكذا بدلاً من الاكتفاء الذاتى والعزلة المحلية والقومية القديمة، لدينا الاعتماد المتبادل بين الأمم على مستوى العالم. ومن خلال التحسن السريع لكل أدوات الإنتاج، وبسبب وسائل الاتصال الميسرة بشكل هائل، تجذب الرأسمالية جميع الأمم، حتى أكثرها همجية نحو الحضارة وتغدو الأسعار الرخيصة لسلعها هى المدفعية الثقيلة التى تقصف بها كل الأسوار الصينية، وتدفع بها أكثر الهمج عنادا فى كراهيتهم للغرباء للاستسلام. وتدفع كل الأمم لتبنى نمط الإنتاج الرأسمالى. أى أن يصبحوا أنفسهم برجوازيين خوفا من الإبادة. وبكلمة واحدة، تخلق عالما على صورتها (Marx &Engels 1977 : 224-5).

وكما ذكرنا آنفًا، لهذه المقولة المتميزة تداعيات واضحة بالنسبة للإستراتيجية الثورية. فقد يكون الإحساس "بالانتماء القومى قد مات بالفعل عند البروليتاريا المستنيرة، لكن البرجوازية القومية لا تزال تتحكم فى أبنية الدولة، وتستخدم القومية لتخمد الصراع الطبقى. ولقد اعتقد ماركس وإنجلز أنه يجب على كل بروليتاريا أولاً أن تسوى حساباتها مع البرجوازية القومية فى بلدها، وسيكون الصراع الثورى قوميًا فى شكله فقط، كما سيغدو الاستيلاء على الدولة مجرد خطوة تجاه المهمة الأضخم المتعلقة بتحقيق المثل الكوزموبوليتانية (١٩٧٧:٢٣٥ . ٢٣٠).

لكن الواقعيين مثل والتز جادلوا بأنه عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، أيقنت البروليتاريات القومية أن ما تشترك فيه مع برجوازيتها أكبر مما تشترك فيه فيما بينها. وتشير الأطروحة الواقعية إلى أن أى شخص على دراية بالقومية والدولة والحرب

لم يكن ليفاجأ بمجرى الأحداث، لكن العديد من الاشتراكيين شعروا بالفزع من الانقسامات داخل البروليتاريات الأوربية، ويتجسد الفشل في توقع هذه المحصلة للأحداث، عند الواقعيين، الإخفاق الرئيسي للماركسية، ألا وهو الاختزالية الاقتصادية، كما يتجسد في اعتقادها أن الرأسمالية هي مفتاح فهم الطبيعة وإمكانات العالم الحديث (Waltz 1959). وهذا هو واحد من أكثر التفسيرات نفوذا للماركسية في علم العلاقات الدولية. وهناك ثلاث ملاحظات في هذا الشأن.

أولاً، رغم أن ماركس وإنجلز كانا ضمن أول من فكر في الحقبة الجديدة للعولمة الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، فإنهما اعتقدا أن الصراع الطبقي داخل دولة أمة معينة سيدشن الثورات الحاكمة في ذلك الوقت (Giddens 1987). وافترضا أن الثورة ستنتشر بسرعة من الإقليم الذي اندلعت فيه إلى المجتمعات الرأسمالية الأخرى. وتمت الإشارة الى أن الطابع السلمي نسبيًا للنظام الدولي في منتصف القرن التاسع عشر شجع تلك المعتقدات؛ وحلت نظريات المجتمع والاقتصاد محل نظريات الدولة في تلك الحقبة (Gallie 1978). ويعكس ماركس تلك النقلة في الفكر الاجتماعي والسياسي، حينما يعتبر أن العلاقات بين الدول مهمة، ولكنها أهمية من الدرجة الثانية، أو الثالثة، إذا ما قورنت بأنظمة الإنتاج. وفي رسالة الى أنينكوف سأل ماركس (١٩٦٦ : ١٥٩) مما اذا كان "تنظيم الأمم بأكمله، وجميع العلاقات الدولية ليست سوى تعبير عن تقسيم معين للعمل. وألن تتغير تلك عندما يتغيرهذا التقسيم للعمل؟". إن هذا سؤال وليس إجابة، ولكنه ربما يكون سؤالاً بلاغيًا. وقد يعتبر ذلك دليلاً على ما يؤكد والتز وآخرون عليه من إخفاقات الاختزالية الاقتصادية للماركسية. ولكن من الناحية الأخرى، تعد النقطة التي يثيرها ماركس مفيدة، فقد تتمتع العلاقات بين الدول عادةً باستقلاليتها النسبية، لكن من غير المستطاع فهمها من خلال منظور في الأمد الطويل دون أن نأخذ في الاعتبار التغيرات البنيوية الأكبر في التنظيم السياسي والاجتماعي التي تنبع من التنمية الاقتصادية والتجديد التكنولوجي.

ثانيًا، نتيجة الأهمية المتنامية للقومية منذ ثورات عام ١٨٤٨، أجبر ماركس وإنجلز على إعادة النظر في أفكارهما عن الأفول الوشيك للأمة. فكتبا أن الايرلنديين والبولنديين ضحايا السيطرة القومية لا الطبقية، مضيفين أن التحرر من الاستبعاد القومي ذو أهمية جوهرية لبناء تنظيم بروليتاري عالمي (Marx & Engels 1971 ; Bennen 1995). وأخذا في الحسبان استمرار العداوات القومية، بينما ظلا مقتنعين أن الاختلافات القومية، ستتلاشى ومن الممكن أن تختفي في العقود والقرون القادمة (Halliday 1999 : 79).

قاد انهيار السلام الطويل الذي ساد عقب الحروب النابليونية إلى تعديلات أخرى في موقفهما. فقد أكد إنجلز على دور العنف في التاريخ الإنساني، ولذا توقع أن يصل العنف والمعاناة إلى مستويات غير مسبوقة في الصراع الأوربي الرئيسي القادم، مشدداً على أن التنافس العسكري وليس الأزمة الرأسمالية ستكون الشرارة، التي ستفجر أخيراً الثورة البروليتارية. ومن المثير للاهتمام أن إنجلز أدرك أن إمكانية نشوب حرب كبرى تعني أن على الحركة الاشتراكية أن تأخذ بجدية أكبر المسائل المتعلقة بالأمن القومي والدفاع عن الوطن (انظر Gallie 1978 ; Carr 1953).

ثالثًا، مثلما لاحظ جالي (١٩٧٨) فتلك التعليقات المثيرة للاهتمام عن القومية والدولة والحرب لم تقد ماركس وإنجلز إلى تصحيح مقولاتهما المبكرة عن القوة التفسيرية للمادية التاريخية. فلقد ظل التمييز غير المفيد بين القاعدة الاقتصادية للمجتمع والبنية الفوقية القانونية والسياسية والأيديولوجية يشغل مكانًا مركزيًا في التلخيصات الرئيسية لهذا المنظور. وفي كثير من الأحيان نظر الى الدولة باعتبارها أداة للطبقة الحاكمة، رغم الاعتراف بأنها في بعض الظروف يمكنها أن تتمتع باستقلالية واضحة عن القوى الطبقية المسيطرة. ولكن على أية حال، كشفت كتابات ماركس وإنجلز عن نظرة ثاقبة بدرجة أكبر من خلاصتهما عن المادية التاريخية. فقد استمرت المادية التاريخية في النظر إلى الطبقة والإنتاج على أن لهما أهمية مركزية

بالنسبة للزعم بأن القوة الاقتصادية هى الشكل السائد للقوة فى المجتمع، وفى اعتبار المشروعات التحررية على أنها تدور بشكل أساسى حول دفع الانتقال من الرأسمالية للاشتراكية (Cummins 1980).

ويظل التحليل الماركسى للرأسمالية مرجعًا رئيسيًا لأى شخص مهتم بالنظريات النقدية للسياسة العالمية. وعلى أية حال، حجب الانشغال الزائد بالاستغلال الطبقى الأشكال الأخرى للسيطرة والمعاناة، التى كان ينبغى على النظرية الاجتماعية النقدية أن تتناولها، بما فى ذلك القهر القائم على أساس العرق والنوع. وظل آخرون فى مواجهة التحدى الخاص بإعادة توجيه التحليل الاجتماعى النقدى، ويتضح شىء من هذا القبيل فى أعمال الماركسيين النمساويين، الذين يقدمون نقاشًا أكثر ثراء عن العلاقة بين القومية والعولمة. فقد ارتأى كارل ريز وأوتو باور، وكانا يكتبان فى أوائل القرن العشرين، أن ماركس وإنجلز قللا من شأن تأثير الاختلافات الثقافية على التاريخ الإنسانى، والجاذبية المستمرة للولاءات القومية، والحاجة لإشباع المطالب الخاصة بالاستقلالية الثقافية فى العالم الاشتراكى فى المستقبل (Bottomore &Goode 1978). وكان ماركس وإنجلز غامضين فى أفضل الأحوال بشأن ما إذا كانت الاختلافات القومية ستستمر فى المجتمع ما بعد الرأسمالى. أما الماركسيون النمساويون فكانوا واضحين حول أن الاختلافات الثقافية ستبقى بل وستزدهر فى ظل الاشتراكية. وقدموا تصورًا أوسع للتحرر الإنسانى، له جذور فى سوسيولوجيا أكثر تعقيدًا للعلاقة بين الولاءات الطبقية والهويات القومية.

كانت تلك هى الأفكار المثيرة للخلاف التى تصادمت مع الرؤية الاشتراكية التى تطورت فى روسيا السوفيتية تحت حكم لينين وستالين، غير أنها أشارت الى إحدى السبل لإعادة التفكير فى روح الماركسية، الذى ما زال مستمرا حتى يومنا هذا. إن صعود الماركسية – اللينينية السوفيتية كان يعنى أن ما وصفه جولدز (١٩٨٠)

بالاستثناءات والتناقضات والإمكانات المضمرة فى التقاليد الماركسية تم كبته فى إطار نظام مغلق من الحقائق العلمية المفترضة. وكما لاحظ أندرسون (١٩٨٣)، تشكلت العديد من القشور حول الماركسية، فى تلك الفترة، لكن الكتابات عن القومية والإمبريالية فى أوائل القرن العشرين دفعت النقاش حول العولمة والتشظى إلى الأمام بطرق جديدة.

القومية والإمبريالية

رأينا أن كتابات ماركس و إنجلز أثارت أسئلة مهمة عن التوتر بين القوى الطاردة والجاذبة فى العالم الحديث، وأنهما بدأ فى الإمساك بخناق ذلك التناقض الغريب عن أن المجتمعات الإنسانية صارت متصلة بشكل وثيق، بل ودولية بالفعل، لكن الولاءات القومية بدت بطريقة ما غير واعية بتلك التغيرات. ولكن كان لابد من إعادة التفكير فى تلك الافتراضات عن أن العولمة الرأسمالية ستتبدل بالدولية الاشتراكية، نتيجة الأهمية المتزايدة للقومية وللمنافسات الجيو - سياسية فى أخريات القرن التاسع عشر. ويتعين لذلك النظر للنظرية الإمبريالية الرأسمالية فى هذا السياق.

طور لينين (١٩٦٨) وبوخارين (١٩٧٢) اقترابًا متميزًا لتفسير أسباب الحرب العالمية الأولى، وذهبا إلى أن الصراع نتج عن الحاجة الماسة لإيجاد منافذ جديدة لتصريف فائض رأس المال الذى راكمته المجتمعات الرأسمالية المسيطرة. غير أن هذا الاقتراب فقد مصداقيته لأسباب معروفة، لافتراض أولوية القوى الاقتصادية. ولكن رغم أخطائه فقد اهتم بفهم كيف أصبحت المجتمعات السياسية أكثر توجهًا نحو القومية فى تلك الفترة، وهو شاغل لا مفر منه بالنظر إلى الافتراضات السابقة عن أن التوجه التاريخى يسير نحو التعاون الأوثق بين مختلف البروليتاريات القومية (الفصل الرابع: Linklater 1990b).

وستظل نظرية الإمبريالية الرأسمالية مثيرة للاهتمام باعتبارها محاولة لتزويد النظرية الاجتماعية النقدية بفهم أكثر تركيبًا للعولمة والقومية، وللرأسمالية والحرب. وكان الهدف الرئيسى لها هو توجيه النقد لما تعتقده الليبرالية من أن الرأسمالية الصناعية ملتزمة بالدولية القائمة على التجارة الحرية والتى ستقود فى النهاية إلى السلام بين الأمم. ويحتل زعم ماركس بأن الرأسمالية مقدر لها أن تمر بأزمات متكررة، موقعًا مركزيًا فى هذا الاقتراب. وذهب لينين وبوخارين إلى أن التوجه السائد فى تلك الحقبة هو صعود الدول الجديدة الراغبة فى استخدام القوة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية. واعتبر تراكم رأس المال فى الدول المختلفة السبب الرئيسى وراء أفول النظام الدولى السلمى نسبيًا، لكن لينين أقر على الأقل أن تراجع الهيمنة البريطانية، وتغير ميزان القوة العسكرية أسهما فى التراخى التدريجى للقيود على استخدام القوة فى العلاقات بين المجتمعات القومية.

ويجادل لينين وبوخارين أن الأيديولوجيات القومية والعسكرية غطت على الولاءات الطبقية وأحبطت الصراع الطبقى فى تلك البيئة العالمية المتنامية. ويذهب لينين (١٩٦٨: ١٠٢) فى كتابه الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية إلى أنه "لا يوجد سور صينى يفصل الطبقة العاملة عن الطبقات الأخرى". وبالفعل، فقد ظهرت فى المجتمعات الرأسمالية الاحتكارية أرستقراطية عمالية تحت رشوتها بالأرباح الكولونيالية، وانحازت لذلك لصف البرجوازية. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، استجابت الطبقات العاملة، التى صارت "مقيدة بالسلاسل بالعربة الخاصة بقوة الدولة البرجوازية"، إلى النداءات القومية للدفاع عن الوطن (Bukhalim 1972 :766). وتم الافتراض أن انتقال "مركز الجاذبية" من الصراع الطبقى إلى التنافس بين الدول لن يدوم بلا نهاية، فستكشف أهوال الحرب للطبقات العاملة أن "نصيبهم فى السياسة الإمبريالية لا يعد شيئًا مقارنة بالجراح التى أصابتها" منها (١٩٧٢: ١٦٧). وبدلاً من "التعلق بالدولة

القومية الضيقة"، والاستسلام للمثال الوطني المتعلق بـ "الدفاع عن حدود الدولة البرجوازية أو توسيعها"، ستستأنف البروليتاريا في النهاية مهمة " إزالة الحدود بين الدول وإدماج جميع الشعوب في الأسرة الاشتراكية الواحدة" (١٩٧٢: ١٦٧).

ومهما كان موقف المرء إزاء تفاصيل نظرية الرأسمالية الإمبريالية، فهي تتمتع بفضيلة أنها جعلت البحث النقدي يركز على الطرق التي تظهر بها التوترات بين العولمة والقومية على مستوى المجتمعات السياسية. وكان هذا الموضوع (الذي يعد مهمًا بالنسبة للعلوم الإنسانية في العقود الأخيرة) محوريًا بالنسبة لفكر لينين:

تعرف الرأسمالية النامية نزعتين تاريخيتين بالنسبة للمسألة القومية. أولاهما إحياء الحياة القومية والحركات القومية، والصراع ضد كل أشكال الاستبعاد القومي وإنشاء الدول القومية. وثانيتهما، تطور ونمو تكرار التفاعل الدولي في كل شكل، وانهيار الحواجز القومية، وقيام وحدة رأس المال والحياة الاقتصادية عامة والسياسة والعلم وما إلى ذلك على المستوى الدولي (Lenin 1964 : 27).

وقد ارتبطت الرأسمالية بالتشظي في وصف لينين لكيفية انتشار الرأسمالية بشكل غير متكافئ عبر العالم، وهو موضوع صار أكثر مركزية بالنسبة لتحليل تروتسكي "للتنمية المشتركة والمتفاوتة" لرأس المال، وكذلك بالنسبة للظاهرة اللاحقة المعروفة باسم ماركسية العالم الثالث (Knei - Paz 1978). وسيظل أداة مفاهيمية رئيسية بالنسبة للماركسية المعاصرة (Rosenberg 2007). ويضاف إلى ذلك أن فكرة "الأرستقراطية العمالية" قدمت موضوعًا سيحظى بالمزيد من البحث في المدارس الماركسية باعتبارها نظرية التبعية وتحليل النظام العالمي. وعلى المرء أن يفهم أن البروليتاريا في المجتمعات الرأسمالية متورطة في استغلال شعوب الأطراف في النظام الرأسمالي العالمي، مثلها مثل البرجوازية. وقد حاولت تلك الشعوب التخلص من هذا الاستغلال عن طريق الاستقلال القومي بدلاً من التحالف مع بروليتاريا صناعية غربية

عليها. وكان السؤال المقلق بالنسبة للماركسيين هو إلى أى حد أو ما إذا كان على الماركسية أن تنظر للحركات القومية باعتبارها حليفًا رئيسيًا للتنظيمات الطبقية فى الصراع من أجل التحرر العالمى.

وقد أدرك لينين أن جماعات معينة كاليهود تضطهد بسبب دينها أو إثنيتها، وأن المطالبة بحق تقرير المصير القومى ليست مفاجأة على الإطلاق، ورغم أنه رأى أن الاشتراكيين ينبغى أن يساندوا الحركات القومية التقدمية، فإنه رفض الحل الذى اقترحه الماركسيون النمساويون "للمسألة القومية". فقد تبنى أولئك مقتربًا فيدراليًا سيمنح الثقافات القومية استقلالية كبيرة داخل الدول القائمة. ومن وجهة نظر لينين، فإن على الحركات القومية أن تختار بين الانفصال الكامل واستمرار العضوية فى الدول بنفس الحقوق كالمواطنين الآخرين تمامًا. (وتجدد مقارنة هذا الموقف بالدفاع عن حقوق الجماعات فى التأملات الراهنة حول السيطرة الثقافية – انظر مثلاً: Kymlicka 1989). إن تقدير لينين الخاطئ هو: أن معظم الحركات القومية ستقرر ضد الانفصال عندما تدرك أنها ستضحى بمستويات من النمو الاقتصادى، لن تتحقق إلا فى نظم اجتماعية أضخم. أما الحركات التى ستختار الانفصال فستكتسب حريتها من خلال أشكال السيطرة ذاتها التى ولدت العداوات والشكوك القومية فى الأساس، وذلك سيمهد الطريق من وجهة نظر لينين لصلات أوثق بين البروليتاريات القومية المختلفة. لقد كانت المسألة هى تجنب ذلك النوع من التسوية بين الاشتراكية والقومية التى فضلها الماركسيون النمساويون، ذلك أن الدولية البروليتارية أكثر أهمية من خلق مجتمعات سياسية متعددة الثقافات.

وتشترك الاقترابات التى تم عرضها الآن فى إيمان ماركس بأن الرأسمالية تقدمية ستحقق التنمية الصناعية والرخاء المادى لبقية العالم (بالإضافة إلى التحرر مما اعتبره ماركس خرافات وضعية). وتم افتراض أن المجتمعات غير الغربية ستقلد

الأنماط الأوربية للتنمية الرأسمالية ثم الاشتراكية، ولكن تروتسكى رأى احتمالات مختلفة، ألا وهى قيام تكوينات اجتماعية جديدة تجمع بين عناصر من المجتمعات الرأسمالية وعناصر من المجتمعات السابقة عليها (Knei - Paz 1978 ; Rosenberg 2006) وكما ذكرنا سابقًا، تنبنى نظريات التنمية والتخلف عقب الحرب العالمية الثانية على تلك الأفكار، فقد جادل منظرو التبعية أن التحالفات الاستغلالية بين المصالح الطبقية المسيطرة فى مجتمعات المركز والأطراف أعاقت حدوث التصنيع فى الأخيرة (Frank 1967). وبناءً على ذلك الطرح، يغدو الانفصال عن الاقتصاد الرأسمالى العالمى ضروريًا لو أريد تصنيع الأطراف. واستنادًا على نظرية التبعية، ولكن مع الرغبة فى تجنب التقسيم الفج بين أمم المركز وأمم الأطراف، تتحدى نظرية النظام العالمى، حسبما طورها والرشتاين فى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، النظرة الماركسية الكلاسيكية المتعلقة بأن الرأسمالية تنزع نحو نشر التنمية الاقتصادية فى كل مكان. ويذهب والرشتاين (١٩٧٩) إلى أن بعض المجتمعات التى أطلق عليها "أشباه الأطراف" تتحرك لأعلى تراتبية القوة فى حين تفقد أخرى موقعها.

وتُوصف مواقف فرانك ووالرشتاين بأنها ماركسية جديدة؛ لأنها تنقل التركيز من علاقات الانتاج إلى علاقات التبادل أو التجارة فى السوق العالمى (انظر أيضًا Emmanuel 1972)، ولا نحتاج لأن ننشغل بتعقيدات تلك المناقشات. ويساعد مصطلح الماركسية الجديدة أيضًا على إلقاء الضوء على التركيز على القوى الاقتصادية فى التاريخ العالمى والميل للتقليل من شأن الاستقلالية أو الاستقلالية النسبية للدولة وللمجال الجيو – سياسى (انظر أيضًا الفصل السابع). لكن لا يتعين أن تغيب عنا الأبعاد الحاسمة لاقترابهما التى تتضمن التأكيد على أن الثروة الرأسمالية مستمرة من استغلال مجتمعات الأطراف. وبدلاً من التفكير فى كيفية تطور الرأسمالية فى الغرب وتغييرها لبقية العالم، خاصةً مع بزوغ الحقبة الصناعية (كما فعل ماركس فى البيان

الشيوعى)، يرى فرانك ووالرشتاين أن التنمية السياسية والاقتصادية فى الغرب حدثت باعتبارها جزءًا من تطور النظام الرأسمالى الاستغلالى عبر العديد من القرون. ولقد كان وضع الغرب الرأسمالى فى منظور عالمى يمثل خطوة مهمة لتجاوز المركزية الأوربية للماركسية الكلاسيكية. ولا تقل أهمية عن ذلك تلك الدعوة للتفكير من منظور الأطراف وللمزيد من التعاطف مع الحركات السياسية غير الغربية، بما فى ذلك الحركات القومية فى العالم الثالث.

وسيختتم هذا الجزء بملاحظات إضافية عن العلاقة بين الماركسية والقومية. إن الماركسيين الغربيين اختلفوا بعمق حول تأييد حركات التحرر القومى فى العالم الثالث، وخشى الكثيرون أن التوافق مع القومى سيقود إلى التضحية بالطابع الدولى للماركسية الكلاسيكية (Warren 1980 ; Naien 1981). وتثور أسئلة كبرى عن مدى قدرة أى مذهب له طابع دولى على الإفلات من التحيزات الثقافية وإلى أى حد يخدم ذلك المذهب، برغم نبل مقاصده، مصالح سياسية وأشكال معينة للسلطة. ولقد خرجت الماركسية من رحم التنوير الأوربى وتطورت خلال فترة الهيمنة الأوربية، التى ترتبط بإحساس قوى بتفوق أوربا على بقية العالم، التى تجسد قدره فى "اللحاق" بالمجتمعات المتقدمة. وتشكل المشروع التحررى للماركسية فى لحظة تاريخية معينة، جرى النظر فيها إلى تصدير الممارسات الغربية باعتبارها مفتاحًا لتحرير الشعوب غير الغربية، ليس فقط من الفقر المزمن وإنما أيضًا من الأنساق العقيدية "العتيقة". ولقد رُفضت تلك الافتراضات من قبل نظرية التبعية ونظرية النظام العالمى وماركسية العالم الثالث فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. ويمكننا وضع هذه الحركات فى سياق الصراع طويل الأجل للبناء على أساس النظرية النقدية الماركسية، ولإيجاد أنماط تفسيرية لا ترتبط بمحاولات مفكرى القرن التاسع عشر الغربيين لفهم عالمهم، وللتفكير فى السيطرة بطرق تستوعب الأشكال المتنوعة للعنف والتمييز والاستبعاد القائمة فى النظام السياسى والاقتصادى العالمى.

الحظوظ المتغيرة للماركسية في العلاقات الدولية

رأينا أن الاقترابات الماركسية حللت التوجه الطويل الأمد نحو التوحيد التكنولوجي والاقتصادي للجنس البشرى، وكذلك الدور المحدد الذى لعبته الرأسمالية الصناعية فى تلك العملية. ولقد حاولت التنويعات ذات الطابع البنيوى للماركسية تفسير تلك التطورات دون أن تساند بشكل صحيح أية أفكار أخلاقية معينة. لكن المنظورات الماركسية الأكثر تمسكاً بالنزعة الإنسانية احتفظت بإيمانها برؤية ماركس المبكرة عن نظام للتعاون العالمى ينهى الفقر والمعاناة والاغتراب والاستغلال. وتركز الجدل حول "الفاعل التاريخى" الذى يحتل أفضل موضع لتأييد الانتقال نحو الحرية العالمية، لو لم تكن البروليتاريا فما الذى سيحرر البشر من أشكال البؤس المتنوعة؟ وسيتناول النقاش التالى، وكذلك الفصلان الثامن والتاسع، كيف تخلت التيارات الرئيسية للنظرية النقدية عن "باردايم الإنتاج" والإيمان بأن الطبقة العاملة الصناعية تستطيع تقديم الحرية لجميع (دون تحديد قوة اجتماعية مكافئة فى بنية المجتمعات الحديثة، وهو أمر يجب التأكيد عليه). وستصبح المهمة ذات الأولوية هى: استعراض كيفية استقبال الماركسية فى مجال العلاقات الدولية.

تركز إجماع التيار الرئيسى فى مجال العلاقات الدولية على أن الماركسية ليس لديها ما تقدمه - بخلاف قائمة من الأخطاء التى يتجنبها المحللون الجادون. ويذهب الواقعيون إلى أن الماركسية اهتمت بدرجة هائلة بكيفية تأثير البشر على الطبيعة، وبدرجة ثانوية بكيفية تفاعل المجتمعات مع بعضها البعض. وغطى على أهمية الدولة والجيوبوليتيكس والحرب ذلك الإطار المفاهيمى الذى استثمر جميع الجهود فى تحليل نظم الإنتاج والأبنية الطبقية والصراع الطبقى. وكانت إحدى نتائج ذلك التصور للماركسية هو: الفهم غير الكامل لظاهرة مركزية بالنسبة للماركسية ألا وهى العولمة الاقتصادية، التى تتبع عند الواقعيين التنافس بين الدول القوية.

إن إخفاقات الماركسية فى الممارسة عادةً ما كان يتم إبرازها من أجل تسليط الضوء على جوانب قصور أساسية فيها. فقد ارتأى والتز (١٩٥٩) أن الماركسيين غير مستعدين للتعامل مع الواقع عند نشرهم للاشتراكية فى عالم من الدول الأمة، وخصوصًا بالنسبة للتداعيات الناجمة عن ضرورة حماية الاشتراكية على المستوى القومى. وعادة ما كان يتم اقتباس ملاحظة تروتسكى، أنه سوف يطلق عددًا من التصريحات الثورية باعتباره مفتش روسيا للشئون الخارجية، قبل إغلاق الدكان، باعتبارها دليلاً على السذاجة المفزعة. وامتدادًا لهذه النقطة، بدت سرعة نظام الحكم السوفيتى فى اللجوء للأساليب التقليدية للدبلوماسية من أجل الحفاظ على البقاء وتحقيق الأمن، مؤكدة لوجهة النظر الواقعية. إذ أكد لينين فى عام ١٩١٩ "أننا لا نعيش فقط فى دولة ولكن فى نظام للدول" (أخذ الاقتباس عن :Halliday 1999:312)، وهكذا بدلاً من أن تبدل الماركسية النظام الدولى تبدلت هى بسببه. كما أثارت السيطرة السوفيتية على شرق أوربا تلك المطالبات بتقرير المصير القومى التى اكتسحت الدولية الاشتراكية. وبينت الصراعات بين الدول الاشتراكية أن تغير نظم الحكم لن يبدل كثيرًا من منطق الفوضى (Kubalkova & Cruickshank 1980).

وكان الإخفاق فى توقع تلك التطورات عادةً ما ينظر اليه باعتباره دليلاً على فشل نظرية الدولة فى الماركسية، وقد سلم العديد من الماركسيين بهذا القدر فى السبعينيات والثمانينات من خلال ابتعادهم عن الطرح الذى قدمه ماركس عن أن الدولة الرأسمالية ليست سوى "اللجنة التنفيذية للبرجوازية" (Max & Engels 1977 :223). ويجادل الكثيرون أن الدولة لابد أن تتمتع ببعض الاستقلالية عن قوى الطبقة الحاكمة حتى تؤمِّن بقاء الرأسمالية. وعلى سبيل المثال، يتعين على الدولة أن تحمى الرأسماليين من أنفسهم عن طريق ضمانها لتمتع قوة العمل بالقدرة على الوصول لخدمات الرفاة الأساسية. واتباعًا للماركسى الإيطالى أنطونيو جرامشى، يرى الكثيرون أن الدولة يقع على عاتقها الدور الحاكم فى تهدئة القوى الطبقية الخاضعة، وذلك عن طريق استيعاب

بعض تطلعاتهم فى الأيديولوجيا القومية التى تحمى بفاعلية هيمنة الطبقة الحاكمة، أى عن طريق الحصول على رضا القوى الخاضعة وليس قمعها. ولكن ماركسيين آخرين أخذوا مسارًا أكثر راديكالية بالاعتراف بأهمية ادعاء ماركس فيبر، أن الدولة تستمد قوة هائلة من احتكارها للسيطرة على أدوات العنف، وكذلك تستمد الشرعية الداخلية من حماية المجتمع من التهديدات الداخلية والخارجية. وهناك كم هائل من الدراسات فى السبعينيات والثمانينيات سعى لإعادة توجيه الماركسية، بحيث تأخذ فى الاعتبار مقدار ما تحوزه الدول عادة من استقلالية كبيرة بفضل مسئولياتها فى إدارة العلاقات الخارجية (Anderson 1974 : Skocpol 1979 :Block 1980).

وفى حين كانت الماركسية تستوعب تلك الأفكار المرتبطة عادةً بالواقعية، صار مجال العلاقات الدولية أكثر انفتاحًا أمام التأويلات الماركسية والماركسية الجديدة للسياسة العالمية. ولا يستطيع المرء أن يبالغ من أهمية نظرية التبعية فى إقناع أعداد ضخمة من دارسى العلاقات الدولية بأن تحليل الفوضى بدا غافلاً عن وجود النظام الرأسمالى العالمى باختلالاته الحاضرة والمتنامية. وكان خط التقسيم بين "الشمال" و"الجنوب" فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين مواتيًا، حيث دفع إلى الاعتراف الأكاديمى بوجود مشكلة العدالة العالمية التى صارت الآن على الأجندة الدبلوماسية. وكما ذكرنا سابقًا، كان السعى لفهم ما أطلق عليه والرشتاين "النظام العالمى الحديث" هو أكثر من مجرد الرغبة فى الوصول لتفسير أفضل. ذلك هو السياق الذى صار فيه مجال العلاقات الدولية أكثر انفتاحًا للقناعات النقدية التى تعكس إيمان ماركس بأن البشر يصنعون تاريخهم تحت ظروف ليست من اختيارهم.

وتحت تأثير جرامشى على وجه الخصوص، ظل تحليل روبرت كوكس للقوى الاجتماعية والدولة والنظام العالمى واحدًا من أكثر المحاولات طموحًا لاستخدام المادية التاريخية من أجل تجاوز نظرية العلاقات الدولية التقليدية. فقد قام كوكس بتحليل العلاقة بين تلك المستويات الثلاثة، مؤكدًا أن الدول والمؤسسات الدولية، التى تحفظ

النظام العالمى، لا تعكس ببساطة إرادة الطبقات الاجتماعية. فمن الممكن أن تكون نظم الإنتاج سببًا بمقدار ما هى نتيجة للتطورات على تلك مستويات الأخرى، وإنما ترتبط المسألة بأن علينا فهم كيف تجد العلاقات البينية لتلك المستويات تعبيرًا عن نفسها فيما سمّاه جرامشى: "الكتل التاريخية" التى تحكم المجتمعات القومية. وبوصفه صدى لاهتمام جرامشى بكيفية عمل الهيمنة من خلال خليط من الإجبار والرضا، يؤيد كوكس تحليل الهيمنة العالمية ليس من خلال المصطلحات التقليدية باعتبارها سيطرة قوة عسكرية على الآخرين، ولكن بوصفها نسقًا من القوى الطبقية وأبنية الدولة والمنظمات الدولية، التى تحافظ على سيطرة الرأسمالية ليس بالقوة وحدها، ولكن بتجنيد واسترضاء الدول والحركات الاجتماعية، التى تعارض التوزيع العالمى الحالى للقوة السياسية والاقتصادية (Cox 1983).

ولقد طورت المدرسة الجرامشية الجديدة بشكل فاعل دراسة الجذور والتطورات والتحولات المحتملة للهيمنة العالمية (Gill 1993 b). وحللت كيف تستمر الهيمنة من خلال أشكال التعاون الوثيق بين النخب القوية داخل وخارج أقاليم المركز فى النظام العالمى، وأيضًا من خلال شبكة ضخمة من المؤسسات الاقتصادية والسياسية الدولية، التى تقع على عاتقها مسئولية ما صار يعرف بالحكم العالمى (انظر أيضًا: Cox1983:Gill 1993 b). ولقد وسعت فكرة "الليبرالية الجديدة باعتبارها حقلاً دراسيًا" من هذا النمط من البحث عن طريق تحليل "الدستورية الجديدة" -أى المؤسسات العالمية التى دفعت الحكومات القومية لقبول إملاءات التصورات الليبرالية الجديدة عن الدولة والمجتمع والسوق (Gill 1995 :2003). ومن الأهمية بمكان أيضًا تلك الضغوط الممارسة على الحكومات القومية لإلغاء القواعد الحاكمة للقطاعات الرئيسية فى الاقتصاد، وللسماح بدور أكبر للأسواق وبمزيد من الانفتاح أمام شركات الأعمال العابرة للقوميات (انظر: Morton 2007) . وقد أوضح الفصل الثانى من هذا الكتاب أن الليبرالية الجديدة تؤكد على الطريقة التى يفرض بها على الدول الخضوع لمنطق الفوضى. ويتقصى الاقتراب

الجرامشى الجديد ميكانيزمات التنشىءة المماثلة داخل بنية الرأسمالية العالمية. كما ركز ذلك الاقتراب أيضًا، على خلفية أخذه فى الحسبان دون شك لادعاء ماركس؛ أن المجتمعات تضم بين طياتها بذور دمارها، على "قوى المقاومة التى تولدها تلك البذور" (Rupert 2003: 181; Rupert 2000; Rupert & Soloman 2005). وانعكاسًا للحركة الأوسع داخل الماركسية فى القرن العشرين، يقع التركيز على ما أطلق عليه كوكس، اتباعًا لجرامشى، العناصر "المضادة للهيمنة" فى النظام العالمى، التى تتحدى بنى القوة المسيطرة والتحالفات السياسية العابرة للقوميات بالإضافة إلى الأنساق العقيدية التى تضفى الشرعية عليها. لكن لا تطرح ادعاءات بشأن حركات متميزة ومهيأة لتغير النظام العالمى بكليته، ولا يكاد أحد يقترح الآن بجدية أن المقاومة السياسية تثبت أن هناك انتقالاً عالميًا من الرأسمالية إلى الاشتراكية فى الطريق.

لقد نجح الماركسيون أو دعاة المادية التاريخية فى العلاقات الدولية بإعادة توصيف النظام العالمى الحديث. وأدرك هاليداى (١٩٩٤:٦١) ذلك الأمر جيدًا عندما ذهب إلى أن "النظام الحديث بين الدول ظهر فى سياق انتشار الرأسمالية عبر العالم وإخضاع المجتمعات السابقة على الرأسمالية. وقد طبع هذا النظام الاقتصادى-الاجتماعى شخصية كل من الدول المفردة، وكذلك علاقاتها ببعضها بعضًا: ولا يمكن القيام بأى تحليل فى العلاقات الدولية دون الإشارة إلى الرأسمالية والتكوينات الاجتماعية التى خلقتها والنظام العالمى الذى يتألف منها" (انظر أيضًا: Rosenberg 1994). ويتماشى ذلك الادعاء مع الطرح الواقعى بخصوص أن الدول عادة ما تتحرك باستقلالية عن القوى الطبقية المسيطرة، رغم أنه يمثل دعوة صريحة لعدم التركيز على ذلك المجال دون فهم الطرق، التى تشكل بها الدول - اعتمادًا على القوة المتاحة لها- عملية العولمة الرأسمالية وتتشكل من خلالها. ومن الضرورى الإضافة إلى ذلك أن الماركسيين أكدوا ليس فقط على تدفقات رأس المال والمؤشرات الأخرى لتقدم العولمة، ولكن أيضًا على العناصر البنيوية الملازمة لتلك العملية. ومما هو فائق الأهمية فى هذا

السياق؛ صعود طبقة رأسمالية عابرة للقوميات تسعى لتشكيل النظام السياسى والاقتصادى العالمى، عن طريق الترويج لهيمنة رؤيتها بصدد عناصر الكفاءة المدعاة للأسواق المفتوحة (Robinson & Harris 2000;Van der Pijl 1998). وتقلب تلك الأطروحات اعتقاد ماركس فى أن العولمة الرأسمالية ستقود إلى الوحدة السياسية للبروليتاريا الصناعية فى حين ستظل البرجوازية قومية فى توجهها إلى حد هائل. ويشددون على أن أيديولوجيات السوق الحر المسيطرة تحقق عزلة المجال "الاقتصادى عن التشاور الديمقراطى"، وفى نفس الوقت تترك العلاقات الاجتماعية الرأسمالية الأفراد، الذين اقتلعوا من مجتمعاتهم التقليدية، عاجزين فى مواجهة قوى العولمة الزاحفة- (Robinson & Harris 2000). وهكذا تركز تلك المراجعات لأطروحة ماركس على كيفية الانحراف المستمر للرؤى التى تتصور البشر يوجهون مسارهم فى التنمية تحت ظروف من اختيارهم الحر.

ومن الإنصاف القول بأن الدراسات الماركسية الراهنة - وخصوصًا ما يمكن وصفه "بمدرسة سسيكس"- تأتى فى مقدمة الجهود الرامية لاستيعاب القوى "الاقتصادية" و"السياسية" فى إطار مفاهيمى واحد، رغم أنه لابد من التشديد على أن هدفًا رئيسيًا للمادية التاريخية الراهنة هو تفسير كيف أصبحا منفصلين فى العصر الحديث (Rosenberg 1994). وتدور أطروحة روزنبرج حول أنهما لم يكونا منفصلين فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية وفى النظم العالمية السابقة على الحداثة، ولكنهما يبدوان كذلك فقط فى الحقبة الرأسمالية الحديثة. وبذلك يغدو تحليل الطرق المختلفة التى صارت بها القوى "السياسية" و"الاقتصادية" متصلة ببعضها بعضًا ذا أهمية مركزية بالنسبة لهذا النمط من البحث، الذى يتسم بالحساسية تجاه السياقات التاريخية المتنوعة، التى نشأت فيها العلاقات بين الدول. وتعليقًا على تلك الأطروحة، لابد من التوكيد على الصلة الوثيقة بين قوة الدولة والاستيلاء على ثروة الآخرين على مدار آلاف السنين. ولكن مع الرأسمالية الحديثة فقط، حدث تراكم للثروة من خلال

عمل الأسواق بدلاً من استخدام القوة المادية، رغم أن بعض الدارسين مثل والرشتاين (الفصل الأول : ١٩٧٩) يذهبون إلى أن القوة المهيمنة عادة ما فرضت ترتيبات السوق الحر على الآخرين من أجل تحقيق مصالحها الذاتية. ومن زاوية تلك المنظورات، ليست الماركسية وإنما الواقعية الجديدة هى المتهمة بالاختزالية، نظرًا لادعائها أن العلاقات الدولية يمكن أن تفسر فى كل مكان وزمان عن طريق "منطق الفوضى" الذى لا يتغير. والمثال الآخر على القدرة التركيبية للمادية التاريخية هو؛ رفض ذلك المفهوم التبسيطى "لحقبة وستفاليا" وذلك التحليل للتطورات المعقدة داخل النظام الدولى الحديث منذ بدايته المدعاة فى عام ١٦٤٨ (Teschke 2003). ويمكن إضافة أن الاقتراب يجد ذاته عندما يحلل العلاقات على المدى الطويل بين نظام الدول والرأسمالية، وعندما يحلل كيف شكل تفاعلهما الشكل الحالى للهيمنة العالمية وأدوات الحكم العالمى- (Bromley 1999; Gamble 1999; Hay 1999).

وكما ذكر سلفًا، فإن بعض أشكال الماركسية بنيوية فى توجهها إلى حد بعيد، وتحلل التغيير واسع النطاق دون الخوض فى أى تنظير أخلاقى صريح، لكن جزءًا كبيرًا من نفوذ الماركسية فى مجال العلاقات الدولية يعزى إلى التزامها بمشروع نقدى أو تحررى. وكان هذا الالتزام القيمى عقبة إضافية فى طريق الارتباط بالماركسية فى مجال العلاقات الدولية، ولقد عارض العديد من الدارسين "العمل الأكاديمى المسيس"، وإن كان عدد ضخم من الدراسات شكك فى تلك الاحتجاجات المطالبة بالحياد والموضوعية (انظر الفصلين السادس والسابع). ولا يستطيع المرء أن يبالغ فى أهمية ذلك التمييز الذى وضعه كوكس بين نظرية "حل المشاكل والنظرية النقدية" فى العلاقات الدولية منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين. وسيكون هناك نقاش أكثر تفصيلاً له فى الفصل السادس، ولكن من الضرورى إيراد بعض الملاحظات هنا تتعلق بموضوع تطور أثناء نقاش القومية، ألا وهو ما إذا كان قد دفع فى الجهود الرامية لتحرير الماركسية من قيودها السابقة ثمنًا باهظًا للغاية. ويرتبط الأمر هنا بما إذا كان القدر الأكبر من

الانفتاح على المؤثرات المتنوعة، وعلى الحركات التقدمية المختلفة، فى السياسة العالمية كشف عن فقدانها لمكانها المركزى التقليدى فى تطوير نظرية اجتماعية نقدية.

لقد كان اعتراض كوكس على الواقعية الجديدة هو؛ أنها نظرية تركز على حل المشاكل، وتهتم بشكل أساسى بكيفية جعل النظام الدولى القائم "يعمل بانسيابية أكبر" (Cox 1981). أما النظرية النقدية فلها غرض مختلف – فيمكن القول بنفس السهولة إنها تحاول حل مشكلات مختلفة – ألا وهو تحليل تطور بنى القوة وعدم المساواة التى تقيد الحرية الإنسانية بصورة غير ضرورية أو منصفة. وتثور أسئلة ضخمة على الفور إزاء ما يعتبر تقييدًا للحرية لا يمكن الدفاع عنه، وما يعد ضروريًا من أجل سير شىءون المجتمع، لكن الماركسية لم تتصدر المحاولات المهمة لبناء أخلاق عالمية أو نظرية سياسية دولية (الفصل الثانى عشر). وما نحتاج للتأكيد عليه هو؛ أن التوجه النقدى يشكل طبيعة الارتباط الإمبريقى بالعالم الاجتماعى، وقد تكون المقارنة مع الواقعية الجديدة مفيدة فى هذا السياق. إذ ركز هذا الاقتراب على ما يعتقد أنه الملامح الثابتة للفوضى الدولية، ولم يهتم بتفسير التغيير (انظر رغم ذلك Gilpin 1981). أما الاقترابات النقدية فتهتم بإمكانات قيام علاقات اجتماعية أقل قيودًا أو أكثر حرية، تلك الإمكانات التى تكمن فى المجتمعات القائمة. ولذلك سيقع التركيز إمبريقيا على نقاط المقاومة المذكورة سلفًا، وعلى الصراعات حول البنية المسيطرة والأيديولوجيات التى تضفى الشرعية عليها. ولكن من وجهة نظر الواقعية الجديدة، قد تكون تلك التوترات مثيرة للاهتمام، غير أنها ليست أهم أبعاد السياسة العالمية. أما من المنظور النقدى للماركسية، فللمناطق المقاومة أهمية، ليس لأنها تملى مسار الأحداث (فنادرًا ما تكون الحال كذلك)، لكن لأنها مؤشرات على السخط السياسى، الذى قد يقود– بأى درجة كان من حيث المبدأ– إلى التحول والتحسين فى العلاقات الاجتماعية. وستحدد الحركة السياسية ذاتها، هل سيكون لتلك المناطق مثل ذلك الأثر التغييرى، ويعتمد نطاق قدرتها على تغيير مسار التنمية الاجتماعية على العديد من العوامل التى حللها ماركس

والماركسية، وهى ما إذا كانت البنى مستقرة أم فى أزمة، وما إذا كانت مستويات الشرعية عالية أم منخفضة، وكيف تتعامل الكتل التاريخية مع قوى المقاومة، وما المهارات السياسية والتنظيمية للحركات المضادة للهيمنة.

وسواء كانت الماركسية فى أفضل وضع لفهم تلك القوى أم لا، فتلك مسألة موضع نظر، ذلك أن تكاثر اقترابات النظرية النقدية ينزع إلى الإيحاء إنها ليست كذلك. ولقد نزلت الميدان تلك الاقترابات النسوية وما بعد البنيوية وما بعد الكولونيالية من أجل سد الثغرات المهمة فى التفسير الماركسى، مثل التجاهل التقليدى لمسألة الأبوية أو بناء الهوية والاختلاف أو أهمية العرق فى بنى القوة الإمبريالية وما بعد الإمبريالية. ولعل تطور كتابات كوكس فى التسعينيات له قيمة إرشادية؛ لأنها أخذت فى الاعتبار بدرجة أكبر ما أطلق عليه "سياسة الهوية" (أى الصراع من أجل الاعتراف الذى تخوضه أمم الأقليات والسكان المحليون وما إلى ذلك). وتكشف تلك الكتابات عن اهتمام قوى بالهويات الحضارية، وخصوصًا بكيفية التشكيل المحتمل لتلك الهويات لنظام دولى متجاوز للمركزية الغربية. وهناك رؤية قيمية تسرى بين ثنايا هذه الكتابات وترتبط بدرجة أقل بخفض عدم المساواة المادية وبدرجة أكبر بتصور "نظام متجاوز للهيمنة، تتعايش فيه. التقاليد الحضارية المختلفة" من خلال التقدم على طريق "الاعتراف المتبادل والتفاهم المتبادل" (Cox 1992b,1993:265). وجدير بالذكر أن هناك أوجهًا للتقارب بين هذا الاقتراب وتأكيد المدرسة الإنجليزية على وجود حاجة أكبر للتفاهم فى المجتمع الدولى للدول ذى الثقافات أو الحضارات المتعددة (انظر الفصل الرابع).

ومن المفيد أن نلتفت إلى تصور هابرماس عن "إعادة بناء المادية التاريخية" كى نأخذ فى الاعتبار تأثير الأطروحات المشابهة على العلاقة بين الماركسية والنظرية النقدية. ففى سبعينيات القرن العشرين، ارتأى هابرماس أن الماركسية بالغت من شأن تأثير العمل على تنظيم المجتمعات وعلى مسار التاريخ الإنسانى. ولم تأخذ فى الحسبان سوى بدرجة محدودة ذلك "التفاعل"، أى الأشكال المختلفة للاتصال التى

جعلت من الممكن للبشر أن يعيشوا معًا فى مجتمعات قابلة للحياة. ولا يعنى ذلك الزعم بأن "بارادايم الإنتاج" لا قيمة له، أو الإشارة أنه بإمكان النظرية الاجتماعية تجاهل العلاقة بين المجتمع والطبيعة. وإنما القول بأن اقترابًا أكثر شمولية للمجتمع والسياسية عليه أن يركز على الإنجازات الإنسانية فى مجال الأخلاق والثقافة. وامتدادًا لذلك، يرى هابرماس أن الماركسية كانت على حق فى لفتها الانتباه لعمليات التعلم الاجتماعى التى قادت إلى السيطرة المتزايدة على الطبيعة. غير أن التعلم فى ذلك المجال لم يكن ضامنًا لأن يستطيع الناس العيش معًا فى مجتمعات قابلة للحياة. ولفهم كيف يكون ذلك ممكنًا، فمن الضرورى القيام بتحليل للتعلم فى الدائرة الأخلاقية، وخصوصًا تنمية المثال الأخلاقى المتعلق بأن المجتمعات مسئولة أمام كل الأشخاص الذين تتأثر مصالحهم بأنشطتها. إن هذا الاقتراب، الذى يعرف بخطاب نظرية الأخلاق، لم ينتقد الماركسية فقط لإخفاقها فى التعامل مع التطور الثقافى والأخلاقى، بل يخالفها أيضًا بسبب افتقادها لموقف ممنهج إزاء الأخلاق. واستنادًا لهذا الطرح، لا يتعين على المشروع التحررى أن يتحدى عدم المساواة المادية فحسب، بل أن يساند أيضًا التحول الديمقراطى للمؤسسات على جميع المستويات – المحلية والقومية والدولية– بحيث يمكن تمثيل كل الناس فى عمليات صنع القرار التى تؤثر عليهم (Habermas 1979; Roderick 1986).

ويرتبط الموقف الأخلاقى لهابرماس بوضوح برؤية ماركس لعالم، يصنع فيه البشر تاريخهم دون عبء القيود والحواجز غير الضرورية. ويثور السؤال عما إذا كان هناك عنصر ماركسى متميز فى ذلك الموقف، والحقيقة أن هابرماس فى أعماله الأخيرة يدين للنظرية السياسية الديمقراطية الليبرالية أكثر من الماركسية الكلاسيكية. وتثور تلك المسألة بطرق مختلفة، فعندما تتحرك المادية التاريخية بشكل ملموس بعيدًا عن الطرح السائد حول مركزية الطبقة والإنتاج بالنسبة للتنظيم الاجتماعى والتطور الإنسانى، على المرء أن يسأل، عما إذا كان هناك شىء ماركسى بشكل متميز فى النسخة

المراجعة. وبنفس الطريقة، تثير النقلة من الموقف، الذى يدور حول أن النظرية النقدية تُعنى بشكل أساسى بالسيطرة الطبقية، إلى الاعتقاد أنها يجب أن تواجه الاضطهاد فى جميع تجلياته - ويضم ذلك العرق والإثنية والنوع وما إلى ذلك - على الفور ذلك السؤال عما إذا كان الموقف الناشئ يؤشر بانتقال نحو النظرية النقدية "بعد الماركسية". ولا يعنى ذلك أن الطبقة والعرق والإثنية وما إلى ذلك يتبع كل منهما مساراً منفصلاً فى التطور. فلا يمكن تفسير السيطرة الإثنية أو النوعية دون أخذ الانقسامات الطبقية للمجتمع فى الحسبان، ولا يمكن كذلك الإحاطة بعدم المساواة الطبقية دون فهم التداخلات مع السيطرة النوعية وغيرها من أشكال السيطرة. وتغدو إحدى مهام النظرية النقدية "بعد الماركسية" تفسير العلاقات المتنوعة بين تلك الانقسامات والاختلافات الاجتماعية.

ويذهب بعض المنظرين إلى أن ذلك الطرح لا يذهب بعيداً بما فيه الكفاية، والمسألة هنا أن هابرماس بغض النظر عن انتقاداته للماركسية يظل ملتزمًا بمثال المجتمع العالمى الكوزموبوليتانى المستمد من المشروع التنويرى، ذلك المجتمع الذى يتحرر فيه كل إنسان من القيود الاجتماعية غير الضرورية، وهو مثال يحتوى بالفعل على القابلية لخلق أشكال جديدة للسيطرة. ويعد هذا القلق عادة نوعًا من الاستجابة لأشكال القمع التى ارتكبت باسم الماركسية فى مجتمعات الدول الاشتراكية. ويمكن تعميقه أيضًا عن طريق تذكر ماركس وإنجلز عادة ما أبديا الاستعلاء أو الاحتقار إزاء المجتمعات غير الغربية، وكانا على يقين أن الكولونيالية الغربية وتوسع الرأسمالية ضروريان لتحرير "الشعوب التى بلا تاريخ". وقد جرى التعبير عن ذلك النقد بطرق عديدة مختلفة من قبل النظرية السياسية والاجتماعية فى القرن العشرين. إذ جادل مؤسسا النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، أدورنو وهوركايمر (١٩٧٢)، فى أربعينيات القرن العشرين، بأن الماركسية تشترك مع التنوير فى الإيمان بقدرة زيادة المعرفة العلمية والتكنولوجية على تمهيد الطريق لحرية إنسانية أوسع. ولكن كان الأثر الرئيسى للماركسية هو: إرساء

الأسس لأشكال جديدة من السيطرة البيروقراطية. بالإضافة إلى ذلك، شدد المفكرون ما بعد البنيويين على الخطر الناجم عن إعادة تأسيس الرؤى المتعلقة بالتحرر العالمى لعلاقات القوة والسيطرة (الفصل التاسع). وهناك قلق أكثر تحديداً بشأن أن مفاهيم التحرر العالمى سوف تمحو الاختلافات الإنسانية فى السعى لبناء الجماعة والإجماع. (وتجدر الإضافة إلى ذلك أنه من غير الواضح ما إذا كان ماركس قد اعتقد أو لم يعتقد أن الاشتراكية ستمحو الدين. وعلى أية حال، فقد كان اقترابه للمجتمع والسياسة علمانيًا تمامًا، وليس هناك مكان واضح للاختلافات الدينية فى رؤية ماركس للحرية العالمية). ليس من الممكن فى هذا الفصل أن نسأل ما إذا كانت النظرية النقدية الماركسية قدمت إجابة فاعلة على المخاوف من أن رؤيتها للتحرر الإنسانى تحتوى بذور السيطرة السياسية. ولكن ما ينبغى التشديد عليه هو: أن كتابات ماركس قد نالت التأييد مما يبدو أنه مصدر غير متوقع، أى من مؤسس النظرية التفكيكية جاك دريدا (انظر الفصل السابع). ففى مناقشة دريدا (1994 a; 1994b) للأهمية الحالية للبيان الشيوعى لماركس وإنجلز، حاجج دفاعًا عن "دولة جديدة" على اساس أن "العنف وعدم المساواة والإقصاء والمجاعة وبالتالى القهر الاقتصادى، لم يؤثروا أبداً على هذا الكم من البشر فى تاريخ الأرض والإنسانية". ودفاعًا عن "روح الماركسية"، تابع نداءه لمراجعة رؤية ماركس عن "تلاشى الدولة" (Derrida 1994a: 56). فلابد من تحرير هذا المثال من ارتباطاته بمفاهيم الدولة الاشتراكية ومن ديكتاتورية البروليتاريا. إن "الدولية الجديدة" ستحتج على "حالة القانون الدولى ومفاهيم الدولة والأمة" وتقطع صلتها بالافتراضات المتوارثة عن الدول الإقصائية ذات السيادة والمفاهيم القومية للمواطنة. ويتطلع دريدا (1994 a:58) إلى شكل للمجتمع السياسى لم تعد الدولة تمتلك فيه "الفضاء الذى تتحكم فيه" والذى "لم تتحكم فيه دون تقسيم". وتدور الأطروحة حول أن المنظرين الراديكاليين عليهم أن يكرسوا المزيد من انتباههم للدولة والمواطنة والمجتمع السياسى والقانون الدولى، أكثر مما قام به أنصار المادية التاريخية فى الماضى (انظر Mievelle 2005 من أجل اقتراب ماركسى للتنمية وللأغراض السياسية للقانون الدولى). وهذا البحث

ينبغى أن يتم، بحسب دريدا، وفق "روح الماركسية"، فالمسألة هى أن النظرية النقدية يجب أن تضم المشكلات التقليدية الخاصة بعدم المساواة والقهر الاقتصادى فى اقتراب يعمل على جبهة أكثر اتساعًا، ذلك أن نظم الإنتاج مهمة بالنسبة للتحليل الاجتماعى النقدى، لكنها تؤلف عنصراً من كل أكبر. ويستدعى ذلك أن روح المبادرة عادة ما تكون موجودة فى التنويعات الأخرى للنظرية النقدية، لكنها يجب أن تستمر فى الاعتراف بالإنجازات الدائمة والحيوية المستمرة للتقاليد الماركسية.

الماركسية والعلاقات الدولية اليوم

كانت الماركسية هى الصورة السائدة للنظرية النقدية الغربية حتى لاحقًا، فلقد ضمت تحليلاً قوياً للتاريخ الإنسانى ككل، إلى الاقتصاد السياسى التفصيلى لتطور الرأسمالية الصناعية، وكذلك تصوراً عن التحرر العالمى الذى يمكن تحقيقه عن طريق الصراع الطبقى. وليس هناك اقتراب للسياسة والتاريخ عمل بفاعلية على مثل هذا النطاق. ولهذا السبب وحده، تحتوى المادية التاريخية على ما أطلق عليه أفكاراً "لا غنى عنها" (Elias 1994:119)؛ فلقد قدمت رؤية شاملة للعلوم الإنسانية التاريخية ليس لها مثيل بعد.

وهذه الأمور لم يكن لها سوى تأثير متواضع على كيفية فهم اقترابات التيار السائد فى العلاقات الدولية للماركسية. وكما أوردنا سابقًا، كان الرأى السائد هو: أن الماركسية تتحيز لمجال الطبقة والإنتاج، ولديها القليل لتضيفه للتفسيرات السائدة عن الدولة والقومية والحرب أو الدبلوماسية وتوازن القوة والقانون الدولى. وليس هناك من شك فى أن الدلائل المستقاه من الممارسات الماركسية فى الحكم، أسهمت عادة فى الاعتقاد بأنها تخلو من فهم حقيقى للقوى الجيو سياسية. وقد أوضح الواقعيون الجدد مثل والتز (١٩٧٩) موقفهم إزاء إخفاقات الماركسية الكلاسيكية، عن طريق وصفهم

لرؤية لينين للإمبريالية على وجه الخصوص بأنها عكس ما ينبغى لنظرية السياسة الدولية أن تكون عليه. تلك كانت بعض أسباب غياب الماركسية عن تفسيرات التيار السائد للعلاقات الدولية، خصوصاً فى الولايات المتحدة.

لكن موقف الواقعيين – الجدد فشل فى التعامل مع الماركسية بمصطلحاتها – أى باعتبارها نمطاً للتحليل الاجتماعى النقدى، الذى لم يكتف بوصف بنى القوة السائدة بل سعى لفهم مناطق المقاومة وإمكانية تغيير الترتيبات الاجتماعية، بما يتيح المزيد من الحرية الإنسانية. وقد وجد أولئك الذين تعرفوا على الطابع المميز للماركسية باعتبارها نظرية نقدية أسباباً لمنازعة رؤيتها للمجتمع والسياسة ونظرتها للتحرر العالمى. ويحتل مكاناً مركزياً فى هذا الصدد إخفاقها فى تناول أوجه عدم المساواة العرقية والإثنية والنوعية، أو عدم قدرتها على استيعابها فى إطارها المفاهيمى دون التنازل عن العناصر المميزة للماركسية. ولذلك سيكون قدر الماركسيين أن يهاجموا من الجانبين، أى من قبل أنصار التيار الرئيسى ومن قبل أنصار الاقترابات النقدية، مع بعض الاستثناءات.

ومع ذلك تظل الماركسية تقليداً فكرياً مهماً ومصدراً حيوياً للأفكار للعديد من محللى العلاقات الدولية. وكما جرى شرحه فى هذا الفصل، فذلك واضح للغاية فى كتابات الدارسين الذين يرفضون ما يعتبرونه تفسيرات تبسيطية للسياسة العالمية تختزل كل شىء فى منطق الفوضى. ويعد ذا أهمية حاسمة ذلك الاعتقاد أن النظام الدولى الحديث يجب أن يُفهم بالارتباط مع تطور الرأسمالية فى القرون القليلة الأخيرة، وبجانب ظهور النظام العالمى الحديث بما فيه من بنى متميزة للهيمنة، وأنماط لعدم المساواة ومناطق للمقاومة. ويجدر بنا التشديد أيضاً على الأهمية المستمرة للماركسية فى دراسة العولمة، فتعطى الكثير من الدراسات عن العولمة الانطباع أن ذاك تطور جديد فى السياسة العالمية يتطلب أشكالاً جديدة للنظرية والممارسة السياسية. ولكن، كما حاول هذا الفصل توضيحه، اهتم ماركس فى أربعينيات القرن التاسع عشر

بصورة رئيسة بتحليل العولة – واعتبر الماركسيون الجدد مثل فرانك ووالرشتاين الحقبة المعاصرة للعولمة أحدث مرحلة فى عملية تمتد فى الماضى إلى عدة قرون– وعدة آلاف السنين فى الكتابات الأخيرة لفرانك (Frank & Gills 1993). ويعد الأثر التاريخى للرأسمالية ذا أهمية مركزية بالنسبة للاقترابات التى تتبع ماركس فى اعتقاده أن الرأسمالية كانت بمثابة الفاعل الرئيسى للعولمة فى التاريخ الإنسانى (انظر Rosenberg 2000).

وتشير النقطة الأخيرة إلى أن الماركسية لم تتخل عن اهتمامها بتقديم وصف للتاريخ الإنسانى ككل. وبالفعل لقد قدمت تعليقات ماركس عن المجتمعات المبكرة مثيراً لمثل تلك المحاولة تحديداً، إذ جادل ماركس بأن الحرب كانت أحد "ظروف الإنتاج" للمجتمعات الإنسانية الأولى (Van der pijl 2007). وكان على أعضائها أن يؤثروا فى الطبيعة ليلبوا احتياجاتهم، لكن كان عليهم أيضاً أن يستخدموا القوة لحماية مواردهم من اللصوص أو الغزاة. ولم تكن تلك أنشطة غير مرتبطة ببعضها بعضاً فى المجتمعات المبكرة، ولا كانت منفصلة بالكامل خلال تطور الجنس البشرى، رغم ندرة وجود منظور يقوم بتحليل تفاعلاتها فى آفاق الأمد الطويل. ولهذا السبب يعد اختبار العلاقة بين "أنماط الإنتاج وأنماط العلاقات الخارجية" لدى فان ديربيل (٢٠٠٧) جديراً بالذكر على وجه الخصوص، ويدل على أهمية التقاليد الماركسية لدراسة التاريخ العالمى وللسوسيولوجيا التاريخية.

الخلاصة

رغم الانتقادات الموجهة للماركسية، فإنها أسهمت فى نظرية العلاقات الدولية من ثلاث نواح على الأقل. **أولاها:** تعد المادية التاريخية، بتركيزها على الإنتاج وعلاقات الملكية والطبقة، معادلاً مهماً للأطروحات الواقعية والواقعية الجديدة التى تزعم أن

الصراع من أجل القوة العسكرية والأمن القومى حدد السياسة العالمية لآلاف السنين. **ثانيتها**؛ أن الماركسيين والماركسيين الجدد قدموا تفسيرات للنظام العالمى الحديث ترمى إلى بيان كيفية تشكيل العلاقات بين المجتمعات لعولمة نظام الإنتاج الرأسمالى وتشكلها بها. و**المسألة الثالثة**، التى ظهرت لأول مرة فى نقد ماركس للاقتصاد السياسى الليبرالى، هى؛ أن التفسيرات المقدمة للعالم الاجتماعى نادراً ما تكون موضوعية وبريئة كما تبدو عليه. فقد تقوم بذلك الدور، حتى دون قصد، المتعلق بتمكين الترتيبات الاجتماعية المعيبة من "العمل بانسيابية". وذلك هو أساس مفهوم الماركسية للنظرية الاجتماعية النقدية التى تهدف إلى إنتاج المعرفة عن كيف يتسنى للبشر – كل البشر – أن يعيشوا دون أشكال السيطرة التى عاودت الظهور مراراً فى تاريخ الجنس البشرى. وعلى تلك الأسس قامت الأشكال المتميزة للنظرية الدولية النقدية. ويتعين على المرء أن يشك فى كون النظرية النقدية ببساطة ماركسية، لكن هناك من الأسباب ما يدعو للاعتقاد؛ أن النظرية النقدية ستستمر فى استمداد بصائر مهمة من التقاليد الماركسية. ربما ما يزال هناك الكثير ليقال حول الزعم بأن النظرية النقدية تستمر أو ينبغى أن تستمر "بروح الماركسية".

الفصل السادس

السوسيولوجيا التاريخية

أندرو لينكليتر

أورد الفصل الخامس أن تحليل ماركس للرأسمالية الصناعية كان جزءًا من بحث أكبر فى تطور المجتمع الإنسانى منذ قديم الأزمان حتى الحقبة الحديثة. وقد سلط ماركس الضوء على السيطرة المتزايدة للجنس البشرى على العالم الطبيعى وعولمة جميع أبعاد الحياة الاجتماعية. ومن خلال تحليل أثر التغير البنيوى واسع النطاق على الحياة اليومية والأفعال الجماعية، كان ماركس رائدًا للسوسيولوجيا التاريخية، التى جرى تعريفها بأنها ذلك "التقليد البحثى المكرس لفهم طبيعة وأثر البنى الضخمة والعمليات الأساسية للتغيير" (تم الاقتباس عنهما فى Kelly 2003; Skocpol, Hobden 1998:3)، وتشير العديد من العروض العامة للسوسيولوجيا التاريخية أنها تحقق أيضًا فى العلاقة بين البنى الضخمة والحياة اليومية (الفصل الأول: Abrams 1982؛ الفصل الأول: Skocpol 1984؛ Smith 1990: 3).

وقبل الالتفات إلى الجهود الراهنة لبناء صلات بين السوسيولوجيا التاريخية والعلاقات الدولية، من الأهمية بمكان التأكيد على أن التركيز على عمليات التغيير طويلة الأجل تميز مجال البحث السابق عن معظم الاقترابات السوسيولوجية، التى ركزت على آفاق الحاضر أو الأجل القصير. كما تميز تلك البؤرة للتركيز هذا المجال عن الكتابات التاريخية، التى تهدف إلى تسليط الضوء على حقب أو مشاهد أو أحداث معينة، ينظر

إليها على أنها استثنائية أو متفردة. يركز علماء السوسيولوجيا التاريخية إذن على ما يسمى "بالمدة الطويلة"، وهو مصطلح وضعه المؤرخ الفرنسي برودل للإشارة للتطورات بطيئة الحركة التى عادة ما يُحس بها بالكاد، ولذلك تتجاهلها تحليلات المشكلات المعاصرة ذات "المقام العالى" (Burke 2003) وقد انجذب العديد من دارسى العلاقات الدولية للسوسيولوجيا التاريخية، لأنها تحديدًا تقدم إنقاذًا مما يوصف بأنه "التقيد بالحاضر"، أى التركيز على آفاق قصيرة الأجل وقضايا آنية (Buzan & Little 2000; Elias 1998 b). ويدفع بشكل ثابت للاهتمام بنشر منظورات ذات امتداد زمنى طويل الأجل، ذلك الاعتقاد أن الملامح المميزة والمتفردة للعالم الحديث ستظل غير واضحة ما لم توضع فى أوسع سياق تاريخى. وهناك هدف منفصل يتعلق بتأليف المعارف من مجالات متنوعة من أجل فهم الطبيعة غير الاعتيادية لتطور الجنس البشرى من المجتمعات السكانية الصغيرة والمنعزلة، التى لا تزيد على بضع عشرات، وهو ما كان سائدًا فى معظم التاريخ الإنسانى، إلى الدول ذات الامتدادات الإقليمية الهائلة والأشكال المركبة من الاتصال البينى العالمى، الذى يوجد اليوم. وهناك هدف مركزى، وكان مركزيًا أيضًا فى فكر ماركس، ألا وهو "فهم التوجه طويل الأجل نحو عولمة المجتمع الإنسانى ككل" (Mennell 1990; Buzan & Little 2000)، ومن المثير للاهتمام معرفة كيفية تأثير وتأثر العلاقات بين الدول بتلك العملية طويلة الأجل.

إن الرغبة الواضحة فى فهم التغيير الاجتماعى والسياسى عادة ما تكون الدافع الأولى للقيام بالبحث السوسيولوجى التاريخى. لكن البعض يدعى أن فهم العمليات طويلة الجل باستطاعته أن يزودنا بالمعرفة، التى قد تستخدم يومًا ما لوضع التغيير غير المنضبط تحت السيطرة الإنسانية (Elias 1998 a). وكما أوضح الفصل السابق، يتصل فى فكر ماركس الاهتمام بفهم تطور المجتمع البشرى منذ أقدم الأزمان بالتطلعات السياسية المتعلقة ليس فقط بتفسير مسار التاريخ الإنسانى وإنما بتغييره.

وبغض النظر عن الشكل، فقد تورطت السوسيولوجيا التاريخية فى المنازعات المنهاجية المختلفة حول قدرتها على الإسهام بشكل بارز فى معرفة العالم الاجتماعى والسياسى (انظر: Kisen & Hechter 1997, 1998). لكن بعض الدارسين يتشككون فى المرويات ذات النطاق الضخم التى تعتمد على الأعمال التفصيلية لدارسين يعتمدون على العمل الأرشيفى والمقابلات ومصادر المعلومات الأخرى عن الشواهد التاريخية. ومن المحقق أن اقترابات السوسيولوجيا التاريخية جيدة بنفس قدر جودة الأعمال الأكاديمية المتخصصة التى تعتمد عليها. وليس هناك شك أن أى تأليف ضخم للمادة التاريخية لا يمكنه أن يمعن النظر فى الجدالات المفصلة فى مناطق البحث المتخصصة. وبشكل أكثر جدية، لا بد أن يكون هذا التأليف أو التركيب انتقائيًا، ممّا يثير الشك فيما إذا كانت الأفكار المسبقة عن اتجاهات حركة التاريخ تقود إلى تبسيطات مفرطة للماضى الإنسانى، وتشوه صور المراحل والمشاهد المعينة. ولعل الإجابة الرئيسية عن تلك المخاوف هى أن التخصص الأكاديمى له مخاطره ومنها فقدان الرؤية الكلية لتطور المجتمعات الإنسانية من منظور طويل الأجل (انظر تبادل الآراء بين Gold thrope 1991; Mann 1994). وفيما يتصل بذلك الاقتراب، تؤلف السوسيولوجيا التاريخية بين التأويلات الكبرى لحقب ومشاهد معينة من أجل تتبع تطور المجتمع الإنسانى عبر القرون أو آلاف السنين. ومهما كان علماء السوسيولوجيا التاريخية يعتمدون على البحث التاريخى الأوّلى، فهم يحملون اهتمامًا متميزًا بالكشف عن أنماط واتجاهات للتاريخ قد لا يكتشفها المتخصصون. وقد تلعب تلك الرؤى الكبرى دور المثير لعمل أكثر تخصصًا يختبر موضوعاتها الواسعة فى سياقات أكثر تحديدًا. ويمكن للتفاعل الديالكتيكى بين المرويات الكبرى والصغرى أن يجلب منافع هائلة للعلوم الاجتماعية وللإنسانيات بوجه عام، ولدراسة العلاقات الدولية على وجه الخصوص.

ومن الممكن التمييز بين ثلاثة اقترابات للسوسيولوجيا التاريخية، رغم أن الدراسات المفردة قد تجمع عناصر من كل اقتراب فى العادة. ويقارن أول اقتراب بين

الحقب التاريخية أو النظم السياسية، وتتضمن الأمثلة على ذلك دراسة أيزنشتادت للإمبراطورية، وتصور وايت عن سوسيولوجيا أنظمة الدول (State-Systems). ويهتم الاقتراب الثانى بتطور العالم الحديث خلال القرون القليلة الماضية، ومن الأمثلة عليه دراسات بروديل ووالرشتاين عن النظام العالمى الرأسمالى وتفسير تشكين لتطور حقبة "وستفاليا". ويمد الاقتراب الثالث نطاق البحث ليشمل مسار التاريخ الإنسانى المسجل بأكمله، وتتضمن الأمثلة عليه تحليل مان لتطور القوة الاجتماعية خلال الخمسة آلاف والخمسمائة عام الماضية، وكذلك تلك الدراسات فى العلاقات الدولية بين المجتمعات السياسية خلال قرون عديدة أو آلاف السنين، وتشمل فرجون ومانشباخ (١٩٩٦) وواتسون (١٩٩٣) وبوزان وليتل (٢٠٠٧) وفان دربيل (٢٠٠٧).

وهناك نقطة أخيرة تحتاج للإيضاح قبل متابعة الموضوع. فلقد ركز علم السوسيولوجى، باعتباره جزءًا من تقسيم العمل الأكاديمى الذى ظهر فى القرن التاسع عشر، على التغيرات داخل المجتمعات. أما العلاقات بين الدول فوضعت عادة فى جانب آخر ودخلت فى نطاق علم العلاقات الدولية فى القرن التالى. ولكن على أية حال، قام علماء السوسيولوجى وخصوصًا خلال الخمسة وعشرين عامًا الماضية بجعل العلاقات الدولية فى موضع أكثر مركزية بالنسبة لبحثهم. وينبغى هنا التأكيد على أن ما جذب انتباههم هو: مجال العلاقات الدولية وليس علم العلاقات الدولية، غير أن توسع البحث السوسيولوجى ما كان له أن يمضى دون أن يلاحظ فى علم العلاقات الدولية. إذ اهتم الدارسون فى هذا العلم بشكل خاص بكيفية إسهام السوسيولوجيا التاريخية فى محاولة إبطال ذلك الاعتقاد الذى دعمته الواقعية الجديدة، بشأن أن العلاقات الدولية لحقتها تغيرات طفيفة فى أبعادها الرئيسية عبر آلاف السنين (الفصل الثانى). ومن المهم أن نضيف أن قلة من علماء العلاقات الدولية حاولوا الإسهام فى السوسيولوجيا التاريخية باعتبارها مجالاً للبحث، مثلما اهتمت قلة من علماء السوسيولوجيا التاريخية بدفع علم العلاقات الدولية للأمام. وبالفعل توصف حقيقة أن الكثيرين مستعدون للكتابة

عن العلاقات الدولية دون الرجوع لأدبيات العلاقات الدولية باعتبارها دليلاً على "إخفاق علم العلاقات الدولية باعتباره مشروعًا أكاديميًا" – بمعنى عدم تأثيرها على الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بوجه عام (Buzan & Little 2001). ونظرًا لأن السوسيولوجيا التاريخية تهدف إلى الوصول إلى مستويات عالية من التركيب الفكرى، لا بد أن يثور السؤال عن كيف يمكن لجوانب معينة فى دراسة العلاقات الدولية أن يتم استيعابها فى السعى للوصول إلى منظور أكثر اتساعًا تجاه المجتمع والسياسة (انظر: Lawson 2007).

ويقدم بقية هذا الفصل عرضًا لبعض الاقترابات السائدة فى السوسيولوجيا التاريخية، حيث يتناول الجزء الأول صعود السوسيولوجيا التاريخية فى القرن التاسع عشر. أمَّا الجزءان الثانى والثالث فيحللان الاقترابات المؤثرة فى فكر القرن العشرين، مع ملاحظة كيفية تحرك العلاقات بين الدول إلى مركز النقاش. وتؤكد معظم هذه المنظورات على أولوية القوى المادية مثل الصراع من أجل القوة القمعية أو المنافسات على الموارد الاقتصادية. ويعرض الجزءان الرابع والخامس لمجموعة مختلفة من الاقترابات تركز على الدور الذى لعبته القوى الأخلاقية والثقافية والمشاعر الجمعية فى التاريخ الإنسانى. أمَّا الجزء السادس فيتناول الجهود الراهنة فى علم العلاقات الدولية لتطوير صلات وثيقة مع السوسيولوجيا التاريخية.

جذور السوسيولوجيا التاريخية

نشأ علم السوسيولوجى الأوربى استجابة لتغيرات اجتماعية رئيسية بدأت فى أخريات القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ألا وهى التصنيع والتحول الديمقراطى وسكنى الحضر وانتشار البيروقراطية والاتجاه نحو الفردية، التى وصفت بأنها الملامح الرئيسية "للتحولات الكبرى" للحداثة (Nisbet 1966; Mazlish 1989; Skocpol 1984).

وقد ركز العديد من المفكرين الاجتماعيين على الانتقال من "الجماعة" إلى "الرابطة" (فرديناند تونيس)، ومن "المكانة" إلى "العقد" (هنرى مالين) ومن الإقطاع الفيودالى إلى الرأسمالية (كارل ماركس) ومن التضامن "الآلى" إلى "العضوى" (إميل دوركايم)، ومن الأشكال التقليدية إلى القانونية للسيطرة (ماكس فيبر). وحاولت تحليلات تلك الظواهر فهم كيفية تحلل العلاقات الاجتماعية التقليدية نتيجة انتشار، ما أطلق عليه ماركس اتباعًا لتوماس كارليل، "رابطة المال" بين الناس فى المجتمع الرأسمالى (Mazlish 1989).

ويوضح اثنان من المصادر الرئيسية للسوسيولوجيا التاريخية تلك النقطة الأخيرة. إذ يؤكد تحليل ماركس للانتقال من الإقطاع الفيودالى إلى الرأسمالية، أن العلاقة بين السيد والقن استبدلت بالعلاقات التعاقدية التى كشفت الأفراد أمام قوى السوق، التى أخذت تبدل العالم ككل وتضغط الزمان والمكان فى غمار تلك العملية. وحاول فيبر تفسير كيفية استبدال العلاقات الاجتماعية التقليدية بالروابط العقلانية القانونية الأكثر تجريداً فى ظل انتشار الإدارة البيروقراطية.

وقد أكّد فيبر – كاستجابة واعية منه لنزعة ماركس الاختزالية – على الحاجة لفهم تأثير الأفكار الدينية على التغيير الاجتماعى والسياسى. ويذهب تحليله للأخلاق الكالفينية إلى وجود "وشائج اختيارية" بين نظرتها الدينية والنظم الرأسمالية، التى أدّت إلى قيام أنماط متميزة للنمو الاقتصادى والسياسى فى الغرب الحديث. وفى حين اعتقد ماركس أن التوجهات السائدة أشارت نحو انتصار الاشتراكية، جادل فيبر بأن المجتمعات الاشتراكية لن تنجو من الميل إلى المستويات المتزايدة من السيطرة البيروقراطية أو الانزلاق نحو "القفص الحديدى" للحداثة.

وبخلاف معظم علماء السوسيولوجيا فى القرن التاسع عشر، الذين تمسكوا بما أسماه جيدنز (١٩٨٥: ٢٢-٢١) "الأنماط الداخلية للتطور الاجتماعى"، كان فيبر على

وعى حاد بتأثير القومية وسياسة القوة على المجتمعات الحديثة. وهناك سبب بسيط لإهمال تلك الظواهر فى الفكر السوسيولوجى فى القرن التالى. فلقد ظهر علم السوسيولوجى فى فترة من الاستقرار الدولى النسبى، عندما ظن الكثير من المفكرين البارزين أن انتشار الصناعة والتجارة سيقود إلى السلام الدائم. وانصب تركيزهم على ما سيعرف لاحقًا باسم العولمة. ومثلما هى الحال مع التوقعات الأكثر تفاؤلاً إزاء عولمة المجتمع فى الوقت الراهن، جادل العديد من المفكرين آنذاك بأنها ستقود إلى تزايد الثروة والرخاء وكذلك الترابط الدولى. فقد عبّر سانت سيمون مثلاً عن النظرة المنتشرة بشكل واسع، بخصوص أن التاريخ رحلة من القبيلة إلى الدولة، وثم إلى رابطة قادمة ستضم الجنس البشرى بأكمله. ولذلك لم تكن الحرب والغزو مركزيين بالنسبة للمفكرين السوسيولوجيين فى القرن التاسع عشر. وتعد فكرة أدورنو عن أن التاريخ رحلة من "النبلة إلى القنبلة الذرية" هى نتاج الحقبة الأخيرة، التى شهدت أهوال الحرب القائمة على الصناعة.

وفى القرن التاسع عشر، ربط علماء السوسيولوجيا مثل كونت بين هذا المجال العلمى والادعاءات القيمية، التى تذهب إلى أن نمو المعرفة قد يقود إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية. وهذا ليس موضوعًا مهمًا عند التيارات السائدة للسوسيولوجيا التاريخية اليوم، ولا هو مؤثر فى الجهود الراهنة فى علم العلاقات الدولية لبناء صلات مع تلك الاقترابات. وبخلاف استثناءات نادرة، فالهدف الرئيسى هو التفسير، ومن المهم الإضافة لذلك؛ أن العديد من دراسات القرن التاسع عشر عن التحولات الكبرى آمنت بأن انتصار الغرب شاهد على التقدم التاريخى. لكن مثل تلك الآراء فقدت مصداقيتها فى القرن العشرين بسبب العنف غير المسبوق للحرب الحديثة والشمولية فى الاتحاد السوفيتى وألمانيا النازية. ويذهب البعض إلى أن نقد نظريات التقدم الإنسانى "يلقى بالوليد مع مياه الاستحمام" بالابتعاد عن الأبحاث المتعلقة بأنماط التغير طويل الأمد

(Van Kricken 1998: 66). ولذلك حاول العديد من الاتجاهات فى السوسيولوجيا التاريخية إعادة تأهيل بؤرة البحث بالتركيز على التغير طويل الأمد دون أن تزل قدمها فى المركزية الأوربية وأيديولوجيا التقدم، مثلما فى العديد من فلسفات التاريخ فى القرن التاسع عشر.

القوة والإنتاج فى السوسيولوجيا التاريخية

لا يثير الدهشة أن قسمًا كبيرًا من السوسيولوجيا التاريخية للقرن العشرين كانت بؤرة تركيزه على تطور القوة المادية وأنظمة الإنتاج. ويفسر ذلك التطور انتشار الرأسمالية الصناعية وتوسع قوة الدولة التى تشمل قدرتها على شن أشكال للحرب أكثر تدميرية عن ذى قبل. ولعل الأقل إثارة للدهشة هو: أن السوسيولوجيا التاريخية تركز الآن على تأثير الجيوبوليتكس والحرب على التطور الاجتماعى والسياسى عبر القرون أو الألفيات. ولقد كانت النقلة بسيطة، من التفسيرات السوسيولوجية لاحتكار السيطرة على أدوات العنف من قبل الدولة، كما ركز فيبر على ذلك، إلى تحليل كيف تتموضع الدولة فى النظام الدولى الفوضوى، وكيف شكلت الحرب والتنافس الجيو-سياسى البنى الاجتماعية والسياسية. وكما ارتأى هوبدن (١٩٩٨) والآخرون، شجع التركيز على الدولة والجيوبوليتكس والحرب دارسى العلاقات الدولية على بناء صلات جديدة مع السوسيولوجيا التاريخية.

ولتفسير كيف بدأ هذان المجالان البحثيان فى التقارب فى السنوات الأخيرة، من المفيد أن نسترجع الطرق التى طور بها والرشتاين وأندرسون موضوعات رئيسة فى الكتابات الماركسية والماركسية الجديدة. فلقد كان مستوى التحليل الأساسى لماركس هو: صعود الرأسمالية الصناعية وانتشارها فى القارات الأخرى فى القرن التاسع عشر. وخلال سبعينيات القرن العشرين، سعى والرشتاين - بناء على دراسة بروديل

المبكرة لتطور الرأسمالية – لبيان أن الاقتصاد الرأسمالى العالمى، الذى تشكل من علاقات التجارة العالمية، ظهر لأول مرة فى القرن السادس عشر. وانتقد والرشتاين التفسيرات السوسيولوجية – التى تنتمى للتيار السائد- للتغير الاجتماعى، تلك التفسيرات التى تعتبر المجتمعات كيانات مغلقة، تطورت بمعزل عن بعضها بعضاً إلى حد كبير. وبناء على كتابات منظرى التبعية مثل جندر فرانك، استبدل والرشتاين تلك الافتراضات، التى أثّرت على أعماله المبكرة عن المجتمعات والسياسة فى أفريقيا، بتحليل لكيفية تطور المجتمعات بحسب موضعها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى. وقد ميز والرشتاين بين مواضع المركز والأطراف وأشباه الأطراف، وتتبع صعود وسقوط النظم الاجتماعية والقوى المهيمنة على مدار القرون الخمسة. التى وجد فيها الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

ويجادل والرشتاين بأن الاقتصاد الرأسمالى العالمى يختلف عن الإمبراطوريات بفضل انقسامه إلى دول منفصلة، ولقد وصفت الدراسات المبكرة للنظام العالمى بنى الدولة بأنها أدوات خلقت للتأثير على طريقة عمل الاقتصاد العالمى. فعلى سبيل المثال، فرضت القوى الكبرى ترتيبات التجارة الحرة على المجتمعات الأقل تنافسية وعلى المنافسين المحتملين. وقد جذبت نظرية النظام العالمى، مثل نظرية التبعية من قبلها، انتباه علم العلاقات الدولية، لأنها كانت تصحيحاً مهماً لما نظر إليه الكثيرون باعتباره اهتماماً وحيداً بالجيوبوليتكس وإهمالاً للقوى الاقتصادية والاجتماعية العالمية. ولكن فى مجال العلاقات الدولية، أشار النقاد إلى ميل والرشتاين لتجاهل الدائرة المستقلة نسبياً للجيوبوليتكس والحرب، وهناك انتقادات مماثلة تصاعدت من علم السوسيولوجيا. وفى غمار نقد زولبرج (١٩٨١) للميل لرؤية الدول باعتبارها أدوات للتلاعب بالترتيبات الاقتصادية العالمية، جادل بأن النظام الرأسمالى العالمى كاد ألاّ ينجو على الإطلاق لولا التحالف الذى عقدته فرنسا مع الإمبراطورية العثمانية فى القرن السادس عشر لوقف الطموحات الإمبراطورية الإسبانية.

ولا تنطبق الاتهامات بالاختزالية الاقتصادية على تحليل أندرسون للانتقال من الإقطاع الفيودالى إلى الرأسمالية، الذى انتقد الادعاء الماركسى الكلاسيكى بأن الصراع الطبقى هو القوة المحركة وراء ذلك التغير المفصلى. ويرى أندرسون أن هناك عدم تقدير للدور الحاسم للدولة المطلقة فى مثل تلك التفسيرات، ويبدأ بافتراض أن الدول فى الفترة المبكرة من الحقبة الحديثة فى تاريخ أوربا لم تكن إقطاعية بالأساس - وليست رأسمالية حسبما تشير الماركسية الكلاسيكية - ويجادل بأن المنافسات الجيو-سياسية أجبرت الشرائح الحاكمة على التحالف مع البورجوازية الصاعدة لتمويل الإعداد للحرب وخوضها. وباختصار، لعبت المنافسات الجيو - سياسية بين الدول الإقطاعية دورًا حاسمًا فى الانتقال من الإقطاع الفيودالى إلى الرأسمالية (Anderson 1974).

وتشير الكتابات المبكرة لماركس وفيبر إلى أن العلاقة بين "السياسى والاقتصادى" مثلت لفترة طويلة موضوع نزاع فى السوسيولوجيا التاريخية. ولا تزال النقاشات مستمرة حول الأهمية النسبية لتلك القوى، فإن الخلافات حول الأولوية السببية بالنسبة لها تمت تسويتها إلى حدٍّ كبير بفضل التأييد واسع الانتشار للتفسيرات القائمة على التعددية السببية. وتظل هناك أهمية للاقترابات الماركسية تجاه المجالات الاقتصادية والسياسية، من أجل فهم كيفية اختلاف نظام الدول الحديثة على سابقيه. ولعل الموضوع المتكرر فى السوسيولوجيا التاريخية ذات التوجه الماركسى هو: أن الدول تورطت بشكل رئيس فى استغلال قوة العمل فى نظم الإنتاج السابقة على الرأسمالية. وتوضح تلك النقطة أهمية الرق المنظم من قبل الدولة طوال التاريخ الإنسانى، لكن الدولة الرأسمالية تختلف عن سابقتها، لأنها كما تشير الدراسات، لا تملك أو تتحكم فى قوة العمل بنفس الطريقة، بل تظل إلى حدٍ كبير وراء الستار، لتضمن الوفاء بالتعاقدات ومعاقبة المجرمين وحصر العنف الداخلى فى تلك اللحظات، التى يكون فيها استخدام العنف ضروريًا للتعامل مع التمردات والاضطرابات. وتميز

المجتمعات الرأسمالية عن سابقتها حقيقة أن العمّال يدخلون فى تعاقدات حرة مع أرباب أعمالهم، ولذلك يحدث استغلال قوة العمل بشكل أساسى فى مجال علاقات السوق، ولا يحدث ذلك إلاّ فى المجمعات الرأسمالية.

وتجد تلك الأفكار صدى لها فى تعليق أندرسون عن أن "الوسيط النمطى للمنافسات بين الإقطاعيين هو المجال العسكرى، فى حين صار هو المجال الاقتصادى مع ظهور التنافس بين الرأسماليين" (١٩٧٤: ٣٣). وبعبارة أخرى، نظر إلى القوة باعتبارها وسيلة شرعية للاستيلاء على الثروة فى الحقبة الفيودالية، لكن لا ينظر إليها كذلك فى العالم الرأسمالى، حيث اعتبرت القوة والجيوبوليتكس منفصلتين عن المجال الاقتصادى. لكن النقطة التى يُشدد عليها عادة هى: أن المجالين - الاقتصادى والسياسى - يبدوان فقط متمايزين عن بعضهما بعضًا فى النظم الرأسمالية، أخذًا فى الاعتبار أن قوة العمل تباع وتشترى بصورة حرة فى السوق الرأسمالى (Rosenberg 1994; Teschke 2003). ولكن على مستوى أعمق، تذهب الأطروحة إلى أن الاقتصادى والسياسى متصلين بشكل أعمق مما تدركه(*) الاقترابات السائدة فى

(*) فى هذا السياق تجدر الإشارة إلى المناقشات حول العلاقات الدولية فى العصور الوسطى. فيؤكد رجى (١٩٨٣) فى نقد مؤثر للواقعية الجديدة على عدم قدرتها على تفسير الانتقال من النظام الدولى القروسطى إلى النظام الدولى الحديث، ذلك الانتقال الذى اعتبره نتيجة للمفاهيم الجديدة عن الإقليمية والمبادئ الجديدة للانفصال بالنسبة للواحدات السياسية. وفى دفاعه عن الواقعية الجديدة، ارتأى فيشر (١٩٩٢) أن الطبيعة الفوضوية للنظامين الدوليين - الوسطى والحديث - دفعت الكيانات السياسية للتصرف بطرق متماثلة. ومن منظور ماركسى، ذهب تشكى (١٩٩٨) إلى أن الحق المفترض للنبلاء فى استخدام القوة للحصول على الثروة وتسوية الخلافات شكل السلوك السياسى فى تلك الحقبة. وهذا الطرح الواقعى الجديد عن آثار الفوضى على سلوك الدولة فى المجالات المختلفة أخفق فى إدارك العلاقات الأكثر عمقًا بين الظواهر "الاقتصادية والسياسية"، وليس أن تلك الظواهر كانت منفصلة فعلاً فى العالم الوسيط. ويقدم روزنبرج (١٩٩٤) نقدًا مماثلاً عن الطبيعة اللاتاريخية للاقترابات الواقعية الجديدة للنظم الدولية السابقة. (المؤلف).

العلاقات الدولية. وجوهر المسألة هو أن من المستحيل فهم تطور النظام الحديث للدول ومنافساته وتوتراته الجيو سياسية، دون تحليل واحدة من الثورات الكبرى فى القرون القليلة الماضية -ألا وهى صعود وانتشار الرأسمالية الصناعية (Halliday 1994, Teschke 2003).

وتركز الاقترابات الحديثة إزاء التوجهات طويلة الأمد، على ما أطلق عليه تروتسكى "قانون التنمية الشاملة وغير المتكافئة" أى على المعدلات المختلفة للتنمية الرأسمالية فى أرجاء العالم، وعلى الترتيبات والتطورات الاجتماعية والسياسية المركبة، التى نتجت فى الشرق الأوسط وغيرها من المناطق عن اندماج أو تعايش العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وتلك السابقة عليها، وعلى كيفية تأثير وتأثر التنمية غير المتكافئة بعمليات التغيير التى تحدث على مستوى الدولة والجيوبوليتكس والحرب (Rosenberg، الفصل الخامس ٢٠٠٦، ١٩٩٤).

وتدرك كل الاقترابات السوسيولوجية تقريبًا للعالم الحديث التأثير الحاسم للتفاعل بين الرأسمالية الصناعية الحديثة والجيو بوليتكس والحرب، دون أن يستدعى ذلك أنها تقدم نفس التفسير للعلاقة بين السيطرة الطبقية وقوة الدولة، أو بين الرأسمالية والسياسة الدولية. وقد بينت الاقترابات المهمة كيف سمح التفاعل بين نمو القدرات القمعية والتراكم المتزايد لرأس المال للدولة ذات الإقليم أن تطغى على الأشكال الأخرى للرابطة السياسية مثل دول المدينة الصغيرة والإمبراطوريات الطموح، التى تنافست على القوة فى الحقبة المبكرة من تاريخ أوربا الحديث (Tilly 1992). ويرى البعض أن العالم الحديث يجب أن ينظر إليه باعتباره نتيجة للعلاقة بين أربعة أنواع من "المنطق" وهى بناء الدولة والحرب والرأسمالية والتصنيع (Giddens 1985). وتذهب دراسة للثورات فى فرنسا عام ١٧٨٩، وروسيا عام ١٩١٧، والصين عام ١٩٤٩، إلى أن المنافسات الجيو سياسية جعلت الدول تستخلص الثروة من الطبقة المسيطرة،

التى استغلت حينئذٍ الطبقات الخاضعة بدرجة أشد من القسوة، مما فجر الثورة الاجتماعية والسياسية. ولم تكن النتيجة مجرد تغيير فى توازن القوة داخل المجتمع، وإنّما صارت بنى الدولة أقوى وأفضل عُدة للتعامل مع المنافسات الجيو سياسية (Skocpol 1979).

وتقدم بعض الاقترابات الأكثر تأثيراً القائمة على التعددية السببية بؤرة تركيز أوسع تشمل المدى الكامل للتاريخ الإنسانى. وفى هذا المقام، تجدر الإشارة إلى عرض مان لتطور القوة الاجتماعية على مدار خمسة آلاف سنة تقريبًا (Mann 1986, 1994). وعن طريق استخدام ما أسماه "نموذج IEMP" يتقصى مان تأثير العلاقات بين القوة الأيديولوجية (I) والاقتصادية (E) والعسكرية (M) والسياسية (P) على تطور الدول والإمبراطوريات الأولى. ومن المستحيل أن نلخص هذا العمل الطموح هنا، لكن ملمحين منه يستحقان اهتمام دارسى العلاقات الدولية. أولهما هو: التركيز على التوجه طويل الأمد نحو المجتمعات ذات القدرات "المكثفة والواسعة"، بمعنى ذات القدرة المتزايدة على تشكيل العالم الاجتماعى بداخل حدودها وعلى حمل قوتها عبر تلك الحدود إلى الخارج (Mann 1994: 7). وثانيهما هو: رفض مان لذلك الميل فى علم السوسيولوجى لافتراض أن المجتمعات يمكن فهمها باعتبارها كيانات مغلقة على ذاتها ومقيدة. وأثناء تحليله، يؤكد مان على أثر المؤثرات العابرة للقوميات، كالديانات العالمية والظواهر الدولية كالحرب، على شكل المجتمعات الإنسانية. وكما ذكرنا سلفًا، قامت بعض الأعمال الحديثة مثل بوزان وليتل (٢٠٠٠) أيضًا بتحليل أثر الظواهر "الاقتصادية والسياسية" على النظم الدولية فى التاريخ العالمى. ويلفت النظر فى التقاليد الماركسية المجلدات الثلاثة الأولى التى تتقصى الارتباطات بين أنماط الإنتاج وأنماط إدارة العلاقات الخارجية منذ المجتمعات الرعوية، وعبر ما تتابع من إمبراطوريات ودول حتى العالم اليوم (Van Der Pijl 2007).

القوة والاعتماد المتبادل فى العلاقات الدولية

يعتبر التركيز على كيفية تفاعل بنية الدولة والحرب مركزيًا بالنسبة للسوسيولوجيا التاريخية "الواقعية" كما دافع عنها هينتزه (١٩٧٥:١٥٩)، منذ قرابة قرن مضى فى نقد مهم للاختزالية الماركسية. وبالنسبة للواقعيين والواقعيين الجدد، قد يمثل هذا التطور فى علم السوسيولوجى اعترافًا متأخرًا بالموضوعات التى كانت محورية لعقود بالنسبة للاقترابات التى تتمركز حول الدولة.

ولكنه من غير الواضح تمامًا أن تلك التحركات داخل علم السوسيولوجى تعد نصرًا بالنسبة للواقعية الجديدة. وينجذب العديد من الدارسين فى العلاقات الدولية للسوسيولوجيا التاريخية نظرًا لتركيزها على عمليات التغير فى الأمد الطويل. إذ انتقد هؤلاء نزعة التمركز حول الحاضر فى مجالهم، وكذلك ما وصف بأنه "التمركز حول الفوضى" بمعنى الاعتقاد أن الفوضى تضمن أن التماثلات بين الحقب المختلفة فى التاريخ الدولى عادة ما تكون أكثر جوهرية من الاختلافات. وعارضوا كذلك الطريقة التى تستمد بها الواقعية الجديدة ادعاءات جريئة حول التوجهات طويلة الأمد فى السياسة العالمية من التمييز بين الأنظمة الفوضوية والهيراركية، دون التوقف للتفكير فى التاريخ المفصل للعلاقات الدولية. وفى غمار تقديم ذلك الطرح، اعترضوا على الميل لإسقاط خصائص النظام الدولى "الويستفالى" الحديث على جميع النظم الماضية (Buzan, Jones, Little 1993; Buzan & Little 2000).

ويؤيد مثال بارز على الاقتراب البديل ذلك "المنظور التاريخى والقائم على التعددية الثقافية" تجاه التفاعل بين الأنواع المختلفة للمجتمعات السياسية (بما فى ذلك القبائل والدول والإمبراطوريات) على مدار آلاف السنين (Fergusnt & Mansbach المقدمة: ١٩٩٦). ويسلط هذا المنظور الضوء على ظاهرة غائبة عن المواقف السائدة فى العلاقات الدولية، وهى كيف تتقيد قدرات أى رابطة سياسية عند لحظة ما بالهويات المتقاطعة والموضوعات المتنافسة للولاء الإنسانى (Fergusont &Mansbach 1996: 23).

ويؤكد هذا الاقتراب على كيفية تسهيل الهويات والولاءات المتعددة لتطور مجتمعات سياسية جديدة ذات أنماط متميزة للعلاقات الخارجية، ويضيف كذلك أن عمليات مشابهة قد تنشأ في المستقبل. وتتضح أيضًا استجابات مماثلة للتغير الاجتماعي في بعض الأعمال التي تعرض رؤى واقعية للقوة والاعتماد المتبادل.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على كيف ربطت القوى الكبرى المهيمنة، المتتالية عبر آلاف السنين، البشر ببنى وعمليات أوسع، ويعكس هذا التأكيد ما ورد في الكتابات السوسيولوجية عن الدور الذي لعبته الدولة في دعم ذلك التوجه طويل الأمد نحو "عولمة المجتمع الإنساني"، (Mennell 1990). وأحد أهداف ذلك التحليل هو تفسير كيف صار ذلك الاختراع الأوربي الحديث والغريب، أي الدولة ذات السيادة، الشكل السائد للتنظيم السياسي في أرجاء العالم، وتلك نتيجة ما كان من الممكن التنبؤ بها فيما ينظر إليه الآن على أنه أخريات العصر الوسيط أو أوائل العصر الحديث. فلقد دفع اختراق المؤثرات الغربية للمجتمعات الطرفية تلك المجتمعات إلى خلق بنى مماثلة للدولة، على أمل مقاومة المؤثرات الخارجية (Modelski 1978; Gilpin 1981: الفصل الثالث). ويذهب بعض الواقعيين إلى أن أي اعتقاد بديمومة الدولة الحديثة يجب الرد عليه بعرض للاتجاهات على مدار القرون القليلة الأخيرة من منظور تاريخي أرحب. واستنادًا لذلك الطرح، يمكن استبدال "تتالي القوة المهيمنة" التي سيطرت على السياسة العالمية في الآونة الأخيرة، بالعودة للقاعدة في التاريخ الإنساني، ألا وهي صعود وسقوط الإمبراطوريات (Gilpin 1981: 144 وما بعدها).

ويتفق هذا الاقتراب إلى حد بعيد مع ادعاء والتز بأن السياسة العالمية لم تتغير جذريًا خلال آلاف السنين، وإنما تتجه نحو "التعميمات" الواقعية، التي تقوم بشكل واضح على "ملاحظات للخبرة التاريخية" (Gilpin 1987، انظر أيضًا: Kaufman, Little, Wohlforth 2007 حول تحليل ميزان القوة في التاريخ العالمي). ويحيط التحليل بظواهر متنوعة مثل التجديد التكنولوجي، والعلاقة بين "نطاق المنظمة

السياسية والولاء" الذى تستطيع المؤسسات السياسية أن تتحكم فيه، ومستويات الكفاءة الاقتصادية أو التنافسية، من أجل تفسير التغير السياسى الدولى. وفى مفارقة معلنة مع المفهوم الماركسى للتنمية الرأسمالية "غير المتكافئة"، يعتمد التحليل على عرض ثيوسيديدس لحرب البلوبونيز لتسليط الضوء على أهمية النمو "غير المتكافئ" لقوة الدولة بالنسبة لتصور الواقعيين للتغيير السياسى (Gilpin 1981: 98).

إن الاقتراب الواقعى البنيوى للنظم الدولية فى التاريخ العالمى هو ثانى اقتراب يتفق بوجه عام مع تحليل والتز للسياسة العالمية، وفى نفس الوقت يضع التعميمات الواسعة على أساس "الملاحظات للخبرة التاريخية". ويسلط هذا التحليل الضوء على التغيرات فى "القدرات التفاعلية على مدار فترات طويلة الأجل، بمعنى التغيرات فى طبيعة العلاقات بين الوحدات السياسية وكثافة الارتباطات فيما بينها" (Buzan & Little 2000; 2002: 104-5). وفى تحد لتأكيد والتز على أولوية القوى الجيو سياسية، يسلط هذا المنظور الضوء على "التكامل القطاعى"، مع التركيز على وجه الخصوص على كيف اكتسبت الروابط الاقتصادية نفوذًا غير مسبوق فى السياسة العالمية فى الآونة الأخيرة، وذلك مبدئيًا باعتباره نتيجة للبيئة الدولية المتساهلة (انظر أيضًا الفصل الثانى: Gilpin 1981). وقد حدثت تغيرات ذات صلة فى مستويات التنظيم الجماعى فى النظم الدولية، إذ يفوق نظام الدول الحديث سابقيه فى مقدار الرقى المؤسسى، مثلما يتمثل فى الجهود المشتركة للحفاظ على توازن القوة والحفاظ على احترام الدعائم الأخرى للمجتمع الدولى كالدبلوماسية والمنظمات الدولية والقانون الدولى (Linklater & Suganami 2006).

والملاحظة الأخيرة هى أن الاقتراب الواقعى البنيوى لفت الأنظار إلى تأثير "اتجاه جديد بالكامل فى التاريخ الإنسانى"، ألا وهو "القبول واسع الانتشار للمعيار العالمى المتعلق بالمساواة الإنسانية" (Buzan & Little 2000: 340; Crawford 2000: 393). وقد وجدت تلك التغيرات فى المجال القيمى تعبيرًا عنها فى تلك الظاهرة الحديثة بتفرد

كالثقافة العالمية لحقوق الإنسان والقانون الجنائى الدولى. كما نظر إليها أيضًا باعتبارها مفتاحًا لفهم مشاهد أخرى متميزة فى السياسة العالمية الحديثة مثل نزع الشرعية عن الكولونيالية والرق، وهما ظاهرتان سادتا تاريخ العلاقات الدولية (Crawford 2002). وتستحق التغيرات فى مبادئ الشرعية الدولية أهم موضع بالنسبة للجهود الرامية لوصل السوسيولوجيا التاريخية بعلم العلاقات الدولية، لكنها لم تكن مركزية بالنسبة للاقترابات التى ركزت على تأثير الإنتاج المادى أو القوة القمعية (انظر Watson 1992: 208-9; Buzan & Little 2002: 29; Clark 2005).

النظام والمجتمع

ولتلخيص النقاش حتى الآن، فلقد حاول مختلف علماء السوسيولوجيا التاريخية تفسير الظواهر التى اتهم الواقعيون الجدد بالإخفاق فى تناولها مثل: كيف حلت الدول ذات الإقليم والسيادة، التى سيطرت على السياسة العالمية الحديثة، محل الشبكات المعقدة للسلطات والولاءات العابرة للقوميات، التى وجدت فى حقبة القرون الوسطى؟ وكيف اكتسبت هذه الروابط أهميتها فى أوربا أولاً ثم فى بقية أنحاء العالم؟ وكيف ارتبطت تلك التطورات بنمو الرأسمالية الصناعية والنظام الرأسمالى العالمى؟ وأخيرًا وليس آخرًا، كيف ارتبطت التطورات فى مجالى القوة والإنتاج بالأفكار المتغيرة عن الشرعية فى السياسة الداخلية والدولية؟

إن المدرس الإنجليزية فى العلاقات الدولية والنظرية البنائية قد اهتمتا على وجه الخصوص بمعادلة تركيز الواقعيين على القوى المادية، عن طريق التشديد على أهمية المجال الفكرى، وخصوصًا التغيرات فى الأخلاق والثقافة. وتوضح تفرقة بول بين الأنظمة والمجتمعات الدولية، التى نوقشت فى الفصل الرابع، اقتراب المدرسة الإنجليزية. ففى حين تنشأ النظم بسبب التنافس الجيو سياسى والاندلاع المتكرر

للحرب، تقوم المجتمعات الدولية على أساس القيم والمصالح والمؤسسات المشتركة. وقد تجاهلت فى علم العلاقات الدولية تلك الجهود الرامية لبناء جسور مع السوسيولوجيا التاريخية تلك السوسيولوجيا التاريخية "المنتجة محلياً"، "أى فى بريطانيا"، التى قامت بتحليل أشكال التنظيم السياسى العالمى، ويمكن تفسير ذلك الإهمال من خلال حقيقة أن أعضاء اللجنة البريطانية لدراسة السياسة الدولية لم يكملوا بحث السوسيولوجيا المقارنة لنظم الدول، الذى بدأوه هم أنفسهم فى ستينيات القرن العشرين (وما بعدها Dunne 1998: 124). ويقدم وايت (١٩٧٧) أفضل تلخيص لذلك المشروع، الذى كان سيقارن ليس فقط الصراع على القوة ولكن أيضاً التصورات عن النظام الدولى والرؤى عن المجتمع العالمى فى نظم الدول المختلفة وخصوصاً فى الأمثلة اليونانية القديمة والصينية القديمة والحديثة. وكان من المتوقع أن هذا البحث قد يكشف عن أنماط متماثلة فى التطور على المدى الطويل، وذلك تحديداً التوجه نحو احتكار القوة المادية فى أيدى دول قليلة ثم فى نهاية الأمر فى يد دولة واحدة تقوم بتحويل نظام الدول إلى إمبراطورية عالمية. ودون التقليل من أهمية الحرب والجيو بوليتكس فى كل مرحلة تاريخية، يؤكد الاقتراب أيضاً على الدور الحاسم للقوى الثقافية والأخلاقية فى المجتمعات الدولية (الفصل الرابع).

ويعد واتسون (١٩٩٢) هو الوريث الرئيسى لمشروع اللجنة البريطانية المقترح بشأن سوسيولوجيا نظم الدول. ويقدم تحليله عرضاً بانورامياً للعلاقات الدولية منذ قيام النظام الأول لدول المدينة فى بلاد الرافدين منذ ما يقارب من خمسة آلاف وخمسمائة عام وحتى النظام السياسى والاقتصادى العالمى الراهن. ويبين "الأثر البندولى"، الذى يعتبر فى قلب هذا الاقتراب للتاريخ الدولى، وجود تناوب بين الاتجاهات الاحتكارية فى نظم الدول والقوى التفكيكية فى الإمبراطوريات العالمية (وما بعدها Watson 1992: 252). ويرتبط هذا الموضوع بفكرة أن التفرقة لدى الواقعية

الجديدة بين النظم الفوضوية والنظم الهيراركية تحجب عن الرؤية الملامح الرئيسية للترتيبات العالمية للقوة. وتتراوح تلك من الوضع غير المعتاد، الذى ينقسم العالم فيه إلى دول منفصلة تحترم مبدأ المساواة فيما بينها، إلى وضع الهيمنة، حيث تحدد دولة واحدة أو مجموعة من الدول السلوك الخارجى لكل الآخرين، ووضع السيطرة، حيث تقرر دولة واحدة أو مجموعة من الدول الشئون الداخلية والخارجية للمجتمعات الأخرى، وتكمل حالة الإمبراطوريات الدائرة (Watson 1992: 13). وبعد تقديم هذا التقسيم يذهب واتسون إلى أن ترتيبات القوة الرئيسية فى معظم التاريخ الدولى وقعت بين الحالتين الطرفيتين للإمبراطورية ولحالة المساواة التقريبية.

ويمثل التركيز على ترتيبات القوة تحركًا نحو صورة أكثر بنيوية للمدرسة الإنجليزية، التى تقلل من أهمية الاهتمامات التقليدية لصالح المتغيرات الثقافية والأخلاقية فى السياسة العالمية (انظر أيضًا- Buzan 2004). كما أثيرت مرة أخرى تلك الأسئلة المبكرة عن تطور مبادئ الشرعية، وذلك من قبل الاقترابات الأخرى التى تهتم بالتداخل المتبادل بين المجتمع الدولى والعالمى، وكذلك فى الكتابات التى تتبع المدرسة البنائية (الفصل الرابع Clark 2005,2007; Clark & Reus-Smit 2007). وهناك موضوعان مركزيان شغلا مكانًا مركزيًا فى خضم تلك التطورات، وهما القواعد التى تؤسس ما تعنيه العضوية الشرعية فى المجتمع الدولى، وكذلك المعايير التى تؤسس ما يعنيه السلوك "الشرعى وغير الشرعى" (Reus-Smit 1999: 30). ومن التطبيقات المهمة لمقولة ويندت "أن الفوضى تجعل الدول ما هى عليه"، ذلك التركيز على "الغاية الأخلاقية للدولة" فى النظم الدولية المختلفة، وكذلك تحليل كيفية تغير التصورات الحديثة للسيادة باعتبارها استجابة لتغير مبادئ الشرعية (Reus-Smit 1999; Philpott 2001; Wendt 1992). وتعارض هذه التحليلات أى تركيز على القيود البنيوية يهمل دور القوى الفكرية ودور المعايير العالمية.

الأخلاق والثقافة والمشاعر

تمت الإشارة إلى التغيرات في البنى الكبرى التي يحللها علماء السوسيولوجيا التاريخية، وتوحي فكرة البنية بالوقائع المؤلمة للقوة الاقتصادية والقدرات القمعية التي تشكل القيود الخارجية الكبرى على السلوك الإنساني. ولكن على أية حال، تعد الثقافة والأخلاق مهمتين أيضًا في العديد من الرؤى للوضع البنيوي الذي يعيش فيه البشر، ومن منظور هؤلاء بالفعل، من غير الممكن فهم البنى دون أخذ في الاعتبار لتداخلها مع القيم والمعايير والهويات. ويوضح هذه النقطة بشكل جلي نقد اعتقاد فيبر أن الأفكار تماثل "عمال التحويلة في السكك الحديدية" الذين يحددون الخطوط التي ترتحل عليها المصالح (Reus-Smit 2002 b). أمّا الاعتراض على اعتقاد فيبر فيتمثل في أن المصالح والمعايير من غير الممكن فصلهما على طريقة "عمال التحويلة" حسبما يشير تشبيه فيبر. فلا تتشكل المصالح بمعزل عن البنى المعيارية، بل تدخل المعايير والقيم في نسيجها. وفي علم العلاقات الدولية، يعضد هذا التصور للعلاقة بين المعايير والهويات والمصالح من ذلك التحدي لافتراض الواقعيين الجدد أن الفوضى تملي المصالح، التي يجب على الفاعلين العقلانيين أن يتبعوها إذا ما أرادوا البقاء. وتغض هذه التعميمات اللاتاريخية بشأن المصالح الجوهرية الطرف عن الأطر المعيارية التي تجري فيها التفاعلات بين المجتمعات السياسية.

وقد اعترف علماء السوسيولوجي الأوربيون منذ أمد طويل بأهمية تأسيس علم سوسيولوجيا الأخلاق، ونادى دوركايم (١٩٩٣: ٣٢) بإقامة "علم للأخلاق يضع الحقائق الأخلاقية" على نفس المستوى مع الحقائق الاجتماعية الأخرى، مضيفًا أن من الممكن "ملاحظتها ووصفها وتصنيفها والبحث عن القوانين المفسرة لها". وهناك قضايا مماثلة تجري بين ثنايا علم سوسيولوجيا الدين عند فيبر، الذي بحث في أشكال الحياة الاقتصادية التي تشجع عليها الهندوسية والكونفوشيوسية والأديان العالمية الأخرى، على أساس اعتقاده أن الكالفينية لعبت دورًا مؤثرًا في نشأة الرأسمالية الغربية.

وتتضح الأهمية المستمرة لاقتراب فيبر من خلال أفكار مان عن كيف كانت الديانات العالمية الكبرى دائماً "القاطرة التى تجر التاريخ" (1986: 342, 363). ولا يقل أهمية عن ذلك تعليقات فيبر بشأن العلاقة بين الأديان العالمية وتلك الظاهرة التى تعد مركزية لفهم العلاقات الدولية، ألا وهى "ازدواجية الأخلاق داخل الجماعة وخارج الجماعة". إذ يرى فيبر أنه طوال التاريخ الإنسانى، انحصرت عادة قاعدة "عامل الناس كما تحب أن يعاملوك" فى العلاقات داخل المجتمعات المحددة بحدود. وكان الحق فى التخلى عن تلك الأخلاق يسمح به عادة فى العلاقات مع المجتمعات الأخرى، رغم أن الديانات العالمية كالمسيحية والإسلام، كما ارتأى فيبر (وما بعدها ١٩٤٨: ٣٢٩)، لديها تصور عن "الأخوة العالمية" يقوم على أن مبدأ "عامل الناس" يجب أن ينطبق على جميع البشر وحتى الأعداء منهم. وتعد تلك الأبعاد لسوسيولوجيا الالتزامات الدينية عند فيبر مهمة لفهم التوترات بين الاتجاهات التى تروج للعلمانية والإحياء الدينى فى العديد من المجتمعات اليوم (Turner 2003).

وينظر لأفكار فيبر على أنها أرست أساس سوسيولوجيا الحضارات (Nelson 1973)، وقد صارت الأطروحات المتعلقة بأهمية الحضارات فى قلب علم العلاقات الدولية نتيجة لأطروحة هنتنجتون المثيرة للخلاف حول "صدام الحضارات" المحتمل فى المستقبل. وقد تم انتقاد هذا الاقتراب لأنه يصور الحضارات باعتبارها كيانات صماء، ولتقليله من أهمية الانقسامات السياسية داخل الحضارات، وكذلك غيرها من الانقسامات، ولإهماله لنقاط التوافق بينها مثل الالتزام "بالأخوة العالمية" الذى تدافع عنه العديد من الديانات العالمية. وقامت الاقترابات الرئيسية بالبناء على منظور فيبر، من خلال التركيز بدرجة أكبر من فيبر ذاته على العلاقات بين الحضارات، كتأثير علم العقيدة والعلوم الطبيعية لدى المسلمين على الأوربيين فى القرون الوسطى، وعلى صعود قوة الغرب فى نهاية الأمر (Nelson 1973). وصار الاهتمام بفهم ما استعادته أو تعلمته أوربا من الصين والحضارات الأخرى فى مسيرها

نحو السيطرة العالمية قضية مركزية بالنسبة لسوسيولوجيا التاريخ والتاريخ العالمى فى السنوات الأخيرة (Hobson 2004; McNeill 1995).

ويرتبط بذلك موضوع إسهام الحضارات المختلفة فى مفهوم "الأخوة العالمية" بلغة فيبر أو خلقها "لعموميات ذات طابع عالمى فى الخطاب"، الذى يشجع على استشعار احتياجات المجتمعات الأخرى ودرجة أكبر من المحاسبية للسلوك فى السياسة الدولية (Nelson 1973:96). وهناك صلة بارزة هنا مع عمل هابرماس المبكر عن "إعادة بناء المادية الجدلية"، الذى درس بنية وتطور القواعد الأخلاقية من جماعات القرابة المبكرة والدول والإمبراطوريات الأولى والأنظمة الاجتماعية ذات النطاق الضخم، وحتى المستويات العالية للتواصل العالمى التى توجد الآن. ولعل القضية المركزية فى ذلك الاقتراب، الذى يعد مهمًا على وجه الخصوص لدراسة العلاقات الدولية، هى: مدى إرساء المجتمعات للالتزامات تجاه الفكرة الأخلاقية، التى تقضى بأنها قابلة للمحاسبة من قبل أى شخص يتأثر بتصرفاتها، بما فى ذلك أعضاء المجتمعات الأخرى، وكذلك التى تشترك معها فى الانتماء القومى (Habermas 1984a). وتشير هذه البؤرة للتركيز إلى تحليل سوسيولوجى للترتيبات الأخلاقية، التى تؤثر على الصور اليومية عن الكيفية التى ينبغى أن يتصرف بها المجتمع الذى ينتمى إليه الفرد حيال الغرباء.

وعند هذه النقطة، تثور مسائل كبرى حول هذين الملمحين للسوسيولوجيا التاريخية اللذين وردا فى الفقرة الافتتاحية لهذا الفصل، وهما الاهتمام ليس فقط بتفسير عمليات التغير طويلة الأمد، ولكن أيضًا بفهم العلاقة بين البنى السياسية والاجتماعية والسلوك اليومى. إن الاقترابات التى تركز على القوة والإنتاج عادة ما تكون أفضل فى تحليل التغير البنيوى طويل الأمد من وصفها لعلاقة ذلك التغير بالخبرة اليومية. ولذلك يسد التركيز على الأخلاق ثغرة هائلة هنا، خاصة عندما يتوجه الانتباه إلى الدور الذى تلعبه المشاعر الأخلاقية فى ربط الفاعلين بالبنى. ولعل ملاحظة أن المعايير الاجتماعية تتجسد بصورة حرفية فى المشاعر الفردية، وأنها تتبع عادة بشكل

يكاد يكون غريزيًا، تقبض على النقطة الجوهرية المتعلقة بأن تلك المشاعر كالإحساس بالخزى والذنب والسخط والتعاطف ليست ظواهر هامشية تضاف بمجرد ما تصبح البنى فى مكانها الصحيح- (Barbalet 2000). وذلك أن المشاعر كالغضب والسخط والتعاطف، وما إلى ذلك هى سبب بنفس قدر ما هى أثر للتغيرات البنيوية الكبرى، التى تحدث على مستوى القوة والإنتاج.

وتلقى التيارات التجديدية فى السوسيولوجيا التاريخية الضوء على الأبعاد المختلفة للحياة العاطفية، ويبرز بين تلك التيارات تلك الدراسة عن العقليات التى قدمها مؤرخو الحوليات الفرنسيون، وخصوصًا لوسيان فيفر. ففى عشرينيات القرن العشرين، دافع فيفر عن قيام مجال جديد للبحث يسمى علم النفس التاريخى، الذى أوكلت إليه مهمة دراسة "الحياة العاطفية فى الماضى". وكان الهدف هو معرفة إلى أى مدى تغيرت تلك المشاعر الأساسية، كالخوف والشفقة وكذلك القسوة والتعاطف، عبر الزمان (Burke 1973). وقد قام ذلك المجال الفرعى الحديث "لعلم المشاعر" بالمراكمة على المشروع عن طريق تحليل "المواقف أو المعايير، التى يتمسك بها المجتمع أو جماعة محددة بداخله، تجاه المشاعر الأساسية والتعبير الملائم عنها" (Stearns & Stearns 1985).

ويشرح كروفورد (٢٠٠٠) فى بحث مهم أن المشاعر لم تُمنح سوى القليل من الاهتمام فى علم العلاقات الدولية، مشدداً على التفضيل السائد فى هذا المجال للتفسيرات التى تقوم على المصالح (انظر أيضًا Bleiker & Hutchisoan 2008). وقد جرى الاهتمام بمدى تأثير مشاعر كالذنب والخزى والتعاطف على سلوك الدولة داخل المجتمع الدولى (Edelman 1990; Raymond 1997). وناقشت تلك الاقترابات ما أطلق عليه سنايدر (٢٠٠١) "حملات التعاطف" وتضم دراسات عن كيفية إسهام التغير فى المواقف من مشاعر القسوة فى إنهاء تجارة الرقيق والكولونيالية عبر الأطلنطى، وفى اتساع دعم الحماية الدولية لحقوق شعوب الأقليات

والسكان الأصليين- (Edelman 1990; Crawford 2002; Rae 2002; Keal 2003). وتؤكد التحليلات المتعلقة بالمعايير العالمية الأهمية السببية ليس فقط للمصالح المادية ولكن أيضًا للأفكار الأخلاقية والمشاعر، وتذكر أن التحدى يكمن فى وضع دراسة هذه الظواهر داخل إطار نظرى موحد- (Raymond 1997). وكذلك جرى الاهتمام بدور "الوسطاء الأخلاقيين العابرين للقوميات" فى قيادة الجهود الرامية لرفع المعاناة الإنسانية، وبمدى اعتماد نجاحهم فى ذلك على دعم الدول القوية (Edelman 1990). إن تلك النقاشات تبرز أهمية فهم العلاقة بين المجتمع العالمى والمجتمع الدولى - (Buzan 2004; Clark2007).

وتقدم التحليلات التى تركز على المشاعر الأخلاقية الجمعية ثقلاً معادلاً لنظرة الواقعية الجديدة للمعايير على أنها تمارس القليل من التأثير على السياسة العالمية. وتعد تلك التحليلات فى غاية الأهمية بالنسبة للدراسات الخاصة "بالصور الذاتية" ذات الأهمية الجوهرية بالنسبة للمجتمعات الأمنية الدولية، وتلك الصور تؤسس "للسلام الديمقراطى" وتسهل أو تعرقل بناء الثقة بين الدول، التى تجد نفسها حبيسة فى معضلات الأمن بصورة تبدو غير قابلة للحل (Adler & Barnett 1998; MacMillan 1998; Booth & Wheeler 2007) ومن خلال التشديد على أهمية الأفكار والفاعلية فى السياسة العالمية، تقوم تلك الاقترابات بأكثر من مجرد نقد ما تعتبره التركيز أحادى البعد على القيود البنيوية التى تبنتها تحليلات القوة المادية. كما تعارض أيضًا التشاؤم العام الذى يسرى بين ثنايا تلك الاقترابات، وتهتم بدرجة أكبر باكتشاف فرص جديدة لتجذير المعايير الإنسانية فى المجتمع الدولى.

هل هناك مركب أعلى؟

يقود الجزءان السابقان من هذا الفصل إلى السؤال عما إذا كان من الممكن الوصول لمستوى أعلى من التوليف النظرى يدمج تلك المداخل المتعلقة بتأثير كل من

القوة المادية ونظم الإنتاج والثقافة والهوية والأخلاق والمشاعر على العلاقات بين المجتمعات. ولذلك يلتفت هذا الجزء - آخذاً تلك المسألة فى الاعتبار - نحو تصور نوربرت إلياس عن "علم السوسيولوجى العملياتى"، وهو أحد الاقترابات القلائل التى تشير إلى كيفية عمل مثل هذا المركب.

تتضح طبيعة السوسيولوجيا العملياتية فى دراسة التطورات التى مرت بها المجتمعات الأوربية منذ القرن الخامس عشر وحتى القرن العشرين. فلقد اهتم إلياس بشكل أساسى بتفسير "عملية الحضارة" التى صار الأوربيون من خلالها ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم أرقى من أسلافهم فى القرون الوسطى أولاً ومن الشعوب غير الأوربية مع مضى القرون. ومن المهم أن نضيف أن إلياس نفسه لا يستخدم مصطلح "عملية الحضارة" ليدعم الرؤية القاضية بأن الحضارة الأوربية متفوقة على جميع الحضارات الأخرى. فلقد كان هدفه فهم عمليات التغير طويل الأمد، التى قادت إلى التبنى واسع الانتشار لتلك الصورة الذاتية الجمعية.

ويصور إلياس أوربا فى القرون الوسطى باعتبارها منطقة صراع لغياب احتكار للعنف، ولذلك قادت "صراعات الاستئصال" بين الخصوم إلى قيام تركيزات إقليمية للقوة، وتسببت عملية احتكار العنف فى ظهور مستويات من التهدئة الداخلية سمحت بسكنى الحضر وبتطور مستويات جديدة من التجارة والتبادل . ونتيجة لذلك، أصبح هناك اتصال بينىٌّ بين المزيد والمزيد من الناس عن طريق تقسيم اجتماعى مركب للعمل. وعندما أصبح الناس أقل اعتماداً على القوى الخارجية لتحقيق أمنهم، بدأوا فى ممارسة مستويات أعلى من الضبط الذاتى لسلوكهم. وصارت القيود على استخدام العنف متجذرة فى الأنماط السائدة للشخصية فى المجتمعات الحديثة، فى البداية عند "الطبقات العليا العلمانية" ثم انتشر الأمر بعد ذلك فى بقية الشرائح الاجتماعية (Elias 1983: 55-6).

وكانت التغيرات فى الحياة الشعورية فى قلب عملية الحضارة مثل ظهور احتكارات مستقرة للقوة وازدياد طول سلاسل الاعتماد المتبادل. ولم تفقد المرتكزات القمعية للمجتمع أهميتها، ولكنها صارت خفية عن الأنظار بشكل متزايد عندما "انسحب التكنات" من يسيطرون على أدوات العنف. ومع قيام أنظمة اجتماعية سادتها درجة عالية من التهدئة، بدأت المجموعات الاجتماعية المختلفة تفكر فى أن الأفعال العنيفة والقاسية غير ملائمة "للحضارة". وكانت النتيجة هى إلغاء الإعدام العلنى والعقاب العنيف فى العديد من المجتمعات، وأصبحت القسوة مع الحيوانات والأطفال مجرَّمة قانونًا. وبالمقارنة مع عالم القرون الوسطى، حيث لم يعبأ أصحاب المستويات العليا بإيذاء واستغلال أصحاب المستويات الدنيا، شهدت المجتمعات الحديثة اتساع نطاق التماهى العاطفى بين الجماعات الداخلية، بل وحتى بين جميع البشر إلى حد بسيط ولكن ليس غير ذى قيمة.

إن تحليل عملية الحضارة لإلياس كان يتم على مستوى عال من التركيب قام بوضع الصراع على القوة والأمن، والتغيرات فى الحياة الاقتصادية، والنقلات فى المدركات الأخلاقية، والحركات الواسعة على مستوى المشاعر الإنسانية، كل ذلك فى إطار تفسيرى واحد. ولا يعنى ذلك أن المركب كان كاملاً. ففى أعمال إلياس المنشورة، لم يبد غير اهتمام محدود معلن بمسألة النوع (فقد ضاعت مسودة مخطوط عن ذلك الموضوع)، لكننا نستطيع أن نضيف القول بأن الأعمال عن السوسيولوجيا التاريخية صمتت بوجه عام عن الأبعاد النوعية لأنماط التغير الاجتماعى والسياسى طويل الأمد (Miller 2003). لكن إلياس كان استثنائيًا بين علماء السوسيولوجيا من جيله من حيث استيعابه للسياسة الداخلية والدولية داخل نسق نظرى واحد. وهناك موضوع متكرر فى كتاباته، وهو أن البشر كانوا يتماهون بصورة متكررة مع "وحدات بقاء" معينة (جماعات القرابة ودول المدينة ودول الأمة وما إلى ذلك) التى منحتهم قدرًا من الحماية من التهديدات الداخلية والخارجية. وفى صدى لتأكيد فيبر على التفرقة بين الداخلى

والخارجى، يذهب إلياس أن معظم المجتمعات لها معايير مزدوجة للأخلاق، حيث أنشأت تحريمات صارمة لقتل أعضاء الجماعة فى حين تتقبل وفى بعض الأحيان تشجع استخدام العنف ضد الجماعات الأخرى. ونتيجة لذلك، فليس هناك سوى خطوات محدودة على طريق عملية حضارة "موازية" على مستوى العلاقات بين المجتمعات السياسية المستقلة – بمعنى أنه لا يوجد سوى نجاح محدود فى تهدئة المجتمع العالمى وتوسيع نطاق التماهى فى المشاعر ليشمل جميع البشر. إن ما تغير عبر الزمان هو حجم "وحدات البقاء " المسيطرة، فقد قاد صراعات الاستئصال إلى احتكارات للقوة ذات مساحات إقليمية متزايدة مما قد يتمخض عنه فى النهاية قيام دولة عالمية .

إن النقطة الأخيرة تطبق عنصراً مركزياً فى تفسير تطور المجتمعات الأوربية الحديثة على دراسة التاريخ الإنسانى ككل، لكن التاريخ الانسانى يحتوى على أكثر من قيام احتكارات للقوة ذات مساحات إقليمية كبيرة أو التغيرات فى تنظيم العنف وفى بنية الحياة الاقتصادية . فلقد قادت الاتجاهات طويلة الأمد إلى مستويات أعلى من التواصل الإنسانى ليس فقط داخل المجتمعات المعنية ولكن أيضاً فيما بينها. وهناك عدة أدلة على التوجه طويل الأمد نحو عولمة المجتمع الإنسانى ككل، وهى صراعات الاستئصال والتوسعات الإقليمية للقوة وازدياد طول سلاسل الاعتماد المتبادل الاقتصادى والاجتماعى وقيام مؤسسات دولية (Mennell 1990). وفى داخل النظم الاجتماعية التى تسودها التهدئة، خلق التواصل الإنسانى المتزايد الحاجة لإقامة مؤسسات قومية مصممة لإدارة دفة التنمية فى المستقبل (Mennell 2007). كما اتسع نطاق التماهى فى المشاعر بين أعضاء المجتمع، خصوصاً التى تعتمد الجماعات المسيطرة بشكل بارز على الشرائح الاجتماعية الأقل قوة (De Swaan 1995,1997). ولعل السؤال المركزى بالنسبة لعلم السوسيولوجيا العملياتى هو؛ ما إذا كان من الممكن حدوث تطورات مماثلة فى السياسة العالمية، نظراً لعدم وجود مركز يحتكرالقوة.

ويرى إلياس أن هناك "عملية تكامل هائلة" فرضت على المجتمعات الدخول فى شبكات عالمية من الاعتماد المتبادل، وفرضت عليها ضغوطًا من أجل ممارسة درجة أكبر من الضبط الذاتى (ليس أقلها بشأن أدوات العنف الأكثر تدميرية)، ومن أجل أن تصبح أكثر اتساقًا مع بعضها فى "مجالات أوسع وفى سلاسل أطول للحركة". ولقد نما إلى حد ما ذلك الإحساس بالمسئولية الأخلاقية إزاء معاناة الغرباء البعيدين، ولكن لا توجد ضمانات لأن تصبح الإنسانية أكثر كوزموبوليتانية. إذ ترفض الجماعات عادة غزو القيم الغريبة لها وفقدان القوة والنفوذ الناتجين عن الاعتماد المتبادل على نطاق عالمى. ولا يمكن التقليل من شأن "القوى المضادة" للعولمة سواء القوى القومية أو المعادية للغرباء، فلم يصل الصراع على القوة والأمن إلى منتهاه، ولا تم التخلص من تلك النزعة للتخلى عن القيود التى يفرضها "التحضر" على استخدام العنف، حينما تخشى المجتمعات على أمنها وبقائها. لكن تلك الملاحظات بشأن عمليات التغير طويلة الأمد فى التاريخ الإنسانى لا تبدى الكثير من التفاؤل بشأن احتمالات حدوث عملية الحضارة على النطاق العالمى. لكن إلياس يضيف أن المستويات الحالية للتواصل قد نشأت وتطورت فيما يمكن اعتباره "ما قبل التاريخ بالنسبة للإنسانية". ومن الممكن أن تحدث خطوات كبرى للأمام فى تعلم كيفية التعايش الودى، وذلك فى آلاف أو ملايين السنين المقبلة، على افتراض أن الجنس البشرى لن يدمر نفسه.

المرويات الكبرى

لقد رأينا أن علم السوسيولوجيا العملياتى قام بتحليل العمليات طويلة الأمد ككل، فيما يتعلق بالسياق الأوربى الحديث، وكذلك بالنسبة للتطورات التى أثرت على التطور الانسانى ككل. وبذلك تكون السوسيولوجيا العملياتية وريثة نظريات التاريخ فى القرن التاسع عشر، مطروحًا منها الإيمان بحتمية التقدم الاجتماعى والسياسى الذى انتقده ليوتار فى نقده الشهير للمرويات الماورائية الكبرى (الفصل الثامن). ويذهب إلياس (٢٠٠٠) إلى أن تلك المرويات مبتسرة لأنها تعتمد على ما يعرف الآن بأنه أدلة لا يعتمد

عليها، وكذلك افتراضات خاطئة بشأن تفوق الغرب. وربما من الأفضل النظر إليها باعتبارها جهوداً أولية لفهم الاتجاهات طويلة الأجل نحو عولمة الحياة الاجتماعية والاقتصادية، التى يمكن تحليلها الآن بدرجة أكبر من التجرد.

وتتقاطع تلك الاقترابات للسوسيولوجيا التاريخية مع المساحات الآخذة فى الازدياد للتاريخ العالمى و"التاريخ العالمى الجديد" التى تركز أيضًا على التغيرات التى أثرت فى الإنسانية ككل. وتشمل تلك الأخيرة، فى علم العلاقات الدولية، تلك الأعمال التى قام بها بوازن وليتل (٢٠٠٠) وفرجون ومانشباك (١٩٩٤) وفان دير بيل (٢٠٠٧) وواتسون (١٩٩٣)، ويمكن العثور على منظورات ذات صلة فى أعمال مان (1986; 2004) وماكنيل (١٩٧٩) وماكنيل وماكنيل (٢٠٠٣). وتجدر الإشارة أيضًا إلى ذلك المجال الفرعى الناشئ "التاريخ العالمى الجديد" الذى يحلل تاريخ العولمة (Mazlish & Irigye 2005; Mazlish 2006; Denemark et al 2000; Gills & Thompson 2006). وبشكل رئيسى، تطورت تلك الكتابات مستقلة عن بعضها البعض، ومن غير الواضح ما إذا كانت تخلق مروية متماسكة. ولكن هناك ميزة فى فكرة أن لديها اهتمامًا مشتركًا بفهم تطور التواصل الإنسانى على مدار القرون وآلاف السنين القليلة الماضية (Manning 2003). وتعتبر تلك الاقترابات قيمة بالنسبة لطلاب العلاقات الدولية، لأنها تضع العمليات التى تؤثر على الإنسانية ككل فى مركز التحليل . كما تشترك فى الاهتمام بالاعتماد المتبادل أو العولمة وصعود الفاعلين العابرين للقوميات والمجتمع المدنى العالمى، مما اعتبر قضايا مركزية بالنسبة لكثير من الأبحاث فى علم العلاقات الدولية خلال الفترة من ثلاثين إلى أربعين عامًا الماضية. كما تؤكد أهمية وضع العلاقات بين المجتمعات فى إطار دراسة أوسع للتاريخ العالمى، وهى جزء من الاعتراف المتنامى بالحاجة إلى تحليل تاريخى أوسع عن كيفية قيام اللقاء بين الغرباء (فى شكل تجارة وتبادل ثقافى وهجرة وحرب وجيوبوليتكس) بإنتاج الوضع العالمى الحالى- (Mc Neill 1995).

ولا تثير الدهشة تلك الجاذبية المحيطة بالتحليلات المتعلقة بتطور الإنسانية من أقدم الأزمان حتى الحقبة الحالية، إذا ما تذكرنا أن المجتمعات ذات النطاق الصغير، والمؤلفة من عشرات قليلة من الأعضاء سيطرت على التاريخ الإنسانى، حتى أخيراً نسبياً، أى حتى تلك الحقبة بين عام ٣٥٠٠ وعام ١٥٠٠ ق م، عندما انكمشت جماعات الصيد والالتقاط لتصبح قرابة ١٪ من إجمالى تقدير سكان العالم. ومن هذا المنظور، تعد من الظواهر الحديثة للغاية تلك الاتجاهات التى قادت إلى تكوين نظم اجتماعية أضخم، وإلى أشكال مدمرة من الحرب، وإلى مستويات عالية من التواصل الإنسانى، وإلى اتساع نطاق التماهى فى المشاعر، بحيث يستطيع البشر التماهى مع بعضهم بعضاً عبر مسافات ضخمة. وقد حدثت تلك الظواهر نتيجة الثورة الزراعية التى أعقبت انتهاء العصر الجليدى الأخير منذ ما يقرب من ١٢ ألف عام. إن مختلف الاقترابات قد قامت بالتركيز على الثورات الاجتماعية والسياسية الهائلة التى حدثت بسبب قيام المدن والدول لأول مرة فى بلاد الرافدين فى عام ٣٥٠٠ ق م تقريباً، ثم فى أقاليم العالم الأخرى (انظر: Scarre 2005). ولقد وضعوا تركيزاً أكبر على التحولات الكبرى للحقبة الحديثة، التى تضم الموجات المتعاقبة للتوسع الأوربى والثورات الصناعية وما بعد الصناعية أخيراً. وتعترف الدراسات التى تمت لهذه الظواهر أن تلك العمليات ليست حتمية؛ وتشدد على وجود فترات من الارتداد والركود، كما تدرك أن التوجه نحو المستويات العالية للتكامل الإنسانى قد لا تدوم للأبد. لكنها تؤكد أن عمليات التغيير طويلة الأمد التى حدثت بين ١٢ ألفاً و٥ آلاف عام مضت، وضعت النوع الإنسانى على مسار لا يزال موجوداً حتى يومنا هذا، ويبدو أنه سيستمر على الأرجح فى المستقبل (Diamond 1987).

وعن طريق وضع الحقبة المعاصرة فى أوسع سياق تاريخى ممكن، تشى تلك المرويات بالكثير عن طابعها المميز. فهى تبرهن على مستويات أعلى من التركيب، تستطيع دراسة العلاقات الدولية أن تسهم فيه للأسباب المقدمة آنفاً. وللعديد من تلك

المرويات أجندة قيمية خفية، إذ تعتقد أن فهم "تجارب ومحن الإنسانية جمعاء" يقوى الشعور بالتماهى مع جميع البشر، مما يقلل من الخطر المهلك للقاء بين الجماعات، ويثير استجابات سياسية أكثر نجاحًا للتحديات الاقتصادية والإيكولوجية والسياسية والعسكرية وغيرها من التحديات المتشابكة، التى تحدد المرحلة الحالية للتكامل العالمى (Mc Neill 1986: 16).

ويقود الاعتقاد أن دراسة التاريخ العالمى قد تكون لها أغراض سياسية مفيدة إلى بعض الملاحظات الختامية عن مخاطر المرويات الكبرى، التى ندين بها بشكل معتبر لكتابات ميشيل فوكو. ففى كتاب المراقبة والعقاب، أخذ فوكو موقفًا معارضًا لتلك التأويلات للحداثة الأوربية التى تذهب إلى أن نمو التصورات والأحاسيس الإنسانية كان له أثر درامى على المؤسسات الاجتماعية والسياسية خلال القرنين الماضيين. وتشدد كتاباته على الطريقة التى تعمل بها أشكال القوة الحديثة ليس من خلال القدرات القمعية للدولة، ولكن من خلال الممارسات الدقيقة التى ترسى المعايير، تلك الممارسات التى تجد تعبيراً عن نفسها فى التنظيم الذاتى للأفراد. وأطروحة فوكو هى أن نشأة السجن الحديث تدين بدرجة أقل للإنكار العام للعقاب العنيف، وبدرجة أكبر لاختراع وسائل عقابية أكثر فاعلية. وهذه الأطروحة هى أفضل تعبير عن إيمانه بأن التاريخ ما هو إلا حركة من نظام للسيطرة إلى نظام آخر. والمسألة الأهم هو تحذير فوكو من التصورات الخطية للماضى، التى قد يكون من شأنها - بشكل غير متعمد إن لم يكن متعمداً- تزويد الرجل الحديث بصورة أكثر تملقًا للذات، تؤكد على نواحى التقدم التى أحرزها على الأنظمة الاجتماعية السابقة بل وحتى المعاصرة.

وتبرز التحليلات ما بعد الكولونيالية التى استلهمت النقاش الذى دار حول الاستشراق (انظر Said 1979) الآثار المدمرة لتلك المرويات التقدمية على العلاقات بين المجتمعات "المتقدمة والمتأخرة". فلقد كانت التفرقة بين "عقلانية الغرب ولاعقلانية"

المجتمعات غير الغربية جزءاً لا يتجزأ من أيديولوجيات الغزو الإمبريالى. وأثرت التمايزات المماثلة على تصورات الغرب عن الصراع الإثنى "الرجعى" فى أفريقيا وفى غير ذلك من الأماكن، تلك التصورات التى استخدمت لتبرير الاستنتاج أن التدخل لا طائل منه. إن الدراسة الأوسع لثنائيات الداخل والخارج (أو تمايزات الذات والآخر) فى تاريخ الإمبراطورية الأوربية له صلة عالية بسوسيولوجيا التاريخ. ولكن إلى حد كبير تجاهلت الكتابات "ما بعد الكولونيالية ودراسات الأتباع" (Subaltern Studies) والتيار السائد لسوسيولوجيا التاريخ بعضها البعض (انظر بأية حال: Chakrabarty 2003).

المسألة الأساسية التى نود أن نختم بها هى؛ أن النظرية الاجتماعية لفوكو والدراسات ما بعد الكولونيالية تنبهنا بشكل مفيد إلى المخاطر السياسية للمرويات الكبرى، خصوصاً تلك التى تحتذى نموذج تصورات القرن التاسع عشر عن التقدم الأوربى (انظر أيضاً: Patomaki 2007). غير أن التصورات المتعلقة بعمليات التغيير طويلة الأمد أقل عرضة لتلك المخاطر، حينما تركز على تطور احتكارات العنف ذات القاعدة الإقليمية الأكبر، وعلى الدور القوى لثنائيات الداخل والخارج، وعلى المستويات المتدنية نسبياً للتماهى فى المشاعر بين أعضاء المجتمعات المختلفة، مما يكشف الجماعات الضعيفة ويجعلها عرضة للعنف والاستغلال الاقتصادى واللامبالاة أو الإهمال. ويهتم علماء سوسيولوجيا التاريخ بوجه عام بفهم الترتيبات المتغيرة للقوة الداخلية والدولية؛ لكن معظمهم غير ملتزم بالفكرة الماركسية القائلة بأن المسألة تتعلق بتغيير العالم وليس فقط تأويله (الفصل الثامن). غير أنهم يثيرون بعض أهم الأسئلة فى مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، ليس أقلها ما إذا كانت المجتمعات الإنسانية قد وقعت فى فخ العمليات والبنى العالمية، التى تعجز عن السيطرة عليها، وما إذا كانت ستكتشف سبلاً للتأثير على التطورات المستقبلية لصالح جميع البشر .

الخلاصة

لقد تنامت الجهود فى السنوات الأخيرة لبناء جسور جديدة بين السوسيولوجيا التاريخية وعلم العلاقات الدولية، فوجه العديد من دارسى العلاقات الدولية أنظارهم صوب السوسيولوجيا التاريخية لإلقاء الضوء على الأشكال المتنوعة للحياة السياسية الدولية التى حجبها تحليل الواقعية الجديدة. لكن السوسيولوجيا التاريخية شبكة "متجاوزة للحقول المعرفية" من المنظورات ذات موضوعات للتحليل وارتباطات منهاجية مختلفة (Delanty & Isin 2003). ويشدد بعضها على أهمية القوة أو الإنتاج أكثر من قوى الأفكار؛ وبعضها يضع فى مركز اهتماماته التطور فى مستوى الأخلاق والثقافة؛ وبعضها يسعى لتوحيد تلك "المستويات"، وإن كان بطرق مختلفة، فى إطار تفسيرى واحد. ولذلك تختلف موضوعات التحليل أيضًا، ففى حين يركز البعض على صعود العالم الحديث، يقارن البعض الآخر بين الأنظمة الدولية فى الأحقاب المختلفة، ويعنى البعض بالاتجاهات التاريخية طويلة الأمد التى أصبحت تؤثر فى الإنسانية جمعاء. والقاسم المشترك فيما بينها هو: أنها جميعًا تركز على عمليات التغيير طويلة الأمد التى أدمجت المجتمعات الإنسانية فى بنى عالمية مركبة.

ويمكننا الإجابة بسهولة عن السؤال المتعلق بما يمكن أن يفيده طلاب العلاقات الدولية من الانشغال بتلك الاقتراب. فهم يستطيعون الوصول إلى فهم أعمق لأسباب قيام وانتشار الدولة الحديثة ذات الإقليم، وللعلاقة بين الرأسمالية ونظام الدول، ولتأثير المفاهيم المتغيرة للأخلاق والشرعية على المستويين الدولى والداخلى. ويمكنهم الوصول إلى استبصارات بخصوص جوانب تشابه واختلاف النظام الحديث للدول مع الأشكال المبكرة للتنظيم السياسى العالمى. وهنا تحديدًا تستطيع دراسة العلاقات الدولية أن تسهم بأوضح ما يكون فى تطور السوسيولوجيا التاريخية، وتتعلم منها أيضًا، ويمكنها أن تفسر كيف أثرت العلاقات بين المجتمعات المستقلة على تشكيل وتطور "الشبكة الإنسانية" على مدار القرون وآلاف السنين. وتجعل المستويات الحالية للتواصل العالمى

من الأهمية بمكان فهم كيفية استجابة المجتمعات التاريخية لتحديات الاعتماد المتبادل في الماضي. ولفهم الإنجازات والإخفاقات الماضية في تطوير روابط التضامن بين المجتمعات المختلفة قيمته الأكاديمية الفعلية، لكنه قد يكون جوهرياً إذا ما كان على الجنس البشري أن يحل المشكلات التي نجمت عن الخطوات المبكرة نحو التكامل الاقتصادي والاجتماعي العالمي.

الفصل السابع

النظرية النقدية

ريتشارد ديفيتاك

فى السنوات القليلة الماضية، كان هناك نمو بارز فى نظريات العلاقات الدولية المنحازة للنظرية النقدية ذات "المقصد التحريرى" (الفصل الأول: Linklater 2007a). ويعكس هذا النمو فى جزء منه الاهتمام الشديد بالعلاقات الدولية من قبل أبرز منظرٍ نقدى فى القرن العشرين، ألا وهو يورجين هابرماس. فقد تدخل فى كتاباته الأخيرة فى النقاش الدائر حول الحرب الإنسانية للناتو فى كوسوفو (١٩٩٩)، وقدم نقداً صريحًا للحرب على العراق (2003 a)، وفكر فى الهجمات الإرهابية فى الحادى عشر من سبتمبر (2003 b)، واستمر فى تأييده لأوربا "باعتبارها قوة مضادة" دستورية (Habermas & Derrida)، ووضع بشكل كامل رؤية بديلة عن نظام عالمى كوزموبوليتانى (الفصل الثامن: ٢٠٠٦). وبالإضافة إلى صولات هابرماس فى دراسة العلاقات الدولية، هناك اهتمام متزايد بالنظرية النقدية داخل حدود الحقل المعرفى للعلاقات الدولية. وقد استمر أندولينكليتر، أكبر أنصار هذا الاقتراب فى العلاقات الدولية، فى استخدام النظرية النقدية باعتبارها وسيلة لممارسة سياسة كوزموبوليتانية وتحررية، كما ظهر آخرون وأدخلوا أطروحات النظرية النقدية فى العلاقات الدولية عامة (Anivas 2005, Haacke 2005, Weber 2002, 2005, 2007) أو طبقوا رؤاها على مسألة معينة تتعلق بالأمن (Fierke 2007) والحرب على الإرهاب (Burke 2004, 2005) والتدخل

الإنسانى (Bjola 2005; Devetak 2007) ونظام التجارة العالمية (Kapoor 2004)، وذلك غيض من فيض. كما نشرت دوريات العلاقات الدولية الرئيسية أيضًا نقاشات وأعدادًا خاصة عن النظرية الدولية النقدية (انظر "النقاش حول هابرماس" فى Review of international relations 31 (1) 2005، وكذلك "النظرية الدولية النقدية بعد ٢٥ عامًا" فى: Review of& international studies, (33) 2007. لقد فرضت النظرية النقدية وجودها أخيرًا على العلاقات الدولية.

وسيعرض هذا الفصل للطريقة التى سعت بها النظريات النقدية للسيطرة على حقل العلاقات الدولية، ولذلك سينقسم إلى ثلاثة أجزاء رئيسية. يقدم الجزء الأول صورة لجذور النظرية النقدية؛ أمّا الجزء الثانى فيختبر الطبيعة السياسية للدعاوى المعرفية فى العلاقات الدولية؛ ويفصل الجزء الثالث فى محاولة النظرية الدولية النقدية وضع الأسئلة المتعلقة بالمجتمع فى قلب دراسة العلاقات الدولية. وهناك اختلافات ستظهر بين المنظرين النقديين، لكن إذا كان هناك أمر يجمع معًا هذه الجماعة المختلفة من الدارسين الذين ينتمون "للنظرية النقدية" فهو فكرة أن دراسة العلاقات الدولية يجب أن توجهها السياسة التحريرية.

جذور النظرية النقدية

تجد النظرية النقدية جذورها فى تيار من الفكر ينتسب عادة إلى التنوير ويرتبط بكتابات كانط وهيجل وماركس. ورغم أن ذلك نسب فكرى مهم لتتبع ميلاد النظرية النقدية، فإنه ليس الوحيد الذى يمكن اقتفاؤه، فهناك أيضًا الأثر المميز للفكر اليونانى الكلاسيكى عن الاستقلالية والديمقراطية، وهناك أيضًا فكر نيتشه وفيبر. ولكن ارتبطت النظرية النقدية بصورة وثيقة فى القرن العشرين، على أية حال، بتيار فكرى متميز يعرف باسم مدرسة فرانكفورت (Jay 1973). إن أعمال ماكس هوركايمر وتيودور

أدورنو ووالتر بنجامين وهربرت ماركيوز وإريك فروم وليولوفنتال، وفى الوقت الراهن، يورجين هابرماس وأكسيل هونيت، هى التى أكسبت النظرية النقدية فاعلية متجددة، ومن خلالها صار مصطلح النظرية النقدية يستخدم باعتباره شعارًا لفلسفة تثير تساؤلات عن الحياة الاجتماعية والسياسية الحديثة باستخدام منهج للنقد الذاتى. والنظرية النقدية هى إلى حد بعيد محاولة لإنقاذ القابلية النقدية والتحريرية التى طمرتها الاتجاهات الفكرية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية الراهنة.

ويشغل موضعًا مركزيًا بالنسبة للنظرية النقدية فى مدرسة فرانكفورت ذلك الاهتمام بالإحاطة بالملامح الرئيسية للمجتمع المعاصر من خلال فهم تطوره التاريخى والاجتماعى، وتتبع التناقضات القائمة فى الحاضر من أجل فتح إمكانية تجاوز المجتمع المعاصر وأمراضه المتأصلة وأشكاله للسيطرة. ولا تنتوى النظرية النقدية "مجرد التخلص من هذا التشوه أو ذاك" ولكن تحليل البنى الاجتماعية الأساسية التى تنتج هذه التشوهات بغرض التغلب عليها (Horkheimer 1972: 206). وليس من العسير أن نلاحظ هنا وجود القضية التى عرضها ماركس فى أطروحته الحادية عشرة عن فورباخ: "لقد حاول الفلاسفة دائمًا تأويل العالم بسبل شتى؛ لكن الأمر يتعلق بتغييره" (Marx 1977 a: 158). ويعد ذلك الاهتمام المعيارى بالتعرف على الإمكانات الذاتية للتحول الاجتماعى ملمحًا مميزًا لذلك الخط الفكرى، الذى يمتد على الأقل من كانط عبر ماركس إلى المنظرين النقديين المعاصريين مثل هابرماس وهونيت. إن المقصد المتعلق بتحليل إمكانات تحقيق التحرر فى العالم الحديث يقتضى قيام تحليلات نقدية لكل من العوائق والنزعات المرتبطة "بالتنظيم العقلانى للنشاط الإنسانى" (Horkheimer 1972: 223). ويمتد ذلك الاهتمام بالفعل إلى الخلف وراء كانط ليصل إلى تلك القناعة اليونانية الكلاسيكية بأن التأسيس العقلانى لدولة المدينة يجد تعبيرًا عنه فى الاستقلالية الفردية

وفى قيام العدالة والديمقراطية. وبناء على ذلك الفهم تغدو السياسة هى المجال المعنى بتحقيق الحياة العادلة.

لكن هناك على أية حال فارقًا مهمًا بين المنظرين النقديين والإغريق، يتصل بالظروف التى تسمح بإنتاج الادعاءات المعرفية بصدد الحياة الاجتماعية والسياسية. وهناك مسألتان تستحقان الذكر فى هذا الصدد: أولاهما هى: الإشكالية الكانطية المتعلقة بالتأمل فى حدود ما نستطيع معرفته باعتباره جزءًا أساسيًا من عملية التنظير؛ وثانيتهما الإشكالية الهيجلية والماركسية حول أن المعرفة تتوقف دائمًا وبصورة لا يمكن اختزالها على السياق التاريخى والمادى؛ وعلى حد قول مارك روبيرت (٢٠٠٢: ١٨٦)، إنها دائمًا "معرفة متموضعة". ونظرًا لأن النظرية النقدية تأخذ المجتمع ذاته باعتباره موضوع للتحليل، ونظرًا لأن النظريات وممارسات التنظير ليست مستقلة أبدًا عن المجتمع، لا بد أن يتسع نطاق التحليل فى النظرية النقدية ليشمل بالضرورة التفكر فى النظرية. وباختصار، ينبغى أن تكون النظرية النقدية متفكرة فى ذاتها؛ ينبغى أن تحتوى عرضًا لجذورها وتطبيقها على المجتمع. وعن طريق توجيه النظر إلى العلاقة بين المعرفة والمجتمع، التى يتكرر استبعادها من التيار السائد فى التحليل النظرى، تعترف النظرية النقدية بالطبيعة السياسية للادعاءات المعرفية.

وعلى أساس هذا الإقرار، فرَّق هوركايمر بين فهمين للنظرية، حين أشار إلى النظريات "التقليدية" والنظريات "النقدية". إن الفهم التقليدى للنظرية يصور المنظر على مسافة من موضوع التحليل، وقياسًا على العلوم الطبيعية، هناك إصرار على الفصل الصارم بين الذات والموضوع من أجل ممارسة التنظير بصورة ملائمة. ويفترض الفهم التقليدى للنظرية وجود عالم خارجى "هناك بالخارج" تتم دراسته، وأن الذات العارفة تستطيع دراسة ذلك العالم بطريقة متوازنة وموضوعية، من خلال الانسحاب من العالم الذى تبحثه، والتخلى عن أية معتقدات أيديولوجية أو قيم أو آراء، من شأنها أن تبطل البحث. ويشترط فى النظرية أن تكون خالية من القيم. وبناء على هذه النظرية، تعتبر

النظرية فى حد ذاتها ممكنة بشرط أن تنسحب الذات العارفة من العالم الذى تقوم بدراسته (والذى توجد فيه) وأن تخلص نفسها من كل تميزاتها. ويتناقض ذلك مع الفهم النقدى للنظرية الذى ينكر إمكانية حدوث تحليل اجتماعى خال من القيم.

إن الفهم النقدى للنظرية، عن طريق الإقرار بأن النظريات دائماً ما تكون متجذرة فى الحياة الاجتماعية والسياسية، يسمح باختبار الأغراض والوظائف التى تخدمها نظريات معينة. ورغم أن ذلك الفهم للنظرية يقر بعدم إمكانية تجنب أن تستمد النظرية توجيهها من السياق الاجتماعى، الذى تنشأ فيه، فإن الاهتمام الذى يوجهها هو التحرر من الأشكال الاجتماعية القائمة وليس إضفاء الشرعية عليها وتدعيمها. فالهدف الرئيسى للفهم النقدى، فى مقابل الفهم التقليدى للنظرية، هو تحسين حالة الوجود الإنسانى بالقضاء على عدم العدالة (Horkheimer 1972). ولا يقدم ذلك الفهم للنظرية، كما أوضحه هوركايمر، ببساطة تعبيراً عن "وضع تاريخى محدد"، بل يعمل "باعتباره قوة داخل (ذلك الوضع) لاستثارة التغيير"، ويسمح بتدخل البشر فى صنع تاريخهم.

وتجب الإشارة إلى أنه فى حين لا تتناول النظريات النقدية المستوى الدولى بشكل مباشر، فلا يستدعى ذلك بأى طريقة أن العلاقات الدولية تقع وراء حدود اهتمامها. فلقد بينت كتابات كانط وماركس، على وجه التحديد، أن ما يحدث على المستوى الدولى يعد دلالة هائلة على مدى تحقق التحرر العالمى. إن استمرارية هذا المشروع هو ما تنخرط فيه النظرية الدولية النقدية. لكن مدرسة فرانكفورت، على أية حال، لم تتناول العلاقات الدولية قط فى انتقاداتها للعالم الحديث، ولم يورد هابرماس سوى إشارة عابرة حتى أخيراً (انظر: Habermas 1998, 2003, 2006; Habermas & Derrida 2003). وكان الاتجاه الرئيسى للنظرية النقدية يجعل المجتمع بمفرده بؤرة للتركيز ويهمل بعد العلاقات بين تلك المجتمعات وعبرها. غير أن المهمة الواقعة على عاتق النظرية الدولية

النقدية، على أية حال، هى مد نطاق النظرة النقدية لمدرسة فرانكفورت لما وراء المجال الداخلى نحو المجال الدولى، أو بصورة أكثر دقة العالمى. وتدافع عن نظرية للسياسة العالمية "ملتزمة بتحرير الجنس البشرى" (Linklater 1990 a: 8). ولن تكون مثل تلك النظرية مقصورة على مجتمع أو دولة بمفردها، لكنها ستبحث العلاقات بينها وعبرها، وتتأمل فى إمكانية مد نطاق التنظيم العقلانى والعادل والديمقراطى للمجتمع السياسى فى أرجاء المعمورة (;الفصل الأول: Nen feld 1995 Shapcott 2001).

ولتلخيص ما سبق، تستمد النظرية النقدية أفكارها من تيارات متنوعة فى الفكر الاجتماعى والسياسى والفلسفى الغربى من أجل بناء إطار نظرى قادر على التفكير فى طبيعة وغايات النظرية، وقادر على كشف الأشكال الواضحة والخفية لعدم العدالة والسيطرة فى المجتمع. ولا تتحدى النظرية النقدية الأشكال التقليدية للتنظير وتقوم بتفكيكها فحسب، بل تثير إشكالات حول الأشكال الحصينة للحياة الاجتماعية، التى تقيد الحرية الإنسانية، وتسعى لتفكيك تلك الأشكال. ولذلك تعد النظرية الدولية النقدية امتداداً لذلك النقد على المستوى الدولى. ويركز الجزء الثانى من هذا الفصل على محاولة أنصار النظرية الدولية النقدية، تفكيك الأشكال التقليدية للتنظير عن طريق تأسيس نظرية تتسم بدرجة أكبر من التفكر الذاتى.

سياسة المعرفة فى نظرية العلاقات الدولية

حتى ثمانينيات القرن العشرين، وبداية ما يسمى "بالجدال الثالث"، لم تكن الأسئلة المتعلقة بسياسة المعرفة تؤخذ بجدية فى دراسة العلاقات الدولية. إن القضايا الإبستمولوجية التى تتعلق بتبرير وإثبات الادعاءات المعرفية وبالمناهج المطبقة وبنطاق وغرض البحث، وكذلك القضايا الأنطولوجية التى ترتبط بطبيعة الفاعلين الاجتماعيين وغيرهم من التكوينات والبنى التاريخية فى العلاقات الدولية، كلها تحمل مضامين قيمية

لم يتم تناولها بصورة ملائمة. ولعل أحد أهم إسهامات النظرية الدولية النقدية هو؛ توسيع مجال موضوع العلاقات الدولية، ليس فقط ليشمل الافتراضات الإبستمولوجية والأنطولوجية ولكن أيضًا ليفسر صلتها بالارتباطات السياسية المسبقة.

ويعرض هذا الجزء من الفصل الطريقة التى وضعت بها النظرية النقدية الادعاءات المعرفية فى العلاقات الدولية تحت الفحص النقدى. أولاً، يتناول هذا الجزء المسألة الإبستمولوجية عن طريق وصف كيفية تلقى تفرقة هوركايمر بين الفهم التقليدى والفهم النقدى للنظرية فى العلاقات الدولية. ثانيًا يفصل فى الصلة بين النظرية النقدية والنظرية التحريرية، ويسفر هذا البحث عن كشف دور المصالح السياسية فى صنع المعرفة. وبحسب مقولة روبرت كوكس (١٩٨١) الشهيرة والمحكمة: "إن النظرية تكون دائمًا من أجل شخص ما ومن أجل غرض ما"، ولهذا يرفض أنصار النظرية الدولية النقدية فكرة أن المعرفة النظرية محايدة أو غير مسيَّسة. وفى حين تنزع النظريات التقليدية لرؤية القوة والمصالح باعتبارها عوامل واقعية تؤثر على نواتج التفاعلات بين الفاعلين السياسيين فى دائرة العلاقات الدولية، يصر أنصار النظرية الدولية النقدية على أن تلك العوامل لا تغيب بأى طريقة عن وضع وإثبات الادعاءات المعرفية. وهى بالفعل عوامل قبلية تؤثر على إنتاج المعرفة، ومن هنا تأكيد كيمبرلى هتشنجز (١٩٩٩: ٦٩) على أن "نظرية العلاقات الدولية ليست فقط عن السياسة ولكنها ذاتها سياسية أيضًا".

نظريات حل المشكلات والنظريات النقدية

فى بحثه الرائد فى عام ١٩٨١، اتبع روبرت فوكس تفرقة هوركايمر بين النظرية النقدية والنظرية التقليدية، أو كما يفضل كوكس أن يطلق عليها نظرية حل المشكلات. وتتسم نظريات حل المشكلات بخصيصتين رئيسيتين: بالمنهاجية الوضعية؛ وبالميل لإضفاء الشرعية على البنى الاجتماعية والسياسية السائدة.

وتحت وطأة تأثير منهاجيات العلوم الطبيعية، تفترض نظريات حل المشكلات أن الوضعية تقدم الأساس الشرعى الوحيد للمعرفة. وينظر للوضعية، كما يلاحظ ستيف سميث (١٩٩٦: ١٣)، باعتبارها "المعيار الذهبى" الذى تُقيِّم النظريات الأخرى وفقًا له. وهناك العديد من الخصائص المختلفة التى تتصف بها الوضعية، لكن اثنتين منهما ترتبطان بصورة خاصة بالنقاش الحالى. أولاهما أن الوضعيين يفترضون إمكانية فصل الحقائق عن القيم؛ وثانيتهما أن من الممكن فصل الذات عن الموضوع. وتتمخض عن ذلك تلك النظرة التى تقضى بالوجود المستقل للعالم الموضوع عن الوعى الإنسانى، وبإمكانية وجود المعرفة الموضوعية عن الواقع الاجتماعى، طالمًا يتم إخراج القيم من التحليل.

إن نظرية حل المشكلات، حسبما يعرفها كوكس (٢٨:١٩٨١) "تأخذ العالم على ما هو عليه، بالعلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة السائدة والمؤسسات التى تنتظم فيها تلك العلاقات، باعتبار ذلك هو الإطار المعطى للحركة. ولا تشكك هذه النظرية فى النظام القائم، بل من أثرها إضفاء الشرعية عليه وتجسيده". ويصبح هدفها العام، كما يذكر كوكس (٢٩:١٩٨٧)، أن تجعل النظام القائم "يعمل بسلاسة بالتعامل بشكل فاعل مع مصادر المشكلات المعينة". إن الواقعية الجديدة باعتبارها مثالاً على نظرية حل المشكلات، تأخذ بجدية تلك المقولة الواقعية عن التعامل مع القوى الدولية المسيطرة وليس ضدها. ومن خلال العمل داخل النظام القائم يغدو لتلك النظرية أثر يشيع الاستقرار، وينزع نحو الحفاظ على البنية العالمية القائمة للعلاقات الاجتماعية والسياسية. ويشير كوكس إلى أن المؤسسية الليبرالية الجديدة تشارك أيضًا فى حل المشكلات، ذلك أن هدفها، حسبما أوضح أبرز أنصارها، "تسهيل العمل السلس للنظم السياسية الدولية اللامركزية" (Keohame 1984:63). أمّا الهدف الرئيسى لليبرالية الجديدة، التى تضع نفسها بين نظام الدول والاقتصاد الرأسمالى العالمى ذى التوجه

الليبرالى، فهو ضمان عمل هذين النظامين العالميين بسلاسة أثناء تعايشهما مع بعضهما بعضًا. وتسعى لجعل هذين النظامين العالميين متلائمين ومستقرين من خلال تصفية أية صراعات أو توترات أو أزمات قد تنشب بينهما (Cox 1992 b: 173). ويذكر المنظر النقدى جيمس بومان (٢٠٠٢: ٢٥٦) أن هذا الاقتراب "يجعل العالم الاجتماعى يتخذ المهندس نموذجًا، الذى يختار باقتدار الحل المثل لمشكلات التصميم". وباختصار تميل التصورات التقليدية للنظرية للعمل من أجل استقرار البنى القائمة للنظام العالمى وما يرافقها من اختلالات فى القوة والثروة.

إن المسألة الرئيسية التى يرغب كوكس فى توضيحها، بصدد نظرية حل المشكلات هو؛ إخفاقها فى التعرف على الإطار المسبق التى تمارس التنظير فيه، ممًا يعنى أنها تنزع للعمل لصالح أولويات الأيديولوجيات السائدة. وعلى الرغم من ادعاءات الحياد القيمى، فإن نظرية حل المشكلات مقيدة بالقيم بسبب حقيقة أنها تقبل ضمنًا النظام السائد باعتباره إطارًا خاصًا بها (Cox 1981: 130). ونتيجة لذلك، ستظل غافلة عن الطريقة التى تسبق بها القوة والمصالح الادعاءات المعرفية وتشكلها.

وفى المقابل، تبدأ النظرية الدولية النقدية من ذلك الاعتقاد بضرورة تقييم العمليات الإدراكية نقديًا، لأنها ذاتها متجذرة فى سياق معين، ولذلك تخضع للمصالح السياسية. إن نظريات العلاقات الدولية كأى معرفة تتحكم فيها بالضرورة المؤثرات الاجتماعية والثقافية والأيديولوجية، ولذلك تغدو واحدة من المهمات الرئيسية للنظرية النقدية هى رفع الستار عن أثر ذلك التحكم. وكما يؤكد ريتشارد آشلى (١٩٨٧: ٢٠٧) أن المعرفة "تتشكل دائمًا لتعكس المصالح"، ولذلك ينبغى أن تدفع النظرية النقدية إلى الوعى بتلك المصالح والارتباطات والقيم المضمرة، التى تتسبب فى نشأة النظرية وتوجهها. ولذلك علينا أن نسلم بأن دراسة العلاقات الدولية "هى بالفعل وكانت دائمًا قيمية بشكل لا يمكن تفاديه" (Neufeld 1995: 108)، بغض النظر عن الادعاء بعكس

ذلك. ونظراً لأن النظرية الدولية النقدية ترى ارتباطًا وثيقًا بين الحياة الاجتماعية والعمليات الإدراكية، فهى ترفض التفرقة الوضعية بين الحقائق والقيم، والذات والموضوع. ومن خلال استبعاد النظرية الدولية النقدية لإمكانية قيام معرفة موضوعية، فهى تسعى لنشر درجة أكبر من "الانعكاسية النظرية" (الفصل الثالث: ١٩٩٥). ويعبر كوكس (1992 a: 59) عن تلك الانعكاسية بواسطة عملية مزدوجة: الأولى هى "الوعى الذاتى بالمكان والزمان التاريخيين اللذين يوجد فيهما المرء ويحددان تلك الأسئلة التى تجذب الانتباه؛ والثانية هى الجهد المبذول لفهم الديناميات التاريخية التى ولدت الظروف التى أثارت تلك الأسئلة". وبالمثل، يدعو بومان (٢٠٠٢: ٥٠٣) إلى شكل من الانعكاسية النظرية يقوم على "منظور المشارك الناقد المتفكر". وبواسطة تبنى تلك المواقف الانعكاسية، تبدو النظرية النقدية بدرجة أكبر باعتبارها محاولة وراء النظريات للتحقيق فى كيفية تجذر النظريات فى النظم السياسية والاجتماعية السائدة، وكيفية تأثير ذلك التجذر على ممارسة التنظير، والأهم من ذلك إمكانات التنظير بطريقة تتحدى عدم العدالة والاختلالات المتأصلة فى النظام العالمى السائد.

ولكن ينبغى أن تُفسر ببعض العناية علاقة النظرية النقدية بالنظام السائد، فمع أنها ترفض أن تأخذ النظام السائد على ما هو عليه، فإنها لا تتجاهله. بل تسلم بأن البشر يصنعون تاريخهم تحت ظروف ليست من اختيارهم، كما لاحظ ماركس فى القرن الثامن عشر من بروميه للويس بونابرت (1977 e)، ولذلك لا بد من القيام بعرض مفصل للظروف الحاضرة. ومع ذلك لا يؤخذ النظام القائم على أنه "معطى" لنا وهو ليس بأى حال طبيعيًا أو ضروريًا أو غير قابل للتغيير من الناحية التاريخية. ولذلك تأخذ النظرية الدولية النقدية الترتيب العالمى لعلاقات القوة باعتبارها موضوعًا للتحليل وتسأل عن كيفية نشوء ذلك الترتيب والتكلفة المترتبة عليه، وما الإمكانات البديلة المتبقية فى التاريخ الإنسانى.

إن النظرية النقدية هى بشكل جوهرى نقد للدوجماتية التى توجد فى الأنماط التقليدية للتنظير، ويكشف ذلك النقد عن الافتراضات غير المختبرة التى ترشد الأنماط التقليدية للفكر، وتزيح الستار عن تشابك الأنماط التقليدية للفكر مع الظروف السياسية والاجتماعية السائدة. وتعنى القطيعة مع الأنماط الدوجماتية للفكر جعل الحاضر غير اعتيادى، على حد قول كارين فيرك (١٩٩٨: ١٣)، وجعلنا "ننظر مرة أخرى، بطريقة جديدة تماماً، لذلك الذى نفترضه بشأن العالم لأنه قد صار مألوفاً أكثر من اللازم". إن الطبيعة الاعتيادية عن "الواقع المفترض أنه موضوعى يفتح الباب أمام أشكال بديلة للحياة الاجتماعية والسياسية". ولذلك تعمل النظرية النقدية، من خلال النقد الذى ينزع الطبيعة الاعتيادية، بشكل غير معلن "باعتباره وسيلة لنزع الشرعية عن الأشكال الراسخة للقوة والامتياز" (Neufeld 1995: 14). وليست المعرفة التى تقدمها النظرية النقدية محايدة؛ بل معبأة من الناحية الأخلاقية بالسعى لتحقيق تحولات سياسية واجتماعية، وتقوم النظرية النقدية بانتقاد وتعرية النظريات التى تضفى الشرعية على النظام السائد، وتؤكد على البدائل التقدمية التى تشجع التحرر.

ويثير ذلك على الفور سؤالاً عن كيفية إصدار أحكام أخلاقية على النظام العالمى القائم. فنظراً لعدم وجود إطار نظرى موضوعى، لا يمكن أن توجد وجهة نظر أرشميدية خارج التاريخ أو المجتمع، يصدر منها حكم أو نقد أخلاقى. فليست المسألة وضع مجموعة من المثاليات الأخلاقية واستخدامها باعتبارها معياراً متسامياً للحكم على أشكال التنظيم السياسى، وليست هناك يوتوبيا تقارن بالحقائق. ويعنى ذلك أن النظرية الدولية النقدية يجب أن تستخدم منهج النقد الباطن لا الأخلاق المجردة لنقد النظام الحالى للأشياء (Linklater 1990 b: 22-3; Fierke 2007: الفصل الثامن).

إن المهمة إذن هى البدء من حيث نقف، بكلمات رورتى (المقتبسة فى Linklater 1988: 77)، واستخراج المبادئ والقيم التى تقيم بنية مجتمعنا السياسى،

بتعرية التناقضات أو أشكال عدم الاتساق فى الطريقة التى ينظم بها مجتمعنا ليحقق قيمه المبتغاه. ويعضد هذه المسألة العديد من أنصار النظرية الدولية النقدية الآخرين، ومنهم كارين فيرك وكيمبرلى هتشنجز. ذلك أن النقد الباطن يتم إجراؤه فى حالة غياب "منهج مصاغ بشكل مستقل" أو "نقطة إحالة لا تاريخية" (Hutchings 1999: 99; Fierke 2007: 167). واتباعًا لنصيحة هيجل، يجب أن تقر النظرية الدولية النقدية أن مصادر النقد والحكم يمكن العثور عليها داخليًا فقط، أى فى المجتمعات السياسية الموجودة بالفعل التى يصدر منها النقد.

إن المصادر النقدية المستخدمة لا تهبط من السماء بل تتمخض عن التطور التاريخى للمؤسسات السياسية والقانونية المحددة وللحركات الاجتماعية. وتغدو حينئذ مهمة المنظر السياسى أن يفسر وينقد النظام السياسى القائم من حيث المبادئ المفترضة والمتجذرة فى ممارساته ومؤسساته القانونية والسياسية والثقافية (Fierke 1998: 114; Hutchings 1999: 102).

وتذهب فيونا روبنسون (١٩٩٩) بشكل مماثل إلى أن الأخلاق لا ينبغى أن تعتبر منفصلة عن نظريات وممارسات العلاقات الدولية، بل يتعين بدلاً من ذلك اعتبارها متجذرة فيها. وتدافع متفقة مع هتشنجز عن "فينومينولوجيا الحياة الأخلاقية" وليس عن "الأخلاق المجردة المتصلة بتطبيق القواعد" (Robinson 1999: 31). وحسب عرضها "للأخلاق العالمية للعناية"، فمن الضرورى أيضًا إخضاع الافتراضات المضمرة للخطابات السياسية والأخلاقية الموجودة بالفعل للتمحيص النقدى. ويتفق فيرك وهتشنجز وروبنسون مع لينكليتر فى أن أى نظرية دولية نقدية يجب أن تستعمل نمط النقد الباطن، ويعنى ذلك أن المنظر يجب عليه التعامل بشكل نقدى مع خلفية الافتراضات المعيارية التى تشكل بنية أحكامنا الأخلاقية، فى محاولة من جانبه لإقامة توافق أكثر تماسكًا بين أنماط الفكر وأشكال التنظيم السياسى، ولكن من دون الاعتماد على مجموعة من المبادئ الأخلاقية المجردة.

مهمة النظرية النقدية باعتبارها نظرية تحريرية

إذا كانت نظريات حل المشكلات تتبنى المنهاجية الوضعية وتنتهى بإقرار النظام السائد، تتغذى النظريات النقدية على تقاليد التأويل والنقد الأيديولوجى. وتهتم النظرية الدولية النقدية ليس فقط بفهم وتفسير الواقع القائم للسياسة العالمية، بل تقصد أيضًا نقده وتغييره. وهى محاولة لفهم العمليات الاجتماعية الجوهرية من أجل تدشين التغيير، أو على الأقل معرفة ما إذا كان التغيير ممكنًا. وبحسب كلمات هوفمان (١٩٨٧: ٢٣٣) إنها "ليست مجرد تعبير عن الواقع المحدد للوضع التاريخى، بل هى أيضًا قوة للتغيير داخل تلك الظروف". ويؤكد نويفلد (الفصل الخامس: ١٩٩٥) تلك الرؤية عن النظرية النقدية، ويذكر أنها تقدم شكلاً للنقد الاجتماعى الذى يساند النشاط السياسى العملى، الذى يهدف إلى التحول المجتمعى.

ويتعلق اهتمام النظرية النقدية بالتحرر أى "بتأمين الحرية من القيود غير المعلنة وعلاقات السيطرة وظروف الاتصال والفهم المشوه، التى تحرم البشر من القدرة على صنع مستقبلهم من خلال الإرادة والوعى الكاملين" (Ashly 1981: 227). ويناقض ذلك بوضوح نظريات حل المشكلات التى تنزع إلى قبول ما يطلق عليه لينكليتر (١٩٩٧) "فرض عدم القابلية للتغيير". وتلتزم النظرية النقدية بمد نطاق التنظيم العقلانى والعادل والديمقراطى للحياة السياسى لما وراء مستوى الدولة ليشمل الإنسانية جمعاء.

وينبع إلى حد بعيد مفهوم التحرر الذى تروج له النظرية الدولية النقدية من تيار فكرى تضرب جذوره فى مشروع التنوير. ويعنى بوجه عام القطيعة مع الأشكال الماضية لعدم العدالة، من أجل تدعيم الشروط اللازمة لتحقيق الحرية العالمية (Devetak 1995 b). فى بداية الأمر، عبر التحرر بوجه عام، حسبما فهمه مفكرو التنوير وأنصار النظرية الدولية النقدية، عن مفهوم سلبى للحرية يتلخص فى إزالة القيود غير الضرورية والمفروضة اجتماعيًا. ويتضح ذلك الفهم فى تعريف بووث (1991 b: 539)

للتحرر بأنه "تحرير الشعب من القيود التى تمنعهم من القيام بما قد يختارونه بشكل حر". وينصب التركيز فى ذلك الفهم للمفهوم على إزاحة العقبات أو القيود التى تقلص بشكل غير ضرورى من الحرية الفردية والجماعية. ولذا فالتحرر هو السعى للاستقلالية ولتقرير المصير (Linklater 1992 b: 10,135)، ولكنه "لا يُكتسب على حساب الآخرين" (Frieke 2007: 188). وهو أيضًا "عملية مفتوحة وليست ذات نهاية محددة، واتجاه وليس مُنتهَى" (Fierke 2007: 190).

وهناك مفكران يكملان بعضهما بعضًا فى عرض لينكليتر للنظرية الدولية النقدية، وهما إيمانويل كانط وكارل ماركس. ويعد اقتراب كانط مفيدًا لأنه يسعى لاستيعاب موضوعات القوة والنظام والتحرر معًا- (Liklater 1990 b: 21-2) وكما صاغ لينكليتر الأمر (1992 b: 36)، إن كانط "فكر فى إمكانية ترويض قوة الدولة عن طريق مبادئ النظام الدولى، وأنه بمرور الوقت سيعدل النظام الدولى حتى يخضع لمبادئ العدالة الكوزموبوليتانية". ولذلك فإن نظرية كانط فى العلاقات الدولية هى محاولة مبكرة لرسم معالم نظرية دولية نقدية باستيعاب الآراء الثاقبة، وانتقاء أوجه الضعف فى الفكر الواقعى فى ظل اهتمام بالحرية والعدالة العالميتين. ورغم اعتقاد لينكليتر بأن اقتراب ماركس شديد الضيق فى تركيزه على الإقصاء على أساس طبقى، فإنه يرى أن ذلك الاقتراب على الرغم من ذلك، يقدم أساسًا لنظرية اجتماعية ينبغى أن تبنى عليه نظرية دولية نقدية. وكما لاحظ لينكليتر (1990 a: 159) يشترك كل من ماركس وكانط فى "الرغبة فى إقامة مجتمع عالمى من الأفراد الأحرار، أى المملكة العالمية للغايات". ولكليهما روابط قوية بقضايا التنوير كالحرية والعالمية، وكلاهما أطلق نقدًا قويًا لأشكال الحياة الاصطفائية، وذلك بنيَّة توسيع نطاق المجتمع السياسى والأخلاقى.

حتى نختتم ذلك الجزء من هذا الفصل، تجدر الإشارة إلى أن النظرية الدولية النقدية تدافع بشكل أفضل عن التركيز بدرجة أكبر على العلاقات بين المعرفة

والمصلحة. وأحد الإسهامات الرئيسية للنظرية الدولية النقدية فى هذا الصدد هو؛ كشف الطبيعة السياسية لعملية خلق المعرفة. ويتأسس كل ذلك على اهتمام معلن بتحدى وإزالة القيود التى وضعها المجتمع على الحرية الإنسانية، وبالتالى الإسهام فى التحول الممكن للعلاقات الدولية (Linklater 1990 b: 1; 1998).

إعادة التفكير فى المجتمع السياسى

تستلهم النظرية الدولية النقدية روح، إن لم يكن نص، النقد الذى قدمه ماركس عن الرأسمالية، إذ يسعى أنصار النظرية الدولية النقدية، على غرار ماركس، إلى بلورة نظرية اجتماعية ذات هدف تحررى (Haacke 2005; Linklater 2007 a: الفصل الأول). ومنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، كانت إحدى القضايا المركزية التى نمت فى أحشاء النظرية الدولية النقدية هى؛ الحاجة لبلورة فهم أكثر دقة للمجتمع باعتباره وسيلة للتعرف على القيود العالمية وإزالتها، تلك القيود التى تعوق قابلية البشرية للحرية والمساواة وتقرير المصير (Linklater 1990 b: 7). ويبدأ اقتراب لينكليتر من تلك المهمة، التى حددت الأجندة البحثية، أولاً: بتحليل الطريقة التى تتولد بها عدم المساواة والسيطرة من أنماط المجتمع السياسى المرتبطة بالدولة ذات السيادة، وثانيًا: بوضع نظرية اجتماعية لنظام الدول، وثالثًا: بالتفكير فى الأشكال البديلة للمجتمع السياسى التى تشجع التحرر الإنسانى.

ويتناول هذا الجزء الأبعاد الثلاثة التى تعيد النظرية الدولية النقدية من خلالها التفكير فى المجتمع السياسى (انظر Linklater 1992 a: 92-7). أمّا البُعد الأول فهو قيمى ويتعلق بالنقد الفلسفى للدولة باعتبارها شكلاً حصريًا للتنظيم السياسى. ويتصل البُعد الثانى، وهو سوسيولوجى، بالحاجة إلى تقديم تفسير لجذور وتطور الدولة الحديثة

ونظام الدول والمضار المصاحبة لهما. ويعنى البُعد الثالث وهو تطبيقى، بالإمكانات العملية لإعادة بناء العلاقات الدولية على هدى أطر أكثر تحررية وكوزموبوليتانية. إن التأثير العام للنظرية الدولية النقدية، ولإسهامها الرئيس فى العلاقات الدولية، هو التركيز على الأسس القيمية للحياة السياسية.

البُعد القيمى: نقد الخصوصية الثقافية والإقصاء الاجتماعى

إن أحد الافتراضات الفلسفية الرئيسية التى أسست بنية الفكر والممارسة السياسية والأخلاقية للعلاقات الدولية هو؛ فكرة أن الدولة الحديثة هى الشكل الطبيعى للمجتمع. وإذا استخدمنا مصطلحات ماركس، فلقد تم تقديس الدولة ذات السيادة، باعتبارها النمط القياسى لتنظيم الحياة السياسية. وترغب النظرية الدولية النقدية بأية حال فى إثارة الإشكاليات المرتبطة بذلك التقديس، ولفت الأنظار إلى "العيوب الأخلاقية" التى تولدت عن تفاعل الدولة مع الاقتصاد الرأسمالى العالمى. وفى هذا الجزء، سأعرض للبحث الفلسفى، الذى قامت به النظرية الدولية النقدية، فى الأسس القيمية للحياة السياسية ونقدها للخصوصية الأخلاقية والإقصاء الاجتماعى المتولد عنها.

ظهر النقد الفلسفى للخصوصية لأول مرة وبصورة ممنهجة فى كتاب أندرو لينكليتر البشر والمواطنون (1990 a). وكان اهتمامه الرئيسى هو؛ تعقب كيف فرّق الفكر السياسى بشكل ثابت بين الالتزامات الأخلاقية تجاه المواطنين الآخرين وتجاه بقية البشرية. وفى الممارسة، كان يتم حل ذلك التوتر بين "البشر والمواطنين" لصالح المواطنين. وحتى لو جرى الاعتراف بأن بعض الحقوق العالمية تمتد لتشمل جميع أعضاء المجتمع الإنسانى، كما قام بذلك معظم المفكرين الحديثين الأوائل، فقد كانت

تلك الحقوق دائمًا ثانوية وجانبية بالنسبة للحقوق الخصوصية. وبالفعل كما لاحظ لينكليتر (2007 a: 182) عادة ما تم استغلال ذلك من أجل التقليل من قيمة "معاناة الغرباء الأباعد" بل والاحتفاء بمعاناتهم فى بعض الأحيان.

إن كتاب البشر والمواطنون هو ضمن أمور أخرى عمل استردادى، إذ يسعى لاسترداد تلك الفلسفة السياسية التى تقوم على التفكير الأخلاقى العالمى وجرى تهميشها تدريجيًا فى القرن العشرين، وخصوصًا مع بداية الحرب الباردة وصعود نجم الواقعية. بمعنى أن هذا الكتاب يسعى لاسترداد وإعادة صياغة المثال المسيحى الرواقى للمجتمع الإنسانى. وفى حين أن بعض عناصر هذا المثال يمكن العثور عليها فى تقاليد القانون الطبيعى، فإن لينكليتر يركز على تقاليد التنوير التى يعثر فيها على أكمل تعبير عن ذلك المثال. وهنا يبدو لينكليتر متأثرًا بقوة بفكر كانط، الذى ترتبط الحرب عنده بصورة لا تنكر بتقسيم الجنس البشرى إلى وحدات سياسية منفصلة تهتم بمصلحتها الذاتية. وكذلك بفكر روسو، الذى علق بصورة لاذعة على أن انضمام المواطنين الأفراد لمجتمعات معينة يجعلهم بالضرورة أعداء لبقية الإنسانية. وأيضًا بفكر ماركس الذى رأى التناقض بين المصالح العامة والخاصة قائمًا فى الدولة الحديثة.

ويدور الأمر هنا حول أن الروابط السياسية الحصرية تقود إلى غربة بين المجتمعات وإلى الاحتمال الدائم لنشوب الحرب والإقصاء الاجتماعى. ويسرى ذلك النوع من الطرح بين ثنايا فكر العديد من مفكرى التنوير فى القرن الثامن عشر، مثل مونتسكيو وروسو وباين وكانط، ضمن آخرين ممن كانت الحرب بالنسبة لهم ببساطة تعبيرًا عن سياسة النظام البائد وأداة للدولة. وقد مد ماركس نطاق نقد الدولة الحديثة بالحجاج أنها بإعلائها لحكم القانون والملكية الخاصة والنقود، إنما تضع قناعًا على اغتراب الرأسمالية واستغلالها الكامن وراء مثل الحرية والمساواة البرجوازية. وقد ارتأى ماركس بالطبع ذلك الفصل بين السياسة والاقتصاد باعتباره وهمًا ليبراليًا

صُنع لإخفاء علاقات القوة الرأسمالية. وبكلمات روبيرت (٢٠٠٨: ١٨٢) فإن إحدى الرؤى الثاقبة دومًا لماركس هو؛ أن "الفضاءات الاقتصادية غير المسيسة ظاهريًا والمتولدة عن الرأسمالية، تحتلها العلاقات البنيوية للقوة الاجتماعية ذات الأثر العميق على الحياة السياسية". ومن هذا المنظور الماركسى، تعد العلاقات الدولية الحديثة، بمقدار ما تضم معًا النظام السياسى للدول ذات السيادة والنظام الاقتصادى لرأسمالية السوق، شكلاً من أشكال الإقصاء، تحتفل فيه بالمصالح المتعلقة بطبقة معينة باعتبارها عالمية. ولذلك فإن مشكلة الدولة ذات السيادة هى أنها "باعتبارها مجتمعًا أخلاقيًا محدودًا" تشجع على الإقصاء، وتولد الغربة وعدم العدالة وعدم الأمن والصراع العنيف الدول المهتمة بمصالحها الذاتية من خلال فرض حدود صارمة بين "نحن وهم" (Ox 1981: 137; Linklater 1990 a: 28).

وقد أدّت تلك الأطروحات فى الأوقات الراهنة، وخصوصًا بعد قرن شهد جرائم إبادة وموجات غير مسبوقة من شعوب بلا دول ولاجئين، إلى إثارة أسئلة أعم وأعمق عن الأسس التى بناءً عليها تم تقسيم وتنظيم البشرية سياسيًا. وقد قادت النظرية الدولية النقدية، كما لاحظت هتشنجز (١٩٩٩: ٢٥)، على وجه الخصوص إلى "الشك فى الدولة الأمة باعتبارها نمطًا للتنظيم السياسى مرغوبًا فيه قيميًّا". واتساقًا مع الآخرين من أنصار النظرية الدولية النقدية، تثير هتشنجز (١٩٩٩: ١٢٢. ١٣٥) إشكالات حول "الوضع الأنطولوجى الثابت الذى أضفيت عليه المثالية" للأمة وللدولة. بل وتذهب إلى أبعد من لينكليتر، عندما تثير إشكالات حول "الذات المفردة فى الليبرالية. ونيتها فى ذلك هو اختبار مكانة جميع الادعاءات المتعلقة بتقرير المصير سواء فهمت الذات على أنها الفرد أو الأمة أو الدولة". ولكن بمقدار ما استهدف نقد هتشنجز التشكيك فى "الذات باعتبارها كيانًا مغلقًا على ذاته، فإن تحليلها أكمل ومد نطاق النقد الفلسفى للخصوصية الذى قام به لينكليتر".

ويواصل ريتشارد شابكوت (2000 b, 2001) أيضًا هذا النقد بالبحث فى الطرق التى تشكل بها التصورات المختلفة "للذات العلاقات مع الآخرين" فى العلاقات الدولية. ويتمحور الاهتمام الرئيسى لشابكوت حول إمكانية تحقيق العدالة فى عالم متنوع ثقافيًا. ورغم تأثر شابكوت بهانز جيورج جادامر وتزفيتان تودورف أكثر من هابرماس، فإن نقده لمفهوم الذات يتسق مع نقد لينكليتر وهتشنجز. إذ يرفض شابكوت الرؤيتين الليبرالية والجماعية للذات لاستبعاده للاتصال الأصيل بين الذات والآخر والعدالة فى العلاقة بينهما. ويذكر أن التصورات الليبرالية للذات ترتبط "بلحظة استيعاب خطيرة" نظرًا لعدم قدرة تلك التصورات على إدراك الاختلاف بشكل ملائم (2000 b: 216). أمّا التصورات الجماعية فتميل إلى اعتبار حدود المجتمع السياسى معطاة، ونتيجة لذلك ترفض منح الخارجيين أو غير المواطنين صوتًا مساويًا فى المناقشات الأخلاقية. وبكلمات أخرى، "يقلل الليبراليون من المغزى الأخلاقى للاختلافات القومية، فى حين يبالغ الجماعيون من شأنها. وباختصار يخفق الاثنان فى تقدير الاختلاف حق قدره" (الفصل الأول: Shapcott 2001).

وهنا يتبدى أن المشروع المشترك لهتشنجز ولينكليتر وشابكوت هو التشكيك فى الطبيعة المقيدة للهوية. ويطالب هؤلاء المنظرون الدوليون النقديون بموقف أقل دوجماتية تجاه الحدود القومية، التى ينظر إليها على أنها "ليست حاسمة من الناحية الأخلاقية ولا هى غير مهمة من الناحية الأخلاقية" (Linklater 1998: 61). وإنما هى بشكل ما أمر لا مفر منه، وترتبط المسألة هنا بضمان عدم عرقلة الحدود القومية لمبادئ المكاشفة والتعارف والعدالة فى العلاقات مع "الآخر" (Linklater 1998: الفصل الثانى ; Hutchings 1999: 138; Shapcott 2000 a: 111).

ولقد سلطت النظرية الدولية النقدية الضوء على مخاطر الخصوصية غير المقيدة، التى هى على أتم الاستعداد لحرمان "الخارجيين" من حقوق معينة. وقاد هذا النقد الفلسفى للخصوصية النظرية الدولية النقدية لانتقاد الدولة ذات السيادة باعتبارها

شكلاً من أول الأشكال الحديثة للإقصاء الاجتماعى وباعتبارها عائقًا ضخمًا للعدالة والتحرر على المستوى العالمى. وفى الجزء التالى سوف نصور التوصيف السوسيولوجى الذى قدمته النظرية الدولية النقدية للطريقة التى حددت بها الدولة الحديثة بنية المجتمع الدولى.

البُعد السوسيولوجى: الدول والقوى الاجتماعية والنظم العالمية المتغيرة

نظرًا لرفض النظرية النقدية الدولية لادعاءات المدرسة الواقعية بشأن أن حالة الفوضى وأفعال الدول المهتمة بمصالحها الذاتية، إمّا طبيعية أو غير قابلة للتغيير، مثلت النظرية النقدية شكلاً من البنائية بدرجة مخففة. ولذلك كانت إحدى مهامها الجوهرية؛ تقديم تفسير لكيفية التشكل التاريخى والاجتماعى للفواعل والبنى، التى تعتبرها النظريات التقليدية معطاة.

فى مقابل وضعية وإمبريقية مختلف أشكال الواقعية، تتبنى النظريات النقدية الدولية اقترابًا تأويليًا، يعتبر أن البنى الاجتماعى ذات وجود بين ذاتى. وكما يقول كوكس (2000 a: 138) إن البنى منشأة اجتماعيًا" بمعنى "أنها تصبح جزءًا من العالم الموضوعى بفضل وجودها فى البينية الذاتية للجماعات الإنسانية المعنية". لكن السماح للدور الفاعل للعقول الإنسانية فى إنشاء العالم الاجتماعى لا يؤدى إلى إنكار العالم المادى، لكنه يمنحه مكانة أنطولوجية مختلفة. ورغم أن البنى باعتبارها منتجات بين ذاتية ليس لها وجود طبيعى كالطاولات أو المقاعد، لكنها رغم ذلك تتمتع بتأثيرات حقيقية ومحددة (1992 b: 133). إن البنى تنتج تأثيرات محددة لأن البشر يتصرفون كما لو أنها حقيقية (Cox 1986: 242). وهذه النظرية الأنطولوجية تنبنى عليها محاولات كوكس والنظرية الدولية النقدية لفهم النظام الحاضر.

وفى مقابل الأنطولوجيات الفردية، التى ترى الدول باعتبارها كيانات ذرية وعقلانية وتملكية، كما لو أن هوياتها وجدت قبل التفاعل الاجتماعى أو مستقلة عنه (Reus-Smit 1996: 100)، تهتم النظرية الدولية النقدية بدرجة أكبر بتفسير كيفية ظهور القواعل الفردية والبنى الاجتماعية فى التاريخ وتكييفه لهما. وعلى سبيل المثال، فى مقابل دوجما وستفاليا التى تعتبر الدولة هى الدولة، ترى النظرية الدولية النقدية أن الدولة الحديثة شكل متميز للمجتمع السياسى، ترافق مع وظائف وأدوار ومسئوليات مخصوصة تحددها الظروف الاجتماعية والتاريخية. وفى حين تسلم الواقعية جدلاً بوجود الدولة، تسعى النظرية الدولية النقدية إلى تقديم نظرية اجتماعية للدولة.

ويعد ذا أهمية حاسمة لطرح النظرية الدولية النقدية أننا ينبغى أن نقدم تفسيراً لتطور الدولة الحديثة لتصير الشكل السائد للمجتمع السياسى فى عصر الحداثة. ولذلك فالمطلوب هو تقديم عرض لكيفية خلق الدول لالتزاماتها الأخلاقية والقانونية، وكيف تعكس تلك الالتزامات افتراضات معينة بشأن منطق وبنية العلاقات الدولية. وباستخدام أعمال ميشيل مان وأنتونى جيدنز على وجه الخصوص، أجرى لينكليتر (الفصلان الرابع والخامس: ١٩٩٨) سوسيولوجيا تاريخية للمجتمعات ذات الحدود.

كان كتاب لينكليتر ما وراء الواقعية والماركسية (1990 b) قد بدأ بالفعل فى تحليل التفاعل بين منطق وعمليات العقلنة المختلفة فى صنع سياسة العالم الحديث. ولكن فى كتابه تحول المجتمع السياسى (١٩٩٨)، واصل تحليله إلى أبعد من ذلك بتقديم وصف أكثر تفصيلاً لتلك العمليات عن طريق ربطها بشكل وثيق بنظم الإدماج والإقصاء فى تطور الدولة الحديثة. وتتمثل أطروحته فى أن حدود المجتمع السياسى يشكلها التفاعل بين أربع عمليات للعقلنة: بناء الدولة والتنافس الجيو سياسى والتصنيع الرأسمالى والتعلم الأخلاقى العملى (Linklater 1998: 147-57). ومن خلال تلك العمليات للعقلنة

تكتسب الدولة الحديثة خمس قوى احتكارية، تدعى الدولة ذات السيادة أنها حقوق حصرية لا تنقسم ولا تنفصل عنها. وهى الحق فى احتكار الأدوات الشرعية للعنف فوق رقعة الإقليم الذى تدعيه لنفسها، والحق الحصرى فى فرض الضرائب داخل ولايتها القانونية على الإقليم، وحق طلب الولاء السياسى الكامل، والسلطة الوحيدة للحكم القضائى فى المنازعات بين المواطنين، وأن تكون الشخص الوحيد للحقوق والتمثيل فى القانون الدولى (١٩٩٨: ٢٨-٩).

وقد دشن ضم تلك القوى الاحتكارية معًا ما أشار إليه لينكليتر "بالمشروع الشمولى" للدولة الوستفالية الحديثة. وكانت النتيجة هى؛ إفراز تصور عن السياسة يحكمه افتراض أن حدود السيادة والإقليم والجنسية والمواطنة يجب أن تكون متطابقة (١٩٩٨:٢٩٤٤). وقد قامت الدولة الحديثة بتركيز تلك الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية فى موقع مفرد للحكم يتمتع بالسيادة، وصار هو الفاعل الرئيسى فى العلاقات الدولية باستبعاده التدريجى للبدائل الأخرى. واهتم لينكليتر بشكل حاسم بالكيفية التى قام بها هذا المشروع الشمولى للدولة الحديثة بتعديل الرابطة الاجتماعية، وبالتالى تغيير حدود المجتمع الأخلاقى والسياسى. ورغم أن الدولة كانت موضوعًا مركزيًا فى دراسة العلاقات الدولية، لم تكن هناك سوى محاولة محدودة لتفسير الطرق المتغيرة التى تحدد بها الدول المبادئ، التى تربطها ببقية العالم، من خلال دمج المواطنين فى مجتمع واحد.

ويشترك تركيز لينكليتر على الطبيعة المتغيرة للروابط الاجتماعية فى الكثير مع تركيز كوكس (١٩٩٩) على العلاقة المتغيرة بين الدولة والمجتمع المدنى. وبحسب كوكس، يتمثل المفتاح فى إعادة التفكير فى العلاقات الدولية فى بحث العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى، وبالتالى يقود ذلك إلى إدراك أن الدولة تأخذ أشكالاً شتى، ليس فى الأحقاب التاريخية المختلفة فقط، ولكن فى نفس الحقبة أيضًا.

وخشية أن يُعتقد أن النظرية الدولية النقدية تهتم ببساطة بإنتاج نظرية عن الدولة فحسب، ينبغى التذكر بأن الدولة قوة واحدة تشكل النظام الدولى القائم، ويجادل كوكس (٣٨-١٣٧: ١٩٨١) بأن الفهم الشامل للنظام الدولى القائم، ينبغى أن يأخذ فى الحسبان التفاعل بين القوى الاجتماعية والدول والنظم العالمية. وتلعب الدولة وفق اقتراب كوكس "دوراً وسيطاً ولكنه مستقل" بين القوى الاجتماعية التى تشكلها عملية الإنتاج، من ناحية، والنظام العالمى الذى يجسد ترتيباً معيناً لعلاقات القوة يحدده نظام الدول والاقتصاد العالمى، من ناحية أخرى (١٤١: ١٩٨١). ولهذا السبب صارت لذلك الاقتراب الجرامشى الجديد عند كوكس قدم راسخة فى علم الاقتصاد السياسى الدولى (Renegger & Thirkell-White 2007: 8).

وهناك افتراضان مسبقان أساسيان ومتداخلان تقوم عليهما نظرية الدولة عند كوكس. أولهما يعكس تلك المقولة الماركسية الجرامشية عن أن "النظم العالمية. متجذرة فى العلاقات الاجتماعية" (Cox 1983: 173)، ويعنى ذلك أن التغيرات الملاحظة فى التوازنات العسكرية والجيوسياسية يمكن اقتفاؤها فى التغيرات الأساسية فى العلاقة بين رأس المال والعمل. أمّا الافتراض المسبق الثانى فينبع من أطروحة فيكو أن المؤسسات كالدولة هى منتوجات تاريخية، فلا يمكن تجريد الدولة من التاريخ، كما لو أن جوهرها يمكن تعريفه أو فهمه بشكل مسبق عن التاريخ (Cox 1981: 133). والنتيجة الختامية هى أن تعريف الدولة سيتسع ليشمل "مرتكزات البنية السياسية فى المجتمع المدنى" (Cox 1981: 164). فلا بد فى تحليل الدولة من الإحاطة بنفوذ الكنيسة والصحافة ونظام التعليم والثقافة وما إلى ذلك، لأن هذه "المؤسسات" تساعد فى خلق مواقف وتنظيمات وسلوكيات متسقة ومعاونة لترتيبات علاقات القوة التى تقيمها الدولة فى المجتمع. ولذلك، تؤسس الدولة، التى تشمل جهاز الحكم بالإضافة للمجتمع المدنى، "النظام الاجتماعى المهيمن" وتعكس وجوده (١٩٨٣).

وينبغى فهم ذلك النظام الاجتماعى المهيمن باعتباره ترتيبًا سائدًا "للقوة المادية والأيديولوجيا والمؤسسات" التى تشكل بل وتحمل الأشكال المختلفة للنظام العالمى (Cox 1981: 141). ولذلك تعد المسألة الأساسية بالنسبة لكوكس هى كيفية تفسير الانتقال من نظام عالمى إلى آخر، وبالتالى يكرس جزءًا كبيرًا من جهوده لتفسير "كيف حدثت التحولات البنيوية فى الماضى" (Cox 1986: 244). وعلى سبيل المثال، حلل كوكس ببعض التفصيل التحول البنيوى الذى حدث فى أخريات القرن التاسع عشر، من حقبة تتسم بالصناعات الحرفية والدولة الليبرالية والسلام البريطانى، إلى حقبة تتسم بالإنتاج الجماهيرى، دولة الرفاه القومية الناشئة والتنافس الإمبريالى (Cox 1987). وفى كثير من كتاباته الأحدث، انشغل كوكس بما أحدثته العولمة من إعادة هيكلة النظام العالمى. وباختصار، قدم كوكس وزميله ستيفن جيل تحليلات شاملة للتحولات التى أحدثها تنامى التنظيم العالمى للإنتاج والتمويل فى المفاهيم الوستفالية للمجتمع والدولة. ويقع فى قلب هذه التحولات الحالية ما يطلق عليه كوكس "تدويل الدولة" بمعنى أن تصبح الدولة أكثر بقليل من مجرد أداة لإعادة هيكلة الاقتصادات القومية لتصير أكثر استجابة لمطالب وقواعد الاقتصاد الرأسمالى العالمى. مما سمح لقوة رأس المال أن تنمو بالتناسب مع العمل، وبالطريقة التى تعيد بها تأسيس بعض الأفكار والمصالح وأشكال الدولة – وتؤدى إلى قيام "حضارة الأعمال" (Business Civilization) ذات التوجه الليبرالى الجديد (وأيضًا: Gill 1995, 1996: 210; Cox 1993, 1994).

وبالاعتماد على جهود كارل بولانى، يرى كوكس وجيل أن الغايات الاجتماعية للدولة تخضع لمنطق السوق الرأسمالية، مما يقتلع الاقتصاد من المجتمع وينتج نظامًا عالميًا معقدًا، يزداد فيه التوتر بين مبدأ السيادة الإقليمية ومبدأ الاعتماد المتبادل (Cox 1993: 260-3; Gill 1996). ومن ضمن نتائج هذه العولمة الاقتصادية، كما لاحظ كوكس (١٩٩٩) وجيل (١٩٩٦)، الاستقطاب الحاد بين الأغنياء والفقراء، والانهيار

المتزايد للقيم وتقزيم المجتمع المدنى، ونتيجة ذلك، صعود الشعبوية الإقصائية (أى الحركات العنصرية والمعادية للأجانب واليمينية المتطرفة).

والغاية من التفكير فى تغير الأنظمة العالمية، كما يرى كوكس (٤: ١٩٩٩) هى "تقديم مرشد للحركة الرامية لتغيير العالم من اجل تحسين حالة الإنسانية فيما يتعلق بالمساواة الاجتماعية". وفوق كل اعتبار، ينبغى أن يكون فهم التغيير فى قلب أية نظرية للعلاقات الدولية، حسبما يذهب كوكس (١٩٨٩) وماكلين (١٩٨١). وكذلك الأمر بالنسبة للغرض الصريح من تحليل القابلية للتحولات البنيوية فى النظام العالمى، الذى تتناوله النظرية الدولية النقدية وتختبر القوى "التحررية المضادة للهيمنة" فيه. ويمكن أن تكون القوى المضادة للهيمنة دولاً مثل تحالف دول "العالم الثالث" الذى يجاهد للخلاص من تحكم دول "المركز" أو "التحالفات المضادة للهيمنة لقوى على نطاق عالمى" مثل النقابات والمنظمات غير الحكومة والحركات الاجتماعية الجديدة، التى تنمو "من أسفل لأعلى" فى المجتمع المدنى (Cox 1999; Maiguascha 2003; Eschle & Maiguaschca 2005).

إن القضية المركزية لمختلف التحليلات السوسيولوجية، التى تنتمى إلى النظرية الدولية النقدية، هى توضيح كيف قد تقود الصراعات الاجتماعية القائمة إلى تحولات حاسمة فى الأسس القيمية للحياة السياسية العالمية. الأمر الذى دفع لينكليتر (2002 a) القيام بما سمَّاه "سوسيولوجيا نظم الدول"، ويهدف بدرجة أكثر تحديداً للمقارنة بين نظم الدول عبر الزمان، على أساس كيفية تعاملها مع المضار الدولية والعابرة للقوميات. وأى أنواع من المضار تتولد فى نظم معينة للدول، وإلى أى مدى توجد قواعد ومعايير فى نظم الدول تلك، فى مواجهة هذه المضار؟ ويشير البحث الأولى للينكليتر إلى أن نظام الدول الحديث قد يكون متفرداً فى تطويره "لمعاهدات كوزموبوليتانية تكافح الضرر" (Linklater 2001). واعتماداً على أعمال عالم الاجتماع نوربرت إلياس، يتكشف لينكليتر تأثير "عملية الحضارة" على النظام الحديث للدول. فلقد ولد التغير فى المواقف

إزاء العنف والمعاناة قدراً أكبر من الحساسية إزاء مشاعر كالحرج والذنب والخزى والاشمئزاز (Linklater 2007 a:10). وتتسق تلك العودة للمشاعر مع بعض الكتابات المبكرة لمدرسة فرانكفورت، منها كتابات أدورنو، لكنها تمثل نقلة بعيداً عن العقلانية الباردة التى ارتبطت بالأوامر الأخلاقية عند كانط. وبالنسبة للينكليتر، تدور مسألة العودة إلى المشاعر حول وضع المعاناة والتضامن فى قلب المشروع النظرى. وهى محاولة لفهم الطريقة التى تتأسس بها الكوزموبوليتانية على التراحم والتعاطف وغير ذلك من الارتباطات فى المشاعر.

غير أن مكاسب التحضر التى حققها النظام الحديث للدول قد تكون واقعة تحت التهديد بسبب بعض التطورات منذ الحادى عشر من سبتمبر. فرغم وجود استجابات مختلفة للهجمات الإرهابية، التى ارتكبتها القاعدة، فإن لينكليتر (2002 b, 2007b) قام بالتركيز على الخطاب السائد للبيت الأبيض حول الحرب الحضارية على قوى الشر وتراخى المعايير العالمية المناهضة للتعذيب، الأمر الذى يهدد بإطلاق قابليات "هدم الحضارة". فلا تعنى "الحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة" بتفضيلها للأساليب العسكرية، غير المخاطرة بالمزيد من الأرواح البريئة وتعليق أحكام القانون الدولى واستخدام "التعذيب الدستورى"، ويثير ذلك سؤالاً عمّا إذا كانت "الرؤية المتعلقة ببناء عالم يتحمل فيه عدد أقل من البشر تلك المعاناة التى يمكن تفاديها قد نزلت بها ضربة قاصمة لن تستطيع التعافى منها بسهولة" (Linklater 2002 b: 304). إن ما هو مضمر لدى لينكليتر، ومعلن فى كتابات الآخرين هو؛ تلك الأطروحة المتعلقة بأن التهديد الأكبر للنظام العالمى قد لا يأتى من جانب الإرهابيين الذين ارتكبوا جرماً لا يغتفر، وإنما من قبل رد الفعل الأمريكى. فعن طريق وضع نفسها فى موضع أعلى من القواعد والمعايير والمؤسسات الخاصة بالمجتمع الدولى، فى شنها لحربها على الإرهاب، لا تقلل الولايات المتحدة فقط من احتمالات قيام نظام عالمى على أساس السلام والعدالة،

بل تنسف ذات مبادئ وممارسات "الحضارة" التى يتأسس عليها هذا النظام العالمى (Habermas 2003, 2006; Devetake 2005).

البُعد التطبيقى: الكوزموبوليتانية وأخلاق الخطاب

إن أحد المقاصد الرئيسية وراء سوسيولوجيا نظام الدول هو تقييم إمكانية تفكيك المشروع الشمولى للدولة الحديثة، والتحرك نحو شكل للمجتمع أكثر انفتاحًا واستيعابًا، ويعكس ذلك اعتقاد النظرية الدولية النقدية أن المشروعات الشمولية بغض النظر عن نجاحها المبهر لكنها لم تتم استعمار الحياة السياسية الحديثة. فلم تستطع "بتر القلق الأخلاقى عند تصادم الالتزامات تجاه الإخوة المواطنين مع الالتزامات تجاه بقية النوع الإنسانى" (Linklater 1998: 150-1). وفى هذا الجزء من الفصل سوف أعرض لمحاولة النظرية الدولية النقدية إعادة النظر فى مفهوم المجتمع على ضوء ذلك القلق الأخلاقى المتبقى و "رأس المال الأخلاقى" المتراكم، الذى يقوم بتوسيع وتعميق المواطنة الكوزموبوليتانية. ولا يتعلق ذلك بمجرد تحديد القوى التى تعمل على تفكيك ممارسات الإقصاء الاجتماعى، ولكن بتحديد تلك القوى التى تعمل على استبدال أو على الأقل إكمال نظام الدول ذات السيادة بالبنى الكوزموبوليتانية للحكم العالمى. ويعنى ذلك عند توماس ديز وجيل ستينز (٢٠٠٥: ١٣٢) تسهيل التطورات المؤسسية التى تجعل ذلك المثال الحوارى واقعًا ملموسًا.

وتشكل أعمال لينكليتر أكثر بحث موسع ومطول عن المجتمع السياسى فى العلاقات الدولية. وقد قام لينكليتر فى كتابه تحول المجتمع السياسى (١٩٩٨) بتطوير أطروحته بالحديث عن "التحول الثلاثى" الذى أثر على المجتمع السياسى. وهذه الميول التحولية التى حددها لينكليتر هى: الإقرار ذو الطابع التقدمى بأن المبادئ الأخلاقية

والسياسية والقانونية يجدر أن تكون عالمية؛ والإصرار على خفض عدم المساواة المادية، وازدياد المطالبة بدرجة أعمق من الاحترام للاختلافات الثقافية والإثنية والنوعية. ويشير ذاك التحول الثلاثى إلى عمليات تفتح الطريق أمام إمكانية فك الارتباط بين السيادة والإقليم والمواطنة والقومية، وإمكانية التحرك صوب أشكال للحكم أكثر كوزموبوليتانية. وفى هذا الصدد، يغلق البُعد التطبيقى الدائرة، بالتضافر مع البُعد القيمى، عن طريق مد نطاق النقد لخصوصية الدولة الحديثة. لكن علينا بأية حال أن نسجل مراجعة طفيفة لذلك النقد، حيث إن الدول الحديثة ليست فقط شديدة الخصوصية بالنسبة لميول لينكليتر لكنها أيضًا شديدة العالمية (Liklater 1998: 27). وهنا يقوم لينكليتر بالالتفاف على نقده المبكر للخصوصية بالاعتراف بالأطروحات النسوية وما بعد الحداثية التى تذهب إلى أن العالمية تخاطر بتجاهل أو بقمع بعض الجماعات المهمشة أو الضعيفة، ما لم تحترم الاختلافات الشرعية. وعلى الرغم من ذلك، فستظل مستقة مع نقد مشروع التنوير لنظام الدول ذات السيادة، ومع مشروع إضفاء العالمية على الدائرة التى يعامل البشر فيها بعضهم بعضًا باعتبارهم أحرارًا ومتساوين.

وإذا كان الهدف الأكبر للنظرية الدولية النقدية هو تشجيع إعادة ترتيب المجتمع السياسى، ليس فقط بتوسيع المجتمع السياسى لما وراء حدود الدولة ذات السيادة، ولكن أيضًا بتعميق المجتمع السياسى داخل تلك الحدود، إذا كان ذلك كذلك، فعلى تلك النظرية أن تقدم بنية للحكم أكثير تركيبًا وتعددًا فى المستويات. وفى النهاية، ستقوم بإعادة تأسيس الدولة داخل أطر بديلة للعمل السياسى تقلص من تأثير الإقصاء الاجتماعى وتعظم من المشاركة الديمقراطية.

وتغدو السبيل لتحقيق هذه الرؤية هو فهم الصلة بين السيادة والرابطة السياسية، تلك الصلة التى تعد جزءًا لا يتجزأ من النظام الوستفالى (Devetak 1995 a: 43). ولذلك سيكون شكل المجتمع السياسى المتجاوز للإقصاء، وفق لينكليتر، متجاوزًا للسيادة أو متجاوزًا لوستفاليا، وسيهجر الفكرة القاضية بضرورة تركز القوة والسلطة والإقليم

والولاء فى مجتمع سياسى واحد أو احتكارها من قبل جهة مفردة للحكم. فالدولة لم تعد قادرة أكثر من ذلك على الوساطة بفاعلية أو بمفردها بين العديد من الولاءات والهويات والمصالح التى توجد فى السياق العالمى (انظر: Devetak 2003). ويمكن تطوير سبل وساطة أكثر إنصافًا وتركيبًا، بحسب لينكليتر (١٩٩٨: ٦٠ ، ٧٤)، عن طريق تجاوز "الاندماج المدمر" الذى أنتجته الدولة الحديثة وبناء مجتمعات أوسع للحوار. وسيكون الأثر الكلى لذلك هو "نزع مركزية" الدولة فى سياق شكل أكثر كوزموبوليتانية للتنظيم السياسى.

ويتطلب ذلك أن تقوم الدول بترسيخ وتسكين نفسها فى أشكال متداخلة للمجتمع الدولى؛ ويعدد لينكليتر (١٩٩٨:١٦٦-٧) ثلاثة أشكال أولاً، المجتمع التعددى للدول، الذى تعمل فيه مبادئ التعايش على "الحفاظ على احترام الحرية والمساواة بين المجتمعات السياسية المستقلة". ثانيًا، المجتمع "التضامنى" للدول الذى توافق على غايات أخلاقية أساسية. ثالثًا، إطار ما بعد وستفالى تتخلى فيه الدول عن بعض سلطاتها السيادية لتضفى طابعًا مؤسسيًا على المعايير السياسية والأخلاقية المشتركة (انظر: Habermas 2006). وستؤدى تلك الأطر البديلة للمجتمع الدولى إلى توسيع حدود المجتمع السياسى عن طريق زيادة تأثير الالتزامات تجاه "الخارجيين" على عمليات صنع القرار، والإسهام فيما أطلق عليه لينكليتر (١٩٩٨) وشابكوت (٢٠٠١) "الكوزموبوليتانية الحوارية".

ويدافع كل من لينكليتر وشابكوت عما أشارا إليه "بالكوزموبوليتانية الرقيقة" التى تدعم الدعاوى العالمية لكنها تمارس الإنصاف مع الاختلاف (Shapcott 200b, 2001). وفى داخل هذا المشروع، لا يمكن للدولة ذات السيادة أو لأية رابطة سياسية أن تتمتع بالولاء المطلق (Linklater 1998; Devetak 2003). وعن طريق الاعتراف بتنوع الروابط الاجتماعية والأخلاقية، تسعى روح " الكوزموبوليتانية الرقيقة" إلى مضاعفة أنواع ومستويات المجتمع السياسى. وتجدر الإشارة إلى أن الالتزامات تجاه الإنسانية

ستكون لها الأولوية على ما عداها، إذ ليست هناك "هيراركية أخلاقية" في إطار "الكوزموبوليتانية الرقيقة" (Linklater 1998: 161-8, 193-8). ويضع هذا التصور للكوزموبوليتانية الرقيقة مثالى الحوار والتراضى فى قلب مشروعه، ويسعى بحسب مصطلحات هابرماس (٢٠٠٦) إلى إخضاع العلاقات الدولية لسلطان القانون وليس الأخلاق. أى أن تصور هابرماس الكوزموبوليتانى للنظرية الدولية النقدية يرغب فى مد نطاق "عملية التحول الدستورى للقانون الدولى" ذات الطابع التقدمى من أجل إقامة سياسة داخلية عالمية من دون حكومة عالمية (Habermas 2006: 135-7). وهدف هذا الإطار العالمى متعدد المستويات سيقتصر على تأمين السلم الدولى وحماية حقوق الإنسان (الفصل الثامن: Habermas 2006).

وهناك تصور آخر للكوزموبوليتانية قدمه ديفيد هيلد ودانيللا أركيبوجى، كل على حدة وبشكل مشترك (Archibugi & Held 1995; Archibugi 2002, 2004a). وينبع عملهما من تقدير للمخاطر والفرص التى تقدمها العولمة للديمقراطية، ويسعى لعولمة الديمقراطية حتى عندما يقوم بإضفاء الطابع الديمقراطى على العولمة (Archibugi 2004a : 438). ويكشف عن محتوى الديمقراطية الكوزموبوليتانية ذاك السؤال الذى طرحه أركيبوجى (٢٠٠٢:٢٨): "لماذا يتعين أن تتوقف مبادئ وقواعد الديمقراطية عند حدود مجتمع سياسى معين؟ وكما يفسر المسألة، لا يتعلق الأمر ببساطة "بتكرار ذلك النموذج، هكذا وببساطة، الذى اعتدنا عليه عبر دائرة أوسع" (٢٠٠٢:٢٩). لكن الأمر يتعلق بتقوية حكم القانون ومشاركة المواطنين فى الحياة السياسية من خلال أشكال متمايزة من العمل الديمقراطى. ويذهب أركيبوجى (٢٠٠٤) إلى حد بعيد ليعرض المبادئ الكوزموبوليتانية الحاكمة للتدخل الإنسانى، وينبع ذلك المقترح المثير للجدل من تطورات ما بعد الحربّ الباردة والرغبة المتنامية من جانب المجتمع الدولى فى تعليق مبدأ السيادة عند حدوث حالات من المعاناة الإنسانية الشديدة والواسعة النطاق. ورغم أنه لا تزال هناك أسئلة عملية صعبة بخصوص "من

سيصرح له بتحديد متى تكون هناك حاجة للتدخل الإنسانى"، فإن أركيبوجى (2004 b) يرفض بقوة فكرة أن الدول يمكنها التدخل بشكل أحادى الجانب تحت مظلة الحالات الإنسانية (انظر أيضًا: Devetak 2002, 2007).

وفى هذا القسم الأخير، سأعرض باختصار للكيفية التى يستغل بها التركيز على الحوار فى النظرية الدولية النقدية. يستخدم لينكليتر مفهوم هابرماس عن أخلاق الحديث كنموذج لاقترابه الحوارى، ويعتبر أخلاق الحديث اقترابًا تشاوريًا وله توجه نحو التراضى فيما يتصل بحل المسائل السياسية فى إطار أخلاقى . وحسبما بلوره هابرماس (99: 1984 b)، تقوم أخلاق الحديث على حاجة الفواعل الاتصالية لشرح معتقداتها وأعمالها بمصطلحات مفهومة للآخرين ويمكنهم قبولها أو المنازعة فيها. وتلتزم تلك الأخلاق بالمبدأ الكانطى الذى يذهب إلى أن القرارات أو المعايير السياسية يجب أن تكون قابلة للتعميم ومتسقة مع المطالب الأخلاقية المتعلقة بالمحاسبة العلنية، إذا أريد لها أن تكتسب الشرعية. وفى تلك اللحظات، عندما يفقد مبدأ دولى أو معيار اجتماعى أو مؤسسة الشرعية، أو عندما ينهار الإجماع، تدخل أخلاق الحديث إلى الميدان باعتبارها وسيلة للاتفاق بالإجماع على المبادئ أو الترتيبات المؤسسية الجديدة. وبحسب أخلاق الحديث، يمكن أن يقال إن المبادئ أو المعايير أو الترتيبات المؤسسية التى أمكن الوصول إليها حديثًا صحيحة فقط، إذا ما لاقت قبول كل من يتأثر بها (Habermas 1993: 151).

وهناك ثلاثة ملامح تجدر الإشارة إليها لغرض التحليل. أولها، أن أخلاق الحديث استيعابية، فهى ذات توجه نحو إرساء وصيانة الشروط الضرورية لقيام حوار مفتوح وغير استبعادى. فلا ينبغى أن يستبعد من المشاركة فى هذا الحوار أى فرد أو جماعة ستتأثر بالمبدأ أو المعيار أو المؤسسة محل التشاور. ثانيها، أن أخلاق الحديث ديمقراطية، فتقوم على نموذج المجال العام الذى يرتبط بالتشاور الديمقراطى والتراضى، حيث يستخدم المشاركون "عقلانية الحجج" بغرض الوصول إلى تفاهم

متبادل قائم على الإجماع العاقل الذى يتحدى ادعاءات الصحة التى يرتبط بها أى اتصال (Rise 2000:1-2). وعن طريق الجمع بين الدفعة الاستيعابية والدفعة الديمقراطية، تقدم أخلاق الحديث أسلوبًا يمكنه اختبار أى مبادئ أو معايير أو ترتيبات مؤسسية قد تكون "جيدة بنفس القدر للجميع" (Habermas 1993: 151). ثالثها، إن أخلاق الحديث شكل للعقل العملى الأخلاقى، ولهذا فهى لا تسترشد ببساطة بالحسابات النفعية أو الذرائعية، ولا يوجهها مفهوم مفروض عن "الحياة الطيبة"؛ بل يقودها الإنصاف الإجرائى. إذ تهتم بدرجة أكبر بأسلوب تبرير المبادئ الأخلاقية من المحتوى الفعلى لتلك المبادئ ذاتها.

ومن الممكن التعرف على ثلاثة تداعيات لأخلاق الحديث، بالنسبة لإعادة بناء السياسة العالمية، نستطيع عرضها هنا بإيجاز. أولاً، تقدم أخلاق الحديث باعتبارها اقترابًا تشاوريًا موجهًا نحو التراضى إرشادًا إجرائيًا للعمليات الديمقراطية فى صنع القرار. ففى ضوء التغيرات الاجتماعية والأخلاقية، التى أحدثتها عولمة الإنتاج والتمويل، وحركة الشعوب، وصعود السكان الأصليين والجماعات تحت القومية، والتحلل البيئى وما إلى ذلك، صارت الجدوى والمسئولية المتعلقة بالجهات الصانعة للقرار على المستوى القومى محل تساؤل (Held 1993:26). ويسلط هيلد (Held 1993: 26-7) الضوء على العجز الديمقراطى اللصيق بطبيعة الدولة ذات السيادة، حينما يسأل: "فى القرارات المتعلقة بالإيدز أو المطر الحمضى أو استخدام الموارد غير القابلة للتجدد مثلاً، من سيكون الحصول على رضائه ضروريًا ومن ستكون مشاركته مبررة؟ ما الدائرة الانتخابية ذات الصلة القومية أو الإقليمية أو الدولية؟ ومن الجائز أن تثير أخلاق الحديث فى ظل حالة العولمة أسئلة، ليس فقط عمن سيشارك فى عمليات صنع القرار، ولكن أيضًا عن كيف وأين ستصنع هذه القرارات؟ ولب المسألة هنا هو "عمل ترتيبات مؤسسية تجعل المثال الحوارى واقعًا ملموسًا" على جميع مستويات الحياة الاجتماعية والسياسية (Linklater 1999). وبعيدًا عن عملية التحول الدستورى

للقانون الدولى، فإن ذلك يوجه الأنظار نحو المجال العام الصاعد الدولى أو العالمى، الذى تنضم فيه "الحركات الاجتماعية والفاعلون من غير الدول والمواطنون العالميون" إلى الدول والمنظمات الدولية فى حوار حول ممارسة القوة والسلطة فى أرجاء العالم (Devetak & Higgott 1999: 491). وكما أبان مارك لينش (١٩٩٩-٢٠٠٠)، لا تسعى تلك الشبكة من الجماهير المتداخلة عبر القوميات فقط للتأثير على السياسة الخارجية للدول، بل تسعى لتغيير العلاقات الدولية بتعديل السياق البنيوى المحيط بالتفاعل الإستراتيجى. ويضمن وجود مجال عام عالمى، كما يشير ريس (٢٠٠٠. ٢١)، أن "على الفاعلين القيام بتفسير وتبرير سلوكهم بشكل منتظم وروتينى." بل أكثر من ذلك، كما يذهب ريس (٢٠٠٤)، يمكن الفعل الاتصالى والحجاج مؤسسات الحكم العالمى من اكتساب شرعية أعظم عن طريق تقديم "فرص للتعبير لمختلف الشركاء وقدرة أرقى على حل المشكلات" من خلال التشاور. ويعد الاهتمام المتزايد بأعمال أكسيل هونيت عن "الصراعات على الاعتراف" ملحوظًا فى هذا السياق. وقد جادل يورجين هاكيه (٢٠٠٥) ومارتن فيبر (٢٠٠٧) بشكل مقنع أن عرض هوينت لمصادر الصراع الاجتماعى والهوية الاجتماعية والتضامن قد يكون تناوله مفيدًا لدراسة العلاقات الدولية. ويقدم اقترابه أسلوبًا فى التفكير عن كيفية إشعال خبرات الامتهان والسيطرة والإقصاء لصراعات من أجل الاعتراف تستبطن دعاوى أخلاقية متأصلة.

ثانيًا، تقدم أخلاق الحديث إجراء لتنظيم الصراع العنيف والوصول إلى قرارات مقبولة من جميع الأطراف المعنية. وتسعى تلك الإجراءات الديمقراطية الكوزموبوليتانية نحو إزالة المضار من العلاقات الدولية لأبعد حد ممكن. ومن ثم جعل غزو بريطانيا والولايات المتحدة للعراق، فى مارس عام ٢٠٠٣، هابرماس (٢٠٠٣:٢٦٩) يعلن أن "التشكيل متعدد الأطراف للإرادة فى مجال العلاقات بين الدول ليس ببساطة مجرد خيار ضمن خيارات أخرى". ويذكر هابرماس (٢٠٠٣:٢٦٥) أن "السلطة الأخلاقية للولايات المتحدة دمرت" بسبب تخليها عن دورها باعتبارها ضامنًا للحقوق الدولية،

وانتهاكها للقانون الدولى، وتجاهلها للأمم المتحدة. وحتى رغم أن سقوط نظام وحشى هو أمر سياسى عظيم، فإن هابرماس أدان الحرب على العراق ورفض مقارنتها بالحرب فى كوسوفو، والتى منحها وغيره من المنظرين النقديين تأييدهم المشروط باعتبارها تدخلاً إنسانيًا. والسبب وراء إدانة هابرماس للحرب على العراق هو: أنها أخفقت فى تحقيق المعايير المرتبطة بأخلاق الحديث. فلم تقم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بتأسيس حججهما على معلومات استخبارية مشكوك فيها فحسب، بل قامتا أيضًا بانتهاك المعايير الراسخة لحل المنازعات ولم تظهرا التزامًا مقنعًا بالوصول للحقيقة بهدف تحقيق التفاهم المتبادل والإجماع العقلانى.

ثالثًا، تقدم أخلاق الحديث وسيلة لنقد وتبرير المبادئ التى تنظم بها الإنسانية نفسها سياسيًا. فمن خلال التأمل فى مبادئ الاستيعاب والاستبعاد، تستطيع أخلاق الحديث التأمل فى الأسس القيمية للحياة السياسية. ومن وجهة النظر الأخلاقية المتضمنة فى أخلاق الحديث، فإن الدولة ذات السيادة باعتبارها شكلاً للمجتمع غير عادلة لأن مبادئ الاستيعاب والاستبعاد فيها لا تنبع من الحوار المفتوح والتشاور، حيث يمكن أن يشارك كل المعنيين من هذا الترتيب فى النقاش حوله. وفى مقابل الطابع الاستبعادى للرابطة الاجتماعية التى تقوم عليها الدولة ذات السيادة، فإن أخلاق الحديث لها هدف استيعابى، ألا وهو "تأمين الرابطة الاجتماعية للجميع مع الجميع" (Habermas 1987:346). وبهذا المعنى، فهى محاولة لتطبيق المثال الكانطى عن مجتمع المشرعين الذى يشمل الإنسانية جمعاء (Linklater 1998: 84-9). ومثلما يذهب لينكليتر "لجميع البشر بداهة الحق المتساوى فى المشاركة فى المجتمعات العالمية للحوار، التى تقرر شرعية الترتيبات العالمية". وبالإجمال، تشجع أخلاق الحديث المثال الكوزموبوليتانى، الذى يتحدد فيه التنظيم السياسى للبشر عن طريق عملية الحوار غير المقيد وغير المحصور.

الخلاصة

ليس هناك شك فى أن النظرية النقدية قد قدمت إسهمًا هائلاً لنظرية العلاقات الدولية. وأحد تلك الإسهامات المقدمة هو رفع مستوى الوعى بشأن الصلة بين المعرفة والسياسة. إذ ترفض النظرية الدولية النقدية فكرة المنظر باعتباره مراقبًا موضوعيًا أو متفرجًا منعزلاً. وبدلاً من ذلك، ترى أن المنظر منغمس فى الحياة الاجتماعية والسياسية، وأن نظريات العلاقات الدولية كغيرها من النظريات تتأثر بالمصالح والمعتقدات المسبقة، سواء اعترفت بذلك أم لم تعترف. والإسهام الثانى للنظرية الدولية النقدية هو؛ إعادة التفكير فى الرؤى المتعلقة بالدولة الحديثة والمجتمع السياسى، إذ تعتبر النظريات التقليدية الدولة مُسلَّمة، لكن النظرية الدولية النقدية تحلل الطرق المتغيرة، التى تتشكل بها حدود المجتمع السياسى وتستمر وتتحول. ولا تقدم فقط عرضًا سوسيولوجيًا لذلك، بل تقدم أيضًا تحليلاً أخلاقيًا قويًا لممارسات الاستيعاب والاستبعاد. وتقوم غاية النظرية النقدية المتصلة بتقديم نظرية وممارسة بديلتين للعلاقات الدولية، على إمكانية تجاوز ديناميات الاستبعاد المرتبطة بالنظام الحديث للدول ذات السيادة، وإمكانية إقامة مجموعة كوزموبوليتانية من الترتيبات تحقق السلام والحرية والعدالة والمساواة والأمن فى أرجاء العالم بشكل أفضل. إنها لذلك محاولة لإعادة التفكير بصورة راديكالية فى السياسة العالمية.

الفصل الثامن

ما بعد البنيوية

ريتشارد ديفيتاك

كان عنوان النسخ السابقة لهذا الفصل"ما بعد الحداثة" غير أن تلك النسخ كان يطاردها دائمًا شبح عنوان آخر هو "ما بعد البنيوية". و"ما بعد الحداثة" و"ما بعد البنيوية" عنوانان لهما تواريخ معقدة ومتنازع عليها؛ تواريخ معقدة بسبب حقيقة عدم وجود اتفاق على معنى محدد لكل مصطلح، ناهيك عن العلاقة بينهما. فهل تشير الكلمتان إلى نفس المجموعة من المفاهيم والإستراتيجيات النظرية؟ أم أنهما تشيران إلى اقترابات نظرية متمايزة ومتباعدة؟ وقد تسبب ذلك فى الشعور بالقلق، فى مجال العلاقات الدولية، لدى من يفضلون استخدام مصطلح منهما بدلاً من الآخر. وفى النهاية، يبدو أن القلق غير مبرر لأن العنوان الذى نعطيه للنظرية هو أقل أهمية بكثير من الأدوات المفاهيمية والإستراتيجيات التى ننسبها إليها. لكنه من المفيد التوقف لنعرض باختصار شديد للعلاقة بين المصطلحين، ولماذا تبنى هذا الفصل فى الوقت الحالى ما بعد البنيوية.

إن إحدى الصعوبات التى تزعج أية محاولة لفض الاشتباك بين هذين المصطلحين، تكمن فى حقيقة أن بعض المفكرين الذين على صلة وثيقة بما بعد البنيوية اليوم كانوا يشعرون بالارتياح فى الماضى لمصطلح ما بعد الحداثة. فعلى سبيل المثال،

أول مجموعة من "قراءات ما بعد حداثية فى السياسة العالمية" نشرت فى كتاب جيمس دير ديريان ومايكل جيه شابيرو العلاقات بين الدول أو بين النصوص (١٩٨٩)، الذى يحتوى على فصول لرواد ما بعد البنيوية مثل ريتشارد كيه أشلى وأربى والكر وللمحررين بالطبع. ولم تكن هناك أى تفرقة واضحة بين ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية فى هذه المجموعة، فقد عرف بعض المؤلفين أنفسهم كما بعد بنيويين، بينما عرف آخرون أنفسهم كما بعد حداثيين، دون وجود أية اختلافات واضحة فى الاقتراب. وفى بعض الحالات وردت إشارات "للنظريات ما بعد البنيوية وما بعد الحداثية" (Der Derian & Shapiro 1989: xi) دون توضيح ما إذا كانت هناك أية اختلافات بين المصطلحين. وفى مناسبات أخرى، نوقشت ما بعد البنوية باعتبارها ممارسة نظرية نقدية مما يميزها عما بعد الحداثة، التى فسرت باعتبارها "لحظة أو حالة". ولذلك من الصعب فك الاشتباك بين ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية. ولأن ما بعد البنيوية صارت المصطلح المفضل لمعظم الدارسين الذين يستخدمون الأدوات المفاهيمية والإستراتيجيات التى ستناقش لاحقًا (انظر Campbell 2007; Edkins 2007)، سوف يستخدم هذا الفصل مصطلح ما بعد البنيوية. وسيتم أيضًا تناول أولئك المنظرين الذين يشار إليهم أو ينظرون إلى كتاباتهم باعتبارهم ما بعد بنيويين أو تفكيكيين أو جينالوجيين أو حتى ما بعد حداثيين.

وسينقسم هذا الفصل إلى أربعة أقسام رئيسة. أولها يتناول العلاقة بين القوة والمعرفة فى دراسة العلاقات الدولية. ويعرض ثانيها للإستراتيجيات النصية التى تستخدمها الاقترابات ما بعد البنيوية. ويهتم ثالثها بكيفية معالجة ما بعد البنيوية للدولة، أمّا الجزء الرابع فيعالج محاولة ما بعد البنيوية فى إعادة التفكير فى مفهوم السياسى.

القوة والمعرفة فى العلاقات الدولية

وفق الرؤى التقليدية فى العلوم الاجتماعية، يتعين أن تكون المعرفة محصنة من تأثير القوة، ولهذا ساد الظن أن دراسة العلاقات الدولية أو أية دراسة أكاديمية تتطلب تعليق القيم والمصالح وعلاقات القوة سعيًا وراء المعرفة الموضوعية، وهى المعرفة التى لم تلوثها المؤثرات الخارجية وتقوم على العقل المحض. وباعتباره مثالاً كلاسيكيًا على تلك النظرة يبرز تحذير كانط (١٩٧٠: ١١٥) من "أن امتلاك القوة يلوث لا محالة ملكة التمييز العقلى". وإن تلك النظرة تحديداً، هى التى شرع ميشيل فوكو وما بعد البنيوية بوجه عام فى إثارة الإشكالات بشأنها.

فبدلاً من تناول عملية إنتاج المعرفة ببساطة باعتبارها مسألة إدراكية، تعتبر ما بعد البنيوية إياها مسألة أخلاقية وسياسية (Shapiro 1999: 1). ولقد أراد فوكو أن يرى ما إذا كانت هناك مصفوفة مشتركة تربط معًا مجالات المعرفة والقوة. وحسب فوكو، يوجد اتساق عام لا يصل إلى حد التماهى بين أنماط التأويل وميكانيزمات القوة. فالقوة والمعرفة تدعمان بعضهما بعضًا، وتستدعى إحدهما الأخرى مباشرة (Foucault 1977: 27). ولذلك ستغدو المهمة هى؛ رؤية كيف تنسجم فاعليات القوة مع المصفوفات الاجتماعية والسياسية الأوسع فى العالم الحديث. وعلى سبيل المثال، فى كتاب المراقبة والعقاب (١٩٧٧)، يختبر فوكو إمكانية وجود ارتباط وثيق بين تطور النظام العقابى والعلوم الإنسانية. وأطروحته الرئيسية هى أن هناك "عملية واحدة من التشكيل الإبستمولوجى القضائى" تكمن فى قاع تاريخ السجن من ناحية وتاريخ العلوم الإنسانية من ناحية أخرى (١٩٧٧: ٢٣). وبعبارة أخرى، يتسق السجن مع المجتمع الحديث ومع الأنماط الحديثة لفهم عالم "الإنسان".

وقد حاول استخدام هذا النمط من التحليل فى العلاقات الدولية مفكرون عدة، فكشف ريتشارد أشلى عن ذلك البعد المتعلق بالصلة بين القوة والمعرفة، بتسليط الضوء على ما أطلق عليه فوكو "قاعدة الكمون" بين معرفة الدولة ومعرفة الإنسان. وأطروحة

أشلى (1989 a) ببساطة هى أن "الفن الحديث لإدارة شئون الدولة ما هو إلاّ الفن الحديث لإدارة شئون الإنسان"، ويسعى لبيان أن "بارادايم السيادة" ينشئ فى نفس الوقت سلطة إبستمولوجية ورؤية معينة للحياة السياسية الحديثة. فمن ناحية، يسود الاعتقاد أن المعرفة تعتمد على سيادة "الشخصية البطولية للإنسان الذى يعلم أن نظام العالم ليس منحة إلهية، وأن الإنسان هو مصدر كل معرفة، وأن مسئولية إعطاء التاريخ معنى تقع على عاتقه، وأن الإنسان بعقله قد يحقق المعرفة التامة والاستقلالية التامة والقوة التامة" (1989 a: 264-S). ومن ناحية أخرى، تعد السيادة هى المبدأ التأسيسى للحياة السياسية الحديثة، وبالقياس على الإنسان صاحب السيادة يتم إدراك الدولة على أنها كيان سابق وله حدود ويدخل فى علاقات مع كيانات سيادية أخرى. إن السيادة تلعب دور "الدال الأعظم" حسبما قال جينى إدكينز وفيرونيك بين-فات (١٩٩٩: ٦). إذ يطبع وجود السيادة كلاً من "الإنسان" والدولة، تمامًا مثلما تنطبع العلاقات الدولية، فى مقابل ذلك، بصورة عنيفة بغياب السيادة (أو بعبارة أخرى وجود تعدد فى السيادات). وباختصار، تتحدد نظرية وممارسة العلاقات الدولية بالمبدأ التأسيسى للسيادة.

الجينالوجيا

من المهم بمكان فهم مفهوم الجينالوجيا، حيث صار محوريًا بالنسبة للعديد من منظورات ما بعد البنيوية فى العلاقات الدولية. وتعتبر الجينالوجيا ببساطة نمطًا من الفكر التاريخى يكشف ويسجل أهمية علاقات القوة-المعرفة، وربما عرف بصورة أفضل من خلال الهجوم الراديكالى لنيتشه على مفهوم الأصول أو الجذور. وكما يشرحه رولاند بليكر (٢٠٠٠:٢٥)، فإن الجينالوجيات "تركز على العملية التى من خلالها تصطنع الأصول ويمنح المعنى لتمثيلات معينة للماضى، تلك التمثيلات التى ترشد باستمرار حياتنا اليومية، وتضع حدودًا واضحة أمام خياراتنا السياسية

والاجتماعية". إنه لون من التاريخ الذى يضفى التاريخانية على تلك الأشياء التى يظن أنها أسمى من التاريخ، بما فى ذلك تلك الأشياء أو الأفكار التى دُفنت أو غطيت أو استبعدت من مجال النظر فى كتابة وصنع التاريخ.

وبمعنى ما، تهتم الجينالوجيا بكتابة رؤى تاريخية مضادة تكشف عمليات الاستبعاد والتغطية، التى تمكن من وضع تصور غائى للتاريخ باعتباره قصة موحدة متنامية لها بداية واضحة ووسط ونهاية. إذ إن التاريخ من المنظور الجينالوجى لا يشهد بوجود عملية كشف تدريجى للحقيقة وللمعنى، لكنه يهيئ المسرح "للعرض المتكرر بلا نهاية لقوى السيطرة" (Foucault 1987: 228). ويواصل التاريخ مسيرته باعتباره سلسلة من عمليات السيطرة والفرض فى المعرفة والقوة، ولذلك تصبح مهمة الباحث الجينالوجى أن يعرى التاريخ ويكشف عن التعرجات متعددة الأشكال، التى جرى الاندفاع فيها أو الإحجام عنها لتشكيل الذوات والموضوعات ومجالات الحركة وحقول المعرفة. أكثر من ذلك، ليس هناك من المنظور الجينالوجى تاريخ واحد عظامى، بل هناك العديد من التواريخ المتشابكة التى تتفاوت من حيث الإيقاع والسرعة وآثار القوة المعرفة.

وتؤكد الجينالوجيا على المنظورية، التى تنكر إمكانية التعرف على جذور ومعانى التاريخ بشكل موضوعى، ولذلك يعد الاقتراب الجينالوجى مضاداً للجوهر فى توجهه، ويشدد على فكرة أن كل معرفة متجذرة فى زمان ومكان معينين وتنبع من منظور معين. كما أن الذات العارفة تقف دائمًا وتتحدد بسياق سياسى وتاريخى، وتتقيد باستخدام مفاهيم وفئات معرفية معينة. فالمعرفة ليست أبدًا مطلقة. ونتيجة لعدم تجانسَ السياقات والمواضع الممكنة، لا يمكن أن يوجد منظور أرشميدى واحد يبز كل الآخرين، فليست هناك "حقيقة" وإنما منظورات متنافسة فحسب. ويؤكد هذه المنظورية تحليل دافيد كامبل للحرب البوسنية فى كتابه التفكيك القومى (1998 a). ويذكرنا كامبل عن حق أن "نفس الأحداث يمكن تمثيلها بطرق متباينة بشكل ملحوظ وبآثار مختلفة

بصورة هائلة" (1998 a: 33). وبالفعل، فإن ذروة تحليله هي: أن الحرب البوسنية لا يمكن معرفتها إلاّ من خلال منظور ما.

وفي غيبة إطار مرجعي عام أو منظور شامل، ليس لدينا سوى تعدد في المنظورات، وكما صاغ نيتشه (1969: III, 12)، الأمر "هناك فقط منظور للرؤية، وفقط منظور للمعرفة". ولقد تمت إزاحة الفكرة أو المثال الحداثي عن المنظور الموضوعي أو الشامل، لدى ما بعد البنيوية، بواسطة اعتراف نيتشه بأن هناك دائمًا أكثر من منظور، وأن كل واحد يجسد مجموعة معينة من القيم. بل أكثر من ذلك، لا تقدم هذه المنظورات ببساطة رؤى مختلفة عن نفس "العالم الواقعي"، لأن فكرة "العالم الواقعي" ذاتها جرى "اجتثاثها" في فكر نيتشه (١٩٩٠: ٥٠-٧)، وهو ما ترك وراءه منظورات فقط أو تأويلات للتأويلات فقط أو باصطلاح دريدا (١٩٧٤: ١٥٨) "النصية".

ولذلك لا ينبغي الظن أن المنظورات هي ببساطة أجهزة بصرية لإدراك "العالم الواقعي" مثل التليسكوب أو الميكروسكوب، بل هي نسيج "العالم الواقعي" ذاته. فعلى هدْى نيتشه، ترى ما بعد البنيوية أن المنظورات ضمن تكوين "العالم الواقعي"، ليس لأنها فقط مدخلنا الوحيد إليه، بل لأنها عناصر أساسية وجوهرية فيه. فلحمة وسدى "العالم الواقعي" تُنسج من المنظورات والتأويلات، ولا تدعي إحداهما أنها تمثل الواقع ذاته أو أنها "رؤية متجاوزة لأي سياق" أو تستغرق كل شيء. بمعنى أن المنظورات موضوعات وأحداث تتجه صوب خلق العالم الواقعي. وفي الحقيقة، يتعين علينا القول إنه ليس هناك موضوع أو حدث خارج المنظور أو المروية أو سابق عليهما. وكما يرتئي كامبل، اتباعًا لهايدن وايت، أن المروية ذات أهمية مركزية، ليس فقط لفهم الحدث وإنما لخلقه. وذلك ما يعنيه كامبل (1998 a:34) بما أطلق عليه "تحويل الواقع إلى مروية". وبحسب ذلك المفهوم، تكتسب الأحداث مكانة "الواقع" ليس لأنها حدثت فقط، بل لأنه يتم تذكرها ولأنها تشغل مكانًا في مروية ما (1998 a: 36). ولذلك لا تعد المروية ببساطة إعادة تقديم أو تمثيل لحدث سابق، ولكنها الوسيلة التي تضفي من خلالها مكانة

"الواقع" على الأحدث. ولكن المرويات التاريخية تمارس وظائف سياسية حيوية فى الحاضر، إذ يمكن استخدامها باعتبارها موارد فى الصراعات السياسية المعاصرة (1998 a: 84; 1999:31).

إن الحدث المسمى "الحادى عشر من سبتمبر" خير مثال على ذلك. فهل من الأفضل أن يصوَّر على أنه عمل من أعمال الإرهاب أو عمل إجرامى أو عمل شرير أو عمل من أعمال الحرب أو عمل انتقامى؟ أو ربما من الأفضل أن يعتبر نموذجًا "للفاشية-الإسلامية" أو صدام الحضارات؟ أو ربما باعتباره "مصيبة"؟ بالإضافة إلى ذلك، أى أعمال محددة للإضافة والحذف شكلت هذا الحدث؟ هل بدأ "الحادى عشر من سبتمبر" فى الساعة ٤٥:٨ صباحًا عندما اصطدمت طائرة الخطوط الجوية الأمريكية رحلة رقم ١١ بالبرج الشمالى لمركز التجارة العالمى؟ أم فى تمام الساعة ٥٩:٧ صباحًا عندما أقلعت الطائرة من بوسطون؟ هل بدأ الحدث عندما بدأ مرتكبوه فى التخطيط والتدريب على الهجوم؟ أم أنه بدأ قبل ذلك باعتباره رد فعل (وإن لم يكن مبررًا) لسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط؟ وتبين هذه الأسئلة أن حدث الحادى عشر من سبتمبر جرى تشكيله فقط باعتباره مروية تستوعب بداخلها تتابعًا من الأحداث وبالتالى تمنحها دلالة وأهمية.

وربما أن أحداثًا مثل "الحادى عشر من سبتمبر"، كما تذكر جينى أدكينز (٢٠٠٢: ٢٤٥-٦) لا يمكن أن نعايشها بالمعنى الاعتيادى، بل إنها تفوق وتتجاوز الخبرة وكذلك الأطر الاجتماعية واللغوية المعتادة لنا. وعلى الرغم من ذلك، سيكون هناك صراعات، كما لاحظ كامبل (2002 a: 1)، على معنى "الحادى عشر من سبتمبر"، ويحذر كامبل مثل إدكينز من أية محاولة متسرعة لتثبيت معنى "الحادى عشر من سبتمبر". ويبين على وجه الخصوص أن "الحرب على الإرهاب" عادت إلى ذات ممارسات السياسية الخارجية الماضية، على الرغم من تأكيد البيت الأبيض على الطبيعة غير المسبوقة لهجمات الحادى عشر من سبتمبر. وعلى حد قول كامبل، اتخذت تلك الحرب

شكل الحرب الباردة (١٩٩٩: ١٧). "إن عودة الماضى تعنى أن لدينا موضوعات مختلفة للعداء وحلفاء مختلفين، ولكن نفس البنية للاتصال بالعالم وذلك عن طريق السياسة الخارجية" (2002 a: 18). وتقدم سنثيا فيبر (٢٠٠٢) طرحًا مماثلاً، يشير بدلاً من ذلك إلى أن هجمات السابع من ديسمبر عام ١٩٤٧، على بيرل هاربر تقدم إطار تأويليًا لرد الفعل العسكرى الأمريكى اليوم. وبذلك تتم قراءة "الحادى عشر من سبتمبر" كما لو كان له نفس المعنى مثل "السابع من ديسمبر". وعند ما بعد البنيويين، فإن تمثيل أى حدث سياسى سيكون دائمًا عرضة للتأويلات المتنافسة.

والجينالوجيا هى تذكرة بذلك الصراع المتعلق بجوهر التكون التاريخى للهويات والوحدات وحقول المعرفة والذوات والموضوعات. ومن هذا المنظور، يفهم "كل التاريخ بما فى ذلك صناعة النظام باعتباره الصدام السياسى الذى لا نهاية له بين الإرادات المتعددة" (Ashley 1987: 407). وتعد تشبيهات الحرب والمعركة محورية بالنسبة للجينالوجيا، ففى سلسلة من المحاضرات أعطاها ميشيل فوكو فى الكوليج دو فرانس فى عامى ١٩٧٥-٧٦، تحت عنوان "ينبغى الدفاع عن المجتمع" استخدم فوكو الجينولوجيا لتحليل علاقات القوة فى الدولة. وبدأ يزيح اللثام عن الخطاب السياسى التاريخى الذى يعود إلى نهاية الحروب الأهلية والدينية فى القرن السادس عشر، وفيه فهمت الحرب على أنها "علاقة اجتماعية ثابتة، وأساس لا يستأصل لجميع علاقات ومؤسسات القوة" (Foucault 2003: 49). ويتحدى ذلك الخطاب، الذى يمكن العثور عليه عند السير إدوارد كوك وجون ليلبورن وهنرى كونت دو بولينفييه ضمن آخرين، الافتراض السائد وقتذاك عن أن المجتمع فى حالة سلم. فبدلاً من ذلك، يوجد تحت النظام الهادئ والسلمى للمجتمع المحكوم بالقانون، الذى تصوره الخطابات الفلسفية القانونية، ذلك الخطاب الذى يتصور "نوعًا من الحرب البدائية والدائمة" بحسب فوكو (٢٠٠٣: ٤٧).

ويصف فوكو ذلك الخطاب عن طريق قلبه لمقولة كلاوسفيتس الشهيرة لتغدو: "السياسة استمرارًا للحرب ولكن بوسائل أخرى". ويهدف فوكو إلى تحليل كيف صارت الحرب ينظر إليها باعتبارها وسيلة مناسبة لتوصيف السياسة، كما يريد أن يعرف متى بدأ الفكر السياسى فى تخيل - ربما بما يناقض البديهة - أن الحرب تصلح باعتبارها مبدأ لتحليل علاقات القوة داخل النظام السياسى. ويناقض هذا الفهم الصراعى للمجتمع ليبرالية كانط وواقعية هوبز بنفس القدر، فيبدو أنه يوظف تركيز نيتشه على الصراع، فالقوة السياسية، التى جرت مأسستها وشرعنتها فى إطار الدولة ذات السيادة، لا تضع نهاية للحرب؛ بل "يشن السلام حربًا سرية فى أصغر تروسه" (٢٠٠٣: ٥٠). ويقيم "خطاب الحرب" هذا بنية ثنائية تخترق المجتمع المدنى، حيث يتم تسليط جماعة ضد الأخرى فى صراع مستمر.

ويزعم فوكو (١٩٨٧: ٢٣٦) أن أحد الأهداف المعلنة للجينولوجيا هو "التفكيك المنهج للهوية"، وهناك بعدان يرتبطان بذلك الأمر. أولهما، أن للجينالوجيا هدف على المستوى الأنطولوجى، وهو تجنب استبدال الأسباب بالنتائج (Metalepsus)، فهى لا تأخذ الهوية أو الذات الفاعلة باعتبارها معطاة ولكن تسعى لتفسير القوى التى تدعم هذا الفاعل الظاهر. فالهوية أو الفاعلية أثر يتعين تفسيره لا افتراضه، وهو ما يعنى مقاومة الإغواء المتعلق بمنح الجوهر للذوات الفاعلة أو الأشياء أو الأحداث فى التاريخ، ويتطلب الانتقال من السؤال عن "ما هو ؟" إلى "كيف ؟". وبالنسبة لنيتشه وفوكو وكذلك ما بعد البنيويين، يعتبر تحديد القوى التى تشكل حدثًا أو شيئًا ما أكثر أهمية من محاولة التعرف على جوهرها الثابت الخفى. وثانيهما، أن للجينالوجيا هدفًا أخلاقيًا - سياسيًا بإثارة الإشكالات حول صنع الهوية التى تبدو معيارية أو طبيعية. فهى ترفض استخدام التاريخ بغرض التأكيد على الهويات الحاضرة، وتفضل بدلاً من ذلك استخدامه لإزعاج الهويات التى صارت دوجماتية أو اتفاقية أو معيارية.

ونجد مثالاً جيداً على هذا الأسلوب الجينالوجي في تحليل مايا زيفوس (٢٠٠٣) "للحادى عشر من سبتمبر" والحرب على الإرهاب. إن زيفوس تتحدى تلك الافتراضات بشأن الفاعل الموحد والعلاقة بين الأسباب والنتائج، فتشير إلى أن القول بأن أحداث "الحادى عشر من سبتمبر" تعد هجومًا على "الغرب"، كما تفعل حكومتا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إنما هو إنكار للطابع الملتبس للهوية الغربية. بل إن ذلك القول على الأقل هو إنكار لحقيقة أن الأمم الغربية متواطئة مع التقنيات والجناة، وهو تجاهل أيضًا للانشقاق السياسى من قبل الذين لا يرغبون فى استغلال ذكرى الموتى فى استخدام المزيد من العنف (٢٠٠٣: ٥٢٤–٥). واتباعًا لنيتشه تثير زيفوس (٢٠٠٣: ٥٢٢) أيضًا تساؤلات حول طريقة التفكير التى تركب الأسباب والنتائج؛ إذ إن "السبب والنتيجة... لا يسهل فصلهما أبداً كما يبدو ذلك. وعلى سبيل المثال تلمح الحكومات التى تقود الحرب على الإرهاب إلى أن "الحادى عشر من سبتمبر" تسبب فى الحرب على الإرهاب، كما لو أن "الحادى عشر من سبتمبر" كان سببًا دون مسبب" (Zehfuss 2003: 521)، أو كما لو أنه – حسب كلمات جوديث بتلر (٢٠٠٤:٦) "لا يوجد هناك تاريخ سابق ذو صلة بأحداث الحادى عشر من سبتمبر". ولكن ذلك يتجاهل قدراً كبيراً من التاريخ السياسى السابق، الذى يعد أساسيًا لفهم ما حدث بشكل ملائم.

ومن الخطأ الاعتقاد بأية حال أن الجينالوجيا تركز فقط على ما يُنسى، حيث تلفت زيفوس أنظارنا إلى سياسة الذاكرة أيضًا. وتشير إلى أن كلاً من أسامة بن لادن وجورج دبليو بوش يرغبان فى أن يتذكر العالم أحداث الحادى عشر من سبتمبر؛ فبن لادن يريد العالم أن يتذكر إذلال القوة العظمى، فى حين يريد بوش أن يتذكر العالم خسارة حياة الأبرياء. وكلاهما، كما تقول زيفوس (٢٠٠٣: ٥١٤)، "مهتم بتذكرنا للأحداث". وتذهب أطروحة زيفوس (٢٠٠٣: ٥٢٥) إلى أن "استخدام الذاكرة بصورة معينة صار أداة سياسية فى منتهى القوة"، خصوصًا فى الولايات المتحدة، حيث استغل البيت الأبيض ذكرى الحادى عشر من سبتمبر لتبرير تقليص الحريات المدنية

فى الداخل والرد العسكرى العدوانى فى الخارج. والمسألة الأساسية عند زيفوس هى: أننا فى حاجة إلى نسيان المروية المسيطرة قبل أن يمكننا فهم ما يجعل "الحادى عشر من سبتمبر" حدثًا مميزًا.

وبالنظر إلى مثل تلك التحليلات الجينالوجية يمكننا فهم محاولة فوكو (١٩٧٧: ٣١) المتعلقة "بكتابة تاريخ الحاضر". ويسأل تاريخ الحاضر: كيف جعلنا الحاضر يبدو باعتباره حالة اعتيادية أو طبيعية؟ ما الذى جرى تذكره وما الذى جرى نسيانه من التاريخ لإضفاء الشرعية على الحاضر وأساليب الحركة الحاضرة؟

إن أحد الاستبصارات المهمة لما بعد البنيوية، بتركيزها على صلة القوة بالمعرفة واقترابها الجينالوجى، هو أن العديد من المشكلات والمسائل التى تدرس فى العلاقات الدولية ليست مجرد قضايا الإبستمولوجيا والأنطولوجيا، لكنها تتعلق بالقوة والسلطة، إنها صراعات من أجل فرض تأويلات سلطوية للعلاقات الدولية. وكما يقول دريدا (٢٠٠٣: ١٠٥) نفسه فى حوار أجرى بعد الحادى عشر من سبتمبر: "علينا أن ندرك هنا وجود إستراتيجيات وعلاقات للقوة. إن القوة المسيطرة هى تلك التى تتمكن من أن تفرض وتضفى الشرعية وتقنن، على نطاق قومى أو عالمى، الاصطلاحات وبالتالى التأويل الذى يلائمها بأفضل طريقة فى موقف معين". وسيعرض الجزء التالى الإستراتيجية المعنية بقلقلة التأويلات المسيطرة عن طريق إيضاح كيف يعتمد كل تأويل بشكل ممنهج على ذلك الذى لا يستطيع شرحه.

الإستراتيجيات النصية لما بعد البنيوية

يزعم دير ديريان (١٩٨٩: ٦) أن ما بعد البنيوية تهتم بتعرية "التفاعل النصى وراء سياسة القوة"، وربما من الأفضل القول: إنها تهتم بتعرية التفاعل النصى داخل سياسة القوة، لأن آثار النصية لا تظل وراء السياسة لكنها متأصلة فيها. إن واقع

سياسة القوة (كأى واقع اجتماعى) يُشكل عادة من خلال النصية وأنماط التمثيل المثبتة. وبهذا المعنى يشير دافيد كامبل (١٩٩٢) إلى "كتابة" الأمن، وجيرويد أو توتيل (١٩٩٦) إلى "كتابة" الفضاء العالمى، وتشير سينثيا فيبر (١٩٩٥) إلى "كتابة" الدولة. ويثور لذلك سؤالان: ١ - ماذا يعنى التفاعل النصى؟ ٢ - وكيف تسعى ما بعد البنيوية إلى كشف التفاعل النصى، وأية أساليب وإستراتيجيات ستستخدمها لذلك؟

إن النصية موضوع مشترك فى ما بعد البنيوية، وتنبع بالأساس من إعادة تعريف دريدا "للنص" فى كتابه (1974, Grammatology)، ولذلك من المهم توضيح ما يعيه دريدا "بالنص"، فهو لا يقصر معناه على الأدب ومجال الأفكار، مثلما اعتقد البعض خطأ، بل يرمى إلى أن العالم أيضًا نص، أو بعبارة أفضل، أن العالم "الواقعى"، يصنع كالنص، ولا يستطيع أحد الإشارة إلى ذلك "الواقع" إلاّ باعتباره خبرة تأويلية (Derrida 1988: 148). وهكذا تعتبر ما بعد البنيوية بشكل صارم التأويل ضروريًا وأساسيًا لخلق العالم الاجتماعى. ولكن كما أوضح رولاند بليكر (2001 Bleiker & Leet 2006) ومايكل جيه شابيرو (٢٠٠٥، ٢٠٠٧) بصورة شاملة أن القضايا التأويلية هى أيضًا قضايا جمالية.

ولا يعنى الإقرار بالعلاقة بين التأويل والجماليات، وهو ما أطلق عليه بليكر (٢٠٠١) "المنعطف الجمالى"، اختزال السياسة والعلاقات الدولية فى أنها مجرد أعمال فنية يمكن قياسها بحساب مثالى جمالى. وإنما يعنى ذلك تحليل العلاقة بين أشكال التمثيل والأشياء الممثلة، والخيارات التأويلية المتطلبة التى يتعذر اختزالها. ولكن دارسى العلاقات الدولية لن يختلفوا عن الفنانين فى أنهم يتعين عليهم أن يتخذوا خيارات حول كيف سيمثلون أو سيصورون حدثًا ما. إن الرسامين مثلاً سيحتاجون إلى اختيار الوقت أثناء اليوم، وزاوية النظر، ومستوى التفاصيل، ونوع الطلاء، ومجموعة الألوان، وحجم الفرش، وما إلى ذلك. وعلى دارسى العلاقات الدولية أن يقوموا بخيارات مماثلة:

الإطار الزمنى والمنظور واختيار البيانات أو الحقائق ذات الصلة والمفاهيم المفتاحية وما إلى ذلك. وكل هذه القرارات ضرورية، لكن الخيارات الفردية ليست واضحة بذاتها وإنما ستختلف من دارس لآخر، ولهذا تكون الأحداث السياسية عرضة للتأويلات المختلفة، وليس هناك شيء متأصل فى الأحداث أو الموضوعات فى العالم، يحدد كيف يجب أن يتم تمثيلها بالكلمات أو الرسومات. لكن تشكل أبنية الوعى الإنسانى والخيارات التأويلية المختلفة التى تتخذها كيف ندرك ونصور العالم من حولنا (Bleiker 2001: 573; Shapiro 2005: 233-4). وهذه الإبستمولوجيا ما بعد الوضعية هى وريثة نقد كانط الفلسفى للإمبريقية. غير أن المسألة المهمة بالنسبة لنا، كما أوضحها بليكر (٢٠٠١: ٥٧٠)، هى أن النظرة الجمالية تدفعنا إلى الإقرار بالسياسة التى تنخرط فى عملية التمثيل ذاتها؛ أى أنها ليست عملية انعكاس طبيعى أو محايد للواقع. وهذه هى طريقة أخرى للتدليل على رأى كامبل فيما يتعلق بتحويل الواقع إلى مروية.

ولكن من أجل استخلاص التفاعل النصى المذكور آنفًا، فلنعرض لإستراتيجيتين تستخدمهما ما بعد البنيوية: التفكيك والقراءة المزدوجة. وستبينان كيف أن "التفاعل النصى" هو علاقة بنائية متبادلة بين التأويلات المختلفة فى تمثيل وخلق العالم.

التفكيك

إن التفكيك هو الأسلوب العام لقلقلة ما يعتبر مفاهيم ومتقابلات مفاهيمية ثابتة، وذلك بشكل راديكالى. ولب هذه الإستراتيجية هو إظهار الآثار والتكاليف الناتجة عن المفاهيم والمتقابلات المستقرة، والكشف عن علاقة الإعالة بين المصطلحات المتقابلة ومحاولة إزاحتها. وبحسب دريدا، ليست المتقابلات أبدًا محايدة، لكنها هيراركية لا

محالة، فأحد هذين المصطلحين يعلو أو يمتاز على الآخر. ويفترض أن ذلك المصطلح الذى يفضل الآخر يوحى بالحضور أو الملاءمة أو الاكتمال أو النقاء أو الهوية، التى يفتقر إليها المصطلح المفضول (مثلاً السيادة فى مقابل الفوضى). ويحاول التفكيك بيان أن تلك المتقابلات يتعذر الدفاع عنها، لأن كل مصطلح يعتمد عادة بالفعل على الآخر. وبالفعل، يكتسب المصطلح الأفضل امتيازه من خلال التخلى عن اعتماده على المصطلح الخاضع.

ومن منظور ما بعد بنيوى، ليس هذا التقابل الواضح بين المصطلحين واضحًا ولا متضاداً، فعادة ما يتحدث دريدا عن تلك العلاقة بمعنى الإعالة والتلوث البنيوى، إذ يتصل كل مصطلح بنيويًا بالآخر ويأويه بالفعل. والاختلاف بين المصطلحين أو المفهومين المتقابلين يصحبه فى العادة اختلاف مستتر بداخل كل مصطلح. وكلا المصطلحين ليس نقيًا أو مطابقًا لذاته أو مكتملاً لذاته أو معزولاً بالكامل عن الآخر، رغم اختلاق الكثير من ذلك. ويستدعى ذلك أن الكليات سواء كانت مفاهيمية أم اجتماعية ليست حاضرة بالكامل أبدًا أو منشأة بدقة. بل ليس هناك استقرار محض، وإنما مساعٍ للاستقرار تنجح بدرجة تزيد أو تنقص، بسبب وجود مقدار معين من "اللعب أو المرونة" فى بنية التقابل.

وباعتباره نمطًا عامًا للقلقلة، يعنى التفكيك على وجه الخصوص بتحديد عناصر عدم الاستقرار أو "المرونة" التى تهدد أية كلية تهديدًا لا يمكن القضاء عليه. ومع ذلك يقع على عاتق إستراتيجية التفكيك أن تفسر مساعى الاستقرار (أو آثار الاستقرار). ولعل ما يميز التفكيك عن الأنماط الأخرى المألوفة من التأويل هو: اهتمامها بنفس القدر بالفك أو النقص (أو على الأقل بتلك الإمكانية الحاضرة دائمًا). ولتلخيص ما سلف، يهتم التفكيك ببناء ونقض أية كلية، سواء أكانت نصًا أم نظرية أم خطابًا أم بنية أم صرحًا أم تجميعًا أو مؤسسة.

القراءة المزدوجة

يسعى دريدا لكشف العلاقة بين آثار الاستقرار ومساعى القلقلة من خلال التعرض لقراءتين فى أى تحليل له. وكما ذكر دريدا (١٩٨١: ٦) فالقراءة مزدوج أساسى لإستراتيجية ذات وجهين، فهى "مخلصة وعنيفة فى ذات الوقت". أمّا القراءة الأولى فهى شرح أو تكرار للتأويل السائد، أى قراءة تبرز كيف يتحقق أثر الاستقرار لنص أو خطاب أو مؤسسة، وتسرد بإخلاص الرواية السائدة عن طريق إقامة نفس الافتراضات التأسيسية وتكرار الخطوات المصطلح عليها للأطروحة. ويدور الأمر هنا حول توضيح كيفية ظهور النص أو الخطاب أو المؤسسة بشكل متماسك ومتسق مع ذاته. وبإيجاز، تهتم القراءة الأولى بتوضيح كيف تُبنى أو تُجمع هوية النص أو الخطاب أو المؤسسة. ولكن بدلاً من الركون إلى القراءة الأولى المونولوجية، تقوم القراءة الثانية، المضادة بتخليد الذكرى، بقلقلة القراءة الأولى عن طريق تسليط الضغوط على نقاط عدم الاستقرار داخل النص أو الخطاب أو المؤسسة، وتكشف عن التوترات الداخلية وكيف أنها لم تغط أو تطرد بشكل كامل. إذ إن النص أو الخطاب أو المؤسسة ليس متطابقًا مع نفسه بالكامل، لكنه يحمل بين أعطافه دائمًا عناصر التوتر والأزمة، التى تجعل الشىء برمته غير مستقر.

إن مهمة القراءة المزدوجة إذن باعتبارها نمطًا للتفكيك هى: فهم كيفية تجميع أو توحيد الخطاب أو المؤسسة الاجتماعية، لكن فى نفس الوقت إبراز كيف أنها دائمًا واقعة تحت تهديد النقض. ومن الأهمية بمكان أن نذكر عدم وجود محاولة فى إستراتيجية التفكيك للوصول إلى قراءة شاملة موحدة. بل ستظل القراءتان غير المتسقتين مع بعضهما بعضًا، والواقعتان فى تناقض فى الأداء (وليس فى المنطق)، فى حالة توتر دائم. فالمسألة لا تتعلق بإثبات صدق رواية ما أو غير ذلك، وإنما تعرية الكيفية التى تعتمد بها أية رواية على قمع التوترات الداخلية من أجل إنتاج أثر الاستقرار المتعلق بالتجانس والاستمرارية.

قراءة أشلى المزدوجة لإشكالية الفوضى

تعد قراءة ريتشارد أشلى المزدوجة لإشكالية الفوضى واحدة من أولى وأهم محاولات التفكيك فى دراسة العلاقات الدولية. وكان هدف أشلى الرئيسى هو فهم الفوضى وآثارها النظرية والعملية. ويعطى أشلى اسم إشكالية الفوضى لتلك اللحظة التى تحدد معظم البحوث فى العلاقات الدولية. ويمثلها تأكيد أوى (١٩٨٥: ١) أن : "الأمم تعيش فى فوضى دائمة، فلا توجد سلطة مركزية تفرض الحدود على مساعيها لتحقيق مصالحها السيادية". والأهم من ذلك، أن: إشكالية الفوضى تستخلص من غياب سلطة عالمية مركزة، ليس مجرد مفهوم خاو للفوضى وإنما وصف للعلاقات الدولية باعتبارها سياسة القوة تتميز بالمصلحة الذاتية وعقل الدولة واللجوء الروتينى للقوة وما إلى ذلك.

إن المحور الرئيسى لتحليل أشلى هو؛ إثارة إشكالات حول الاستدلال على سياسة القوة من غياب السلطة المركزية. ويمكن فهم تحليلات أشلى لإشكالية الفوضى عن طريق القراءة المزدوجة؛ فالقراءة الأولى تقوم بتركيب الملامح التأسيسية أو "النواة الصلبة" لإشكالية الفوضى، فى حين تفكك القراءة الثانية العناصر التأسيسية لإشكالية الفوضى، من خلال الكشف عن اعتمادها على سلسلة من الافتراضات أو الاستبعادات النظرية المشكوك فيها.

فى القراءة الأولى، يعرض أشلى لإشكالية الفوضى بالطريقة المعتادة، ولا يصف فقط غياب سلطة عليا، ولكن أيضًا وجود تعددية فى الدول فى النظام الدولى، التى لا يستطيع أى منها أن يسن قانونًا للدول الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، لتلك الدول التى يتألف منها النظام الدولى مصالحها وقدراتها ومواردها وإقليمها، وهى أمور يمكن تحديدها. أمّا القراءة الثانية فتضع محل تساؤل تلك البدهية المتعلقة بأن العلاقات الدولية مجال فوضوى لسياسة القوة. والهدف المبدئى لتلك القراءة المزدوجة هو المقابلة بين السيادة والفوضى، حيث يتم الإعلاء من شأن السيادة باعتبارها قيمة ومثالاً

تنظيمياً، بينما ينظر إلى الفوضى على أنها غياب أو نفى السيادة. وبذلك تستمد الفوضى معناها كنقيض للسيادة، وتؤخذ السيادة والفوضى على أنهما جامعتان ومانعتان بصورة تبادلية. ويبين آشلى أن إشكالية الفوضى تقوم على قدمين عند وضع افتراضات معينة بشأن الدول ذات السيادة. ولو أن ثنائية السيادة والفوضى يمكن أن تصمد بأى حال، فينبغى أن يوجد بداخل الدولة ذات السيادة مجال داخلى من الهوية والتجانس والنظام والتقدم تحميه قوة شرعية، وفى الخارج يجب أن يوجد مجال فوضى من الاختلاف وعدم التجانس والفوضى والتهديد والإعادة والتكرار. ولكن تمثيل السيادة والفوضى بهذه الطريقة (أى باعتبارهما مانعين وجامعين بشكل تبادلى) يعتمد على تحويل الاختلافات فى داخل الدول ذات السيادة إلى اختلافات بين الدول ذات السيادة (Ashley 1988: 257). ويجب أن تمحو الدول ذات السيادة أية آثار للفوضى تسكن بداخلها من أجل أن تنجح التفرقة بين السيادة والفوضى. ولهذا حتى تصبح إشكالية الفوضى ذات معنى يتعين قمع أو إنكار الانشقاق الداخلى، وكذلك ما يطلق عليه آشلى (1987, 1989 b) "الصراعات المستعرضة" التى تلقى بظلال الشك على فكرة الهوية السيادية القابلة للتعرف عليها وتحديدها بشكل واضح. ويقوم التقابل بين السيادة والفوضى، على وجه الخصوص، على إمكانية تعيين كيان ذى سيادة له حدود واضحة ويتمتع بمركزه المهيمن "داخلياً" لصنع القرار، الذى يستطيع تسوية الخلافات "الداخلية" ولذلك يقدر على إبراز ذاته باعتباره وجوداً مفرداً" (Ashley 1988: 245).

إن الأثر العام لإشكالية الفوضى هو التأكيد على المقابلة بين السيادة والفوضى باعتبارهما جامعتين ومانعتين بالتبادل. ولهذا أثران خاصان: ١ - تمثيل المجال الداخلى للسيادة باعتباره أساساً مستقراً وشرعياً للمجتمع السياسى الحديث، و٢ - تمثيل المجال الواقع وراء السيادة باعتباره خطيراً وفوضوياً. ويعتمد هذان الأثران على ما يسميه آشلى (١٩٨٨: ٢٥٦) "الاستبعاد المزدوج"، أى بتحقيق هذين الأثرين إذا أمكن، من ناحية، فرض تمثيل منفرد للهوية السيادية، وإذا أمكن، من ناحية

أخرى، أن يبدو هذا التمثيل طبيعيًا وغير قابل للمنازعة. إن القراءة المزدوجة تثير الشك حول إشكالية الفوضى عن طريق طرح سؤالين: أولهما، ماذا يحدث لإشكالية الفوضى إذا لم يكن واضحًا تمامًا أن الدول ذات السيادة الكاملة والحاضرة تمامًا موحدة أو سابقة من الناحية الأنطولوجية؟ وثانيهما، ماذا يحدث لإشكالية الفوضى إذا كان غياب الحكم العالمى المركزى لا تعوضه تلك الافتراضات عن سياسة القوة؟

إثارة الإشكالات حول الدول ذات السيادة

إن الدول والسيادة والعنف هى قضايا قديمة فى التقاليد الراسخة العلاقات الدولية، لكنها استعادت أهميتها بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر. كما أنها أيضًا قضايا ذات أهمية مركزية فى الاقترابات ما بعد البنيوية فى العلاقات الدولية، لكن تلك الاقترابات بدلاً من أن تأخذ هذه القضايا عن الاقترابات التقليدية دون نقد، شرعت تراجعها فى ضوء الاستبصارات المكتسبة من الجينالوجيا والتفكيك.

وتسعى ما بعد البنيوية إلى تناول مسألة حاسمة تتعلق بالتأويلات الخاصة بالدولة ذات السيادة التى حجبتها تلك الاقترابات المتمركزة حول الدولة، ألا وهى التكوين وإعادة التكوين التاريخيين لها باعتبارها نمطًا رئيسيًا للذاتية فى السياسة العالمية. ويعيدنا ذلك إلى نوع الأسئلة التى تثيرها جينالوجيا فوكو: كيف تأسست الدولة ذات السيادة باعتبارها النمط المعيارى للذاتية الدولية وعن طريق أية ممارسات وتمثيلات سياسية؟ ويجذب طرح هذا السؤال، بهذه الطريقة على غرار أسلوب نيتشه، الأنظار بعيداً عن التساؤل حول ماهية الدولة فى اتجاه التساؤل حول كيف أمكن بناء الدولة وجعلها طبيعية، وكيف صارت تبدو وكأن لها ماهية.

وبقدر ما تسعى ما بعد البنيوية إلى تفسير الظروف التى تجعل ظاهرة الدولة، باعتبارها شيئًا يؤثر بصورة ملموسة على خبرة الحياة اليومية، ممكنة، فهى تنحو

المنحى الظاهراتى. لكنها ليست الظاهراتية المعتادة، بل يجمل أن تسمى "شبه-ظاهراتية"، لأنها تهتم بنفس القدر بتوضيح الظروف التى تقود إلى عدم استقرار الظاهرة أو تؤجل التحقق الكامل لها. وفى هذا الجزء من الفصل سيتم شرح التفسير شبه الظاهراتى الذى تقوم به ما بعد البنيوية للدولة، ويتألف ذلك من أربعة عناصر رئيسية: ١ - التحليل الجينالوجى لجذور الدولة الحديثة فى العنف، ٢ - عرض لعملية رسم الحدود، ٣ - تفكيك للهوية كما يتم تعريفها فى خطابات الأمن والسياسة الخارجية، ٤ - مراجعة تأويل فن إدارة شئون الدولة. والنتيجة الكلية لتلك العناصر هى إعادة التفكير فى البنية الأنطولوجية للدولة ذات السيادة من أجل الرد بشكل دقيق على السؤال المتعلق بكيفية تأسيس وإعادة تأسيس الدولة ذات السيادة باعتبارها النمط المعيارى للذاتية فى العلاقات الدولية.

العنف

حاول الفكر السياسى الحديث تجاوز الأشكال غير الشرعية للحكم (كالطغيان والاستبداد)، حيث لا توجد ضوابط أو قيود على القوة وإنما تتسم بالتعسف والعنف، وتم ذلك من خلال تأسيس أشكال شرعية وديمقراطية للحكومة تخضع فيها السلطة للقانون. وفى السياسة الحديثة، صار العقل وليس القوة أو العنف هو مقياس الشرعية. ولكن كامبل وديلون (١٩٩٣: ٦١) أشارا إلى أن العلاقة بين السياسة والعنف فى الحداثة تتسم بالتناقض العميق، لأن العنف من ناحية "يشكل ملاذًا للمجتمع صاحب السيادة" ولأنه من ناحية أخرى "الحالة التى يتعين حماية مواطنى المجتمع منها". وتكمن المفارقة هنا فى أن العنف سم ودواء فى ذات الوقت.

تتكشف العلاقة بين العنف والدولة فى التحليل الجينالوجى الذى قام به برادلى كلين للدولة باعتباره فاعلاً إستراتيجيًا، حيث تمثل الهدف الواسع له (١٩٩٤: ١٣٩)

فى كتابه الدراسات الإستراتيجية والنظام العالمى فى تحليل "التشكيل وإعادة التشكيل المتسمين بالعنف للعالم الحديث". لكن هدفه الأكثر دقة هو تفسير الظهور التاريخى للدول المحاربة، فبدلاً من افتراض وجودها، مثلما يفعل الواقعيون والواقعيون الجدد، يبحث كلين فى كيفية ظهور الوحدات السياسية فى التاريخ، تلك الوحدات القادرة على الاعتماد على القوة للفصل بين الفضاء السياسى الداخلى والخارجى. ويذهب، اتساقًا مع ما بعد البنيويين، إلى أن "الدول تعتمد على العنف لتأسيس نفسها باعتبارها دولاً"، وخلال هذه العملية "تفرض التمايزات بين الداخل والخارج" (١٩٩٤: ٣٨). ولهذا فإن العنف الإستراتيجى مؤسس للدول، ولا يقوم بمجرد "حراسة الحدود" للدول، بل "يساعد فى إقامتها" أيضًا (١٩٩٤:٣).

إن المسألة التى يشير إليها ما بعد البنيويين فيما يتصل بالعنف تحتاج للتمييز بوضوح بينها وبين الاقترابات التقليدية. فبوجه عام، تعتبر الرؤى التقليدية المواجهات العنيفة أمرًا معتادًا ومنتظمًا فى العلاقات الدولية، لأن هناك اعتقادًا أن حالة الفوضى تجعل الدول ميالة للحرب لعدم وجود ما يمنع نشوب الحروب. ولذلك لا يعد العنف من منطلق مثل تلك الاقترابات مؤسسًا ولكنه يتعلق "بالإطار أو الموضع" (Ruggie 1993: 162-3). ومن هنا تعتبر البنية الأنطولوجية للدولة موجودة بالفعل قبل استخدام العنف، الذى يقوم بمجرد تعديل شكل الإقليم الأرضى أو يعتبر أداة للمناورات الإستراتيجية والمتعلقة بسياسة القوة فى توزيع أو تراتبية القوة. بيد أن ما بعد البنيوية تكشف الدور التأسيسى للعنف فى الحياة الحديثة، حيث إن العنف عامل أساسى فى إقامة البنية الأنطولوجية للدولة، وليس مجرد شىء تلجأ إليه الدول كاملة التكوين لأغراض تتعلق بسياسة القوة. إن العنف وفق ما بعد البنيوية تأسيسى بقدر ما هو تكميلى.

وتأخذ جينى إدكينز إلى مسافة أبعد تلك الأطروحة المتعلقة بالعلاقة الوثيقة والمتناقضة بين العنف والنظام السياسى، حيث تضع النازيين ومعسكرات الاعتقال والناتو ومعسكرات اللاجئين على نفس المتصل. وترى إدكينز أن كل ذلك يتحدد

بواسطة القوة السيادية التى تسعى لبسط سيطرتها على الحياه، وتؤكد أن التدخل الإنسانى يمكن تسكينه فى نطاق العنف لأنه يشترك هو الآخر مع نظام الدولة الحديثة المؤلف من القوة السيادية والعنف، برغم الادعاءات بعكس ذلك. وتذهب إلى أن معسكرات الإغاثة من المجاعة تماثل معسكرات الاعتقال، لأن لكليهما مواقع تتخذ فيها "قرارات تعسفية بشأن الحياة والموت، ويجبر فيها عمال الإغاثة على اختيار مَن مِن ضحايا المجاعة لن يتمكنوا من مساعدته" (Edkins 2000: 13). ويبدو ضحايا المجاعة فقط كأنهم "حياة عارية" ينبغى "إنقاذها"؛ وقد جردوا من وجودهم الاجتماعى والثقافى، وصاروا غير مسيَّسين، فتم تجاهل أصواتهم السياسية (٢٠٠٠: ١٣-١٤). ويؤكد كامبل (1998 b: 506) بلغة مختلفة تلك النظرة، فيجادل بأن الأشكال السائدة للتدخل الإنسانى تخلق الناس باعتبارهم ضحايا "عاجزين عن الفعل دون تدخل". ولذلك، فإن هذا الشكل الإنسانى أو السياسى غير الكافى للتدخل "متورط بعمق فى عملية إنتاج القوة السياسية السيادية التى تدعى احتكار الاستخدام الشرعى للعنف" (Edkins 2000: 18). ويقدم ميل ديلون وجوليان ريد قراءة مماثلة للاستجابات الإنسانية تجاه "حالات الطوارئ المركبة"، ولكن بدلاً من افتراض التكافؤ بين التدخل الإنسانى والقوة السيادية، يبرزون تأثر الأولى بعمليات الأخيرة. ويؤكدون أن الحكم العالمى "يهدد بصورة حرفية باستيعاب الوكالات غير الحكومية والإنسانية فى ذات بنية وممارسات القوة، التى اعتبروا أنفسهم يقفون ضدها" (Dillan & Reid 2000: 121).

ويفيد كل من إدكينز وديلون وريد من الطرح المؤثر والثرى بتركيبه، الذى قدمه الفيلسوف الإيطالى جيورجيو أجامبين فى كتابه الإنسان المقدس: القوة السيادية والحياة العادية (١٩٩٨). واتباعًا لكارل شميت، يجعل أجامبين السيادة جوهر مفهوم السياسى، وصاحب السيادة يدعى الحق فى تحديد الاستثناء، ويقود ذلك ضمن أمور أخرى إلى حق صاحب السيادة فى تحديد من يقع داخل ومن يقع خارج المجتمع السياسى. وإذا كان أحد الاهتمامات الرئيسية للنظرية النقدية (كما تم عرضها فى

الفصل السابع من هذا الكتاب) هو تمحيص الإمكانات المتعلقة بأشكال أكثر استيعاباً للمجتمع، يركز أجامبين على الاستبعاد باعتباره شرطًا لإمكانية قيام المجتمع السياسى ذاته. ويذهب إلى أنه "فى السياسة الغربية، تتمتع الحياة العادية بالامتياز الخاص بأن استبعادها يؤسس لمدنية الإنسان" (Agamben 1998: 7). إن "الحياة العادية" هى بشكل أساسى الحقيقة البيولوجية البسيطة التى تناقض الموت، لكن أجامبين يضيف معنى آخر للحياة العارية، وهو معنى يأسره ذلك المصطلح homo sacer أى الإنسان المقدس، الذى يشير إلى الحياة التى يمكن انتزاعها ولكن ليس التضحية بها، فهى حياة مقدسة لكنها لعينة. فالإنسان المقدس مطرود من المجتمع لكنه يلعب دور "المؤسس من الخارج" للحياة السياسية، فإن الإنسان المقدس فى الحقيقة ليس داخل ولا خارج المجتمع السياسى بأى معنى مباشر. ويشغل بدلاً من ذلك "منطقة غموض أو منطقة مشاعة". وكما يشير أجامبين (١٩٩٨: ٧٤ ٨٠) فعلاً، يسبق المفهوم الرومانى للإنسان المقدس التفرقة بين المقدس والدنيوى، ولهذا السبب تجوز تلك المفارقة المتعلقة بإمكانية قتل ما يسمى بالرجل المقدس. ولعل أوضح تعبير عن ذلك كان نظام المعتقلات الذى أقامه النازيون قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية. لكن نظمًا مماثلة أنشئت أثناء حرب البوسنة، وكما صرح دافيد كامبل (2002 b: 157) بذلك، كانت معسكرات حرب البوسنة فى أومارسكا وترنوبولى "مساحات خارج القانون" باعتبارها جزء من إستراتيجية للتطهير الإثنى تقوم على أساس وجود مجتمع سياسى استبعادى ومتجانس.

وفى مقال فذ بعنوان "اعتقال غير محدد" (فى Butler 2004)، طبقت جوديث بتلر أطروحات أجامبين فى تأملاتها حول "الحرب على الإرهاب" الأمريكية. واستناداً لكتابات أجامبين عن القوة السيادية، لاحظت كيف تقوم الدول بتعليق حكم القانون بإعلان "حالة الطوارئ". وليس هناك عمل بارز يبين سيادة الدولة أكثر من تعليق أو سحب القانون. وفى إشارة إلى الاعتقال المثير للجدل للمشتبهين بتهم الإرهاب فى

خليج جوانتانامو، تقول بتلر: ليس الأمر أن الضمانات الدستورية جرى تعليقها دون تحديد، ولكن أن الدولة (فى وظيفتها التنفيذية المتعاظمة) انتحلت لنفسها حق تعليق الدستور أو التلاعب بجغرافية الاعتقالات والمحاكمات، بحيث يتم تعليق الحقوق الدستورية والدولية بفعالية" (Butler 2004: 63-4). وهكذا يتم النزول بهؤلاء المعتقلين إلى مستوى الحياة العارية فى أرض مشاع خارج القانون. وتلاحظ بتلر (٢٠٠٤: ٦٨) أن "الاعتقال غير المحدود. يعنى تحديداً عدم وجود إمكانية محددة للدخول مرة أخرى فى نسيج الحياة السياسية، حتى ولو كان وضع الإنسان يتسم بالتسييس الشديد، إن لم يكن المحتوم". وهكذا سعت تلك الأعمال ما بعد البنيوية باستخدام أفكار أجامبين لإيضاح كيف تقيِّم الدول ذات السيادة نفسها، بما فى ذلك الدول الليبرالية الديمقراطية، من خلال العنف والاستعباد.

الحدود

إن البحث فى تأسيس (وإعادة تأسيس) الدولة، كما تفعل ما بعد البنيوية، يعنى البحث جزئيًا فى الطرق التى يقسم بها الفضاء السياسى العالمى. فلا ينقسم العالم بصورة طبيعية إلى فضاءات سياسية متمايزة، ولا توجد هناك سلطة واحدة تنحت العالم. ويقود ذلك بالضرورة للتركيز على "مسألة الحدود" كما يطلق عليها أفرارد وديلون (١٩٩٢: ٢٨٢)، لأن أى فاعل سياسى يتأسس بوضع الحدود الطبيعية والرمزية والأيديولوجية.

وتهتم ما بعد البنيوية بالسؤال عن ماهية السيادة بدرجة أقل من الاهتمام بالسؤال عن كيفية إنتاجها زمانيًا ومكانيًا وكيفية انتشارها. كيف يتأسس ترتيب معين للقضاء والسلطة؟ وما التوابع لذلك؟ وتستدعى تلك الأسئلة بوضوح أن النمط السائد

للذاتية السياسية فى العلاقات الدولية (أى الدولة ذات السيادة) لا هى طبيعية ولا ضرورية. وليس هناك سبب ضرورى لأن يتم تقسيم الفضاء السياسى العالمى كما هو وبنفس النتيجة. ولذلك يكتسب تعيين الحدود فى عملية تقسيم الفضاء السياسى أهمية بالغة، فليس وضع الحدود إذن عملاً بريئًا أو سابقًا على السياسة. وإنّما عمل سياسى له تداعيات سياسية عميقة، لأنه أساسى بالنسبة لإنتاج وتحديد الفضاء السياسى. وحسبما يؤكد جيرويد توتيل (١٩٩٦: ١) "إن الجغرافيا تدور حول القوة. ورغم افتراض أنها بريئة دائمًا، فإن جغرافية العالم ليست نتاجًا للطبيعة، ولكنها نتاج لتواريخ الصراع بين السلطات المتنافسة على سلطة تنظيم واحتلال وإدارة الفضاء".

ليس للفضاء السياسى وجود متقدم على تعيين الحدود، ووظيفة الحدود فى العالم الحديث هى فصل الفضاء السيادى الداخلى عن الفضاء الفوضوى التعددى الخارجي. وتقوم المقابلة بين السيادة والفوضى على إمكانية الفصل الواضح للفضاء السياسى المروض عن الفضاء الخارجي غير المروَّض. وبهذا المعنى، يصبح التعيين للحدود لحظة محددة للدولة ذات السيادة. وفعلاً لن تصير السيادة ولا الفوضى ممكنتين دون تعيين الحدود اللازمة لتقسيم الفضاء السياسى. ويؤدى ذلك "التحديد الاجتماعى للفضاء السياسى" لو استخدمنا عبارة توتيل (١٩٩٦: ٦١) إلى إنتاج أثر الدول المكتملة والمجددة والملتفة عادة حول ما يطلق عليه كامبل (١٩٩٤: ١٩) "المخيال القومى".

لكن الحدود حسبما يرى كونولى (١٩٩٤: ١٩) تتسم بدرجة عالية من الالتباس، لأنها "تمثل حماية لا غناء عنها ضد الانتهاك والعنف، لكن التقسيمات التى تضمنها تلك الحدود، فى خضم ذلك، تحمل بين طياتها أيضًا القوة والعنف". وترتبط المسألة هنا بسلسلة من الأسئلة حول الحدود: كيف تتكون الحدود، وما المكانة المعنوية والسياسية التى تضفى عليها، وكيف تعمل لتستوعب وتستبعد فى ذات الوقت، وكيف تنتج فى ذات

الوقت النظام والعنف. ويتضح أن تلك الأسئلة لا تعنى فقط بالموقع الخرائطى للحدود، ولكن بكيف تمثل تلك الحدود على الخارطة الهوية السياسية وتحددها وتضفى الشرعية عليها. ولكن كيف تعين الحدود وبأية ممارسات وتمثيلات سياسية، وما التداعيات لذلك بالنسبة لنمط الذاتية الناتج؟

الهوية

هناك كما يلاحظ روب والكر (35-6 :1995 a) امتياز ممنوح للفضاء فى الفكر والممارسة السياسية الحديثة. ونظرًا لتقسيمات الفضاءات السياسية، تعد الحدود أساسية بالنسبة لتفضيل العالم الحديث "الإيقاع بالسياسة" داخل الحدود الخاصة بالدول (Magnusson 1996: 36). وتسأل ما بعد البنيوية: كيف فرضت الهوية السياسية من خلال ممارسات تتعلق بالفضاء وتمثيلات الترويض والإبعاد؟ وكيف تم بناء مفهوم الذات التى تحددها أرض الإقليم فى مقابل الآخر الذى يحمل تهديدًا؟

ومما يتمتع بأهمية فائقة هنا هو؛ تلك المسائل المتعلقة بكيفية تصور الأمن من خلال مصطلحات الفضاء وكيف تتحدد وتتضح التهديدات والمخاطر، مما ينتج تصورات معينة عن الدولة باعتبارها فاعلاً سياسيًا آمن. وقد بينت دبى ليزلى (٢٠٠٠) كيف تسهم السياسة الحديثة فى إعادة إنتاج هذا التصور المرتبط بالفضاء عن الأمن. فمن خلال إعادة التأكيد بشكل مستمر على التمييز بين "الأمان هنا والآن" و"الخطر هناك وآنذاك" تساعد ممارسات السياحة فى تدعيم خطاب الأمن الجيو-سياسى. وتقترح قراءتها أن الحرب والسياحة، ليستا ممارستين اجتماعيتين متعارضتين ومتميزتين، ولكنهما فعلاً تتصلان بدرجة وثيقة لأن نفس خطاب الأمن العالمى يحكمهما.

وهناك عرض مفصل للعلاقة بين الدولة والعنف والهوية فى تحليل دافيد كامبل ما بعد البنيوى للحرب فى البوسنة، الوارد فى كتابه التدمير القومى (1998 a). والطرح

الرئيسى لهذا العمل هو؛ أن هناك معياراً محدداً لماهية المجتمع حكم استخدام العنف المكثف فى هذه الحرب، ويشير هذا المعيار، الذى يطلق عليه كامبل "الأنطوبولوجيا"، مستعيراً الاسم من دريدا، إلى الافتراض القائل: إن المجتمع السياسى يتطلب التطابق الكامل بين أرض الإقليم والهوية، وبين الدولة والأمة (Derrida 1994 a: 82; Cambell 1998 a: 80). ويعمل ذلك المعيار على نشر وتعزيز الاعتقاد بأن المجتمع السياسى ينبغى أن يفهم وينظم باعتباره هوية منفردة تتوحد بشكل كامل مع أرض الإقليم المحددة وتتملكها أيضًا. ويشير كامبل (9-168 :1998 a) أن منطق هذا المعيار يقود إلى إحياء الرغبة فى إقامة مجتمع يتسم بالتماسك والتحديد والأحادية الثقافية. وتشكل هذه الافتراضات الأنطوبولوجية "القانون الحاكم للذاتية فى العلاقات الدولية"(170 :1998 a). ومما يثير الاهتمام بشأن أطروحة كامبل (23 :1999 a) هو الإشارة الضمنية إلى أن العنف المتدفق فى البوسنة لا يعد ببساطة انحرافًا أو تشويهًا عنصريًا لهذا المعيار، بل هو فى الحقيقة استفحال لنفس ذلك المعيار. إن عنف "التطهير الإثنى" سعيًا لتحقيق هوية نقية ومتجانسة ما هو إلاّ استمرار، وإن كان متطرفًا، لنفس المشروع السياسى المتأصل فى أية دولة أو أمة حديثة. وذروة التحليل هى، أن جميع أشكال المجتمع السياسى، طالما أنها تتطلب حدوداً، تنزع نحو قدر ما من العنف (13 :1998 a).

وتركز ما بعد البنيوية على الخطابات والممارسات التى تحل التهديد محل الاختلاف فى تأسيس الهوية السياسية. ويفسر سيمون دالى (١٩٩٣) مثلاً، كيف تمخضت الحروب الباردة عن تطبيق التفكير الجيو سياسى، الذى يعرف الأمن من زاوية الاستبعاد المكانى وتحديد الآخر الذى يحمل تهديداً. "إن الخطاب الجيو سياسى يركب عوالم بمصطلحات الذات والآخرين، وعن طريق قطاعات من الفضاء السياسى قابلة للتحديد على الخارطة، وعن طريق التهديدات العسكرية" (١٩٩٣: ٢٩). ويعتبر خلق الآخر الخارجى جيوسياسيًا جزءًا لا يتجزأ من عملية بناء الهوية (الذات) السياسية، التى يتعين جعلها آمنة. لكن بناء هوية سياسية مفردة ومتماسكة يتطلب

عادة إسكات المعارضة الداخلية، وقد يكون هناك معارضون داخليون يعرضون للخطر مفهومًا معينًا للذات، وبالتالى يجب ضروريًا أن يمارس عليهم الطرد أو الضبط أو الاحتواء. وباختصار، فالهوية نتيجة مصطنعة بواسطة الممارسات الانضباطية التى تحاول فرض المعايير على السكان، بما يعطيهم إحساسًا بالوحدة، من ناحية، وبواسطة الممارسات الاستبعادية، التى حاولت تأمين الهوية الداخلية من خلال عمليات الفصل المكانى، ومختلف الممارسات الدبلوماسية والعسكرية والدفاعية. وهناك علاقة تكميلية بين احتواء الآخر الداخلى والخارجى، مما يساعد على بناء الهوية السياسية عن طريق تطهير "الفضاء الداخلى الناتج عن ذلك... من كل ما ينظر إليه على أنه أجنبى وغريب وخطير" (Campbell 1992: الفصلان الخامس والسادس ; 1998a: 13).

إذا كان من الواضح أن الهوية تتحدد عن طريق الاختلاف، وأن الذات تتطلب الآخر، فليس من الواضح للغاية أن الاختلاف أو الغيرية تعنى بالضرورة التهديد أو الخطر. ولكن حسبما يشير كامبل (١٩٩٢)، تقوم الدولة ذات السيادة على الخطابات حول الخطر. ولهذا فإن "التوضيح المستمر للخطر بواسطة السياسة الخارجية ليس تهديدًا لهوية الدولة أو لوجودها"، كما يقول كامبل (١٩٩٢: ١٢)، بل هو "شرط وجودها". وعلى سبيل المثال، تتأسس إمكانية تحديد هوية الولايات المتحدة باعتبارها فاعل سياسى أثناء الحرب الباردة على قدرتها على فرض رؤيتها للاتحاد السوفيتى كتهديد خارجى، وعلى قدرة حكومة الولايات المتحدة على احتواء التهديدات الداخلية (الفصل السادس: ١٩٩٢). وبالفعل يتصف ذلك المفهوم المحورى للاحتواء بخاصية ازدواجية الوجه، حيث يتجه فى نفس الوقت للتعامل مع تهديدات الآخرين، كما يقترح كامبل (١٩٩٢: ١٧٥). ولقد كانت المحصلة النهائية لإستراتيجيات الاحتواء هى غرس الهوية فى الدولة ذات الإقليم.

من المهم الاعتراف بأن الهويات السياسية لا توجد بشكل سابق على التفرقة بين الذات والآخر، فالمسألة الأساسية هى كيف يمكن أن إجراء التأطير المفاهيمى لشىء

مختلف عن الذات باعتباره تهديداً أو خطراً لا بد من احتوائه أو ضبطه أو نفيه أو استبعاده. قد تكون هناك إمكانية قائمة دائماً أن ينزلق الاختلاف ناحية التعارض أو الخطر أو التهديد، لكن ليست هناك ضرورة لحدوث ذلك. كما ليست هناك حاجة لتأسيس الهوية فى مواجهة أو على حساب الآخرين، لكن الخطابات والممارسات السائدة حول الأمن والسياسة الخارجية تنزع نحو إعادة إنتاج هذا المنطلق. بل أكثر من هذا يتعين الاعتراف بأن تلك العلاقة مع الآخرين علاقة متحيزة سياسيًا وأخلاقيًا، ممّا يؤدى إلى الهبوط بالآخر إلى فضاء أخلاقى متدن، ورفع الذات إلى فضاء أخلاقى علوى. وكما صاغ كامبل (١٩٩٢: ٨٥) الأمر، "فإن الفضاء الاجتماعى داخليًا أو خارجيًا يغدو ممكنًا وكذلك يساعد على تأسيس فضاء أخلاقى علوى أو سفلى". ومن خلال صياغة الاستبعاد المكانى بمصطلحات أخلاقية يغدو من السهل إضفاء الشرعية على بعض التدخلات والممارسات السياسية العسكرية، التى تحقق المصلحة القومية فى نفس الوقت التى تقوم فيه بتأسيس وإعادة تأسيس الهويات السياسية. ويرى شابيرو (1988 a: 12) طالمًا أن الآخر ينظر إليه باعتباره كيانًا لا يحتل نفس الفضاء الأخلاقى مثل الذات، سيصبح السلوك مع الآخر استغلالاً". ويكون الأمر على تلك الشاكلة على وجه الخصوص فى نظام دولى، تعرف فيه الهوية السياسية بصورة متكررة بواسطة الاستبعاد المكانى.

فن إدارة شئون الدولة

قدم الجزء السابق لنا صورة عن كيف يعمل العنف والحدود والهوية على جعل الدولة ذات السيادة أمراً ممكنًا، ويتناول ذلك جزئيًا القضية الجينالوجية الرئيسية المتعلقة بكيفية تأسيس (وإعادة تأسيس) الدولة ذات السيادة باعتبارها نمطًا معتاداً للذاتية. ولكن يتبقى سؤالان إذا ما تابعنا الاقتراب الجينالوجى: كيف تصبح الدولة ذات السيادة أمراً طبيعياً ومنتشراً؟ وكيف تبدو كما لو أن لها جوهراً؟

وتهتم ما بعد البنيوية بالكيفية التى تقوم بها أنماط الذاتية السائدة بتحييد أو بإخفاء تعسفها عن طريق إبراز صورة لها تتسم بالمعيارية أو الطبيعية أو الضرورة. وقد استكشف آشلى تلك القضية الصعبة للغاية التى تتعلق بكيفية جعل النمط السائد للذاتية معيارياً عن طريق تفعيل مفهوم الهيمنة. ولا تعنى "الهيمنة" عند آشلى (1989 b:269) أيديولوجيا أو مصفوفة ثقافية شاملة" ولكنها تعنى "مجموعة من الممارسات المعيارية القائمة على المعرفة وتتماهى مع دولة ومجتمع داخلى معينين، وينظر إليها باعتبارها باراداىماً عملياً للذاتية والسلوك السياسى المتصفين بالسيادة". وتشير الهيمنة إلى تصميم وتداول صورة نموذجية تعمل باعتبارها مثالاً تنظيمياً، وبالطبع ليست تلك الصورة النموذجية ثابتة وإنما تتجدد بالظروف التاريخية والسياسية. فالدولة ذات السيادة باعتبارها النمط السائد للذاتية ليست طبيعية بأى حال. ومثلما يعلق آشلى (1989 b :27) تندمج السيادة مع بعض "التأويلات، التى صارت تاريخياً معيارية، للدولة وكفاءاتها وشروط وحدود الاعتراف بها والتمكين لها". ولذلك يتحدد اندماج الدولة فى السيادة بواسطة تمثيلات وممارسات تاريخية وثقافية متغيرة، تعمل على تقديم شكل مخصوص من الذاتية السياسية. وتلك فكرة استقصاها دريدا فى أحد كتبه الأخيرة، المارقون (٢٠٠٥). وتتبّع فيه الطريقة التى تفترض بها سيادة الدولة مسبقاً شكلاً معيناً من الذاتية هو؛ نتاج ذلك النوع الحديث بصورة متميزة من التثبيت الذاتى أو التموضع الذاتى (Derrida 2005: 11-12). وتتضمن التأملات الأخيرة لدريدا، فيما يتعلق باتخاذ تلك الذاتية لنفسها باعتبارها مرجعية، تحليلاً عن أن ذاتية أو استقلالية الدولة غير قابلة للانفصال عن نوازعها الانتحارية أو تلك المتعلقة بالمناعة الذاتية (Derrida 2003: 94-109; 2005:45). بمعنى أن الدول تحمل بين أعطافها القابلية لتهديد ذات الأشياء التى تستطيع تدعيم أو تأمين ذاتية تلك الدول.

والوظيفة الأساسية للصورة النموذجية هى؛ نفى التصورات البديلة للذاتية أو نزع قيمتها باعتبارها غير ناضجة أو غير مكتملة أو منحرفة. وتتم مقارنة الحالات الشاذة

بتلك الصورة النموذجية أو الأصلية أو المعيارية. وتمثل "الدول الفاشلة والدول المارقة" و"الدول الإرهابية" مثلاً حالات إمبيريقية للدول "المريضة" التى تنحرف عن المعيار بالإخفاق فى إظهار الأمارات المفضلة أو الواضحة لحالة الدولة السيادية (Canstantinon 2004: 17; Bleiker 2005). وتساعد تلك الدول بإخفاقها على دعم الأنماط المهيمنة للذاتية، وإعادة التأكيد ليس فقط على التقابل بين السيادة والفوضى، ولكن أيضًا على التفوق المفترض للشمال (Devetak 2008).

وحتى يمكن أن يكتسب نموذج الذاتية السيادية أية قوة على الإطلاق، ينبغى أن يكون قابلاً للتكرار، ويجب أن ينظر إليه باعتباره نمطًا للذاتية يتسم بالفاعلية على نطاق عالمى، بحيث يمكن استحضاره ومأسسته فى أى موقع. وتتسم الضغوط التى تمارس على الدول لتخضع لتلك الأنماط المعيارية للذاتية بالتركيب والتنوع، فضلاً عن أنها تنبع من الداخل والخارج. وبعض تلك الضغوط صريحة للغاية مثل التدخل العسكرى، وبعضها أقل فى وضوحه مثل الشروط التى ترفق بالمساعدة الأجنبية والاعتراف الدبلوماسى وعمليات التنشئة عامة. ولب الأمر هو أن أنماط الذاتية تحقق السيطرة عبر الزمان والمكان من خلال تجسيد وفرض القوة.

ولكن كيف جُعلت الدولة تبدو وكأن لها جوهرًا؟ والإجابة القصيرة عن ذلك السؤال هى: أن الدولة جعلت تبدو وكأن لها جوهرًا من خلال التفعيل الأدائى لمختلف السياسات الخارجية والداخلية أو ما قد يطلق عليه ببساطة "فن إدارة شئون الدولة" مع التأكيد على كلمة فن. ويشير فن إدارة شئون الدولة تقليديًا إلى مختلف السياسات والممارسات التى تنتهجها الدول لتحقيق غاياتها فى الحلبة الدولية. والافتراض الذى يقوم عليه هذا التعريف هو: أن الدولة كيان تام التكوين أو التحديد قبل أن تنتهج سبيلها فى تلك الحلبة. ويؤكد المفهوم المعدل "لفن إدارة شئون الدولة" الذى تقدمه ما بعد البنيوية على الممارسات السياسية القائمة التى أنشأت الدولة وتحافظ عليها، بما يكون من أثره الحفاظ على الدولة فى حالة حركة مستمرة.

وكما أكد ريتشارد أشلى (١٩٨٧: ٤١٠) فى بحثه الرائد؛ أن الذوات ليس لها وجود سابق على الممارسة السياسية، وإنما تظهر الدول ذات السيادة على مستوى الممارسات السياسية والتاريخية. ويقترح لذلك أنه من الأفضل أن يتم فهم الدولة باعتبارها تتشكل أدائيًا، بمعنى أنها لا تتمتع بهوية بمعزل عن التفعيل الذى لا يتوقف لمجموعة السياسات الداخلية والخارجية ولإستراتيجيات الأمن والدفاع ولبروتوكولات عقد المعاهدات والممارسات التمثيلية فى الأمم المتحدة، ضمن أمور أخرى. ولهذا فإن "وجود" الدولة هو نتيجة للأدائية، التى تعنى التكرار المستمر لمعيار ما أو لمجموعة من المعايير، وليس مجرد عمل مفرد، مما ينتج ذلك الشىء الذى يمنحه ذلك التكرار اسمه. وكما يشرح فيبر (١٩٩٨: ٩٠) "تتشكل هوية الدولة أدائيًا بواسطة تلك التعبيرات التى يذكر أنها تنتج عن الدولة".

وبهذا المعنى، يركز دافيد كامبل (1998 a : ix-x) فى دراسته عن الحرب فى البوسنة على ما يطلق عليه "ميتابوسنيا" (أو ما وراء البوسنة)، ويعنى بذلك "كم الممارسات التى عن طريقها أتت البوسنة للوجود". ويوصى كامبل من أجل الوصول إلى تفهم للإنتاج المستمر للبوسنة باعتبارها دولة أو فاعلاً بألا نتعامل أبدًا مع دولة البوسنة المعطاة والقائمة من قبل، وإنما مع ما وراء البوسنة، أى التأسيس الأدائى للبوسنة من خلال عدد من ممارسات التأطير والتمييز. فالبوسنة كأى دولة أخرى هى دائمًا تحت الإنشاء.

ولتلخيص ما سبق، إن الدولة ذات السيادة، كما تقول فيبر (١٩٩٨: ٧٨) هى "الأثر الأنطولوجى للممارسات التى يتم تفعيلها أدائيًا"، وتذهب إلى أن "الدول الأمة ذات السيادة ليست ذوات معطاة سلفًا ولكنها ذوات قيد الصنع" (in Process) (1998)، وينبغى أن نفهم عبارة "قيد الصنع" على أنها تعنى أيضًا "قيد المحاكمة" (كما يقضى التعبير الفرنسى: en procès). ويقود ذلك إلى تأويل للدولة (باعتبارها ذات) على أنها دائمًا قيد التشكل، ولا تحقق أبدًا لحظة الاكتمال الأخيرة

(Edkins & Pin - Fat 1999:1). ولذلك لا ينبغى أن تفهم الدولة كما لو كان لها وجود سابق، بل يتعين النظر إليها بدلاً من ذلك باعتبارها محاكاة لوجود يتم إنتاجه بواسطة عمليات إدارة شئون الدولة. إنها ليست مكتملة أبدًا ولكنها دائمًا تخوض عملية "الصيرورة نحو الدولة". ورغم أن (الدولة) غير متحققة بالكامل أبدًا فهى تخوض غمار عملية التجسيد المستمرة (Doty 1999: 593). وذروة الأمر هى: أنه عند ما بعد البنيويين يوجد فن لإدارة شئون الدولة، ولكن لا توجد دولة مكتملة (Devetak 1995a).

وخشية الاعتقاد أن النظريات ما بعد البنيوية فى العلاقات الدولية تجسد العودة إلى مركزية الدولة كما لدى الواقعية، يحتاج الأمر إلى بعض التوضيحات تفسر اهتمامها بالدولة ذات السيادة. إن ما بعد البنيوية لا تسعى لتفسير السياسة العالمية بالتركيز على الدولة وحدها، ولا هى تأخذ الدولة باعتبارها معطاة. ولكنها تسعى، كما تشهد بذلك قراءة أشلى المزدوجة لإشكالية الفوضى، لتفسير الشروط التى تجعل التفسير والتكلفة المترتبة على ذلك الاقتراب ممكنين. فما الذى تمت خسارته عند اتخاذ منظور متمركز حول الدولة؟ والأهم من ذلك، ما أبعاد السياسة العالمية التى لا يزال التمركز حول الدولة غافلاً عنها؟

بعيدًا عن بارادايم السيادة: إعادة التفكير فى السياسى

إن إحدى الإشارات المتضمنة لما بعد البنيوية هى: أن بارادايم السيادة تسبب فى إفقار خيالنا السياسى وتقييد فهمنا لديناميات السياسة العالمية. وفى هذا الجزء، سوف نعرض لمحاولات ما بعد البنيويين لتطوير لغة مفاهيمية جديدة لتمثيل السياسة العالمية بعيدًا عن مصطلحات التمركز حول الدولة من أجل إعادة التفكير فى مفهوم السياسى.

يطرح كامبل (١٩:١٩٩٦) السؤال: "هل نستطيع تمثيل السياسة العالمية بطريقة أقل تأثراً بإشكالية السيادة؟" ويكمن التحدى فى خلق لغة مفاهيمية تستطيع نقل العمليات والفاعلين الجدد فى السياسة العالمية الحداثية (أو ما بعد الحداثية). ويوصى كامبل (٢٠:١٩٩٦) "بالتفكير بلغة "النثر السياسى الذى يفهم الطبيعة المستعرضة" للسياسة العالمية. وتعنى الصياغة المفاهيمية للسياسة العالمية بلغة "النثر السياسى" جذب الأنظار إلى حشد التدفقات والتفاعلات التى أنتجتها العولمة وتخترق حدود الدولة الأمة. وتعنى أيضًا التركيز على الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية العديدة التى "تنزع الطابع الإقليمى - الأرضى" عن الحياة السياسية الحديثة، إنها أنشطة تؤدى إلى قلقلة بارادايم السيادة.

وتعتمد هذه الأطروحة بشدة على الأعمال الفلسفية لجيل ديلوز وفيلكس جاتارى (١٩٧٧ ١٩٨٧)، حيث قاما بنسج لغة مفاهيمية جديدة، استعملها منظرو ما بعد البنيوية فى العلاقات الدولية ليفهموا عمل وتأثير مختلف الفاعلين والتدفقات والحركات من غير الدول على المؤسسة السياسية المتعلقة بسيادة الدولة. والمفهومان المركزيان هنا هما؛ إعادة الطابع الإقليمى ونزع الطابع الإقليمى (انظر Patton 2000; Reid 2003). ويرتبط أولهما بالمنطق الشامل لبارادايم السيادة أو "شكل الدولة" كما يسميه ديلوز وجاتارى، الذى تتحدد وظيفته بعمليتى الاعتقال وتعيين الحدود. أما ثانيهما فيتعلق بالمنطق الذى يتسم بالحركية العالية للبداوة، الذى تتحدد وظيفته بالقدرة على اختراق الحدود والتفلت من الاعتقال من قبل شكل الدولة. إن أحدهما يجد تعبيراً عنه فى الرغبة فى الهوية والنظام والوحدة، أما الآخر ففى الرغبة فى الاختلاف والتدفقات وخطوط الطيران.

ويستخدم "النثر السياسى" الذى يؤيده كامبل والآخرون تلك اللغة الديلوزية (نسبة إلى جيل ديلوز) لتسليط الضوء على الديناميات والمطالب السياسية الجديدة، التى خلقها اللاجئون والمهاجرون والحركات الاجتماعية الجديدة لمواجهة شكل الدولة

والالتفاف عليها. وهذه الجماعات والحركات "المستعرضة" لا تقوم باختراق الحدود القومية، ولكنها أيضًا تجعل تنظيم الحياة السياسية الحديثة على أساس الإقليم الأرضى محل تساؤل. وكما يلاحظ رولاند بليكى (٢٠٠٠:٢)، إنهم "يشككون فى المنطق المكانى، الذى من خلاله أصبحت تلك الحدود تؤسس وتؤطر الممارسة فى العلاقات الدولية". وفى دراسته عن المعارضة الشعبية فى العلاقات الدولية، يجادل بليكر أن العولمة عرّضت الحياة الاجتماعية للديناميات السياسية المتغيرة. ففى عصر الإعلام الجماهيرى والاتصالات الحديثة، تطير فى لحظة صور لأعمال المقاومة المحلية عبر العالم، بما يحولها إلى أحداث ذات دلالة عالمية. فلقد حولت العولمة، كما يقترح بليكر، طبيعة المعارضة، حيث جعلت من الممكن القيام بالممارسات المستعرضة والعالمية للمعارضة الشعبية(٢٠٠٠:٣١). ولم تعد أعمال المقاومة تحدث فى سياق محلى محض، بل "اكتسبت أبعادًا مستعرضة بشكل متزايد. وتنساب إلى مساحات رمادية، غير معلومة عادة لكنها مهمة، بين الدوائر الداخلية والدولية"، بما يطمس الحدود بين الداخل والخارج، وبين المحلى والعالمى(٢٠٠٠:١٨٥). وعن طريق الالتفاف على السيطرة السيادية واختراق حدود الدولة، يمكن قراءة أعمال جماعات المعارضة المستعرضة على أنها "نصوص خفية تحدث فى الكواليس وراء النص العام للدولة السيادية وإلى جواره". ولذلك فإن هذه "النصوص الخفية للحركات المستعرضة تنزع الطابع الإقليمى الأرضى بحكم وظيفتها"، إذ تفلت من الشفرات والممارسات المكانية للفاعلين المسيطرين وتفتح السبيل أمام شن نقد لأساليب الدولة ذات السيادة، التى تتعلق بإعادة الطابع الإقليمى الأرضى والاستبعاد (الفصل السابع:٢٠٠٠).

وهذه هى الحال أيضًا بالنسبة للاجئين والمهاجرين، الذين لهم علاقة بالفضاء تختلف عن تلك للمواطنين، فنظرًا لكونهم فى حالة ترحال لا قرار، فإن الحركة بين الفضاءات السياسية وغيرها هى التى تعرف هويتهم. ويثير هؤلاء إشكالات بصدد "القاعدة الإقليمية" للدول ذات السيادة ويعصونها أيضًا

(Soguk & Whitehall 1999:682). وبالفعل تؤدى حركة التنقل لهؤلاء إلى خلع المعيار الأنطوبولوجى الذى يسعى لتثبيت هويات الناس داخل الحدود المكانية للدولة الأمة (١٩٩٩:٦٩٧). ونتيجة لذلك يحدثون انقطاعًا فى رؤانا المتمركزة حول الدولة، ويثيرون إشكالات حول التصورات المتعلقة بطبيعة وموقع السياسى.

ويقدم بيتر نايرز ومايك ديلون أطروحات مماثلة إزاء شخص اللاجئ، ويجادل نايرز (١٩٩٩) أن شخص اللاجئ، باعتباره شخصًا لا يستطيع أن يدعى عضوية مجتمع سياسى "حقيقى"، إنما يلعب دور "مفهوم على حدٍّ" ويشغل المساحة الواقعة بين المواطن والإنسان. ويذهب ديلون (١٩٩٩) إلى أن اللاجئ أو الغريب يظل خارج الأنماط المعتادة للذاتية السياسية التى تتقيد بالدولة ذات السيادة. إن مجرد وجود اللاجئ أو الغريب يشكك فى الحياه المستقرة المرتبطة بالسيادة للمجتمع السياسى، من خلال الجهر بالشعور بالغربة الذى يشترك فيه كل من المواطن واللاجئ. وكما يشير سوجوك ووايتهول (١٩٩٩:٦٧٥) إلى أن اللاجئين والمهاجرين بتحركهم عبر حدود الدولة وتجنبهم الاعتقال، يتسببون فى إحداث قطيعة مع المرويات التأسيسية التقليدية فى العلاقات الدولية.

السيادة وأخلاق الاستبعاد

يحتاج النقد الأخلاقى لما بعد البنيوية الموجهة لسيادة الدولة إلى أن يفهم بالتوازى مع النقد التفكيكى للشمولية، ومع الأثر المضاد للطابع الإقليمى للصراعات المستعرضة. إن التفكيك قد جرى شرحه بالفعل باعتباره إستراتيجية للتأويل والنقد تستهدف المفاهيم النظرية والمؤسسات الاجتماعية، التى تسعى لإقامة الشمولية أو الاستقرار الكامل. ومن المهم ملاحظة أن النقد ما بعد البنيوى لسيادة الدولة يركز على السيادة.

إذا كانت الدولة ذات السيادة هى النمط السائد للذاتية فى العلاقات الدولية اليوم، فمن المشكوك فيه أن ادعاءها بأنها الفاعل السياسى الأساسى والوحيد الذى يمكن تبريره. ويقدم روب والكر فى كتابه الداخل أو الخارج (١٩٩٣) أدق عرض للتكلفة السياسية الأخلاقية لسيادة الدولة. وفى هذا الكتاب يصف والكر السياق الذى استخدمت فيه سيادة الدولة باعتباره فئة تحليلية لفهم العلاقات الدولية ومظهراً أساسياً للمجتمع السياسى والأخلاقى. ويقترح نقد والكر أن سيادة الدولة يمكن أن تفهم على أفضل وجه باعتبارها ممارسة سياسية منشئة ظهرت تاريخياً لحل ثلاثة تناقضات أنطولوجية. أولاً، العلاقة بين الزمان والمكان، وقد جرى حلها باحتواء الزمان داخل فضاء إقليمى مروّض. ثانياً، العلاقة بين العالمى والخصوصى، وتم حلها من خلال نظام الدول ذات السيادة الذى يتيح تعددية وخصوصية الدول فى التعبير عن نفسها من ناحية، وللعالمية التى يمثلها وجود نظام واحد، من ناحية أخرى، وقد أتاح هذا الحل أيضاً الفرصة لتحقيق القيم العالمية فى داخل الدول نفسها. وأخيراً، العلاقة بين الذات والآخر، التى تم حلها أيضاً من خلال ثنائية "الداخلين" و"الخارجيين"، والأصدقاء والأعداء (Walker 1995a:320-1;1995b:28). وبأسلوب تفكيكى، عنى والكر (١٩٩٣: ٢٣) "بقلقلة تلك الفئات البادية التقابل من خلال كشف النقاب عن أنها منشئة ومؤسسة لبعضها بعضاً فى نفس الوقت، ولكنها أيضاً تنحل إلى بعضها البعض". وكان الأثر العام لبحث والكر فى سيادة الدولة، الذى يتسق مع "النثر السياسى" المبين سلفاً، هو التساؤل حول ما إذا كانت السيادة فئة وصفية مفيدة واستجابة فاعلة للمشكلات التى تواجه الإنسانية فى الحياة السياسية الحديثة.

ويقترح التحليل الذى يقدمه والكر أن الصعوبة تزداد فيما يتعلق بتنظيم الحياة السياسية من خلال سيادة الدولة والحدود السيادية. ويجادل بأن هناك "عمليات مكانية زمانية تناقض بصورة جذرية حل التناقضات إلى ما يعبر عنه مبدأ سيادة

الدولة"(١٩٩٣:١٥٥). ولأسباب مادية ومعنوية، يرفض والكر القبول بسيادة الدولة باعتبارها الوسيلة الوحيدة الممكنة، أو أفضل وسيلة، لتنظيم الحياه السياسية الحديثة. فلا تحتاج الحياه السياسية الحديثة إلى أن تقع بين المتقابلات المانعة الجامعة بشكل تبادلى، كالداخل والخارج. ولا تحتاج الهوية إلى أن تكون استبعادية أو أن يؤول الاختلاف باعتباره نقيضًا للهوية (١٩٩٣:١٢٣)، أو يعلى التوفيق بين البشر والمواطنين المتأصل فى الدولة الحديثة من شأن مطالب المواطنين على مطالب الإنسانية (Walker 2000: 231-2).

إن إعادة التفكير فى الأسئلة المتعلقة بالهوية السياسية والمجتمع دون الوقوع فى براثن الثنائيات المتقابلة يعنى التفكير فى الحياة السياسية بإزاحة بارادايم الدول ذات السيادة. ويعنى ذلك أن يؤخذ على محمل الجد إمكانية ظهور أشكال جديدة للهوية السياسية والمجتمع، لا تتأسس على الاستبعاد المطلق والتمايزات المكانية بين هنا وهناك، وبين الذات والآخر (Walker 1995a: 307).

ويقدم كونلى نقدًا ما بعد بنيوى يجعل مسألة الديمقراطية تتصل مباشرة بقضية السيادة، وتذهب أطروحته إلى أن مفهوم سيادة الدولة لا يتفق مع الديمقراطية، خصوصًا فى عصر عولمة الحداثة المتأخرة. وذروة نقده هى؛ تحدى "احتكار الدولة ذات السيادة للولاءات والهويات والطاقات الخاصة بأعضائها" (Connolly 1991:479). ولا شك أن الأنماط المتعددة للانتماء والاعتماد المتبادل، وتضاعف المخاطر العالمية الكامنة فى الحداثة المتأخرة، يؤديان إلى تعقيد التقسيمات الثنائية البسيطة بين الداخل والخارج. ويرى كونلى من هذا المنطلق أن الالتزامات والواجبات تتخطى دائمًا حدود الدول ذات السيادة، ذلك أن السيادة، بحسب كونلى، "تضع تحديدات صارمة للغاية على الهويات والولاءات التى تمتد وراءها"، ولهذا من الضرورى تشجيع روح الديمقراطية التى تتجاوز الطابع الإقليمى الأرضى، وتخترق أرجاء الدولة على جميع

المستويات (١٩٩١: ٤٨٠). ويطلق على ذلك "نثر الديمقراطية" أو ما يمكن أن يسمى بشكل أفضل "نزع الطابع الإقليمى عن الديمقراطية". "إن ما نحتاج إليه سياسيًا"، كما يذكر كونلى، "لهو سلسلة من الحركات عبر القومية وغير المرتبطة بدول بل إنها منظمة بشكل يخترق حدود الدول، وتحتشد حول قضايا معينة ذات أهمية عالمية، بحيث تضغط على الدول من الداخل والخارج فى آن واحد، من أجل إعادة ترتيب القناعات والأولويات والسياسات الراسخة" (Connolly 1995:23).

وهناك طرح مماثل يقدمه كامبل (1998 a:208)، ووفقًا له ينتج المعيار الأنطوبولوجى "خرائط أخلاقية" تضفى الطابع الإقليمى الأرضى على الديمقراطية والمسئولية، وترهنها بحدود الدولة ذات السيادة. لكن كامبل مثل كونلى مهتم بدعم روح التعددية الديمقراطية التى ستشجع التسامح والتعددية الثقافية داخل حدود الدول وعبرها. ومن خلال تشجيع التأكيد الفاعل على التغيير ستقاوم منطق الدولة ذات السيادة المتعلق بإضفاء الطابع الإقليمى والاحتجاز.

الأخلاق ما بعد البنيوية

تسأل ما بعد البنيوية، ماذا يمكن أن تعنى الأخلاق خارج بارادايم الذاتية السيادية؟ وهناك تياران أخلاقيان خرجا من رحم التأملات ما بعد البنيوية فى العلاقات الدولية. ويتحدى أحد التيارين الأساس الأنطولوجى الذى تقوم عليه الأطروحات الأخلاقية التقليدية، ويقدم تصورًا عن الأخلاق لا يقوم على ذلك الحد الفاصل الثابت والصارم بين الداخل والخارج. أما التيار الثانى فيركز على العلاقة بين الأسس الأنطولوجية والأطروحات الأخلاقية، ويثير التساؤل عما إذا كانت الأنطولوجيا يجب أن تكون سابقة على الأخلاق.

ويقدم التيار الأول بشكل مكتمل أشلي ووالكر (١٩٩٠) وكونلي (١٩٩٥)، ففي أساس كتاباتهم هناك نقد لذلك الإيمان بالحدود. ومرة أخرى، نجد هنا أن الهدف الرئيسي لنقد ما بعد البنيوية هو دفاع الدولة ذات السيادة عن الحدود التي لا تتزحزح. وتأخذ ما بعد البنيوية تلك الحدود الإقليمية، التي يظن أنها تحدد الهوية السياسية أو المجتمع، على أنها نتاج عارض تاريخيًا ويتسم بالغموض الشديد (Ashley & Walker 1990). ولذلك لا تتمتع بأية مكانة متجاوزة (ترانسندنتالية). وباعتبارها تحديًا للتقييدات الأخلاقية التي تفرضها الدولة ذات السيادة، لا تنحصر الأخلاق ما بعد البنيوية أو "الروح الدبلوماسية"، كما يسميها أشلي والكر، في أية حدود مكانية أو إقليمية، وإنما تسعى "لتمكين الممارسة الفاعلة لتلك الأخلاق في أوسع نطاق ممكن" (١٩٩٠:٣٩٥). فلا ينبغي أن تعرقل أية حدود تم ترسيمها عالمية تلك الأخلاق التي تنساب عبر الحدود (المتخيلة والواقعية):

حيثما تمارس تلك الأخلاق بفاعلية، ليس هناك صوت يمكنه أن يدعي الوقوف بصورة بطولية فوق رقعة أرض استبعادية، ويقدم تلك الرقعة باعتبارها مصدرًا للحقيقة التي ينبغي أن يجسدها البشر بشكل عنيف باسم المواطنين أو الشعب أو الأمة أو الطبقة أو النوع أو العرق أو العصر الذهبي أو السبب التاريخي من أي نوع كان. حيثما تمارس تلك الأخلاق بفاعلية لن يظهر نظام شمولي قط (Ashley & Walker 1990:395)

تقدم ما بعد البنيوية، بإحداثها قطيعة مع أخلاق الاستبعاد السيادي، فهمًا للأخلاق بمعزل عن التحديدات الإقليمية، فهذه الروح الدبلوماسية ما هي إلا أخلاق "نزع منها الطابع الإقليمي" وتتكشف باختراق حدود السيادة. وتكمل هذه الأخلاق الاختراقية تصور كونلي عن الديمقراطية التي نزع منها الطابع الإقليمي، وتتأسس هاتان الفكرتان على نقد لسيادة الدولة باعتبارها أساسًا لممارسة وتنظيم وتحديد الحياه السياسية.

أما التيار الأخلاقى الآخر فيقدمه كامبل، الذى يتبع دريدا وليفناس فى التشكيك فى الاقترابات التقليدية التى تستنبط الأخلاق من الأنطولوجيا، خصوصًا أنطولوجيا أوميتافيزيقا الحضور (Campbell Levinas 1969: Section 1 A) (وأنظر أيضًا 1998 a:171-92). فلا يبدأ هذا التصور بتوصيف إمبريقى للعالم باعتبارها مقدمة ضرورية للاعتبارات الأخلاقية، بل يعطى الأولوية للأخلاق باعتبارها "الفلسفة الأولى"، نوعًا ما. وقد تأثر المفكر الرئيسى فى هذا الاقتراب الأخلاقى، إيمانويل ليفيناس، باللاهوت اليهودى، بدرجة أكبر من الفلسفة اليونانية، ويقوم فكر ليفيناس فعلاً بتوفيق الاختلافات بين هذين النوعين من الفكر بشكل دائم، على أنها اختلاف بين فلسفة للتغير وفلسفة للهوية أو الشمول.

ويقلب ليفيناس التراتبية بين الأنطولوجيا والأخلاق رأسًا على عقب، بما يعطى الأولوية للأخلاق باعتبارها نقطة بداية. ويبدو أن الأخلاق تعمل باعتبارها شرطًا لازمًا لوجود عالم الكائنات، ويعيد ليفيناس توصيف الأنطولوجيا بحيث ترتبط بشكل لا ينفصم عن الأخلاق بل وتدين لها، وتغدو متحررة من كل البواعث الشمولية. ويعادى فكره كل أشكال الشمولية أو الإمبريالية الأنطولوجية والسياسية (Levinas 1969:44; Campbell 1998a:192). وبحسب تقدير ليفيناس، تتأسس الذاتية بشكل متواصل وباعتبارها علاقة أخلاقية، ويصبح من أثر اقتراب ليفيناس هو: إعادة تقييم المفاهيم كالذاتية والمسئولية على ضوء أخلاق الغيرية أو التغير (انظر: Campbell 1994:463, 1998a:176). ويؤدى ذلك إلى ظهور تصور عن الأخلاق ينحرف عن المبدأ الكانطى المتعلق بالقابلية للتعميم والتساوق اللذين نجدهما فى النظرية النقدية، وهكذا بدلاً من أن يبدأ ليفيناس بالذات ثم يعمم القاعدة عالميًا على مجتمع من المتساوين، نجده يبدأ من الآخر. ويضع هذا الآخر بعض المطالب على الذات، ومن ثم توجد علاقة غير متماثلة بين الذات والآخر، وتغدو المحصلة النهائية هى الوصول إلى إطار مختلف للسياسة، يكون هدفه هو الصراع من أجل أو نيابة عن التغيير

(Campbell 1994:477, 1998a:191). ولكن كما أوضح شابيرو (1998 b:698-9) قد لا تكون هذه الروح فى غاية الاختلاف عن أخلاق الضيافة الكانطية التى تشجع على التسامح العالمى مع الاختلاف باعتباره وسيلة لتقليل العنف العالمى.

ويعتقد كامبل (٢٠٠٥:٢٢٤) أن ما بعد البنيوية تتبنى "روح النقد السياسى" الذى يسعى لقلقلة الممارسات المستقرة وكشف الطبيعة العارضة للأبنية والممارسات السياسية. وفى هذا الصدد، ليست ما بعد البنيوية بعيدة تمامًا عن تقاليد النظرية النقدية التى تستلهم كانط. وكما لاحظ ريتشارد بيردزورث (٢٠٠٥:٢٢٤) عن حق أن ما بعد البنيوية باعتبارها فلسفة نقدية لا ينبغى أن تقلل" من شأن ما يستطيع العقل أداءه من عمل جيد، ومقدار ما يستطيع العقل تشكيله من عوارض التاريخ، ومقدار ما يستطيع العقل إطلاقه من اختلاف". وهذا إلى حد ما هو ما حاول دريدا (٢٠٠٥) كشفه فى كتابه المارقون، الذى كان عنوانه الفرعى "مقالان فى العقل".

ومن تداعيات أخذ نقد ما بعد البنيوية للشمولية والسيادة على محمل الجد، هو إعادة التفكير فى المفاهيم السياسية المركزية، كالمجتمع والهوية والأخلاق والديمقراطية، لتجنب الإصرار على إضفاء الطابع الإقليمى عليها من قبل الدولة ذات السيادة. إن المهمة العملية للسياسة أو الأخلاق ما بعد البنيوية هى بالفعل فك الارتباط بين تلك المفاهيم والسيادة والإقليم. وكما يشرح أنتونى بيرك (٢٠٠٤:٣٥٣) فى نقده القاطع لنظرية الحرب العادلة بعد الحادى عشر من سبتمبر، سيرفض التصور ما بعد البنيوى عن "السلام الأخلاقى أن يمرر التزاماته الأخلاقية خلال قناة الدولة فحسب، أو يعتمد عليها لحمايتنا بعنف". وينبغى أن يلاحظ على أية حال أن ما بعد البنيوية باعتبارها نقدًا للشمولية تعارض مفهومى الهوية والمجتمع بقدر ما يرتبطان بصورة دوجماتية بالتصورات الخاصة بالإقليمية والحدود والاستبعاد. إن رأس الأمر بالنسبة لما بعد البنيوية تمثل دائمًا فى تحدى الادعاءات الإبستمولوجية والسياسية للشمولية والسيادة، ومن ثم فتح المجال أمام التساؤلات عن موضع وطبيعة السياسى.

الخلاصة :

قدمت ما بعد البنيوية إسهامات عديدة لدراسة العلاقات الدولية. أولاً، سعت من خلال منهجها الجينالوجي لكشف الصلة بين ادعاءات المعرفة وادعاءات القوة السياسية والسلطة. ثانيًا، سعت من خلال الاستبصارات الجمالية والإستراتيجية النصية للتفكيك إلى إثارة إشكالات حول جميع الادعاءات ذات الصلة بالشمولية الإبستمولوجية والسياسية بالكشف عن الخيارات السياسية الكامنة وراء التأويلات المتنافسة. وتغدو لذلك على وجه الخصوص تداعيات مهمة فيما يتصل بكيفية القيام بصياغة مفهوم الدولة ذات السيادة، لأن التصورات السائدة تقوم على ممارسات الاحتجاز والاستبعاد. ولذلك ينبغى أن تتضمن الرؤية الأكثر إحاطة بالسياسة العالمية المعاصرة تحليلاً للفاعلين والحركات المستعرضة التى تعمل خارج وعبر حدود الدولة. ثالثًا، تسعى ما بعد البنيوية إلى إعادة التفكير فى مفهوم السياسى دون استصحاب الافتراضات المتعلقة بالسيادة وإعادة إضفاء الطابع الإقليمى. ومن خلال تحدى فكرة؛ أن طبيعة وموضع السياسى ينبغى أن يتحددا بواسطة الدولة ذات السيادة، تحاول ما بعد البنيوية توسيع مجال الخيال السياسى وكذلك نطاق الإمكانات السياسية المتصلة بإجراء تحولات فى العلاقات الدولية. وتبدو تلك الإسهامات أكثر أهمية عن ذى قبل، بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب.

الفصل التاسع

البنائية

كريستيان رويس سميث

خلال ثمانينيات القرن العشرين، حدد جدالان كبيران بنية علم العلاقات الدولية، وخصوصًا داخل التيار الرئاسى الأمريكى. أما الأول فكان بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد، حيث سعى الطرفان لتطبيق منطق النظرية الاقتصادية العقلانية على العلاقات الدولية، لكنهما وصلا إلى نتائج مختلفة جذريًا بصدد قابلية التعاون الدولى. أما الجدال الثانى فكان بين العقلانيين وأنصار النظرية النقدية، وفيه تحدى النقديون الافتراضات الإبستمولوجية والمنهاجية والأنطولوجية والمعيارية للواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، فى حين اتهم العقلانيون النقديين بأن ليس لديهم ما يقولونه بشأن العالم الواقعى للعلاقات الدولية. ومنذ نهاية الحرب الباردة، أزيحت محاور الجدالات السابقة من قبل جداليين جدد: أحدهما بين العقلاتيين والبنائيين، والآخر بين البنائيين وأنصار النظرية النقدية. وكان المحفز على تلك النقطة؛ صعود الاقتراب البنائى الجديد فى العلاقات الدولية، ذلك الاقتراب الذى تحدى عقلانية ووضعية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، وفى نفس الوقت دفع النظرية بعيدًا عن النقد ما وراء النظرى باتجاه التحليل الإمبريقى للسياسة العالمية.

ويشرح هذا الفصل نشأة وطبيعة المدرسة البنائية فى العلاقات الدولية، من خلال تسكينها فى العلاقات مع النظريتين العقلانية والنقدية. وتتسم البنائية بالتركيز على

أهميـة الأبنيـة المعيـارية وكـذلك المادية، وعلى دور الهـوية فى تشكيل العمل السـياسى، وعلى علاقة التكوين المتبادل بين الفواعل والأبنية، وعند استـخدام مصطلح العقلانية أو النظرية العقلانية، فإننى لا أشير إلى المدرسة الجروشيوسية أو الإنجليزية فى العلاقات الدوليـة، التى ناقـشـهـا أندرو لينكليـتـر فى الفـصـل الرابع من هـذا الكتـاب، ولكن إلى النظريات التى تقوم بوضـوح على افتراضـات نظرية الاختـيار العقـلانى، أى الواقـعية الجديدة والليبرالية الجديدة بشكل أساسى. وسوف أستخدم مصطلح "النظرية النقدية" بشكل واسع لتشمل كل النظريات ما بعد الوضعية ذات الصلة بالجدال الثالث، ويضم المصطلح كـلاً من النظرية النقـدية، بالتـعريف الضـيق، المرتبطة بمدرسـة فـرانكفـورت والنظرية الدولية مـا بعد الحـداثية، التى تـعرض لهـا ريتشـارد ديفيتـاك فى الفـصلين السابع والثامن على التوالى. وبعد التعرض للمسلمات العقلانيـة عند الواقـعية الجديدة والليـبراليـة الجـديدة، وتناول النقـد الموسع لتلك المسلمـات الذى شنه أنصـار النظرية النقدية خـلال ثمانينيات القرن العشرين، سوف أخوض فى جذور البنائية ومسلماتها النظرية الأسـاسيـة. وبعد ذلك سـوف أقـوم بالتـفرقـة بين ثلاثة أشكال مـختلفـة للاتجـاه البنائى فـى علم العـلاقـات الدوليـة: النظامى ومسـتـوى الوحدة والكلى. ويتـبـع ذلك بعض التأملات حـول أوجه الاعتراض على البنائية باعتبارها اقترابـاً نظريـاً، من خـلال مناقشة إسـهـام البنائيـة فى نظرية العـلاقات الدولية وعـرض مـخـتـصـر للتطورات الأخيـرة فى البنائية.

النظرية العقلانية

بعد الحـرب العـالمية الثـانية، صـارت الواقـعية هى النظرية المسيطرة فى العلاقـات الدولية، لكن تلك السـيطرة لم تمر دون تحـد مـع ظهور منظورات نظريـة جديدة أجبـرت على القيام بمراجعات للنظرية الواقـعية. ففى سبعينيات القرن العشرين ظهر التـحدى للواقعيـة الكلاسيكية، لكلاود وكار ومورجـانتـاو ونيبور والآخرين، من قبل الليبراليـة من

أمثال روبرت كيوهان وجوزيف ناى، اللذين أكدا على الاعتماد المتبادل بين الدول والعلاقات عابرة القوميات بين الفاعلين من غير الدول، وخصوصًا الشركات متعددة الجنسيات. ولم تعد العلاقات الدولية تصور على أنها نظام من "كرات البلياردو المتصاومة"، وإنما باعتبارها شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تربط الفاعلية تحت القوميين والقوميين والعابرين للقوميات والدوليين والمتجاوزين للقوميات (Keohame & Nye 1972). وعدلت هذه النظرة لاحقًا بحيث تمنح قدرًا أكبر من الانتباه لدور وأهمية الدول ذات السيادة، مع إعادة تعريف كيوهان وناى لقوة الدولة فى ضوء "الاعتماد المتبادل المركب": (Keohame & Nye 1972). لقد تم الاعتراف بأن الدول هى الفواعل الرئيسة فى السياسة العالمية، لكن ساد الاعتقاد بأن انتشار الاعتماد المتبادل غيَّر من طبيعة وفاعلية قوة الدولة، فلم يعد ميزان القوة العسكرية، الذى شدد عليه الواقعيون لأمد طويل، يحدد النواتج السياسية، لأن الحساسية والقابلية للتأثير بالاعتماد المتبادل أنتجتا علاقات قوة جديدة بين الدول.

لكن هذا التحدى للواقعية لم يمر دون استجابة، فكما يذكر جاك دونلى، فى الفصل الثانى من هذا الكتاب، قام كينيث والتر بنشر كتابه "نظرية السياسة الدولية" فى عام ١٩٧٩، وفيه قدم نظرية واقعية جرت مراجعتها بشكل راديكالى، وأطلق عليها لاحقًا "الواقعية الجديدة" أو "الواقعية البنيوية". وقد استمد والتز إلهامه الفكرى من مصدرين هما: نموذج نظرية البناء لفيلسوف العلم إوى لاكاتوس، والنظرية الاقتصادية الكلية. وقد قاده المصدر الأول لتصميم نظرية بعدد قليل من الافتراضات، أى مجموعة شحيحة من المقترحات ذات قوة إرشادية ويمكنها توليد فروض قابلة للتحقق منها إمبريقيا بشأن العلاقات الدولية. أما المصدر الثانى فقد شجعه على التركيز على المحددات البنيوية لسلوك الدولية، فقامت النظرية الواقعية الجديدة على افتراضية: أن النظام الدولى فوضوى، بمعنى أنه يفتقد وجود سلطة مركزية لفرض النظام، وأن أمثلة هذا النظام تهتم فيه الدول بصفة أساسية بالحفاظ على وجودها. وواصل والتز

أطروحته بالقول: إنه حتى تحافظ الدول على بقائها فعليها أن تعظم قوتها، وخصوصًا قوتها العسكرية. ونظرًا لأن هذه القوة صفرية - بمعنى أن زيادة القوة العسكرية لدولة ما تنتج بالضرورة نقصًا فى القوة النسبية لدولة أخرى - يجادل والتز بأن الدول "أنصار التمركز الدفاعى" تدرك مركزها داخل تراتبية القوة للدول، وتسعى فى الحد الأدنى للحفاظ على مركزها وفى الحد الأقصى لزيادة مركزها لدرجة السيطرة، ولهذا السبب، زعم والتز أن الصراع على القوة ملمح دائم للعلاقات الدولية، وأن الصراع فيها متأصل. وفى مثل هذا العالم، حسبما يذهب والتز، يعتبر التعاون بين الدول مشكوكًا فيه فى أفضل الحالات، وغير موجود فى أسوئها.

وقد ساعدت نظرية السياسة الدولية على تنشيط الواقعية بمنح الواقعيين هوية جديدة - باعتبارهم واقعيين جددًا أو واقعيين بنيويين - وثقة جديدة تصل إلى حد الغرور. وعلى الرغم من ذلك لم يقتنع الجميع بذلك، وأطلقوا سهام النقد من مواقع عدة، أتت أكثر الانتقادات اعتدالاً من قبل تلك المدرسة الجديدة للمؤسسين الليبراليين الجدد بقيادة روبرت كيوهان الذى عدل موقفه. فلقد ابتعد عن اهتمامه السابق بالعلاقات العابرة للقوميات والاعتماد المتبادل، وأخذ على عاتقه مهمة تفسير التعاون فى ظل الفوضى. وكان الواقعيون يجادلون لفترة طويلة بأن التعاون الدولى إذا وجد أصلاً فإن ذلك فقط فى ظل ظروف الهيمنة، أى عندما تقدر دولة مسيطرة على استخدام قوتها لوضع وتنفيذ القواعد المؤسسة الضرورية لدعم التعاون بين الدول.

وبحلول نهاية السبعينيات، كانت القوة النسبية لأمريكا فى انحسار واضح، لكن ذلك الإطار من المؤسسات التى دعمتها بعد الحرب العالمية الثانية لتسهيل التعاون الاقتصادى الدولة لم يجعلها تنهار فكيف تفسر ذلك؟ فى كتابه "ما بعد الهيمنة" الصادر عام ١٩٨٤، اقترح كيوهان نظرية ليبرالية جديدة للتعاون الدولى، وهى نظرية احتضنت ثلاثة عناصر من الواقعية الجديدة، هى: أهمية الفوضى الدولية فى تشكيل سلوك الدولة، والدولة باعتبارها أهم فاعل فى السياسة الدولية، وافتراض أن الدولة

تهتم بمصالحها الذاتية بصفة جوهرية. كما تبنى أيضًا نموذج بناء النظرية عند لاكاتوس الذى ألهم الواقعية الجديدة (Keohane 1984 , 1989).

ورغم تلك الأرضية المشتركة مع الواقعية الجديدة، وصلت الليبرالية الجديدة إلى نتائج مختلفة تمامًا إزاء قابلية التعاون الدولى المستدام. وكما ذكرنا أيضًا، يسلم الليبراليون الجدد بأن الدول عليها أن تتبع مصالحها فى ظل ظروف الفوضى، وعلى حد تعبير أكسلرود وكيوهان، إن الفوضى "تظل ثابتة" (١٩٩٩٣:٨٦). وعلى الرغم من ذلك، لا تحدد الفوضى وحدها مدى أو طبيعة التعاون الدولى، ويزعم الليبراليون الجدد أن الواقعيين الجدد يكونون أقرب للصواب عندما تكون هناك درجة منخفضة من الاعتماد المتبادل بين الدول. فعندما تنخفض التفاعلات الاقتصادية والسياسية بين الدول للحد الأدنى، يكون هناك قليل من المصالح المشتركة التى تحفز التعاون الدولى. أما عندما ترتفع درجة الاعتماد المتبادل، كما هى الحال منذ الحرب العالمية الثانية، تشترك الدول فى نطاق واسع من المصالح، من إدارة التجارة الدولية وحتى حماية البيئة الدولية.

إن وجود المصالح المتبادلة متطلب ضرورى للتعاون الدولى، لكن الليبراليين الجدد يصرون على أن وجود هذه المصالح لا يفسر بذاته مدى وطبيعة العلاقات التعاونية بين الدول- فلا يزال التعاون الدولى صعب المنال- وحتى عندما تكون هناك مصالح مشتركة بين الدول، عادة ما يثنى غياب سلطة مركزية عالمية تلك الدول عن الدخول فى الالتزامات المتبادلة التى يتطلبها التعاون. فبدون سلطة مركزية، تخشى الدول أن تتعرض للخداع من قبل الآخرين فى الاتفاقات، وتعتبر أن التعاون مكلف للغاية بالنظر إلى المجهود المتعين بذله، بل عادة ما تنقصهم المعلومات الكافية التى تعلمهم بوجود مصالح مشتركة لهم مع الدول الأخرى. ويفسر ذلك ليس فقط لماذا تحقق الدول فى التعاون، حتى عندما توجد مصالح مشتركة فيما بينها، ولكن ذلك يفسر أيضًا كيف تتعاون مع بعضها إذا قررت ذلك. ووفق ما يرى الليبراليون الجدد، تبنى الدول

المؤسسات أو الأنظمة الدولية لتجاوز العقبات القائمة أوجه التعاون. ولكن الأنظمة الدولية عبارة عن مجموعات من المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات صنع القرار المعلنة أو المضمرة، التي تجتمع حولها توقعات الفاعلين فى مجال ما فى العلاقات الدولية، فيقال إنها ترفع من تكلفة الغش، وتخفض من تكاليف التعاملات وتزيد من المعلومات، ولذلك تسهل التعاون فى ظل الفوضى (keohame 1984: s7,8s- 109).

ويتسم الجدال بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد عادة بأنه جدال بين من يعتقدون أن الدول مشغولة بالمكاسب النسبية فى مقابل من يعتقدون أن الدول تهتم بدرجة أكبر بالمكاسب المطلقة. فنظرًا لأن الفوضى تجعل الدول قلقة على بقائها، ونظرًا لأن القوى هى الضمان النهائى للبقاء، يؤمن الواقعيون الجدد أن الدول تقيس قوتها بشكل ثابت بالنسبة للدول الأخرى فهى تراقب دائما ما إذا كان مركزها فى تراتبية القوة الدولية مستقرًا أو هابطًا أو صاعدًا، وتخشى من الهبوط فى مركزها أكثر من أى شىء آخر. ولهذا يتشكك الواقعيون الجدد فى التعاون الدولى: فلو كانت الدول قلقة بشأن المكاسب النسبية، فسوف تعدل عن التعاون إذا خشيت أن مكاسبها ستكون أقل من تلك التى يحققها الآخرون. فإذا كانت اتفاقية تجارية تعد الدولة (أ) بمكسب صاف قدره ١٠٠ مليون دولار، ولو أن نفس الاتفاقية ستحقق مكسبًا صافيًا للدولة (ب) قدره ٢٠٠ مليون دولار، فقد ترفض الدولة (أ) التعاون. وبعبارة أخرى، قد تهتم بشكل أساسى بالمكاسب النسبية. غير أن الليبراليين الجدد ينكرون أن تكون حسابات المكاسب النسبية تضع مثل تلك العقبة فى سبيل التعاون الدولى، ويرون أن العالم الذى يتخيله الواقعيون الجدد مفرط فى تبسيطه.

إن الدولة الواثقة من بقائها؛ ويصل هذا إلى نسبة معتبرة من الدول، ليست منشغلة بالمكاسب النسبية كما يظن الواقعيون الجدد. ذلك أن الدول تميل لتقييم نيَّات الدول الأخرى، وكذلك قدراتها النسبية، وعندما يكون للدول العربية من العلاقات مع العديد من الدول يغدو حساب المكاسب النسبية غير عملى بمنتهى البساطة. ولذلك

يوصف الليبراليون الجدد ليس بأنهم من أنصار التحرك الدفاعى كما يفعل الواقعيون الجدد، ولكن باعتبارهم من أنصار تعظيم المنفعة، نظرًا لأن الفاعلين سينزعون نحو التعاون طالما يعدهم بتحقيق مكاسب مطلقة فى مصالحهم.

وعلى الرغم من الاختلافات، فإن كلاً من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة نظريات عقلانية؛ فكلتاهما مبنية على الافتراضات النظرية للاختيار فى النظرية الاقتصادية الجزئية. وتبرز فى هذا المقام ثلاثة افتراضات. أولاً، يفترض أن الفاعلين السياسيين - سواء كانوا أفرادًا أم دولاً- ذرات منفصلة ومعنيون بمصالحهم الذاتية وعقلانيون. ويتم التعامل مع هؤلاء الفاعلين باعتبارهم سابقين على وجود المجتمع، بمعنى أن هويتهم ومصالحهم مستمدتان من أنفسهم، وبلغة الليبرالية الكلاسيكية، الأفراد هم مصدر تصوراتهم الذاتية الخيرة. وأيضًا يعنى الفاعلون بمصالحهم الذاتية، ويهتمون بشكل أساسى بتحقيق هذه المصالح. كما أنهم عقلانيون، وقادرون على إنشاء أكثر الوسائل فاعلية وكفاءة لتحقيق مصالحهم فى داخل القيود البيئية التى يواجهونها. ثانيًا، يتبع ما سلف، افتراض أن مصالح الفاعلين تقع خارج التفاعل الاجتماعى، ويعتقد أن الأفراد والدول يدخلون فى العلاقات الاجتماعية ومصالحهم متشكلة بالفعل من الأساس. ولذلك لا يعتبر التفاعل الاجتماعى محدداً مهمًا للمصالح. ثالثًا، ويتبع ما سلف أيضًا تصور المجتمع على أنه مجال إستراتيجى، أى مجال يجتمع فيه الأفراد أو الدول لمتابعة مصالحهم المحددة سلفًا. ولهذا، فإن الأفراد ليسوا اجتماعيين بالفطرة، وهم ليسوا نواتج بيئتهم الاجتماعية، وإنما مجرد كائنات عاقلة معزولة كالذرات تدخل فى علاقات اجتماعية لتعظيم مصالحهم.

وقد تم التعبير عن تلك الافتراضات بشكل شديد الوضوح فى الواقعية الجديدة، فكما رأينا تعد الدول "أنصار التمركز الدفاعى" أى حراسًا غيورين على مراكزهم فى تراتبية القوة الدولية. ولا يهتم الواقعيون الجدد بطريقة تشكل مصالح الدولة، فليست لديهم نظرية عن تشكل المصالح ولا حتى يعتقدوا أنه ينبغى عليهم ذلك، بخلاف

اعتقادهم أن حالة الفوضى الدولية تمنح الدول دافعًا للبقاء، وأن قيود ومحفزات النظام الدولى تقوم مع مرور الوقت بتنشئة الدول على أشكال معينة من السلوك (Waltz 1979 : 91-2,127-8). بالإضافة إلى ذلك تعتبر العلاقات الدولية إستراتيجية بشكل كامل لدرجة أن الواقعيين الجدد ينكرون وجود مجتمع من الدول كلية، ويتحدثون عن "نظام دولى" وليس "مجتمعا دوليًا". ولكن كيف يمكن مقارنة الليبرالية الجديدة بذلك؟ إن افتراض الاهتمام بالمصلحة الذاتية تعبر عنه الليبرالية الجديدة فى فكرة أن الدول أنانيون عقلانيون: أى فاعلون يعنون بشكل أساسى بمصالحهم المحددة تحديدًا دقيقًا، ويتابعون تلك المصالح بأكفأ أسلوب ممكن. ويعتبر الليبراليون الجدد، تماما مثل الواقعيين الجدد، مصالح الدولة خارجة عن التفاعل بين الدول، ولا يرون حاجة لنظرية حول تشكل المصالح. وفى الحقيقة، استبعدت بشكل صحيح مسألة تفسير أصول مصالح الدولة من نطاق النظرية الليبرالية الجديدة. وأخيرًا، يتجاوز الليبراليون الجدد الخيال النظامى الصارم عند الواقعية الجديدة، ويعترفون بوجود مجتمع دولى، بيد أن تصورهم لهذا المجتمع يظل إستراتيجيًا. فالدول تجتمع بالتأكيد للتعاون فى بناء المؤسسات الوظيفية والحفاظ عليها، لكن هويتها ومصالحها لا تتشكلان أو تتأسسان بواسطة تفاعلاتها الاجتماعية بأى وسيلة كانت.

تحدى النظرية النقدية

فى حين خاص الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد نزاعًا عائليًا عقلانيًا، تحدى أنصار النظرية النقدية أسس المشروع العقلانى ذاته، حيث انتقدوا أنطولوجيًا صورة الفاعليه الاجتماعية باعتبارها ذرات أنانية منعزلة، تتشكل مصالحها قبل التفاعل الاجتماعى، وتدخل فى علاقات اجتماعية لأغراض إستراتجية فقط. وفى مقابل ذلك، يجادلون بأن هؤلاء الفاعلين اجتماعيون بشكل أصيل، وأن هوياتهم ومصالحهم تتشكل اجتماعيًا أى أنها نواتج الأبنية الاجتماعية بين الذاتية، ومن الناحية الإبستمولوجية

والمنهاجية، يتشككون فى الوضعية الجديدة لأشكال العلوم الاجتماعية التى تستلهم "إوى لاكاتوس"، ويرفعون من شأن الأنماط التأويلية للفهم، التى تناسب الطبيعة غير القابلة للعديد من الظواهر الاجتماعية وللذاتية المتأصلة فى كل ملاحظة. ومن الناحية المعيارية، يدينون فكرة التنظير المحايد قيمياً، ويجادلون أن كل معرفة مرتبطة بمصالح، وأن النظريات يجب أن تلتزم بشكل واضح بالقيام بكشف وتفكيك أبنية السيطرة والقمع (Hoffman 1987, Georye & Campbell 1990).

وتحت مظلة هذا النقد الموسع، يقف أنصار النظرية النقدية الحداثية وما بعد الحداثية موحدين ضد النظريات العقلانية السائدة. ومثلما ينقسم العقلانيون من الداخل كذلك الأمر بالنسبة للنقدية، حيث يتبنى ما بعد الحداثيين، استناداً للمنظرين الاجتماعيين الفرنسيين وخصوصاً جاك دريدا وميشيل فوكو، موقف "التأويلية الراديكالية". ويعارضون كل محاولات تقييم الادعاءات الإمبريقية والأخلاقية عن طريق معيار واحد للصحة، مدعين أن مثل تلك الإجراءات تهمس دائماً وجهات النظر والمواقف الأخلاقية البديلة، بما يخلق تراتبيات القوة والسيطرة. أما الحداثيون، الذين استلهموا كتابات منظرى مدرسة فرانكفورت مثل يورجين هابرماس، فيتبنون موقف "التأويلية النقدية". ويعترفون بالطبيعة العارضة لكل معرفة – أى الذاتية المتأصلة فى كل المزاعم المعارضة والصلة الوثيقة بين المعرفة والقوة – لكنهم يصرون على الحاجة لبعض المعايير للتفرقة بين المزاعم المعرفية المقبولة وغير المقبولة، وأنه بدون حد أدنى من المبادئ الأخلاقية المرتكزة للتوافق يصبح النشاط السياسى التحريرى مستحيلاً. وقد صور مارك هوفمان الاختلاف بين الحداثيين وما بعد الحداثيين على أنه تفرقة بين "المعارضين للتأسيسية" و"أنصار الحد الأدنى للتأسيسية" (١٩٩١:١٦٩-٨٥).

وبرغم هذه الاختلافات المهمة، تتمتع الموجة الأولى للنظرية النقدية بطابع شبه فلسفى أو ما وراء نظرى متميز، فقد طوف أنصار النظرية الدولية النقدية على نطاق واسع بالاهتمامات الإبستمولوجية والمعيارية والأنطولوجية والمنهاجية، وكرسوا طاقاتهم

بشكل أساسى لهدم الأسس الفلسفية للمشروع العقلانى. ومما هو جدير بالذكر أن المنظرين النقديين نشروا بالتأكيد دراسات إمبريقية عن السياسة العالمية، لكن التوجه العام للكتابات النقدية كان أكثر نظرية وتجديداً، كما تبلور تأثيرهم الأساسى فى نقد الافتراضات السائدة عن المعرفة الشرعية عن طبيعة العالم الاجتماعى عن أغراض التنظير (Cox 1987, Der Derian 1987). وقد شجع هذا التوجه العام ذلك الافتراض الذى يشاركه المنظرون النقديون على نطاق واسع بشأن العلاقة بين النظرية والممارسة. ويتضح هذا الافتراض فى التصور المشترك بصدد أن الواقعية تمثل "خطاب الهيمنة"، ويعنى ذلك أمرين. أولاً، أن افتراضات الواقعية، خصوصًا تلك التى ترتدى رداء العقلانية والوضعية الجديدة مثل الواقعية الجديدة، تحدد ما يعتبر معرفة شرعية فى علم العلاقات الدولية. ثانيًا، أن نفوذ هذه الافتراضات يمتد لما وراء المجال الأكاديمى بحيث يفرط عملية منع القرار، خصوصًا فى الولايات المتحدة. ولذلك تعتبر النظريات العقلانية ضارة بشكل مزدوج، فهى لا تسيطر فقط على الخطاب الأكاديمى فى العلاقات الدولية بما يؤدى لاستبعاد المنظورات وأشكال المعرفة البديلة، لكنها أيضًا ألهمت سياسات الحرب الباردة لواشنطن، بكل ما تتضمنه تلك السياسات من إفراط فى استخدام القوة. ومن هذا المنطلق، ينظر إلى النظرية على أنها تتمتع بعلاقة عضوية مع الممارسة، واعتبر نقد الخطاب الأكاديمى للعلاقات الدولية جوهر التحليل الحقيقى (Price & Reus-Smit 1998).

البنائية

أدى انتهاء الحرب الباردة إلى إعادة تشكيل هائلة للمناقشات داخل الخطاب الأمريكى السائد فى نظرية العلاقات الدولية، وعزز من ذلك صعود المدرسة البنائية الجديدة فى الفكر. وفى حين تدين البنائية بالكثير للتطورات الفكرية فى السوسيولوجيا – وخصوصًا المؤسسية السوسيولوجية (انظر: Finnemore 1996)– يذهب ريتشارد

برايس وكريس رويس سميث إلى أن البنائية يتعين النظر إليها بشكل أساسى باعتبارها ثمرة للنظرية الدولية النقدية، حيث سعى العديد من روادها إلى تطبيق استبصارات تلك النظرية من أجل القاء الضوء على الأبعاد المتنوعة للسياسة العالمية. وتختلف البنائية عن الموجة الأولى للنظرية النقدية بأية حال فى تركيزها على التحليل الإمبريقى. ورغم استمرار بعض البنائيين فى العمل على مستوى ما وراء النظرية (Onuf 1989, Wendt 1999)، لكن معظمهم سعى وراء الاستنارة المفاهيمية والنظرية من خلال التحليل النظامى للتضحيات الإمبريقية فى السياسة العالمية. وهكذا مال ميزان الدراسات النقدية بعيداً عن النمط السابق من الأطروحات الفلسفية المجردة، واتجه نحو دراسة الخطاب والممارسة الإنسانيتين خارج الحدود الضيقة لنظرية العلاقات الدولية. وفى حين رفضت الموجة الأولى من المنظرين النقديين الصورة العقلانية للبشر باعتبارهم ذرات منفصلة أنانية وللمجتمع باعتباره مجالاً إستراتيجيًا - وقدموا صورة بديلة للبشر على أنهم متجذرون اجتماعيًا ومخلوقون اتصاليًا ومُتمكنون ثقافيًا - استخدام البنائيون هذه الأنطولوجيا البديلة لتفسير وتأويل بعض أبعاد السياسة العالمية، التى مثلت شذوذًا عند الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، وفى حين أدان المنظرون الأولون المنهاجية الوضعية الجديدة لتلك الاقترابات، مطالبين بأنماط للتحليل أكثر تأويلية وخطابية وتاريخية، وظف البنائيون تلك التكنيكات ذاتها من أجل توسعة نطاق استكشافاتهم الإمبريقية.

وحفز على صعود البنائية أربعة عوامل. أولاً كان العقلانيون البارزون - مدفوعين بمحاولة إعادة تأكيد تفوق تصوراتهم عن النظرية والسياسة العالمية - قد تحدوا المنظرين النقديين أن يتحركوا إلى أبعد من النقد النظرى إلى التحليل الحقيقى للعلاقات الدولية. وبينما أدان المنظرون النقديون البارزون الدوافع الكافية وراء مثل هذا التحدى، رأى البنائيون فيه فرصة لإثبات القوة الإرشادية للمنظورات غير العقلانية (Walken 1989). ثانيًا، قوَّض انتهاء الحرب الباردة المزاعم التفسيرية للواقعيين الجدد

والليبراليين الجدد، فلم يتنبأ أى منهما أو حتى استطاع أن يفهم بطريقة صحيحة التحولات النظامية التى أعادت تشكيل النظام العالمى. كما أدت تلك النهاية أيضًا إلى تقويض افتراض المنظرين النقديين بأن النظرية تقود الممارسة بالمعنى الضيق أو المباشر، لأن السياسة العالمية كشفت بصورة متزايدة ديناميات متناقضة مع التوقعات والتشخيصات الواقعة. وهكذا فتحت نهاية الحرب الباردة المجال أمام منظورات تفسيرية بديلة، وحفزت الدارسين ذوى الميول النقدية للتحرك بعيدًا عن ذلك النقد لما وراء النظرية المحددة بشكل ضيق. ثالثًا، مع بدايات تسعينيات القرن العشرين ظهر جيل جديد من الدارسين الشباب الذين اعتنقوا العديد من مبادئ النظرية الدولية النقدية، لكنهم رأوا فرصة للتجديد فى الإحكام المفاهيمى، وفى التطورات النظرية التى تستلهم الدراسات الإمبريقية (Klotz 1998, 20, Kien 1997, price 1997, Hall 1999 lynch 1999, Reus. snit 1999, tannenwald 1999, Rae 2002) ولم يسهم انتهاء الحرب الباردة وحده فى طرح تساؤلات جديدة ومثيرة للاهتمام حول السياسة العالمية (مثل ديناميات التغير الدولى وطبيعة الممارسات المؤسسية ودور الفاعل من غير الدول ومشكلة حقوق الإنسان) وإنما شجع إخفاق العقلانيين فى تفسير التحولات النظامية الأخيرة هذا الجيل الجديد من الدارسين على إعادة النظر فى الأسئلة والمسائل القديمة، التى خاض فيها منذ أمد بعيد الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد (ويتضمن ذلك السيطرة على أسلحة الدمار الشامل ودور وطبيعة الثقافة الإستراتيجية وتداعيات حالة الفوضى). وأخيرًا، أسهم فى دفع المنظور البنائى الجديد قدمًا الحماس الذى أبداه الدارسون المنتمون للتيار الرئيسى - وقد أصابهم الإحباط بسبب الإخفاقات التحليلية للنظريات العقلانية السائدة - باعتناقهم لمنظور جديد، قاموا بتحريكه من هوامش إلى مركز الجدال النظرى (Katzenstein 1996, Ruggie 1993).

وعلى غرار الانقسام داخل النظرية الدولية النقدية، ينقسم البنائيون أيضًا إلى حداثيين وما بعد حداثيين، لكنهم جميعًا يسعون بأية حال لتوضيح واستكشاف ثلاثة

أمور أنطولوجية مركزية بشأن الحياة الاجتماعية، إنها مبادئ يزعمون أنها توضح السياسة العالمية بدرجة أكبر من الافتراضات العقلانية المنافسة لهما. أولاً، فيما يتصل بمدى قدرة الأبنية على تشكيل سلوك الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، سواء كانوا دولاً أم أفراداً يعتقد البنائيون أن الأبنية المعيارية أو الفكرية على نفس القدرة من الأهمية كالأبنية المادية. فبينما يؤكد الواقعيون الجدد على البنية المادية لتوازن القوة العسكرية، وكذلك يشدد الماركسيون على البنية المادية للنظام الرأسمالي العالمي، يجادل البنائيون بأن النظم المشتركة للأفكار والمعتقدات والقيم تتمتع بخصائص بنيوية أيضاً، وأنها تؤثر تأثيراً قوياً على العمل الاجتماعي والسياسي. وهناك سببان يفسران لماذا يعتقدون مثل هذه الأهمية في تلك الأبنية. حيث يرى البنائيون أن "الموارد المادية يصبح لها معنى بالنسبة للعمل الإنساني فقط من خلال بنية المعرفة المشتركة التي تتجذر فيها" (Wendt 1995: 73). فعلى سبييل المثال، في كل من كندا وكوبا إلى جوار الولايات المتحدة، نرى أن توازن القوة العسكرية البسيط ليس بمستطاعه أن يفسر حقيقة أن الأولى حليف مقرب للولايات المتحدة وأن الثانية عدو صحيح لها. إن الأفكار المتعلقة بالهوية ومنطق الأيديولوجيا والأبنية الراسخة للعداوة والصداقة تغطي التوازن المادي للقوة بين كندا والولايات المتحدة، وكوبا والولايات المتحدة، معاني مختلفة راديكاليًا. ويشدد البنائيون أيضًا على أهمية الأبنية المعيارية والفكرية، لأنها تشكل الهويات الاجتماعية للفاعلين السياسيين. وتماماً مثلما تشكل المعايير المؤسسية للعالم الأكاديمي هوية الأستاذ الجامعي، تكيف معايير النظام الدولي الهوية الاجتماعية للدولة ذات السيادة. فمثلاً في عصر الملكية المطلقة ١(sss-1848)، ذهبت معايير المجتمع الدولي الأوربي إلى أن الملكيات المسيحية هي الشكل الشرعي الوحيد للدولة ذات السيادة، وقد تآمرت هذه المعايير المدعومة بالممارسات القمعية لمجتمع الدول لتقويض الحكم المسلمة أو الليبرالية أو القومية.

ثانيًا، يجادل البنائيون بأن فهم كيفية تكييف الأبنية غير المادية لهويات الفاعلين فى غاية الأهمية، لأن تلك الهويات تلهم المصالح وبالتالى التصرفات. وكما شاهدنا سلفًا، يؤمن العقلانيون بأن مصالح الفاعلين تتحدد خارجيًا، بمعنى أن الفاعلين سواء كانوا دولاً أم أفرادًا يقابلون بعضهم بعضًا مستصحبين مجموعة من التفضيلات موجودة سلفًا. ولا يهتم الواقعيون الجدد أو الليبراليون الجدد بالبحث عن مصدر تلك التفضيلات، ولكن فقط بالبحث فى كيفية سعى الفاعلين وراءها إستراتيجيًا. ولهذا فإن المجتمع- داخليًا ودوليًا- يعتبر مجالا إستراتيجيا، أى مكانًا يتابع الفاعلون فيه أهدافهم المحددة سابقًا، وهو مكان أيضًا لا يغير من طبيعة أو مصالح أولئك الفاعلين بأى شكل عميق. وفى مقابل ذلك، يذهب البنائيون إلى أن فهم كيفية بلورة الفاعلين لمصالحهم له أهمية حاسمة فى تفسير نطاق واسع من الظواهر السياسية الدولية، التى يتجاهلها العقلانيون أو يسيئون فهمها. ومن أجل تفسير تشكل المصالح، يركز البنائيون على الهويات الاجتماعية للأفراد أو الدول، ووفق كلمات ألكسندر وندت فإن الهوايات هى أساس المصالح (wendt 1992:398). وإذا عدنا إلى الأمثلة السابقة، فإن الهوية (الأكاديمية، تمنح الشخص مصالح معينة كالبحث والنشر، ويستصحب كون المرء ملكًا مسيحيًا فى عصر الملكية المطلقة منحه طاقة من المصالح مثل التحكم فى الدين داخل إقليمه، والحصول على حقوق الخلافة فى العرض وراء حدود ذلك الإقليم، وسحق الحركات القومية. وبالمثل، يشجع كون المرء ليبراليا ديمقراطيًا فى الوقت الحالى على عدم التسامح. ولا يعارض البنائيون فكرة أن الفاعلين قد يكونون معنيين بمصالحهم الذاتية، لكنهم يرون أن ذلك لا يغنى شيئًا طالما يعرفون أنفسهم كيف يقوم الفاعلون بتعريف أنفسهم وكيف يلهم ذلك تحديد تلك المصالح.

ثالثًا، يحاجج البنائيون بأن الفواعل والأبنية تسهمان فى تأسيس بعضها بعضًا بصورة تبادلية، فقد تكيف الأبنية المعيارية والفكرية هويات ومصالح الفاعلين، لكن تلك الأبنية ما كانت لتوجد لولا الممارسات التى يمكن معرفتها لأولئك الفاعلين. ويقترح

تركيز ويندت على القوة "العارضة" للأبنية، ونزوع العديد من البنائيين لدراسة كيفية تشكيل المعايير للسلوك، أن البنائيين بنيويون، تمامًا مثل الواقعيين الجدد ونظرائهم الماركسيين. ولكن عند التدقيق فى النظر، يجد المرء أن البنائيين يفضل تصنيفهم باعتبارهم تركيبيين، بمعنى أنهم يؤكدون على تأثير الأبنية غير المادية على الهويات والمصالح، لكنهم بنفس درجة الأهمية يشددون على دور الممارسات فى الحفاظ على تلك الأبنية وتغييرها. إن المعايير المؤسسة والأفكار "تحددان معنى وهوية الفاعل الفرد وأنماط النشاط الاقتصادى والسياسى والثقافى الملائمة التى ينخرط فيها أولئك الأفراد" (Bali & Meyer & Thamas 1989 : 12)، ومن خلال "التفاعل التبادلى تخلق الأبنية الاجتماعية الثانية نسبيًا، التى نحدد من خلالها هوياتنا ومصالحنا" (Wendt 1992 : 406). فمعايير العالم الأكاديمى تعطى بعض الأفراد هوية أكاديمية تستصحب معها مصلحة متعلقة بالبحث والنشر، لكن هذه المعايير توجد وتستديم عبر الممارسات الأكاديمية التى تحولت إلى روتين. وبالمثل، فإن المعايير الدولية، التى ترفع الليبرالية الديمقراطية باعتبارها النمط المسيطر للدولة الشرعية، والتى ترخص بالتدخل باسم حقوق الإنسان ونشر التجارة الحرة، إنما توجد وتستمر فقط بسبب الممارسات المستمرة للدول الديمقراطية الليبرالية (والفاعلين الأقوياء من غير الدول).

وينظر إلى الأبنية المعيارية والفكرية على أنها تشكل هويات ومصالح الفاعلين من خلال ثلاثة ميكانيزمات: الخيال والاتصال والتقييد. فيما يتصل بالميكانيزم الأول، يجادل البنائيون بأن الأبنية غير المادية تؤثر على ما يرى الفاعلون أنه مجال الممكن: كيف يظنون أنهم ينبغى أن يتصرفوا، وما الحدود المتصورة لأعمالهم، وما الإستراتيجيات التى يمكنهم تخيلها، لتحقيق أهدافهم؟ وهكذا تكيف المعايير المؤسسة والأفكار ما يعتبره الفاعلون ضروريًا وممكنًا، من الناحيتين العملية والأخلاقية. فمثلاً لن يتخيل رئيس أو رئيس وزراء فى ديمقراطية ليبرالية راسخة سوى بعض الإستراتيجيات لزيادة قوته أو قوتها، كما أن معايير الحكومة الديمقراطية الليبرالية

سوف تكيف توقعاتها وتمارس الأبنية المعيارية والفكرية تأثيرها أيضًا من خلال الاتصال، فحين يسعى فرد أو دولة لتبرير سلوكه، فسوف يلجأ عادة إلى المعايير الراسخة للسلوك الشرعي.

إن الرئيس أو رئيس الوزراء سوف يلجأ إلى معاهدات الحكومة التنفيذية، وقد تبرر دولة ما سلوكها بالإشارة إلى معايير السيادة، أو فى حالة التدخل فى شئون دولة أخرى، بالإشارة إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وكما تبين تلك الحالة الأخيرة، فإن المعايير قد تتعارض مع بعضها بعضًا فى توصياتها، مما يجعل الحجاج الأخلاقى بشأن الأهمية النسبية للمدركات المعيارية الدولية ملمحًا متميزًا على وجه الخصوص للسياسة العالمية (Risse 2000). أخيرًا، وحتى إن لم تؤثر الأبنية المعيارية والفكرية على سلوك فاعل ما من خلال تأطير خياله أو وضع محكمة استئناف لغوية أو أخلاقية تحت تصرفه، فإنها حسبما يرى البنائيون قد تضع قيودًا هائلة على سلوك الفاعل. وكان الواقعيون منذ زمن قد ذهبوا إلى أن الأفكار تعمل ببساطة باعتبارها تبريرات، أى طرق لوضع لثام على الأعمال التى تعد الرغبة العارمة فى القوة هى دافعها الحقيقى. لكن البنائيين يشيرون رغم ذلك إلى أن المعايير المؤسسة والأفكار تعمل بوصفها تبريرات فقط لأنها تتمتع بالفعل بقوة أخلاقية فى سياق اجتماعى معين، يضاف إلى ذلك أن اللجوء إلى المعايير المؤسسة والأفكار لتبرير السلوك يمثل إستراتيجية قابلة للتطبيق فقط إذا ما كان السلوك متسقًا بدرجة ما مع المبادئ المعلنة. وهكذا تضع لغة التبرير ذاتها قيودًا على الحركة، وإن كانت فاعلية تلك القيود ستختلف حسب الفاعل والسياق (Reus-Smuit 1999 : 35-6).

إذا أخذنا النقاش السابق فى الحسبان، فهناك ثلاثة أبعاد مهمة تقارن البنائية فيها العقلانية. أولاً: بينما يفترض العقلانيون أن الفاعلين ذرات منفصلة أنانية، يتعامل البنائيون معهم باعتبارهم اجتماعيين بصورة عميقة: ليس بمعنى أنهم "حيوانات الحفلات" ولكن بمعنى أن هوياتهم تخلقها المعايير المؤسسة والقيم والأفكار النابعة من

البيئة الاجتماعية التى يتحركون فيها. ثانيًا: بدلاً من اعتبار مصالح الفاعلين تتحدد خارجيًا، باعتبارها معطاة سابقة على التفاعل الاجتماعى، يتعامل البنائيون على المصالح باعتبارها واهية بالنسبة لذلك التفاعل، أى باعتبارها نتاجًا لاكتساب الهوية، ويتم تعلمها من خلال عمليات الاتصال والتفكير فى الخبرة وتفعيل الدور. ثالثًا: بينما ينظر العقلانيون إلى المجتمع باعتباره مجالاً إستراتيجيًا، أى باعتباره مكانًا يتبع فيه الفاعلون بشكل عقلانى مصالحهم، يعتبره البنائيون مجالاً إنشائيًا، أى مجالاً يخلق الفاعلين على ما هم عليه. ومن منطلق تلك المسميات الأنطولوجية، يتضح لماذا يطلق على البنائيين "بنائيين" لأنهم يؤكدون المحددات الاجتماعية للفاعل والحركة سياسيًا واجتماعيًا.

وفى تسعينيات القرن العشرين، تبلورت ثلاثة أشكال للبنائية: النظامى ومستوى الوحدة والكلى. ويتبع الشكل الأول الواقعية الجديدة فى تبنى منظور الصورة الثالثة، الذى يركز فقط على التفاعلات بين الفاعلين من الدول الموحدة. إن كل شىء يحدث أو يقع داخل المجال السياسى الداخلى يتم تجاهله، ويتم تقديم وصف للسياسة العالمية مستمد ببساطة من التنظير حول كيفية إقامة الدول لعلاقات مع بعضها بعضًا فى المجال الدولى الخارجى. وتقدم كتابات ويندت القيِّمة أفضل مثال على البنائية النظامية، وفى الحقيقة يمكن أن يجادل المرء بمعقولية أن كتابات ويندت تعتبر المثال الصادق الوحيد على هذا الشكل النادر للبنائية (wendt 1992, 1994, 1995, 1999). وكغيره من البنائيين، يؤمن ويندت بأن هوية الدولة تلهم مصالحها وبالتالى أعمالها، كما يميز بين الهوية الاجتماعية والهوية الكوربوراتية للدولة: وتشير الأولى إلى المكانة أو الدور أو الشخصية التى ينسبها المجتمع الدولى لدولة ما، أما الثانية فتشير إلى العوامل الداخلية الإنسانية أو المادية أو الأيديولوجية أو الثقافية التى تجعل الدولة ما هى عليه. ونظرًا لالتزامه بالتنظير النظامى، يضع ويندت المصادر الكوربوراتية لهوية الدولة بين قوسين، ويركز على كيف تنتج السياقات البنيوية والعمليات النظامية والممارسات

الإستراتيجية أنواعًا مختلفة للهوية وتعيد إنتاجها. ويعانى هذا الشكل للبنائية، برغم أناقته النظرية، من عجز رئيسى، وهو أنه يحصر العمليات التى تشكل المجتمعات الدولية داخل مجال ضيق بشكل غير منتج وغير ضرورى. ويغرى تأسيس الهويات الاجتماعية للدول إلى الأبنية المعيارية والفكرية للمجتمع الدولى، وينظر إلى تلك الأبنية على أنها نتاج لممارسات الدولة. ومن هذا المنظور، من المستحيل تفسير كيفية حدوث التغيرات الأساسية سواء فى طبيعة المجتمع الدولى أو فى طبيعة هوية الدولة، وعن طريقه تهيمن على كل ما هو داخلى. كما استبعد ويندت بشكل تعسفى معظم القوى المعيارية والفكرية التى قد تحفز مثل هذا التغيير.

أما البنائية على مستوى الوحدة فهى مقلوب البنائية النظامية، فبدلاً من التركيز على المجال الدولى الخارجى، تركز البنائية على مستوى الوحدة على العلاقة بين المعايير الاجتماعية والقانونية الداخلية وهويات ومصالح الدولة، أى نفس تلك العوامل التى همشها ويندت. وتعتبر كتابات بيتر كاتزنشتاين عن سياسات الأمن القومى فى ألمانيا واليابان (١٩٩٦. ١٩٩٩) دالة على هذا النوع من البنائية. فقد بدأ بتفسير لماذا تقوم دولتان بتبنى سياسات أمن قومى مختلفة تمامًا داخليًا وخارجيًا، رغم وجود خبرة مشتركة لهما فى الهزيمة العسكرية والاحتلال الأجنبى والتنمية الاقتصادية والانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية ومكانه القوة العظمى الوليدة. ويؤكد كاتزنشتاين على أهمية المعايير المؤسسة الاجتماعية والقانونية القومية، المنشئة والمنظمة. ويخلص إلى أنه:

> فى ألمانيا تشى زيادة قوة الدولة من خلال تغيرات فى المعايير القانونية بخوف عميق من أن الإرهاب يتحدى قلب الدولة. وفى الواقع، فإن استئصال خط الإرهاب وخفض الاحتجاج العنيف للحد الأدنى يؤدى إلى التغلب على شبح حالة الطبيعة "الهوازية". وفى اليابان، من الناحية الأخرى، يكشف التفاعل

الوثيق بين المعايير الاجتماعية والقانونية عن دولة تعيش بصورة تكافلية داخل مجتمعها ولا يسهل هز دعائمها. إن استئصال الإرهاب واحتواء الاحتجاج العنيف هما من مهام المجتمع الجروشيوسى. وبالتالى، يكشف انخراط ألمانيا الفاعل فى تطور معايير قانونية دولية عن تصور بأنها تنتمى إلى مجتمع دولى جروشيوسى. أما افتقار اليابان للاهتمام بتداعيات محاربة الإرهاب فى الخارج وموقفها الدولى السلبى بوجه عام فيقوم على نظرة هوازية، لمجتمع الدول (katzenstein 1996: 253-4).

ورغم عدم إغفال "كاتزنشتاين كابهة" لدور المعايير الدولية فى تكييف هويات ومصالح الدول، فإنه يلفت الأنظار إلى المحددات الداخلية للسياسات القومية. وتتمتع البنائية على مستوى الوحدة بميزة القدرة على تفسير التنويعات فى الهوية والمصالح والسلوك عبر الدول، وهو أمر حجبته البنائية النظامية. ويتبع ذلك أن هذا الشكل للبنائية يجد مع ذلك صعوبة فى تفسير التماثلات بين الدول، أى تفسير أنماط التقارب فى الهوية والمصلحة بين الدول.

وفى حين تعيد البنائية النظامية والبنائية على مستوى الوحدة إنتاج الثنائية التقليدية بين الدولى والداخلى، تسعى البنائية الكلية إلى تجسيد الفجوة بين المجالين. وحتى تحيط البنائية الكلية بالنطاق الكامل من العوامل التى تكيف هويات ومصالح الدول، فهى تجمع الكوربوراتى والاجتماعى معًا فى منظور تحليلى موحد يعالج الداخلى والدولى باعتبارهما وجهين لنفس النظام الاجتماعى والسياسى. ونظرًا لأن اهتمامها الأول ينصب على ديناميات التغير العالمى- وخصوصًا الصعود والأفول المحتمل للدولة ذات السيادة - تركز البنائية الكلية على علاقة التأسيس المتبادل بين ذلك النظام وتلك الدولة. وقد أنتج هذا المنظور العام نوعين متمايزين ولكن متكاملان من التحليل للتغير الدولى: أحدهما يركز على النقلات الكبرى للأنظمة الدولية، أما الآخر

فيركز على التغيرات الراهنة فى النظام الحديث. ويصور النوع الأول ذلك العمل الرائد لجون رجى عن نشأة الدول ذات السيادة من حطام الإقطاع الفيودالى فى أوربا، وهو عمل يؤكد على أهمية التغير فى المسلّمات الاجتماعية، أى المعرفية الاجتماعية (١٩٨٦ ١٩٩٣). أما النوع الآخر فمثله كتابات فريدريك كراتوشويل عن نهاية الحرب الباردة، التى تشدد على تغير دور الأفكار المتعلقة بالنظام والأمن الدوليين (kratochuil 1993, koslowski &kratchouil 1995)). إن هذه الدراسات البنائية الكلية، رغم أنها أقل فى درجة اقتصادها وأناقتها من البنائية النظامية، لكنها تتمتع بفضيلة قدرتها على تفسير تطور الأبنية المعيارية والفكرية للنظام الدولى فى الحاضر، وكذلك الهويات الاجتماعية التى ولدتها تلك الأبنية. وكلما ازداد اهتمام هذا الشكل للبنائية بالتحولات البنيوية الكبرى، صارت أكثر بنيوية فى توجهها التحليلى، ومالت لإسقاط الفاعلية الإنسانية من حسبانها. إن الأفكار تتغير والمعايير تتطور والثقافة تتحول، لكن هذه كلها يبدو أنها تتحرك باستقلالية عن الإرادة أو الاختبار أو الفعل الإنسانى.

البنائية وإحباطاتها

لقد تغيرت محاور الجدل داخل مجال العلاقات الدولية بشكل بارز بفضل تبلور الإطار النظرى البنائى لدراسة العلاقات الدولية. فتمت إزاحة ذلك النقاش الضروس بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد، الذى كان يستقبل حتى منتصف التسعينيات على أنه الجدل المعاصر، عندما وحد العقلانيون بشكل عشوائى صفوفهم لمجابهة البنائية كعدو مشترك، كما أزاح صعود البنائية أيضًا النقاش بين العقلانيين وأنصار النظرية الدولية النقدية. لم تكن مصداقية التحديات الإبستمولوجية والمنهاجية والمعيارية، التى وجهها المنظرون النقديون للعقلانية، قد تضاءلت، لكن صعود البنائية ركز النقاش على مسائل أنطولوجية وإمبريقية، وأزاح جدل الثمانينيات حول ما وراء النظريات بعيداً عن المركز من المسرح. ويدور الجدل المركزى الآن، الذى ينشط مجال

العلاقات الدولية، حول طبيعة الفاعل الاجتماعي، والأهمية النسبية للقوى المعنوية مقابل المادية، والتوازن بين الاستمرارية والتحول في السياسة العالمية، وعدد آخر من المسائل الإمبريقية النظرية. ولا يعني هذا أن العقلانية والبنائية تمثلان موقفين نظريين موحدين أو متماسكين بالكامل أو خاليين من الإشكالات، ويقفان في صورة نقية في مواجهة إحداهما الأخرى. ولقد شهدنا من قبل الاختلافات البارزة بين العقلانيين وهي تنكشف، وسوف ألتفت الآن إلى الإحباطات التي تصمم البنائية المعاصرة. وتستحق أربعة منها اهتماماً خاصاً: الاختلافات بين البنائيين حول طبيعة النظرية، والعلاقة مع العقلانية، والمنهاجية الملائمة، وإسهام البنائية في بناء نظرية نقدية للعلاقات الدولية.

تمثل طموح العقلانيين، وخصوصاً الواقعيين الجدد، منذ أمد بعيد في صياغة نظرية عامة للعلاقات الدولية، تكون افتراضاتها المركزية في غاية القوة حتى تستطيع تفسير الملامح الرئيسية للعلاقات الدولية، بغض النظر عن الحقبة التاريخية أو الاختلافات في التركيب الداخلي للدول. وبالنسبة لمعظم البنائيين، ليس لتلك الطموحات سوى إغراء قليل، لأن القوة التأسيسية التي يركزون عليها، كالأفكار والمعايير والثقافة، وكذلك عناصر الفاعلية الإنسانية التي يشددون عليها، مثل الهوية الكوربوراتية والاجتماعية، كلها متغيرة بالأساس. فليس هناك ببساطة شيء مثل الفكرة أو الهوية العالمية أو العابرة للتاريخ أو غير المتجذرة أو المستقلة ثقافيًا، ولهذا يعتبر معظم البنائيين السعي وراء نظرية عامة للعلاقات الدولية لغواً، ويحصرون طموحاتهم في تقديم تأويلات وتفسيرات مثيرة للإعجاب بشأن الأبعاد المتفرقة للسياسة العالمية، ولا يذهبون إلى أبعد من تقديم "تعميمات عارضة" مقيدة بشدة. وفي الحقيقة، يؤكد البنائيون مراراً وتكراراً على أن البنائية ليست نظرية وإنما مجرد إطار تحليلي. والاستثناء الملحوظ الوحيد على ذلك الميل هو ويندت، الذي شرع في مشروع طموح لصياغة نظرية اجتماعية شاملة للعلاقات الدولية، ويضع نفسه في تنافس مباشر مع

والتز. وسعيًا وراء هذا الهدف اتخذ ويندت عدداً من الخطوات جعلته فى نزاع مع معظم البنائيين: فهو يركز فقط على المستوى النظامى، ويعامل الدولة باعتبارها فاعلاً موحداً، ويعتنق موقفًا إبستمولوجيا يسمية الواقعية العلمية (wendt & Shapiro 1997). ورغم أن تلك ليست سوى الميول النظرية لمجرد باحث واحد، فإن بروز ويندت فى بلورة البنائية جعل منها مصادر مهمة للانقسام والاختلاف داخل هذه المدرسة الجديدة. وتعتبر دراسته النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية (١٩٩٩) أكثر صياغة محكمة ومستديمة للنظريات البنائية حتى الآن، وتحدد عند الكثيرين طبيعة البنائية ذاتها. لكن التصور عن النظرية الذى تقدمه تلك الدراسة متنازع عليه بضراوة من قبل البنائيين الآخرين، ولذلك مثًّل أحد المحاور الرئيسة للتوتر داخل البنائية فى السنوات التالية.

أما الإحباط الثانى داخل البنائية فيتصل بالعلاقة مع العقلانية. إذ يؤمن بعض البنائيين أن بالإمكان إقامة علاقة ارتباطية باعتبارها نتيجة بين الاقترابين، وتبنى تلك العلاقة على تقسيم أكاديمى للعمل. لقد رأينا أن البنائيين يؤكدون على كيفية تشكيل المعايير المؤسسة لهويات ومصالح الفاعلين، فى حين أن العقلانيين يتعاملون مع المصالح باعتبارها معطاه غير مفسرة، ويركزون على كيفية انطلاق الفاعلين فى متابعة مصالحهم إستراتيجيا. فبينما يركز الأولون على تشكيل المصالح، يركز الآخرون على الاستجابة للمصالح وسعيًا وراء بناء جسور بدلاً من الأسوار بين هذين الاقترابين، يرى بعض البنائيين فى هذا الاختلاف تقسيماً ممكنًا للعمل، يقوم فيه البنائيون بالجزء المتعلق بتفسير كيف يكتسب الفاعلون تفضيلاتهم، ويستكشف فيه العقلانيون كيفية تحقيق الفاعلين لتلك التفضيلات. وبذلك لن تكون البنائية منظوراً بديلاً للعقلانية على الإطلاق، بل هى منظور بقيمتها. والنتيجة من ذلك، كما يذهب أودى كلوتز، هى أجندة عينية تكميلية ومعدلة تلقى الضوء على الدور المستقل للمعايير فى تجديد هويات ومصالح الفاعلين. ويكون هذا الاقتراب، بالإضافة إلى نظرية المؤسسات ونظرية

السلوك القائم على المصالح، منها للعلاقات الدولية أكثر اكتمالاً ومتماسكًا من الناحية المفاهيمية، (١٩٩٨:٢٠). ورغم ما يبدو عليه هذا فى بناء الجسور من جاذبية، فإنه لم يقنع جميع أنصار البنائية، فلقد أبان رويس سميث، أن المعايير المؤسسة التى تشكل هويات الفاعلين لا تسهم فقط فى تعريف مصالحهم، ولكن أيضًا فى تحديد العقلانية الإستراتيجية الخاصة بهم (١٩٩٩). ولهذا انتقدت المحاولات الساعية لحصر البنائية فى مجال تكوين المصالح وترك مجال التفاعل الإستراتيجى للعقلانيين، لأنها تدعو إلى شكل خفيف من البنائية .(Laffey fweldes 1997)

أما وجه الاستياء الآخر داخل البنائية فيتعلق بمسألة المنهاجية. إن المنظرين النقديين جادلوا منذ أمد بعيد بأن المنهاجية ما بعد الوضعية التى يؤيدها الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد تلائم دراسة الفعل الإنسانى بشكل محدود، وحيث إن الأفراد والجماعات محل الدراسة تنسب معانى إلى أعمالها، فإن تلك المعانى تتشكل بواسطة "مجال" سابق الوجود من المعانى المشتركة المتجذرة فى اللغة والرموز الأخرى، ولا يمكن فهم أثر تلك المعانى على الفعل الإنسانى عن طريق التعامل معها باعتبارها متغيرات قابلة للقياس تتسبب فى السلوك بطريقة مباشرة أو قابلة للقياس الكمى (Taylan 1997:111). وقاد ذلك إلى إصرار البنائيين الأولين على أن دراسة الأفكار والمعايير والمعانى الأخرى تتطلب منهاجية تأجيلية، تسعى لفهم العلاقة بين "المعانى بين الذاتية"، التى تستمد من التأمل الذاتى والتعريف الذاتى، والممارسات الاجتماعية، التى تتجذر فيها تلك المعانى والتى تشكلها (kratoch wil &Ruggie 1986, kratochwil 1988/ 9, Neufeld 1993:49) ومن الغريب أن مثل تلك الأطروحات تعرضت للنسيان من قبل عدد من البنائيين، الذين يدافعون عن موقف "التقليدية المنهاجية"، ويدعون أن تفسيراتهم لا تعتمد بشكل استثنائى على أية منهاجية تأويلية منفصلة ومتخصصة (Jeppersan , wendt& Katzenstein). ويبررون هذا الموقف على أساس أن حقل العلاقات الدولية خاص لفترة طويلة فى المنازعات

المنهاجية، وأن الدراسات الإمبريقية للبنائيين المتمسكين بالمبادئ النظرية لهذا الاقتراب، مثل كراتوشفيل وراجي، لا تبدو مختلفة بأى صورة عن دراسات الباهتين التقليديين. لكن أيا من تلك الأسباب لا يواجه محتوى الأطروحة الأصلية للبنائيين بصدد المنهاجية، ولا يعترف أنصار التقليدية المنهاجية بأن التشابه بين التيار الرئيسى للدراسات الإمبريقية والتيار الرئيسى للبنائية التأويلية يتعلق بدرجة أكبر بإخفاق العقلانيين فى تحقيق معاييرهم ما بعد الوضعية. وتتضح هذه الفجوة بين المواقف المنهاجية المتنافسة داخل البنائية بأجلى صورة، فى المفارقة بين الدراسات التى تستخدم الأساليب المنهاجية الكمية والدراسات التى تتبنى الاقترابات الجينالوجية (Johnson 1995, price 1997).

أما الإحباط الأخير فيتصل بالعلاقة بين البنائية والنظرية الدولية النقدية. فمن المعقول كما رأينا النظر إلى البنائية باعتبارها ثمرة للنظرية النقدية. ويذهب برايس ورويس سميث (١٩٩٨) إلى أن تطورها يتمتع بقابلية هائلة لدفع المشروع النقدى للأمام. كما حدد أندرو لينكليتر (1992 a) ثلاثة أبعاد فى هذا المشروع: المهمة القيمية التى تتصل بتقييم وإعادة النظر بشكل نقدى فى كيفية تبرير التنظيم السياسى، وخصوصًا الدولة ذات السيادة، من الناحية الأخلاقية؛ والمهمة السوسيولوجية التى تتعلق بفهم بكيفية تمدد وانكماش المجتمع الأخلاقى، محليًا وقوميًا وعالميًا؛ والمهمة العلمية المتعلقة بإدراك العوائق والفرص التى تواجه العمل السياسى التحررى (1992 a:92-4). ولم تؤخذ المهمة الثانية من تلك المهام بقوة وحماس أكبر مما أخذت به من قبل البنائية، فيعتبر استكشاف تطور وتأثير الأسس المعيارية والفكرية للمجتمع الدولى هما البضاعة المخزونة للبنائية، كما يعد الحواريون البنائيون وأولئك المنخرطون فى المشروع الفلسفى المتعلق بالنقد والبناء القيمى هم أضمن طريق نحو المعرفة العلمية الحقة. وتنقسم البنائية على أية حال بين أولئك الواعين بالجذور النقدية والقابلة للقيام باستكشافات سوسيولوجية، وأولئك الذين تبنوا البنائية ببساطة باعتبارها أداة تفسيرية أو تأويلية. وكلتا وجهتى النظر مبررتان، كما أن أعمال الباحثين على جانبى

الطريق يمكن ربطها بالمشروع النقدى، بغض النظر عن الالتزامات المتعلقة بأفراد الباحثين. ومن الضرورى رغم ذلك أن تعمل الجماعة السالفة من الباحثين على خوض الدراسات والأبحاث البنائية مع حوار مع الأطروحات الأخلاقية والفلسفية، وإلا فقدت البنائية مصداقيتها الأخلاقية، وفقدت النظرية الدولية النقدية بالتالى إحدى ركائزها المحتملة.

من المغرى تفسير أوجه الاستياء على أنها اختلافات بين الحداثيين وما بعد الحداثيين من البنائيين، أى الاختلافات التى جرى عرضها سلفًا. لكن تلك الاختلافات عن طبيعة النظرية والعلاقة مع العقلانية والمنهج الملائم وإسهام النظرية الدولية النقدية لا تتطابق مع الانقسام بين أنصار الحد الأدنى من التأسيسية وأعدائها. ففى حين لن يتبنى البنائيون ما بعد الحداثيين أبدًا فكرة بناء نظرية عامة للعلاقات الدولية أو اقتسام المهام مع العقلانيين أو التقليدية المنهاجية أو التفسير المحض، كذلك أيضًا ستكون الحال بالنسبة للعديد من البنائيين الحداثيين. وقد تكون تفرقة هوبف (١٩٩٨) بين البنائية التقليدية والنقدية، مقيدة فى هذا السياق: (بمقدار ما تنشئ البنائية مسافة نظرية وإبستمولوجية بينها وبين جذورها فى النظرية النقدية، تصبح بنائية تقليدية، (١٩٩٨: ٧٨٧). وتعكس أوجه الاستياء السالفة الاختلافات بين أولئك الذين يرغبون فى البقاء على صلة بجذور البنائية، وبين أولئك الذين أنشأوا تلك المسافة معها بشكل واع أو غير واع. وضمن المجموعة الأولى، ستبقى اختلافات مهمة بين الحداثيين وما بعد الحداثيين، ولعل أهم هذه الاختلافات يتعلق بالقضايا التى يتناولونها. ففى حين ركز الحداثيون على أسئلة لماذا، يركز ما بعد الحداثيين على أسئلة كيف. ومثلاً يتناول رويس سميت (١٩٩٩) السؤال المتعلق بلماذا بلورت المجتمعات الدولية المختلفة ممارسات مؤسسية مختلفة لحل مشكلات التعاون وتسهيل التعاون بين الدول، بينما تسأل سينيثا فيبر: كيف كان التعاون فى السيادة ثابتًا أو مستقرًا تاريخيًا من خلال ممارسات منظرى العلاقات الدولية وممارسات التدخل السياسى؟ (١٩٩٥:٣):

إسهام البنائية

برغم تلك الإحباطات، التى تعد علاقة على الدينامية والانقسام بنفس القدر، كان لصعود البنائية العديد من الآثار المهمة على تطور تحليل نظرية العلاقات الدولية. وبفضل أعمال البنائيين إلى حد ضخم، عادت القضايا الاجتماعية والتاريخية والمعيارية إلى قلب الجدال، وخصوصًا داخل القلب الأمريكى للحقل الدراسى.

وفى أواخر ثمانينيات القرن العشرين، تضافر عاملان لتهميش التحليل المجتمعى فى دراسات علم العلاقات الدولية. أما أولهما فكان المادية الطاغية للمنظورات الكبرى، فبالنسبة للواقعيين الجدد كان المحدد الأساسى لسلوك الدولة هو التوزيع السائد للقدرات المادية بين الدول فى النظام العالمى، وهو محدد يمنح الدولة محفزًا قويًا للبقاء، الذى يقود بدوره التنافس من أجل توازن القوة. وبمقدار ما ناقش الليبراليون الجدد الأمر، فقد رأوا مصالح الدولة أيضًا على أنها مادية بصورة أساسية، حتى لو كانوا قد افترضوا أهمية المؤسسات الدولية باعتبارها متغيرات تدخل فى التحليل. أما العامل الثانى فيتعلق بالتصور العقلانى السائد عن الفعل الإنسانى، فكما شاهدنا تخيل الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد البشر- وبالتبعية الدول أيضًا- باعتبارهم فاعلين إستراتيجيين منعزلين كالذرات يسعون وراء مصالحهم الذاتية، وهكذا افترضوا شكلاً نمطيًا للعقلانية الأداتية عند كل الفاعلين السياسيين. وعندما اجتمع هذان العاملان أى مادية وعقلانية النظريات السائدة، فقد تركا خيرًا محددًا للأبعاد الاجتماعية من الحياة الدولية، ما لم يتم اختزال المسار الاجتماعية إلى مجرد تنافس إستراتيجى يدفعه السعى وراء القوة. إن المادية أنكرت على الأفكار والمعايير والقيم المشتركة أن تتمتع بمكانة العلة السببية، واختزلت العقلانية المسار الاجتماعى فى الإستراتيجية وتجاهلت خصوصيات المجتمع والهوية والمصلحة. لكن البنائيين أعادوا البحث السوسيولوجى إلى قلب علم العلاقات الدولية، عن طريق إعادة تصور المسار الاجتماعى باعتباره

مـجـالاً تـأسـيـسـيًا للقيم والممارسـات، وعن طريق تـسكين الهويات والمصـالح الفـردية فى ذلك المجال التـأسـيـسى. ونظرًا لدور مـدرسـة المجـتـمع الدولى، أو المدرسـة الإنجـليـزية، لم يختف البـحث الـسـوسـيـولوجى من دراسـات العـلاقـات الدوليـة فـى بريـطانـيـا. لكن البنائيين على أية حـال وصـلـوا إلى مسـتـوى جديد من الوضـــوح المفـاهـيـمى والرقـمى النظـرى فى تحليل المجتمع الدولى والعالمى، وبذلك أكملوا وأضـافـوا إلى أعـمـال المدرسة الإنجليزية.

ومن خـلال إنعـاش التـحليل الـسـوسيـولوجى، أيقظ صـعـود الـبنائيـة الاهـتـمـام مـرة أخرى بالتـاريخ الدولى. فطالما كان منظرو علم العلاقات الدولية يعتنقون فكرة أن الدول تقودها دوافع البقـاء التى تتجـاوز السيـاق الموجودة فيهـا أو أنماط عامـة للعقـلانيـة، فإن دروس التـاريخ لن تقدم سـوى نتيـجة واحدة؛ وهـى أنه ليس هنـاك شـىء يتـغيـر من نـاحيـة المضـمون. وتنكر هذه الافـتـراضـات التنوع الثرى فى الخبـرة الإنسـانية وإمكانات حدوث تغيـر واخـتـلاف له دلالة، وبالتـالى تسطيح التـاريخ الدولى ليـصـبح مـجـرد حـكاية عن التكرار وعودة القديم. وصـار التحليل التاريخى لا يتجاوز الاقتبـاس الشكلى لصور قليلة من الأعمـال الشـهيرة لثيوسـيديدس ومكيـافيللى وهوبز، بغرض إثبـات الطبيـعة التى لا تتغير للعلاقات الدولية، مما يرخص بصـياغة نظريات مـجردة بشكل متزايد. وكان لمثل هذا الفـهم للتاريخ الأثر العكسـى المتعلق بخنق دراسـة التـاريخ الدولى إلى حد كبـيـر فى المركز الأمريكى للعلم. غير أن التغيرات الخطيرة التى رافقت انتهـاء الحرب البـاردة، والعمليات الجارية للعولمة، أعانت اهتمام البنائيين بخصوصيات الثقافة والهوية والخبرة على خلق خيـر لقيـام نـهضـة فى دراسـة التـاريخ والسـيـاسـة العـالمية. فلو أن الأفكار والمعايير والممارسـات تتمتع بأهـمية، ولو أنها تختلف من سياق اجتمـاعى لآخر، ستكون للتاريخ بدوره إذن أهـمية. ولهذا ليس من المثير للدهشة أن البنائيين فى جهودهم لبيان الطبيعة العارضة لمثل تلك العوامل وتأثيرها على ممارسة السـياسـة العـالمية، سـعـوا إلى

إعادة قراءة السجل التاريخى، وإعادة التفكير فيما تم اعتباره لفترة طويلة معطاه فى دراسة العلاقات الدولية. ورغم أن دفعة مشابهة أتت من قبل دارسى العلاقات الدولية الذين استلهموا إعادة ميلاد علم الاجتماع التاريخى، فإن البنائيين كان لهم نصيب الأسد من الدراسات المتعلقة بالتاريخ الدولى (Ruggie 1986, 1993,Welch 1993,thansan 1994, kien 1997,1 tall 1999, Reus- snit 1999, philpott 2007, Rage 2002).

وأخيراً، قد يضاف لإنجازات البنائية، أنها ساعدت على إعادة تنشيط التنظير القيمى فى علم العلاقات الدولية. ولم يكن ذلك بسبب أن البنائيين استغرقوا فى التأمل الفلسفى حول طبيعة الخير أو الشر، وهو مشروع اكتسب دفعة قوية مرة أخرى بسبب تعدد الأزمات الأخلاقية التى تولدت عند انتهاء الحرب الباردة ومسيرة العولمة، ولكن لأنهم بذلوا الكثير من الجهد لإيضاح قوة تأثير الأفكار والمعايير والقيم فى تشكيل السياسة العالمية. ورغم أن الحديث عن قوة الأفكار اكتسب خارج الدائرة الأكاديمية لعلم العلاقات الدولية قوة خطابية هائلة، لكن مثل هذا الحديث داخل الدائرة الأكاديمية جرى إهماله منذ وقت بعيد باعتباره مجرد مثالية ساذجة وحتى خطيرة. وجرى الإعلاء من شأن الحسابات المادية كالقوة العسكرية والثروة باعتبارها القوى الدافعة وراء العمل السياسى الدولى، أما العوامل المتعلقة بالأفكار فأهملت لكونها مجرد تبريرات أو إرشادات عملية للتحرك الإستراتيجى. ومن خلال البحث الإمبريقى الطويل كشف البنائيون عن ضعف القوة التفسيرية لمثل هذه النزعة الشكية ذات الطابع المادى، كما بينوا كيف تطورت المعايير الدولية، وكيف صارت الأفكار والقيم تشكلان الحركة السياسية، وكيف تكيف الأطروحة والخطاب النتائج، وكيف تبنى الهوية الفاعلين والفاعلية، وكل ذلك بطرق تتناقض مع توقعات النظريات المادية والعقلانية. ورغم أن تلك المثالية الإمبريقية لا تقدم إجابات للأسئلة التى طرحها منظرو الأخلاق الدولية، لكنها

تسهم فى تطور التنظير الأخلاقى ذى توجه أكثر فلسفية، وذلك من سبيلين: أنها تضفى الشرعية على مثل ذلك التنظير بإبرازها إمكانية حدوث تغيير دولى تقوده الأفكار؛ وأنها تساعد على توضيح ديناميات وميكانيزمات هذا التغيير، وبذلك تساعد على المزيد من تطور اليوتوبية الواقعية، التى اقترحها إلى إتسن كار.

التطورات الراهنة فى البنائية

منذ بداية الألفية، استمرت النقاشات داخل البنائية على قدم وساق، حتى لو ظل مسارها العام كما هو إلى حد بعيد. وكما ذكرنا أنفًا، هناك إحباطات أربعة ميزت تطور البنائية، وهى الاختلافات حول ما إذا كان ينبغى أن يتطلع البنائيون نحو نظرية عامة للعلاقات الدولية، وحول العلاقة مع العقلانية، وحول مسائل المنهج، وحول العلاقة بين البنائية والنظرية النقدية. ومنذ عام ٢٠٠٠ تبددت المشكلة الأولى، فرغم أن الواقعيين الجدد والعقلانيين لا يزالون يطالبون البنائية بصياغة باراديم نظرى قادر على توليد فروض قابلة للاختبار ومقولات على هيئة قوانين، لكن مركز الجاذبية عند البنائيين أنفسهم قد انتقل بعيداً عن التنظير على نمط ويندت، لو كان ويندت ذاته قد استمر فى إنتاج نظريات إبداعية وتثير التحدى (انظر wendt 2003). وتحول مركز الجاذبية، من ناحية، تجاه نوع من البحث أكثر انتقائية وتدفعه المشكلات الواقعية، ومن ناحية أخرى، تجاه التيار النقدى داخل البنائية، الذى كان موجوداً منذ البداية. لكن ذلك لم يؤد على أية حال إلى حدوث إجماع قوى بين البنائيين أنفسهم.

ومع تحول مركز الجاذبية بعيداً عن التنظير العام، صارت الإحباطات الأخرى، ذات الصلة بالعلاقة مع العقلانية وفق المنهج والطبيعة النقدية للبنائية، أكثر وضوحاً. فلقد استمرت تلك الاتجاهات لدى البنائيين فى التيار السائد الأمريكى الذى تبنى تقسيم العمل التحليلى مع العقلانيين، وتنكر أن تركيز البنائية على المعانى بين الذاتية

يتطلب منهاجية تأويلية. لكن تلك الاتجاهات تحولت إلى نوع جديد من المعرفة لا يكاد يتعرف المرء عليها باعتبارها تنتمى للبنائية، فقد نادى كاتزنشتاين بشكل "انتقائى، للتنظير يبدأ من الألغاز الإمبريقية المحددة ويستمد العون من النظريات المتنوعة لبناء تفسيرات قوية" (katzenstein &okawana 2001/2, suh& katzenstein& canlsen 2004) وهكذا صارت البنائية مجرد أداة من بين العديد من الأدوات ضمن عدة الباحث، وصارت التقليدية المنهاجية هى المعيار. وبالتوازى مع تلك التطورات، سعى باحثون آخرون للحفاظ على حدتها النقدية، وذلك عن طريق اشتباكها إلى حد كبير بالنظرية المعيارية والأخلاقية (kratoch wil 2000, Reus snit 2000, 2000a, shapcot 2000a). ذلك أن البنائية، من وجهة نظرهم، لا ينبغى أن تنصب على سياسات الأخلاق وإنما أخلاق السياسية أيضًا. ولعل التصريح الرئيسى عن هذا الموقف جاء فى كتاب برايس "الحد الأخلاقى والإمكان فى السياسة العالمية" (٢٠٠٨).

فى النسخة الأخيرة من هذا الفصل، قمت بالتعليق على الاستقلالية النسبية لهذه المناقشات والاتجاهات عن أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وما تلاها، وذهبت إلى أن الحادى عشر من سبتمبر لم يحدث أية نقلة مهمة فى طبيعة البنائية أو فى المسار العام لتنظير العلاقات الدولية. ولقد صدمنى ذلك باعتباره أمرًا مستغربًا، خصوصًا أن العديد من الأسئلة الكبيرة والمهمة التى تواجه المجتمع الدولى تبرز أوجه القوة فى البنائية. وقد حدث وقتذاك فى ثلاث مناطق تستحق اهتمامًا خاصًا من قبل البنائيين، وهى: طبيعية القوة والعلاقة بين المجتمع الدولى والعالمى، ودور الثقافة فى السياسة العالمية. وفى السنوات الخمس الأخيرة سدت موجة جديدة من الأبحاث فى كل منطقة من هذه المناطق ثغرات الدراسات البنائية.

إن المناقشات المتعلقة بالقوة فى العلاقات الدولية كان ينظر إليها تقليديًا على أنها حكر على الواقعيين، فمفاهيم مثل القوة المطلقة والقوة النسبية، والقوة البنيوية وتوازن القوة، كلها مفاهيم واقعية، ونفس الأمر ينطبق على القوة والاستقرار المهيمن. ولكن

مثلما يجادل ويندت بشكل مقنع، أليس افتراض أن علاقات القوة تشكل طبيعة السياسة الدولية ادعاء منفرداً للواقعيين (١٩٩٩:٩٦-٧). إن تفرد الواقعيين يكمن فى فرضية أن آثار القوة تحدَّد بالأساس من خلال القوى المادية العمياء، (١٩٩٩:٩٧). وقد ألقت الأحداث الأخيرة على أية حال بظلال الشك على تلك الفرضية، فالولايات المتحدة تتمتع فى الحاضر بدرجة من التفوق المادى ربما تكون أعظم من أية دولة أخرى فى التاريخ، ولكن عبر نطاق واسع من القضايا فى مجالات مختلفة فهى تصارع لترجمة تفوقها المادى إلى نفوذ سياسى مستديم أو نتائج سياسية مقصودة (فى مقابل النتائج السياسية غير المتعمدة). ولكن يبدو أن القوة تتأسس على عوامل غير مادية، من أبرزها الشرعية التى تتحدد بدورها بواسطة المعايير الراسخة أو الطارئة للفاعل والعمل العادلين. ويلقى الجدل فى مجلس الأمن على الحرب فى العراق الضوء على هذا التفاعل المركب بين المعايير المؤسسية والعمليات، أى بين سياسة الشرعية الدولية وقوة الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة تمتلك الموارد المادية لإزاحة صدام حسين من السلطة، ولكن من دون تأييد مجلس الأمن، فقد كانت تصارع من أجل التخلص من الإحساس الطاغى بعدم الشرعية وعدم القانونية، الذى يقوض بجدية من قدرتها على تحصيل تكاليف الاحتلال وإعادة الإعمار. إن تحول السياسة الخارجية الأمريكية نحو الانفراد، والحرب على الإرهاب، ونشوء الحرب "الاستباقية"، ضد الدول المارقة، كل ذلك دفع عدداً من البنائيين تجاه صياغة مفهوم اجتماعى للقوة يسع العلاقة المركبة بين المعايير والشرعية وقوة الهيمنة (I kenbevy 2000, cranin 2000, Basmett &Dwall 2004, Reus- snit 2004a)

وإلى جانب هذه الأدبيات، قام البنائيون أيضًا بتمحيص مفهوم وسياسة الشرعية (Bukovansky 2002, Hwd 2005, 2007, clak& Reus snit 2007). ويتصل بذلك الجهد هذا الجهد المتنامى من الدراسات البنائية عن القانون

الدولى، وهو مؤسسة تتصل بشكل وثيق بسياسة المعايير والشرعية والقوة (Brunnee &Toope 2000, Finnenore & Toop 2001, Reus- snit 2004b).

إن من الشائع التفرقة من الناحية المفاهيمية بين (المجتمع الدولى، والمجتمع العالمى)، فالأول هو نادى الدول، وله معايير ومؤسسات التعايش والتعاون الخاصة به، والأخير هو تلك الشبكة الأوسع من العلاقات الاجتماعية التى تصل الدول والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وغيرها من الفاعلين الاجتماعيين العالميين الآخرين (Bull 1977). ومن دون إنكار الأهمية المتواصلة لنظام الدول ذات السيادة، بذل البنائيون العديد من الجهود ليوضحوا كيف شكل الفاعلون فى المجتمع العالمى الأوسع ذلك المجتمع الدولى ومؤسساته. وعرضت مارجريت كيك وكاثرين سيكينك (١٩٩٨) للطرق التى تقوم بها المنظمات بين الحكومية العاملة داخل الدول، وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية، بتوظيف معايير حقوق الإنسان لتقييد ممارسة قوة الدول فى الداخل. وأخيراً، كشف ميشيل بارينت ومارثا فينيمور (٢٠٠٤) عن كيفية قيام المنظمات الدولية- التى أسستها الدول لخدمة أهدافها- بتحقيق درجات من الاستقلالية تمكنها من تحديد مساحة حركة الدول دوليًا. ومع أهمية مثل تلك الاستبصارات، ما زال على البنائيين أن يدركوا قيمتهم فى فهم السياسة المعيارية للإرهاب العابر للقوميات. ذلك أن المنظمات الإرهابية العابرة للقوميات، مثل العديد من المنظمات غير الحكومية الإنسانية، تعمل فى الفضاء الاجتماعى المتجاوز لحدود الدول، ومثل تلك المنظمات الحكومية تستخدم جماعات كالقاعدة أشكالاً من الإقناع الأخلاقى والسياسة الرمزية، من أجل إعادة تعريف مصطلحات الخطاب السياسى بما يؤثر على مصالح وأفعال الدول. وعادة ما تعمينا جدة وكثافة العنف الذى يطلقونه عن حقيقة أنهم يسعون فى النهاية إلى إعادة تشكيل الأفكار والقيم، المتعلقة بالغرب والمتعلقة بالمسلمين المضارين سياسًا والمهمشين اقتصاديًا. وقد أخذ البنائيون خطوات فى الاتجاه الصحيح بالتدقيق فى طريقة تكوين قوى المجتمع العالمى للنسيج السياسى للمجتمع

الدولى، وكذلك بإلقاء الضوء على سياسة القيم المصاحبة لعملية التكوين. ومهمتهم الآن هى أن يواجهوا ثلاثة أسئلة: ما العلاقة بين ممارسة العنف والتدمير ونشر القيم الاجتماعية والسياسية من قبل الدول والفاعلين من غير الدول وكيف خلق ذلك تاريخياً المجتمع الدولى؟ وما تداعيات تلك الصلة بين العنف والتغيرات القيمية على النظام الدولى والعالمى؟ وقد تناول فيليبس فى عمل حديث له هذه الأسئلة، دافعًا بذلك البنائيين نحو أرض جديدة (تحت الطبع: Philips,).

ترتبط دراسة الثقافة والعلاقات الدولية بصورة وثيقة بالبنائية، وتدعم ذلك الارتباط عناوين الكتب مثل الواقعية الثقافية (بواسطة الأستير إيا جونستون) وثقافة الأمن القومى (بواسطة بيترجيه كاتزنشتاين). ويعنى البنائيون بالثقافة بوجه عام: المعايير الاجتماعية والقانونية والطرق التى تستخدم بها من خلال الحجاج والاتصال، من أجل خلق هويات ومصالح الفاعلين. ومن الناحية المنهاجية، يتعلق ذلك بتعيين معيار محدد، أو مجموعة من المعايير، واقتضاء تأثيراته على العمل السياسى. غير أنه جرى إهمال الثقافة إلى حد كبير، بمعنى الإطار الأوسع من المعانى والممارسات بين الذاتية التى تمنح المجتمع طابعه المميز. بيْد أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر فرضت الثقافة بهذا المعنى الأكثر شمولاً على الأجندة الدولية، مما خلق انفتاحًا والتزامًا للبنائيين. وكانت أطروحة صمويل هنتنجتون عن "صدام الحضارات"، قد اكتسبت فرصة جديدة للحياه، ولم يعد يثنى المعلقين من مختلف المجالات عن إلحاق خصائص جوهرية، بكل من "الغرب، و"الإسلام". والآن ينكر القلة أهمية الثقافة فى السياسة الدولية، لكن الميل الغالب هو تجذير وتجميد الثقافة بما يُمت مساحات محددة إثنيًا وعرقيًا فى أرجاء العالم. وتعد الحاجة هنا إلى صوت المدرسة البنائية ضرورية، لأن البنائيين يعتقدون أن الثقافة مهمة، ولكنها مصنوعة اجتماعيًا بالأساس وليست متجذرة الأفكار فى الدم والأرض. وهناك حاجة إلى أبحاث عن كيفية الأفكار المتعلقة بالإسلام والغرب باعتبارهما مجتمعين عابرين للقوميات ومختلفين جذريًا، وعن كيفية اتصال هذه

الأفكار بتأسيس أو تآكل قوة الدولة، وعن كيفية توظيف هذه الأفكار لدفع المشروعات السياسية المتعلقة بتغيير النظام، سواء من قبل الديمقراطيات الليبرالية الساعية إلى إعادة تعريف معيارى السيادة والحكم العالمى، أو من قبل المنظمات الإرهابية الساعية لتصفية النظام العالمى الرأسمالى الليبرالى. وتظهر الآن دراسات بنائية فائقة فى هذا المضمار، تتمثل فى الكتابات الرائدة لإليزابيث شاكمان هيرد عن الدين والعلمانية (٢٠٠٧، ٢٠٠٤).

الخلاصة

تسبب صعود البنائية فى العودة إلى شكل أكثر سوسيولوجية وتاريخية وتوجهًا نحو الممارسة الأكاديمية فى علم العلاقات الدولية، ففى حين اختزل العقلانيون البعد الاجتماعى فى التفاعل الإستراتيجى، وأنكروا العامل التاريخى بتقديم أشكال عالمية، منتزعة من أى سياق للعقلانية، واختزلوا الفن العملى السياسى فى حساب تعظيم المنفعة، أعاد البنائيون تخيل البعد الاجتماعى باعتباره مجالاً تأسيسيًا، وأعادوا تقديم التاريخ باعتباره مجال البحث الإمبريقى، وأكدوا على قابلية الممارسة السياسية للتغير. وتجسد البنائية من عدة أنواع خصائص ترتبط عادة "بالمدرسة الإنجليزية" التى ناقشها لينكليتر فى الفصل الرابع من هذا الكتاب. فقد التقط البنائيون فكرة أن الدول تؤلف أكثر من نظام- تؤلف مجتمعًا- ودفعوا بتلك الفكرة إلى مستويات نظرية ومفاهيمية أكثر تقدمًا، ويمثل اهتمامهم أيضًا بالتاريخ الدولى نقطة توافق مهمة مع المدرسة الإنجليزية، وكذلك الأمر بالنسبة لتشديدهم على التمايز الثقافى للمجتمعات المختلفة للدول. وأخيرًا، يرجع اهتمامهم الأول بالمناهج التأويلية فى التحليل صدى مطالبة هيرلى بول باقتراب كلاسيكى "يتسم فوق كل شىء بالاعتماد الصريح على ممارسة القدرة على التمييز، بدلاً من المعايير الوضعية الجديدة الخاصة، بالتحقيق والبرهان، (١٩٦٩/١٩٩٥: ٢٠-٣٨).

وتمثل تلك التماثلات، وكذلك جذور البنائية فى النظرية الدولية النقدية، تحدياً أمام التصور التقليدى لمجال العلاقات الدولية، فهناك انقسام أطلنطى شكل بنية التصورات المتعلقة بسوسيولوجيا العلاقات الدولية باعتبارها حقلاً أكاديمياً، حيث انقسم المجال بين العلماء الأمريكيين الشماليين والكلاسيكيين، والأوربيين (البريطانيين بشكل رئيسى). وقد أسقط اثنان من الجدالات الكبرى، نفساهما على هذا المجال الدراسى- بين الواقعيين والمثاليين، وبين الوضعيين والتقليديين- بتقسيمه السابق، مما أكسب الانقسام الفكرى صبغة ثقافية. وللوهلة الأولى، تبدو البنائية تفسد هذه الطريقة فى ترتيب الحقل الدراسى، ذلك أنها أمريكية المنبت على الرغم من تمسكها بالعديد من الالتزامات الفكرية المرتبطة عادة بالمدرسة الإنجليزية. فأبرز روادها إما تعلموا أو يمارسون التدريس حالياً فى الجامعات الأمريكية الرئيسة، ونشرت أعمالهم الرائدة فى الدوريات المهمة ودور النشر الجامعية اللامعة. كما أطلقت الولايات المتحدة أيضاً جزءاً كبيراً من الموجة المبكرة للنظرية الدولية النقدية، خصوصاً فى نسختها ما بعد الحداثية، لكن ذلك الجهد لم يحقق نفس المركزية داخل القطاع الأمريكى من الحقل الدراسى. إن أحد أسباب نجاح البنائيين فى الولايات المتحدة هو؛ تأكيدهم على التنظير الذى يستلهم النتائج الإمبريقية أكثر من نقد ما وراء النظريات، وهو توجه أقل تصادفاً بكثير مع التيار السائد. ومع النجاح أتى التأقلم مع البيئة، وشهد ذلك التناسى غير المقصود أو التخلص الفاعل من الالتزامات النظرية، التى كانت مركزية للبنائية فى أيامها الأولى. وهكذا ففى الحقل الأكاديمى الأمريكى تختفى تلك الأفكار التأسيسية، بأن البنائية تقوم على أنطولوجيا اجتماعية تختلف جذرياً عن تلك الخاصة بالعقلانية، وأن دراسة المعايير باعتبارها حقائق اجتماعية تتطلب منهاجية تأويلية، وأن البنائية ترتبط بطرق مهمة بالمشروع التحررى للنظرية النقدية. إن استمرار أهمية هذه الالتزامات لدى البنائيين غير الأمريكيين يشير إلى أن تجلياً جديداً للانقسام الأطلنطى فى طريق الآن للظهور.

الفصل العاشر

النسوية

جاكى ترو

ازدهرت منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين النظريات النسوية فى العلاقات الدولية، التى أطاحت بالرابطة القوية بين الرجال والدول والحرب. وقدمت هذه النظريات مصطلح النوع (gender) باعتباره فئة إمبريقية مناسبة، وأداة تحليلية لفهم علاقات القوة العلاقات العالمية، وأيضًا بوصفه موقفًا معياريًا انطلاقًا منه يمكن تصور أنظمة عالمية بديلة. وعلى غرار النظريات الإنشائية الأخرى كالبنائية والنظرية النقدية وما بعد الحداثة والنظريات الخضراء، أحدثت النسوية نقله فى دراسة العلاقات الدولية بعيدًا عن التركيز المنفرد على العلاقات بين الدول، وفى اتجاه التحليل الشامل الذى يستوعب الفاعلين والأبنية العابرة للقوميات وتحولاتها أيضًا. إن المنظورات النسوية قد جلبت أنماطًا منعشة من التفكير والسلوك فى السياسة الدولية عن طريق تركيزها على الفاعلين من غير الدول والشعوب المهمشة والرؤى المفاهمية البديلة للقوة والعلاقات، وشهدت الألفية الجديدة تكاثرًا فى الأبحاث عن النوع والأمن الدولى، بما فى ذلك التحليل النسوى للآثار النوعية للحرب والسلم، وكذلك التحليل الكمى الذى يستخدم النوع باعتباره متغير لتفسير بعض الأبعاد فى سلوك الدول والصراع الدولى (Carpenter 2005, Nayak & Suchland 2006, Shepherd 2007). مع تنامى واتساع دراسات النسوية فى علم العلاقات الدولية، قدمت النسويات أخيرًا

رؤى صريحة لاقتراباتهن المنهاجية البديلة للبحث فى السياسة العالمية (Ackerly & Stern & True 2006, Ackerly & True 2009). بيْد أن البعد القيمى فى النظرية النسوية فى العلاقات الدولية ما زال غير متطور نسبيًا، لكن عدداً متزايداً من الباحثين يستحضرون الدروس المستفادة من الممارسات النسوية لتسهم فى النقاشات الدائرة حول حقوق الإنسان العالمية والعدالة الاجتماعية والعولمة الاقتصادية والتحول الديمقراطى وعمليات السلام. وهناك إمكانات فى الممارسات النسوية لبلورة خطوط إرشاد قيمية حول إمكانية قيام حوار عالمى يخترق الاختلافات الإثنية والتكافؤية والقومية والعرقية والجنسية والنوعية.

وحتى ثمانينيات القرن العشرين، كان حقل العلاقات الدولية يدرس أسباب الحرب والصراع والتوسع العالمى للتجارة والتبادل دون إشارة معينة للبشر. وبالفعل أدى استخدام الفئات المجردة مثل الدولة والنظام، وانتشار الخطابات الأمنية الإستراتيجية كالردع النوعى، واستعمال الاقترابات البحثية الوضعية بفاعلية، إلى استبعاد البشر باعتبارهم فاعلين متجزرين فى السياقات الاجتماعية والتاريخية من نظريات العلاقات الدولية، وهذا قد يثير السخرية لأن هذا الحقل الدراسى ظهر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى بغرض ديمقراطية صنع السياسة الخارجية وتمكين الناس باعتبارهم مواطنين فاعلين بدلاً من كونهم مجرد موضوعات لإدارة شئون الدولة من قبل النخبة (Hill: 1999). ولذا ما هو موضع دراسة البشر المسميه "نساء ورجالا"، أو التصورات الاجتماعية للنوع الذكرى والأنثى، فى علم العلاقات الدولية؟ كيف يكتسب النظام الدولى ودراسة العلاقات الدولية طابعًا نوعيًا؟ إلى أى مدى تساعدنا المنظورات النسوية فى تفسير وفهم تطوير السياسة العالمية؟ ويحاول هذا الفصل الخوض فى تلك الأسئلة حسبما تناولها نطاق متنوع من الدراسات النسوية داخل وخارج مجال العلاقات الدولية.

ويبدأ هذا الفصل بعرض موجز لتطوير المدرسة النسوية في علم العلاقات الدولية. ويفرق بين ثلاثة أشكال متداخلة للأبحاث النسوية، لها قوة إرشادية مفيدة عند مناقشة الإسهامات المتنوعة للنسوية في علم العلاقات الدولية. وهذه الأشكال الثلاثة هي: ١- النسوية الإمبريقية التي تركز على النساء أو تتكشف النوع باعتباره بعداً إمبريقياً في العلاقات الدولية، ٢- النسوية التحليلية التي تستخدم النوع باعتباره فئة نظرية للكشف عن التحيز النوعي لمفاهيم علم العلاقات الدولية، ولتفسير الأبعاد التأسيسية للعلاقات الدولية، ٣- النسوية المعيارية التي تتفكر في عملية التنظير باعتباره جزءاً من الأجندة المعيارية للتغير الاجتماعي والسياسي العالمي. لكن هذه الأشكال لا تنبئ أو تقترح إبستمولوجية نسوية خاصة، فعلى سبيل المثال يعد تحليل جاكلين بيرما (٢٠٠٣) للطريقة التي تؤمّن بها الدول الأوربية حدودها من خلال السياسات التي تكافح الرقيق الأبيض نموذجاً للاقتراب النسوي الإمبريقي الذي يستلهم اهتمام ما بعد البنيويين بسياسة السيطرة، التي تتعلق بكل الجهود المتصلة بتصنيف وحماية الفاعلين البشريين وتتحدى الاقترابات النسوية الإمبريقية والتحليلية والمعيارية افتراضات النظريات التفسيرية في علم العلاقات الدولية، وتساعد على بناء نظريات إنسانية جديدة للسياسة العالمية، وستناقش ذلك الأجزاء الثاني والثالث والرابع من هذا الفصل.

ولقد أسهم التغير في العلاقات الدولية إلى حد هائل في تغير أنماط العلاقات النوعية، بمثل ما أثرت الديناميات النوعية على تلك العمليات العالمية المتعلقة بالعسكرة والعولمة الاقتصادية (انظر: Gray& kittleson& sandholtz 2006). وعقب الموجة الثانية للحركة النسوية ذات النطاق العالمي، جرؤت سينثيا إنلو على الإشارة بأن ما هو شخص هو سياسي، ودولي، أيضاً. وفي كتابها الفرر والشواطئ والقواعد (١٩٨٩)، كشفت عن كيفية ارتباط السياسة الدولية بشكل متكرر بالعلاقات اللصيقة والهويات الشخصية والحياة الخاصة. وهذه السياسة غير الرسمية، هي أقل شفافية برمتها من مادة السياسة الرسمية وعادة ما يتجاهلها الدارسون في علم العلاقات الدولية. وقد

سعت النسويات عن طريق النظر من أسفل إلى بيان أن العلاقات النوعية جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية. فزوجات الدبلوماسيين يجعلن عمليات القوة بين الدول ورجال الدولة أكثر نعومة (هكذا وردت العبارة)؛ وتسهل عقود الزواج الموثق، ولكن الغامضة غسيل الأموال وتجارة الدقيق الأبيض عبر القوميات؛ كما أن الأيقونات العالمية على شاكلة كوزموبوليتان (cosmopolitan)، نغزو الثقافات الأجنبية وتعمل على تهيئتها لانقضاض الرأسمالية الغربية، كما تقوم النساء والرجال بالانتظام فى المطابخ والكنائس وجماعات القرابة للإطاحة بالأنظمة السلطوية والتصالح فى مواجهة الصراع الضارى (Cockburn 1998, True 2003, Dometl).

إن التركيز على السياسة فى الهوامش يطرد الافتراض القائل بأن القوة تنبع من فوهة البندقية أو تصدر عن إعلانات قادة العالم. وتشير فعلاً جهود النسويات لإعادة تأويل القوة بأن الدارسين فى علم العلاقات الدولية قللوا من شأن القدرة التوغلية للقوة، وتحديداً مقدار ما يتطلب، على كل مستوى وفى كل يوم، من أجل إعادة إنتاج نظام عالمى هيراركى وغير متكافئ بقدر هائل (Enloe 1997). وقد سمحت إعادة الصياغة المفاهيمية للقوة من قبل النسويات، وتركيزهن على هوامش السياسة العالمية، بأن يدرك ويفهم الدارسون فى علم العلاقات الدولية ظواهر سياسية جديدة.

إن الجيل الأول من النسويات فى علم العلاقات الدولية فى أواخر الثمانينيات الثورة التقليدية لهذا المجال، وانخرطن فى "الجدال الثالث" عن إمكانية الموضوعية فى علم العلاقات الدولية، وتحذر الدارسين فى علاقات القوة العالمية، وقد نوقش ذلك فى المقدمة وفى الفصل التاسع (البنائية) وفى الفصل الثامن (ما بعد البنيوية). وفى هذا الجدال، فقدت الدراسات النسويات الطابع الوضعى، المتمركز حول الدولة والاستبعادى للحقل الدراسى، وذلك على مستوى ما وراء النظرية أساسًا. وسعى العديد من الإسهامات النسوية إلى تفكيك الواقعية وهدمها، أى التفسير السائد المتعلق بـ "سياسة القوة" فى علم العلاقات الدولية فى حقبة ما بعد الحرب، وهناك دائمًا افتراض مضمر فى اهتمامهن بالعلاقات النوعية، ألا وهو وجود موقف إبستمولوجى نسوى، ويشير هذا

الموقف إلى أن حياة النساء على هوامش السياسة العالمية تتيح لنا فهمًا أكثر نقدية وشمولاً للعلاقات الدولية من النظرة الموضوعية للمنظر الواقعى أو عدسة السياسة الخارجية لرجل الدولة، لأنهن أقل تحيزًا للمؤسسات ونخبة السلطة القائمة (Keohane 1989a : 245, Sylvester 1994a : 13, وأيضًا Harding 1986, Runyan & Petersan 1991, Tickner 1992, Zalewski 1993).

لقد فتحت تحديات الجيل الأول من النسويات علنا المجال أمام الدراسة النقدية لعلم العلاقات الدولية، لكنها أثارت السؤال المتعلق بما سيكون عليه المنظور النسوى للسياسة العالمية من حيث المحتوى، وكيف سيكون متميزًا (Zalewslci 1995). وبعد عقدين من تخصيص أول دورية فى المجال عددًا خاصًا عن "النساء والعلاقات الدولية" (Millennium :1988) أنجزت الباحثات النسويات الكثير فى علم العلاقات الدولية. وفى الوقت الحالى، تغطى المقررات الدراسية لنظرية العلاقات الدولية حول العالم قضايا النوع أو المنظورات النسوية، بفضل نشر عدد متزايد من الكتب والمقالات على يد الباحثات النسويات فى علم العلاقات الدولية، بما فى ذلك هذا الفصل من الكتاب (Tickner 1992, 2001, Pettman 1996, Petersan & Runyan 1999, Sylvester 2000, Petersan 2003, Steans 2005). كما نشر العديد من الدوريات الرئيسية فى المجال أعدادًا كاملة عن موضوعات النساء والنوع والنسوية فى العلاقات الدولية، وفى عام ١٩٩٩، أسست المجلة النسوية الدولية للسياسة بغرض تشجيع الحوار بين دارسى النسوية والسياسة والعلاقات الدولية.

وقام الجيل الثانى من النسويات بخطوات أوسع فى مجال الدراسات النسوية فى علم العلاقات الدولية، بجعل النوع فئة تحليلية مركزية دراسات السياسة الخارجية والأمن والاقتصاد السياسى العالمى، التى تستكشف سياقات جغرافية وتاريخية معينة (Morn 1997, Chin 1998, Hooper 2000, Prugl 2000, True 2003, Whitworth 2004, Stern 2005). ونظرًا لتحليلهن دائمًا التقاطع بين النوع والطبقة والعرف والإثنية

والجنسانية والانتماء القومى، ارتبط الجيل الثانى من الدراسات النسويات بشكل وثيق بالتطورات فى المنهاجيات النسوية والنظرية النقدية والعلوم الاجتماعية البنائية والاقتصاد السياسى ما بعد الماركسى. وتقدم أحدث الدراسات النسوية دعمًا إمبريقيًا للتحديات النظرية التى أثارها الجيل الأول، وفى نفس الوقت تقدم استبصارات جديدة حول الطابع النوعى للسياسة العالمية، كما يوضح بقية هذا الفصل.

النسوية الإمبريقية

تلفت النسوية الإمبريقية نظرنا تجاه النساء والعلاقات النوعية باعتبارها أبعادًا إمبريقية للعلاقات الدولية، وتزعم الآراء النسوية فى علم العلاقات الدولية أن حياة وخبرات النساء استبعدت ولا تزال تستبعد دائمًا من دراسة العلاقات الدولية، ونجمت عن هذا الاستبعاد "الجنسى" أبحاث تقدم رؤية جزئية ذكورية فى مجال تدعى فيه النظريات السائدة أنها تفسر واقع السياسة العالمية (Hallidey 1988b). وتقوم النسوية الإمبريقية بتصحيح هذا الإنكار أو إساءة التمثيل للمرأة فى السياسة العالمية، بسبب الافتراضات الخاطئة عن أن الخبرات الذكورية يمكنها أن تمثل كلاً من الرجال والنساء، وأن النساء إما غائبات عن أنشطة السياسة الدولية أو لسن ذوات أهمية بالعمليات العالمية، لكن الأمر ليس أن النساء كن غير حاضرات أو أن خبراتهن ليست ذات صلة بالعلاقات الدولية. وإنما، كما توضح دراسات سينثيا إنلو (١٩٨٩ , ١٩٩٤، ٢٠٠٠) أن النساء كن وما زلن جزءًا من العلاقات الدولية إذا ما اخترنا أن نراهن كذلك. بل أكثر من ذلك، يذهب جرانت ونيولاند (١٩٩١ : ٥) إلى أنه جزئيًا بسبب عدم بحث حياة وخبرات النساء إمبريقيا فى سياق السياسة العالمية، قام علم العلاقات الدولية "بالتركيز المفرط على الصراع والفوضى وطريقة ممارسة إدارة شئون الدولة وصياغة الإستراتيجية، أى التركيز المفرط على المنافسة والخوف". وكان ينظر إلى الدراسات المتعلقة بالمعايير والأفكار التى تجعل من الممكن إعادة إنتاج نظام الدولة،

وكذلك العنف البنيوى (الفقر وعدم العدالة البئية وعدم المساواة الاجتماعية السياسية) الذى ينبع منه العنف المباشر الذى تبثه الدولة، بوصفه دراسات ثانوية بالنسبة للدراسة الرجالية للحرب والصراع فى العلاقات الدولية، بسبب ارتباطها بالسياسة الداخلية "الناعمة" (تُقرأ: أنثوية). ونتيجة لذلك، يقوم الدارسون فى علم العلاقات الدولية من أنصار الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة بالتنظير للسياسة والمجال الدولى "بطريقة تضمن غياب النساء عن أبحاثهم وتبقى على أجندتهم البحثية دون تغيير" (Steurnagel 1990 : 79-80).

إن البحوث النسوية ليست شكلاً من أشكال الإمبريقية نظرًا لأن الدراسات النسويات يحتجن إلى الوضوح المفاهيمى، وبالتالى إلى الانخراط فى الجدالات النظرية بشأن أنطولوجية النوع والعلاقات الدولية، حتى يجرين البحوث الإمبريقية. فمثلاً، من أجل جعل المفاهيم والعلاقات المجردة قابلة للبحث الإمبريقى، يتعين على الباحثة النسوية أن تقوم بتحديد تلك التى تعتبر قائمة وأكثر أهمية بالنسبة للدراسة المدققة، وفى ذات الوقت تقوم بصياغة منهاجية بحثية تترجمها وتحللها إمبيريقيًا (انظر: Caprioli 2004, Ackerly & Stern & True 2006).

وتتعرض النسوية الإمبريقية فى علم العلاقات الدولية لمسائل مختلفة وتوظف منهاجيات متنوعة، فقد قامت تلك الدراسات، التى تندرج تحت "النساء فى التنمية الدولية" (WID) وأخيرًا "النوع والتنمية" (GAD)، بتوثيق قاد التحيز الذكورى فى عملية التنمية إلى التنفيذ السيئ للمشروعات والنتائج غير المرضية للسياسات من حيث القضاء على الفقر العالمى وتمكين المجتمعات المحلية (Newland 1988, Geotz 1991, Kardam 1991, Kabern 1994, Ratherberger 1995). وتجعل هذه الدراسات الدور المركزى للمرأة مرئيًا باعتبارها نتيجة لموارد الرزق ومقدمة للاحتياجات الأساسية فى البلدان النامية (Beneria 1982, Charltan & Everett & Staudt 1989). وتكشف الدراسات الإمبريقية أن

أكثر تخصيص كفء للمساعدات التنموية فى الخارج يتعلق بتقديم التكنولوجيا الزراعية والائتمان المالى وموارد التعليم والصحة للمرأة، ومثلاً تقدر الأمم المتحدة (٢٠٠٠) أنه فى حين يقدم النشاط الزراعى نصف إنتاج الغذاء فى العالم النامى، فهو يقدم ثلاثة أرباع الإمداد الغذائى الداخلى بالنسبة للأسر. ووجدت الباحثات الحساسات لقضية النوع أن الاستثمار فى تعليم البنات بعد واحد من أكثر السياسات التنموية من حيث عائد التكلفة، مما ينتج مكاسب إيجابية بالنسبة للمجتمع ككل من خلال رفع معدلات الدخل وخفض معدلات السكان (انظر Sen 2001).

إن العولمة الاقتصادية أدت إلى استقطاب اجتماعى واقتصادى مكثف داخل الدول وبينها أيضًا، وتوثق الباحثات النسويات كيف زادت عمليات العولمة من عدم المساواة بين الرجال والنساء على مستوى العالم. وكشفت أبحاثهن عن "تأنيث الفقر" بمعنى أن هناك عدم تناسب فى الأعداد بين النساء والرجال فى حالة الفقر – بسبب ديون العالم الثالث والأزمات المالية وسياسات التكيف الهيكلى (SAPs) فى الجنوب وإعادة هيكلة الدولة فى الشمال (Afshar & Dennis 1992, Sparr 1994, Porter & Judd 2000). ونظراً لأن السياسة الاقتصادية قد أصبحت تحكمها بشكل متزايد اعتبارات العولمة من قبيل عوائد التصدير وأسواق المال والتكاليف المقارنة للعمل، وتجاهد الدول للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتوظيف الكامل ورفاهية المواطنين. وتبين الأبحاث النسوية الإمبريقية كيف فرضت تلك النقلة من الدولة ذات الطابع المحلى إلى حد هائل إلى جانب توفير الخدمات بواسطة السوق العالمى، عبئًا غير مناسب على المرأة لتلتقط إحسانات الدولة (United Natians Develapment Parogramme 1999, Marchand & Runyan 2000, Hoskyns & Rai 2007).

وظهور ذلك فى سياق العولمة أيضًا أدى إلى تقسيم دولى ذو طابع نوعى للعمل، بحيث صارت النساء المهاجرات من العالم الثالث مصدراً رخيصًا ومرنا للعمل لدى الشركات عابرة الجنسيات فى مناطق التجارة الحرة (Mitter 1986 Standing 1992, Ong 1997).

ويظهر بحث ساسكيا ساسين (1991-1998 a, b) كيف تعتمد المدن العالمية، التى هى بمثابة نقاط مركزية لأسواق المال والمعاملات الاقتصادية العالمية، على طبقة النساء العاملات، وتقوم العمالة المحلية، التى هى نمطيًا من النساء المهاجرات الملونات، بخدمة النخب المذكرة لهذه الشركات فى المراكز الحضرية، كأنهن "الآخر الحميم" بالنسبة للعولمة الاقتصادية. (Boris & Prugl 1996, Stasilius & Bakan 1997, Ohin 1998, Chang & Ling 2000). ويكشف البحث النسوى عن وجود "جانب سفلى" أكثر قتامة للعولمة، بأية حال، فيما يتصل بالنمو الهائل لسياحة الجنس، بمعنى العرائس اللاتى يطلبهن الذكور وتهريب النساء والبنات عبر الحدود للدعارة (Pettman 1996, Prugl & Meyer 1999, Berman 2003). وبالنسبة للدول الخاضعة فى النظام العالمى، تعتبر هذه الأنشطة الاقتصادية مصادر رئيسية للنقد الأجنبى والدخل القومى (Jettrey 2002, Hanochi 2003). ومثلاً توضح شبه (١٩٩٨) كيف حافظت النخب السياسية الماليزية على شرعية إستراتيجيتهم التنموية الموجهة للتصدير فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين باستيراد خادمات للبيوت من الفلبين وإندونيسيا.

لكن عمليات التغير البنيوى المتصلة بالعولمة لا تجعل من النساء ضحايا فقط، ولكنها توفر لهن أيضًا التمكين، وتبرز الباحثات النسويات كيف تقوم التجارة العالمية والتحرر المالى بإعادة تشكيل ذاتيات النساء والعلاقات النوعية المحلية من خلال التغيرات التى لحقت بالظروف المادية لهن. وتسلط هؤلاء الباحثات الضوء أيضًا على كيفية إحداث فرص الائتمان والتوظيف الجديدة للتغيرات ثقافية فى حياة النساء فى المناطق النامية الريفية (Gibsan & Law & Mckay 2001). وقد قامت نائلة كبير (١٩٩٤) مثلاً ببيان أدى تغير الحوافز المادية الذى أتاحة resiting of TNC,s ganment produetion، إلى فتح الفرص أمام النساء البنجلاديش الصغيرات لتحسين دخولهن، وفى نفس الوقت تحدى الترتيبات النوعية الأبوية. وأوضحت جاكر ترو (٢٠٠٣) كيف مكن الانتشار العالمى الاستهلاك والثقافة والمعلومات، بعد نهاية الحقبة الشيوعية، النساء التشيكيات من بناء هويات نوعية وحتى نسوية جديدة.

وتكشف الدراسات النسوية أيضًا عن الطابع النوعى لبناء المنظمات الدولية، التى تتحكم فيها نخبة الرجال حتى بدرجة أكبر من المؤسسات القومية (prugl& meyen 1999, Rai &waylen 2008). وقد أتاحت مبادرات التيار السائد المتعلقة بالنوع للمزيد من النساء الالتحاق بمستويات صنع القرار فى تلك المنظمات الدولية (True& mintrom 2001, Trne 2008 a). فترأس النساء الآن مثلاً العديد من وكالات الأمم المتحدة، ومنها منظمة الصحة العالمية (WHO) وصندوق الأمم المتحدة للأطفال (UNICEF) مكتب المفوضية العليات لشئون اللاحئين وبرنامج الغذاء العالمى وصندوق السكان العالمى. كما أن نائب السكرتير العام ورئيس مفوضية حقوق الإنسان أيضًا من النساء، ولكن مثلما تشير هذه الدراسات النسوية، مازالت النساء- فى مؤسسات كالأمم المتحددة- يتمثلن فى الوكالات الأقل شأنا ومساعدات للسكرتارية، ولا يكتسبن إلا بالتدريج النفوذ فى المسائل المتعلقة بالأمن العالمى وأجندة التنمية (pie tita& vickens 1996, Reanda 1999, whituor (z 2004) وبالفعل تتمتع الوكالة الصغيرة التابعة للأمم المتحددة والمخصصة للتعامل، بعدم المساواة النوعية وتحسين أحوال المرأة (UNIFEM) بموارد أقل بكثير من الوكالة المخصصة للأطفال (UNICEF)، حتى على الرغم من أن مأزق الأطفال فى العالم يعتمد إلى حد كبير على الوضع النسبى لأمهاتهم.

كما تقوم المنظمات الدولية بمأسسة السياسات والأولويات القائمة على التحفيز النوعى، ففى دراسة لساندرا وتيورز (١٩٩٤) عن منظمة العمل الدولية أوضحت كيف تتحكم الافتراضات بشأن العلاقات النوعية فى سياسات المنظمة، مما كانت له آثار تمييزية فى الأسواق الوطنية والدولية، وأدى إلى تعرض النساء لمزيد من عدم المساواة. وفى دراسة لإليزابيث بروجل (٢٠٠٠) عن عمال المنازل وظفت فيها اقترابًا بنائيًا نسويًا، بينت كيف أن القواعد والنظم المتعلقة بالنوع فى منظمة العمل الدولية وشبكات التضامن العالمية التى ظهرت لتغيرها مثلت قوى رئيسة فى تحديد مشاكل أولئك النساء العاملات حول العالم. وعلى المستوى الإقليمى، أوضحت كاثرين هو سكينز (١٩٩٦)

كيف نجحت حركات النساء فى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوربى فى توظيف الجهاز الفوق- القومى للاتحاد الأوربى المختص بقوانين وسياسات تكافؤ الفرص، لمواجهة التباينات النوعية على المستوى القومى. وقد أبان تحليل هو سكينز الحساس لمسألة النوع كيف كان أثر عملية التكامل الأوربى فى توسيع نطاق الحقوق الاجتماعية للمواطنة بالنسبة للنساء فى الدول الأعضاء، رغم أن الاتحاد الأوربى ما زال فى بداية ممارسة دور عالمى يتصل بمساندة المساواة النوعية وراء حدوده (prugl 2007).

وفى مجال السياسة الخارجية، كشفت التحليلات النسوية عن النوع الذكورى الغالب لصناع السياسة والافتراضيات ذات الطابع النوعى التى تتعلق بأن صناع السياسة فاعلون إستراتيجيون عقلانيون يتخذون قرارات الحياه والموت باسم ذلك التصور المجرد للمصلحة القومية. ووفق ما ذهبت إليه نانسى ماكجلين وميريدثب سركيس (١٩٩٣) فى دراستهما للسياسة الخارجية ومؤسسة الدفاع، نادراً ما تكون النساء عناصر داخلية، فى المؤسسات الفعلية التى تضع وتنفذ السياسة الخارجية وتدير شئون الحرب. وفى عام ٢٠٠٨، أشارت حقيقة أن ٢٨ أداة كن وزيرات للخارجية أن تلك السيطرة الذكورية على الدبلوماسية العالمية تمر ببعض التغيرات؛ ويشير إلى ذلك أيضًا إنشاء مجلس قادة العالم النساء (الذى تراسه حاليًا رئيسة أيرلندا السابقة ومقررة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مارى رونبسون) ومبادرة نساء نوبل (التى تقودها النساء الفائزات بجائزة نوبل للسلام التى تسعى لدعم القوى الجماعية للقادة النساء لتحقيق السلام والأمن العالميين (stiehm 2006). وتحلل الباحثات النسويات الفجوة النوعية المستمرة فى معتقدات السياسة الخارجية لدى الرجال والنساء فى النخب التى تصنع السياسة الخارجية ومن المواطنين؛ ومن الواضح أن القيادات النسائية والمواطنين فى الدول الغربية ستعارض بشكل كبير فى الأغلب استخدام القوة فى المعاملات الدولية وستؤيد بصورة نمطية بدرجة أكبر التدخلات الإنسانية (Rosenau &Holsti 1982 tesslen& Nachtuey &Grant 1999). ذلك أن المواقف المرتبطة

بالمساواة النوعية والحرية الجنسية تؤثر فى المواقف إزاء التسامح وحقوق الإنسان والديمقراطية، كما أنها مؤشرات تنبؤية جيدة لمواقف أكثر ميلاً للتهدئة فى الصراعات الدولية (Tesslen& warinen 1997).

وتوضح الأبحاث النسوية أن تلك الدول التى تتسم بدرجة أكبر من عدم المساواة النوعية ستكون أكثر ميلاً لخوض الحرب أو لاستخدام العنف المباح من قبل الدول (Goldstein 2001). وتقلل درجة المساواة النوعية فى الداخل من احتمال أن تستخدم دولة ما العنف أولاً فى النزاعات بين الدول، كما أنها تضع حدوداً على تصاعد العنف، وتقلل من شدة العنف خلال الأزمات الدولية (capriole 2000, caprioli& Boyen 2007). وبنفس المنطق، تميل تلك الدول إلى تقريب درجة من التكافؤ النوعى إلى أن تكون أيضًا أكثر ميلاً للتهدئة فى علاقاتها، وأكثر كرمًا فى منح المساعدات، وبوجه عام ستكون مواطنين صالحين فى المجال الدولى (Regan& paskevicitue 2003). وعلى أية حال، فإن انشغالنا بالدول قد يعيقنا عن رؤية الفاعلين المتعددين من غير الدول، الذين يلعبون أدوارًا مهمة فى مجال صنع السياسة الخارجية. وقد قامت الباحثات النسويات مثل إنلو (١٩٨٩، ٢٠٠٠) بتسليط الضوء على النساء اللاتى يقدمن الخدمات المساعدة للأنشطة العسكرية (المنزلية والسيكولوجية والطبية والجنسية). وإذا نظرنا إلى العسكرة على أنها عملية اجتماعية تتكون من العديد من المهام ذات الطابع النوعى التى تجعل أعمال العنف من قبل الدولة ممكنة، لذلك ترى إنلو أن تقديم الخدمات الجنسية رسميا فى القواعد العسكرية مثلاً يمكن أن يعتبر عاملاً مركزيًا فى التدخل الأجنبى. وتجادل كاثرين مون (١٩٩٧) فى كتابها الجنس بين الحلفاء" بأن التحالفات الجنسية الاستغلالية بين العاهرات الكوريات (نساء الكيجيكون) والجنود الأمريكيين، حددت ودعمت التحالف العسكرى غير المتكافئ بدرجة مشابهة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية فى حقبة ما بعد الحرب، وضمن أمور أخرى، أصبحت نساء الكيجيكون

سفراء شخصيين فى ظل مبدأ نيكسون المؤشر الرئيسى على استعداد سيول لاستقبال المصالح العسكرية الأمريكية.

ومن المرجح أن تكون النساء من ضمن مجموعة الفاعلين من غير الدول فى السياسة العالمية، وتلقى الباحثات النسويات الضوء على حركة النساء المهمشات والفقراء والمنكشفات أمام المخاطر، سواء فى شبكات العاملات فى الجنس والعاملات فى المنزل والأمهات المناشطات المدنيات وفى العروض والحملات الثقافية المضادة. وبجانب إلقاء الضوء على الحركية المحلية، لاحظت الباحثات النسويات أشكالاً جديدة من التضامن وبناء الهوية عبر الحدود. وفى السنوات الأخيرة، لعبت النساء أدواراً رئيسة فى الحركة العالمية لتحريم الألغام الأرضية وفى حملة نزع السلاح النووى، وفى الشبكة النسوية التى تحتج على العنف القائم على أساس نوعى عالميًا (Stienstra 1994. Friedmam 1995, Rupp 1997, Clark & Friedonan & Hochstetler 1998, Williams & Goose 1998). وعلى سبيل المثال، احتجت جماعات تعرف باسم "نساء فى ثوب الحداد"، فى منطقتين مضطربتين من مناطق الصراع فى العالم، هما فلسطين/إسرائيل ويوغوسلافيا السابقة، ضد تصاعد أرواح العسكرية والتسلح والحرب وعنف الرجال تجاه النساء والأطفال (Sharani 1993, Cokburn 1998, Korac 1998, Jacoby 1999). وتبرز الباحثات النسويات الناشطات من أجل السلام والأمهات المحتجات على تجنيد أبنائهن فى الصراعات الدولية، وكذلك الانتحاريات من النساء اللاتى تجاوزن المعايير الاجتماعية القائمة على النوع ليقتلن أنفسهن والآخرين معهم بوصفه نوعًا من البيان السياسى العالمى (Alison 2004, Gentry & Sjoberg 2008).

وبملاحظة كيفية خلق الذاتيات الأنثوية الجديدة لقوة دفع ذاتية لأشكال جديدة من الفعل الجماعى، تتبعت الباحثات النسويات نمو شبكات النساء العابرة للقوميات، وكذلك التحالفات المعقودة بين منظمات المرأة والحكومات والفاعلين بين الحكوميين، وتطوير ميكانيزمات قانونية وسياسية دولية تنشر العدالة النوعية. ونتيجة تلك التحالفات

تعترف أدوات حقوق الإنسان والإعلانات العلمية بشكل متزايد بالخصوصية النوعية لحقوق الإنسان (Pcters & Wolper 1995, Philapose 1996, Aekely & Okin 1999, Ackerly 2000)، وفى عام ١٩٩٠، اعترفت منظمة العفو الدولية، المنظمة العالمية غير الحكومية لحقوق الإنسان، بحقوق المرأة بإضافة اضطهاد النوع لقائمة أشكال الاضطهاد السياسى الخاصة بها، وتبعتها فى ذلك الحكومات والمنظمات الدولية. وحتى نشوب الصراع اليوغوسلافى فى تسعينيات القرن العشرين، اعتبرت الدول والوكالات الدولية اضطهاد النساء أمرًا متعلقًا بالخصوصية الشخصية والتقاليد الثقافية (Rao 1995). وعلى أية حال صار الاغتصاب الآن يلاحق قانونيًا باعتباره جريمة حرب، وفق اتفاقية جنيف لمكافحة جرائم الحرب (١٩٤٩)، من قبل المحكمة الجنائية الدولية، وذلك نتيجة أنشطة جماعات الضغط مثل الشبكات النسوية العابرة للقوميات والتغطية الإعلامية واسعة الانتشار للاغتصاب باعتباره إستراتيجية محددة للحرب فى يوغوسلافيا (Niarchos 1995, Philapose 1996, Chappell 2008).

وقد كان لوضع حياه النساء والعلاقات النوعية فى دائرة الضوء عن طريق البحوث الإمبريقية تداعيات مادية وذات صلة بالسياسات. وتجادل النسويات فعلاً بأن النساء سيحصلن على دور متساو فى عملية صنع القرار المجتمعية، عندما يعترف بهن باعتبارهن فاعلات أساسيات فى العمليات الاقتصادية والسياسية. وعن طريق تصحيح إهمال الدراسات الإمبريقية للنساء والعلاقات النوعية، تمكنت الدارسات النسوية من الارتقاء بفهمنا للسياسة العالمية ومن المساعدة فى وضع اهتمامات وأصوات النساء على الأجندة العالمية. ولكن من أجل جعل النوع بعدًا مهمًا فى دراسة العلاقات الدولية، من الضرورى تحدى الإطار المفاهيمى الذى استبعد النساء من الدراسة فى المقام الأول، وهكذا تقوم النسوية التحليلية بإكمال مهمة النسوية الإمبريقية عن طريق الكشف عن الإقصاءات النظرية فى الحقل الدراسى للعلاقات الدولية، بإعادة النظر فى علم العلاقات الدولية من خلال منظور حساس لمسألة النوع.

النسوية التحليلية

تقوم النسوية التحليلية بتفكيك الإطار النظرى لعلم العلاقات الدولية بالكشف عن التحيز النوعى الذى يخترق المفاهيم الرئيسية، ويعيق قيام فهم دقيق وشامل للعلاقات الدولية. ويشير المفهوم النسوى للنوع للتصورات الاجتماعية غير المقاتلة المتعلقة بالذكورة والأنوثة فى مقابل الاختلافات البيولوجية الظاهرية بين الذكر والأنثى (رغم أن النسوية من أنصار ما بعد الحداثة يزعمن أن كلاً من الجنس والنوع فئات مصنوعة اجتماعية، انظر: Batter 1990, Gatens 1991). وترتبط الرؤية الغربية المهيمنة للذكورة الاستقلالية والسيادة والقدرة على استخدام العقل والموضوعية والعالمية، فى حين يتصل التصور المسيطر للأنوثة بغياب أو نقص هذه الخصائص. فمثلاً تكرر الممارسات الروتينية فى الجيوش تلك الهويات النوعية من خلال تدريب الجنود على حماية "النساء والأطفال" عن طريق القتل، وعلى قمع المشاعر (الأنثوية) المرتبطة بالألم الجسدى والرعاية (Goldstein 2001). وبحسب كلمات باربارا روبرتس (١٩٨٤)، إن التدريب العسكرى هو "التنشئة على الذكورة فى أكثر صورها تطرفًا". والافتراض المشترك يتمثل فى أن الهويات النوعية طبيعية أو من "الطبيعة الإنسانية"، وليست خاضعة للتكوين بواسطة المجتمع أو الفاعل الإنسانى. وعند تطبيق هذا الافتراض بشأن النوع على الظواهر الاجتماعية والسياسية الأخرى، فإن آثارها السياسية ستغدو إعادة إنتاج الوضع القائم أو علاقات القوة القائمة. وكما ذكرت جوان سكوت (١٩٨٨ : ٤٨)، "إن التقابل الحدى والعملية الاجتماعية للعلاقات النوعية أصبح كلاهما جزءًا من معنى القوة ذاتها" و "أن مجرد التشكيك فى أى جانب منها أو تبديله يهدد النظام بأكمله".

إن المفاهيم الرئيسية فى علم العلاقات الدولية ليست طبيعية أو محايدة إزاء النوع، لكنها تنبع من سياق اجتماعى وسياسى تمت فيه مأسسة الهيمنة الذكورية. وتجادل الباحثات النسويات بأن مفاهيم القوة والسيادة والاستقلالية والفوضى والأمن

وكذلك خارطة مستويات التحليل فى علم العلاقات الدولية لا تنفصل عن التقسيم النوعى للدائرتين العامة والخاصة، ذلك التقسيم الذى تمت مأسسته داخل الدول وعبرها. وتتماهى تلك المفاهيم تحديداً مع الذكورية وخبرات ومعارف الرجال المستمدة من الدائرة العامة الحصرية والمسيطر عليها من قبل الذكور. إن التنظير، كما يذكر بورشيل ولينكليتر، فى مقدمة هذا الكتاب (الفصل الأول)، هو "العملية التى نمنح من خلالها المعنى للعالم الذى يدعى أنه موضوعى، الكائن هناك فى الخارج". ويكشف التحليل النسوى أن الإطار المفاهيمى لعلم العلاقات الدولية هو مجرد إحدى المحاولات لإضفاء المعنى على السياسة العالمية، وهى محاولة منحازة أيضًا.

إن الفصل النظرى بين السياسة الداخلية والدولية، معًا، مع ميل الواقعية الجديدة لوضع تفسيرات داخلية للعلاقات بين الدول، يغطى على التقسيم النوعى السابق بين العام والخاص فى داخل الدول، وكذلك على الميل الذكورى لربط الخاص بالمشاعر والذاتية والتكاثر والجسد والأنوثة والنساء. كما أن كلتا النظريات التفسيرية والإنسانية فى السياسة العالمية تغض الطرف عن الدائرة الخاصة لأنها ترتبط بالسياسة الداخلية وأشكال الدول (Walker 1992, Sylvester 1994 a). وتنظر أنطولولوجيا النظرية الواقعية لعلم العلاقات الدولية إلى الدائرة الخاصة، كالدائرة الدولية، على أنها مجال طبيعى للفوضى. وينبغى أن يخضع الوجود الأدنى، الذى تمثله النساء والجسد والنظام الفوضوى، للوجود الأعلى، الذى يمثله الرجل والعقل وسلطة الدولة. وتصر جين إلشتاين (١٩٩٢) على أن المروية الواقعية لعلم العلاقات الدولية تتمحور حول تقسيم العام والخاص، وما يصاحبه من تصور لجوهر الأنوثة والذكورة، باعتبار الأولى سببًا للفوضى والأخيرة حاملاً للنظام.

وبالنسبة للتحليل النسوى، من غير الممكن أن يكون استقلال السياسة الداخلية عن السياسة الدولية، وفصل الدائرة العامة عن الدائرة الخاصة، أساسًا لحدود الحقل الدراسى، نظرًا لأن الفوضى فى الخارج والهيراركية النوعية فى الداخل قد تكون

بينهما علاقة تدعيم متبادل. وخلال التاريخ الحديث، قيل للنساء مثلاً إنهن سيحصلن على المساواة مع الرجال، بعد الحرب وبعد التحرير، وبعد إعادة بناء الاقتصاد القومى وما إلى ذلك، ولكن بعد التغلب على كل تلك القوى "الخارجية" كان المطلب العام هو أن تعود الأمور إلى وضعها الطبيعى، أى عودة النساء إلى وضعية الخضوع، وحسبما لاحظت سينثيا إنلو (١٩٨٩: ١٣١)، "تعتمد الدول على تصورات معينة عن الدوائر الداخلية والخاصة من أجل تعزيز علاقات (أكثر) سلاسة على المستوى العام أو الدولى".

وتسعى النسويات إلى تنظير العلاقة بين العلاقات النوعية والسياسة الداخلية والسياسة الدولية، بغض النظر عن مستويات التحليل التقليدية فى علم العلاقات الدولية، التى تعامل الفرد والدولة والنظام الدولى باعتبارها وحدات تحليلية متميزة. وقد صار هذا المخطط النظرى "أكثر طريقة مؤثرة فى تصنيف مسيرات الحروب، وفى تنظيم فهمنا للعلاقات بين الدول بوجه عام" (Walker 1987: 67). لكن تحليل النوع يقوِّض هذا التقسيم السابق إلى الفرد والدولة والنظام الدولى، بإظهار أن كل مستوى يتحدد بصورة مسبقة عن طريق صورة للرجل العقلانى تستبعد النساء والأنوثة (Tickner 1992, Sylvester 1994a, True 2008b).

ويطبق كينيث والتر (١٩٥٩ : ١٨٨) القياس بين الرجل والدولة باعتبارها برهانًا على الواقع العدائى الذى لاحظه فى النظام الفوضوى ككل: "بين الرجل كما بين الدول، ليس هناك ضبط أكيد للمصالح. وفى غياب سلطة عليا توجد دائما إمكانية عدم حل الصراعات إلا بالقوة. وكثيراً ما تستخدم الواقعية لعلم العلاقات الدولية الأطروحات الاختزالية التى تفسر الصراع الدولى عن طريق تصورات عن الطبيعة الإنسانية "الشريرة". وذهب هانز مورجنتاو إلى أن "المصلحة القومية" الموضوعية متجذرة بعمق فى الطبيعة البشرية، ولهذا السبب فى أعمال رجال الدولة (Tickmer 1988). وحتى والتر (١٩٥٩ : ٢٣٨)، الذى ينتمى للواقعية الجديدة ويفضل التفسيرات النظامية، يعتنق

مساجلة ألكسندر هاملتون الواردة فى الأوراق الفيدرالية لعام ١٧٨٨: "يعنى افتراض غياب الدوافع العدائية فى الدول نسيان أن الرجال يتسمون بالطموح والجشع وروح الانتقام". ومن منظور نسوى، يشير ذلك القياس بين الرجل والدولة إلى أن العقلانية تكافئ سلوك الرجال، وأن الدولة باعتبارها فاعلاً عقلانيًا تتمتع بهوية ذكورية رجولية (Sylvester 1990).

وتنظر النسويات للدولة باعتبارها المنظم الرئيسى والمركز للقوة النوعية التى تعمل جزئيًا من خلال تصور العام والخاص، والحدود بين الإنتاج والتكاثر (Canmcll 1990). إنها ليست "هوية متماسكة تخضع لنظر مركز تأويلى واحد، كما فى النظريات الواقعية الجديدة (Ashley 1988 : 230). ولكن يعكس هذا المفهوم للدولة نموذجًا مثاليًا للهيمنة الذكورية وللأسس الأبوية المتعلقة بشكل الدولة. وتجادل النسويات فى علم العلاقات الدولية بأن الدولة تتلاعب بالهويات النوعية من أجل وحدتها الداخلية وشرعيتها الخارجية. إذ ينشأ الرجل على التماهى مع تصورات للذكورة تؤكد على الاستقلالية وتفوق الذكور والأخوية والقوة وأدوار الحماة العامِّين وفى النهاية حمل السلاح. أما النساء، على الجانب الآخر، فيتعلمن باعتبارهن زوجات وبنات أن يذعن للحماية والإرادة الأقوى للرجال، وفى نفس الوقت يخدمن نظم الدعم الخاص العاطفى والاقتصادى والاجتماعى لأنشطة الحرب الذكورية. ويضاف إلى ذلك أن الباحثات النسويات ينظرن إلى الدول باعتبارها متورطة فى أشكال عديدة للعنف ضد المرأة، فمثلاً تساند الدولة الليبرالية العنف الشخصى القائم على أساسى نوعى والمرخص من قبل الدولة من خلال موقفها المتعلق بعدم التدخل فى المجال الخاص، وتعريفها القانونى للاغتصاب من وجهة نظر ذكورية، تفترض أن غياب الاكراه الواضح يعنى رضا الأنثى بغض النظر عن الهيراركيات النوعية القائمة (Pateman 1989, Pctersan 1992 b: 46-7).

وفى النظريات التقليدية للعلاقات الدولية، يعد الفاعل العقلانى الساعى وراء مصلحته الذاتية استعارة عن سلوك الدولة فى النظام الدولى الفوضوى. وتزعم المنظرات النسوية أن نموذج الرجل العقلانى، المجرد من السياق الزمانى والمكانى والتحيزات والمصالح والاحتياجات المعينة، لا يمكن تعميمه، فهو فاعل ذكورى متجذر فى سياق علاقات نوعية غير متكافئة، حيث تساند أعمال الرعاية الأولية للنساء فى تطور الذوات الذكورية المستقلة، بما يجعل التعاون بالنسبة لهن واقعًا يوميًا ويعفى الرجال من تلك الضروريات. ونتيجة ذلك، تنكر الفاعلية فى العلاقات الدولية على الغالبية العظمى للناس والعلاقات الاجتماعية والمؤسسات التى يمكن تأويلها باعتبارها ذوات عقلانية متماسكة. وتجادل الباحثتان النسويتان جرانت ونيولاند (١٩٩١ : ١) أن دراسة علم العلاقات الدولية "صممت بشكل غال من قبل الرجال الذين يعملون من خلال نماذج عقلية للنشاط الإنسانى ينظر إليه من خلال عين ذكورية نخبوية ويدرك بواسطة حساسية ذكورية نخبوية".

وتضع بعض النسويات نموذجًا أنثويًا بديلاً للفاعلية كى تتسم بالارتباط والاعتماد المتبادل والتشابك (Gilligam 1982, Tranto 1989). لكن معظم النسويات فى علم العلاقات الدولية يتشككن فى إمكانية وضع تصور للطبيعة الأنثوية قائم على التعزيز والرعاية، من أجل تصحيح التحيز النوعى للقياس بين الرجل والدولة عند والتز (انظر: Elshtain 1985 : 41). وتستهدف النسويات فى علم العلاقات الدولية من البحث عن نماذج بديلة أكثر ثراء للفاعلية، كى تأخذ فى الاعتبار عمليتى الإنتاج والتكاثر، إعادة تعريف العقلانية لتصبح أقل استبعادًا وأداتية وأكثر احترامًا للعلاقات الإنسانية (عبر جميع المستويات) وللاعتماد المتبادل بين البشر والطبيعة (Tickner 1991 : 204-6). فمثلاً تقوم بعض الدارسات بوضع أخلاق الرعاية النسوية على المستوى الأنطولوجى، نظرًا "للدور المركزى للرعاية والممارسات الأخلاقية العلائقية الأخرى فى الحياة اليومية للبشر فى جميع البيئات" وليس على المستوى الإبستمولوجى (Robinsan 2006 : 225). وتبحث

نسويات أخريات عن نماذج تحررية للفاعلية على الهوامش - بين نساء وناشطات حقوق الإنسان فى العالم الثالث (Ackerly 2000). إن البدائل النسوية لمستويات التحليل فى علم العلاقات الدولية ترفض التجديدات العالمية، وتطالب بدرجة أكبر من التجذر فى السياق التاريخى والثقافى لتعكس بصورة أفضل تعقد ولا حتمية الفاعل الإنسانى والبنية الاجتماعية.

وتستخدم الباحثات النسويات تحليل النوع للكشف عن التحيز القائم فى قلب مفاهيم علم العلاقات الدولية كالقوة والأمن، ذلك التحيز الذى لا يقيد فقط من تطبيقها النظرى وإنما له تداعيات مدوية بالنسبة لممارسة العلاقات الدولية والقوة تدرك فى نظرية العلاقات الدولية بصورة تكاد تكون حصرية باعتبارها "القوة على": أى القوة لشخص أو التأثير على شخص ما للقيام بشىء ما كان ليقوم به بخلاف ذلك (Jaquette 1984). وتعتمد قوة الفرد على استقلاليته أو استقلاليتها عن قوة الآخرين. ومن هذا المنظور، لا يمكن المشاركة فى القوة ولا يمكن أن تزداد القوة بسهولة عن طريق العلاقات مع الآخرين فى سياق الاعتماد المتبادل أو المصالح المشتركة. وبحسب مورجنتاو، فإن تراكم موارد ومقدرات القوة هو غاية ووسيلة بالنسبة للأمن، وفى سياق نظام الدول الفوضوى، الذى ينظر إليه على أنه بالضرورة عدائى والاعتماد فيه على الذات، فإن الدول التى تتصرف بشكل "عقلانى" تستنتج تلقائيًا أن مصالحها القومية هى تعظيمها للقوة على الدول الأخرى. ولا يختلف مفهوم القوة عند والتز إلا قليلاً عن ذلك، إذ يفهم والتز القوة على أنها وسيلة لبقاء الدولة ولكن ليس باعتبارها غاية فى ذاتها، حتى يقوم بين الدول ترتيب لتوازن قوة مستقر ثنائى القطبية. ونتيجة ذلك، فوفق الروية الكونية لوالتز، فإن القوة الوحيدة ذات الشأن بالفعل إلى مقدرة القوة عند "القوى العظمى" التى يخلق ترتيبها الثنائى القطبية وتعدد الأقطاب نظامًا محدودًا فى المجال الدولى الفوضوى.

وتبين تيكز (١٩٨٨) كيف يقوم المفهوم الواقعى للقوة على معايير ذكورية، من خلال تحليلها لمبادئ هانز مورجنتاو الستة لسياسة القوة. ويعكس هذا المفهوم التطور الذاتى الذكورى وطريقة المعرفة الموضوعية فى المجتمعات الأبوية، حيث اعتمدت المواطنة والسلطة الشخصية للرجال تقليدياً على قوة رب المنزل على عمل النساء وذاتيتهن الجنسية. ويقوم هذا المفهوم للقوة أيضاً على تصور نوعى معين للفاعل المستقل، يجعل العلاقات الإنسانية والارتباطات العاطفية خفية. ولو تم تعريف العالم الإنسانى بصورة تامة عن طريق هذه التصورات ذات الطابع النوعى "للقوة على"، مثلما فى أبحاث الواقعيين، فكيف تتم تغذية الأطفال، كما تسأل النسويات، وكيف تتم تعبئة الحركات الجماعية وكيف تتم إعادة إنتاج الحياة اليومية؟ وتجادل سيلفستر (١٩٩٢ : ٣٢-٨)، بأن من التناقض جعل الاعتماد على الذات الملمح الرئيسى للسياسة العالمية، فى حين تظهر العديد من "العلاقات الدولية" داخل المنازل وغيرها من المؤسسات. وتضم هذه العلاقات المفاوضات الدبلوماسية والنظم التجارية وتنشئة مواطنى المستقبل، وهى لا تقوم على الاعتماد وعلى الذات فقط، بل تتخذ باعتبارها معيار علاقات الاعتماد المتبادل بين الذات والآخر. ولهذا فإن افتراض الواقعية الجديدة فى علم العلاقات الدولية أن الرجال والدول "وحدات متماثلة"، يقدم سياسة القوة باعتبارها نبوءة محققة لذاتها. إن سياسة القوة لذلك توصيف نوعى متحيز للسياسة العالمية لأن صياغتها لمفهوم القوة تعتمد على التصور المحدود وليس العالمى للرجل العقلانى.

وتعتبر النسويات القوة ظاهرة مركبة ترتبط بالقوى الاجتماعية الخلاقة التى تشكل هوياتنا النوعية الشخصية باعتبارنا رجالاً ونساء ومواطنين قوميين، وليست مجرد توظيف القوة الوحشية. ولهذا تجادل إنلو (١٩٩٧) بأن توجيه الأنظار للنساء يكشف عن مقدار "القوة" المتطلب للحفاظ على النظام السياسى الدولى فى شكله الحالى، وتحثنا النسويات، بجانب المنظرين البنائيين، على أن ندرس العلاقات الاجتماعية

الداخلية والعابرة للقوميات، التى تساند ليس فقط السياسات الخارجية للدول، ولكنها تقيم الدولة باعتبارها سلطة على إقليم أراضى تحتكر الاستخدام الشرعى للقوة، وذلك لفهم طبيعة القوة على المستويات الدولية أو العالمية.

والأمن كما فُهم تقليدياً فى علم العلاقات الدولية هو أيضاً مفهوم متحيز نوعياً، إذا أخذ من المنظور النسوى، فبدلاً من تحقيق الأمن للأفراد من النساء والرجال والأطفال، يغدو مكافئاً أن يفهم باعتباره لحالة الاستقرار التى تصل إليها الدول ذات الروح العسكرية، التى من المثير للسخرية أن ينظر إلى إنتاجها للسلاح النووى على أنه يحول دون نشوب الحرب الشاملة (إن لم تكن "الحروب الصغيرة" الكثيرة). ويتم تحديد الأمن فقط فى سياق حضور وغياب الحرب، لأن التهديد بالحرب يعتبر متأصلاً فى نظام الدول ذات السيادة. وهذا التصور السلبى للأمن هو مفهوم صفرى "وقومى" بحكم التعريف، فهو يفترض ما يسميه بيترسون (8 - 47 : 1992 a) "عقد السيادة" القائم بين الدول. ووفق هذا العقد التخيلى، يعد استخدام القوة العسكرية شراً لابد منه لمنع الخارج - الاختلاف واللاعقلانية والفوضى وقابلية الصراع - من اكتساح الداخل، التجانس والعقلانية والدول المنظمة وتعتبر الدول، وفق ذلك التحليل النسوى، نوعاً من "مهنة الحماية"، وهى تخلق بسبب وجودها فى ذاته باعتبارها حماة متنمرين تهديدات فى الخارج، وتتقاضى مقابلاً لعدم الأمن الذى تجلبه لسكانها "المحميين" فى "الداخل". وتتطلب الدول باسم الحماية تضحية من المواطنين على أساس النوع، فهناك تضحية الجنود - فى معظم الحالات من الرجال - التى تدفع عن طريق التجنيد العسكرى، وكذلك تضحية الأمهات أو الأسر، اللاتى تكرس حياتهن لتنشئة أولئك المواطنين المطيعين من أجل الدولة/الأمة (Elshtain 1992, Goldstein 2007).

وتستخدم النسويات تحليل النوع لنقد الهويات والخطابات الأمنية (انظر shep-herd 2008)، فباستخدام الاقتراب النسوى استكشفت هيلين كينسيلا (٢٠٠٥) كيف تنبع تلك التفرقة، التى تبدو محايدة تجاه النوع، بين المدنيين والمحاربين فى القانون

الدولى للحرب، من خطابات عن النوع تقوم بتهويم الاختلاف بين الجنس والنوع. بل أكثر من ذلك، هناك تداعيات نوعية لهذه التفرقة بين الفئتين: تتم معاملة المدنيين الذكور فى الحرب باعتبارهم دائما محاربين جاهزين، وتعامل النساء المدنيات باعتبارهن دائمًا ضحايا جاهزات (٢٠٠٥ : ٢٥٣). وتجادل بأنه لا الرجال ولا النساء يتمتعون بالحماية بواسطة مبدأ الحصانة المتميز نوعيا، الذى ينبع من قوانين الحرب. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصور النمطية المتعلقة بالنوع التى تقوم عليها تقاليد الحرب العادلة "تؤثر على معنى النوع وخضوع النساء خارج وقت الحرب"، عن طريق إدماج الهيمنات النوعية فى النظم الداخلية (الأسرية) والدولية (المتحضرة) (Barnett & Duvall 2005: 31).

فى الحرب على الإرهابية العالميه عقب الحادى عشر من سبتمبر، قامت الباحثات النسويات بتفكيك الخطابات الأمنية الأمريكية، التى فتشت عن "الرجال الأقوياء" لحمايتنا "نحن" "منهم"، وألقت باللائمة على النسوية والشذوذ الجنسى لإضعافهما من تصميم الغرب على سحق الأصولية الإسلامية و "التهديدات" الأخرى (Bar on 2003 : 456, Agathangelon & Ling 2004). وكذلك قامت النسويات أيضًا باختبار الخطابات المتعلقة بالنوع، لدى الجماعات الأصولية الإسلامية، الكامنة وراء أعمال العنف الإرهابية ضد الغرب وقوات الاحتلال الأمريكى فى العراق (Kanfman-Osborn 2005). حيث وجدن أن الاختلافات القائمة فى المواقف بشأن النوع والجنسانية تميز العالم الغربى عن العالم غير الغربى (Norris & Ingelhart 2003)، وأنها توظَّف بغرض إثارة العنف وتبريره فتشير تصريحات أسامة بن لادن وسجل اليوميات التى تركها، عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر أن أعمالهم لم تكن موجهة ضد الغرب، فى ذاته، وإنما ضد الهويات النوعية للغرب، التى يرون أنها تهدد رؤيتهم للثقافة الإسلامية أو القومية العربية (Takmer 2002). وعندما يسخر الأصوليون الإسلاميون من الاختلافات الفاسدة للغرب، بالإشارة إلى المساواة الجنسية ومعايير حقوق المرأة، فإنهم يبرزون القابلية لنشوب الصراع بين الدول غير الغربية والغربية (True 2004).

ويكشف تحليل النوع عن أن الهويات الذكورية والدول، والعنف الداخلى والدولى، على علاقة لا تنفصم. فالأمن المحدود الذى توفره الدول يسمح لها بتدعيم سلطتها على رجال آخرين ودول أخرى، والأهم من ذلك على النساء وأرض الإقليم، اللتين تعتمد الدول عليهما باعتبارهما مصدراً للموارد القابلة للاستغلال ومن أجل إعادة إنتاج علاقات القوة اجتماعيا وثقافيا وبيولوجيًا. وبسبب اهتمام النسويات بخبرات النساء والرجال فى السلم والحرب، فإنهن يؤكدن على ضرورة إعادة تعريف الأمن. وعلى وجه الخصوص، فإن ما يسمى "الأمن القومى" يعرض البقاء الإنسانى والمجتمعات المستدامة لخطر عميق (Tickner 1992). كما تخلق الأجهزة العسكرية للدول المعضلات الأمنية الخاصة بها عن طريق الزعم بأن اللعبة التى يمارسونها هى السيطرة الذكورية والقوة على، وهى لعبة يتم إقناعنا بأن نلعبها كى نحقق المكاسب المطلقة والنسبية المتعلقة بأمن الدولة.

ويمكن أن تكون مفاهيم مثل "العقلانية" و "الأمن" و "القوة" لبنات البناء التفسيرى لنظرية نسوية فى السياسة الدولية (Tickner 1991). وليس هناك شىء متأصل فى تلك المفاهيم يشير إلى ضرورة الاستغناء عنها، وإنما تثير معانيها المتميزة نوعيًا والضيقة فى النظرية والممارسة للتيار السائد بعلم العلاقات الدولية إشكالات بالنسبة للمحللات النسويات. وتدعى رونيان وبيترسون (١٩٩١: ٧٠) أن التفكير عن طريق الثنائيات - الداخل أو الخارج والسيادة أو الفوضى والداخل أو الدولى - يعيق نظرية العلاقات الدولية عن القيام "ببناء المفاهيم أو التفسير أو تقديم تلك الأشياء التى تقول إنها تدور حولها - الأمن والقوة والسيادة". وبحسب النسويات فى علم العلاقات الدولية، تعيد تلك التقابلات المفاهيمية إنتاج معضلة الأمن التى تخلق ذاتها وتدعم سياسة القوة الذكورية، وبالتالى تقيد من إمكانية بناء نظام عالمى أكثر عدلاً ومساواة.

النسوية المعيارية

تتأمل النسوية المعيارية عملية التنظير فى علم العلاقات الدولية باعتبارها جزءًا من الأجندة المعيارية للتغير العالمى. فكل أشكال التنظير النسوية معيارية، بمعنى أنها تساعدنا فى إثارة الأسئلة حول بعض المعانى والتأويلات فى نظرية العلاقات الدولية (Sylvester 2002: 248) وتصرح النسويات بشكل واع بالموقف الذى ينطلقون منه فى تنظيرهن، أى كيف يدخلن مجال العلاقات الدولية ويضمن بإجراء نحوهن (Ackerly & True 2009)، وينظرن إلى سياقهن الاجتماعى والسياسى وذاتيتهن باعتبارها جزءًا من التفسير النظرى. إن النوع هو فئة تحويلية من منظور معيارى، ليس لأننا نستطيع تفكيكه أو التخلص منه، ولكن لأننا بمجرد فهمنا له باعتباره تصور اجتماعيًا نستطيع تحويل كيفية عمله على كل مستويات الحياة الاجتماعية والسياسية.

وتعد البحوث الإمبريقية النسوية وتحليل النوع إسهامات مهمة، لكنها مجرد نقاط بداية بالنسبة للأهداف النسوية المتعلقة بتغيير الهيراركيات الاجتماعية العالمية (Persram 1994, Ship 1994, Hutchimgs 2000, Robinsan 2006). وتزج منظرات النسوية المعيارية بخبرات النساء الحركية فى النقاشات الدائرة حول الأخلاق الدولية والمساعدة والتدخل الإنسانيين وأدوات حقوق الإنسان (Cochran 1999, Robinsan 1999, Ackerly 2000, Hatchimgs 2004). وتعتبر أخلاق الرعاية مثالاً واضحًا على كيفية تقديم النظرية النسوية لخطوط إرشاد أخلاقية فيما يتصل بالتدخل الإنسانى وحفظ السلام متعدد الأطراف والمعونة التنموية وسياسة الأمن الخارجى وحماية حقوق الإنسان، ضمن معضلات وقضايا عالمية أخرى (انظر: Hutohings 2000 : 122-3). وتحلل جوان ترونتو (٢٠٠٠) مثلاً الإطار المعيارى الذى يساند حفظ السلام متعدد الأطراف من منظور نسوى، وتؤكد على أن حق التدخل فى دولة ذات سيادة إلى مسئولية حماية المواطنين غير المحميين من قبل دولتهم هو نقلة من الأخلاق الليبرالية

إلى أخلاق الرعاية، ومن الافتراض الذكورى للذات المستقلة - الرجل أو الدولة ذات السيادة - إلى افتراض الذات العلائقية ذات المسئوليات تجاه الآخرين.

ويجادل لينكليتر (فى الفصل الرابع) بأن الجدل بين النظريات الدولية المعيارية إنما يدور حول إمكانية وجود مبادئ أخلاقية وسياسية عامة وحول احترام الاختلاف، ومنظورًا إليها فى هذا السياق، لا تعتبر الإبستمولوجيات النسوية المختلفة التى تعرف بشكل شائع فى الكتابات فى علم العلاقات الدولية بالإمبريقية النسوية والنظرية النسوية وما بعد الحداثة النسوية اقترابات منفصلة أو متناقضة للمعرفة الحساسة لقضية النوع فى عام العلاقات الدولية (انظر: Keohane 1989, Weber 1994). بل تمثل هذه الإبستمولوجيات على النقيض من ذلك تحديات نسوية متداخلة للعالمية الذكورية للعلم، وتشير إلى وجود بدائل نسوية تضم أو تحيط بالأشكال المختلفة للمعرفة (Mcclune 1992:359). إذ تخوض الإمبريقية النسوية والنظرة النسوية وما بعد الحداثة النسوية فى صراعًا معيارى مشترك لتوثيق الروابط بالسياسة النسوية العملية والأعمال المحددة للقوة ذات الطابع النوعى.

وتثير الدارسات النسويات إشكالات حول الثنائيات المحددة للحقل الدراسى للعلاقات الدولية، التى يدعمهما الارتباط بالثنائية النوعية ذكر أو مؤنث: فمثلاً، ترتبط النساء والأنوثة بالسلام والتعاون والذاتية والسياسة الداخلية الناعمة، ويرتبط الرجال والذكورة بالحرب والتنافس والموضوعية والسياسة الدولية "الصلبة" (Elshtaim 1987, Sylvester 1987, 1994a, 2002). ويسألون عن كيفية إعادة إتاج تلك الهيراركيات النوعية فى نظريات علم العلاقات الدولية وكيف تعمل على تكيف الأشكال الأخرى للقوة والسيطرة فى السياسة العالمية. ومن منظور نسوى معيارى حساس لسياسة المعرفة، لا يتعلق الاختلاف النوعى بالعلاقة بين الهويات الذكورية والأنثوية، ولكنه يتعلق بكيف يمكننا أن نحصل على المعرفه ومن أى موضع فى الهيراركية.

وتقوم أبحاث سنثيا إنلو بتفويض الطرق التقليدية للمعرفة والممارسة فى علم العلاقات الدولية بصورة جذرية، وحتى تفهم السياسة الدولية، تقوم بتحليل الحياة (غير) الاعتيادية للنساء من أسفل، وهو ما يخبرنا تاريخ هذا المجال الدراسى أنه آخر مكان يحتمل فيه أن نعثر على "السياسة العليا"، وتكشف إنلو عن أن تصورات الذكورة والأنوثة تقع فى قلب العمليات الدولية، وتعتبر أن سحب الأمهات الروسيات لتأييدهن للجيش السوفيتى، بسبب التضحية المهولة وغير المبررة بأبنائهن فى الحرب بين الاتحاد السوفيتى وأفغانستان، كان أحد التعبيرات الشخصية العديدة عن القوة ذات الطابع النوعى، التى أدت إلى نزع الشرعية عن النظام السوفيتى وإنهاء الحرب الباردة (Enloe 1994). ويشجعنا موقفها الإبستمولوجى على توسيع طرقنا فى معرفة "حقيقة" السياسة الدولية، وأن نفكر فى السؤال المتعلق بأية جهة سيعتبر منظورها للقوة الشرعية، بين الدول أبرز تعبير عن العنف وأقوى تفسير للحرب.

وعلى أية حال، إذا كانت إثارة الأسئلة بشأن موقع المرأة فى السياسة العالمية، من قبل النسوية الإمبيريقية فى علم العلاقات الدولية، يعتمد على إدخال النوع باعتباره تكوينًا تحليليًا من أجل توصيف أنماط تهميش المرأة على كل مستوى للدولة والسياسة العالمية، فإن النسوية المعيارية تشكك فى المفهوم الثنائى للنوع. إن المقابلة القائمة على الاستبعاد المتبادل بين الذكورة والأنوثة ليست "الجوهر الذى يمكن تفسير التنظيم الاجتماعى من خلاله (Scott 1988:2)، بل إنه تصور اجتماعى ينبغى أن يفسر هو ذاته قبل إمكانية تحويله. وفى حين خلقت نظريات النسوية التحليلية فئة النوع للكشف عن صنع المجتمع. لقمع النساء، فإن النظريات النسوية المعيارية تسكن النوع، باعتباره أداة تحليلية تتضمن ما تستبعده، فى سياقه، وينبغى استجوابها نقديًا أيضًا، على غرار نظريات العلاقات الدولية (Sylvester 2002).

ومنذ تسعينيات القرن العشرين، كان هناك خلاف حول تطبيق النوع فى علم العلاقات الدولية وعبر الدراسات النسوية. فقد ظهر فى علم العلاقات الدولية نقدان

رئيسيان للنوع باعتباره مفهوماً، أما النقد الأول، فهو أن الاستخدام التحليلى للنوع يغطى أشكال القمع الأخرى السائدة فى السياسة العالمية، ففى حديث شاندرا موهانتى (١٩٩١) إلى جمهور دراسات المرأة الغربية فى الثمانينيات، قامت بانتقاد النسوية الغربية، من وجهة نظر نسوية العالم الثالث، لاصطناعها صورة المرأة الضحية فى العالم الثالث بناء على افتراضات عامة غربية على النوع، تخلو من أية خصوصية تاريخية وثقافية وجغرافيه بما فى ذلك الوقائع المتعلقة بالقمع على أساس عرقى وطبقى. وكما جاء فى المثل الشهير "لن تهدم وحدات السيد بيت السيد"، أوضحت موهانتى، أن الفئات الغربية لا يمكن استخدامها لتحدى فرض الفئات الغربية والأبنية الإمبريالية على المجتمعات غير الغربية.

ويشير تحدى نسوية العالم الثالث للنسوية فى علم العلاقات الدولية إلى عدم إمكانية تطبيق مفهوم عام عن النوع عالمياً. وبالفعل كما تذهب الدارسات النسوية، فإن علاقات النوع مصطنعة ثقافياً وتاريخياً، ويتبع ذلك أنها لا يمكن أن تكون متماثلة فى كل مكان. وتسعى النسويات فى علم العلاقات الدولية إلى فهم تصورات النوع على المستوى العالمى، وكيفية تشكيلها لمختلف الخطابات والمعايير المحلية عن النوع، التى تؤثر على حياة النساء والرجال (Miller 1998, Baimes 1999: 257, Prugl 2000).

ومن خلال التعرف على القابلية لنشوء الإمبريالية الغربية عند توظيف المفاهيم العالمية مثل "الرجل" و "المرأة"، كشفت الدراسات النسوية عن علاقة تقاطعية دينامية بين الاقتصاد والسياسة العالمية والدولة والعلاقات العرقية والطبقية والنوعية فى سياق ثقافى وجغرافى معين (Chan - Tierbrghien 2004, Agathangelov & Ling 2004). وبتناول الباحثات النسويات، اللاتى يحللن تجارة الجنس العالمية مثلاً، هذا التعقد فى علاقات القوة العالمية (Mackie 2001, Whitworth 2001, Berman 2003, Agathangelov 2004). ويستكشفن التصورات المتعلقة بالنوع والجنسانية فى البلدان المرسلة والمستقبلة، والتى تعتمد بدورها على التصورات المتعلقة بالطبقة والإثنية والانتماء القومى والعرقى. وبدأت

الباحثات النسويات تحليلهن بملاحظة أن النساء هن قلب العاملين فى هذه التجارة العالمية التى تصل إلى مليارات الدولارات. ومع إجرائهن للمزيد من البحث، اعتماداً على معرفة وممارسة غير النخبة (كالعاملات فى الجنس أنفسهن)، وصلن إلى فهم للطبيعة المتشابكة والمتعددة لأشكال القمع وإلى منهم لفاعلية النساء حتى فى مواقف الإكراه المادى والأشكال الأخرى الأكثر بنيوية للعنف.

وتقر النسوية المعيارية بعد وجود "أرضية عليا" نسوية، يمكن منها التنظير للعلاقات الدولية، وتذهب سيلفستر (1994 a : 12) إلى "أن الحديث والفعل فى كل الأماكن بالنسبة للنساء أمر إشكالى" لأنهن منتوجات اجتماعية وتاريخية ويستبعدن الهويات الأخرى. وتقوم سيلفستر بزلزلة موقف النظرة النسوية، الذى يقضى بأن خبرة النساء يمكنها أن تقيم أرضية (أرضيات) لنظرية أكثر نقدية وعالمية للعلاقات الدولية، وذلك لصالح إقامة مواقف نسوية متعددة تثير الشكوك حول المعرفة المهيمنة فى حقل العلاقات الدولية. إن النسوية هى "الوضعية البحثية التى تتعلق بالوقوف فى عدة مواقع من أجل إلقاء الضوء على العلاقات والممارسات التى أسدل الظلام عليها من قبل حالة الظلام الطويلة لعلم العلاقات الدولية الرسمى، وتتعلق برسم علم العلاقات الدولية بصورة مختلفة. وللنسوية العديد من الأنواع والأشكال المتحركة. إنها ليست أحادية الشكل وليست توافقية، ولكنها أمر مركب يتصل بالعديد من الجدالات الداخلية (Sylvester 2002 : 269). وتبين النسوية فى علم العلاقات الدولية أنه من الممكن القيام بالبحث وتقديم ادعاءات قيمية على الرغم من غياب نقطة بداية أنطولوجية واحدة بل العديد من نقاط البداية الأنطولوجية لنظريات العلاقات الدولية. وتعد الهوية النسوية والتضامن النسوى إشكاليين، طالما أن تحقيق الهدف المعيارى للنسوية المتعلق بالتخلص من الطابع النوعى للعلاقات الاجتماعية والسياسية يعتمد على التنظيم السياسى القائم على أساس النوع "كنساء". وعلى عكس مبادئ النسوية الراديكالية فى سبعينيات القرن العشرين، ليست هناك أخوية عالمية جاهزة للتعبئة وسهلة

التأسيس. بل يجب خلق التعاون النسوى عن طريق الاعتراف بالاختلافات بين النساء ومواجهتها وليس تجاهلها، كما توضح كريستينا جابريل ولورا مالكدونالد (١٩٩٤) فى تحليلهما لقيام النساء بالتنظيم السياسى العابر للقوميات فى سياق اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA)، وكما تكشف لوريل ويلدون (٢٠٠٦) فى تحليلها للحركة العالمية لمناهضة العنف ضد النساء. إن مصدر الدينامية النظرية والأهمية السياسية للنسوية هو نفس ذلك التوتر بين الإبستمولوجيات الوضعية وما بعد الوضعية الذى قسم المنظرين المعاصرين، بما فى ذلك منظرو علم العلاقات الدولية. وتعترف النسوية فى علم العلاقات الدولية بغياب فاعل جماعى تأسيسى "المرأة" وبتقييد نسبى للمجال الدولى أو السياسى، وأيضًا بالحاجة إلى جعل الحياة اليومية للنساء مختلفة، مع التيقن من أن الفئات النوعية التى عملت تاريخيًا على تهميش العديد من النساء والرجال.

وتتحدى الاقترابات النسوية الإمبريقية والتحليلية طرق التفكير والممارسة التقليدية فى علم العلاقات الدولية، خصوصًا الاقترابات العقلانية المسيطرة. لكن النسوية تقوم بأكثر من ذلك، فتقودنا الأسئلة النسوية إلى سبب أن الفاعلين - رجال الدولة والجنود - الذين يناقشون تقليديًا فى نظريات العلاقات الدولية يميلون لأن يكونوا رجالاً، إلى أن نأخذ فى الحسبان الأساس القيمى لعلم العلاقات الدولية، ويشمل ذلك الهوية النوعية لمن يشتغلون بالمعرفة (العارفين) وتقاطع تلك الهويات مع طرق باعتبارها عينة للمعرفة تسمى "موضوعية"، جرت مأسستها فى المجال الدراسى للعلاقات الدولية (أنظر: Ackerly & True 2008). ويمثل تقديم الرؤى الكونية للنساء الذين يحتلون موقعًا مختلفًا فى النظام العالمى الخاص، نموذجًا للمنظور النسوى المعيارى، المتعلق بأن هناك العديد من المواقف، التى يمكن النظر للسياسة العالمية من خلالها، وأن كل موقف منها قد يكشف عن علاقات ووقائع متنوعة.

الخلاصة

تشير الأشكال الثلاثة للنسوية التى نوقشت فى هذا الفصل – النسوية الإمبريقية والتحليلية والمعيارية – إلى أن نظرية وممارسة العلاقات الدولية قد عانت من إهمالها للمنظورات النسوية. وتذهب النسويات إلى أن علم العلاقات الدولية التقليدى يشوه معرفتنا بكل من "العلاقات" والتحولات الجارية "الدولية". وتغض هذه النظريات للعلاقات الدولية الطرف عن الأهمية السياسية للانقسامات النوعية إلى عام وخاص، التى تمت مأسستها داخل وبواسطة الدولة ونظام الدول، ونتيجة ذلك تهمل تلك النظريات الأنشطة والحركية السياسية للنساء: سواء كن يقمن بالتعبئة للحرب أو الاحتجاج على إلغاء الدولة لحقوقهن أو القيام بالتنظيم من أجل الاعتراف الدولى بحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة. بالإضافة إلى ذلك، ينتج الاقتراب الموضوعى للعديد من نظريات علم العلاقات الدولية معرفة سطحية نسبيًا ويميل لإعادة إنتاج الثنائيات التى صارت تحدد المجال، وهذه الثنائيات ذات طابع نوعى: فهى تعرف القوة باعتبارها قوة على "الآخرين"، والاستقلالية على أنها سلبية وليست علائقية، والسياسة الدولية باعتبارها نفى السياسة الداخلية "الناعمة" وغياب النساء، والموضوعية على أنها نقص الذاتية (الأنثوية أو المؤنثة). وبالإجمال، إن اقترابات العلاقات الدولية التى تخفق فى أخذ النوع بجدية تتجاهل أبعادًا نقدية للنظام العالمى وتتخلى عن أبواب مهمة لتحقيق التغيير فيه.

وتسهم النسويات فى علم العلاقات الدولية فى توسعة وتقوية النظريات والتحليلات القائمة، بما فى ذلك النظريات الليبرالية والنقدية وما بعد الحداثية والبنائية والخضراء للعلاقات الدولية. وإلى جانب قيام الأبحاث النسوية بإدخال أسئلة وظواهر سياسية جديدة لدراسة العلاقات الدولية، التى جرى تقليديًا تعريفها بشكل ضيق، فقد أعادت صياغة الأسئلة البحثية غير النسوية المتعلقة بسلوك الدولة والمعايير والقانون الدوليين والمجتمع المدنى العالمى، وكيَّفت المنهاجيات غير النسوية كالتحليل الكمى والتحليل الإطارى والتحليل المؤسسى لأغراض النسوية. وسمح الاشتباك مع نظريات علم

العلاقات الدولية الأخرى للنسوية بأن تنازع المعايير القائمة لما يعتبر دراسة جيدة، وأن تنبه أنصار النظريات غير النسوية للآثار المبهرة التى ستنتج عن رؤية العمليات الاجتماعية والسياسية العالمية من منظور نسوى.

لقد بدأ هذا الفصل بالسؤال عن: كيف تساعدنا المنظورات النسوية فى فهم وتحسين العلاقات الدولية؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام باستكشاف إسهامات النسوية الإمبريقية والتحليلية والمعيارية. فما زالت النسويات خارج وداخل علم العلاقات الدولية يضفن إلى معارفنا الإمبريقية والمعيارية، وفى نفس الوقت يطورن أدوات التحليل النوعى. لكن أعظم ما يسهمن به فى دراسة علم العلاقات الدولية هو: الالتزام النسوى بالانعكاسية الذاتية وبالإصغاء إلى قوة الإبستمولوجيات والحدود الفاصلة والعلاقات فى ممارسة التنظير والبحث فى حد ذاتها (Ackerly & Stern & True 2006). وتميز هذه المنهاجية النسوية النقدية، بدلاً من أى اقتراب أو نظرية إمبريقية مفردة، النسوية فى علم العلاقات الدولية من بين النظريات الأخرى. وتسعى الجهود الرامية لتشكيل اقتراب نسوى - جديد موحد (Caprioli 2004) أو موقف نوعى غير نسوى (Carpenter 2002) إلى إدماج تحليل النوع فى التيار السائد لكن من دون هذه المنهاجية التى تتسم بالانعكاسية الذاتية. لكن هذه المحاولات لتوظيف النوع لدراسة أبعاد العلاقات الدولية إمبيريقيًا وتحليليًا دون أن "تتلوث" بالمحتوى المعيارى النسوى، قد تكون مثمرة من المنظور الليبرالى الجديد أو الواقعى الجديد، لكنها تعيق الجهود الرامية إلى تطوير منظورات نسوية فى العلاقات الدولية.

لقد اتضح أن هناك مناطق معتمة كبرى فى نظريات العلاقات الدولية إزاء التغير الاجتماعى والسياسى العالمى، وتقود هذه العتامة المفاهيمية بشكل متكرر إلى عمى إمبريقى. ولهذا ليس مما يثير العجب أن محللى العلاقات الدولية تفاجئهم الأحداث عادة فى السياسة العالمية. ومن الواضح، أن إعادة التفكير فى الافتراضات الأساسية لهذا الحقل الدراسى تبقى مسألة ملحة لو أراد الدارسون فهم السياسة العالمية فى

القرن العشرين. وتقدم الدراسات النسوية من النوع الذى عرض فى هذا الفصل طريقًا خارج الظلام. ولو أراد الدارسون أن يتمتعوا بمصادر جديدة فى ديناميات النظام العالمى، فعليهم أن يأخذوا فى الاعتبار العمليات الاجتماعية ذات الطابع النوعى والفاعلين المهمشين. وتكشف المنظورات النسوية فى العديد من الحالات أن مواقع القوة والتحول العالميين ليسا فقط مجال النخب السياسية والاقتصادية، وإنما توجد مثل هذه المواقع فى الأركان والشقوق الخفية والمتجاهلة فى المجتمعات. وعند الاستعانة بالمنظور النوعى فإن التوقعات التقليدية بشأن الدول والعلاقات الدولية ستضطرب، وستساعدنا النسوية على التعرف على النقلات فى القوة داخل الدول الأمة، التى ستكون لها تداعيات بالنسبة للنظام العالمى. وبالتأكيد، تعتبر ملاحظة وتأويل هذه النقلات فى القوة عند حدوثها فى مختلف المواقع المحلية والعالمية من الوظائف المركزية للدراسات فى علم العلاقات الدولية.

الفصل الحادى عشر

النظرية الخضراء

ماثيو باترسون

إن الأربعين عامًا الماضية للسياسة العالمية شهدت دورات من الاهتمام باستدامة المسار الأساسى، الذى تقوم عليه المجتمعات الإنسانية، إنها دورات استفزتها مخاوف بيئية معينة، ولكنها اعتبرت بصورة متكررة نذيراً بأزمة نظامية أكبر. ولقد انتقلنا لذلك من المخاوف المتعلقة بالمبيدات فى أوائل ستينيات القرن العشرين إلى الاهتمامات المتصلة "بحدود النمو" و"القنبلة السكانية" بحلول أوائل السبعينيات. وفى دورة عقب ذلك فى الثمانينيات انتقلنا من الاهتمامات الإقليمية بصدد المطر الحمضى أو الغبار النووى إلى الاهتمامات العالمية بشأن تآكل الأوزون أو اندثار الغابات أو خسارة التنوع العضوى أو التغير المناخى. وفى الدورة الحالية، يحلق التغير المناخى فى الأفق إلى حد كبير ويفهم بشكل متزايد من خلال قابليتها للتسبب فى "انهيار" الحضارة الصناعية. وبعودة الاهتمامات، تتضح الطبيعة النظامية للأزمة بدرجة أكبر، وكذلك الأمر فيما يتصل بالتداعيات على طريقة تنظيم السياسة العالمية. وتشير سرعة ظهور الأزمات المتصلة بأسعار الغذاء وندرته، باعتباره أحدث مثال، تلك الأزمات التى تسبب فيها البحث عن وقود عضوى، الذى يروج له زعمًا باعتباره استجابة للتغير المناخى، إلى الطابع المركب والنظامى للأزمة الاجتماعية الإيكولوجية العالمية. وبينما يوجه ذلك الأنظار عادة نحو التناقضات بين تنظيم السياسة العالمية والمعضلة

الإيكولوجية التى تواجهها المجتمعات (بغض النظر عن صياغة تلك التناقضات مفاهيمياً)، فهناك أيضاً بوادر لتغيرات فى الممارسة وربما حتى البنية السياسية، وهو ما قد يبشر ببعض التغيرات الأكثر جوهرية.

وقد تناول المنظرون الطابع السياسى للأزمة الإيكولوجية بطرق متنوعة وليسوا كلهم يقبلون أن تلك الأزمة ستحدث تغيراً نظامياً عميقاً، وليس كلهم بالفعل يقبل حتى بوجود "أزمة" عامة، تفهم على أنها مجموعة من المشكلات المتداخلة التى تتطلب استجابة "كلية". لكن مبرر وجود هذا الفصل هو؛ أن تلك التقريرات الراديكالية - التى جمعتها تحت عنوان "النظرية الخضراء" - تستحق أن تؤخذ بجدية، وهكذا يجب التفكير بتعمق فى قابلية تلك الأزمات الإيكولوجية لإعادة تشكيل السياسة العالمية. وحسبما يقترح الآن أحد التيارات الإيكولوجية فى نظرية العلاقات الدولية (Eekersley 2004)، بمقدار ما يتعلق الانخراط فى النظرية المعيارية بكيفية إعادة تشكيل السياسة العالمية حتى تحقق هدف الاستدامة، فإن التحدى سيكون هو فهم التحولات السياسية التى هى بالفعل فى الطريق. وينبغى أن يفهم أيضاً أنه بالنسبة لهذه التقريرات يذهب طموح النظرية الخضراء إلى أبعد بكثير من الفهم الضيق "للمسائل البيئية". إن الأسئلة الكلاسيكية لعلم العلاقات الدولية - البحث عن السلام وعمليات سياسة القوة ومسألة الحكم العالمى والمسائل الحتمية كالعدالة الكونية - كلها تمر بإعادة تفكير دقيقة فى ضوء التحدى الإيكولوجى.

ويقدم لنا جينيفر كلاب وبيتر دوفرجين (٢٠٠٥) طريقة مفيدة لفهم عدد من الاقترابات النظرية للسياسة الإيكولوجية العالمية. فهما يميزان بين أربع تنويعات رئيسية للفكر هى: بيئية السوق الحر، والمؤسسية والبيئية العضوية والإيكولوجيا الاجتماعية (وينبغى أن أذكر منذ البداية أننى رغم اعتقادى أن هذا التصنيف مفيد للغاية، فإننى أستخدمه هنا مع عدد من الاختلافات بينى وبين توصيفهما لكل اقتراب. كما أننى سوف أستخدم مصطلح "الخضر" ليشير إلى أنصار كل من البيئة العضوية

والإيكولوجيا الاجتماعية، لأن هذين النوعين من الأطروحات يتعايشان دائمًا فى أوساط ناشطى حركات الخضر). وعلى أية حال، فإن هذه المصطلحات تقتفى أثر التمايزات التى تقام بشكل متكرر (مثلاً: Dobsan 1990) بين البيئة والإيكولوجيا، وتقدم فروقًا دقيقة بين تنويعات الأيديولوجيا البيئية. ولسوف أذكر القليل عن بيئية السوق الحر، ليس لأنها ليست مهمة فى مجال الأيديولوجيا البيئية (حيث يحكم أنصارها فى مقدار كبير من الممارسة السياسية البيئية على مستوى العالم) ولكن لأن أنصارها ليس لديهم ما يقولونه بشأن العلاقات الدولية على وجه الخصوص. ولهذا سيكون الجدال الرئيسى بين المؤسسيين، الذين يميلون إلى تجنب مناقشة أية "أزمة بيئية" واسعة، ويركزون على كيفية تعامل مؤسسات دولية مع قضايا معينة، وبين البيئيين العضويين الإيكولوجيين الاجتماعيين الذين يصرون على وجود مثل تلك الأزمة والحاجة إلى حدوث تحولات سياسية لعلاجها بفاعلية. ويقدم هؤلاء الأولون كتلة من الدراسات داخل علم العلاقات الدولية التى تتناول المسائل البيئية، ولو قرأت دراسات عن البيئة فى دورات مثل المنظمة الدولية أو حتى فى الدورية الرئيسية فى هذا المجال السياسة البيئية العالمية، فإن غالبيتها كتبت من المنظور المؤسسى. ويبدأ هذا الفصل بمناقشة الاقترابات المؤسسية للسياسة البيئية العالمية، قبل تناول ما أزعم أنه شكلان مختلفان للاقتراب الأخضر بالمعنى الدقيق تجاه السياسة العالمية.

التنظير للبيئة فى العلاقات الدولية

التقارير المبكرة عن الطابع السياسى العالمى للمشكلات البيئية، فهمت من جانب باعتبارها مشكلات للعمل الجماعى، ومن جانب آخر من خلال عدسات "الأمن". ولعل الاستعارة المؤسسة لهذين الجانبين هى تلك الخاصة بجاريت هاردين "تراجيديا العامة" (١٩٦٨)، وتشير إلى أن الحوافز البنيوية للفاعلين (الدول) التى تعمل فى مجال الموارد المتاحة للجميع (التى يحوِّر هاردين اسمها إلى العامة)، كليهما يقود إلى الإفراط فى

الاستخدام أو إساءة الاستخدام لتلك الموارد، ويعيق الجهود الجماعية للتخفيف من تلك الإساءة. ويمكن النظر إلى أطروحة هاردين باعتبارها أساسًا لمفهوم "الأمن البيئى"، الذى سوف أدعه جانبًا لحد كبير هنا لأسباب تتعلق بالمساحة المتاحة. وينظر الفاعلون أنفسهم فى الموقف الذى يصفه هاردين - وبالتبعية فيما يتعلق بنطاق كامل من المشكلات البيئية فى طالعالم الواقعى"- إلى كل من المشكلة البيئية ذاتها (نحر الأراضى) وتصرفات الفاعلين الآخرين باعتبارها تهديدًا لأمن معيشتهم، ومن تلك الملاحظة، وكذلك من التقريرات ذات الطابع الإشكالى الأكثر وضوحًا عن "القنبلة السكانية" (ولنسخة حديثة: Ehrlich 1986, Kaplan 1994)، ظهرت صناعة كاملة تركز على "الأمر البيئى"، وتختبر على وجه الخصوص مختلف أنواع التغير البيئى، وخصوصًا نقص الموارد (الماء والنفط) وأيضًا التغير المناخى وتآكل التربة، باعتبارها مصادر للصراع بين الدول أو لعدم الاستقرار الاجتماعى، الذى يولد عدم الاستقرار الدولى. العديد من هذه الدراسات ذات توجه واقعى واضح، ولذلك ليست هناك استبصارات نظرية إيكولوجية يمكن الخروج بها عن السياسة العالمية، لكن البعض (خصوصًا Dalby 2002) يقدم أطروحات معينة تتعلق بمفهوم الأمن الإيكولوجى (على خلاف البيئى)، وتسهم فى إعادة التفكير فى السياسة العالمية، من وجهة نظر إيكولوجية، وهى نقاط سأتلوها لاحقًا (ولاختيار واسع من الكتابات عن ذلك الموضوع، انظر: (Myers 1993, Hamen-Dixan 1999, Deudnay &Matthew 1999, Barnett 2000, Klare 2001, Dalby 2002).

تنطلق أطروحة هاردين من نمط مثالى لموارد القرية العامة، حيث لرعاة القرية الحق فى رعى أبقارهم، لكن الأرض لا يمكنها أن تقدم الكلأ سوى لعدد ثابت من الأبقار، غير أن لدى كل راع حافزًا لكى يرعى أبقاره بقدر أكبر من حصته فى الأرض. وفى هذه الحالة يحصل الراعى على دخل من البقرة الإضافية، بينما يتشارك الجميع فى الأضرار. إن الدافع الأول لهاردين هو أن يبين عدم وجود حل تقنى لهذه المشكلة

(وبالفعل فقد تسرع التقنيات الجديدة من معدل التدمير)، إن المشكلة بنيوية – أى فى بنية السلطة على الأرض التى تسمح للجميع باستغلالها– وفى الحوافز المعلقة أمام الرعاة وتقودهم إلى الاستخدام الزائد على الحد للموارد.

وكانت النتيجة التى خرج بها هاردين، وغيره ممن اتبعوا منطقه، هو أن تلك التراجيديا لا يمكن التغلب عليها دون تغير شامل فى بنية السلطة. وقد بلور وليام أفولز (١٩٧٧) هذا المنطق بشكل كامل ودعا بصورة صريحة إلى دولة عالمية تتمتع بسلطة كافية لفرض قيود إيكولوجية على الفاعليه فى أرجاء العالم. وكان اعتقاده على وجه التحديد؛ أن منطق العمل الجماعى الذى بلوره هاردين سيقود إلى الخراب.

الرؤى المؤسسية للسياسة البيئية

إن طرح هاردين أكثر اعتدالاً للغاية بالفعل، فبعد أن جادل بأن "حرية الموارد العامة ستجلب الخراب للجميع" (Hardin 1968, 1244) كانت عبارته الشهيرة فى المقال هى الدعوة "القسر المتبادل، المتفق عليه بالتبادل" (Hardin 1968 : 1247). ورغم العديد من المزاعم التى ارتبطت بمصطلح "القسر"، مما قاد إلى تسميته (وكذلك أفولز والآخرين) "بالسلطويين الإيكولوجيين، فهو يشترك فى منطق أطروحته مع المدرسة المؤسسية الليبرالية فى علم العلاقات الدولية، ومع الطريقة التى تحلل بها السياسة البيئية الدولية. (لاحظ أن هذا فرع من النظرية الليبرالية فى العلاقات الدولية، وهو يختلف عن أولئك الذين تحدث عنهم سكوت برتشيل فى فصله (الفصل الثالث) عن هذا الاقتراب. وإننى أستخدم كلمة مؤسسى لأشير إلى اقترابات فى مختلف العلوم الاجتماعية تؤكد على الدور الذى تلعبه المؤسسات الاجتماعية والسياسية فى تشكيل سلوك الفاعلين وفى تحقيق النواتج التى يحدثها هذا السلوك ولنظرة عامة، انظر: (Hall & Taylar 1996). وفى علم العلاقات الدولية سيسمى ذلك المنظور المؤسسى

الليبرالى الذى يرتبط بشكل وثيق للغاية بروبرت كيوها (1989 a). وسوف أترك إلى ما يلى شرح معنى صفة "ليبرالى"، ولكن حينما أستخدام مصطلح مؤسسى فإننى أستخدمه للإشارة إلى هذا المنظور فى علم العلاقات الدولية.

ويعكس منطق هاردين تلك التحليلات المتعلقة بما يسمى عادة "مشكلات العمل الجماعى" فى أرجاء العلوم الاجتماعية، التى تشير إلى موقف يقر فيه الفاعلون بضرورة العمل بالاتفاق مع الآخرين من أجل متابعة أهداف محددة، لكن مثل هذا التعاون قد لا يكون سهل المنال للعديد من الأسباب التى تعرف عليها هاردين. وتفهم مشكلات العمل الجماعى عادة من خلال عدسة نظرية الاختيار الرشيد، أى أن الفاعلين يسعون وراء تفضيلاتهم بشكل نظامى.

وبمصطلحات الاختيار الرشيد، فإن تراجيديا العامة عند هاردين مماثلة للعبة معضلة السجين. وفى هذا اللعبة، يكون هناك تقليدياً سجينان محتجزان من قبل الشرطة، وتعرض أحكام مخففة فى مقابل معلومات ستؤدى إلى إدانة الآخر فى جريمة أكثر خطورة، ولهذا يكون أفضل تصرف فى هذا الموقف هو أن يصمت الاثنان (أى التعاون مع الآخر)، ولكن حقيقة يميل كل منهما على الأرجح إلى البوح بالسر (أى التخلى عن الآخر). وبنفس الصورة، فإن أفضل تصرف فى تراجيديا هاردين هو: أن يقصر الجميع أنفسهم على رعى عشر بقرات (أى التعاون مع الآخرين)، لكن الفعل السائد هو أن يضع كل راعٍ بقرة إضافية فى الأرض (أى التخلى عن الآخرين)، وبالتالى تقويض مصالح الجميع.

ويجادل المؤسسيون بأن هناك عدداً من الملامح فى المواقف المتحققة فى "العالم الواقع" تجعل النتائج الكارثية أقل احتمالاً مما توقع هاردين. إن استعارة معضلة السجين تشير تحديداً إلى وجود فاعلين اثنين فقط، وهما يلعبان تلك اللعبة مرة واحدة فقط، ولا يستطيعان الاتصال ببعضهما بعضاً. ولهذا ليس من الصعب أن نفهم كيف يصبح التعاون بوجه عام أكثر جدوى إذا تراخت القيود السابقة. فلو لعب اللاعبان

اللعبة مرات ومرات فإنهما يستطيعان ابتكار إستراتيجيات للحصول على التعاون من الآخرين (وقد بين كلاسيكيًا كل من: Axelrod 1984, Taylan 1976 : هذه العملية). فلو استطاع الفاعلان الاتصال ببعضهما بعضًا مباشرة، فقد يستطيعان أيضًا بناء الثقة اللازمة حتى يتعاون كل منهما وتعتبر مسألة عدد اللاعبين مسألة ملتبسة - ففى حين أن بعض الزيادة في عدد الفاعلين قد تساعد على التعاون، إذ قد يستطيع اللاعبان استخدام الطرف الثالث فى الالتفاف على جمود الموقف بين الاثنين، ولكنك بمجرد الوصول إلى عدد كبير من اللاعبين، ستصبح تكاليف المعاملة بالنسبة للتفاوض مرتفعة، كما ستزداد أيضًا احتمالات فشل الاتصال وغياب الثقة.

وعلى أساس هذه الأطروحات، يشير المؤسسيون إلى أن (أ) احتمالات التعاون أكبر بقدر هائل مما يسمح به هاردين (أو الواقعيون فى علم العلاقات الدولية) وأن (ب) المنظمات والمؤسسات الدولية قد تلعب لذلك دورًا بارزًا فى دعم التعاون (انظر: Young 1994). ويعتبر مفهوم النظام الدولى (intemat ianal regime) هو المفهوم المركزى الذى يرشد البحث عند نتائج ذلك، أى بلورة مجموعة من المعايير والقواعد والمبادئ المتشابكة التى تحكم التفاعل بين الدول.

ولا ينطلق كل المؤسسين من افتراضات الاختيار الرشيد بشأن سلوك الدولة. وهناك آخرون، خصوصًا أوران يونج (1989 b, 1994, 1999 a) أو بيتر هاس (١٩٨٩، ٢٠٠٠)، أكثر ثنائية فى توجههما (انظر الفصل التاسع). وبالنسبة ليونج، تعد المؤسسات الدولية تأسيسية بالنسبة للسياسة الدولية، وليس فقط لنتائج التفاعل الإستراتيجى بين الدول، كما أنها تبنى على بعضها بعضًا، إذ تقدم المؤسسات الأولى المعايير العامة التى ترشد الممارسة وتخلق معايير جديدة وهكذا. (إن هذه الأطروحة تتشابه مع المدرسة الإنجليزية فى الفصل الرابع). ولعرض النظم الدولية (intematianal regimes) يأخذ السياسة البيئية موضوعًا له ويقارن بصراحة لاقتراب المؤسسى والمدرسة الإنجليزية، (انظر: Humell 1993)، ولنفس المؤلف عن

صياغة السياسة البيئية بمصطلحات المدرسة الإنجليزية، (انظـر الفصـل التاسـع: Humell 2007). وعلى مستوى قاعدى للغاية، تؤسس المؤسسات ليس فقط كيف تتفاعل الدول ولكن ما تكون الدول عليه، ويضاف لذلك، حسبما يبين يونج (1989 a) فى المجال البيئى على وجه الخصوص، أن الدول تواجـه دوافع متناقضة وغموضًا هائلاً بشأن النتائج، مما يعنى أنه حتى الدول بإمكانها فى مواقف أخرى أن تتصرف بحسب افتراضات نظرية الاختيار العقلانى، ولكن ذلك أمر مستحيل فى هذا المثال. وأخيراً يذهب المؤسسيون غير العقلانيين أيضًا إلى أن الأنظمة البيئية تتعلق بفاعلين جدد وعمليات جديدة، خصوصًا ما يتعلق بدور العلماء والخطاب العلمى فى تكوين النظام، وتضارب الرؤى "الإدراكية" للنظم الدولية (intemaianal regimes) بجذورها فى تحليل السياسة البيئية (Haas 1990, 1992).

ولتبسيط المسائل نوعًا ما، يميل المؤسسيون إلى طرح أحد نوعين من الأسئلة. أولاً، يسألون عما يؤثر على كيفية قيام الأنظمة حتى يفسروا لماذا تتشـكل الأنظمـة فى بعض الأحوال ولا تتشكل فى أخرى. وبعض هذه الدراسات توجد على مستوى نظرى واسع، وتقدم بصورة نمطية وصفًا ثلاثى الأبعاد للنظريات التى تفسر نشأة الأنظمة استنادًا إلى القوة (التفسيرات الواقعية) أو المصالح (التفسيرات الليبـرالية أو المتعلقة بالاختيار الرشيد) أو المعرفة (التفسيرات "الإدراكية" أو البنائية). (مثلاً – (Hansendever & Mayer & Ruttberge 1996 Young 1994 : 84-98, Vogler 1992i (وانظر: Rowlands 1994 لتطبيق هذه النظريات على حالات المناخ والأوزون). أما الدراسات الأخرى مثلاً: (Hahm & Richards 1989, Young 1989a) فتركز بدلاً من ذلك على سلسلة من العوامل الأكثر تفرقًا كعدد الفاعلين أو مشكلة البنية بالنسبة للمسألة محل الدراسة أو مشكلة عدم اليقين أو مفاهيم الإنصاف.

ثانيًا، يحاول المؤسسيون تفسير فاعلية الأنظمة (regimes) (مثلاً– Bernauer 1995, Victor & Raustiala & Skolnikoff 1998, Young 1999b, Mitchell 2006). وتحت

أى ظروف تسهم فى توليد استجابات ناجحة للمشكلة القائمة؟ ويبين هاس (١٩٩٠. ١٩٩٢) وهاس وكيوهان وليفى (١٩٩٣) ثلاثة أنواع من العوامل الرئيسية، التى يطلقون عليها (C3)- الاهتمام (Cancern) والبيئة التعاقدية (Cantractual) والقدرة (Capacity). بمعنى أن المؤسسات الدولية باستطاعتها الإسهام فى توضيح الاهتمام بمشكلات معينة وصياغة فهم لتداعياتها، وخفض تكاليف التعامل والمساعدة فى تحديد المواضع الممكنة للاتفاق بين الدول، ومساعدة الدول فى بناء القدرة على الاستجابة للتحديات البيئية. وتتفق معظم الدراسات مع تلك الأطروحات، ولكن على الرغم من ذلك لابد من إقامة علاقة أخرى حتى يمكن التعامل مع الأبعاد القيمية للفاعلية.

ولأغراضنا هنا، سوف نؤكد على بعدين يستحقان الإشادة بهما فى الدراسات المؤسسية. أولاً، عند مناقشة فاعلية النظم (regimes) البيئية، يتقهقر المحللون عادة تجاه تصور أكثر محدودية للفاعلية، مثلاً فى إطار "هل تؤثر المؤسسة على سلوك الدولة؟" أو "هل الانبعاثات أقل مما كانت عليه قبل وجود المؤسسة؟"، وسيقود طرح السؤال "هل أسهمت فى قلب الاتجاهات غير المستدامة؟" إلى تقييم متشائم. وفى حالة تآكل الأوزون فقط يمكن التعرف بوضوح على قلب محدد للاتجاهات، وهناك ادعاءات أكثر تواضعًا يمكن القيام بها إزاء انبعاثات الكبريت، وربما حالة أو حالتين أخريين. وبوجه عام، كما يقرر برنيس (٢٠٠٣، ٢٠٠٥) ببراعة، لقد شهدنا على مدار الثلاثين عامًا الماضية عملية غير عادية من التعاون وبناء المؤسسات، وفى ذات الوقت هناك تزايد هائل فى عملية تحويل الموارد والتلوث وفى الدمار البيئى المناظر لذلك. وبالعودة إلى الاستعارة التى بدأنا بها، يمكننا أن نستخدمها للإشارة إلى أن المنطق الأصلى لهاردين كان صحيحًا، وهذه بالفعل هى التراجيديا (بمعنى النمو التدريجى لمنطق قاس بما له من نتائج سلبية، كما يقترح هاردين). ويمكن أن يخلص المرء بدلاً من ذلك إلى أن المشكلة أسيء تحديدها، وأن الجذور السياسية للمشاكل البيئية تتعلق فى الحقيقة بدرجة أقل بمشكلة الموارد المتاحة للجميع، وإنما تضرب بجذورها فى أسباب أخرى.

ويبدأ البيئيون العضويون والإيكولوجيون الاجتماعيون من تحليلات مختلفة لجذور المشكلات البيئية.

لكننا نستطيع أن نأخذ النتائج التى خرج بها المؤسسيون على أية حال فى اتجاه مختلف، إذ يبدأ المؤسسيون بمقدمة، يشتركون فيها مع العديد من المنظورات فى علم العلاقات الدولية، هى أن السياسة الدولية عبارة عن عدد من الدول ذات السيادة تتفاعل فى بيئة فوضوية. غير أن فائدة تلك الاستعارة المتعلقة بالفوضى الدولية فى تفسير ما يحدث تتضاءل، بمقدار ما تصبح عملية بناء المؤسسات البيئية أكثر تعقداً، وتشكل سلوك الدول بشكل متزايد العمق، مما يفتح المجال فى السياسة الدولية أمام نطاق واسع من الفاعلين من غير الدول. ويعترف المؤسسيون من أن لآخر بهذه المشكلة وعادة ما يرفضونها، ويصرون على أن العالم لا يزال أولاً وقبل كل شيء علم الدول (مثلاً: Young 1997). ولكن توجد على الأقل قابلية لدى ما يعرف "بالحكم البيئى العالمى" لأن تخلق سياسة متجاوزة للسيادة، (الفصل السابع: Patersan 2000).

تجاوز علم العلاقات الدولية: سياسة الخضر وتحدى النظام العالمى، هناك عدد من أوجه القصور للتحليلات المؤسسية بشأن السياسة البيئية العالمية (لمزيد من التوضيح بشأن هذه المسائل، انظر الفصل الثانى: Patersan 2002). وقد تمت الإشارة بالفعل إلى مشكلة إثبات الفاعلية الإيكولوجية للأنظمة (regimes) البيئية، كأحد تلك الأوجه، وهناك وجه آخر يتصل بمحدودية التركيز على بعض العلاقات بين الدول فى السياسة العالمية لدرجة إهمال الظواهر المختلفة (الشركات متعددة القوميات والمجتمع المدنى العالمى والعولمة والحكم الخاص، مثلاً). ولعل الأكثر أهمية هو؛ غياب تصور مؤكد حول سبب حدوث الخراب البيئى فى المقام الأول. وهم يستخدمون فى بعض الأحيان استعارة هاردين بشأن تراجيديا العامة (مثل: Vogler 1992 : 118, Young 1994). ولكن فى حين تميل هذه التحليلات إلى تناول هذه الاستعارة من زاوية العقبات التى تقف فى وجه التعاون، فإن هاردين قد وضعها لتفسير أسباب مشكلة الدمار البيئى.

وفى أوقات أخرى، يقدم المؤسسيون مناقشة لاتجاهات عالمية متفرقة - مثل السكان والاستهلاك والتقنية والسلوك الفردى (مثلاً Choucni 1993, Hamer-Dixan 1993). لكن تلك يتم تناولها باعتبارها تفسيرات خاصة، ولا تعتبر تلك الظواهر جزءًا من بنية كلية واسعة - أى باعتبارها مجموعة من الجوانب المرتبطة بالنمو الاقتصادى مثلاً. ويبدأ هذان المنظوران اللذان سيتم تناولهما من قاعدة الإصرار على ذلك الطابع البنيوى للدمار البيئى.

وربما من أوضح ما يكون أنه لولا الاقتراب المؤسسى أو مفهوم الأمن البيئى لما كان هناك جديد يقال من الناحية النظرية فى دراسة السياسة البيئية العالمية. وتتبع جميع المواقف النظرية فى النقاش السابق من شكل أو آخر للتيار السائد فى نظرية العلاقات الدولية، وعلى وجه الخصوص الواقعية أو الليبرالية أو البنائية. ولكن على أية حال يوجد تقليد أكثر راديكالية بكثير فى الأيديولوجيا الخضرا ء، ويمكن أن تتشكل منها نظرية خضراء أكثر تميزًا فى السياسة العالمية. ويميز كلاب ودوفرجيه (٢٠٠٥ : ٩ - ١٥) بشكل مفيد بين نوعين واسعين من ذلك الاقتراب الراديكالى للسياسة البيئية، وهو راديكالى بمعنى أنه يحاول "الوصول إلى قلب" الجذور السياسية للدمار البيئى، كما أشيد سلفًا، وبالمعنى الأكثر شيوعًا فى الاستخدام، وهو اقتراح تغيرات سياسية بعيدة المدى استجابة لذلك الدمار. ويطلقون على أنصار هذين الاقترابين "المؤسسيين العضويين" و"الإيكولوجيين الاجتماعيين" على التوازى.

المؤسسية العضوية - السلطة والنطاق والمركزية الإيكولوجية

يميل المؤسسيون العضويون إلى التركيز على التأثير الإجمالى للنشاط الإنسانى على البيئة "الطبيعية"، ويلبون أطروحاتهم رداء ثنائية الإنسانية الطبيعية، وأن غايتهم إعادة تنظيم المجتمعات الإنسانية من أجل أن يعيشوا فى تناغم، مع الطبيعة. ويقدم

هذا الاقتراب عادة من خلال مصطلحات كمية، أى من خلال الزيادة فى استخدام الموارد وفى مستويات الانبعاثات وفى تسامح الأنظمة الإيكولوجية وما إلى ذلك، وقد تمت بلورة المصطلحات الرئيسة من مثل "القدرة على الحمل" وحدود النمو، من داخل هذا الإطار، وكلاهما يشير إلى فكرة أن الأرض لها حدود طبيعية حيوية معلومة من حيث عدد البشر ومستوى النشاط الاقتصادى الذى يمكن تحمله دون تفويض الأنظمة الداعمة للحياة (الماء والهواء وغيرها) التى يقدمها كوكب الأرض، ويشير المؤسسيون العضويون إلى أن هناك اتجاهين رئيسيين فى المجتمعات الإنسانية هما النمو السكانى والنمو الاقتصادى، وكلاهما ينمو بشكل متسارع، ويتحركان بسرعة هائلة نحو هذه الحدود أو حتى ذهب وراءها.

وتذهب الدراسة الكلاسيكية حدود النمو (Meadows & Randers & Behrens 1972) إلى أن تسارع النمو الاقتصادى والسكانى فى المجتمعات الإنسانية أنتج سلسلة من الأزمات المتصلة. إذ ينتج النمو المتسارع وضعًا تنفد فيه بسرعة من العالم الموارد اللازمة لتغذية البشر أو لتقديم المواد الخام للنمو الصناعى المواصل (بما يفوق القدرة على الحمل والقدرة الإنتاجية)، وفى نفس الوقت يفوق القدرة الامتصاصية للبيئة بالنسبة للمخلفات الضارة الناجة عن الصناعة (Meadows & Randers & Behrens 1972, Dobsan 1995:15). وقد قدم ميدوز وراندرز وبيرنز أطروحاتهم بناء على نماذج محاكاة لمسار المجتمعات الصناعية باستخدام الحاسب الآلى. وتنبأوا بأنه بمعدلات النمو الحالية سوف تنفد العديد من الموارد الخام بسرعة، كما سيفوق التلوث بسرعة القدرة الامتصاصية للبيئة، وسوف تشهد المجتمعات الإنسانية "انفلاتًا وانهيارًا" فى وقت ما قبل عام ٢١٠٠ .

إن تفاصيل التنبؤ السابق جرى تفنيدها بسهولة، ولكن لا يستتبع ذلك أن المنطق الأساسى له، أن النمو غير المحدود فى نظام محدود مستحيل، منطق خاطئ. فلقد اتخذ الخضر هذا المبدأ باعتباره عمودًا رئيسًا لموقفهم (مثلاً: Spretnak & Capra

1984, Trainer 1985, Porritt 1986). ويشير دوبسون (١٩٩٠: ٧٤-٨) إلى وجود ثلاث أطروحات مهمة هنا. أولاً، أن الحلول التقنية لن تفلح، فهى قد تؤخر أجل الأزمة لكنها لا تستطيع منع حدوثها عند نقطة معينة. ثانيًا، إن الطبيعة المتسارعة للنمو تعنى أن "المخاطر المختزنة طوال فترة طويلة نسبيًا من الزمان، بإمكانها فجأة أن تحدث أثرًا كارثيًا" (Dobsan 1990: 74). ثالثًا، إن جميع المشاكل المتصلة بالنمو ترتبط ببعضها البعض، ويعنى التعامل معها واحدة بواحدة أن هناك آثارًا غير مباشرة مهمة لمشكلة على الأخرى، فحل مشكلة تلوث واحدة بمفردها قد يغير ببساطة الوسيط الذى يحمل التلوث أو النطاق الذى تمتد فيه، لكنه لن يخفض مستوى التلوث إجماليًا.

وتعد فكرة "البصمات الإيكولوجية" (Wackernagel & Rees 1996) أحدث نسخة لهذا النوع من الطرح، ويذهب العديد من المحللين على أساس ذلك إلى أن المجتمعات الإنسانية قد جاوزت حدود الكوكب فى امتصاص آثار النشاط الإنسانى من دون وجود ضرر غير قابل للإصلاح. وعلى سبيل المثال يذهب تقرير الكوكب الحى - (WWf) (Loh & Wackernagel 2000) - أننا بالفعل فى حالة "دين إيكولوجى"، أى أننا نستخدم أكثر مما يمكن تجديده من موارد الكوكب (لتفصيل البيانات الواردة فى هذه التقارير، التى يتم تحديثها دوريًا، انظر الصفحة الرسمية لـ WWF) وهى http : // www). ثم الدخول org/news_facts/publicaticns/liring-planet/undex. Cfm على الموقع فى ٦ فبراير عام ٢٠٠٨).

ومن الناحية السياسية، ينزع اقتراب البيئية العضوية إلى السير فى أحد ثلاثة اتجاهات. أحد الاختمالات هو؛ أن المنطلق يتطلب حلولاً سلطوية بالغة للمشكلات البيئية، وكما ذكرنا آنفًا هناك قراءة سلطوية لمنطق هاردين، واستخدمت استعادته لإنتاج أطروحة تتعلق بأن الأبنية السياسية العالمية ذات الطابع المركزى مطلوبة لفرض التغيرات فى السلوك حتى يمكن الوصول للاستدامة (مثلاً: Hardin 1974, Ophuls 1977). وتعلق ذلك، فى بعض القرارات، بتبنى ما سمى "أخلاق قارب النجاة" (Hardin 1974)،

حيث كانت الندرة الإيكولوجية تعنى أن الدول الغنية يجب أن تمارس النفعية على نطاق عالمى، أى تحرق الجسور خلفها. ولكن الخضر رفضوا فى أغلبهم هذا الطرح، الذى يعتبر إلى حد كبير نسخة إيكولوجية لمقترحات الحكومة العالمية النابعة من التصورات "المثالية" للدولية الليبرالية (انظر الفصل الثالث).

ويقترح آخرون أن السلطوية قد تكون مطلوبة لكنهم يرفضون فكرة أنها ستكون على نطاق عالمى، وتتعلق هذا الرؤية هنا بمجتمعات محلية مترابطة بصورة وثيقة على نطاق صغير، وتدار وفق مبادئ هيراركية محافظة لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى استخدامها للموارد (The Ecolagist 1972, Heilbraner 1974). وتشترك تلك الرؤية مع الموقف السابق فى فكرة أن الحرية والأنانية هما اللذان تسببا فى الأزمة البيئية، وأن هذين النزاعين يحتاجان إلى مجاهدتهما لخلق مجتمعات مستدامة.

أما النوع الثانى من الاستجابة السياسية للخراب البيئى من هذا المنظور، فيركز على مسألة النطاق. فهناك بعد مكانى فى مقترحات الحكومة العالمية، لكن الطابع المكانى للمشكلات البيئية لا يقود بالضرورة إلى مقترحات حول الحكومة العالمية أو السلطوية. وينزع بعض البيئيين العضويين إلى موقف يعرف بالإقليمية العضوية (مثلاً: Sale 1980)، وهنا يأخذ طرح "العيش فى حدود الطبيعة" شكل اقتراح أن الطابع المكانى للأنظمة الإيكولوجية، ينبغى أن يحدد النطاق المكانى للنشاط الاجتماعى والسياسى والاقتصادى. وتتمتع المياه على وجه الخصوص بالأهمية، بحيث تصبح "المياه الفاصلة" (Watersheal) فئة مكانية رئيسية.

لكن أكثر أطروحة مكانية شائعة يقدمها البيئيون العضويون هى المتعلقة باللامركزية الراديكالية للسلطة، وذلك هو الموقف الذى سمَّاه أوريوردان منذ أمد بعيد "الحل الفوضوى" (١٩٨١ : ٣٠٣-٧). ويجادل معظم الخضر بأن هذا هو أفضل تأويل لتداعيات حدود النمو، وينظر الكثيرون إلى ذلك باعتباره بحق أحد مبادئ سياسة الخضر (فهو مثلاً أحد المبادئ الأربعة لسياسة الخضر فى برنامج حزب الخضر

الألمانى (١٩٨٣) الذى يقتبس منه بكثرة). ويحسب هذا التصنيف يستخدم مصطلح "الفوضوى" بشكل فضفاض، بما يعنى أن الخضر يستشرفون شبكات عالمية تربط مجتمعات محلية صغيرة تعتمد على ذاتها. ويرتبط هذا الموقف مثلاً بأناس مثل إى إف شوماخر (١٩٧٦)، ويشترك مع الموقف السابق فى التركيز على المجتمعات المحلية الصغيرة، لكنه يختلف عنه من جانبين حاسمين. أولهما، أن العلاقات داخل تلك المجتمعات ستكون متحررة ومتساوية وتشاركية، وهو ما يعكس مجموعة مختلفة من الافتراضات عن جذور الأزمة البيئية بدلاً من كونها "تراجيديا العامة" إذ ينظر إليها على أنها تتعلق بظهور علاقات اجتماعية هيراركية، وتصريف الطاقات البشرية فى الإنتاجية والاستهلاكية (Bookchin 1982). وينبغى أن تقدم المجتمعات التشاركية وسائل للإشباع الإنسانى لا تعتمد على مستويات عالية من الاستهلاك المادى. ثانيهما، أن تلك المجتمعات، رغم اعتمادها على ذاتها، ينظر إليها على أنها دولية فى توجهها، فهى ليست معزولة عن المجتمعات الأخرى، لكنها تعتبر بسبل عديدة متجذرة فى شبكات من علاقات الالتزامات والمبادلات الثقافية وما إلى ذلك.

على أية حال، وبغض النظر عما إذا المرء يشارك فى تلك الميول الفوضوية، فإن الباعث اللامركزى برغم ذلك هو أهم موضوع نبع من سياسة الخضر تجاه العلاقات الدولية. ولعل أحد أشهر الشعارات السياسية للخضر هو "التفكير على مستوى عالمى، والفعل على مستوى محلى". وينظر إلى هذا الشعار عادة، على أنه يتبع المبدأين السابقين، وفى ذات الوقت يحقق الأغراض الخطابية بشكل واضح، فهو ينبع من الإحساس بأنه فى حين تكون المشكلات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية العالمية فاعلة على نطاق عالمى، فإنه يمكن الاستجابة لها بنجاح عن طريق تحطيم الأبنية السياسية العالمية التى خلقتها بالحركة على نطاق محلى، وإقامة مجتمعات سياسية واقتصادات معتمدة على ذاتها على نطاق ضيق.

إن إحدى أكثر الأطروحات تطوراً عن اللامركزية داخل النظرية الخضراء يقدمها جون دريزك؛ الإيكولوجيا العقلانية (١٩٨٧)، وهو يلخص مزايا اللامركزية، فالمجتمعات صغيرة النطاق أكثر اعتماداً على الخدمات البيئية المساندة فى حيزها المحلى، ولذلك فهى أكثر استجابة لأية تمزقات فى تلك البيئة (الفصل السادس عشر Dryzek 1987). ويجعل الاعتماد على الذات وصغر الحجم قنوات التغذية المرتدة القصيرة، ولذلك تسهل الاستجابة بسرعة قبل أن تصير تلك التمزقات حادة. ويقترح دريزك أيضًا أن تلك المجتمعات ستبلور على الأرجح أنطولوجيا اجتماعية تقوِّض النسب الأداتية المحصنة للتعامل مع الطبيعة، التى تعتبر بوجه عام سبباً فى المشكلات البيئية (ولمناقشات مطولة حول أطروحات مماثلة أنظر أيضًا، Dryzek 1987, : 219, The Ecologist 1993).

وقد جرى انتقاد تبنى اللامركزية الراديكالية، على نطاق واسع سواء فى النقاشات الأكاديمية أو من قبل البعض داخل حركات الخضر، إذ ينظر إليها من ناحية على أنها "غير واقعية" سياسيًا، وبالتأكيد تراجعت أحزاب الخضر عن التزاماتها باللامركزية استجابة للنجاح الانتخابى وحاجتها بالتالى إلى "الواقعية" (Doherty & de Geus 1996 : 4). وبخلاف هذا الاعتبار البراجماتى فإن هناك ثلاثة أوجه رئيسية للنقد تجاه المسألة (انظر الطبعات الأولى لهذا الفصل، و Carter 1999). أولاً، يزعم البعض أن المجتمعات الفوضوية الصغيرة ستكون ضيقة الأفق للغاية وقابلة للاهتمام بمصلحتها الذاتية، بحيث إنها لن تقود إلى التعاون فيما بينها وجزء من هذا الطرح لذلك أن المسألة ستكون محبطة أو إكراهية بالنسبة لمن يعيشون فى هذه المجتمعات، ولكنهم أيضًا لن يبالوا بالآثار الحادثة خارج حدودهم مثلاً (Dobsan 1990 : 101, 124). ثانيًا، إن المجتمعات اللامركزية الصغيرة، كما يدعى، لن تحظى بفرصة لخلق ميكاميزمات فاعلة لحل المشكلات البيئية العالمية (انظر على وجه الخصوص، Goodin 1992). ورغم أن هذه المجتمعات الصغيرة قد تستطيع التعامل بشكل أفضل مع المشكلات البيئية المحلية، للأسباب التى أوضحها دريزك (١٩٨٧)،

فإن مشكلات التنسيق ستتصاعد خارج السيطرة مع الزيادة الهائلة فى عدد الفاعلين على المستوى الدولى. وهناك نقد ثالث مختلف، فبدلاً من القول إن محاولة الخضر تجاوز السيادة ولا مركزية القوة تعنى عدم وجود قدرة كافية على التنسيق، يشير الكثيرون فى الحقيقة إلى أن سياسة الخضر متمسكة بنموذج للسياسة يقوم على السيادة مثلاً- (Kuehls 1996, Wapner 1996, Lip Schutz 1997, Dolby 1988). ويأخذ جزء من هذا الطرح إلى الطابع المكانى للمشكلات الإيكولوجية، التى يرى بعض هؤلاء الكتاب (وخصوصًا: Dolby 1998, 2002)، أنها ينبغى أن تفهم على أنها ترتبط بالتدفقات والشبكات وليس الفضاءات المغلقة. ويبدأ جزء آخر من الملاحظة المتعلقة بأن السياسة العالمية المعاصرة يتم تنظيمها الآن بواسطة التدفقات والشبكات، مما يخلق إمكانات للانخراط السياسى دون الاعتماد على الاستعادة الخاصة بالسيادة الإقليمية (ولمحاولة التفكير فى الحكم البيئى بمصطلحات التدفقات، انظر على وجه الخصوص Spaargarev & Mol & Buttel 2006).

أما الرؤية البيئية العضوية الثالثة للسياسة فهى، أن الأزمة البيئية تتطلب حساسية أخلاقية جديدة لإرشاد الممارسة السياسية. ويشار فى الغالب إلى ذلك من خلال مفهوم المركزية الإيكولوجية، إذ يرفض الخضر أخلاق المركزية الإنسانية (أى بوجود البشر فى مركز العالم الأخلاقى) ويفضلون اقترابًا متمركزًا حول الإيكولوجيا. وبالنسبة لإكرساى (١٩٩٢)، تتمتع المركزية الإيكولوجية بعدد من الملامح المركزية، إذ هى تتعلق من الناحية الإمبريقية بنظرة للعالم باعتبارها مؤلفًا أنطولوجيًا من علاقات بيئية وليست كيانات فردية (١٩٩٢: ٤٩). وجميع الكائنات "تضرب بجذورها فى العلاقات الإيكولوجية" بشكل أساسى (١٩٩٢: ٥٣). وينتج عن ذلك عدم وجود معايير يمكن استخدامها لإقامة تمييز صلب وسريع بين البشر وغير البشر (١٩٩٢: ٤٩-٥١). ولذلك، نظرًا لأنه من الناحية الأخلاقية لا يوجد سبب لإقامة تفرقة صارمة بين البشر وبقية الطبيعة، ينبغى أن يشمل المشروع التحررى الواسع، الذى تتبناه إيكرسلى،

الطبيعة غير الإنسانية. إن المركزية الإيكولوجية عن "التحرر Wnt large"(53 : 1992) ، وجميع الكيانات تتمتع بالاستقلالية النسبية داخل العلاقـــات الإيكولوجـية التى تضرب بجذورها فيها، ولهذا فليس البشر أحراراً من الناحية الأخلاقية للسيطرة على الطبيعة.

وتجادل إيكرسلى (١٩٩٢) سياسيًا ضد التأكيد على اللامركزية فى معظم فكر الخضر. وعلى أساس قراءتها لنتائج المركزية الإيكولوجية، فقد طورت أطروحة سياسية تعتبر دولاتية فى توجهها. ورغم أنها لا تتبنى موقف "السلطوية الإيكولوجية" المذكور سلفًا، فإنها تشير – فى تناقض مباشر مع الفوضوية الإيكولوجية الواسعة الانتشار فى الفكر السياسى للخضر – بأن الدولة الحديثة مؤسسة سياسية ضرورية من وجهة النظر خضراء. وتقترح أن المركزية الإيكولوجية تتطلب كلاً من لا مركزية السلطة لأسفل داخل الدولة، ولكن أيضًا مركزية السلطة لأعلى المستويين الإقليمى والعالمى. وتذهب إلى أن الاقتراب الذى يتسق بأكبر قدر مع المركزية الإيكولوجية يتطلب إقامة نظام سياسى "متعدد المستويات" مع انتشار السلطة لأسفل باتجاه المجتمعات المحلية ولأعلى باتجاه المستويين الإقليمى والعالمى (Eckersley 1992 : 144, 175, 178).

وبالإمكان تطوير هذا الموقف فى إطار المنظور التقليدى لعلم العلاقات الدولية (مثل المؤسسية الليبرالية)، بحيث يقدر على تمحيص طبيعة نطاق واسع من المعاهدات والممارسات بين الدول. ومن أوضحها تلك المتعلقة بالتنوع العضوى أو المطر الحمضى أو تغير المناخ، ولكن يمكن تطويره أيضًا ليناسب المؤسسات الاقتصادية العالمية كالبنك الدولى أو الممارسات العسكرية للدول.

بل يمكن أيضًا تطوير رؤية إيكرسلى فى إطار تلك الأدبيات المتعلقة "بالحكم البيئى العالمى"، الأمر يستدعى ظهور أشكال للحكم لا يعتمد فقط على الدول ذات السيادة (Patersar 1999a, Hunphreys & Patersen & Pettiford 2003). وأحد مظاهر ذلك، أننا نشهد حاليًا نقلة متزامنة للسلطة إلى أعلى تجاه المؤسسات الدولية العابرة

للقوميات، وإلى أسفل تجاه المنظمات المحلية (Rosenau 1992, Hempel 1996). ويؤكد روزناو هذا التوجه فيما يتعلق بالسياسة البيئية العالمية على وجه الخصوص (Rosenau 1993). وبالنسبة لهيمبل، تظهر تلك الأشكال للحكم البيئى العالمى لأن لنطاق المكانى للدولة ليس ملائمًا للتعامل مع نطاقات غير البيئى. إن حجم الدولة أكبر من اللازم وأصغر من اللازم، فى آن واحد، للتعامل مع ذلك التغير، ولهذا تنتقل ممارسات الحكم نحو المستويين الإقليمى والعالمى، وفى نفس الوقت نحو المستويات المحلية، استجابة لذلك. ويعتبر موقف إيكرسلى، الذى يتضح من كتابها الصادر عام ١٩٩٢، زعمًا قيميًا يبرر تلك النقلات فى مستوى السلطة.

ولعل المشكلة المركزية التى تتصل بهذا الطرح هو: أن التفسير القائم على التمركز حول الاقتصاد فى كتاب إيكرسلى الصادر عام ١٩٩٢، يمكن تحديه. التمركز حول الاقتصاد ذاته غير محدده سياسيًا، فله تنويعات عديدة تتراوح بين الفوضوية والسلطوية، وفى منتصف الطريق بينهما يوجد موقف إيكرسلى. ويشير التأويل البديل السائد فى داخل الفكر الأخضر إلى أن ظهور تلك الأنماط الحديثة للفكر يعد مشكلة من وجهة النظر المتمركزة حول الاقتصاد. ذلك أن العقلانية المتأصلة فى العلم الغربى الحديث إنما هى أداتية، حيث شكلت تاريخيًا السيطرة على الطبيعة (وعلى النساء من قبل الرجال) واستغلالها لأغراض بشرية أداتية جزءًا لا يتجزأ من المشروع العلمى، الذى أقيمت عليه الرأسمالية الصناعية (مثلاً: Merchant 1980, Plumwoocl 1993). وبعبارة أخرى، إن للأخلاق البيئية خصوصية تاريخية وقاعدة مادية، وقد كان ظهور الأشكال الحديثة للتمركز حول الإنسان جزءًا من عملية ظهور الحداثة بجميع جوانبها.

ولذلك يذهب هذا التأويل إلى أنه نظرًا للترابط الوثيق بين العلم الحديث والمؤسسات الحديثة الأخرى كالرأسمالية والدولة الأمة والأشكال الحديثة للأبوية، فمن غير الملائم أن تتعلق الاستجابة بتطوير تلك المؤسسات بمزيد من بضفاء المركزية على

السلطة من خلال المؤسسات العالمية والإقليمية. لأن مثل تلك الاستجابة سوف تخص بدرجة أكبر العقلانية الأداتية، التى ستقوض بدورها إمكانية تطوير أخلاق متمركزة حول الإيكولوجية. وهكذا فإن ما يقود الموقف المتمركز حول الإيكولوجيا إلى أطروحات تذهب إلى تخفيض حجم المجتمعات البشرية، وخاصة تحدى تلك الاتجاهات المرتبطة بالعولمة وإضفاء التجانس، لأن الاحتفاء بالتنوع وحده سيغدو من الممكن خلق مساحات لظهور أخلاق متمركزة حول الإيكولوجيا. وأكثر أهمية من ذلك، يقود التفكير عبر هذا المنطق إلى استنتاج أن الحديث عن السياسة البيئية، كما لو كانت طبيعة المجتمعات البشرية غير ذات صلة، له عيوب شديدة، وهذه الثغرة هى التى يسعى الإيكولوجيون الاجتماعيون لسدها.

الإيكولوجيون الاجتماعيون- حدود النمو والاقتصاد السياسى

إن الفئة الأخيرة التى أوردها كلاب ودوفرجين (٢٠٠٥) هى الإيكولوجيون الاجتماعيون، ويميل هؤلاء إلى الاتفاق مع البيئيين العضويين حول وجود حدود طبيعية للنمو، وبخاصة النمو الاقتصادى (وهم يقللون من شأن وعادة ما يرفضون الأطروحات المتعلقة بالسكان، على أنها أبوية أو إمبريالية). لكنهم يصرون على ضرورة فهم تلك الملاحظة فى سياق النظم الاجتماعية التى تولد هذا النمو، وبالتالى فى سياق التفاعلات المركبة بين المشكلات الاجتماعية والإيكولوجية. وبوجه عام، يتفق الإيكولوجيون الاجتماعيون على أن أبنية السلطة - الرأسمالية والدولانية والأبوية - فى المجتمعات المعاصرة تتسم فى ذات الوقت بأنها استغلالية أو غير عادلة أو قمعية، وهى تتسبب بشكل ممنهج فى الدمار البيئى.

ومن منظور السياسة العالمية على وجه الخصوص، يمكن أن نجد هذه الأطروحات بأوضح صورة لدى أولئك الكتاب، الذين يعتبرون عدم المساواة العالمية مفتاحًا لفهم

السياسة (البيئية) العالمية، ويذهبون عادة إلى أن القوى السياسية المسيطرة توظف الاهتمامات البيئية من أجل بسط سيطرتها العالمية، وهى العملية التى تعبر عنها عبارة فاندانا شيفا (١٩٩٣) "تخضير مدى النفوذ". ويمكن أن نفهم هذه الأطروحات بأفضل طريقة، من خلال نقدهم لخطاب التنمية المستدامة (الذى يبرز تميز تناولهم لموضوع حدود النمو) وأيضًا من خلال إعادة تأويلهم لمفهوم العامة (مما يمنح الخضر اقتصاداً سياسيًا متميزًا).

الحدود الاجتماعية للنمو

مع ذيوع مفهوم التنمية المستدامة فى ثمانينيات القرن العشرين، ومع تفاوت عدم دقة تنبؤات ميدوز وآخرون إزاء نفاد الموارد، خف الاعتقاد فى مسألة الحدود. ولكن فى التسعينيات عاودت الظهور سياسة ترفض النمو الاقتصادى باعتباره الهدف الرئيسى للحكومات والمجتمعات. وقد نبع ذلك التوجه بدرجة أقل من الاقترابات القائمة على نماذج الحاسب الآلى عند ميدوز وآخرين (رغم أن فريقها أنتج فعلاً كتابًا بعد عشرين عامًا هو ما وراء الحدود) وبدرجة أكبر من الانتقادات الموجهة للتنمية فى الجنوب منذ الثمانينيات حتى الآن وتستلهم منظورات "ما بعد التنمية" بشكل قوى ما بعد الحداثة والنسوية (مثلاً Escobar 1995, Shiva 1988)، كما استخدمها الخضر فى الشمال حتى يبلوروا ما يمكن أن يطلق عليه منظور "إيكولوجى عالمى". ومع نقد "التنمية" صار النمو الاقتصادى مرة أخرى موضع نقد، ولكن هذه المرة ربط النقاد بشكل أوثق بين التداعيات الإيكولوجية والاجتماعية للنمو (Douthwaite 1992, Wackernagel & Rees 1996, Booth 1998).

وأحد الأسباب التى يتعرض من أجلها كُتاب "الإيكولوجيا العالمية" على التنمية هو: الأطروحات المتعلقة بحدود النمو، التى نبذها قطاع كبير من الحركة البيئية خلال

الثمانينيات. وتضمر أعمال هؤلاء حاجة لقبول تلك الحدود التى يفرضها الكوكب المتناهى، وهو الأمر الذى تجاهله بقوة فى هذا الكوكب التيار السائد من البيئيين (مثلاً Sachs 1993). ويتشككون أيضًا فى فكرة أن من الممكن فصل مفهوم التنمية عن مفهوم النمو، وفى حين يحاول العديد من البيئيين التمييز بين الاثنين، ويذكرون أن "النمو هو زيادة كمية بالمقياس الطبيعى، فى حين أن التنمية تحسن كيف أو تفتح للإمكانات" (Daly 1990, Ekims 1993)، يذهب آخرون إلى أن من المستحيل فى الممارسة القيام بمثل هذا الفصل المحكم. وبالنسبة لممارسى التنمية المستدامة، يتداخل "النمو المستدام" مع "التنمية المستدامة" فى الممارسة عادة، وقد اعتبرت لجنة برونتلاند أن السعى وراء تحقيق النمو أساسى بكل تأكيد لتحقيق التنمية المستدامة (WCED 1987).

غير أن أطروحاتهم أكثر تطوراً من مجرد إعادة إنتاج الأطروحات المتعلقة بحدود النمو، ويركزون على عدد من عوامل التنمية المضادة للإيكولوجيا. ولعل إحدى السمات الرئيسية للتنمية هى تسييج الموارد العامة من أجل توسيع مجال إنتاج البضائع ومن ثم عمليات التحويل المادى (The Ecologist 1993). أما السمة الثانية فهى الطريقة التى تقوم فيها عملية التسييج بإعادة توزيع الموارد وتركيزها، الأمر الذى له تداعيات إيكولوجية ويخلق ديناميات تساند النمو، حيث يلطف النمو من آثار عدم المساواة الزائدة. أما السمة الثالثة فهى تركز السلطات المتعلقة بالتجسير، لأن الأعداد الأصغر من الأفراد تستطيع السيطرة على الطريقة التى تستغل بها الأرض، وتستطيع عادة عزل نفسها عن الآثار الإيكولوجية للطريقة التى تستخدم بها الأرض، وذلك مثلاً عن طريق تخصيص امتيازات لنفسها تتعلق بمصادر المياه غير الملوثة. وتدور السمة الرابعة حول الطريقة التى تحدث بها عملية التجسير، وتركيزات السلطة والثروة التى تحدثها، نقلات فى أنظمة وعلاقات المعرفة، مما يتعلق نمطيًا بتهميش "المعارف المحلية" وتمكين "الخبراء" (The Ecalogist 1993 : 67-70, Appfel-Marglin 1990). وأخيراً، تؤدى

تلك النقلات فى أنظمة الملكية وتوزيع الموارد وعلاقات القوة المعروفة إلى تحصين الروعية الكونية، التى تنظر إلى العالم غير الإنسانى نظرة أداتية محضة، مما يضفى الشرعية على الاستخدام المدمر للطبيعة غير الإنسانسة.

ويقدم كتاب الإيكولوجيا العالمية مجموعة من الأطروحات عن كون التنمية مضادة للإيكولوجيا بشكل متأصل، وليس ذلك فقط من خلال الأطروحات المجردة من نوع حدود النمو، ولكن عن طريق قيامهم بعرض دقيق لكيفية تقويض التنمية فى الواقع للممارسات المستدامة. إن التنمية تنزع السيطرة على الموارد ممن يعيشون عليها باستدامة، حتى تنظم إنتاج البضائع، كما أنها تمكن الخبراء الذين يتمتعون بمعرفة تقوم على العقل الأداتى، وتزيد من عدم المساواة، التى تنتج الصراعات الاجتماعية وما إلى ذلك.

عودة إلى العامة

مثلما تمت إضافة نقد إيكولوجى سوسيولوجى للنمو إلى ذلك النقد العلمى التقنى له من قبل البيئيين العضويين، قام الإيكولوجيون الاجتماعيون بمثل ذلك بالنسبة للأطروحات المتعلقة بلا مركزية القوة. فمن ناحية، يجد معظم الدفع باتجاه اللامركزية - بالنسبة للعديد من الخضر - جذوره فى رفض للدولة يماثل ما يطرحه الفوضويون من رفض لها. ويقترح سبرتيناك وكابرا (١٩٨٤) مثلاً أن تلك الملامح التى حددها فيبر فيما يتصل بالدولة هى التى تمثل مشكلة من وجهة النظر الإيكولوجية (١٩٨٤ : ١٧٧). ويقدم بوكشين (١٩٨٠) أطروحات مماثلة، مشيراً إلى أن الدولة هى المؤسسة الهيراركية العليا، التى تدعم كل المؤسسات الهيراركية الأخرى. ويذهب كارتر (١٩٩٣) إلى أن الدولة جزء من دينامية المجتمع الحديث، التى تسببت فى الأزمة البيئية الحاضرة، ويضع خطوطاً "لدينامية عشوانية بيئياً" حيث تقوم دولة مركزية وشبه تمثيلية

وشبه ديمقراطية بتثبيت حالة علاقات اقتصادية غير عادلة وتنافسية، مما يقود إلى تطوير تقنيات "صلبة" غير ودود ومدمرة بيئيًا، تساند قدراتها الإنتاجية القوى القمعية (القومية والعسكرية) التى تمكن الدولة (Carter 1993 : 45). ولهذا فإن الدولة ليست غير ضرورية فحسب من وجهة نظر الخضر، بل إنها غير مرغوب فيها بالتأكيد.

ويعبر عن الدفع فى اتجاه اللامركزية أيضًا فى إعادة توظيف مفهوم العامة، فقد قام كُتاب "الإيكولوجية العالمية" بدعم طرح نظرى وسياسى يدافع عن اللامركزية بمنحها اقتصادًا سياسيًا. وأعنى بذلك أنهم يجعلون من الطرح ليس مجرد مسألة حجم التنظيم السياسى والطابع السلطوى للدولة فحسب، بل أيضًا قضية إعادة تنظيم الشكل البنيوى للمؤسسات السياسية، وعلى وجه الخصوص إعادة الصياغة المفاهمية للكيفية التى تستوعب بها عمليات الإنتاج والتوزيع والتبادل الاقتصادية - أى الطريقة المباشرة التى تقوم من خلالها المجتمعات البشرية بتغيير "الطبيعة" - فى الحياة السياسية. وتذهب أطروحاتهم إلى أن الشكل الأخضر الأكثر قبولاً للاقتصاد السياسى هو "العامة"، وقد بلور هذا الطرح بشكل كامل محررو مجلة الإيكونوميست فى كتابهم "المستقبل العام لمن؟ استعادة العامة" (١٩٩٣).

وتدور الأطروحة بشكل أساسى حول أن الفضاءات العامة مواقع تدور فيها حاليًا أكثر الممارسات استدامة، وهى واقعة تحت تهديد التنمية، التى تحاول باستمرار تسييجها من أجل تحويلها إلى سلع، ولهذا فإن جزءًا محوريًا من سياسية الخضر هو مقاومة ذلك التجسير، ولكنه مشروع بنائى أيضًا بخلق مساحات عامة.

ولكن ما العامة؟ أولاً، إنها ليست كما حددها هاردين، الدخول المشاع للموارد (The Eealoyit 1993 : 13)، وهى ليست "عامة" (Public) بالمعنى الحديث، الذى يشير إلى الدخول المشاع تحت سيطرة الدولة، لأن المساحات العامة ليست مفتوحة دائما للجميع ولا تعتمد القواعد الحاكمة لها على هيراركية ورسمية مؤسسات الدولة، وهى

ليست "خاصة"، فلا يوجد شخص واحد يملك ويسيطر على تلك الموارد. ولكنها موارد مملوكة بشكل مشترك، ويطور المجتمع المعنى بشكل جماعى القواعد الحاكمة لاستخدام الموارد. وقد كان ذلك شكلاً واسع الانتشار للحكم فى الموارد عبر التاريخ الإفنسانى، وما زال قائماً اليوم فى العديد من الأماكن، كما توضح مجلة الإيكونوميست (١٩٩٣).

ولهذا ليست العامة "فوضوية" بمعنى غياب قواعد حاكمة لها، وإنما فضاءات عادة ما تحكم استخدامها بشكل دقيق قواعد محددة بصورة غير رسمية والمجتمعات التى عليها. وتعتمد لنجاح استخدامها على المساواة التقريبية بين أعضاء المجتمع، حيث قد يؤدى الاختلاف فى ميزان القوى إلى جعل البعض قادراً على تجاهل قواعد المجتمع. كما تعتمد أيضاً على بعض المعايير الثقافية والاجتماعية السائدة، مثلاً أولوية السلامة العامة على التراكم أو التمايزات بين الأعضاء وغير الأعضاء (وليس ذلك بالضرورة بأى معنى عدائى أو صارم لا يتغير بمعنى الزمن)- (The Ecologist 1993 : 9).

والمسألة الرئيسة هى: أنها تنظم نمطياً بغرض إنتاج قيم الاستعمال وليست قيم التبادل، أى أنها لا توجَّه نحو إنتاج البضائع وليست عرضة لضغوط التراكم أو النمو المتأصلة فى نظم السوق الرأسمالية. ولهذا يحافظ العامة من أجل إنتاج الممارسات المستدامة لعدد من الأسباب. أولاً، تعنى المساواة التقريبية بين الدخل والسلطة أنه ليس هناك من أحد يستطيع اغتصاب النظام أو السيطرة عليه (The Ecologist 1993 : 5). ثانياً، يعنى النطاق المحلى الذى توجد فى إطاره تلك المساحات العامة، أن أنماط الاعتماد المتبادل تجعل التعاون سهل التحقق. ثالثاً، ويعنى ذلك أيضاً أن ثقافة الاعتراف باعتماد الواحد على الآخرين، ومن ثم وجود التزامات تجاههم، يسهل تحصينها. أخيراً، تجعل المساحات العامة من الصعب تبنى الممارسات القائمة على التراكم، وأن يكون الانتفاع هو الأرجح.

وتتسق فكرة العامة بشكل واضح مع الأطروحات المتعلقة بضرورة لا مركزية السلطة وديمقراطية القواعد الشعبية. وينبغى أن يكون واضحاً أن هذا المنظور يعتبر

أنه حرفيًا لا معنى لمصطلح "الموارد العامة العالمية" الذى يستخدم بشكل واسع الانتشار فى التيار السائد للمناقشات البيئية أو فى الدراسات المؤسسية للإشارة إلى مشكلات ارتفاع درجة حرارة الأرض وثقب الأوزون (Vogler 1995, Buck 1998). لكن فكرة العامة تكمل الطرح المتعلق باللامركزية من خلال بيان كيفية إنتاج المجتمعات الديمقراطية صغيرة النطاق، التى تعمل وفق أنواع معينة من نظم الملكية، على الأرجح لممارسات مستدامة داخل الحدود التى يضعها الكوكب المتناهى.

إن كلاً من البيئيين العضويين والإيكولوجيين الاجتماعيين يطرحون تحليلاً محدداً لجذور الدمار البيئى وانعدام الاستدامة، ويطرحون ادعاءات قيمية بعيدة المدى حول التغيرات السياسية التى ستنشأ استجابة لتلك الأزمة. لكنهم يختلفون فى تحليلهم بشكل واسع، بين ذلك العرض المزدوج "للطبيعة فى مواجهة الإنسانية"، مقابل التحليل الاجتماعى لجذور عدم الاستدامة وخصوصًا الأنظمة الاجتماعية وتشابك الأزمات الاجتماعية والإيكولوجية. ولكنهما يشتركان فى الإحساس بالطبيعة الراديكالية للتغيرات المطلوبة.

تخضير السياسة العالمية

كيف يمكن إذن "تخضير" السياسة العالمية؟ إن أحد الأمور التى يشترك فيه جميع أنصار المواقف التى عرضها كلاب ودوفرجين (٢٠٠٥) هو ذلك التصور الدولاتى (نسبة للدولة) للعلاقة بين النظم السياسية والخراب البيئى، فبالنسبة للبيئيين العضويين هناك تصور "تطبيعى" لا تاريخى للعلاقة بين السكان، أو هناك تجسيد لنظام الدول، لدى أفولز (١٩٩٧)، على أساس أنه يتمتع بمنطق "لا زمانى" لا يتغير أبدًا. وبالنسبة لبعض الإيكولوجيين الاجتماعيين (مثل Bookchim 1980)، هناك بنفس القدر تصور للدولة باعتبارها المشكلة. كما لو أن "الدولة" ذاتها لا تمر بتغير دائم. ونظرًا لأن النظم

السياسية فى حالة سيولة دائمة، فإن ذلك سيخلق إمكانات وكذلك عقبات بالنسبة لتحقيق الاستدامة، وقد نرغب فى طرح سؤال عما قد يكون عليه شكل النقد الأخضر للسياسة الدولية فى مقابل النقد الأخضر الترانسندتالى لنظام الدول (المتجسد).

وعلى ضوء ذلك يبرز كتاب إيكرسلى الدولة الخضراء (٢٠٠٤)، ولسوف أستخدم كتاب إيكرسلى باعتباره منطلقًا لهذا النقاش لأنه يظل أكمل تعبير لما يمكن أن تطلق عليه الأن الأدبيات الناشئة عن "تخضير الدولة" (انظر أيضًا Dryzek et al 2003, Bamy & Eckersley 2005, Spaargaren & Mol & Buttel 2006, Politics and Ethucs Rerieu ولتبادل للآراء حول كتاب إيكرسلى، انظر بند المناقشة المنشور فى ٢٠٠٦). وفى هذا الكتاب، تصل إيكرسلى إلى نتائج مماثلة للنتائج السياسية التى استخلصتها من كتابها السابق عن التمركز حول الإيكولوجيا. لكن الطرح هنا جرى تطويره بدرجة عالية من التفضيل، ولا يقوم على الادعاءات الترانسندتالية للأخلاق المترمكزة حول الإيكولوجيان وإنما على أهمية النقد الكامن للسياسة العالمية المعاصرة. ويعنى ذلك أنها تبدأ من تحليل التوجيهات والأبنية المضادة للإيكولوجيا فى السياسة العالمية المعاصرة (وتتلخص عندها فى الفوضى بين الدول والرأسمالية العالمية وحدود الديمقراطية الليبرالية) فضلاً عن الاتجاهات المعاصرة التى تخلق إمكانية مجابهة هذه التوجيهات المضادة للإيكولوجيا (وهى التعددية البيئية والتحديث الإيكولوجى والديمقراطية التشاورية).

وتذهب إيكرسلى إلى أن العوامل الثلاثة السابقة تخلق إمكانية قيام نظام عالمى إيكولوجى يعمل من خلال الممارسات القائمة بدلاً من أن يخلق نظامًا عالميًا جديدًا. ولهذا تعتمد بشدة على تصورات البنائيين للسياسة الدولية (انظر أيضًا، الفصل التاسع من هذا الكتاب: Reus-Snit)، وخصوصًا مفهوم "ثقافات الفوضى" (Wendt 1999) حتى تجادل أن السيادة لا يلزم ببساطة أن تعنى العداء والتنافس المستمرين بين الدول (كما يفترض فى أطروحات السلطوية الإيكولوجية بشأن الحكومة

العالمية وفى أطروحات الفوضويين الإيكولوجيين ضد الدولة) وإنما يمكنها أن تتضمن تطوير التزامات متبادلة وتعاونًا مكثفًا. وتذهب إيكرسلى إلى أن تطوير التعددية البيئية لحد الآن يشهد على إمكانية قيام هذه الاحتمالات. وتعتمد إيكرسلى على التصورات المتعلقة بالتحديث الإيكولوجى (مثل: Hajer 1995, Christoff 1996, Mol 1996) لتقترح أن دينامية النمو والعولمة فى الرأسمالية العالمية هى مجرد احتمال واحد للمستقبل بالنسبة للاقتصاد العالمى، رغم نقدها القاسى للطبيعة "الضعيفة" للتحديث الإيكولوجى القائم فعلاً فى أغلبه. أخيراً، تعتمد على الأعمال التى تتناول الديمقراطية التشاورية والعابرة للقوميات (Held 1995, Dryzek 1990, 1992, 1999, Linklater 1998) والمواطنة الإيكولوجية (Dobsan 2003)– على الأقل مشكل مستتر – حتى تقترح أن الأدنى سيتمكن من الانتقال إلى التحديث الإيكولوجى "القوى" الذى سيضفى الطابع الإيكولوجى على العمليات الاقتصادية بشكل ملائم، كما أن الأخيرة تستطيع زخرفة التحولات الحادثة فى السيادة بعيداً عن الصورة الهوبزية.

وبمجرد فهم انتقادات الخضر للسياسة الدولة بهذه الطريقة، سيفتح الباب أمام الاشتباك مرة أخرى بشكل نقد بناء مع تقاليد علم العلاقات الدولية، التى تفكر بشكل مشابه عن كيفية مرور نظام الدول فى غمار التحولات، وكيف يمكن دفع هذه التحولات فى اتجاه راديكالى وفى الدائرة البيئية، تشير الأعمال الخاصة لهوريل عن التحديات فى وجه السيادة ونظام الدول (١٩٩٤) أو "يشو" عن العدالة العالمية والسياسة البيئية العالمية (١٩٩٢) أو بروبسون عن المواطنة الإيكولوجية (٢٠٠٣)، بطرق مختلفة، إلى كيف يمكن أن تشتبك التصورات الخضراء عن الإصلاحات السياسية العالمية اللازمة بشكل مثمر مع عناصر قائمة محددة فى السياسة العالمية بالطريقة التى أشارت إليها بها إيكرسلى بشكل عام. وخارج الدائرة البيئية، يشير عرض لينكليتر للنظرية النقدية (الفصل السادس من هذا الكتاب– ,Linklater 1998)، فيما يتصل بالتحولات الممكنة

فى أشكال المجتمع السياسى، والنقاشات المتصلة بذلك بشأن الديمقراطية الكوزموبوليتانية أو العابرة للقوميات، إلى مواضع واضحة للاشتباك المحتمل.

وهناك اعتراض على هذا الطرح يتصل بالتشكيك فى التركيز على الديمقراطية التشاورية فى أطروحات إيكرسلى، فهى تفترض بشكل أساسى أن ملامح التشاور الديمقراطى هى التى تقوم عليها السياسة غير المستديمة. بمعنى أنه فى الوقت الذى قامت فيه المطالب السياسية بشأن الاستدامة على أخلاقيات التمركز حول الإيكولوجيات، كما ظهر فى كتاب البيئية والنظرية السياسية (١٩٩٢)، تطلبت الاستدامة من الناحية السياسية، كما ظهر فى كتاب الدولة الخضراء (٢٠٠٤) "أن يتمتع جميع من يحتمل تعرضهم للمخاطر الإيكولوجية بفرصة حقيقية للمشاركة، أو لأن يمثلوا، فى تحديد السياسات أو القرارات التى قد تولد تلك المخاطر (٢٠٠٤ : ٢٤٣). ويقود هذا الافتراض إلى التركيز على كل من الطبيعة الضعيفة للعمليات التشاورية فى الديمقراطية الليبرالية، وكذلك الحاجة لتفعيل العمليات التشاورية التى لا تستبعد من هم وراء حدود الدول القائمة. وقد يأتى النقد الأخضر الرئيسى هنا على هدْى الأطروحات التى بلورها كتاب "الإيكولوجيا العالمية"، وتشكك رؤية إيكرسلى عن التشاور الديمقراطى، وبحق، فى الطبيعة غير النقدية "التفضيلات الفردية" التى يولدها الخطاب الديمقراطى الليبرالى، أو إن شئت الفصل بين العام والخاص، ولكن إيكرسلى لم تتعرض لما يرتبط بذلك من فصل بين السياسة والاقتصاد. ولهذا ففى أدبيات "استعادة المساحات العامة" يتضح أن تجذر المؤسسات السياسية فى أشكال اقتصادية واجتماعية محددة هو ما يعرض الممارسات المستدامة للخطر، فى حين أن من وجهة نظر إيكرسلى عن الديمقراطية الإيكولوجية يتضح أن ممارسات التشاور الديمقراطى وممارسات الإنتاج فى الحياة اليومية منفصلة عن بعضها بعضًا، أو متحررة من بعضها بعضًا إن شئت القول. (ويمكن أن يمتد هذا المسار للجدال ليشمل

النقاش الأوسع حول العلاقة بين الرأسمالية والدولة، وأيضا حول تداعيات التحولات السياسية التى يستتبعها "تخضير الدولة" (للمناقشات المتعلقة بهذه المسألة، انظر مثلاً، Patersan 2007, Patersan et al 2006, Meadowwoft 2006). على أن ما هو واضح فى نفس الوقت هو أن أطروحات إيكرسلى بشأن الديمقراطية الإيكولوجية، إذا اتخذت مساراً "لامركزياً" - بمعنى إذا ما تم إسقاط إصرارها على أن تكون الدولة القومية نقطة البداية للتفكير حول موقع النشاط السياسى - ستغدو أكثر جاذبية لمعظم الخضر، وستصبح متطورة بشكل هائل وستمثل إضافة قيمة لأطروحات الخضر.

وربما تتسم بالأهمية رؤية إيكرسلى للتطورات السياسية العالمية المعاصرة، تلك الروية التى تلهم أطروحتها بشأن "حدود الممكن" التى خرج منها نقدها. ولتكرار ذلك مرة أخرى، فإن ذلك بالنسبة لها هو قابلية نشوء التعددية البيئية والتحديث الإيكولوجى والديمقراطية التشاورية عن الفوضى بين الدول والرأسمالية العالمية والديمقراطية الليبرالية. ولعل ما يثير الاهتمام فى هذا السياق هو؛ غياب النقاش بشأن الحركات "المناهضة للعولمة"، التى لعب فيها الخضر أدواراً بارزة، وأيضاً الاعتراف بأن العمومية باعتبارها شكلاً للاقتصاد السياسى الذى يروج له الخضر قائماً بالفعل فى العديد من المناطق حول العالم. وإذا أضفنا هذا البعد المتعلق بالتطورات العالمية المعاصرة إلى تلك الأبعاد والتى تعرضت لها إيكرسلى، فإن هذا سيؤدى إلى تغير فيما يظنه الواحد بشأن القابلية للامركزية حسبما يجادل الخضر. فإن تلك الحركات يمكن بالطبع تحليلها باعتبارها ضغوطاً تدفع باتجاه حركات أكثر إصلاحية، تستطيع بناء التعددية البيئية والتحديث الإيكولوجى والديمقراطية التشاورية. ولكن يمكن تحليلها باعتبارها حركات تولد التغير السياسى بذاتها، وهى متجذرة فى نمط أوسع للتغيير السياسى والاجتماعى الأخضر، الذى يتحدى قوة رأس المال العالمى ومركزية السلطة وما إلى ذلك، وتحلل أيضاً قواعد تساعد على تشكيل ومساندة الديمقراطية والمواطنة الإيكولوجيتين.

النتائج

إن هدفى الأساسى فى هذا الفصل هو؛ أنه توجد مجموعة من النظريات يمكن أن يطلق عليها بحق الاقتراب للخضر للسياسة العالمية، فيما بين هذين الاقترابين اللذين سمّاهما كلاب ودوفرجين (٢٠٠٥) "البيئية العضوية" و"الإيكولوجيا الاجتماعية". ورغم أن هذه النظريات تنبع بالتأكيد من إشكالية الأزمة البيئية، لكن سيكون من الخطأ قصر إسهامها على "منطقة تلك المسألة". بل إن طبيعة تلك الإسهامات باعتبارها نظريات تتضمن افتراضات بشأن نطاق واسع من "المسائل" التى تشكل الأجندة السياسية العالمية، وتشكك فى الطابع العام للسياسة العالمية.

ويقدم الخضر أطروحات بشأن السلام والحرب (أن المشكلات البيئية تنتج عن العسكرة وأيضًا بشكل أوسع أن الممارسات شبه العسكرية تنتج عن نفس الرؤية الكونية القائمة على التراكم والسيطرة والاستغلال التى تقود إلى انعدم الاستدامة) وبشأن التنمية (ليس فقط بخصوص عدم الاستدامة البيئية لها ولكن أيضًا بخصوص طابعها التسلطى) وبشأن الحكم العالمى (بطرق شتى وأحيانًا متناقضة كما شهدنا فى هذا الفصل). وهذه الأطروحات ليست مجرد إضافات تزيد النفع للاقتراب للخضر، وإنما هى الامتدادات المنطقية للأطروحات التى يقدمها الخضر.

فى مقدمة هذا الكتاب (الفصل الأول)، جرى عرض بعض الأسئلة والفروق المركزية فى التقاليد النظرية لعلم العلاقات الدولية. ويتعين فى هذا السياق النظر إلى سياسة الخضر باعتبارها نظرية نقدية وليست نظرية حل المشكلات. إنها نظرية تهدف لأن تكون تفسيرية ومعيارية، فهى تحاول أن تفسر نطاقًا من الظواهر والمشكلات فى السياسة العالمية، وتقدم مجموعة من المزاعم المعيارية بشأن نوع التغيرات السياسية العالمية الضرورية للاستجابة لتلك المشكلات. إن المفكرين من داخل هذا التقليد الفكرى قد أمضوا حتى الآن وقتا أقل فى الجهد التنظيرى الإنشائى - أى فى التفكير فى

طبيعة تنظيرهم فى حد ذاته – رغم اهتمام أولئك الكتاب الذين أطلقت عليهم اسم مدرسة "الإيكولوجيا العالمية" بالأسئلة المتعلقة بالقوة والمعرفة (ولكن قارن مع: Doran 1995).

وبالنسبة للخضر، فإن الموضوع الرئيسى للتحليل ونطاق البحث هو الطريقة التى صارت عليها المجتمعات الإنسانية غير مستدامة إيكولوجيًا، وهم يستهجنون هذا النمط للوجود بسبب القيم الأخلاقية المستقلة التى يعتقد أنها متأصلة فى الكائنات والأنظمة الإيكولوجية، وبسبب اعتماد المجتمع الإنسانى بشكل أساسى على العمل الناجح للدائرة العضوية ككل من أجل بقائه. وفيما يتعلق بعلم العلاقات الدولية على وجه الخصوص، يركز الخضر على الطريقة التى تسهم بها الأبنية والعمليات السياسية المسيطرة فى هذا التدمير، وهذا هو أساس رفضهم للرؤى المؤسسية التى تشير إلى إمكانية بناء المؤسسات الترويضية للفوضى الدولية أو الراسمالية العالمية. ولهذا فإن غرض البحث معيارى بشكل صريح، بمعنى أنه من أجل فهم كيفية إصلاح الأبنية السياسية الدولية لمنع ذلك التدمير ولإقامة علاقة إنسانية مستدامة مع الكوكب وبقية سكانه. وعلى غرار المثالية، فإن الأمر المعيارى هو الباعث الأصلى فى سياسة الخضر، ثم يأتى لاحقًا تفسير الدمار البيئى ومن الناحية المنهاجية، فى الوقت الذى يعادى فيه الخضر الوضعية، بسبب ارتباطها التاريخى للتعامل مع الطبيعة (بما فى ذلك البشر) باعتبارها موضوعًا بطريقة أداتية محصنة، ليست هناك منهاجية "خضراء" قابلة للتعريق بوضوح وتقترح إيكرسلى (٢٠٠٤ : ٨-٧٠) "إيكولوجيا سياسية نقدية" باعتبارها منهاجية لسياسة الخضر، ولكن اتضح أن ذلك هو أسلوب النقد الكامن للنظرية النقدية فى مدرسة فرانكفورت، مع التركيز على الإيكولوجيا. وأخيرًا، يشترك الخضر مع العديد من المنظورات الأخرى فى رفض أى فصل مدعٍ لعلم العلاقات الدولية عن الحقول المعرفية الأخرى. وكما يشير الفصل الأول لهذا الكتاب، شهدت إمكانية ظهور اقتراب أخضر متميز فى علم العلاقات الدولية انهيار الحواجز بين الحقول المعرفية.

وفيما يتعلق بالتقاليد الأخرى فى علم العلاقات الدولية، هناك عدد من الملامح المشتركة بين سياسة الخضر والعديد من الاقترابات النقدية الأخرى. أولاً، نشترك فى رفض الفصل الصلب والسريع بين الحقائق والقيم، مع النسوية والنظرية النقدية وما بعد البنيوية، من خلال القيام بمحاولات واضحة لاستيعاب الاهتمامات المعيارية والتفسيرية ولا يتلاءم تعريفها للنظرية بشكل واضح مع الرؤى الوضعية التى تتبنى هذا الفصل الواضح بين الحقائق والقيم. ثانيًا، تشترك مع النسوية وما بعد البنيوية فى الاهتمام بمقاومة تركيز السلطة، وكذلك القوى التى تذيب الاختلافات فى السياسة العالمية المعاصرة، وبالحفاظ على الاختلاف والتنوع. ثالثًا، تشترك فى نقد نظام الدول مع النظرية النقدية والآخرين، رغم تبنيها لموقف يرفض ظهور فكرة أبنية سياسية عالمية بالتوافق مع فكرة "المجتمع العالمى" ويفضل انتشار السلطة بشكل لا مركزى بعيداً عن الدولة الأمة، وباتجاه المستويات الأكثر محلية. (من أجل عرض لأوجه التماثل العديدة مع موصف لينكليتر للمدرسة الإنجليزية فيما يتعلق بالسياسة البيئية، انظر الفصل السابع: Low & Gleeson 1998). (ومن أجل عرض لنقد هذا التفكير العالمى، على هدى إرشادات كتاب "الإيكولوجيا العالمية" التى جرت مناقشتها سلفًا، انظر: Esteva & Prakash 1997). ورغم أن فكرة "المجتمع" على المستوى العالمى عند المنظرين النقديين مثل لينكليتر (١٩٩٨) تدور حول التوازن بين الوحدة والتنوع بدلاً من الرغبة فى خلق هوية عالمية متجانسة، فهناك شعور قوى عند سياسة الخضر؛ أن فكرة المجتمع لن يكون لها معنى إلا على المستوى المحلى، ولهذا فإن فكرة "المجتمع العالمى" تبدو عبثية للخضر، إن لم تكن تتمتع بالقابلية للسلطوية (Esteva & Prakash 1997). ومع ذلك هناك إحساس مشترك بأن الغرض من النظرية هو تحقيق التحرر (Laferriere 1996, Laferriere & Stoett 1999, 2006). ويضاف إلى هذا الرفض المعيارى لنظام الدول رفض آخر للفصل الإمبريقى الواضح بين السياسة الداخلية والدولية، ذلك الرفض الذى يشتركون فيه على وجه الخصوص مع التعدديين مثل جون برتون، وأيضًا مع الماركسيين وأنصار النظرية النقدية والنسويات. ولهذا لا يعتقد الخضر أنه من المفيد

أن نفكر من خلال التصور المتعلق "بمستويات التحليل"، وهذا النمط للتفكير ما زال سائدًا في المدرسة الواقعية، لأن هذا التصور يقسم بشكل تعسفي مجالات الحركة السياسية، التي ينبغي النظر إليها على أنها متصلة عضويًا. وأخيرًا، هناك تركيز واضح على الاقتصاد السياسي وعدم المساواة البنيوية المتأصلة في الاقتصادات الرأسمالية الحديثة، وهو ما يركز عليه أيضًا الماركسيون ومنظرو التبعية.

ولكن بالمقارنة مع ما بعد البنيوية، فهي تتبنى إلى حد ما عنصرًا من التنظير الحداثي، بمعنى أن الخضر يحاولون بوضوح فهم العالم حتى يصبح من الممكن تحسينه، ولذا يرى هوفدين (١٩٩٩) أن سياسة الخضر أكثر اتفاقًا مع النظرية النقدية على طريقة مدرسة فرانكفورت، مع النسوية منها مع ما بعد البنيوية، لأن هاتين المدرستين لهما غاية معيارية تحررية، وتتمتعان على وجه الخصوص بإحساس واضح بأن تفسيراتهما أو تأويلاتهما للعالم ترتبط بمشروع سياسي واضح. ويرتبط هذا برفض ما بعد البنوية للتأسيسية، مما يجعلها تختلف بوضوح مع سياسة الخضر التي تعتمد بالضرورة على ادعاءات تأسيسية قوية، من النوع الإبستمولوجي والأخلاقي وعلى أية حال، لا ينبغي أن تدفع هذه الأطروحة لأبعد من اللازم، لأن هناك أيضًا توترات مع الطريقة التي تسعى من خلالها النظرية النقدية لإعادة بناء عقلانية التنوير. وهنا تعلق إيكرسلي مثلاً (الفصل الخامس: ١٩٩٢) قدرًا من الأهمية على محاولات هابرماس على وجه الخصوص لاستعادة العلم من أجل أغراض سياسية راديكالية، وتشير إلى أن ذلك سوف ينتهي بالضرورة إلى تبرير السيطرة الإنسانية على الطبيعة. وأنا أتفق في النهاية مع مانتل (١٩٩٠)، الذي يذهب إلى أن أدق الروابط التي تتمتع بها النظرية الخضراء مع الاقترابات الأخرى في علم العلاقات الدولية هي مع النسوية.

وهكذا تتمتع النظرية الخضراء بوضوح بمنظور متميز، فمما يميز سياسة الخضر: التركيز على العلاقات بين الإنسانية والطبيعة، وتبني أخلاق متمركزة حول

الإيكولوجيا إزاء هذه العلاقات، والتركيز على حدود النمو، والإشادة إلى الجانب التدميرى للتنمية والتركيز على اللامركزية للسلطة بعيداً عن الدولة الأمة. وقد بين هذا الفصل كيف أن غاية النظرية الخضراء فى علم العلاقات الدولية هى تقديم تفسير للأزمة الإيكولوجية التى تواجهها الإنسانية، والتركيز على هذه الأزمة باعتبارها أهم قضية على المجتمعات البشرية التعامل معها، وتقديم أساس معيارى للتعامل مع تلك الأزمة.

الفصل الثانى عشر

النظرية السياسية الدولية

تيرى ناردين

يختبر هذا الفصل بعض الأفكار التى تكوِّن مجال النظرية السياسية الدولية، بغرض تقديم رؤية ودليل للمزيد من الدراسة، مثلما فى الفصول الأخرى لهذا الكتاب. وقد ركزت بشكل خاص على الأفكار المتعلقة بالعدالة العالمية والدولية، لأنها محورية فى ذلك المجال. وسوف أناقش بعض الأفكار عن تاريخ الفكر الدولى نظراً لأن هذا المجال يتضمن أفكاراً من الماضى والحاضر كذلك.

تنظير السياسة الدولية

قد يشعر قراء هذا الكتاب بالحيرة من عنوان المقال الشهير لوايت "لماذا لا توجد نظرية العلاقات الدولية؟" ويستخدم عادة هذا المقال، الذى نشر عشية التوسع الهائل فى التنظير الأكاديمى للسياسة الدولية باعتبارها نقطة بداية للمناقشة فى هذا الحقل. وليس كتابنا هذا استثناء. فكما أشار سكوت برتشيل وأندرو لينكليتر فى مقدمتهما، لم تعد تفترض- أو حتى تؤكد كما فعل وايت بشكل يثير الاستفزاز- أنه لا توجد نظرية فى العلاقات الدولية. ويدعونا التنظير على مدار الخمسين عاماً السابقة، الذى يغطيه هذا الكتاب، والذى أسهم فيه وايت نفسه، إلى إعادة تقييم حكمه على النظرية الدولية،

بأنها تتسم ليس فقط بالندرة ولكن أيضاً بالفقر الأخلاقى والفكرى (wight 1966a:20). ولن يشكو واحد ممن قرأ الفصول السابقة بأن هناك القليل للغاية من النظرية! ولكن ماذا عن اتهام وايت بشأن الفقر الأخلاقى والفكرى؟

إننى أستطيع أن أتخيل قراء يشكون عادة من النظرية فى أى مجال: إن نظرية العلاقات الدولية ملغزة ومبهمة وغير ذات صلة بالاهتمامات العملية، لكن تلك الشكوى تشى بالكثير عن التوقعات التى فى غير موضعها أكثر مما تفعل ذلك حيال النظرية ذاتها. إذا ما نقبنا تحت السطح لنتساءل بشأن الافتراضات، فإن التنظير يتطلب طرقًا جديدة فى التفكير ويسلمنا إلى نتائج غير مألوفة، كما أن التفكير بشأن نشاط ما ليس هو نفسه الانخراط فيه. ولأن المقاصد تختلف عن الأهداف العملية المتعلقة بضع القرارات والقيام بالتحركات، فإن أكثر النظريات صلة بالممارسة قد تكون أقلها أصالة من الناحية النظرية، والكثير مما يطلق عليه نظرية سياسية ليس أكثر من رأى عادى تحول إلى عقيدة أو أيديولوجيا تطبق بدورها على السلوك. ولو أن التنظير ينتقد طرق التفكير العادية، فلن يكون معيار النجاح بالنسبة له أن نتائجه تتفق مع الحس المشترك.

وقد وقف وايت على النظرية الدولية فى كتابات رجال الدولة والدبلوماسيين وأنصار السلام ومنظرى عقل الدولة والفلاسفة والمؤرخين. ولو ألقينا نظرة على النصف القرن الذى مر منذ أن نشأت فيه، لكان باستطاعتنا أن نجد أمثلة على التنظير فى كل فئة من تلك الفئات، لكن كتابات من أطلق عليهم فلاسفة ومؤرخين هى التى غيرت اللاندسكيب النظرى لأقصى حد. فقد كتب الفلاسفة الأخلاقيون والسياسيون بشكل واسع عن القضايا الدولية خلال تلك الفترة، وكذلك فعل مؤرخو الفكر السياسى، وكانت أعمالهم تتسم بالنقدية والنظامية والتراكمية. وينبغى أن نأخذ فى الاعتبار مجموعة من الكتابات لا يذكرها وايت، فيما يبدو أنه تجاهل متعمد، ألا وهى كتابات الأكاديميين المتخصصين فى العلاقات الدولية. فلم يعجب وايت سوى قليلاً فى المجال العلمى الوليد

للعلاقات الدولية، الذى بدا له أنه يجمع بين العلمية الضالة والكتابة الصحفية (Hall 2006: 88- 97). ورغم أن ذلك الاتهام يصعب تأييده اليوم، فإن أعمال المؤرخين والفلاسفة، الذين شكلت جهودهم ما يطلق عليه الآن النظرية السياسية الدولية، أقرب إلى تفنيد الاتهام بالفقر الفكرى والأخلاقى.

إن الفلاسفة الذين كتبوا عن القضايا الدولية فى ستينيات القرن العشرين، تناولوا أسئلة عملية نبعت من الردع النووى وحرب فيتنام والمجاعات فى أفريقيا. وكانت لتلك الأسئلة علاقة على الانعطاف بعيداً عن الفلسفة الأخلاقية للخمسينيات، التى ركزت على تعريف أساس الحكم الأخلاقى. ومهما كانت جذور المسألة، سرعان ما صار التوجه نحو الاخلاق التطبيقية، يجدد نفسه، عندما رد الفلسفة على أطروحات بعضهم بعضاً، وأضيفت للأجندة قضايا مثل القومية والإرهاب. واليوم يصعب حتى على المتخصصين ملاحقة سيل الكتابات عن حقوق الإنسان والتدخل الإنسانى وعدم المساواة الاقتصادية وغير ذلك من الموضوعات الأخلاقية البارزة. ويرى الفلاسفة الذين يكتبون فى هذه الموضوعات أنفسهم على أنهم يسهمون فى الشئون الأخلاقية والدولية، أو "الأخلاق الدولية، رغم أن الكثيرين منهم يقرون بأن ذلك الموضوع يتمتع بطابع سياسى متفرد يتم إهماله عندما يكون التركيز على الأخلاق. إننا نتجاهل السياسى عندما نفترض أن مبادئ الأخلاق المتعلقة بالعلاقات بين الأشخاص يمكن تطبيقها على العلاقات بين الدول (Graham 2008: 3s-8). إن "القياس الداخلى" الذى يتعامل مع العلاقات الدولية باعتبارها مشابهة للعلاقات بين الأشخاص قد يتسبب فى أطروحات تتجاهل الأبعاد المؤسسية لها، فلا يتشابه إنقاذ مجتمع من الفقر مع إخراج طفل من بركة. وهكذا فإن مصطلح الأخلاق الدولية، اسم مضلل للبحث فى الخطأ والصواب فى العلاقات الدولية، الذى يتطلب التمييز بين الواجبات الأخلاقية والمؤسسية؛ والاعتراف - مثلما فعل الفلاسفة منذ أرسطو فصاعداً- أن السياسة مجال متميز للنشاط ليست مبادئه بالضرورة هى مبادئ السلوك الفردى (kant 1999: 22-7). إن المؤسسات تخلق التزامات

خاصة يمكنها أن تعدل، أن تمنح، الواجبات العامة أوغير المؤسسية (الطبيعية)، وهو ما يعنى أن العدالة فى المجتمع الدولى أو المدنى لا يمكن اختزالها فى العدالة الطبيعية، بل يجب أن تتضمن واجبات يفرضها القانون المدنى والدولى.

ولكن لأن تعبير "النظرية السياسية الدولية" يقر بالطابع السياسى، فهو يبدو مفضلاً على "الأخلاق الدولية، باعتبارها سبيلاً فى تحديد الموضوع. كما أن الأخير يلمح أيضًا بدرجة أكثر بقليل إلى وجود مسافة بين النظرية والممارسة: ففى حين تفهم الأخلاق الدولية عادة على أن الأخلاق معيارية أو تطبيقية – أى النشاط العملى المتعلق بإرشاد الفعل والحكم عليه – تضع النظرية السياسية الدولية تأكيدها على التنظير باعتباره متميزًا عن الحكم والفعل. وبدلاً من استخدام المبادئ الأخلاقية، التى يفترض صحتها، للوصول إلى نتائج عملية (قرار أو وصفة) يثير المنظرون تساؤلات حول تلك المبادئ للكشف عن افتراضاتها المسبقة. فلا يهدف التنظير إلى إقرار أو عدم إقرار الخيارات، أو التوصية بفعل معين أو تجنب إتيانه، وإنما إلى فهم الأسس التى بناء عليها تتم الخيارات ويدافع عنها ويحكم عليها.

وقد يرفض البعض كلا التعبيرين، ويذهبون إلى أن السياسة صارت عالمية بشكل متزايد، إذ حلت الشبكات العابرة للقوميات وغيرها من أنماط الحكم العالمى محل الدبلوماسية التقليدية بين الدول. وبالنسبة لهؤلاء، تعنى العولمة تغيرات سوف تمحو فى النهاية موضوع هذا الكتاب عن طريق تحويل النظام الدولى إلى نظام عالمى. ولكن حتى عندما تحتفظ الدول بهويتها واستقلالها يمكن للمرء أن يتبادل التصورات التقليدية للسيادة أو الدلالة الأخلاقية للحدود القومية. ولذلك يجب فهم النظرية السياسية الدولية على أنها تشمل التنظير الكوزموبولتيانى، الذى يتحدى الافتراضات المتحركة حول الدولة. ولذا نحتاج إلى التفكير فى تداعيات العولمة على النظرية السياسية الدولية، وإيلاء مقام خاص بظهور العدالة العالمية باعتبارها مركزًا للنقاش.

وقد أسهم المؤرخون والفلاسفة فى النظرية السياسية الدولية فى العقود الأخيرة من خلال إدخال المعايير المهنية فى دراسة الأفكار الماضية. واهتم الدارسون فى مجال العلاقات الدولية بالتاريخ باعتباره أساسًا مصدرًا للأفكار من أجل الاستخدام فى الوقت الحاضر، ويعتبر كتاب كينيث دالتز "الرجل والدولة والحرب" مثالاً على هذا المشروع، أو أنهم سعوا لادعاء الشرعية بالنسبة لآرائهم عن طريق ربطها بسلف يقبل اتباعه. وينسب الواقعيون أنفسهم لثيوسيديدس وهوبز، ويستدعى الدوليون والكوزموبوليتانيون جروستوس وكانط. غير أن التوجه نحو الماضى قد يصبح غير تاريخى بشكل صاعق عندما يبحث حقل أكاديمى عن مؤسسين أو يسعى لتجنيد مفكرين من الماضى لخدمة قضايا فى الحاضر. ورغم استمرار الجهود لإيجاد ماض قابل للاستخدام (Lebow 2003, Deudney)، يشهد الحقل الأكاديمى ظهور مقام تاريخى أصيل له أفكاره الخاصة ويرتبط بأفكار من اهتموا بالشئون الدولية قبل أن يكون هناك حقل أكاديمى، فتراجع الدراسات التاريخية فهمنا لنظرية الحرب العادلة، والجدل بين الواقعية والمثالية، وجذور العلاقات الدولية باعتبارها حقلاً أكاديميًا، والعديد من الموضوعات الأخرى. وتتحدى تلك الافتراضات بشأن السيادة والإيمان التقدم الذى ظن وايت أنه يميز التنظير الدولى، وأنه شوه العديد من الجهود السابقة لكتابة تاريخ الفكر الدولى. واليوم لا يكتب المؤرخون مرويات ما ورائية تقدمية أو غيرها، رغم صمود تلك المرويات فى الدراسات الأكثر شعبية تحت عنوان نهاية التاريخ، أو صدام الحضارات. وقد قاد اقتراب أكثر تطورًا لتاريخ الفكر إلى استعادة النصوص المنسية والاهتمام بدرجة أعظم بأفكار ومفكرين وخطابات على وجه الخصوص محل التواريخ الشاملة للفكر الدولى.

وهذه الاقترابات التى ميزتها ليست منفصلة عن بعضها بعضًا بالكامل، لأنه ليس هناك خط حاد بين الأخلاقى والسياسى، أو الدولى والعالمى، أو الفلسفى والتاريخى. وليست تلك الاقترابات منفصلة بالكامل عن تلك التى تناولتها الفصول السابقة، فكما

يشير برتشيل ولينكليتر يمكن أن تكون النظريات نقدية وتفسرية؛ فالواقعية والليبرالية تهتمان بوصف السياسة الخارجية وكذلك وتوجيهها، وينتقد الماركسيون والنسويات ويفسرون أيضاً الأنظمة الطبقية والنوعية. أما النظرية الخضراء فلها اهتمامات أخلاقية وتفسيرية، وقد أكد وايت وغيره من أعضاء المدرسة الإنجليزية على الأبعاد الأخلاقية والتاريخية للعلاقات الدولية فى وقت كان الدارسون الأمريكيون يعيدون اختراع الحقل الأكاديمى بصورة علمية. ومن خلال النظر إلى الموضوع من منظور إنسانى وليس علميًا، فقد تلقوا تأييد البنائية التى تهتم بالمعايير، ولكن البنائيين كانوا من الناحية العامة أكثر اهتماماً بكيفية تشكيل المعايير للخيارات وليس بالمحتوى الأخلاقى لتلك المعايير، ولم يكن بعضهم قادراً على تجنب الانزلاق نحو العلمية. ورغم ظهور الاهتمامات الأخلاقية فى كتابات أنصار النظرية النقدية وما بعد البنائية، فإن "كايهما" يدعى رفض الأفكار الأخلاقية العامة. واختصاراً، مازالت طبيعة النظرية السياسية الدولية متنازعًا عليها، وكذلك الأمر بالنسبة للحدود التى تفصلها عن الاقترابات الأخرى للعلاقات الدولية.

ورغم ظهور النظرية السياسية الدولية فى السنوات الأخيرة باعتبارها اقترابًا، فإنها تشير ببطء نحو مركز الاهتمام باعتباره مجالاً للبحث يتميز عن نظرية العلاقات الدولية. ولعل إحدى السبل لتمييز الاثنين هو القول: إن اهتمامات النظرية السياسية الدولية "معيارية"، وتلك المتعلقة بنظرية العلاقات الدولية إمبيريقية. لكن هذه الطريقة فى التفرقة تساوى بين ما إذا كان موضوع البحث أو البحث ذاته معياريًا. فإذا كان الأول، غدت النظرية السياسية هى الدراسة المتحررة من الالتزام للمعايير؛ أما إذا كانت الثانية، فهى الالتزامات باستخدام معايير للحكم على السلوك وإرشاده. وكلمة إمبريقية إشكالية بنفس القدر، فهى تردد أصداء تلك النظرة فاقدة المصداقية عن العلم القائم على تراكم الحقائق المستقلة عن النظرية، مما يتناقض مع فكرة النظرية الإمبريقية. إن نظرية العلاقات الدولية تتماثل فى التيار السائد (الأمريكى فى الغالب) فى الفكر مع

التنظير العلمى، لكن ذلك التماثل مضلل لأن معظم الخطاب الذى يندرج تحت هذا العنوان- فى هذا الكتاب على سبيل المثال- منذ البارادايم العلمى، إنها نظرية تأويلية وليست كمية، ومتعددة إبستمولوجيًا وليست مرتبطة بفكرة أرضية موحدة لا تهتز للمعرفة. وهكذا تنوب التفرقة بين نظرية العلاقات الدولية والنظرية السياسية الدولية مع زوال التفرقة بين المعيارى والإمبريقى، التى كانت مقبولة سابقًا من قبل المنظرين على الجانبين، ويزول أيضًا ذلك الافتراض بأن دراسة العلاقات الدولية بإمكانها تجاهل التنظير السابق، الذى سعى التفسير والإرشاد أو التفسيرات المتولدة عنه، ولم تكن بالضرورة أدنى مرتبة من تفسيراتنا الحالية. وليس بإمكانها أيضًا تجاهل الأفكار الآتية من حضارات خارج الغرب. إذن تربط النظرية السياسية الدولية التيار السائد فى تنظير العلاقات الدولية بالأسئلة الأخلاقية وبالمسائل السياسية التى تثيرها العولمة وتاريخ الفكر الدولى، بما فى ذلك المتعلق بالشعوب غير الغربية، وتعتبر اهتماماتها الأخلاقية والمؤسسية والتاريخية محورية بالنسبة للنشاط التنظيرى بشأن العلاقات الدولية.

ومن وجهة نظرى، ستجد النظرية السياسية الدولية نفسها عندما تميز نفسها عن النشاط المتعلق بإصدار أحكام عملية من خلال التساؤل بشأن الافتراضات التى تقوم عليها تلك الأحكام. ويقوم المنظرون السياسيون بعدة أنواع من الأشياء، لكن مهمة المنظر ليست هى مهمة المواطن أو السياسى تحت عباءة أكاديمية، لكنها مهتمة من يقف بعيدًا عن السياسة كى يفهمها بشكل أفضل. إن المنظر السياسى، بوصفه منظرًا، هو ملاحظ وليس مشاركًا فى الأنشطة التى يلاحظها. وليس ذلك ادعاء إرشاديًا وإنما جهد للإمساك بما يميز النظرى عن بقية أنواع البحث، وخصوصًا التنظير من منطلق الدفاع الأخلاقى. لكن هذا التجرد يصعب تحققه، وينبغى على المرء أن يرغب فى الاعتراف بالتزاماته وتحيزاته أو يخاطر بالنفاق وخداع الذات.

العدالة فى الحرب

تعتبر النظريات نتاج التنظير، ويبدأ التنظير عادة من الخبرة العادية التى قد تثير تساؤلات بشأن المعتقدات المؤرقة أو قد تستنهض الجهود اللازمة لمنح تلك المعتقدات قاعدة أكثر صلابة. وقد قبض أفلاطون على هذا البعد من التنظير بصورة جيدة فى أسطورة الكهف لديه، التى فيها يعلم سجناء الكهف - من خلال جهد بذل لجعلهم "يستديرون، - أن ما افترضوا أنه أشياء حقيقية ليس سوى ظلال أسقطت على الحائط أمامهم. وعندما يتحرر هؤلاء السجناء من قيودهم وينهضون ويسيرون فى الكهف ويخرجون منه إلى ضوء الشمس، سيرون الأشياء من زوايا جديدة وبوضوح شديد، وينطبق نفس الأمر على منظر العلاقات الدولية، الذى ينظر للموضوع نظرة جديدة عندما يتشكك فى فكرة السيادة أو التمييز بين الشئون الداخلية والخارجية. وسواء بدأنا باختبار الخبرة الساذجة أو التأويلات المتطورة، فغرضنا من التنظير هو إثارة التساؤلات حول الأفكار المتعلقة بموضوع بحثنا، حيث نتمكن من فهمها بصورة أفضل وتجاوزها إن أمكن.

ويجسد ما صار يطلق عليه "نظرية الحرب" هذا النشاط التنظيرى، فقد نبدأ عن هذا الحكم البسيط (قضيتنا عادلة، وأولئك هم المعتدون) أو الاقتراح المركب مثل ما يسمى مبدأ الأثر المزدوج (قد يلحق المرء ضرراً بالمدنيين على شرط ألا يكون هذا الضرر غاية ولا وسيلة لتحقيق غايته، ولا يؤدى إلى التكلفة بشكل غير عادل بين من تسببوا فى الضرر ومن عانوا منه). ومن خلال اختبار تلك الأطروحات، بإمكاننا أن نثبتها أو نراجعها أو نحاول فهم كيفية ارتباطها بأطروحات أخرى عن طريق الكشف عن الافتراضات التى تقوم عليها. إن البحث النظرى نادراً ما ينتهى بأن يصدق ببساطة على الحكم الأصلى.

سوف أناقش العدالة فى الحرب قبل الانتقال إلى العدالة العالمية أو الدولية لأسباب عدة. أولاً، إن الحرب سابقة على النظام الدولى، بمعنى أنها تاريخياً نشأت قبل

نظام الدول الحديث، وكانت تنشب داخل الدول وفيما بينها (keegan 1993, keely 1996) ثانيًا، إن مبادئ نظرية الحرب العادلة واضحة ومتسقة ومستقرة نسبيًا، بخلاف المبادئ التوزيعية التى ظهرت بشكل بارز فى النقاشات بشأن العدالة العالمية والدولية وثالثًا، يتيح التفكير فى الحرب لنا أن نبدأ ليس من النظرية ولكن من خبرات القتال الفعلية أو بالوكالات. إن قارئ التاريخ العسكرى أو مذكرات الحرب أو حتى من يشاهد أفلام الحروب أو يلعب ألعاب الفيديو، يكتسب بعض المعرفة عن الحرب وأعرافها، وتلك المعرفة مهما كانت انتقائية أو مشوهة قد تدعونا إلى التفكير النقدى حتى لو لم تقيم بذلك عادة. وهناك فينامينولوجيا الحرب التى تتحرك من خبرة القتال إلى التأملات فى القوة والولاء والصداقة والذنب، دون وساطة الأفكار المجردة المتعلقة بأخلاق الحرب العادلة، التى يمكنها أن تقدم تصحيحًا مفيدًا لتلك التجريدات (Gray 1959). ويدفع التفكير فيما يقاتل أو من يقرأ عن الحرب أو من يلعب ألعاب الحرب إلى الاعتقاد أن الحرب خبرة ترتبط بالنوع إلى حد بعيد. وإذا كانت الحرب مركزية بالنسبة للعلاقات الدولية، فقد يتساءل المرء إلى أى حد تخترق فئات النوع العلاقات الدولية أيضًا.

دعونا نبدأ بالأحكام البديهية ونصعد إلى المبادئ التى تفسرها وتبررها. تأتى كلمة "الفظائع"، (atrocity) مرتبطة بشكل مسبق بالحكم على أى فعل يوصف ذلك بأنه خاطئ أخلاقيًا. فى هذا السياق، يصعب تبرير مذبحة غابة كاتيان عام ١٩٤٠، التى قتل فيها السوفيت ثمانية آلاف ضابط بولندى وضعف هذا العدد من المدنيين، وفى الحقيقة تمت تغطية هذه المجزرة. وقد بذلت جهود لعذر من قتلوا على الأقل أربعمائة مدنى، ومنهم أطفال، فى مى لاى فى فيتنام عام ١٩٦٨، لكن أحدًا لا يجادل بجدية أن أحداث القتل تلك مبررة أخلاقيًا. وفى كل حرب تكون النساء ضحايا الاغتصاب، لكن التبريرات التى تنتحل عادة تكشف عن هذه الفظائع. ويكمن فى فكرة "الفظائع"، مبدأ أن الأبرياء لا يجب قتلهم أو إيذاؤهم عمدًا، لكن هذا المبدأ يمكن اختباره بدلاً من

استخدامه باعتباره أساسًا للحكم، فما الذى تعنيه مثلاً كلمة "أبرياء" أو عمدًا؟ والإجابة عن ذلك أن "أبرياء، فى هذا السياق تعنى غير منخرط فى فى إلحاق الضرر، وتعنى (عمدًا، أن أحداث الموت لم تكن عن إهمال وإنما كانت مخططًا لها ونفذت باعتبارها سياسة. وتعتبر فكرة أن الأبرياء لا ينبغى إيذاؤهم عمدًا- وأن القيام بذلك أمر خاطئ – أولية بالنسبة للأخلاق (Nagel 1985). وهى أيضًا جزء من قوانين الحرب، كما فهمت قبل عام ١٩٤٠ أو ١٩٦٨ بوقت طويل، وتحرم تلك القوانين القتل العمد للجنود والمدنيين العزل وغير المحاربين، ومن ثم تضفى الطابع الرسمى على فكرة أخلاقية أولية باعتبارها مبدأ حصانة غير المحاربين (primoratz 2007). ومن خلال توضيح الأساس الذى نعرف من خلال حادثٍ ما بأنه من "الفظائع"، يمكننا أن نفهم بعض المبادئ المهمة بخصوص نظرية الحرب العادلة.

ولكن على أية حال، كل المبادئ مؤقتة، إذ يمكن اختبارها ومراجعتها. إذا اعترفنا بأن من الخطأ قتل المدنيين والجنود غير المحاربين (مثل أسرى الحرب)، أيعنى ذلك أن قتل الجنود المحاربين ليس من الفظائع؟ ولأن الجنود يحاربون، فهم لا يعدون "أبرياء"، (بحسب تعريف الكلمة وفق قوانين الحرب)، ولهذا السبب لا نعتبر موتهم فى الحرب جريمة قتل. لكن بعض الفلاسفة شككوا فى هذا الحكم وكذلك فى تعريف البراءة التى يقوم عليها، مجادلين (مثلاً) بأن الجنود المجندين إلزاميًا هم عمال بالسخرة يدفعون إلى المعركة بشكل غير عادل من قبل رؤسائهم. وهؤلاء الجنود يصيرون لذلك مهاجمين أبرياء، ويعتبر موتهم فى المعركة فظيعًا كموت غير المحاربين، ويدافع آخرون عن النظرة التقليدية التى ترى أن الجنود يفقدون حصانتهم من الإيذاء، ويجادلون مثلاً بأن أعمالهم تشكل تهديدًا ماديًا لمن يهاجمونهم، وهؤلاء الأخيرون لهم حق المقاومة دفاعًا عن النفس، ولذلك لا يعد قتل هؤلاء الجنود أثناء المقاومة جريمة قتل. ولكن آخرين لا يزالون يجادلون بأن موت هؤلاء الجنود هو أثر قابل للتوقع وإن لم يكن مرغوبًا فيه

من آثار مقاومة الدولة المعادية، الذين تصادف أن يكون هؤلاء الجنود أحيانًا أدواتها غير الطائعين. ومن هذا المنطلق، لو أمكن لمبدأ الأثر المزدوج أن يبرر موت المتفرجين يمكنه أيضًا أن يبرر موت المحاربين. وفى غمار ذلك النقاش الفلسفى، الذى ازداد عمقًا فى السنوات الأخيرة، صار واضحًا أن مبادئ الدفاع عن النفس للفرد قد لا تنطبق مباشرة على الدفاع القومى (Rodin 2002). ومهما كانت نتيجة النقاش، فهو يبرر السلوك المميز للمنظرين، وهو ألا يأخذوا التمييزات المعتادة باعتبارها معطاة.

وبدلاً من حصانة غير المحارب، يمكننا أن نركز على مسألة استحقاق اللوم، فإن الناس يعفون أحيانًا من المسئولية بالنسبة للأخطاء التى ارتكبوها، لو تصرفوا عن جهل أو تحت الإكراه. وتختلف الأسئلة المتعلقة بالمسئولية واستحقاق اللوم عن تلك المرتبطة بالتبرير فقد يؤدى الجدل بأن الجندى الذى يقتل المدنيين عمدًا بناء على أوامر رئيسه إلى إعفاء القاتل من المسئولية، لكنه لا يستطيع تبرير القتل. فهناك فارق بين تبرير فعل ما باعتباره صوابًا ومعذرة مرتكب الفعل الذى يقر بأنه خطأ.

إننا نطلق على ذلك النوع من التفكير الذى يفرق بين الاستخدامات العادلة وغير العادلة للقوة العسكرية "تقاليد الحرب العادلة"، التى تقابل عادة تقليدين آخرين هما السلامية والواقعية السياسية، اللذان يزيلان التفرقة بين الحرب العادلة وغير العادلة. ويمكننا أن نتصور هذه التقاليد الثلاثة - السلامية والحرب العادلة والواقعية السياسية - باعتبارها مؤلفًا متصلاً صاعدًا باتجاه مواقف أكثر تشاؤمًا حيال استخدام القوة.

والعديد من أنصار السلامية، يعنى الحرب القتل، والقتل خطأ أصيل، وبالتالى كل الحروب غير عادلة، ولكن لاتصال جميع أنواع السلامية إلى هذه النتيجة. ولعل أقرب نوع هو ما يمكن أن تطلق عليه "السلامية الأخلاقية: من الخطأ أخلاقيًا بالنسبة لى أن أقتل، مما يعنى أننى لا أستطيع المشاركة فى الحرب، وتلك على أية حال أخلاق فردية

وليست سياسية، وكانت تلك هى وجهة نظر المسيحيين الأوائل قبل عصر قسطنطين، وفى العصر الحديث كانت وجهه نظر المينونيتيين[١] والكواكرز[٢] (Koontz 1996) وتنبغى التفرقة بين هذا الموقف والالتزام بإلغاء مؤسسة الحرب، إذ تقوم الإلغائية ليس فقط على النفور الأخلاقى من الحرب، ولكن أيضًا على شكوك حيال جدواها. ولكن بالاختلاف عن السلاميين الأخلاقيين، لا يرفض الإلغائيون القتال من حيث المبدأ، وإنما يركزون على إحداث تغييرات من خلال التأكيد على الواجب الأخلاقى المتعلق بإقامة ترتيبات تجعل الحرب أقل احتمالاً (Bok 1989). وأخيرًا، هناك نوع من السلامية، يطلق عليه أحيانًا "اللا عنف"، ويحث على المقاومة السلبية للعدوان باعتبارها بديلاً للقوة المسلحة، وينظر إلى قوة اللاعنف على أنها عيب أخلاقيًا من استخدام القوة العسكرية وباعتبارها أكثر فاعلية أحيانًا (Sharp 1973).

وعلى النهاية الأخرى للمتصل توجد الواقعية السياسية، وهى أيضًا لها نكهات عديدة. إحداها الشكية الأخلاقية، أى النظرة المتعلقة بأن الحرب تقع بصورة أساسية خارج مجال الحكم الأخلاقى. ونوع آخر من الواقعية هو عقل الدولة، أى النظرة المتعلقة بأن الحرب أداة للسياسة القومية، مما يستتبع الثقة فى جدوى القوة المساعدة، التى تستخدم بصورة مناسبة. ولذلك ينبغى أن تملى الحكمة قرار الحرب وليس الأخلاق، وتقتضى الحكمة أن القوة ينبغى أن تكون ضرورية ومتناسبة، ولكن ليس هناك أسلوب للعنف محظور بشكل مطلق طالما يحقق معايير الحكمة. غير أن الواقعية لا ينبغى خلطها بالعسكرة، التى تمجد الحرب وتدافع عنها على أسس دينية أو أيديولوجية دون

---

(١) المينونيتيون (Mennonites): مذهب مسيحى بروتستانتى يرفض التعميد الكنسى وهراركية الكنيسة، ويرفض الخدمة العسكرية وتولى الوظائف العامة. (المترجم).

(٢) الكواكرز (Quakers): مذهب مسيحى تأسس عام ١٦٥٠، يرفض أسرار الكنيسة وهيراركيتها ووظائفها، ويشجع على اتخاذ إجراءات بغرض الإصلاح الاجتماعى. (المترجم).

اللجوء للضرورة أو الدفاع القومي. لكن الخط الفاصل بين الواقعية والعسكرة يصعب التعرف عليه، ذلك أن "المجد، عند الرومان القدماء وبالنسبة لأنصار المذهب الإنساني في عصر النهضة مثل ميكافيللي يمكن أن يكون وسيلة للدفاع وهدفًا في حد ذاته أيضًا. إذ يضمن المنتصر صاحب المجد، تمامًا مثل الغوريللا التي تضرب على صدرها بقبضتها، سيطرته عن طريق إرهاب منافسيه المحتملين.

ومثلما صورت المسألة هنا، يقع التفكير في الحرب العادلة بين السلامية والواقعية، ولكن بخلاف السلامية لا ترفض تقاليد الحرب العادلة استخدام القوة من حيث المبدأ أو تنكر فاعليتها وبخلاف الواقعية، لا تستبعد الحرب من ولاية الأخلاق والقانون، بل يجب أن يستجيب استخدام القوة للاعتبارات الأخلاقية والعقلية. ولا تستطيع المصالح القومية وحدها أن تملي متى وكيف تشن دولة ما الحرب. وهناك استخدامات عادلة وغير عادلة للقوة، وبالتالي توجد حروب عادلة وغير عادلة. وكما توجد تصورات مختلفة للواقعية والسلامية، هناك أيضًا تقاليد مختلفة للحرب العادلة، ولكل منها خطاب عن الحرب متميز تاريخيًا.

وينحدر أحد تيارات التفكير في الحرب العادلة من التقاليد المدرسية للمسيحية في العصر الوسيط، التي يطلق عليها أحيانًا نظرية القانون الطبيعي التوماوية، لاعتمادها على تعاليم القديس توما الأكويني، فلقد قام الأكويني بتركيز جدل مركب في العصر الوسيط في ثلاثة مبادئ: القضية العادلة والسلطة المناسبة والنية الصحيحة (Russell 1975, Barnes 1982). ويتطلب شرط القضية العادلة أن تستهدف الحرب تصحيح خطأ - مثلاً كالدفاع عن الجماعة ضد العدوان - عقاب المخطئ. بيْد أن التقاليد ابتعدت عن فكرة أن من الممكن لدولة واحدة أن تعاقب بشكل قانوني دولة أخرى، لأن هذا سوف يجعل من الدولة التي تعاقب طرفًا في النزاع وحكمًا أيضًا (Finnis 1996:20-4, Boyle 2006: 38- 47). ويستتبع ذلك أن شرط القضية العادلة ليس كافيًا، وإنما ينبغي أن يكون المرء أيضًا وخصما له معرفة بالقتال. فالحكومة تستطيع

أن تطلب من مواطنيها الدفاع عن الجماعة، لكن حكومة دولة ما ليس لها سلطة معاقبة حكومة أو شعب دولة أخرى. ونظراً لكون نظرية الحرب العادلة التوماوية نظرية أخلاقية وليست مجرد نظرية عن القانون الخارجي، تضيف معياراً ثالثاً وهو النية الصحيحة، التى تشير إلى الدافع الداخلى أو الروح التى يقاتل بها المرء. ويكمن فى هذا المبدأ أن الأبرياء لا يجب أن يتعرضوا للإيذاء عمداً.

وهناك تيار آخر لنظرية الحرب العادلة وهو التقاليد القانونية والسياسية الحديثة التى تربط نظرية الحرب العادلة بالأفكار المتعلقة بالدولة الحديثة. فطالما ساء الظن بأن القانون الدولى جزء من القانون الطبيعى، لم تظهر الأطروحات القانونية والسياسية بشكل واضح. ولكن منذ بداية القرن التاسع عشر صارت للقانون الدولى مصادره المستقلة وأنماط الحجم الخاصة به، التى تميز الأطروحات القانونية عن أطروحات المنظرين الأخلاقيين للحرب العادلة. ويبدأ كل من المحامين الدوليين والمنظرين السياسيين بأية حال من مسلمة، أن دفاع الدول عن الذات ضد العدوان الأجنبى هو أساس أخلاق الحرب العادلة، ويتفقون على إدانة الحرب الوقائية لكنهم يختلفون على مسألة التدخل الإنسانى، ويجادل المحامون بصورة نمطية بأن القانون الدولى، وخصوصاً ميثاق الأمم المتحدة، يحظر التدخل الإنسانى لأن التدخل ينتهك مبدأ سيادة الدول (Byens 2005: 89- 777). وفى مقابل ذلك، يدافع المنظر السياسى مايكل والترز عن التدخل الإنسانى، لأنه يرى أن السيادة مبررة فقط بدرجة الحماية التى تكفلها لحقوق المواطنين (walzen 1977:108). ويقيم والترز تصوره عن الدفاع عن النفس على مبدأ السيادة المسئولة أيضاً: فهو يرى أن الدولة يجوز أن تدافع عن نفسها ضد العدوان (ولكن ليس ضد التدخل الإنسانى المبرر) لأنها تتيح النظام الذى يتمتع فى ظله المواطنون بحقوقهم وينعمون بحياة مشتركة. لكن تلك ليست هى الطريقة الوحيدة للنظر للأمور، فهناك يهود لا يعترفون بدولة إسرائيل لأنها قامت على استخدام القوة البشرية

قبل قدوم المسيح. ولا تسمح النظرية الإسلامية الكلاسيكية بوجود دول ذات إقليم على النمط الأوربى، لكنها تميز بدلاً من ذلك بين دار العقيدة ودار الشئون الدنيوية، التى تتسم بالصراع والحرب (Hashmi 2002, kelsay 2007). وفى تركيزه على الدولة ذات الإقليم، يفضل والتز - كالمحامين الدوليين - طريقة لتنظيم الشئون الإنسانية تتناقص مع الرؤى الأخرى لكيفية تنظيم العالم (Sorabji &Rodim 2006, Brekke 2006).

ولأن كلا المذهبين يمنح تفضيلاً للدولة، فإن الحرب العادلة وعقل الدولة ليسا على طرفى نقيض بالكامل، ولكن تجدر الإشارة إلى وجود بعض الاختلافات. فبالنسبة لأنصار الواقعية السياسية، يحق لكل دولة أن تحافظ على نفسها، مما يعنى أن الحرب قد تكون عادلة للجانبين، لأنه حتى المعتدى قد يقاتل من أجل الحفاظ على استقلاله. هذه النسبية فى الوطنية، كما سميت (Tuck 1999: 37-4)، لا تعنى الادعاء أن كل طرف يعتقد أن قضيته عادلة، بل تعنى الادعاء الأكثر راديكالية أن الحرب قد تكون عادلة بالفعل على الجانبين.

ويميز إنكار هذا الادعاء بين النسخ الدولاتية لنظرية الحرب العادلة وبين الواقعية السياسية، لأنه فى نظرية الحرب العادلة هناك جانب هو المعتدى والآخر مدافع يضرب، والمعتدى مجرم يقاومه المدافع مقاومة عادلة، لكن المعتدى لا يضرب دائمًا الضربة الأولى، لأن العدوان قد يحدث دون أن تستخدم القوة. ويجب أن تقدر الدولة على الدفاع عن نفسها ضد تهديد الهجوم الوشيك، لكنها لا ينبغى أن تشن حربًا وقائية ضد جار قوى، ولكن ليس عنيفًا (بعد). إن التمييز بين الاستباق والوقاية نسبى- ويغير الخط الفاصل بينهما موضعه اعتمادًا على المصادفات - ولكن لا يزال هناك بعض المسافة بين عقيدة الاستباق المحدوده والادعاء أن حكومة ما تستطيع القيام بما تعتقد أنه ضرورى للتعامل مع التهديدات الأمنية (Shue & Rodin 2007). ويتضح ميل نظرية الحرب العادلة السياسية، بأقصى درجة تجاه الواقعية السياسية فى الأطروحات

المؤيدة لتجاوز حدود الحرب العادلة فى المواقف المتعلقة بالطوارئ القصوى، أو عندما يتصل الأمر بالردع النووى، الذى يقوم على التهديد بقتل الأبرياء. وهنا تقترب النظرية من عقل الدولة أو تذوب فيها (walzen 2004:33 -50, finnis &Boyle &Griez 1987).

وتقدم عادة الأطروحة المتعلقة بتجاوز الحدود الأخلاقية فى حالة الطوارئ من أجل تبرير عدم العدالة فى الاستجابة للإرهاب. وقد جرى إحياء وتحدى تلك الأطروحات التى تركز على النتائج عن ضرورة اختيار الشر الأقل، (Ignatieff 2004) فيما سمى عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر بالحرب على الإرهاب، بما فى ذلك الأطروحات المنادية بتقنين التعذيب فى مواقف القنبلة التى تدق (Brechen 2007,Ranraj 2008). وتكتشف تلك الجدالات، بتركيزها على العلاقة بين العدالة والحكمة، عن أوجه متميزة لفهم طبيعة العدالة ذاتها.

العدالة الدولية

كما تبين نظرية الحرب العادلة، هناك طريقة مشتركة لتصور العدالة فى النظام الدولى من خلال القياس على فكرة الدولة باعتبارها رابطة من المواطنين. وبحسب تلك النظرة، يتمتع المواطنون بحرية متساوية ولا ينبغى أن يتدخلوا شرًا فى شئون بعضهم بعضًا، باستثناء إذا كان ذلك ضروريًا لإحباط التدخل غير المبرر. وقياسًا على ذلك، تتمتع الدول بحرية متساوية، وهى مستقلة سياسيًا أو ذات السيادة، ويجب أن تمتنع عن التدخل فى شئون بعضها بعضًا. ويحظر القانون الدولى "العدوان" (الاستخدام غير الشرعى للقوة ضد دولة أخرى) و"التدخل" (الاستخدام غير الشرعى للقوة داخل إقليم دولة أخرى). لكن هناك أيضًا عوامل تبطل القياس، فداخل المجتمع المدنى لا توجد سلطة عليا فى المجتمع الدولى كى تحدد حقوق أعضائه وتفرضها. إن مجتمع الدول، مكلمات هيرلى بول، مجتمع مؤضوى- فوضوى بمعنى أنه يفتقر إلى مركزية،

لكنه لا يزال مجتمعًا تنظمه إلى حد ما المصالح المشتركة والقواعد المشتركة (Bull 1977).

ولا تزال فكرة المجتمع الدولى تمثل منطلقًا للمنظرين، حيث ولدت نقاشًا بين "التعدديين"، الذين يرون أن المجتمع الدولى يفترض مسبقًا وجود قواعد مشتركة فقط تقبل الدول أن تحترمها، وبين "التضامنيين، الذين يرون أن المجتمع الدولى يقوم على غايات مشتركة تتعاون الدول على تحقيقها. والتهمة المعتادة التى يوجهها أنصار التعددية للتضامنية أنها تقمع بشكل غير مناسب الاختلافات الثقافية، وتقيد حرية الدول بفرض غايات مشتركة (Nandin 1983:309-24). أما التهمة المعتادة التى يوجهها أنصار التضامنية للتعددية هو، أنها تتحيز بشكل تعسفى وتطرح مفهومًا ضيقًا بشكل غير مقبول عن العدالة العالمية، ويذهب التضامنيون إلى أن الفكرة التعددية المتعلقة بالتعايش الدولى على أساس القواعد المشتركة ربما كانت مقبولة فى الماضى ولكن لا يمكن تطبيقها بشكل مرضٍ بالنسبة لظروف الحياة السياسية العالمية فى القرن الواحد والعشرين، التى تتطلب تحديد محتوى الغايات الجمعية وإقامة أبنية مؤسسية للحكم تقوم بتحقيقها (Humell 2007: 298).

وهناك دفاع عن التصور التعددى للعدالة الدولية نوقش كثيراً، وهو الذى قدمه جون رولز فى قانون الشعوب (١٩٩٩) ويعتقد رولز أن الاختلافات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الأمم يمكن تقبلها بشرط أن تنسق هذه الاختلافات مع مبادئ يمكن للجميع قبولها باعتبارها أساسًا عقلانيًا للنظام العام. وتتطلب تلك المبادئ، التى تتجسد فى القانون الدولى المعاصر، من الدول أن تحترم السيادة السياسية الوحدة الإقليمية لبعضها بعضًا، وتتبع التزامات المعاهدات وقواعد الحرب، وتتعاون فى مساعدة الدول لتصبح أكثر عدالة داخليًا برفع الفقر وغير ذلك من المشكلات. ويجوز للدول أن تستخدم القوة فقط فى الدفاع عن النفس أو من أجل غايات إنسانية معترف بها عامة. ويعكس هذا المبدأ الشرط الأخلاقى المتعلق بحظ العنف

خارجيًا وداخليًا؛ فلا ينبغى أن تتسامح الدول مع العدوان أو إبادة الجنس البشرى إذا كانت تستطيع الردع أو الحظر. والتعددية المتبقية بعد إخماد هذا العنف هى تعددية نظام دولى عادل، ولا تتطلب العدالة العالمية أن تختفى الدول، ولا تتطلب، كما يرى رولز، أن تنظم كل دولة داخليًا وفق مبادئ الديمقراطية الليبرالية. وإنما تتطلب فعلاً أن تتعايش الدول ذات التقاليد السياسية المختلفة على أساس المبادئ (بوجه عام مبادئ القانون الدولى) التى تحترم الاختلافات فى حدود المعقول.

وفى مواجهة التعددية، يجادل نقاد رولز بأن النظام الدولى الشرعى أخلاقيًا هو ذلك الذى يكون الأعضاء فيه دولاً شرعية أخلاقيًا (Buchanan 2004). ولو أن المبادئ الليبرالية صالحة داخليًا، ينبغى أن تطبق دوليًا كذلك (Beitz 1979, Barry 1998). ولا يستطيع المجتمع الدولى ذو الشرعية الأخلاقية أن يتحمل الدول غير الشرعية أخلاقيًا باعتبارهم أعضاء فيه، لأن الشرعية تنتهك مبادئها لو قبلت بالدول غير الشرعية باعتبارهم أعضاء على قدم المساواة فى المجتمع الدولى (Tan 2000). لكن النقاد يختلفون على أية حال بصدد ما يعنونه بالمبادئ الليبرالية، فيرى البعض أن الدولة الشرعية أخلاقيًا هى تلك التى تحمى الإنسان، ويذهب البعض الآخر إلى أن الدول الديمقراطية الليبرالية وحدها هى الشرعية أخلاقيًا. وبالنسبة لرولز وغيره من التعدديين، تقوم تلك الأطروحات على تعريف ضيق للشرعية لا يمكن الدفاع عنه، ذلك أن المبادئ التى تقدم أساس النظام العام فى مجتمع ما ليست ملائمة بالضرورة للمجتمعات الأخرى. وعند رولز تشكل المبادئ الديمقراطية الليبرالية عقيدة شاملة ملائمة لتنظيم الديمقراطيات الليبرالية، ولكن الليبرالية الملائمة للمجتمع الدولى، أى الليبرالية السياسية، تحترم حق الشعب فى المجتمعات المختلفة فى العيش وفقًا للعقائد الشاملة الخاصة بهم. وتمامًا مثلما تصر الديمقراطية الليبرالية على احترام الأشخاص والجماعات غير الليبرالية داخليًا، طالما يطيعون القانون، نصت الليبرالية السياسية على المستوى الدولى على احترام المجتمعات غير الليبرالية، طالما أن هذه المجتمعات تتسم

بالعدالة داخلياً وتطبيع القانون الدولى. وتستند مبادئ الليبرالية السياسية على فكرة "العقل العام"، التى تنص على أن الديمقراطيين الليبراليين ينبغى أن يؤطروا أطروحاتهم بطريقة تقدم أساسًا مشتركًا عندما يكون النقاش بين مذاهب مختلفة. وبهذه الطريقة، لا يبعد رولز عن هارماس والآخرين، الذين يربطون العدالة بمبادئ قد تنبع من داخل المجال العام الحر (Linklaten 1998). أما الإصرار على أن جميع الشعوب يجب أن تحكم نفسها وفق المبادئ الديمقراطية الليبرالية فقط فهو ضيق الأفق وحتى همجى.

ويساعدنا وضع الاختلاف بين التعدديين والتضامنيين فى إطار النزاع على تعريف الشرعية الأخلاقية على أن نرى أن حدود التسامح الدولى مسألة ذات أهمية مركزية. إن كلا الطرفين يرسم خطًا تفقد الدولة وراءه حصانتها من المقاومة أو التدخل بالقوة، لكنهما يضعان الخط فى مواضع مختلفة. فالتعدديون سيستبعدون العدوان أو الجرائم ضد الإنسانية، لكنهم يعتقدون أن من المسموح بها التسامح مع الانتهاكات الأخلاقية الأقل شأنًا. أما التضامنيون فيعتقدون أن انتهاك نطاق واسع من حقوق الإنسان أو المبادئ الديمقراطية يخرج نظام الحكم المعنى من إطار الشرعية الأخلاقية.

وقد سعى بعض المنظرين إلى التوفيق بين كل من التعددية والتضامنية عن طريق تسكينهما فى مقياس تصاعدى للأنظمة القانونية. ويميز كانط مثلاً بين نوعين من الروابط الدولية، أولهما يتألف من الدول التى تعترف بمبدأ تقرير المصير القومى، وهى على استعداد لنبذ العدوان والتدخل والفظائع فى الحرب، وهى ملتزمة بتقلص تأثير ما سيطلق عليه بعد ذلك "المركب الصناعى العسكرى"، من خلال تجنب الجيوش الدائمة والدين العسكرى الهائل. أما ثانيهما فهو مجموعة فرعية من الأولى وتتألف من دول تعترف بمعايير أرقى، فهى رابطة دولية يلتزم أعضاؤها داخليًا بحكم القانون ودوليًا بالتعاون من أجل تأمين حكم القانون (kant 1991:93-108). وينعكس تمييز كانط على

الفارق بين الاتحاد الأوربى، الذى هو اتحاد كونفدرالى بين دول ملتزمة بحكم القانون، والأمم المتحدة، وهى رابطة فضفاضة ليس أعضاؤها بالضرورة دولاً تلتزم بحكم القانون، رغم أنها جميعًا ملتزمة (أو تتظاهر بالالتزام) بالتعايش. ويقدم رولز تصنيفًا مماثلاً، وفى داخله تستطيع ما يطلق عليه الشعوب المنظمة بصورة جيدة، أن تحقق مستوى من العدالة فى علاقاتها مع بعضها بعضًا، لا تستطيع بلوغه فى علاقاتها مع المجتمعات التى ليست منظمة بصورة جيدة. وتضم فئة المنظمة بصورة جيدة، إلى جوار الديمقراطيات الليبرالية، تلك المجتمعات ذات نظم الحكم الهيراركية التشاورية التى تحترم الحرية الدينية وغيرها من حقوق الإنسان الأساسية، وتسمح للناس ببعض الرأى فى الحكم. إن المجتمعات غير المنظمة بصورة جيدة مطلقة أو فاسدة أو فاشلة أو عنيفة. وعلى غرار كانط، الذى يرى الحد الأدنى من التعايش يستبدل بالتعاون بين الدول الملتزمة بحكم القانون (kant 1991:108-114)، ويتطلع رولز إلى سلام ديمقراطى، متنام (Ravls 1999:44-54) قد يحل تدريجيًا محل الأشكال الأقل عدالة من الرابطة الدولية.

وقد جددت نظرية رولز عن العدالة الدولية النقاش حول حدود التعددية (mantin &Reidy)، ولكن من دون تغييرها بشكل بارز. فما قام به رولز هو تقديم مفردات جديدة لتكميل الخطاب الموجود عن حقوق الإنسان، الذى يهتم أيضًا بالشرعية الأخلاقية للدول وحدود السيادة. ولا يقوم هذا الخطاب على المشابهة الداخلية، وإنما على نظرة أكثر دقة فى اختلافها عن العدالة، تميز بين الحكومات والمواطنين وتجعل الحكومات محاسبة على كيفية تعاملها مع مواطنيها. وتوضح فكرة التدخل الإنسانى أن العدالة الدولية يمكن فهمها دون استخدام القياس الداخلى. وقد يغض البعض الطرف عن التدخل الإنسانى باعتباره لا علاقة له بعالم تنظمه المصلحة الذاتية الواقعية، لكن هذا التجاهل ينسى أهميته الأخلاقية والنظرية.

ويمكن تعريف التدخل الإنسانى على أنه استخدام القوة من قبل دولة واحدة داخل إقليم دولة أخرى دون موافقة تلك الأخيرة، لحماية أناس ليسوا من مواطنى الدولة المتدخلة من العنف الذى ترتكبه أو تسمح به حكومة الدولة المستهدفة من التدخل. وهناك سؤال عن التدخل الإنسانى يتعلق بما إذا كان مسموحًا به فى ظل القانون الدولى، ونجد أن من يعتمدون على ميثاق الأمم المتحدة يقولون لا؛ أما الآخرون الذين ينظرون إلى القانون الدولى العرفى فهم ليسوا متأكدين (Holzgrefe &keohane 2003). وهناك سؤال آخر، إذا نحّينا جانبًا القانون الدولى، عما إذا كان التدخل الإنسانى مسموح به أخلاقيًا. حتى تتمتع دولة ما بالحق الأخلاقى فى استخدام القوة العسكرية داخل إقليم دولة أخرى؟ ويتحدى هذا السؤال كاملا مبدأ عدم التدخل والمشابهة الداخلية التى يقوم عليها. وبحسب هذه المشابهة، لو كان على المواطنين أن يحترموا استقلالية بعضهم بعضًا وسلامتهم الجسدية، يجب على الدول أن تحترم السيادة السياسية والسلامة الإقليمية لبعضهم بعضًا. وبناء على هذه النظرة، يعد التدخل، لأى غرض كان، عملاً من أعمال العدوان. ولكن هذا الحظر الواسع للتدخل ينسى تبرير السيادة السياسية والسلامة الإقليمية، أى أن الدول توجد لحماية حقوق الكائنات البشرية. ولو انتهكت الدولة هذا الحقوق أو سمحت لها بأن تنتهك، سيبطل هذا التبرير وتفقد الدولة حصانتها من التدخل. ولا تستطيع الدولة التذرع بسيادتها لتبرير عنفها أو عدم كفاءتها.

وحينما تفشل حكومة ما فى حماية من تحكمهم من العنف، لا تختفى حقوقهم، وإنما يقع واجب الدفاع عن تلك الحقوق على آخرين، ويمكن أن يكون التدخل سبيلاً للقيام بذاك الواجب. ويقوم هذا الواجب على مبدأ الإحسان أو الإنسانية، الذى يحض على مساعدة الآخرين، إذا كان باستطاعة المرء أن يقوم بذلك دون أن يكون هناك تفاوت فى الضرر الذى يلحق به، وخصوصًا عندما تكون الحاجة لذلك ضخمة، كما ستكون الحال فى مواقف العنف الجماعى. ويقوم أيضًا على واجب مقاومة عدم العدالة

عندما يستطيع المرء ذلك. لكننا لا نستطيع ببساطة أن ننزع تلك المبادئ من مستوى العلاقات بين الأشخاص ونستزرعها فى المستوى الدولى، لكننا لا نستطيع أن ننكر بشكل يقبل التصديق أن تلك المبادئ ترسى واجبًا عامًا يتعلق بحماية الآخرين من العنف، وأن هذا الواجب قد يتضمن أحيانًا عملاً دوليًا. ولعل أحد الألغاز المرتبطة بالتدخل الإنسانى هو تحديد من يقع عليه واجب التدخل، أيقع ذلك الواجب على دول معينة أم على كل دولة أم على المنظمات التى تمثل المجتمع الدولى؟ كيف يمكن لواجب عام مجرد أن يصبح الواجب الخاص لفاعل محدد؟ يذهب البعض إلى أن من الممكن أداء واجب حماية الناس من العنف بواسطة الفواعل المرخصة والمعدة للقيام بذلك. وفى تلك الحالة، يصبح الواجب العام لمقاومة العنف واجبًا خاصًا بذلك الفاعل ليتدخل عسكريًا (Tan 2006).

ويبين الجدل بشأن التدخل الإنسانى كيف تغيرت الأفكار المتعلقة بالسيادة وعدم التدخل عند تفكيك القياس الداخلى. وعند النظر إلى أسفل سطح سيادة الدولة لاكتشاف منطقها الأخلاقى، فإننا نكيِّف مبدأ عدم التدخل ليتسق مع هذا المنطق. ويتيح المبدأ المعدل للتدخل الإنسانى مساحة لحقوق الإنسان بفرض واجب احترام هذه الحقوق وواجب منع الآخرين من انتهاكها. ولذلك تتطلب العدالة الدولية ليس فقط أن تتعامل الدول مع بعضها بعضًا بصورة عادلة، حسبما تشير المشابهة الداخلية، ولكن أيضًا أن تهتم بحقوق ورفاهية الإنسان فى كل مكان. وتتجاوز هذه الصيغة تلك المشابهة الداخلية من خلال التصريح بالتحيز الكوزموبوليتانى،. ولهذا، فإن الدولة التى تتمتع بالشرعية الأخلاقية هى التى تستطيع ادعاء الحصانة من التدخل، لأنها لا تنتهك بشكل هائل حقوق من تحكمهم.

وهكذا يهتم كل من التعدديين والتضامنيين بالشرعية الأخلاقية للدول، ولا يتغاضون عنها باعتبارها غير ذات صلة (مثلما يفعل أحد الشكاك الأخلاقيين) أو يفترضون أنها معطاه (مثلما قد يفعل أحد المدافعين عن عقل الدولة). ويعد من يأخذ

أحد الموقفين من الواقعيين السياسيين، لكن هذين الموقفين متمايزان وليسا متطابقين، إذ تتحدى الواقعية السياسية باعتبارها مذهبًا أخلاقيًا تلك النظرة القاضية بأن الإنسان لا ينبغى أن يفعل الشر من أجل الخير، وتتميز الواقعية بالادعاء أن الدفاع عن الدولة يبرر انتهاك الحدود الأخلاقية من قبل حكومتها. وتعتبر الأخلاق الواقعية أخلاقًا تركز على النتائج لأنها تجعل النتائج معيارًا لصحة أو عدم صحة العمل. ولكن بخلاف النفعية، التى تركز على رفاهية الإنسانية جمعاء، تهتم الواقعية برفاهية دولة معينة، ولا يستتبع ذلك أن الواقعيين السياسيين بأية حال يجب أن ينكروا بالكامل من الأخلاق، فقد يمحنونها سلطة مؤقتة لكنهم سيجادلون بأن الاعتبارات الأخلاقية ينبغى أن تذعن للضرورة. ويفرق معظم الواقعيين بين المواقف التى تنطبق عليها الأخلاق وتلك التى تجب فيها تنحية المبادئ الأخلاقية، لكنهم يختلفون على تعيين الحدود بين هذين النوعين. ويقترح البعض أن ذلك الخط هو الذى يفصل الشئون الخاصة عن العامة، ويرى البعض الآخر أنه الذى يفصل الشئون الداخلية عن الخارجية، كما يفعل وايت عندما كتب أن النظرية الدولية هى نظرية البقاء (Wight 1966:33). لكن بعض الواقعيين يسمح بمكان للأخلاق فى الشئون الخارجية: فى السياسة الدنيا، المتعلقة بالاقتصاد مقابل السياسة العليا المتعلقة بالدفاع القومى مثلاً، أو فى الإدارة المعتادة للحرب فى مقابل إدارة الحرب فى مواقف الطوارئ القصوى، التى تستدعى تنحية الاعتبارات الأخلاقية.

ويمكن تصنيف الأطروحات الواقعية أكثر من ذلك، بحسب ما إذا كانت تعتبر أن الذرائعية فى النتائج للدفاع عن شعب معين تجعل عملاً ما "عادلاً"، أو بصورة أكثر تماسكًا، أن العدالة يجب أن تخضع ببساطة للحكمة. ربما تكون النتيجة واحدة. لكن الأطروحتين مختلفتان، والأطروحات مهمة بالنسبة للمنظرين. إن ذلك النوع من الواقعية الذى يستدعى الحكمة وليس الأخلاق -الذى لا يسعى لتبرير الظلم- يحترم تلك الفئات المتعلقة بالحكمة أو النفع من جهة، وبالأخلاق أو العدالة من جهة أخرى. وتستند

الأطروحات المرتبطة بالحكمة بحساب القيمة النسبية لمختلف النتائج، أما الأطروحات المرتبطة بالأخلاق فتركز على تأويل المبادئ الحاكمة على ضوء السوابق. ويميز واقعيو الحكمة مثل ميكافيللي وفيبر بين العدالة والسياسة، أى بين العمل على أساس المبادئ والعمل بشكل ذرائعى لإقامة نظام دولى أو مدنى عادل أو المحافظة عليه. ويمكن إضفاء الطابع الأخلاقى على السياسة الرامية لتحقيق توازن القوة من خلال تقديمها باعتبارها رد فعل للعدوان، لكن رجال الدولة من ويليام بيت (الأصغر) وحتى ويستون تشرشل فهموا تلك السياسة بشكل واضح وأقل عاطفية باعتبارها طريقة لا رحمة فيها بالضرورة من أجل حماية نظام الدول من الهيمنة الإمبريالية.

العدالة العالمية

يبدو أن العالمية (global) قد أزاحت كلمة "الدولية" (intematianal) فى العديد من السياقات، لكنه لا يوجد اتفاق إلا قليلاً على ما تعنيه، فقد تكون صفة العالمية مرادفًا للإنسانية أو الكوزبوليتانية، لكن دلالاتها الزمانية والمكانية، التى تشير إلى كوكب الأرض فى حقبتنا الحالية، تقوض ادعاءها للعالمية. ويتسرب هذا الغموض إلى تعبير العدالة العالمية، (global justice)، الذى مازال عليه أن يكتسب معنى متفقًا عليه. ويبدو أن هذا التعبير بالنسبة للبعض يشير إلى فئة المتبقيات، التى تضم كل ما يتعلق بالعدالة فى الشئون العالمية باستثناء العدالة فى الحرب (manale 2006, pogge&moellendorf 2008, janes 1999). ويمثل هذا التعبير بالنسبة لآخرين علاقة على الجدل حول حدود الاختلاف الثقافى أو الأهمية الأخلاقية للحدود القومية (Tan 2000, De Grieff &crain). وفى بعض الأحوال، تكون العدالة العالمية عدالة توزيعية أو تشير بصورة أكثر اتساعًا إلى الواجب الأخلاقى المتعلق بإزالة الفقر (pogge 2001). وفى أحوال أخرى، فهى عدالة جزائية يديرها نظام قائم على القانون

الجنائى الدولى، الذى يحاسب الناس فى ظله على ارتكاب جرائم الحرب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان (Robertsan 2006). وقد بذلت جهود ربط قضايا الحرب العادلة، والواجب الإنسانى وعدم المساواة الاقتصادية والتنوع الثقافى والديمقراطية والنظام القانونى (moellendorf 2002, caney 2005)، ولكن فى غياب تعريف دقيق للعدالة وإطار نظرى منهاجى ينظر للمشروع حتماً على أنه لم ينته. ولا يقلل من غموض كلمتى "العالمية" و"العدالة" أن توضعا معًا، وسيكون السؤال إذن ما اذا كانت "العدالة العالمية" مجرد تعبير جامع لكل شيء.

وفى هذا المقام هناك فكرتان ضروريتان حتى يصبح تعبير "العدالة العالمية" متماسكًا. أما الفكرة الأولى فتتصل بالمبادئ الأخلاقية العامة التى ترشد الناس للكيفية التى يجب أن يعاملوا بها بعضهم بعضًا باعتبارهم بشراً، وليس باعتبارهم أعضاء فى مجتمع معين. وتمثل تلك المبادئ ما كان يسمى ذات مرة القانون الطبيعى، وما يطلق عليه الآن حقوق الإنسان. وحسبما تشير هذه التعبيرات، تنص مبادئ العدالة العالمية على التزامات على عاتق كل شخص بغض النظر عن اعتراف كل شخص بسلطة تلك المبادئ: فليس مسموحاً بانتهاك تلك المبادئ بغض النظر عن المعايير المحلية. ولو كانت تلك الطريقة فى التفكير صحيحة بشكل أولّى، ينبغى أن تكون أى نظرية فى العدالة العالمية "كوزموبوليتانية" بمعنى أن تستند إلى مبادئ أخلاقية عامة.

والفكرة الثانية التى نحتاجها هى فكرة الواجب، فإن نقول إن أمراً ما يتعلق بالعدالة، يعنى القول إنه واجب، مما يستدعى جسداً من القوانين - الأخلاقية أو الوضعية - التى يقوم عليها الواجب، وتلك القوانين أيضًا ترسى حقوق من ندين لهم بذلك الواجب، ذلك أن العدالة فضيلة وتستدعى وجود معيار للسلوك، لكنها لا تمثل المعيار الوحيد أو الفضيلة الوحيدة. ولهذا نحتاج إلى التمييز بين ما هو عادل عما هو فاضل أو مرغوب فيه، بناء على أسس أخرى، فليست كل المبادئ الأخلاقية وحتى العامة منها قابلة للفرض بشكل ملائم، وتكون لذلك صلة بالعدالة، لأن لبعضها

مبادئ تتعلق بالنفع أو الإنسانية أو الكرم أو التعاطف أو الشجاعة أو الشرف أو غير ذلك من القيم. فقد يكون هناك عمل مرغوب فيه باعتباره فضيلة شخصية أو أمرًا يتعلق بالسياسة العامة، لكنه يقع خارج نطاق العدالة. إن مبادئ العدالة قد تنص على واجبات أخلاقية تنص عليها أيضًا القوانين الوضعية دون أن تكون فى ذلك إساءة أخلاقية.

ولذلك تعتبر مبادئ العدالة العالمية مبادئ أخلاقية عامة يمكن فرضها بصورة ملائمة باعتبارها جزءًا من القانون المدنى أو الدولى أو فوق القومى، وهناك نقاش قديم قد جرى بشأن ما إذا كان يمكن تحقيق العدالة عن طريق مركب من القانون المدنى والدولى أو يتطلب مؤسسات فوق قومية، تعلو سلطتها على سلطة الدول. ويذهب البعض إلى أن العدالة العالمية يمكن تأمينها فقط من خلال التحرك صوب نظام عالمى، فلم تعد الدول قادرة على الاستجابة بفاعلية للمشكلات التى تؤثر عليها، لأن تلك المشكلات صارت عالمية وليست محلية (Held 1995)، أو لأن العدالة يمكن تحقيقها فقط من داخل نظام قانونى (Nagel 2005). غير أن هذه الأطروحات تعتمد فى جزء منها على الحوادث غير المتوقعة التى تقع خارج نطاق نظرية العدالة. ويذهب آخرون إلى أن تحقيق العدالة سيتطلب أشكالاً جديدة من النظام، لأن الدول كما نعرفها لا تتمتع بالشرعية الأخلاقية. ومما يدخل فى نطاق نظرية العدالة ذلك السؤال المتعلق بما إذا كان نظام قانونى معين يتمتع بالشرعية الأخلاقية. وهناك أطروحة شهيرة فى تاريخ الفكر السياسى تقضى بأن الدولة يمكن أن تتمتع بالشرعية الأخلاقية، بشرط أن تكون عادلة بشكل معقول، لأنه حتى على الرغم من أن قوانينها قمعية، لكنها (أى الدولة) نتاج خيارات تتعلق بإقامة رابطة من المواطنين أو المحافظة على تلك الرابطة أو الاستمرار فى عضويتها. وينبع اشتراط أن تكون الدولة عادلة من الطبيعة القمعية للرابطة المدنية، لأن فرض القوانين غير العادلة يعنى انتهاك حرية أعضاء تلك الرابطة. لو كانت هذه الأطروحة سليمة، لا يسع نظرية العدالة العالمية أن تتجاهل حقوق الدول، لأن هذه الحقوق

تتأسس على الحقوق الأخلاقية لأولئك الذين اختاروا العيش فى ظل قوانين تلك الدول. ولا تستطيع أيضًا تجاهل القانون الدولى الذى تنبع سلطته من حقوق الدول، ولهذا ليس مجتمع الدول أقل فى درجة شرعيته من المجتمع العالمى بأكمله. وبعبارة أخرى، إذا كانت دول الإقليمية غير شرعية يغدو من الصعب أن تتمتع دولة عالمية بالشرعية.

ويتبدّى التوتر بين الإطار العالمى والإطار القائم على مركزية الدولة تجاه العدالة العالمية فى النقاش الدائر حول عدم المساواة الاقتصادية. وفى الجيل الماضى، انصب الجدل على الفجوة بين البلدان الثرية والفقيرة، من يملكون ومن لا يملكون، وعلى المطالب المتعلقة بإقامة "نظام اقتصادى جديد" تتم فيه إعادة توزيع الثروة. وستعترف الدول الأكثر نموًا بالحق السيادى للدولة الأقل نموًا فى امتلاك مواردها الطبيعية، والتحكم فى الأصول المملوكة للأجانب وتسوية مسائل التعويض وفق القانون المحلى. وسوف توافق على شروط للتجارة أكثر تفضيلاً للبلدان المصدرة للسلع وتشارك الآخرين معرفتها وتقنيتها، وتزيد من مستويات المساعدات الخارجية التى تقدمها. وتعنى العدالة التوزيعية فى سياق هذا النقاش إعادة توزيع الثروة والقوة من البلدان الغنية إلى الفقيرة، وهو ما لا يماثل إعادة توزيع الثروة داخل نفس البلد. إذ يمكن حتى للمعونة الأجنبية أن تزيد عدم المساواة فى البلدان الفقيرة إذا نهبتها النخب الفاسدة. ولكن المقترحات المتعلقة بإقامة نظام اقتصادى دولى جديد، التى قدمتها المستعمرات السابقة فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين لم تهدد الأسس المتمركزة حول الدولة للنظام الدولى القائم.

وقد ذهب منظرو العدالة التوزيعية الدولية منذ السبعينيات فصاعدًا إلى أن إعادة التوزيع تتعين أن تكون عالمية وليست دولية (O'Neill 1986, Seinger 2002). وهنا احتل جون رولز مرة أخرى قلب النقاش، فباعتباره منظرًا بارزًا للعدالة بعد نشر كتابه "نظرية فى العدالة"، فقد بخيبة الأمل من أرادوا أن يروا مبادئه تطبق دوليًا، مثل بريان

بارى وتشارلز بيتز، لأنه أخفق فى صياغة مبادئ للعدالة التوزيعية تتجاوز الدولة. وكان السبب الأصلى لتجاهله الموضوع هو؛ أنه وفق نظرية العدالة باعتبارها إنصافًا، وهو ما لم يزعم أن نظريته تشكل أكثر من ذلك، تعنى العدالة التوزيعية التوزيع المنصف للمنافع والأعباء فى مجتمع يفهم على أنه "مشروع تعاونى للنفع المتبادل" (Rauls 1977 : 4). لكن المجتمع الدولى ليس ذلك المشروع، بحسب رولز، لكن هذا الادعاء استثار الرد عليه بأن؛ زيادة الاعتماد الاقتصادى المتبادل يحوِّل النظام الدولى إلى مشروع للتعاون الاجتماعى بربط الاقتصادات القومية لتصبح اقتصادًا عالميًا مفردًا. وبالتالى لو تنطبق مبادئ العدالة التوزيعية داخل الاقتصاد القومى، فمن التناقض القول إنها لا تنطبق على الاقتصاد العالمى (Beitz 1979). لكن هذا الطرح قاد إلى النتيجة الغريبة التى تشير إلى أن مبادئ العدالة التوزيعية تنطبق بأقوى صورة على العلاقات بين البلدان ذات الاقتصادات المندمجة بشكل محكم، كاقتصادات أوربا الغربية، وبأقل درجة على العلاقات بين البلدان الثرية والفقيرة ذات الروابط الاقتصادية المحدودة. وهكذا بدلاً من تحدى الرأى الذاهب إلى أن تجاهل من يوجد بيننا وبينهم تلاقٍ فى الحد الأدنى بعدم العدالة، يبدو أن تلك النتيجة دعمت ذلك الرأى. إن فكرة أن المجتمع مشروع للتعاون الاجتماعى من إجل إنتاج المنافع الجماعية لهى فى كل الأحوال فكرة خلافية بدرجة عالية، بل إنها تتعارض مع التصور الليبرالى للدولة باعتبارها إطارًا لتحقيق التعايش بين الإرادات الفردية، أى أنها نظام مدنى وليست مشروعًا جماعيًا. ولا يجيب التصور المتعلق بأن العالم قد يصير مجتمعًا مفردًا عن السؤال عن نوعية المجتمع الذى هو عليه أو ينبغى أن يكون عليه.

ويجادل البعض بأن العدالة التوزيعية العالمية تتطلب "معانى مشتركة" باعتبارها أساسًا "لمشروع التعاون الاجتماعى العالمى" المقبول و"مجتمعًا حقيقيًا للعدالة العالمية" (Walzer 1983 : 29-30, Hurrell 2007 : 317). وبالنسبة لهؤلاء، يغدو مثال العدالة التوزيعية العالمية سرابًا أو دعوة لبناء المجتمع العالمى الذى تتطلبه تلك العدالة. ويذهب

آخرون إلى أن تلك المعانى المشتركة تحدد الواجبات المفصلة بالعدالة العالمية بدرجة أقل من اعتبار أن الاحتياجات الإنسانية لا تعرف الحـــدود. فلـو أصيب شعب بالفقـــر، يقع واجب مساعدته على من يتمتعون بالوفرة، بغض النظر عن وجود علاقات اقتصادية أو روابط ثقافية. إن درجـة معـان مشتـركة بين الناس أو الإحسـاس بالتـعـاطف مع بعضهم بعضًا قد تفسر استعدادهم لمساعدة بعضهم بعضًا، لكن ذلك ليست له أهمية، على أية حـال، فى تحديد مـا إذا كانوا سيعـاملون بعضـهم البعـض بصـورة عـادلة (Van Pariys 2007 : 644). فواجب القضاء على الفقر ليس التـزامًا خاصًا، وإنما هو التزام عام يقوم على إنسانيتنا المشتركة، فعلينا واجب مساعدة "المحتاجين البعيدين" (Chatterjee 2004) فضـلاً عن واجبـات مـسـاعدة أولئك القـريبـين من أوطاننا، وهذا النقـاش الذى له تاريخ طويل وربما مـسـتقبل طويل أيضًـا، يعـد أحـيـانًا نقـاشًـا بين "المجتمعيين" و"الكوزموبوليتانيين" (Broun 1992a).

وفى كتـاب قـانون الشـعـوب، يرد رولز مـحـاولاً الوصـول إلى أرض وسط، فـهناك واجب يتعلق بمساعدة المجتمعات ذات الأعباء الاقتصادية فى إقامة مؤسسات عادلة وفاعلة. لكن مبادئ العدالة التوزيعية التى تنطبق داخل الدولة الليبرالية لا تنطبق على المستوى العالمى، لأنها تفترض وجود عقيدة شاملة، هى المساواتية الليبرالية، التى تقبلها بعض المجتمعات دون الأخرى، ولا يمكن جعلها عقيدة للجميع إذا ما تم احترام الاختلافات الثقافية (Rawls 1999 : 105-20). وكما ذكرنا فى الجزء السـابق من هذا الفصل، إن الفكرة الرئيسية عند رولز هى العقل العام، التى تتطلب أن تكون المبادئ الخاصة بتقييم وعلاج الفقر العالمى مبادئ معترفًا بها من الجميع، وليست تلك الخاصة بأنصار المساواتية الليبرالية (Rawls 1999 : 127-8). ويصل ذلك إلى حد قول: إن مبادئ التوزيع الاقتصادى، داخل حدود واسعة، هى مبادئ للاختيار وليس للعدالة. فقد تمثل تلك المبادئ هدفًا مرغوبًا فيه، ولكن بخلاف حقوق الإنسان الأساسية والقواعد المناهضة للعنف، فهى لا تحض على واجبات يمكن فرضها.

وتفترض مسبقًا أطروحة أن الفقر العالمى مسألة تتعلق بالعدالة التوزيعية معياراً نسبيًا. فعندما يؤكد منظرو العدالة العالمية على الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فإنهم يشيرون بذلك إلى أن عدم العدالة تنبع من عدم المساواة وليس من الفقر. ولو كان كل شخص فى العالم فقيراً بنفس القدر، فسوف تكون هناك (بحسب تلك النظرية) معاناة كثيرة دون عدالة. وقاد ذلك البعض إلى استنتاج أن القضاء على الفقر من الأفضل النظر إليه باعتباره مسألة تتعلق بالإنسانية أو الإحسان وليس العدالة (Campbell 2007، وهى مسألة أشارت إليها النسويات اللاتى تناولن هذا الموضوع من وجهة نظر أخلاق الرعاية. إن النقاش حول الفقر العالمى ربما يبتعد عن فكرة العدالة التوزيعية نحو الأفكار المتعلقة بالحرية والقدرة وحقوق الإنسان، التى ربما تكون مناسبة بشكل أفضل لهذا الموضوع. ونتيجة للجهود الرامية لاستبدال التدخل الإنسانى "بمسئولية الحماية" الأوسع نطاقًا التى تقع على عاتق الحكومات والمؤسسات الدولية، فقد اكتسب الاقتراح المتعلق بأن كل شخص واجب عليه مساندة السياسات التى ستقلل من العنف والمعاناة قبولاً واسعًا (Bamy & Pogge 2005, Kuper 205, Yoring 2006). ويعتمد ديفيد ميللر على فكرة المسئولية ليرسى نظرية العدالة العالمية، ولكن مع أنه يوفر بين "المسئولية الأخلاقية" (التى يعنى بها استحقاق اللوم) والمسئولية السببية، فإنه يميز بين استحقاق اللوم والواجب (Miller 2007). وهما مختلفان جدلاً، فإننا نحكم على صحة الأفعال موضوعيًا وفق القواعد التى تفرض الواجبات وتساند الادعاءات بحقوق معينة، لكننا نحكم أيضًا على مسئولية الفاعلين عن الأفعال ذاتيا بالنظر إلى الدافع ومدى طوعية تلك الأفعال. وبالتالى لا يمكن إلقاء اللوم على فاعلين بسبب أفعال معينة، مهما كانت خاطئة، ما لم يكونوا مسئولين بهذا المعنى. ويؤدى استخدام كلمة "المسئولية" لتشمل الأحكام المتعلقة بالواجب واستحقاق اللوم عدم التمييز بينهما.

ويتحير من يتجادلون فى واجب الحماية بسبب ما يسمى "مشكلة الفاعل": فإذا كان هناك واجب دولى لحماية الناس من الضرر، فعلى من يقع تلك الواجب؟ بالنسبة للواجبات القائمة على القدرة على الحماية أو على روابط المجتمع، هناك مرشحون واضحون للنهوض بها (Miller 2007 : 103-4) لكن وجود هؤلاء لا يحل مشكلة الفاعل، عندما يكون هناك أكثر من مرشح ينطبق عليه المعيار (Tam 2006 : 97-102). وتضع الدولية التقليدية على عاتق الدول الواجبات المتعلقة بالحفاظ على النظام وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الفقر، وتسوية المنازعات الدولية والتعامل مع المشكلات المشتركة كتغير المناخ. أما أنصار العالمية فيضعون الواجبات فى عهدة نطاق أوسع من المشاركين من الأفراد الذين يتحركون من خلال جماعات الدفاع الدولية فى "المجتمع المدنى" العالمى الناشئ، إلى المسئولين الرسميين الذين ينسقون أنشطتهم فى الشبكات عابرة القوميات، إلى المنظمات الدولية الرسمية. وبالتوازى مع الاهتمام بالمسئولية فى خطاب العدالة العالمية، يوجد اهتمام بالمؤسسات، ولكن لا يزال محل نقاش ما إذا كانت المؤسسات المعينة مؤسسات قانونية (Weimstack 2005). ففى الماضى اتخذ منظرو النظام العالمى النظام القانونى العالمى باعتباره المثال الذى ينبغى أن يتحرك العالم نحوه، ربما عن التوسع التدريجى لاتحاد كونفيدرالى من الدول الملتزمة بحكم القانون (Kant 1991, Bohman & Lutz-Bachmann 1997). أما الآن، يتحدث منظرو النظام العالمى بدرجة أقل عن القانون وبدرجة أكبر عن الحكم، الذى يعنون به إدارة السياسات العالمية فى غياب حكومة مركزية.

وفكرة الحكم العالمى هى؛ أن القرارات العامة والخاصة تسهم فى "المعايير" – وليس "القوانين" – التى تنظم الشئون العالمية. وسينتج عن ذلك نظام من التفاعلات الأفقية، حيث يعمل المسئولون فى مختلف فروع الحكومة مع نظرائهم فى البلدان الأخرى، ومع رجال المصارف والعلماء والنشطاء والآخرين خارج الحكومة

(Sinclair 2003). ويظن المتفائلون بشأن الحكم العالمى أنها قادرة على حل المشكلات العالمية بفاعلية أكبر من الدبلوماسية التقليدية (Held 2004, Slaughter 2004). أما المتشائمون فيشعرون بالقلق من أن النتيجة ستكون إضعاف الديمقراطية وحكم القانون فى ظل ظروف التعقيد والسرعة التى تميز العولمة (Scheuerman 2004, Coher 2004). ويجادلون أن فكرة الحكم العالمى تضيِّع التفرقة بين القانون وغير القانون بالاعتماد على أفكار مثل الأنظمة الضابطة والقانون الناعم والسلطة الخاصة، وأنها تتعامل مع القانون باعتباره أداة للسياسة ويتجاهل أهميته باعتباره قيداً على صنع السياسة. وتختفى التفرقة بين القانون والسياسة عندما يستبدل التشاور العام بعملية إدارية لصنع القرار أو عندما يتم تجاهل القيود الإجرائية من أجل الفاعلية التنفيذية. إن حكم القانون يهتز بقوة عندما تتأكد سلطات الطوارئ، ويعانى من التآكل عندما تزيح السياسة القانون (إلغاء القواعد الرسمية) أو يقسم إلى نظم ضابطة متمايزة وظيفياً تدار بغرض تحقيق المصالح الخاصة (التشظى). وهاتان الممارستان تضعفان المجال العام والنظام القانونى الذى يعتمد عليه (Kosekemmiemi 2007).

ويخفق أنصار الحكم العالمى فى فهم أهمية القانون لتأمين الديمقراطية والعدالة والعقلانية التى يدعون أنهم يقررونها، ذلك أن الديمقراطية تفترض حدوث تشاور داخل إطار مؤسس بشكل قانونى. ويتعلق التشاور العام بالتزامات يجب أن يفرضها القانون، ويتجاهل منظرو الديمقراطية العالمية هذه النقطة عندما يفضلون التشاور عن صنع القرارات بشأن القانون (Dryzek 2006). وأحد متطلبات السياسات الديمقراطية هو: وجود مجال عام يستطيع الموطنون فيه التصريح بآرائهم بشأن المسائل العامة. وفكرة المجال العام فى السياسة الداخلية للدولة الحديثة تنعكس فى فكرة المجال العام باعتباره فضاء للنقاش الحر للقوانين المتعلقة بمجتمع سياسى عالمى ما زال ينشأ. وهذا النقاش فى حاجة لأن يتم التنظير له بطريقة تربط فكرة العدالة العالمية

بالأفكار المتعلقة بالديمقراطية وحكم القانون والمجتمع المدنى (الذى ينظر إليه ربما بصورة ساذجة باعتباره مجالاً لأنشطة الروابط التطوعية من أجل تقديم تصورات عن الخير العام).

هكذا يبدو أن النقاش حول العدالة العالمية يتحرك وراء الزعم بأن العدالة يجب أن تكون عالمية بدلاً من دولية. ويفهم بصورة شائعة أن الالتزامات العالمية يمكن تنفيذها محليًا، وأن الدول تستطيع التمتع بالشرعية الأخلاقية، وأن الدول لا تزال تحظى بولاء مواطنيها وتتعامل مع بعضها بعضًا، رغم أن العولمة أدت إلى تآكل السيادة. ومهما كان الأمر، يقدم القانون الدولى إطارًا لتنظيم العالم يخضع لمنطق أخلاقى وبراجماتى، ويعنى ذلك أن نظرية العدالة العالمية لا تستطيع تجاهل حقوق وواجبات الدول. وبدلاً من الاختيار بين الدولى والعالمى، يحتاج منظور العدالة إلى أخذ كليهما، فى الاعتبار. وإذا أردنا أن نحتفظ بالقانون فى الصورة، فالتركيز المناسب للتنظير يجب أن ينصب ليس على "الحكم العالمى" وإنما على الحكومة العالمية من خلال الاتفاقات الرسمية والمؤسسات فوق القومية وربما (مثلما تخيل المنظرون من كانط إلى رولز) الاتحاد الكونفيدرالى من الدول الملتزمة بحكم القانون الذى يتسع تدريجيًا، ويعد الاتحاد الأوربى نموذجًا له.

وفى الوقت الحالى، تعتبر العدالة العالمية مركز الثقل فى النظرية السياسية الدولية، ولا يستطيع أحد أن يمتنع عن التفكير فى أنه من زاوية النظرية، يوجد هنا أقل مما يصادفه العديدون. وبقدر ما يؤكد المرء على العالمى أكثر من الدولى، يصبح النقاش حول العدالة العالمية نقاشًا حول "العدالة" بإطلاق. وفى كثير من الأحيان، يقدم من يكتبون عن العدالة العالمية أفكارًا مألوفة عن العدالة الاجتماعية دون تفسير للكيفية التى ينبغى أن تعمل بها على المستوى العالمى. أو يهبطون من التركيز على عدم العدالة إلى التأييد غير النظرى لقضية معينة، ومع غياب المنظور التاريخى لديهم يفشلون فى رؤية كيف ترتبط أطروحاتهم بأطروحات الأجيال السابقة.

تاريخ الفكر الدولى

إن الأسئلة البارزة فى النقاش حول العدالة العالمية – كالعلاقة بين المبادئ العالمية والممارسات المحلية، ومشكلة الفقر، ومسئولية الحماية، وظهور مجال عام – تستدعى البحث فى النقاشات القديمة عن الغزو الإسبانى لأمريكا، والاشتراكية الدولية ومهمة الإمبراطورية فى نشر الحضارة واعتماد السلام على الرأى العام المستنير. وقد اهتم مؤرخو الفكر السياسى بدرجة أكبر بالسياسة الداخلية من الشئون العالمية، وفى الأغلب تعرضوا للأفكار المتعلقة بالعلاقات الدولية على هوامش بحوثهم فقط. ولكن فى السنوات الأخيرة ظهرت دراسات قيمة للموضوعات والمفكرين والنصوص الدولية. ولم يعد الفكر السياسى الدولى اهتمامًا هامشيًا.

ويعتمد تاريخ الأفكار فى مجال معين على تحديد النصوص ذات الصلة، وقبل الحرب العالمية الأولى بوقت قصير بدأت مؤسسة كارنيجى مشروعًا لتحرير مترجمة ما اعتبرته – وإن لم يكن ذلك صحيحا دائمًا – النصوص التأسيسية للقانون الدولى. ورغم أن المرء يمكنه إثارة تساؤلات بصدد تلك الاختيارات والدراسات فإن تلك الأعمال تظل غير قابلة للاستغناء عنها. وهكذا تمت إزالة التراب عن وتجميع الكتابات المتعلقة بالشئون الدولية لباتل وكانط وبيرك وميل والعديد من المفكرين الآخرين على جانبى الأطلنطى (Wolters & Martin 1956, Forsyth & Keens-Soper & Savigear 1970). ويحلول نهاية القرن بدأت طبعات جديدة من كلاسيكيات كارنيجى فى الظهور. وكان ظهور النصوص المدرسية (Bovcher 1998, Pangle & Ahrensdort 1999, Keene 2005). والأعمال المجمعة (Broun & Nardin & Rengger 2002, Reichbeig & Syse & Begby 2006)، علاقة على أن تاريخ الفكر الدولى صار موضوعًا أكاديميًا مقبولاً. لكن هذه الكتب تعتمد على الدراسات التاريخية الأساسية، التى تقوم بإحياء وترجمة النصوص غير المقررة تقليديًا.

يستمد منظرو العلاقات الدولية إلهامهم عادة من أسلافهم مثلما فعل هوبز مع ثوسيديدس أو روسو مع القديس أوغسطين، لكننا لا نستطيع استخدام نص دون أن نتساءل ما إذا كنا قد فهمناه بشكل صحيح، وحتى نجيب عن ذلك، علينا أن نلاحظ أن الكلمات تغير معناها عبر الزمن والترجمة. وعلينا أن نتعرف ليس فقط على النصوص ولكن على سياقاتها أيضاً. ولكن كلما ركزنا أكثر على المعنى والسياق، اهتممنا بدرجة أقل باستخدام النص وبدرجة أكبر بفهمه، ويشمل هذا الجهد لفهم النص البحث عن نيّات مؤلفه والمسلمات أو المعانى المشتركة التى يقوم المؤلف باستخدامها وكيف كتب النص وأعيدت كتابته، وأمور أخرى نفهم أنها "تاريخية وليست نظرية". لكن دارسى العلاقات الدولية عادة ما يتجاهلون مثل هذه النقاط، التى اكتسبت مكانة تقليدية فى دراسة تاريخ الفكر السياسى. وإن السهل للغاية أن يقرأ المهتمون بالمسائل المعاصرة المؤلفين القدامى كما لو كانوا يتعاملون مع المشكلات المعاصرة وليس مشكلات زمانهم. غير أنه لفهم معانيهم على المرء أن يعرف الأسئلة التى حاولوا الإجابة عنها، وهو ما يعنى فهم الخطابات التى تشكل سياقات نصوصهم. ولا تحدد هذه الخطابات ما يمكن قوله ومالا يمكن – إذ يستطيع المؤلف تحدى أو تجاهل المعانى المصطلح عليها– ولكنها تقدم شاهداً على ما كان يمكن أن يكون المؤلف قد فكر فيه، وبالمثل، من أجل تسكين نص داخل تقليد أو سلسلة على المرء أن يعرف كيف فهمه معاصرو المؤلف ومن جاءوا بعده، ويتطلب ذلك أيضاً حكماً ودليلاً تاريخياً (Jan 2006: 12- 17).

ويتطلب فهم معنى الفكر الذى أنتج فى الماضى عن العلاقات الدولية بطريقة تاريخية أصيلة، أن نتجنب إسقاط اهتماماتنا على الماضى. ولعله من المثير للإغراء الاستعانة بالمفكرين المستنيرين مثل ثيوسيديدس أو جروشيوس لدعم رأينا فى موضوع ما، لكن هناك مخاطر فى فعل ذلك. إن مؤرخ الفكر الدولى يتبنى موقفاً متجرداً ونقدياً تجاه الميراث الفكرى للعلاقات الدولية. وقد قدمت الدراسات التاريخية لنا أبحاثاً عن النصوص والسياقات ذات الصلة، وأخرجت تلك الأبحاث صورة مركبة فى مواجهة

المزاعم القائلة بأن ثوسيديدس ينتسب للواقعية السياسية مثلاً (white 1984, Johnsan 1993).
وبدلاً من تتويج جروشيوس باعتباره أبًا للقانون الدولى أو جعله يمثل تقليدًا تم بناؤه حديثًا عن التنظير الدولى، نستطيع قراءته فى سياقه باعتباره لاهوتيًا وإنسانى وسياسى، فقد كان من بعض النواحى أكثر انتسابا للعصر الوسيط من العصر الحديث، ومن نواح أخرى أقرب إلى هوبز مما يعتقد (Tierney 1997, Tuck 1993). ومن المخالفة التاريخية اعتبار جروشيوس منظرًا للمجتمع الدولى، عندما لا يوجد سوى دليل باهت أن لديه مثل هذه الفكرة (Jeffery 2006)، ومن المضلل أن نؤكد على ملاحظاته بشأن النزعة الاجتماعية ونتجاهل تلك الملاحظات عن الحفاظ على الذات، خاصة حينما تكون هناك دلائل على أن الملاحظات الأولى ذات دوافع سياسية. وليس هناك معنى فى أن نسمى جروشيوس محاميًا دوليًا، عندما لم تكن فكرة القانون الدولى (كما نفهمها) قد اخترعت بعد، وعندما كان يكتب كتابة الأشهر ليس باعتباره محاميًا، لأنه لم يكن كذلك، ولكن باعتباره دعائيًا لشركة الهند الشرقية الهولندية.

كذلك تتعرض لإعادة النظر تلك الأفكار المتوارثة عن أن توماس هوبز أبو الواقعية السياسية ومنظر الفوضى الدولية، إذ تتجاهل النظرة الأولى (أن هوبز واقعى) الأشكال المتناقضة للواقعية، وتخلط بين التشكك الأخلاقى والواقعية السياسية، وتترك انتماء هوبز المزعوم للواقعية دون حسم. كما تخفق أيضًا فى ادراك أن هوبز مثل ثيوسيديدس كان كاتبا سافرًا ألمعيًا وناقدًا أخلاقيًا. أما النظرة الثانية (هوبز باعتباره منظرًا للفوضى الدولية) فقد نقضها موراى فورسيث منذ ثلاثين عامًا فى مقال عميق (Forsyth 1979)؛ وقام نوبل مالكوم بجمع أدلة إضافية لتفنيدها (Malcolm 2002). إن هوبز وصف بأنه منظر للفوضى الدولية فى القرن العشرين فقط مع اختراع فكرة "الفوضى" باعتبارها فكرة منظمة للمجال الناشئ لدراسة العلاقات الدولية (Schmidt 1998, Armitage 2006).

وبدلاً من استخدام الفئات التأويلية المستمدة من الاهتمامات المعاصرة (الواقعية، و"الفوضى")، يقرأ المؤرخ المفكرين الحداثيين الأوائل الذين اهتموا بالحرب والدبلوماسية والتجارة بواسطة الفئات الملائمة لزمانهم ومكانهم. ولهذا فعند مناقشة القرنين السادس عشر والسابع عشر، يكون للتفرقة بين المذهب الإنسانى والفكر المدرسى معنى (Tuck 1999) أكثر من التفرقة بين الواقعية والدولية. وبدلاً من التقاليد المتجاوزة للزمان فى الفكر السياسى والدولى كالواقعية والمثالية، قدم المؤرخون فكرة لغات البحث والجدال المتجذرة فى سياقات محددة، مثل التوموية الإسبانية فى الجدال عن الإنديز والقانون الطبيعى الحديث (أو البروتستانتى) ولغة التجارة فى بريطانيا فى القرن الثامن عشر (pagden) وقد أثبت هذا الاقتراب أنه منتج لأنه يمكن الدارس من أن لغة الأفكار، مثل أى لغة طبيعية، يمكنها أن تقول أشياء مختلفة وأن تختلف وتتفق. وتلائم كلمة اللغة، بدرجة أكبر من كلمة "التقاليد" فكرة الوحدة المذهبية، رغم أن كل تقليد قد يكون تقليداً فى النقاش (أى لطرح الأسئلة) وليس تقليداً فى المذهب (أى لتقديم إجابات): فحتى من يتفقون حول الكثير من الأشياء لا يتفقون على كل شىء. ولقد تطورت تقاليد الحرب العادلة وعقل الدولة، مثلاً، من خلال الحوار مع بعضها بعضاً، بل ويمكن اعتبارها تقليداً واحداً فى النقاش حول العلاقة بين الأخلاق والحكمة فى الحرب. إن التقاليد أو اللغات الخطابية يمكن تعريفها بدرجة تزيد أو تنقص اتساعاً بحسب الغاية منها. لكن الفئات الأكثر فائدة فى البحث التاريخى ستكون على الأرجح المتجذرة فى زمان ومكان معينين، وليس التجريدات النظرية أو الأيديولوجية.

إن فئة العلاقات الدولية ذاتها ترتبط بسياق تاريخ معين، وتلائم بأفضل وجه الحقبة بين الدولة الإقليمية فى أوربا فى أواخر القرن السابع عشر وظهور المؤسسات العالمية فى منتصف القرن العشرين. ولم تكن كلمة "الدولية"، (أو أية كلمة مماثلة بلغة أخرى) متاحة للأوربيين الذين كانوا يعيشون قبل أواسط القرن السابع عشر، ولذلك فنحن نخاطر بالمخالفة التاريخية عندما تقرأ فيتوريا أو جروشيوس على أنه منظّر

للعلاقات الدولية، كما نفهمها. ولكن إذا كانت كلمة الدولية، تفترض عالمًا ينظم على أساس الدول الإقليمية، فنحن فى حاجة إلى كلمة أخرى لتشير إلى العلاقات بين القبائل السياسية ودول المدن القديمة وممالك العصور الوسطى ومليكات الأسر الحاكمة، وغير ذلك من المجتمعات السياسية، التى ليست دولاً تحديداً، وتعتبر كلمة الخارجى (أو ما يكافئها) على الأرجح قديمة مثل فكرة وجود شعب متميز، مما يجعل تعبيراً مثل الشئون الخارجية، ملائمًا للاستخدام قبل عصور وأماكن واسعة. ويمكن قول الشئ نفسه عن كلمات كالحرب والتجارة والدبلوماسية، التى يمكن تعريفها بطرق مفارقة للأشكال المؤسسية التى اتخذتها فى أزمنة وأمكنة معينة. ولا يعتمد التمثيل الدبلوماسى على مؤسسة السفير المقيم، التى اخترعت فى عصر النهضة، ولذلك فهى حديثة على وجه الخصوص (Mattingly 1956) وقد يكون لتوازن القوة باعتبارها ممارسة فى مقاومة الغزو الإمبريالى تاريخ طويل، لكن توازن القوة، باعتبارها سياسة واعية للتحالف من أجل الحفاظ على نظام الدول بالحفاظ على استقلال أعضائه، أيضًا هو فكرة حديثة بتميز.

وفى نهاية الحقبة الحديثة، يعاد النظر فى فئة الدولى فى ذلك العالم الذى يعتبره الكثيرون يمر بتحولات العولمة، وما زال أمر ما إذا كان اختفاء العلاقات الدولية حقيقيًا أو وهميًا متنازعًا عليه، وتعد الأطروحات العالمية جزءًا من هذا النزاع. وسيكون بأية حال من الخطأ تجاهل الخطابات العالمية فى الأحقاب المبكرة. لقد كان الزعم بأننا نعيش فى عالم واحد (Singen 2002)- أى أن الأحداث السياسية والعسكرية والاقتصادية والطبيعية حول العالم أصبحت الآن متصلة ببعضها بعضًا بحيث تشكل نطاقًا مغلقًا- كان ادعاء مركزيًا منذ قرن مضى (Mackinden 1919:29-30). وعلى المستوى الأخلاقى، تعود إلى الرواقيين فكرة أن الناس فى كل مكان يمكن تخيلهم باعتبارهم مواطنين لمجتمع عالمى واحد. ولا يعتبر ذلك عولمة، إذا نظرنا إلى الفكرة على أنها حديثة بتميز، ولكنها بالتأكيد عالمية أو كوزموبوليتانية فى تقليلها من الأهمية

الأخلاقية للحدود السياسية. وتعيش اليوم العديد من الأفكار السابقة على العصر الحديث كالقانون الطبيعي (أي المدركات الأخلاقية التي تربط جميع الكائنات العاقلة) وقانون الشعوب (أي القواعد الموجودة في قوانين وأعراف الشعوب المختلفة) في العديد من النظريات الكوزموبوليتانية، عن حقوق الإنسان والعدالة العالمية.

وذهب البعض إلى أن فئة الدولي، مضللة حتى بالنسبة للحقبة الحديثة، لأن التركيز فيها على النظام القائم بين الدول الأوربية يهمل أنماط النظام التي سادت في المناطق الأخرى من العالم. ويرسم التصور التعددي للمجتمع الدولي صورة للنظام العالمي، الذي تتعايش فيه الدول مع بعضها بعضًا على أساس القانون الدولي، ولكن خارج أوربا كان النظام تاريخيًا هو؛ ذلك الذي غزت فيه الدول الأوربية وحكمت الشعوب غير الأوربية باسم "الحضارة" (Keene 2002). وفي انشغالهم بالمساواة بين الدول وتوازن القوة داخل النظام الأوربي، يتجاهل منظرو العلاقات الدولية العلاقة غير المتكافئة وغير المتوازنة بين أوربا وبقية العالم. ويفترضون أن النمط اللا زماني هو القاعدة، وأن النمط الإمبراطوري مجرد استثناء؛ وفي الحقيقة يبدي المجتمع الدولي كلا النمطين، لقد كان هناك عنصر دولي في التنافس بين القوى الإمبراطورية الأوربية على التجارة والأرض، بدءًا بالبحث عن الذهب والتوابل في الإنديز في القرن السادس عشر، وانتهاء بالتكالب على أفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر. لكن فكرة الإمبراطورية هي إنكار للعلاقات الدولية، لأن كل إمبراطورية تتخيل نفسها حارسًا على النظام العالمي القابل للتوحد، الذي لا يحكم أفقيًا بواسطة القانون الدولي، وإنما رأسيًا من خلال الإدارة الإمبراطورية. ومن الممكن أن يجد المرء ذلك الطرح مبالغًا فيه أو ليس جديدًا على وجه الخصوص، لكن سياسة الخيال الإمبراطوري أثبت رغم ذلك أنها منطقة مفيدة للبحث التاريخي (Muthu 2003, Pitts 2006, Bel 2007).

إن حل مشكلة الفئات في كتابة تاريخ الفكر الدولي هو مقاومة التعميمات الواسعة عن طريق تضييق نطاق البحث عن موضوعات تقوم على شواهد تاريخية مؤكدة.

ويتحقق ذلك التضييق أحيانًا عن طريق دراسة نص معين مثل السلام الدائم (١٧٩٥) لكانط أو كتابات مفكر معين مثل جيه إيه هوبزون أو ليونارد ولف (Long 1996, wilsan 2003). وقد يتحقق أيضًا عن طريق دراسة تقليد أو موقف معين مثل الواقعية السياسية في القرن العشرين (Smith 1986) أو المثالية الإنجليزية بين الحربين (Morefield 2005). ومع وجود نطاق للبحث محدد جيدًا يستطيع المؤرخ أن يغطى حقبة تاريخية دون أن يسقط فى المخالفة التاريخية: فمن الناحية التاريخية، يعتبر تاريخ الحكومة العالمية أو القانون الدولى من الإغريق حتى الحاضر مشروعًا فاشلاً، ولكن يمكن أن يقدم بنجاح تاريخ النظرية القانونية الدولية من عام ١٨٧٠، إلى عام ١٩٦٠، أو حتى تاريخ الكونفيدرالية فى أوربا الحديثة (koskenniemi 2001, Forsyth 1981).

إن تنظير العدالة الدولية يمكن أن يكون عسيرًا على الفلاسفة، لأنه عند تناول العدالة فى عالم يفترضون أنه عالمهم يصعب عليهم الفصل بين تعريفها نظريًا وتفضيلها عمليًا. والحظ هو أن التنظير سيتعرض للتشوه بسبب هذا التفضيل، لكن المؤرخ يستطيع تجنب هذا المصير بسهولة أكبر، لأنه يتأمل عالمًا لا يمكن إلا أن يكون غير عالمه- إنه الماضى الذى يمكن فهمه ويستحيل تعديله. ولكن خط الانحياز المستتر لا يزال موجودًا على أية حال، لأن المؤرخ لا يتأمل بشكل سلبى الماضى باعتباره معطاة، لكنه ينخرط بشكل فاعل فى إعادة بنائه، وفى غمار ذلك يسقط فى التحيز. إن مهنة التاريخ لها قوانين للبحث تسهم فى تقليص التحيز، ولكن من دون أن يلاحظها أحد. غير أن المؤرخ سيحظى بفرصة أسهل من الفيلسوف عندما يفكر هذا الأخير فى السياسة التى توجد فى عصره. ولهذا السبب، إن لم يكن لغيره، يتمتع تاريخ الفكر الدولى بمكان مهم فى النظرية السياسية الدولية، وكان مارتن وايت على حق فى إصراره على أهميته.

ببليوجرافيا

Abrams, P. (1982) *Historical Sociology* (Shepton Mallet).
Ackerly, B.A. (2000) *Political Theory and Feminist Social Criticism* (Cambridge).
—— (2001a) *Political Theory and Feminist Social Criticism* (Cambridge).
—— (2001b) 'Women's Human Rights Activists as Cross-Cultural Theorists', *International Journal of Feminist Politics*, 3(3).
Ackerley, B.A.. and Okin, S. M. (1999) 'Feminist Social Criticism and the International Movement for Women's Rights as Human Rights', in I. Shapiro and C. Hacker-Cordon (eds), *Democracy's Edges* (Cambridge).
Ackerly, B.A., Stern, M. and True, J. (eds) (2006) *Feminist Methodologies for International Relations* (Cambridge).
Ackerly, B. and True, J. (2006) 'Studying the Struggles and Wishes of the Age: Feminist Theoretical Methodology and Feminist Theoretical Methods', in B. Ackerly, M. Stern and J. True (eds), *Feminist Methodologies for International Relations* (Cambridge).
—— (2008) 'An Intersectional Analysis of International Relations: Recasting the Discipline', *Politics and Gender*, 4(1).
—— (2009) *Doing Feminist Research in the Political and Social Sciences* (New York).
Adler, E. and Barnett, M. (1998) *Security Communities* (Cambridge).
Afshar, H. and Dennis, C. (1992) *Women and Adjustment in the Third World* (London).
Agamben, G. (1998) *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life* (Stanford).
Agathangelou, A. (2004) *The Global Political Economy of Sex: Desire, Violence and Insecurity in Mediterranean Nation States* (New York).
Agathangelou, A. M. and Ling, L. H. M. (2004) 'Power, Borders, Security, Wealth: Lessons of Violence and Desire from September 11', *International Studies Quarterly*, 48(3).
Alison, M. (2004) 'Women as Agents of Political Violence: Gendering Security', *Security Dialogue*, 35.
Amnesty International (1990) *Women in the Front Lines: Human Rights Violations Against Women* (London).
Anderson, P. (1974) *Lineages of the Absolutist State* (London).
—— (1983) *In the Tracks of Historical Materialism* (London).
Anievas, A. (2005) 'Critical Dialogues: Habermasian Social Theory and International Relations', *Politics*, 25(3).
Apel, K.-O. (1980) *Towards a Transformation of Philosophy* (London).
Appfel-Marglin, F. and Marglin, S. (eds) (1990) *Dominating Knowledge: Development, Culture and Resistance* (Oxford).
Arblaster, A. (1984) *The Rise and Decline of Western Liberalism* (Oxford).

Archibugi, D. (ed.) (1998) *Re-Imagining Political Community: Studies in Cosmopolitan Democracy* (Cambridge).

—— (2002) 'Demos and Cosmopolis', *New Left Review*, 13.

—— (2004a) 'Cosmopolitan Democracy and its Critics: A Review', *European Journal of International Relations*, 10(3).

—— (2004b) 'Cosmopolitan Guidelines for Humanitarian Intervention', *Alternatives*, 29(1).

Archibugi, D. and Held, D. (eds) (1995) *Cosmopolitan Democracy: An Agenda for a New World Order* (Cambridge).

Armitage, D. (2006) 'Hobbes and the Foundations of Modern International Thought', in A. Brett and J. Tully, with H. Hamilton-Bleakley (eds), *Rethinking the Foundations of Modern Political Thought* (Cambridge).

Art, R. J. and Waltz, K. N. (1983) 'Technology, Strategy, and the Uses of Force', in R. J. Art and K. N. Waltz (eds), *The Use of Force* (Lanham).

Ashley, R. K. (1981) 'Political Realism and Human Interests', *International Studies Quarterly*, 25.

—— (1987) 'The Geopolitics of Geopolitical Space: Toward a Critical Social Theory of International Politics', *Alternatives*, 12(4).

—— (1988) 'Untying the Sovereign State: A Double Reading of the Anarchy Problematique', *Millennium*, 17(2).

—— (1989a) 'Living on Border Lines: Man, Poststructuralism and War', in J. Der Derian and M. J. Shapiro (eds), *International/Intertextual Relations: Postmodern Readings of World Politics* (Massachusetts).

—— (1989b) 'Imposing International Purpose: Notes on a Problematic of Governance', in E.-O. Czempiel and J. Rosenau (eds), *Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990s* (Massachusetts).

Ashley, R. K. and. Walker, R. B. J. (1990) 'Speaking the Language of Exile: Dissidence in International Studies', *International Studies Quarterly*, 34(3).

Axelrod, R. (1984) *The Evolution of Cooperation* (New York).

Axelrod, R. and Keohane, R. O. (1986) 'Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions', in K. A. Oye (ed.), *Cooperation under Anarchy* (Princeton). Reprinted in D. Baldwin (ed.) (1993), *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate* (New York).

Bain, W. (2003) *Between Anarchy and Society* (Oxford).

Baines, E. K. (1999) 'Gender Construction and the Protection Mandate of the UNHCR: Responses from Guatemalan Women', in E. Prugl and M. K. Meyer (eds), *Gender Politics and Global Governance* (Lanham).

Bairoch, P. (1993) *Economic and World History* (Chicago).

Bakker, I. (ed.) (1994) *The Strategic Silence: Gender and Economic Policy* (London).

Banks, M. (1985) 'The Inter-Paradigm Debate', in M. Light and A. J. R. Groom (eds), *International Relations: A Handbook of Current Theory* (London).

Barbalet, J. (ed.) (2002) *Emotions and Sociology* (Oxford).

Barnes, J. (1982) 'The Just War', in N. Kretzmann, A. Kenny and J. Pinborg (eds), *The Cambridge History of Late Medieval Philosophy* (Cambridge).

Barnett, J. (2000) 'Destabilizing the Environment-Conflict Thesis,' *Review of International Studies*, 26(2).
Barnett, M. and Duvall, R. D. (2004) 'Power in World Politics', *International Organization*, 59(1).
—— (eds) (2005) 'Power in Global Governance', in their own *Power in Global Governance* (Cambridge).
Barnett, M. and Finnemore, M. (2004) *Rules for the World: International Organizations in Global Politics* (Ithaca).
Bar On, B. (2003) 'Manly After-Effects of 11 September 2001: Reading William J. Bennett's Why We Fight: Moral Clarity and the War on Terrorism', *International Feminist Journal of Politics*, 5(3).
Barry, B. (1998) 'International Society from a Cosmopolitan Perspective', in D. R. Mapel and T. Nardin (eds), *International Society: Diverse Ethical Perspectives* (Princeton).
Barry, C. and Pogge, T. W. (eds) (2005) *Global Institutions and Responsibilities: Achieving Global Justice* (Malden).
Barry, J. (1995) 'Towards a Theory of the Green State', in S. Elworthy *et al.* (eds), *Perspectives on the Environment* 2 (Aldershot).
—— (1999) *Rethinking Green Politics: Nature, Virtue and Progress* (London).
Barry, J. and Eckersley, R. (eds) (2005) *The Global Ecological Crisis and the Nation-State* (Cambridge).
Baylis, J. and Smith, S. (eds) (2005) *The Globalisation of World Politics* (Oxford).
Beardsworth, R. (2005) 'The Future of Critical Philosophy and World Politics', *Millennium*, 34(1).
Beitz, C. (1979) *Political Theory and International Relations* (Princeton).
Bell, D. (ed.) (2007) *Victorian Visions of Global Order: Empire and International Relations in Nineteenth-Century Political Thought* (Cambridge).
Beneria, L. (ed.) (1982) *Women and Development: The Sexual Division of Labor in Rural Societies* (New York).
Benhabib, S. (1986) *Critique, Norm and Utopia: A Study of the Foundations of Critical Theory* (New York).
Benner, E. (1995) *Really Existing Nationalisms: A Post-Communist View from Marx and Engels* (Oxford).
Berman, J. (2003) '(Un)popular Strangers and Crises (Un)bounded: Discourses of Sex Trafficking, the European Political Community and the Panicked State of the Modern State', *European Journal of International Relations*, 9(1).
Bernauer, T. (1995) 'The Effectiveness of International Environmental Institutions: How We Might Learn More', *International Organization*, 49(2).
Bjola, C. (2005) 'Legitimating the Use of Force in International Politics: A Communicative Action Perspective', *European Journal of International Relations*, 11(2).
Bleiker, R. (2000) *Popular Dissent, Human Agency and Global Politics* (Cambridge).
—— (2001) 'The Aesthetic Turn in International Political Theory', *Millennium*, 30(3).

—— (2005) *Divided Korea: Toward a Culture of Reconciliation* (Minnesota).
Bleiker, R. and Hutchison, E. (2008) 'Fear no More: Emotions and World Politics', *Review of International Studies*, 34, special issue.
Bleiker, R. and Leet, M. (2005) 'From the Sublime to the Subliminal: Fear, Awe and Wonder in International Politics', *Millennium*, 34(3).
Block, F. (1980) 'Beyond State Autonomy: State Managers as Historical Subjects', *Socialist Register*.
Block, F. and Somers, M. (1984) 'Beyond the Economistic Fallacy: The Holistic Social Science of Karl Polanyi', in T. Skocpol (ed.), *Vision and Method in Historical Sociology* (Cambridge).
Bohman, J. (2002) 'How to Make a Social Science Practical: Pragmatism, Critical Social Science and Multiperspectival Theory', *Millennium*, 31(3).
Bohman, J. and Lutz-Bachmann, M. (eds) (1997) *Perpetual Peace: Essays on Kant's Cosmopolitanism* (Cambridge).
Bok, S. (1989) *A Strategy for Peace: Human Values and the Threat of War* (New York).
Boli, J., Meyer, J. and Thomas, G. (1989) 'Ontology and Rationalization in the Western Cultural Account', in G. Thomas *et al.* (eds), *Institutional Structure: Constituting State, Society, and the Individual* (London).
Bookchin, M. (1980) *Toward an Ecological Society* (Montreal).
—— (1982) *The Ecology of Freedom: The Emergence and Dissolution of Hierarchy* (Palo Alto).
—— (1992) 'Libertarian Municipalism: An Overview', *Society and Nature*, 1(1).
Booth, D. (1998) *The Environmental Consequences of Growth: Steady-State Economics as an Alternative to Ecological Decline* (London).
Booth, K. (1991a) 'Security and Emancipation', *Review of International Studies*, 17(4).
—— (1991b) 'Security in Anarchy: Utopian Realism in Theory and Practice', *International Affairs*, 67(3).
—— (1997) 'A Reply to Wallace', *Review of International Studies*, 22(3).
Booth, K. and Dunne T. (eds) (2002) *Worlds in Collision: Terror and the Future of Global Order* (London).
Booth, K. and Wheeler, N. J. (2007) *The Security Dilemma: Fear, Security and Distrust* (Basingstoke).
Boris, E. and Prugl, E. (eds) (1996) *Homeworkers in Global Perspective* (New York).
Bottomore, T. B. and Goode, P. (eds) (1978) *Austro-Marxism* (Oxford).
Boucher, D. (1998) *Political Theories of International Relations: From Thucydides to the Present* (Oxford).
Boyle, J. (2006) 'Traditional Just War Theory and Humanitarian Intervention' in T. Nardin and M. S. Williams (eds), *Humanitarian Intervention* (New York).
Brecher, B. (2007) *Torture and the Ticking Bomb* (Malden).
Brekke, T. (ed.) (2006) *The Ethics of War in Asian Civilizations: A Comparative Perspective* (London).
Brewer, A. (1990) *Marxist Theories of Imperialism: A Survey* (London).
Bromley, S. (1999) 'Marxism and Globalisation', in A. Gamble *et al.* (eds), *Marxism and Social Science* (London).

Brown, C. J. (1988) 'The Modern Requirement: Reflections on Normative International Theory in a Post-European World', *Millennium*, 17(2).
—— (1992a) *International Relations Theory: New Normative Approaches* (New York).
—— (1992b) 'Marxism and International Ethics', in T. Nardin and D. R. Napel (eds), *Traditions of International Ethics* (Cambridge).
—— (2002) *Understanding International Relations*, 2nd edn (Basingstoke).
Brown, C., Nardin, T. and Rengger, N. (eds) (2002) *International Relations in Political Thought: Texts from the Ancient Greeks to the First World War* (Cambridge).
Brunnee, J. and. Toope, S. J. (2000) 'International Law and Constructivism: Elements of an International Theory and of International Law', *Columbia Journal of Transnational Law*, 39(1).
Bryant, R. and Bailey, S. (eds) (1997) *Third World Political Ecology* (London).
Buchanan, A. (2004) *Justice, Legitimacy, and Self-Determination: Moral Foundations for International Law* (Oxford).
Buck, S. J. (1998) *The Global Commons: An Introduction* (London).
Bukharin, N. (1972) *Imperialism and World Economy* (London).
Bukovansky, M. (2002) *Legitimacy and Power Politics* (Princeton).
Bull, H. (1966a) 'The Grotian Conception of International Society', in H. Butterfield and M. Wight (eds), *Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Relations* (London).
—— (1966b) 'International Theory: The Case for a Classical Approach', *World Politics*, 18. Reprinted in K. Knorr and J. N. Rosenau (eds) (1969), *Contending Approaches to International Relations* (Princeton).
—— (1969/1995) 'The Theory of International Politics, 1919–1969', in B. Porter (ed.), *The Aberystwyth Papers* (London). Reprinted in J. Der Derian (ed.) (1995), *International Theory: Critical Investigations* (Basingstoke).
—— (1973) 'Foreign Policy of Australia', *Proceedings of Australian Institute of Political Science*, (Sydney).
—— (1977) *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics* (London).
—— (1979a) 'Human Rights and World Politics', in R. Pettman (ed.), *Moral Claims in World Affairs* (London).
—— (1979b) 'The State's Positive Role in World Affairs', *Daedalus*, 108.
—— (1982) 'The West and South Africa', *Daedalus*, 111.
—— (1983) The International Anarchy in the 1980s', *Australian Outlook*, 37.
—— (ed.) (1984) *Intervention in World Politics* (Oxford).
—— (ed.) (1984a) 'Justice in International Relations', *The Hagey Lectures, The University of Waterloo* (Ontario).
—— (ed.) (1984b) 'The Revolt Against the West', in H. Bull and A. Watson (eds), *The Expansion of International Society* (Oxford).
Bull, H. and Watson, A. (eds) (1984) *The Expansion of International Society* (Oxford).
Bunyard, P. and Morgan-Grenville, F. (eds) (1987) *The Green Alternative* (London).
Burguiere, A. (1982) 'The Fate of the History of Mentalities in the Annales', *Comparative Studies in Society and History*, 24(4).

Burke, A. (2004) 'Just War or Ethical Peace? Moral Discourses of Strategic Violence After 9/11', *International Affairs*, 80(2).
—— (2005) 'Against the New Internationalism', *Ethics and International Affairs*, 9(2).
Burke, P. (ed.) (1973) *A New Kind of History: From the Writings of Lucien Febvre* (London).
—— (2003) 'The Annales, Braudel and Historical Sociology', in G. Delanty and E. Isin (eds), *Handbook of Historical Sociology* (London).
—— (2005) History and Social Theory (Cambridge).
Butler, J. (1990) *Gender Trouble: Feminist Subversions of Identity* (New York).
—— (2004) *Precarious Life: The Powers of Mourning and Violence* (London).
Butterfield, H. (1949) *Christianity and History* (London).
—— (1953) *Christianity, Diplomacy, and War* (London).
—— (1979) *Herbert Butterfield: Writings on Christianity and History* (New York).
Butterfield, H. and Wight, M. (eds) (1966) *Diplomatic Investigations* (London).
Buzan, B. (2001) 'The English School: An Exploited Resource in IR', *Review of International Studies*, 27.
—— (2003) 'Implications for the Study of International Relations', in M. Buckley and R. Fawn (eds), *Global Responses to Terrorism* (London).
—— (2004) *From International Society to World Society? English School Theory and the Social Structure of Globalisation* (Cambridge).
Buzan, B., Jones, C. A. and Little, R. (1993) *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism* (New York).
Buzan, B. and Little, R. (2000) *International Systems in World History: Remaking the Study of International Relations* (Oxford).
—— (2001) 'Why International Relations Has Failed as a Project and What to Do About It', *Millennium*, 31(1).
—— (2002) 'International Systems in World History: Remaking the Study of International Relations', in S. Hobden and J. M. Hobson (eds), *Historical Sociology and International Relations* (Cambridge).
Buzan, B. and Waever, O. (2003) *Regions and Powers: The Structure of International Security* (Cambridge).
Byers, M. (2005) *War Law: Understanding International Law and Armed Conflict* (New York).
Calhoun, C. (2003) 'Afterword: Why Historical Sociology?', in G. Delanty and E. Isin (eds), *Handbook of Historical Sociology* (London).
Campbell, D. (1992) *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity* (Minneapolis).
—— (1994) 'The Deterritorializing of Responsibility: Levinas, Derrida and Ethics after the End of Philosophy', *Alternatives*, 19.
—— (1996) 'Political Prosaics, Transversal Politics, and the Anarchical World', in M. J. Shapiro and H. Alker (eds), *Challenging Boundaries: Global Flows, Territorial Identities* (Minneapolis).
—— (1998a) *National Deconstruction: Violence, Identity, and Justice in Bosnia* (Minneapolis).
—— (1998b) 'Why Fight? Humanitarianism, Principles, and Post-Structuralism', *Millennium*, 27(3).

—— (1999) 'Violence, Justice and Identity in the Bosnian Conflict', in J. Edkins, N. Persram and V. Pin-Fat (eds), *Sovereignty and Subjectivity* (Boulder).
—— (2002a) 'Time is Broken: The Return of the Past in the Response to September 11', *Theory and Event*, 5(4).
—— (2002b) 'Atrocity, Memory, Photography: Imaging the Concentration Camps of Bosnia – the Case of ITN versus Living Marxism, Part 1', *Journal of Human Rights*, 1(1).
—— (2005) 'Beyond Choice: The Onto-Politics of Critique'. *International Relations*, 19(1).
—— (2007) 'Poststructuralism', in T. Dunne, M. Kurki and S. Smith (eds), *International Relations Theory: Discipline and Diversity* (Oxford).
Campbell, D. and Dillon, M. (1993) 'Introduction', in D. Campbell and M. Dillon (eds), *The Political Subject of Violence* (Manchester).
Campbell, T. (2007) 'Poverty as a Violation of Human Rights: Inhumanity or Injustice?' in T. Pogge (ed.), *Freedom from Poverty as a Human Right: Who Owes What to the Very Poor?* (Oxford).
Caney, S. (2005) *Justice Beyond Borders: A Global Political Theory* (Oxford).
Caprioli, M. (2000) 'Gendered Conflict', *Journal of Peace Research*, 37.
—— (2004) 'Feminist IR Theory and Quantitative Methodology', *International Studies Review*, 6(2).
Caprioli, M. and Boyer, M. (2001) 'Gender, Violence, and International Crisis', *Journal of Conflict Resolution*, 45.
Carpenter, R. C. (2002) 'Gender Theory in World Politics: Contributions of a Nonfeminist Standpoint?', *International Studies Review*, 4(3).
—— (2005) 'Women, Children and Other Vulnerable Groups: Gender, Strategic Frames and the Politics of Civilian Immunity', *International Studies Quarterly*, 49, 2.
—— (2006) *Innocent Women and Children: Gender, Norms and the Protection of Civilians* (London).
Carr, E. H. (1939/1945/1946) *The Twenty Years' Crisis: 1919–1939: An Introduction to the Study of International Relations* (London).
—— (1945) *Nationalism and After* (New York).
—— (1953) 'The Marxist Attitude to War', in E. H. Carr, *A History of Soviet Russia, 3, The Bolshevik Revolution, 1917–23* (London).
Carter, A. (1993) 'Towards a Green Political Theory', in A. Dobson and P. Lucardie (eds), *The Politics of Nature: Explorations in Green Political Theory* (London).
—— (1999) 'Game Theory and Decentralization', *Journal of Applied Philosophy*, 16(3).
Carver, T. (1998) *The PostModern Marx* (Manchester).
Chakrabarty, D. (2003) 'Subaltern Studies and Postcolonial Historiography', in G. Delanty and E. Isin (eds), *Handbook of Historical Sociology* (London).
Chan-Tiberghien, J. (2004) 'Gender Scepticism or Gender Boom? Poststructural Feminisms, Transnational Feminisms and the World Conference Against Racism', *International Feminist Journal of Politics*, 6(3).
Chang, K. and Ling, L. H. M. (2000) 'Globalization and its Intimate Other: Filipina Domestic Workers in Hong Kong', in M. Marchand and A. S.

Runyan (eds), *Gender and Global Restructuring: Sites, Sightings and Resistances* (New York).
Chappell, L. (2008) 'The International Criminal Court: A New Arena for Transforming Justice' in S. M. Rai and G. Waylen (eds), *Global Governance: Feminist Perspectives* (New York).
Charlton, S. E., Everett, J. and Staudt, K. (eds) (1989) *Women, the State, and Development* (Albany).
Chatterjee, D. K. (ed.) (2004) *The Ethics of Assistance: Morality and the Distant Needy* (Cambridge).
Chatterjee, P. and Finger, M. (1994) *The Earth Brokers: Power, Politics and World Development* (London).
Chayes, A. and Chayes, A. H. (1993) 'On Compliance', *International Organization*, 47(2).
Chin, C. B. (1998) *In Service and Servitude: Foreign Female Domestic Workers and the Malaysian Modernity Project* (New York).
Chomsky, N. (1969) *American Power and the New Mandarins* (Harmondsworth).
—— (1994) *World Orders, Old and New* (London).
—— (1999a) *The New Military Humanism: Lessons from Kosovo* (London).
—— (1999b) *Profit Over People: Neoliberalism and the Global Order* (New York).
Choucri, N. (1993) 'Introduction: Theoretical, Empirical, and Policy Perspectives', in N. Choucri (ed.), *Global Accord: Environmental Challenges and International Responses* (Cambridge).
Christensen, T. J. and Snyder, J. (1990) 'Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity', *International Organization*, 44.
Christoff, P. (1996) 'Ecological Modernisation, Ecological Modernities', *Environmental Politics*, 5(3).
Clairmont, F. F. (1996) *The Rise and Fall of Economic Liberalism* (Penang).
Clapp, J. and Dauvergne, P. (2005) *Paths to a Green World: The Political Economy of the Global Environment* (Cambridge).
Clark, A. M., Friedman, E. J. and Hochstetler, K. (1998) 'The Sovereign Limits of Global Civil Society: A Comparison of NGO Participation in UN World Conferences on the Environment, Human Rights, and Women', *World Politics*, 51.
Clark, I. (1989) *The Hierarchy of States* (Cambridge).
—— (2005) *Legitimacy and International Society* (Oxford).
—— (2007) *International Legitimacy and World Society* (Oxford).
Clark, I., and Reus-Smit, C. (eds) (2007) 'Resolving International Crises of Legitimacy', *International Relations*, 44(2/3).
Cochran, M. (1999) *Normative Theory in International Relations: A Pragmatic Approach* (Cambridge).
Cockburn, C. (1998) *The Space Between Us: Negotiating Gender and National Identity in Conflict Zones* (London).
Cohen, J. (1990) 'Discourse Ethics and Civil Society', in D. Rasmussen (ed.), *Universalism vs Communitarianism* (Massachusetts).

—— (2004) 'Whose Sovereignty? Empire versus International Law', *Ethics and International Affairs*, 18(3).

Connell, R. J. (1990) 'The State and Gender Politics', *Theory and Society*, 19.

Connolly, W. (1991) 'Democracy and Territoriality', *Millennium*, 20(3).

—— (1994) 'Tocqueville, Territory and Violence', *Theory, Culture and Society*, 11.

—— (1995) *The Ethos of Pluralization* (Minneapolis).

Constantinou, C. (2004) *States of Political Discourse: Words, Regimes, Seditions* (London).

Copeland, D. C. (1996) 'Neorealism and the Myth of Bipolar Stability: Toward a New Dynamic Realist Theory of Major War', *Security Studies*, 5.

Cox, R. W. (1981) 'Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory', *Millennium*, 10(2).

—— (1983) 'Gramsci, Hegemony and International Relations', *Millennium*, 12(2).

—— (1986) 'Postscript 1985', in R. O. Keohane (ed.), *Neorealism and Its Critics* (New York).

—— (1987) *Production, Power and World Order: Social Forces in the Making of History* (New York).

—— (1989) 'Production, the State, and Change in World Order', in E.-O. Czempiel and J. Rosenau (eds), *Global Change and Theoretical Challenges* (Cambridge).

—— (1992a) 'Towards a Post-Hegemonic Conceptualization of World Order: Reflections on the Relevancy of Ibn Khaldun', in J. N. Rosenau and E.-O. Czempiel (eds), *Governance Without Government: Order and Change in World Politics* (Cambridge).

—— (1992b) 'Multilateralism and World Order', *Review of International Studies*, 18.

—— (1993) 'Structural Issues of Global Governance: Implications for Europe', in S. Gill (ed.), *Gramsci, Historical Materialism and International Relations* (Cambridge).

—— (1994) 'Global Restructuring: Making Sense of the Changing International Political Economy', in R. Stubbs and G. Underhill (eds), *Political Economy and the Changing Global Order* (London).

—— (1999) 'Civil Society at the Turn of the Millennium: Prospects for an Alternative World Order', *Review of International Studies*, 25(1).

Crawford, N. C. (2000) 'The Passions of World Politics: Propositions on Emotions and Emotional Relationships', *International Security*, 24(4).

—— (2002) *Argument and Change in World Politics: Ethics, Decolonization, and Humanitarian Intervention* (Cambridge).

Cronin, B. (1999) *Community under Anarchy: Transnational Identity and the Evolution of Cooperation* (New York).

—— (2001) 'The Paradox of Hegemony: America's Ambiguous Relationship with the United Nations', *European Journal of International Relations*, 7(1).

Cummins, I. (1980) *Marx, Engels and National Movements* (London).

Cusack, T. R. and Stoll, R. J. (1990) *Exploring Realpolitik: Probing International Relations Theory with Computer Simulation* (Boulder).

Dalby, S. (1993) *Creating the Second Cold War: The Discourse of Politics* (London).
—— (1998) 'Ecological Metaphors of Security: World Politics in the Biosphere', *Alternatives*, 23(3).
—— (2002) *Environmental Security* (Minneapolis).
—— (2004) 'Ecological Politics, Violence, and the Theme of Empire', *Global Environmental Politics*, 4(2).
Daly, H. E. (1990) 'Toward Some Operational Principles of Sustainable Development', *Ecological Economics*, 2(1).
Daly, H. E. and Cobb, J. B., Jr (1989) *For the Common Good* (Boston), 2nd edn (1994).
De Geus, M. (1995) 'The Ecological Restructuring of the State', in B. Doherty and M. de Geus (eds), *Democracy and Green Political Thought* (London).
De Grieff, P. and Cronin, C. (eds) (2002) *Global Justice and Transnational Politics* (Cambridge, MA).
De Swaan, A. (1995) 'Widening Circles of Identification: Emotional Concerns in Sociogenetic Perspective', *Theory, Culture and Society*, 12.
—— (1997) 'Widening Circles of Disidentification: On the Psycho- and Sociogenesis of the Hatred of Distant Strangers: Reflections on Rwanda', *Theory, Culture and Society*, 14.
Dean, M. (1994) *Critical and Effective Histories: Foucault's Method and Historical Sociology* (London).
Delanty, G., and Isin, E. (2003) 'Introduction: Reorienting Historical Sociology', in G. Delanty and E. Isin (eds) *Handbook of Historical Sociology* (London).
—— (eds) (2003) *Handbook of Historical Sociology* (London).
Deleuze, G. and Guattari, F. (1977) *Anti-Oedipus: Capitalism and Schizophrenia* (New York).
—— (1987) *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia* (Minneapolis).
Denemark, R., Friedman, J., Gills, B. K., and Modelski, G., (eds) (2000) *World System History: The Social Science of Long-Term Change* (London).
Der Derian, J. (1987) *On Diplomacy: A Genealogy of Western Estrangement* (Oxford).
—— (1989) 'The Boundaries of Knowledge and Power in International Relations', in J. Der Derian and M. J. Shapiro (eds), *International/Intertextual Relations: Postmodern Readings of World Politics* (Lexington).
—— (2002) 'The War of Networks', *Theory and Event*, 5(4).
Derrida, J. (1974) *Of Grammatology* (Baltimore).
—— (1978) *Writing and Difference* (Henley).
—— (1981) *Positions* (Chicago).
—— (1988) *Limited Inc.* (Evanston).
—— (1994a) 'Spectres of Marx', *New Left Review*, 205.
—— (1994b) *Spectres of Marx: The State of the Debt, the Work of Mourning and the New International* (London).
—— (2003) 'Autoimmunity: Real and Symbolic Suicides – A Dialogue with Jacques Derrida', in G. Borradori (ed.), *Philosophy in a Time of Terror: Dialogues with Jürgen Habermas and Jacques Derrida* (Chicago).

—— (2005) *Rogues: Two Essays on Reason* (Stanford).
Deudney, D. (2007) *Bounding Power: Republican Security Theory from the Polis to the Global Village* (Princeton).
Deudney, D. and Matthew, R. (eds) (1999) *Contested Grounds: Security and Conflict in the New Environmental Politics* (Albany).
Deutsch, K. W. and Singer, J. D. (1964) 'Multipolar Power Systems and International Stability', *World Politics*, 16.
Devetak, R. (1995a) 'Incomplete States: Theories and Practices of Statecraft', in J. MacMillan and A. Linklater (eds), *Boundaries in Question: New Directions in International Relations* (London).
—— (1995b) 'The Project of Modernity and International Relations Theory', *Millennium*, 24(1).
—— (2002) 'Signs of a New Enlightenment? Concepts of Community and Humanity after the Cold War', in S. Lawson (ed.), *The New Agenda for International Relations: From Polarization to Globalization in World Politics* (Cambridge).
—— (2003) 'Loyalty and Plurality: Images of the Nation in Australia', in M. Waller and A. Linklater (eds), *Political Loyalty and the Nation-State* (London).
—— (2005) 'Violence, Order and Terror', in A. Bellamy (ed.), *International Society and Its Critics* (Oxford).
—— (2007) 'Between Kant and Pufendorf: Humanitarian Intervention, Statist Anti-Cosmopolitanism and Critical International Theory', *Review of International Studies*, 33 (Special Issue).
—— (2008) 'Failures, Rogues and Terrorists: States of Exception and the North/South Divide', in A. Bellamy, R. Bleiker, S. Davies and R. Devetak (eds), *Security and the War on Terror* (London).
Devetak, R. and Higgott, R. (1999) 'Justice Unbound? Globalization, States and the Transformation of the Social Bond', *International Affairs*, 75(3).
Diamond, J. (1997) *Guns, Germs and Steel: A Short History of Everybody for the Last Thirteen Thousand Years* (London).
DiCicco, J. M. and Levy, J. S. (1999) 'Power Shifts and Problem Shifts: The Evolution of the Power Transition Research Program', *Journal of Conflict Resolution*, 43.
Diez, T. and Steans, J. (2005) 'A Useful Dialogue? Habermas and International Relations', *Review of International Studies*, 31(1).
Dillon, M. (1999) 'The Sovereign and the Stranger', in J. Edkins, N. Persram and V. Pin-Fat (eds), *Sovereignty and Subjectivity* (Boulder).
Dillon, M. and Everard, J. (1992) 'Stat(e)ing Australia: Squid Jigging and the Masque of State', *Alternatives*, 17(3).
Dillon, M. and Reid, J. (2000) 'Global Governance, Liberal Peace, and Complex Emergency', *Alternatives*, 25(1).
Dobson, A. (1990) *Green Political Thought* (London).
—— (2003) *Citizenship and the Environment* (Oxford).
Doherty, B. and de Geus, M. (1996) 'Introduction', in B. Doherty and M. de Geus (eds), *Democracy and Green Political Thought* (London).
Domett, T. (2005) 'Soft Power in Global Politics? Diplomatic Partners as Transversal Actors', *Australian Journal of Political Science*, 40(2).

Donnelly, J. (1992) 'Twentieth Century Realism', in T. Nardin and D. Mapel (eds), *Traditions of International Ethics* (Cambridge).
—— (1995) 'Realism and the Academic Study of International Relations', in J. Farr, J. S. Dryzek and S. T. Leonard (eds), *Political Science in History: Research Programs and Political Traditions* (Cambridge).
—— (2000) *Realism and International Relations* (Cambridge).
—— (2003) *Universal Human Rights in Theory and Practice* (2nd ed Cornell).
Doran, P. (1993) 'The Earth Summit (UNCED): Ecology as Spectacle', *Paradigms*, 7(1).
—— (1995) 'Earth, Power, Knowledge: Towards a Critical Global Environmental Politics', in J. MacMillan and A. Linklater (eds), *New Directions in International Relations* (London).
Doty, R. L. (1999) 'Racism, Desire, and the Politics of Immigration', *Millennium*, 28(3).
Douthwaite, R. (1992) *The Growth Illusion* (Dublin).
Doyle, M. (1983) 'Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs', *Philosophy and Public Affairs*, 12.
—— (1986) 'Liberalism and World Politics', *American Political Science Review*, 80.
—— (1995) 'Liberalism and World Politics Revisited', in C. W. Kegley Jr (ed.), *Controversies in International Relations Theory* (New York).
—— (1997) *Ways of War and Peace: Realism, Liberalism and Socialism* (New York).
Dryzek, J. (1987) *Rational Ecology: Environment and Political Economy* (Oxford).
—— (1990) *Discursive Democracy: Politics, Policy, and Political Science* (Cambridge).
—— (1992) 'Ecology and Discursive Democracy: Beyond Liberal Capitalism and the Administrative State', *Capitalism, Nature, Socialism*, 3(2).
—— (1999) 'Transnational Democracy', *Journal of Political Philosophy*, 7(1).
—— (2006) *Deliberative Global Politics: Discourse and Democracy in a Divided World* (Cambridge).
Dryzek, J., Downes, D., Hunold, C., Schlosberg, D. and Hernes, H.-K. (2003) *Green States and Social Movements: Environmentalism in the United States, United Kingdom, Germany, and Norway* (Oxford).
Dunne, T. (1998) *Inventing International Society: A History of the English School* (Basingstoke).
—— (2003) 'Society and Hierarchy in International Relations', *International Relations*, 17.
—— (2008) 'Good Citizen Europe', *International Affairs*, 84(1).
Dunne, T. and Wheeler, N. J. (eds) (1999) *Human Rights in Global Politics* (Cambridge).
Durkheim, É. (1993) *Ethics and the Sociology of Morals* (New York).
Eckersley, R. (1992) *Environmentalism and Political Theory: Towards an Ecocentric Approach* (London).
—— (2004) *The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty* (Massachusetts).

Edelman, N. (1990) 'Global Prohibition Regimes: The Evolution of Norms in International Society', *International Organisation*, 44(4).
Edkins, J. (1999) *Poststructuralism and International Relations: Bringing the Political Back In* (Boulder).
—— (2000) 'Sovereign Power, Zones of Indistinction, and the Camp', *Alternatives*, 25(1).
—— (2002) 'Forget Trauma? Responses to September 11', *International Relations*, 16(2).
—— (2007) 'Poststructuralism', in M. Griffiths (eds), *International Relations Theory for the Twenty-First Century: An Introduction* (London).
Edkins, J. and Pin-Fat, V. (1999) 'The Subject of the Political', in J. Edkins, N. Persram and V. Pin-Fat (eds), *Sovereignty and Subjectivity* (Boulder).
Ehrlich, P. (1968) *The Population Bomb* (New York).
Eisenstadt, S. N. (1963) *The Political Systems of Empires* (London).
Ekins, P. (1993) 'Making Development Sustainable', in W. Sachs (ed.), *Global Ecology* (London).
Elias, N. (1983) *The Court Society* (Oxford).
—— (1994) *Reflections on a Life* (Cambridge).
—— (1998a) 'An Interview in Amsterdam', in J. Goudsblom and S. Mennell (eds), *The Norbert Elias Reader* (Oxford).
—— (1998b) 'The Retreat of Sociologists into the Present', in J. Goudsblom and S. Mennell (eds), *The Norbert Elias Reader* (Oxford).
—— (2000) *The Civilizing Process: Sociogenetic and Psychogenetic* (Oxford).
—— (2007) *Involvement and Detachment* (Dublin).
Elshtain, J. B. (1985) 'Reflections on War and Political Discourse: Realism, Just War, and Feminism in a Nuclear Age', *Political Theory*, 13.
—— (1987) *Women and War* (New York).
—— (1992) 'Sovereignty, Identity, Sacrifice', in V. S. Peterson (ed.), in *Gendered States: Feminist (Re)visions of International Relations Theory* (Boulder).
Emmanuel, A. (1972) *Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade* (New York).
Emy, H. V. (1993) *Remaking Australia* (Melbourne).
Enloe, C. (1989) *Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics* (London).
—— (1994) *The Morning After: Sexual Politics at the End of the Cold War* (Berkeley).
—— (1997) 'Margins, Silences, and Bottom-Rungs: How to Overcome the Underestimation of Power in the Study of International Relation', in S. Smith, K. Booth and M. Zalewski (eds), *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge).
—— (2000) *Manoeuvers: The International Politics of Militarizing Women's Lives* (Berkeley).
Eschle, C. and Maiguaschca, B. (eds) (2005) *Critical Theories, World Politics, and the 'Anti-Globalization Movement'* (London).
Escobar, A. (1995) *Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World* (Princeton).
Escudé, C. (1997) *Foreign Policy Theory in Menem's Argentina* (Gainesville).

Esteva, G. and Prakash, M. S. (1997) 'From Global Thinking to Local Thinking', in M. Rahnema (ed.) with V. Bawtree, *The Post-Development Reader* (London), originally in *Interculture*, 29(2) (1996).
Falk, R. (1999) *Predatory Globalization: A Critique* (Cambridge).
Ferguson, Y. H., and Mansbach, R. W. (1996) *Polities: Authorities, Identities and Change* (South Carolina).
Fierke, K. M. (1998) *Changing Games, Changing Strategies: Critical Investigations in Security* (Manchester).
—— (2007) *Critical Approaches to International Security* (Cambridge).
Finger, M. (1993) 'Politics of the UNCED Process', in W. Sachs (ed.), *Global Ecology* (London).
Finnemore, M. (1996) 'Norms, Culture, and World Politics: Insights from Sociology's Institutionalism', *International Organization*, 50(2).
—— (2001) 'Exporting the English School?', *Review of International Studies*, 27(3).
Finnemore, M. and Toope, S. J. (2001) 'Alternatives to "Legalization": Richer Views of Law and Politics', *International Organization*, 55(3).
Finnis, J. (1996), 'The Ethics of War and Peace in the Catholic Natural Law Tradition', in T. Nardin (ed.), *The Ethics of War and Peace: Religious and Secular Perspectives* (Princeton).
Finnis, J., Boyle, J. M., and Grisez, G. (1987) *Nuclear Deterrence, Morality and Realism* (Oxford).
Fischer, M. (1992) 'Feudal Europe, 800–1300: Communal Discourse and Conflictual Practices', *International Organisation*, 46(2).
Forbes, I. and Hoffman, M. (eds) (1993) *Political Theory, International Relations and the Ethics of Intervention* (Basingstoke).
Forde, S. (1992) 'Classical Realism', in T. Nardin and D. Mapel (eds), *Traditions of International Ethics* (Cambridge).
Forsyth, M. (1979) 'Thomas Hobbes and the External Relations of States', *British Journal of International Studies*, 5.
—— (1981) *Unions of States: The Theory and Practice of Confederation* (New York).
Forsyth, M., Keens-Soper, H. M. A. and Savigear P. (eds) (1970) *The Theory of International Relations: Selected Texts from Gentili to Treitschke* (New York).
Forum on Chomsky, *Review of International Studies*, 29(4).
Foucault, M. (1977) *Discipline and Punish* (Harmondsworth).
—— (1987) 'Nietzsche, Genealogy, History', in M. T. Gibbons (ed.), *Interpreting Politics* (London).
—— (2003) 'Society Must be Defended': Lectures at the College de France, 1975–1976 (New York).
Frank, A. G. (1967) *Capitalism and Underdevelopment in Latin America* (New York).
Frank, A. G., and Gills, B.K., (eds) (1993) *The World System: Five Hundred Years or Five Thousand?* (London).
Friedman, E. (1995) Women's Human Rights: The Emergence of a Movement', in J. Peters and A. Wolper (eds), *Women's Rights/Human Rights: International Feminist Perspectives* (New York).

Friedman, G. (1981) *The Political Philosophy of the Frankfurt School* (New York).
Friedman, T. (2000) *The Lexus and the Olive Tree* (London).
Fukuyama, F. (1992) *The End of History and the Last Man* (London).
—— (2002) 'History and September 11', in K. Booth and T. Dunne (eds), *Worlds in Collision* (London).
Gabriel, C. and Macdonald, L. (1994) Women's Transnational Organizing in the Context of NAFTA: Forging Feminist Internationality', *Millennium*, 23(3).
Gaddis, J. (1992–3) 'International Relations Theory and the End of the Cold War', *International Security*, 15, 5–53.
Gallie, W. B. (1978) *Philosophers of Peace and War* (Cambridge).
Gamble, A. (1981) *An Introduction to Modern Social and Political Thought* (London).
—— (1999) 'Marxism after Communism: Beyond Realism and Historicism', *Review of International Studies*, 25.
Gardner, R. N. (1990) 'The Comeback of Liberal Internationalism', *The Washington Quarterly*, 13(3).
Garnett, J. C. (1984) *Commonsense and the Theory of International Politics* (London).
Gatens, M. (1991) *Feminism and Philosophy* (Bloomington).
Gellner, E. (1974) *Legitimation of Belief* (Cambridge).
Gentry, C. and Sjoberg, L. (2008) *Mothers, Monsters, Whores: Women's Violence in Global Politics* (London).
George, J. (1994) *Discourses of Global Politics: A Critical (Re)Introduction* (Boulder).
George, J. and Campbell, D. (1990) 'Patterns of Dissent and the Celebration of Difference: Critical Social Theory and International Relations', *International Studies Quarterly*, 34(3).
Gibson, K., Law, L. and McKay, D. (2001) 'Beyond Heroes and Victims: Filipina Contract Migrants, Economic Activism and Class Transformations', *International Feminist Journal of Politics*, 3(3).
Giddens, A. (1981) *A Contemporary Critique of Historical Materialism* (London).
—— (1985) *The Nation-State and Violence* (Cambridge).
Gill, S. (ed.) (1993a) *Gramsci, Historical Materialism and International Relations* (Cambridge).
—— (1993b) 'Gramsci and Global Politics: Towards a Post-Hegemonic Research Agenda', in S. Gill, *Gramsci, Historical Materialism and International Relations* (Cambridge).
—— (1995) 'Globalization, Market Civilisation and Disciplinary Neo-Liberalism', *Millennium*, 24(4).
—— (1996) 'Globalization, Democratization, and the Politics of Indifference', in J. Mittelman (ed.), *Globalization: Critical Reflections* (Boulder).
—— (2003) *Power and Resistance in the New Global Order* (London).
Gilligan, C. (1982) *In a Different Voice: Psychological Theory and Women's Development* (Cambridge).
Gills, B. K., and Thompson, W. R., (eds) (2006) *Globalization and Global History* (Abingdon).

Gilpin, R. (1981) *War and Change in World Politics* (Cambridge).
—— (1986) 'The Richness of the Tradition of Political Realism', in R. O. Keohane (ed.), *Neo-Realism and Its Critics* (New York).
—— (1996) 'No One Loves a Political Realist,' *Security Studies*, 5.
Glaser, C. L. (1997) 'The Security Dilemma Revisited,' *World Politics*, 50.
Glaser, C. L. and Kaufmann, C. (1998) 'What is the Offense-Defense Balance and Can We Measure It?', *International Security*, 22.
Goetz, A.-M. (1991) 'Feminism and the Claim to Know: Contradictions in Feminist Approaches to Women in Development', in R. Grant and K. Newland (eds), *Gender and International Relations* (London).
Goldstein, J. (2001) *War and Gender* (Cambridge).
Goldthorpe, J. (1991) 'The Uses of History in Sociology: Reflections on Some Recent Tendencies', *British Journal of Sociology*, 42(2).
Gong, G. (1984) *The Standard of Civilisation in International Society* (Oxford).
Goodin, R. (1992) *Green Political Theory* (Cambridge).
Gouldner, A. (1980) *The Two Marxisms: Contradictions and Anomalies in the Development of Theory* (New York).
Graham, G. (2008) *Ethics and International Relations*, 2nd edn (Malden).
Grant, R. and Newland, K. (eds) (1991) *Gender and International Relations* (London).
Gray, J. G. (1959) *The Warriors* (New York).
—— (2004) *Al Qaeda and What It Means To Be Modern* (London).
Gray, M. M., Kittleson, M. C., and Sandholtz, W. (2006) 'Women and Globalization: A Study of 180 Countries, 1975–2000', *International Organization*, 60(2).
Grieco, J. M. (1988) 'Anarchy and the Limits of Cooperation', *International Organization*, 42(3).
—— (1997) 'Realist International Theory and the Study of World Politics', in M. W. Doyle and G. J. Ikenberry (eds), *New Thinking in International Relations Theory* (Boulder).
Gulick, E. V. (1967) *Europe's Classical Balance of Power: A Case History of the Theory and Practice of One of the Great Concepts of European Statecraft* (New York).
Guzzini, S. (1998) *Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death Foretold* (London).
Haacke, J. (2005) 'The Frankfurt School and International Relations: On the Centrality of Recognition', *Review of International Studies*, 31(1).
Haas, P. (1989) 'Do Regimes Matter? Epistemic Communities and Mediterranean Pollution Control', *International Organization*, 43(3).
—— (1990) *Saving the Mediterranean: The Politics of International Environmental Cooperation* (New York).
—— (1992) 'Introduction: Epistemic Communities and International Policy Coordination', *International Organization*, 46(1).
—— (2000) 'Social Constructivism and the Evolution of Multilateral Environmental Governance', in A. Prakash and J. Hart (eds), *Globalization and Governance* (London).

Haas, P. M., Keohane, R. O. and Levy, M. A. (1993) *Institutions for the Earth: Sources of Effective Environmental Protection* (Massachusetts).
Habermas, J. (1979) *Communication and the Evolution of Society* (Boston).
—— (1984a) *Communication and the Evolution of Society* (London).
—— (1984b) *The Theory of Communicative Action, 1: Reason and the Rationalization of Society* (Cambridge).
—— (1987) *The Philosophical Discourse of Modernity: Twelve Lectures* (Cambridge).
—— (1990) *Moral Consciousness and Communicative Action* (Cambridge).
—— (1993) *Justification and Application: Remarks on Discourse Ethics* (Cambridge).
—— (1994) *The Past as Future* (Cambridge).
—— (1997) 'Kant's Idea of Perpetual Peace, with the Benefit of Two Hundred Years' Hindsight', in J. Bohman and M. Lutz-Bachmann (eds), *Perpetual Peace: Essays on Kant's Cosmopolitan Ideal* (London).
—— (1998) *The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory* (Cambridge).
—— (1999) 'Bestiality and Humanity: A War on the Border between Legality and Morality', *Constellations*, 6(3).
—— (2003a) 'Interpreting the Fall of a Monument', *Constellations*, 10(3).
—— (2003b) 'Fundamentalism and Terror – A Dialogue with Jürgen Habermas', in Giovann Borradori (ed.), *Philosophy in a Time of Terror: Dialogues with Jürgen Habermas and Jacques Derrida* (Chicago).
—— (2006) *The Divided West* (Cambridge).
Habermas, J. and Derrida, J. (2003) 'February 15, or What Binds Europeans Together: A Plea for a Common Foreign Policy, Beginning in the Core of Europe', *Constellations*, 10(3).
Hahn, R.W. and Richards, K.R. (1989) 'The Internationalisation of Environmental Regulation', *Harvard International Law Journal*, 30(2).
Hajer, M. (1995) *The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernisation and the Policy Process* (Oxford).
Hall, I. (2006) *The International Political Thought of Martin Wight* (Basingstoke).
Hall, P.A. and Taylor, R.C.R. (1996) 'Political Science and the Three New Institutionalisms', *Political Studies*, 44(5).
Hall, R. B. (1999) *National Collective Identity: Social Constructs and International Systems* (New York).
Hall, R. B., and Kratochwil, F. (1993) 'Medieval Tales: Neorealist "Science" and the Abuse of History', *International Organisation*, 47(3).
Halliday, F. (1983) *The Making of the Second Cold War* (London).
—— (1988a) 'Three Concepts of Internationalism', *International Affairs*, 64.
—— (1988b) 'Hidden from International Relations: Women and the International Arena', *Millennium*, 17(3).
—— (1990) 'The Pertinence of International Relations', *Political Studies*, 38(1).
—— (1994) *Rethinking International Relations* (London).
—— (1999) *Revolution and World Politics: The Rise and Fall of the Fifth Great Power* (Basingstoke).

Hanochi, S. (2003) 'Constitutionalism in a Modern Patriarchal State: Japan, the Sex Sector and Social Reproduction', in I. Bakker and S. Gill (eds), *Power, Production and Social Reproduction* (Basingstoke).

Hansenclever, A., Mayer, P. and Rittberger, V. (1996) 'Interests, Power, Knowledge: The Study of International Regimes', *Mershon International Studies Review*, 40(2).

Hardin, G. (1968) 'The Tragedy of the Commons', *Science*, 162.

—— (1974) 'The Ethics of a Lifeboat', *BioScience*.

Harding, S. (1986) *The Science Question in Feminism* (Ithaca).

—— (1987) *Feminism and Methodology* (Bloomington).

Harvey, D. (2003) *The New Imperialism* (Oxford).

Hashmi, S. H. (ed.) (2002) *Islamic Political Ethics: Civil Society, Pluralism, and Conflict* (Princeton).

Haslam, J. (2002) *No Virtue Like Necessity: Realist Thought in International Relations since Machiavelli* (New Haven).

Havel, V. (1999) 'Speech on Kosovo', *The New York Review of Books*, June 10.

Hay, C. (1999) 'Marxism and the State', in A. Gamble *et al.* (eds), *Marxism and Social Science* (London).

Hayward, T. (1995) *Ecological Thought: An Introduction* (Cambridge).

—— (1998) *Political Theory and Ecological Values* (Cambridge).

Heilbroner, R. (1974) *An Inquiry into the Human Prospect* (New York).

Heins, V. (2008) *Non Governmental Organizations in International Society: Struggles over Recognition* (Basingstoke).

Held, D. (ed.) (1993) *Prospects for Democracy: North, South, East, West* (Cambridge).

—— (1995) *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Democracy* (Cambridge).

—— (2004) *Global Covenant: The Social Democratic Alternative to the Washington Consensus* (Cambridge).

Held, D. and McGrew, A. (eds), *The Global Transformations Reader* (Cambridge).

Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D. and Perraton, J. (1999) *Global Transformations* (Cambridge).

Helleiner, E. (1996) 'International Political Economy and the Greens', *New Political Economy*, 1(1).

—— (2000) 'New Voices in the Globalization Debate: Green Perspectives on the World Economy', in R. Stubbs and G. Underhill (eds), *Political Economy and the Changing Global Order*, 2nd edn (Oxford).

Helman, G. B. and Ratner, S. R. (1992–93) 'Saving Failed States', *Foreign Policy*, 89.

Hempel, L. (1996) *Environmental Governance: The Global Challenge* (Washington).

Herz, J. H. (1976) *The Nation-State and the Crisis of World Politics: Essays on International Politics in the Twentieth Century* (New York).

Hildyard, N. (1993) 'Foxes in Charge of the Chickens', in W. Sachs (ed.), *Global Ecology* (London).

Hill, C. J. (1999) 'Where are we Going? International Relations, the Voice from Below', *Review of International Studies*, 25(1).

—— (2003) *The Changing Politics of Foreign Policy* (Basingstoke).
Hintze, O. (1975) *The Historical Essays of Otto Hintze* (edited with an introduction by Felix Gilbert), (Oxford).
Hirst, P. and Thompson, G. (1996) *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance* (Cambridge).
Hobden, S. (1998) *International Relations and Historical Sociology: Breaking Down Boundaries* (London).
Hobden, S., and Hobson, J. M. (eds) (2002) *Historical Sociology and International Relations* (Cambridge).
Hobsbawm, E. (2000) *The New Century* (London).
—— (2002) The Observer, 22 September, http://www.observer.co.uk/comment/story/0,6903,796531,00.html
—— (2007) *Globalisation, Democracy and Terrorism* (Little, Brown).
Hobson, J. (2004) *The Eastern Origins of Western Civilisation* (Cambridge).
Hoffman, M. (1987) 'Critical Theory and the Inter-Paradigm Debate', *Millennium*, 16(2).
—— (1991) 'Restructuring, Reconstruction, Reinscription, Rearticulation: Four Voices in Critical International Theory', *Millennium*, 20(2).
—— (1992) 'Third-Party Mediation and Conflict-Resolution in the Post-Cold War World', in J. Baylis and N. Rengger (eds), *Dilemmas of World Politics* (Oxford).
—— (1993) 'Agency, Identity and Intervention', in I. Forbes and M. Hoffman (eds), *Political Theory, International Relations and the Ethics of Intervention* (London).
Hoffmann, S. (1990) 'International Society', in J. D. B. Miller and R. J. Vincent (eds), *Order and Violence: Hedley Bull and International Relations* (Oxford).
—— (1995) 'The Crisis of Liberal Internationalism', *Foreign Policy*, 98.
Hollis, M. and Smith S. (1990) *Explaining and Understanding International Relations* (Oxford).
Holsti, K. (1985) *The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory* (Boston).
Holzgrefe, J. L. and Keohane, R. O. (eds) (2003) *Humanitarian Intervention: Ethical, Legal, and Political Dilemmas* (Cambridge).
Homer-Dixon, T. (1993) 'Physical Dimensions of Global Change', in N. Choucri (ed.), *Global Accord: Environmental Challenges and International Responses* (Cambridge).
—— (1999) *Environment, Scarcity and Violence* (Princeton).
Hooper, C. (2000) *Manly States: Masculinities, International Relations, and Gender Politics* (New York).
Hopf, T. (1998) 'The Promise of Constructivism in International Relations Theory', *International Security*, 23(1).
Horkheimer, M. (1972) *Critical Theory* (New York).
Horkheimer, M. and Adorno, T. (1972) *Dialectic of Enlightenment* (New York).
Hoskyns, C. (1996) *Integrating Gender: Women, Law and Politics in the European Union* (London).
Hoskyns, C. and Rai, S. (2007) 'Recasting the Global Political Economy: Counting Women's Unpaid Work', *New Political Economy*, 12(3).

Hovden, E. (1999) 'As If Nature Doesn't Matter: Ecology, Regime Theory and International Relations', *Environmental Politics*, 8(2).
Howard, M. (1978) *War and the Liberal Conscience* (Oxford).
Hui, V. T.-B. (2005) *War and State Formation in Ancient China and Early Modern Europe* (Cambridge).
Humphreys, D., Paterson, M. and Pettiford, L. (eds) (2003) 'Global Environmental Governance for the 21st Century', *Global Environmental Politics*, Special Issue, 3(2).
Hunt, L. (2007) *Inventing Human Rights: A History* (Norton).
Huntington, S. (1993) 'The Clash of Civilisations', *Foreign Affairs*, 72.
—— (1996) *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York).
Hurd, I. (2005) 'The Strategic Use of Liberal Internationalism: Libya and Sanctions, 1992–2003', *International Organization*, 59.
—— (2007) *After Anarchy: Legitimacy and Power in the United Nations Security Council* (Princeton).
Hurrell, A. (1993) 'International Society and the Study of International Regimes: A Reflective Approach', in V. Rittberger (ed.), *Regime Theory and International Relations* (Oxford).
—— (1994) 'A Crisis of Ecological Viability – Global Environmental Change and the Nation-State', *Political Studies*, Special Issue, 42.
—— (2002) 'There Are No Rules (George W. Bush): International Order after September 11', *International Relations*, 16.
—— (2006) 'The State', in A. Dobson and R. Eckersley (eds), *Political Theory and the Ecological Challenge* (Cambridge).
—— (2007) *On Global Order: Power, Values and the Constitution of International Society* (Oxford).
Hurrell, A. and Kingsbury, B. (1992) *The International Politics of the Environment* (Oxford).
Hutchings, K. (1999) *International Political Theory: Rethinking Ethics in a Global Era* (London).
—— (2000) 'Towards a Feminist International Ethics', *Review of International Studies*, Special Issue, 26.
—— (2004) 'From morality to politics and back again: Feminist international ethics and the civil society argument', *Alternatives*, 24.
Ignatieff, M. (2004) *The Lesser Evil: Political Ethics in an Age of Evil* (Princeton).
Ikenberry, J. G. (2000) *After Victory* (Princeton).
IUCN (1980) *World Conservation Strategy* (Gland).
Jackson, R. (1990) *Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World* (Cambridge).
—— (2000) *The Global Covenant: Human Conduct in a World of States* (Oxford).
—— (2008) 'From Colonialism to Theology: Encounters with Martin Wight's International Thought', *International Affairs*, 84(2).
Jacoby, T. (1999) 'Feminism, Nationalism and Difference: Reflections on the Palestinian Women's Movement', *Women's Studies International Forum*, 22(5).

Jahn, B. (ed.) (2006) *Classical Theory in International Relations* (Cambridge).
Jaquette, J. (1984) 'Power as Ideology: A Feminist Analysis', in J. H. Stiehm (ed.), *Women's Views of the Political World of Men* (Dobbs Ferry).
Jay, M. (1973) *The Dialectical Imagination* (Boston).
Jeffery, L. A. (2002) *Sex and Borders: Gender, National Identity and Prostitution Policy in Thailand* (Basingstoke).
Jeffery, R. (2006) *Hugo Grotius in International Thought* (Basingstoke).
Jepperson, R., Wendt, A. and Katzenstein, P. J. (1996) 'Norms, Identity, and Culture in National Security', in Peter J. Katzenstein (ed.), *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics* (New York).
Jervis, R. (1978) 'Cooperation Under the Security Dilemma,' *World Politics*, 30.
—— (1998) 'Realism in the Study of World Politics,' *International Organization*, 52.
Johnson, C. (2002) *Blowback*, 2nd edn (London).
Johnson, L. M. (1993) *Thucydides, Hobbes, and the Interpretation of Realism* (DeKalb).
Johnston, A. I. (1995) *Cultural Realism: Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History* (Princeton).
Jones, C. (1999) *Global Justice: Defending Cosmopolitanism* (Oxford).
Jones, D. (1999) *Cosmopolitan Mediation? Conflict Resolution and the Oslo Accords* (Manchester).
—— (2001) 'Creating Cosmopolitan Power: International Mediation as Communicative Action', in R. Wyn Jones (ed.), *Critical Theory and World Politics* (Boulder).
Jones, R. E. (1981) 'The English School of International Relations: A Case for Closure', *Review of International Studies*, 7(1).
Joseph, J. (2002) *Hegemony: A Realist Analysis* (London).
—— (2006) *Marxism and Social Theory* (London).
Kabeer, N. (1994) *Reversed Realities: Gender Hierarchies in Development Thought* (London).
Kahler, M. (1997) 'Inventing International Relations: International Relations Theory After 1945', in M. W. Doyle and G. J. Ikenberry (eds), *New Thinking in International Relations Theory* (Boulder).
Kant, I. (1970) *Kant's Political Writings*, ed. H. Reiss, trans H. Nisbet (Cambridge).
—— (1991) *Political Writings*, ed. H. Reiss, trans. H. B. Nisbet (Cambridge).
—— (1999) *Metaphysical Elements of Justice*, ed. J.Ladd, 2nd edn (London).
Kaplan, R. (1994) 'The Coming Anarchy', *Atlantic Monthly*, February.
Kapoor, I. (2004) 'Deliberative Democracy and the WTO', *Review of International Political Economy*, 11(3).
Kapstein, E. and Mastanduno, M. (eds) (1999) *Unipolar Politics: Realism and State Strategies after the Cold War* (New York).
Kardam, N. (1991) *Bringing Women in: Women's Issues in International Development Programs* (Boulder).
—— (2004) 'The Emerging Global Gender Equality Regime from Neoliberal and Constructivist Perspectives in International Relations', *International Feminist Journal of Politics*, 6(1).

Kassiola, J. J. (2003) 'Afterword: The Surprising Value of Despair and the Aftermath of September 11th', in J. J. Kassiola (ed.), *Explorations in Environmental Political Theory* (Armonk).
Katzenstein, P. J. (1996) *Cultural Norms and National Security: Police and Military in Postwar Japan* (Ithaca).
—— (1999) *Tamed Power: Germany in Europe* (Ithaca).
Katzenstein, P. J. and Okawara, N. (2001/2) 'Japan, Asian-Pacific Security, and the Case for Analytical Eclecticism', *International Security*, 26(3).
Kaufman, S. J., (1997) 'The Fragmentation and Consolidation of International Systems', *International Organization*, 51.
Kaufman, S., Little, R., and Wolhforth, W.C. (eds) (2007) *The Balance of Power in World History* (Basingstoke).
Kaufman-Osborn, T. (2005) 'Gender Trouble at Abu-Ghraib', *Politics and Gender*, 1(4).
Keal, P. (1983) *Unspoken Rules and Superpower Dominance* (London).
—— (2003) *European Conquest and the Rights of Indigenous Peoples: The Moral Backwardness of International Society* (Cambridge).
Keck, M. and Sikkink, K. (1998) *Activist Beyond Borders* (Ithaca).
Keegan, J. (1993) *A History of Warfare* (New York).
Keeley, L. H. (1996) *War before Civilization: The Myth of the Peaceful Savage* (Oxford).
Keene, E. (2002) *Beyond the Anarchical Society: Grotius, Colonialism and Order in World Politics* (Cambridge).
—— (2005) *International Political Thought: A Historical Introduction* (Cambridge).
Kelly, D. (2003) 'Karl Marx and Historical Sociology', in G. Delanty and E. Isin (eds) *Handbook of Historical Sociology* (London).
Kelsay, J. (2007) *Arguing the Just War in Islam* (Cambridge, MA).
Kennan, G. F. (1954) *Realities of American Foreign Policy* (Princeton).
—— (1985/6) 'Morality and Foreign Policy,' *Foreign Affairs*, 63.
Keohane, R. O. (1984) *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton).
—— (1986) 'Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond', in R. O. Keohane (ed.), *Neo-Realism and Its Critics* (New York).
—— (1988) 'International Institutions: Two Approaches', *International Studies Quarterly*, 32(4).
—— (1989a) *International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory* (Boulder).
—— (1989b) 'International Relations Theory: Contributions of a Feminist Standpoint', *Millennium*, 18(2).
Keohane, R. O. and Nye, J. (eds) (1972) *Transnationalism and World Politics* (Massachusetts).
—— (1977) *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston).
Kier, E. (1997) *Imagining War: French and British Military Doctrine Between the Wars* (Princeton).
Kinsella, H. M. (2005) 'Securing the Civilian: Sex and Gender in the Laws of War' in M. Barnett and R. Duvall (eds), *Power in Global Governance* (Cambridge).

Kiser, E., and Hechter, M. (1991) 'The Role of General Theory in Comparative-Historical Sociology', *American Journal of Sociology*, 97(1).
—— (1998) 'The Debate on Historical Sociology: Rational Choice Theory and its Critics', *American Journal of Sociology*, 104(3).
Kissinger, H. A. (1957) *A World Restored: Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace, 1812–22* (Boston).
—— (1977) *American Foreign Policy* (New York).
Klare, M. (2001) *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict* (New York).
Klein, B. (1994) *Strategic Studies and World Order: The Global Politics of Deterrence* (Cambridge).
Klotz, A. (1995) *Norms in International Relations: The Struggle Against Apartheid* (Ithaca).
Knei-Paz, B. (1978) *The Social and Political Thought of Leon Trotsky* (Oxford).
Koontz, T. J. (1996) 'Christian Nonviolence: An Interpretation', in T. Nardin (ed.), *The Ethics of War and Peace: Religious and Secular Perspectives* (Princeton).
Korac, M. (1998) 'Ethnic Nationalism, War and the Patterns of Social, Political and Sexual Violence against Women: The Case of Post-Yugoslav Countries', *Identities*, 5(2).
Koskenniemi, M. (2001) *The Gentle Civilizer of Nations: The Rise and Fall of International Law 1870–1960* (Cambridge).
—— (2007) 'The Fate of Public International Law: between Technique and Politics', *Modern Law Review*, 70(1).
Koslowski, R. and Kratochwil, F. (1995) 'Understanding Change in International Politics: The Soviet Empire's Demise and the International System', in R. N. Lebow and T. Risse-Kappen (eds), *International Relations Theory after the Cold War* (New York).
Kothari, A. (1992) 'The Politics of the Biodiversity Convention', *Economic and Political Weekly*, 27.
Krasner, S. (1983) 'Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables', in S. D. Krasner (ed.), *International Regimes* (Ithaca).
—— (1999) *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton).
Kratochwil, F. (1988/9) 'Regimes, Interpretation and the "Science" of Politics: A Reappraisal', *Millennium*, 17(2).
—— (1993) 'The Embarrassment of Changes: Neo-realism as the Science of Realpolitik Without Politics', *Review of International Studies*, 19(1).
—— (2000) 'Constructing a New Orthodoxy? Wendt's' "Social Theory of International Politics and the Constructivionist Challenge"', *Millennium: Journal of International Studies*, 29(1).
Kratochwil, F and Ruggie, J. G. (1986) 'International Organization: A State of the Art on an Art of the State?', *International Organization*, 40(4).
Kricken, R. van (1998) *Norbert Elias* (London).
Krippendorf, E. (1982) *International Relations as a Social Science* (Brighton).
Kubalkova, V. and Cruickshank, A. (1980) *Marxism-Leninism and the Theory of International Relations* (London).

Kuehls, T. (1996) *Beyond Sovereign Territory: The Space of Ecopolitics* (Minneapolis).
Kuper, A. (2005) *Global Responsibilities: Who Must Deliver on Human Rights?* (London).
Kymlicka, W. (1989) *Liberalism, Community and Culture* (Oxford).
Labs, E. J. (1997) 'Beyond Victory: Offensive Realism and the Expansion of War Aims', *Security Studies*, 6.
Laferrière, E. (1996) 'Emancipating International Relations Theory: An Ecological Perspective', *Millennium*, 25(1).
Laferrière, E. and Stoett, P. (1999) *Ecological Thought and International Relations Theory* (London).
—— (2006) *International Ecopolitical Theory: Critical Approaches*, (Vancouver).
Laffey, M. and Weldes, J. (1997) 'Beyond Belief: Ideas and Symbolic Technologies in the Study of International Relations', *European Journal of International Relations*, 3(2).
Lawson, G. (2007) 'Historical Sociology in International Relations: Open Society, Research Programme and Vocation', *International Politics*, 44(4).
Layne, C. (1993) 'The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Arise', *International Security*, 17.
Lebow, R. N. (2003) *The Tragic Vision of Politics: Ethics, Interests and Orders* (Cambridge).
Lee, K. (1993) 'To De-Industrialize – Is it so Irrational?', in A. Dobson and P. Lucardie (eds), *The Politics of Nature: Explorations in Green Political Theory* (London).
Lenin, V. (1964) *Collected Works*, 20 (Moscow).
—— (1968) *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism* (Moscow).
Levinas, E. (1969) *Totality and Infinity: An Essay on Exteriority* (Pittsburgh).
Levy, J. S. (1989) 'The Causes of War: A Review of Theories and Evidence', in P. E. Tetlock (ed.), *Behaviour, Society and Nuclear War* (New York).
Ling, L. H. (2001) *Post-colonial IR: Conquest and Desire between Asia and the West* (London).
Linklater, A. (1990a) *Men and Citizens in the Theory of International Relations*, 2nd edn (London).
—— (1990b) *Beyond Realism and Marxism: Critical Theory and International Relations* (London).
—— (1992a) 'The Question of the Next Stage in International Relations Theory: A Critical Theoretical Point of View', *Millennium*, 21(1).
—— (1992b) 'What is a Good International Citizen?', in P. Keal (ed.), *Ethics and Foreign Policy* (Canberra).
—— (1993) 'Liberal Democracy, Constitutionalism and the New World Order', in R. Leaver and J. L. Richardson (eds), *Charting the Post-Cold War Order* (Colorado).
—— (1997) 'The Achievements of Critical Theory', in S. Smith, K. Booth and M. Zalewski (eds), *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge).
—— (1998) *The Transformation of Political Community; Ethical Foundations of the Post-Westphalian Era* (Cambridge).

—— (1999) 'Transforming Political Community: A Response to the Critics', *Review of International Studies*, 25(1).
—— (2001) 'Citizenship, Humanity and Cosmopolitan Harm Conventions', *International Political Science Review*, 22(3).
—— (2002a) 'The Problem of Harm in World Politics: Implications for the Sociology of States-Systems', *International Affairs*, 78(8).
—— (2002b) 'Unnecessary Suffering', in K. Booth and T. Dunne (eds), *Worlds in Collision: Terror and the Future of Global Order* (London).
—— (2007a) *Critical Theory and World Politics: Citizenship, Sovereignty and Humanity* (London).
—— (2007b) 'Torture and Civilisation', *International Relations*, 21(1).
Linklater, A. and Suganami, H. (2006) *The English School of International Relations: A Contemporary Assessment* (Cambridge).
Lipschutz, R. D. (1997) 'From Place to Planet: Local Knowledge and Global Environmental Governance', *Global Governance*, 3(1).
Lisle, D. (2000) 'Consuming Danger: Reimagining the War/Tourism Divide', *Alternatives*, 25(1).
Litfin, K. (ed.) (1998) *The Greening of Sovereignty in World Politics* (Cambridge, MA).
Little, R. (2000) 'The English School's Contribution to the Study of International Relations', *European Journal of International Relations*, 6.
Locher, B. and Prugl, E. (2001) 'Feminism and Constructivism: Worlds Apart or Sharing the Middle Ground?', *International Studies Quarterly*, 45(1).
Loh, J. and Wackernagel, W. (eds) (2004) *The Living Planet Report 2004* (Gland).
Long, D. (1996) *Towards a New Liberal Internationalism: The International Theory of J. A. Hobson* (Cambridge).
Long, D. and Wilson, P. (eds) (1995) *Thinkers of the Twenty Years' Crisis* (Oxford).
Low, N. and Gleeson, B. (1998) *Justice, Nature and Society* (London).
Luke, T. L. (1997) *Ecocritique: Contesting the Politics of Nature, Economy, and Culture* (Minneapolis).
Lukes, S. (1985) *Marxism and Morality* (Oxford).
Lynch, C. (1999) *Beyond Appeasement: Reinterpreting Interwar Peace Movements in World Politics* (Ithaca).
Lynch, M. (1999) *State Interests and Public Spheres: The International Politics of Jordanian Identity* (New York).
—— (2000) 'The Dialogue of Civilisations and International Public Spheres', *Millennium*, 29(2).
Lynn-Jones, S. M. (1995) 'Offense-Defense Theory and Its Critics', *Security Studies*, 4.
Lynn-Jones, S. M. and Miller, S. E. (1995) 'Preface', in M. E. Brown, S. M. Lynn-Jones and S. E. Miller (eds), *The Perils of Anarchy: Contemporary Realism and International Security* (Cambridge).
Lyotard, J.-F. (1984) *The PostModern Condition: A Report on Knowledge* (Manchester).
—— (1993) 'The Other's Rights', in S. Shute and S. Hurley (eds), *On Human Rights: The Oxford Amnesty Lectures* (New York).

Machiavelli, N. (1970) *The Discourses* (Harmondsworth).
—— (1985) *The Prince* (Chicago).
Mackie, V. (2001) 'The Language of Globalization, Transnationality, and Feminism', *International Feminist Journal of Politics*, 3(2).
Mackinder, H. J. (1919) *Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction* (New York).
Maclean, J. (1981) 'Marxist Epistemology, Explanations of "Change" and the Study of International Relations', in B. Buzan and R. B. Jones (eds), *Change in the Study of International Relations: The Evaded Dimension* (London).
MacMillan, J. (1995) 'A Kantian Protest Against the Peculiar Discourse of Inter-Liberal State Peace', *Millennium*, 24(4).
—— (1998) *On Liberal Peace: Democracy, War and International Order* (London).
MacPherson, C. B. (1973) *Democratic Theory* (Oxford).
—— (1977) *The Life and Times of Liberal Democracy* (Oxford).
Magnusson, W. (1996) *The Search for Political Space: Globalization, Social Movements and the Urban Political Experience* (Toronto).
Maiguaschca, B. (2003) 'Introduction: Governance and Resistance in World Politics', *Review of International Studies*, 29.
Malcolm, N. (2002) 'Hobbes's Theory of International Relations', in N. Malcolm, *Aspects of Hobbes* (Oxford).
Mandalios, J. (2003) 'Civilizational Complexes and Processes: Elias, Nelson and Eisenstadt', in G. Delanty and E. Isin (eds) *Handbook of Historical Sociology* (London).
Mandle, J. (2006) *Global Justice* (Cambridge).
Mann, M. (1986) *The Sources of Social Power, vol. 1: A History of Power from the Beginning to 1760AD* (Cambridge).
—— (1994) *The Sources of Social Power, vol. 2: The Rise of Classes and Nation States, 1760–1914* (Cambridge).
—— (1994) 'In Praise of Macro-Sociology: Reply to Goldthorpe', *British Journal of Sociology*, 45(1).
Manning, P. (2003) *Navigating World History: Historians Create Global Past* (Basingstoke).
Mantle, D. (1999) *Critical Green Political Theory and International Relations Theory – Compatibility or Conflict*, PhD thesis, Keele University.
Maoz, Z. and Russett, B. (1993) 'Normative and Structural Causes of Democratic Peace, 1946–1986', *American Political Science Review*, 87(3).
Marchand, M. and Runyan, A. S. (eds) (2000) *Gender and Global Restructuring: Sites, Sightings and Resistances* (New York).
Martin, R. and Reidy, D. A. (eds) (2006) *Rawls's Law of Peoples: A Realistic Utopia?* (Malden).
Marx, K. (1966) *The Poverty of Philosophy* (Moscow).
—— (1973) *Grundrisse* (Harmondsworth).
—— (1977a) 'Capital', 1, in D. McLellan (ed.), *Karl Marx: Selected Writings* (Oxford).
—— (1977b) 'Theses on Feuerbach', in D. McLellan (ed.), *Karl Marx: Selected Writings* (Oxford).

—— (1977c) 'Towards A Critique of Hegel's Philosophy of Right: Introduction', in D. McLellan (ed.), *Karl Marx: Selected Writings* (Oxford).
—— (1977d) 'Economic and Philosophical Manuscripts', in D. McLellan (ed.), *Karl Marx: Selected Writings* (Oxford).
—— (1977e) 'The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte', in D. McLellan (ed.), *Karl Marx: Selected Writings* (Oxford).
Marx, K. and Engels, F. (1971) *Ireland and the Irish Question* (London).
—— (1977) 'The Communist Manifesto', in D. McLellan (ed.), *Karl Marx: Selected Writings* (Oxford).
Mastanduno, M. (1991) 'Do Relative Gains Matter? America's Response to Japanese Industrial Policy,' *International Security*, 16.
—— (1997) 'Preserving the Unipolar Moment: Realist Theories and US Grand Strategy after the Cold War,' *International Security*, 21.
Mattingly, G. (1956) *Renaissance Diplomacy* (Boston).
May, L. (2004) *Crimes against Humanity: A Normative Account* (Cambridge).
Mayall, J. (ed.) (1996) *The New Interventionism 1991–1994: United Nations Experience in Cambodia, Former Yugoslavia and Somalia* (Cambridge).
—— (2000) *World Politics: Progress and its Limits* (Cambridge).
Mazlish, B. (1989) *The New Science: The Breakdown of Connections and the Birth of Sociology* (Oxford).
—— (2006) *The New Global History* (Abingdon).
Mazlish, B., and Irigye, A. (eds) (2005) *The Global History Reader* (London).
McClure, K. (1992) 'The Issue of Foundations: Scientized Politics, Politicized Science and Feminist Critical Practice', in J. W. Scott and J. Butler (eds), *Feminists Theorize the Political* (New York).
McGlen, N. E. and Sarkees, M. R. (eds) (1993) *Women in Foreign Policy: The Insiders* (New York).
McIntire, C. T. (ed.) (1979) *Herbert Butterfield: Writings on Christianity and History* (New York).
McNeill, J. R., and McNeill, W. H. (2003) *The Human Web: A Bird Eye's View of World History* (New York).
McNeill, W. H. (1979) *A World History* (Oxford).
—— (1986) *Mythistory and other Essays* (London).
—— (1995) 'The Changing Shape of World History', *History and Theory*, 34(2).
Meadowcroft, J. (2006) 'Greening the State', *Politics and Ethics Review*, 2(2).
Meadows, D. and Randers, J. (1992) *Beyond the Limits* (London).
Meadows, D., Meadows, D., Randers, J. and Behrens, W. (1972) *The Limits to Growth* (London).
Mearsheimer, J. (1990) '"Back to the Future": Instability in Europe After the Cold War', *International Security*, 15(1).
—— (1994/5) 'The False Promise of International Institutions', *International Security*, 19.
—— (1995) 'A Realist Reply', *International Security*, 20.
—— (2001) *The Tragedy of Great Power Politics* (New York).
Mearsheimer, J. and Walt, S. M. (2002) *Can Saddam Be Contained? History Says Yes*, Belfer Centre for Science and International Affairs, Harvard University (Massachusetts).

Mennell, S. (1990) 'The Globalization of Human Society as a Very Long-Term Social Process: Elias's Theory', *Theory, Culture and Society*, 7(3).
—— (1994) 'The Formation of We-Images: A Process Theory' in C. Calhoun (ed.), *Social Theory and the Politics of Identity* (Oxford).
—— (2007) *The American Civilizing Process* (Cambridge).
Merchant, C. (1980) *The Death of Nature: Women, Ecology and the Scientific Revolution* (San Francisco).
Micklewait, J. and Wooldridge, A. (2000) *A Future Perfect: The Challenge and Hidden Promise of Globalization* (New York).
Mievelle, C. (2005) *Between Equal Rights: A Marxist Theory of International Law* (Leiden).
Millennium: Journal of International Studies (1988), Special Issue: Women and International Relations, 17, 3.
Miller, D. (2007) *National Responsibility and Global Justice* (Cambridge).
Miller, F. (1998) 'Feminisms and Transnationalism', *Gender and History*, 10(3).
Miller, P. (2003) 'Gender and Patriarchy in Historical Sociology', in G. Delanty and E. Isin (eds), *Handbook of Historical Sociology* (London).
Mitchell, R. (2006) 'Problem Structure, Institutional Design, and the Relative Effectiveness of International Environmental Agreements', *Global Environmental Politics*, 6(3).
Mitrany, D. (1948) 'The Functional Approach to World Organisation', *International Affairs*, 24.
Mitter, S. (1986) *Common Fate, Common Bond: Women in the Global Economy* (London).
Modelski, G. (1978) 'The Long Cycle of Global Politics and the Nation-State', *Comparative Studies in Society and History*, 20(2).
Moellendorf, D. (2002) *Cosmopolitan Justice* (Cambridge, MA).
Mohanty, C. (1991) 'Under Western Eyes: Feminist Scholarship and Colonial Discourses', in C. Mohanty, T. A. Russo and L. Torres (eds), *Third World Women and the Politics of Feminism* (Bloomington).
Mol, A. (1996) 'Ecological Modernisation and Institutional Reflexivity: Environmental Reform in the Late Modern Age', *Environmental Politics*, 5(2).
Moon, K. (1997) *Sex Among Allies: Military Prostitution in US–Korea Relations* (New York).
Morefield, J. (2005) *Covenants without Swords: Idealist Liberalism and the Spirit of Empire* (Princeton).
Morgenthau, H. J. (1946) *Scientific Man Versus Power Politics* (Chicago).
—— (1948/54/73) *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York).
—— (1951) *In Defense of the National Interest: A Critical Examination of American Foreign Policy* (New York).
—— (1962) *Politics in the Twentieth Century, I: The Decline of Democratic Politics* (Chicago).
—— (1970) *Truth and Power: Essays of a Decade, 1960–70* (New York).
Morton, A. (2007) *Unravelling Gramsci: Hegemony and Passive Revolution in the Global Political Economy* (London).

Mueller, J. (1989) *Retreat from Doomsday* (New York).
Muthu, S. (2003) *Enlightenment against Empire* (Princeton).
Myers, N. (1993) *Ultimate Security: The Environment as the Basis of Political Stability* (New York).
Nagel, T. (1985) 'War and Massacre', in C. R. Beitz, M. Cohen, T. Scanlon and A. J. Simmons (eds), *International Ethics* (Princeton).
—— (1986) *The View from Nowhere* (Oxford).
—— (2005) 'The Problem of Global Justice', *Philosophy and Public Affairs*, 33(2).
Nairn, T. (1981) *The Break-up of Britain* (London).
Nardin, T. (1983) *Law, Morality, and the Relations of States* (Princeton).
—— (2005) 'Justice and Coercion', in A. J. Bellamy (ed.), *International Society and Its Critics* (Oxford).
—— (2006) 'The Question of Justice', *International Affairs*, 82(3).
—— (2008) 'International Ethics', in C. Reuss-Smit and D. Snidal (eds), *The Oxford Handbook of International Relations* (Oxford).
Nayak, M. and Suchland, J. (2006) 'Gender Violence and Hegemonic Projects: Introduction', *International Feminist Journal of Politics*, 8(4).
Nederveen Pieterse, J. (2004) *Globalization or Empire?* (London).
Nelson, B. (1973) 'Civilizational Complexes and Intercivilizational Encounters', *Sociological Analysis*, 34(2).
Neufeld, M. (1993) 'Interpretation and the "Science" of International Relations', *Review of International Studies*, 19(1).
—— (1995) *The Restructuring of International Relations Theory* (Cambridge).
—— (2000) 'Thinking Ethically – Thinking Critically: International Ethics as Critique', in M. Lensu and J.-S. Fritz (eds), *Value Pluralism, Normative Theory and International Relations* (London).
Newland, K. (1988) 'From Transnational Relationships to International Relations: Women in Development and the International Decade for Women', *Millennium*, 17(3).
Niarchos, C. N. (1995) 'Women, War, and Rape: Challenges Facing the International Tribunal for the Former Yugoslavia', *Human Rights Quarterly*, 17.
Niebuhr, R. (1932) *Moral Man and Immoral Society: A Study in Ethics and Politics* (New York).
—— (1941) *The Nature and Destiny of Man: A Christian Interpretation, I: Human Nature* (New York).
—— (1943) *The Nature and Destiny of Man: A Christian Interpretation, II: Human Destiny* (New York).
Nietzsche, F. (1969) *On the Genealogy of Morals, and Ecce Homo* (New York).
—— (1990) *Twilight of the Idols/The Anti-Christ* (Harmondsworth).
Nisbet, R. A. (1966) *The Sociological Tradition* (London).
Norris, P. and Ingelhart, R. (2003) *Rising Tide: Gender Equality and Cultural Change Around the World* (Cambridge).
Nye, J. S. (1988) Neorealism and Neoliberalism', *World Politics*, 40.
Nyers, P. (1999) 'Emergency or Emerging Identities? Refugees and Transformations in World Order', *Millennium*, 28(1).

O'Neill, O. (1986) *Faces of Hunger: An Essay on Poverty, Justice and Development* (London).
Ohmae, K. (1995) *The End of the Nation State* (New York).
Ong, A. (1997) 'The Gender and Labor Politics of Postmodernity', in L. Lowe (ed.), *The Politics of Culture Under the Shadow of Capital* (Durham).
Onuf, N. (1989) *World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations* (Columbia).
Ophuls, W. (1977) *Ecology and the Politics of Scarcity* (San Francisco).
Organski, A. F. K. and Kugler, J. (1980) *The War Ledger* (Chicago).
O'Riordan, T. (1981) *Environmentalism*, 2nd edn (London).
Ostrom, E. (1990) *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action* (Cambridge).
Owen, J. M. (1994) 'How Liberalism Produces Democratic Peace', *International Security*, 19(2).
Oye, K. (1985) 'Explaining Cooperation Under Anarchy: Hypotheses and Strategies', *World Politics*, 38(1).
Pagden, A. (ed.) (1987) *The Languages of Political Theory in Early-Modern Europe* (Cambridge).
Pangle, T. L. and Ahrensdorf, P. J. (1999) *Justice among Nations: On the Moral Basis of Power and Peace* (Lawrence, KS).
Pateman, C. (1986) 'Introduction', in C. Pateman and E. Gross, *Feminist Challenges: Social and Political Thought* (Sydney).
—— (1989) *The Disorder of Women* (Stanford).
Paterson, M. (1999a) 'Overview: Interpreting Trends in Global Environmental Governance', *International Affairs*, 75(4).
—— (1999b) 'Globalisation, Ecology, and Resistance', *New Political Economy*, 4(1).
—— (2000) *Understanding Global Environmental Politics: Domination, Accumulation, Resistance* (Basingstoke).
—— (2007) 'Environmental Politics: Sustainability and the Politics of Transformation', *International Political Science Review*, 28(5)
Paterson, M., Doran, P. and Barry, J. (2006) 'Green Theory', in D. Marsh, C. Hay and M. Lister (eds), *State Theory: Theories and Issues* (London).
Patomaki, H. (2007) 'Back to the Kantian 'Idea for a Universal History'? Overcoming Eurocentric Accounts of the International Problematic', *Millennium*, 35(3).
Patton, P. (2000) *Deleuze and the Political* (London).
Persram, N. (1994) 'Politicizing the Feminine, Globalizing the Feminist', *Alternatives*, 19(3).
Peters, J. and Wolper, A. (eds) (1995) *Women's Rights/Human Rights: International Feminist Perspectives* (New York).
Peterson, V. S. (1992a) 'Transgressing Boundaries: Theories of Gender, Knowledge and International Relations', *Millennium*, 21(2).
—— (1992b) 'Security and Sovereign States: What is at Stake in Taking Feminism Seriously?', in V. S. Peterson (ed.), *Gendered States: Feminist (Re)visions of International Theory* (Boulder).

—— (2003) *A Critical Rewriting of Global Political Economy: Integrating Reproductive, Productive and Virtual Economies* (New York).

Peterson, V. S. and Runyan, A. S. (1999) *Global Gender Issues*, 2nd edn (Boulder).

Peterson, V. S. and True, J. (1998) 'New Times and New Conversations', in M. Zalewski and J. Parpart (eds), *The Man Question in International Relations* (Boulder).

Pettman, J. (1996) 'An International Political Economy of Sex', in J. Pettman (ed.), *Worlding Women: Towards a Feminist International Politics* (New York).

Philapose, E. (1996) 'The Laws of War and Women's Human Rights', *Hypatia*, 11(4).

Phillips, A. (forthcoming) 'The Protestant Ethic and the Spirit of Jihadism – Transnational Religious Insurgencies and the Transformation of International Orders', *Review of International Studies*.

Philpott, D. (2001) *Revolutions in Sovereignty: How Ideas Shaped Modern International Relations* (Princeton).

Pietila, H. and Vickers, J. (1996) *Making Women Matter: The Role of the United Nations*, 3rd edn (London).

Pijl, K. van der (1998) *Transnational Classes and International Relations* (London).

—— (2007) *Nomads, Empires, States: Modes of Foreign Relations and Political Economy*, vol. 1 (London).

Pitts, J. (2006) *A Turn to Empire: The Rise of Imperial Liberalism in Britain and France* (Princeton).

Plumwood, V. (1993) *Feminism and the Mastery of Nature* (London).

Pogge, T. (ed.) (2001) *Global Justice* (Malden).

—— (2002) *World Poverty and Human Rights* (Cambridge).

Pogge, T. and Moellendorf, D. (2008) *Global Justice: Seminal Essays* (St Paul).

Polanyi, K. (1944) *The Great Transformation* (Boston).

—— (1968) 'Our Obsolete Market Mentality', in G. Dalton (ed.), *Primitive, Archaic and Modern Economies* (New York).

Politics and Ethics Review (2006) 'Symposium on Robyn Eckersley's *The Green State*', *Politics and Ethics Review*, 2(2).

Porritt, J. (1986) *Seeing Green* (Oxford).

Porter, G. and Brown, J. W. (1991) *Global Environmental Politics* (Boulder).

Porter, M. and Judd, E. (eds) (2000) *Feminists Doing Development: A Practical Critique* (London).

Powell, R. (1994) 'Anarchy in International Relations Theory: The Neorealist-Neoliberal Debate', *International Organization*, 48.

Price, R. (1997) *The Chemical Weapons Taboo* (Ithaca).

—— (ed.) (2008) *Moral Limit and Possibility in World Politics* (Cambridge).

Price, R. and Reus-Smit, C. (1998) 'Dangerous Liasions: Critical International Theory and Constructivism', *European Journal of International Relations*, 4(3).

Primoratz, I. (2007) *Civilian Immunity in War* (Oxford).

Princen, T. (2003) 'Principles for Sustainability: From Cooperation and Efficiency to Sufficiency', *Global Environmental Politics*, 3(1).

—— (2005) *The Logic of Sufficiency* (Cambridge).
Programme of the German Green Party (1983) (London).
Prugl, E. (2000) *The Global Construction of Gender* (New York).
—— (2007) 'Gender and EU Politics' in K. E. Jorgensen, M. A. Pollack and B. Rosamond (eds), *The Handbook of European Union Politics* (Oxford).
Prugl, E. and Meyer, M. K. (eds) (1999) *Gender Politics and Global Governance* (Lanham).
Rae, H. (2002) *State Identities and the Homogenization of Peoples* (Cambridge).
Rai, S. M. and Waylen, G. (eds) (2008), *Global Governance: Feminist Perspectives* (New York).
Ralph, J. (2007) *Defending the Society of States: Why America Opposes the International Criminal Court and its Vision of World Society* (Oxford).
Ramraj, V. V. (ed.) (2008) *Emergencies and the Limits of Legality* (Cambridge).
Rao, A. (1995) 'Gender and Culture', in J. Peters and A. Wolper (eds), *Women's Rights/Human Rights: International Feminist Perspectives* (New York).
Rathergeber, M. (1995) 'Gender and Development in Action', in M. H. Marchand and J. L. Parpart (eds), *Feminism/Postmodernism/Development* (London).
Rawls, J. (1971) *A Theory of Justice* (Cambridge, MA).
—— (1999) *The Law of Peoples* (Cambridge, MA).
Raymond, G. A. (1997) 'Problems and Prospects in the Study of International Norms', *Mershon International Studies Review*, 41.
Reanda, L. (1999) 'Engendering the United Nations: The Changing International Agenda', *European Journal of Women's Studies*, 6.
Regan, P. M. and Paskeviciute, A. (2003) Women's Access to Politics and Peaceful States', *Journal of Peace Research*, 40.
Reichberg, G. M., Syse, H., and Begby, E. (eds) (2006) *The Ethics of War: Classic and Contemporary Readings* (Malden).
Reid, J. (2003) Deleuze's War Machine: Nomadism against the State', *Millennium*, 32(1).
Rengger, N. and Thirkell-White, B. (2007) 'Editors' Introduction', Special Issue on Critical International Relations Theory After 25 Years, *Review of International Studies*, 33.
Reus-Smit, C. (1996) 'The Normative Structure of International Society', in F. Osler Hampson and J. Reppy (eds), *Earthly Goods: Environmental Change and Social Justice* (Ithaca).
—— (1999) *The Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity and Institutional Rationality in International Relations* (Princeton).
—— (2000) 'In Dialogue on the Ethic of Consensus: A Reply to Shapcott', *Pacifica Review*, 12(3).
—— (2002a) 'Imagining Society: Constructivism and the English School', *British Journal of Politics and International Relations*, 4(3).
—— (2002b) 'The Idea of History and History with Ideas', in S. Hobden and J. M. Hobson (eds), *Historical Sociology and International Relations* (Cambridge).
—— (2004a) *American Power and World Order* (Cambridge).
—— (ed.) (2004b) *The Politics of International Law* (Cambridge).

Ricardo, D. (1911) *The Principles of Political Economy and Taxation* (London).
Richardson, J. L. (1997) 'Contending Liberalisms – Past and Present', *European Journal of International Relations*, 3(1).
Risse, T. (2000) '"Let's Argue!": Communicative Action in World Politics', *International Organization*, 54(1).
—— (2004) 'Global Governance Communication Action', *Government and Opposition*, 39(2).
Roberts, A. (1993) 'Humanitarian War: Military Intervention and Human Rights', *International Affairs*, 69(3).
Roberts, B. (1984) 'The Death of Machothink: Feminist Research and the Transformation of Peace Studies', *Women's Studies International Forum*, 7.
Robertson, G. (2006) *Crimes against Humanity: The Struggle for Global Justice* (New York).
Robinson, F. (1999) *Globalizing Care: Ethics, Feminist Theory, and International Relations* (Boulder).
—— (2006) 'Methods of Feminist Normative Theory: A Political Ethic of Care for International Relations' in B. Ackerly, M. Stern and J. True (eds), *Feminist Methodologies for International Relations* (Cambridge).
Robinson, W. I. (2004) *A Theory of Global Capitalism: Production, Class and State in a Transnational World* (Baltimore).
Robinson, W. I., and Harris, J. (2000) 'Towards a Global Ruling Class? Globalization and the Transnational Capitalist Class', *Science and Society*, 64(1).
Roderick, R. (1986) *Habermas and the Foundations of Critical Theory* (London).
Rodin, D. (2002) *War and Self-Defense* (Oxford 2002).
Rose, G. (1998) 'Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy', *World Politics*, 51.
Rosecrance, R. N. (1966) 'Bipolarity, Multipolarity, and the Future', *Journal of Conflict Resolution*, 10.
—— (1986) *The Rise of the Trading State* (New York).
Rosenau, J. (1992) 'Governance, Order, and Change in World Politics', in J. N. Rosenau, and E.-O. Czempiel (eds), *Governance Without Government: Order and Change in World Politics* (Cambridge).
—— (1993) 'Environmental Challenges in a Turbulent World', in K. Conca and R. Lipschutz (eds), *The State and Social Power in Global Environmental Politics* (New York).
Rosenau, J. and Holsti, O. (1982) 'Women Leaders and Foreign Policy Opinions', in E. Boneparth and E. Stoper (eds), *Women, Power, and Politics* (New York).
Rosenberg, J. (1994) *The Empire of Civil Society: A Critique of the Realist Theory of International Relations* (London).
—— (2000) *The Follies of Globalization Theory: Polemical Essays* (London).
—— (2006) 'Why is there no International Historical Sociology?', *European Journal of International Relations*, 12(3).
—— (2007) 'International Relations – The Higher Bullshit: A Reply to the Globalization Theory Debate', *International Politics*, 44 (4).

Rosenthal, J. H. (1991) *Righteous Realists: Political Realism, Responsible Power, and American Culture in the Nuclear Age* (Baton Rouge).
Rowlands, I.H.. (1994) *The Politics of Global Atmosphere* (Manchester).
Ruggie, J. (1983) 'Continuity and Transformation in the World Polity: Toward a Neo-Realist Synthesis', *World Politics*, 35(2).
—— (1986) 'Continuity and Transformation in the World Polity: Toward a Neorealist Synthesis', in R. O. Keohane (ed.), *Neorealism and Its Critics* (New York).
—— (1993) 'Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations', *International Organization*, 47(1).
Runyan, A. S. and Peterson, V. S. (1991) 'The Radical Future of Realism: Feminist Subversions of IR Theory', *Alternatives*, 16(1).
Rupert, M. (1995) *Producing Hegemony: The Politics of Mass Production and American Global Power* (Cambridge).
—— (2000) *Ideologies of Globalization: Contending Visions of a New World Order* (London).
—— (2003) 'Globalising Common Sense: A Marxian–Gramscian (Re-vision) of the Politics of Governance/Resistance', *Review of International Studies*, 29.
Rupert, M., and Solomon, M. S. (2005) *Globalization and International Political Economy: The Politics of Alternative Futures* (Lanhan).
Rupp, L. (1997) *Worlds of Women: The Making of an International Women's Movement* (Princeton).
Russell, F. H. (1975) *The Just War in the Middle Ages* (Cambridge).
Russell, G. (1990) *Hans J. Morgenthau and the Ethics of American Statecraft* (Baton Rouge).
Russett, B. (1993) *Grasping the Democratic Peace* (Princeton).
Rustin, C. (1999) 'Habermas, Discourse Ethics, and International Justice', *Alternatives*, 24(2).
Sachs, W. (ed.) (1992) *The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power* (London).
—— (1993) 'Global Ecology and the Shadow of "Development"', in W. Sachs (ed.), *Global Ecology* (London).
—— (ed.) (1993) *Global Ecology* (London).
Said, E. (1979) *Orientalism: Western Conceptions of the Orient* (London).
Sale, K. (1980) *Human Scale* (San Francisco).
Sassen, S. (1991) *The Global City: New York, London, Tokyo* (Princeton).
—— (1998a) 'Notes on the Incorporation of Third World Women into Wage Labor through Immigration and Offshore Production', in S. Sassen, *Globalization and its Discontents* (New York).
—— (1998b) 'Toward a Feminist Analysis of the Global Economy', in S. Sassen, *Globalization and its Discontents* (New York).
Scarre, C. (ed.) (2005) *The Human Past: World Prehistory and the Evolution of Human Societies* (London).
Scheuerman, W. E. (2004) *Liberal Democracy and the Social Acceleration of Time* (Baltimore).
Schmidt, B. C. (1998) *The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations* (Albany).

Scholte, J.-A. (2000) *Globalization: A Critical Introduction* (Basingstoke).
Schumacher, E. F. (1976) *Small is Beautiful* (London).
Schwarzenberger, G. (1951) *Power Politics: A Study of International Society* (London/New York).
Schweller, R. L. (1994) 'Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In', *International Security*, 19.
—— (1997) 'New Realist Research on Alliances: Refining, Not Refuting, Waltz's Balancing Proposition', *American Political Science Review*, 91.
—— (1998) *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest* (New York).
—— (1999) 'Managing the Rise of Great Powers: History and Theory', in A. I. Jonston and R. S. Ross (eds), *Engaging China: The Management of an Emerging Power* (London).
—— (2003) 'The Progressivism of Neoclassical Realism', in C. Elman and M. F. Elman (eds), *Progress in International Relations Theory: Appraising the Field* (Cambridge).
—— (2006) *Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of Power* (Princeton).
Schweller, R. L. and Priess, D. (1997) 'A Tale of Two Realisms: Expanding the Institutions Debate', *Mershon International Studies Review*, 41.
Scott, J. W. (1988) *Gender and the Politics of History* (New York).
Sen, A. (2001) *Development as Freedom* (New York).
Shakman Hurd, E. (2004) 'The Political Authority of Secularism in International Relations', *European Journal of International Relations*, 10(2).
—— (2007) *The Politics of Secularism in World Politics* (Princeton).
Shapcott, R. (1994) 'Conversation and Co-existence: Gadamer and the Interpretation of International Society', *Millennium*, 23(1).
—— (2000a) 'Solidarism and After: Global Governance, International Society and the Normative "Turn"', *Pacifica Review*, 12(2).
—— (2000b) 'Beyond the Cosmopolitan/Communitarian Divide: Justice, Difference and Community in International Relations', in M. Lensu and J.-S. Fritz (eds), *Value Pluralism, Normative Theory and International Relations* (London).
—— (2001) *Justice, Community and Dialogue in International Relations* (Cambridge).
Shapiro, M. J. (1988a) *The Politics of Representation* (Madison).
—— (1998) 'The Events of Discourse and the Ethics of Global Hospitality', *Millennium*, 27(3).
—— (2005) 'The Fog of War', *Security Dialogue*, 36(2).
—— (2007) 'The New Violent Cartography', *Security Dialogue*, 38(3).
Sharoni, S. (1993) 'Middle-East Politics Through Feminist Lenses: Toward Theorizing International Relations from Women's Struggles', *Alternatives*, 18.
Sharp, G. (1973) *The Politics of Nonviolent Action* (Boston).
Shepherd, L. J. (2007) 'Victims, Perpetrators and Actors' Revisited: Exploring the Potential for a Feminist Reconceptualisation of (International) Security and (Gender) Violence', *British Journal of Politics and International Relations*, 9(1).

—— (2008) 'Power and Authority in the Production of United Nations Security Council Resolution 1325', *International Studies Quarterly*, 52(2).
Ship, S. J. (1994) 'And What About Gender? Feminism and International Relations Theory's Third Debate', in W. S. Cox and C. T. Sjolander (eds), *Beyond Positivism: Critical International Relations Theory* (Boulder).
Shiva, V. (1988) *Staying Alive: Women, Ecology and Development* (London).
—— (1993) 'The Greening of the Global Reach', in W. Sachs (ed.), *Global Ecology* (London).
Shue, H. (1992) 'The Unavoidability of Justice', in A. Hurrell and B. Kingsbury (eds), *The International Politics of the Environment* (Oxford).
—— (1995) 'Ethics, the Environment, and the Changing International Order', *International Affairs*, 71(3).
—— (1999) 'Global Environment and International Inequality', *International Affairs*, 75(3).
Shue, H. and Rodin, D. (eds) (2007) *Preemption: Military Action and Moral Justification* (Oxford).
Simpson, G. (2004) *Great Powers and Outlaw States: Unequal Sovereigns in the International Legal Order* (Cambridge).
Sinclair, T. J. (ed.) (2003) *Global Governance* (London).
Singer, J. D. (1961) 'The Level-of-Analysis Problem in International Relations', *World Politics*, 14(1).
Singer, P. (2002) *One World: The Ethics of Globalization* (New Haven).
Skocpol, T. (1979) *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China* (Cambridge).
—— (1984) 'Sociology's Historical Imagination', in T. Skocpol (ed.), *Visions of Historical Sociology* (Cambridge).
Slaughter, A.-M. (2004) *A New World Order* (Princeton).
Smith, D. (1990) *The Rise of Historical Sociology* (Cambridge).
Smith, M. J. (1986) *Realist Thought from Weber to Kissinger* (Baton Rouge).
Smith, S. (1995) 'The Self-Image of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory', in K. Booth and S. Smith (eds), *International Relations Theory Today* (Cambridge).
—— (1996) 'Positivism and Beyond', in S. Smith, K. Booth and M. Zalewski (eds), *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge).
—— (1997) 'Power and Truth: A Reply to Wallace', *Review of International Studies*, 22(4).
Smith, S., Booth, K. and Zalewski, M. (eds) (1996) *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge).
Snyder, G. H. (1996) 'Process Variables in Neorealist Theory', *Security Studies*, 5.
—— (1997) *Alliance Politics* (Ithaca).
—— (2002) 'Mearsheimer's World: Offensive Realism and the Struggle for Security', *International Security*, 27.
Snyder, J. (1991) *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition* (Ithaca).
Soguk, N. and Whitehall, G. (1999) 'Wandering Grounds: Transversality, Identity, Territoriality, and Movement', *Millennium*, 28(3).

Sorabji, R. and Rodin, D. (eds) (2006) *The Ethics of War: Shared Problems in Different Traditions* (Aldershot).
Spaargaren, G., Mol, A. and Buttel, F. (eds) (2006), *Governing Environmental Flows: Global Challenges to Social Theory* (Cambridge MA).
Sparr, P. (ed.) (1994) *Mortgaging Women's Lives: Feminist Critiques of Structural Adjustment* (London).
Spretnak, C. and Capra, F. (1984) *Green Politics: The Global Promise* (London).
Spykman, N. J. (1942) *America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power* (New York).
Stalin, J. (1953) 'Marxism and the National Question', *Collected Works* (Moscow).
Standing, G. (1992) 'Global Feminization Through Flexible Labor', in C. K. Wilber and K. P. Jameson (eds), *The Political Economy of Development and Underdevelopment*, 5th edn (New York).
StasiUlis, D. and Bakan, A. B. (1997) 'Negotiating Citizenship: The Case of Foreign Domestic Workers in Canada', *Feminist Review*, 57.
Steans, J. (1995) *Gender and International Relations*, 2nd edn (Cambridge).
Stearns, P. N., and Stearns, C. Z. (1985) 'Emotionology: Clarifying the History of Emotions and Emotional Standards', *American Historical Review*, 90(4).
Stern, M. (2005) *Naming Insecurity-Constructing Identity* (Manchester).
Steuernagel, G. A. (1990) 'Men do not do Housework! The Image of Women in Political Science', in M. Paludi and G. A. Steuernagel (eds), *Foundations for a Feminist Restructuring of the Academic Disciplines* (New York).
Stewart, C. (1997) 'Old Wine in Recycled Bottles: The Limitations of Green International Relations Theory', Paper presented to the BISA Annual Conference.
Stiehm, J. H. (2006) *Champions for Peace: Women Winners of the Nobel Peace Prize* (Lanham).
Stienstra, D. (1994) *Women's Movements and International Organizations* (Toronto).
Strange, S. (1985) 'Protectionism and World Politics', *International Organisation*, 39(2).
—— (1991) 'New World Order: Conflict and Co-operation', *Marxism Today*, January.
—— (1996) *The Retreat of the State* (Cambridge).
—— (1998) *Mad Money* (Michigan).
Suganami, H. (1989) *The Domestic Analogy and World Order Proposals* (Cambridge).
—— (1996) *On the Causes of War* (Oxford).
Suh, J. J., Katzenstein, P. J. and Carlson, A. (2004) *Rethinking Security in East Asia: Identity, Power, and Efficiency* (Palo Alto).
Sylvester, C. (1987) 'The Dangers of Merging Feminist and Peace Projects', *Alternatives*, 8(4).
—— (1990a) 'The Emperors' Theories and Transformations: Looking at the Field through Feminist Lens', in D. Pirages and C. Sylvester (eds), *Transformations in the Global Political Economy* (London).
—— (1990b) *Feminist International Relations: An Unfinished Journey* (Cambridge).

—— (1992) 'Feminist Theory and Gender Studies in International Relations', *International Studies Notes*, 16(1).
—— (1994a) *Feminist Theory and International Relations in a Postmodern Era* (Cambridge).
—— (1994b) 'Empathetic Co-Operation: A Feminist Method for IR', *Millennium*, 23(2).
—— (2002) *Feminist International Relations: An Unfinished Journey* (Cambridge).
Sznaider, N. (2001) *The Compassionate Society: Care and Cruelty in Modern Society* (Oxford).
Taliaferro, J. W. (2000/1) 'Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited,' *International Security*, 25.
Tan, K.-C. (2000) *Toleration, Diversity, and Global Justice* (University Park).
—— (2004) *Justice without Borders: Cosmopolitanism, Nationalism and Patriotism* (Cambridge).
—— (2006) 'The Duty to Protect', in T. Nardin and M. S. Williams (eds), *Humanitarian Intervention* (New York).
Tannenwald, N. (1999) 'The Nuclear Taboo: The United States and the Normative Basis of Nuclear Non-Use', *International Organization*, 53(3).
Taylor, A. J. P. (1961) *The Origins of the Second World War* (Harmondsworth).
Taylor, B. (ed.) (1995) *Ecological Resistance Movements: The Global Emergence of Radical and Popular Environmentalism* (Albany).
Taylor, C. (1997) 'Interpretation and the Sciences of Man', in F. Dallmayr and T. McCarthy (eds), *Understanding and Social Inquiry* (Notre Dame).
Taylor, M. (1976) *Anarchy and Cooperation* (London).
—— (1987) *The Possibility of Co-operation* (Cambridge).
Tellis, A. (1995/6) 'Reconstructing Political Realism: The Long March to Scientific Theory', *Security Studies*, 5.
Teschke, B. (1998) 'Geopolitical Relations in the European Middle Ages', *International Organisation*, 52(2).
—— (2003) *The Myth of 1648: Class, Geopolitics and the Making of Modern International Relations* (London).
Tessler, M., Nachtwey, J. and Grant, A. (1999) 'Further Tests of the Women and Peace Hypothesis: Evidence from Cross-National Survey Research in the Middle East', *International Studies Quarterly*, 43(3).
Tessler, M. and Warriner, I. (1997) 'Gender, Feminism and Attitudes toward International Conflict: Exploring Relationships with Survey Data from the Middle East', *World Politics*, 49.
The Ecologist (1972) *Blueprint for Survival* (Harmondsworth).
—— (1993) *Whose Common Future? Reclaiming the* Commons (London).
Thomas, C. (1999) 'Where is the Third World Now?', *Review of International Studies*, Special Issue, 25.
Thomas, S. (2001) 'Faith History and Martin Wight: The Role of Religion in the Historical Sociology of the English School of International Relations', *International Affairs*, 77(4).
Thompson, K. W. (1985) *Moralism and Morality in Politics and Diplomacy* (Lanham).

Thompson, K. W. and Meyers, R. J. (eds) (1977) *Truth and Tragedy: A Tribute to Hans Morgenthau* (Washington).
Thomson J. E. (1994) *Mercenaries, Pirates and Sovereigns* (Princeton).
Thucydides (1982) *The Peloponnesian War* (New York).
Tickner, J. A. (1988) 'Hans Morgenthau's Political Principles of Political Realism: A Feminist Reformulation', *Millennium*, 17(3).
—— (1991) 'On the Fringes of the World Economy: A Feminist Perspective', in C. Murphy and R. Tooze (eds), *The New International Political Economy* (Boulder).
—— (1992) *Gender in International Relations* (New York).
—— (2001) *Gendering World Politics: Issues and Approaches in the Post-Cold War Era* (New York).
—— (2002) 'Feminist Perspectives on 9/11', *International Studies Perspectives*, 3(4).
Tierney, B. (1997) *The Idea of Natural Rights* (Atlanta).
Tilly, C. (1992) *Coercion, Capital and European States: AD 990–1992* (Oxford).
Trainer, F. E. (1985) *Abandon Affluence!* (London).
Treitschke, H. V. (1916) *Politics* (London).
Tronto, J. (1989) 'Woman, the State and War: What Difference Does Gender Make?', in V. S. Peterson (ed.), *Clarification and Contestation: A Conference Report* (Los Angeles).
—— (2006) 'Is Peacekeeping care Work?', paper presented at the Canadian Political Science Asociation, June.
True, J. (2003) *Gender, Globalization and Postsocialism: The Czech Republic After Communism* (New York).
—— (2004) 'Feminism', in A. Bellamy (ed.), *International Society and its Critics* (Oxford).
—— (2008a) 'Gender Mainstreaming and Regional Trade Governance in Asia Pacific Economic Cooperation (APEC)' in S. M. Rai and G. Waylen (eds), *Global Governance: Feminist Perspectives*, (New York).
—— (2008b) 'The Unlikely Coupling of Feminism and Realism in International Relations' in A. Freyberg-Inan, E. Harrison and P. James (eds), *Rethinking Realism in International Relations: Between Tradition and Innovation* (Baltimore).
True, J. and Mintrom, M. (2001) 'Transnational Networks and Policy Diffusion: The Case of Gender Mainstreaming', *International Studies Quarterly*, 45(1).
Tuathail, G. Ó. (1996) *Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space* (Minneapolis).
Tuck, R. (1993) *Philosophy and Government 1572–1651* (Cambridge).
—— (1999) *The Rights of War and Peace: Political Thought and the International Order from Grotius to Kant* (Oxford).
Tucker, R. W. (1977) *The Inequality of Nations* (New York).
—— (1985) *Intervention and the Reagan Doctrine* (New York).
Turner, B. (2003) 'Historical Sociology of Religion: Politics and Modernity' in G. Delanty and E. Isin (eds), *Handbook of Historical Sociology* (London).

United Nations (1992) *Framework Convention on Climate Change* (New York).
United Nations (2000) *The World's Women's Progress* (New York).
United Nations Development Programme (UNDP) (1999) *Human Development Report 1999: Globalization with a Human Face* (Oxford).
Van Evera, S. (1998) 'Offense, Defense, and the Causes of War,' *International Security*, 22.
Van Parijs, P. (2007) 'International Distributive Justice', in R. E. Goodin, P. Pettit, and T. Pogge (eds), *A Companion to Contemporary Political Philosophy*, 2nd edn (Malden).
Vasquez, J. A. (1998) *The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neotraditionalism* (Cambridge).
Victor, D., Raustiala, K. and Skolnikoff, E. (eds) (1998), *The Implementation and Effectiveness of International Environmental Commitments: Theory and Practice* (Cambridge).
Vincent, R. J. (1984a) 'Edmund Burke and the Theory of International Relations', *Review of International Studies*, 10.
—— (1984b) 'Racial Equality', in H. Bull and A. Watson (eds), *The Expansion of International Society* (Oxford).
—— (1986) *Human Rights and International Relations* (Cambridge).
—— (1994) *Non-Intervention and International Order* (Princeton).
Vincent, R. J. and Wilson, P. (1994) 'Beyond Non-Intervention', in I. Forbes and M. Hoffman (eds), *Political Theory, International Relations and the Ethics of Intervention* (London).
Vogel, U. (2003) 'Cosmopolitan Loyalties and Cosmopolitan Citizenship in the Enlightenment', in M. Waller and A. Linklater (eds), *Political Loyalty and the Nation-State* (London).
Vogler, J. (1992) 'Regimes and the Global Commons: Space, Atmosphere and Oceans' in A. McGrew and P. Lewis (eds), *Global Politics: Globalisation and the Nation-State* (Cambridge).
—— (1995) *The Global Commons: A Regime Analysis* (London).
Wackernagel, M. and Rees, W. (1996) *Our Ecological Footprint: Reducing Human Impact on the Earth* (Gabriola Island).
Walker, R. B. J. (1987) 'Realism, Change and International Political Theory', *International Studies Quarterly*, 31(1).
—— (1989) 'History and Structure in the Theory of International Relations', *Millennium*, 18(2).
—— (1992) 'Gender and Critique in the Theory of International Relations', in V. S. Peterson (ed.), *Gendered States: Feminist (Re)visions of International Relations Theory* (Boulder).
—— (1993) *Inside/Outside: International Relations as Political Theory* (Cambridge).
—— (1995a) 'From International Relations to World Politics', in Camilleri, A. Jarvis and A. Paolini (eds), *The State in Transition: Reimagining Political Space* (Boulder).
—— (1995b) 'International Relations and the Concept of the Political', in Booth and S. Smith (eds), *International Relations Theory Today* (Cambridge).

—— (2000) 'International Relations Theory and the Fate of the Political', in M. Ebata and B. Neufeld (eds), *Confronting the Political in International Relations* (London).
Wall, D. (1994) 'Towards a Green Political Theory – In Defence of the Commons?', in P. Dunleavy and J. Stanyer (eds), *Contemporary Political Studies: Proceedings of the Annual Conference* (Belfast).
Wallace, W. (1996) 'Truth and Power, Monks and Technocrats: Theory and Practice in International Relations', *Review of International Studies*, 22(3).
Waller, M. and Linklater, A. (eds) (2003) *Political Loyalty and the Nation-State* (London).
Wallerstein, I. (1974) *The Modern World-System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century* (London).
—— (1979) *The Capitalist World Economy* (Cambridge).
Walt, S. M. (1987) *The Origins of Alliances* (Ithaca).
Walter, A. (1996) 'Adam Smith and the Liberal Tradition in International Relations', in I. Clark and I. B. Neumann (eds), *Classical Theories of International Relations* (Oxford).
Waltz, K. N. (1959) *Man, the State and War* (New York).
—— (1964) 'The Stability of a Bipolar World', *Daedalus*, 93.
—— (1979) *Theory of International Politics* (Reading).
—— (1986) 'Reflections on Theory of International Politics: A Response to My Critics', in R. O. Keohane (ed.), *Neo-Realism and Its Critics* (New York).
—— (1990) 'Nuclear Myths and Political Realities', *American Political Science Review*, 84.
—— (1991a) 'America as a Model for the World?', *PS: Political Science and Politics*, 24(4).
—— (1991b) 'Realist Thought and Neo-Realist Theory', in R. L. Rothstein (ed.), *The Evolution of Theory in International Relations: Essays in Honor of William T. R. Fox* (Columbia).
—— (1993) 'The Emerging Structure of International Politics', *International Security*, 18.
—— (1996) 'International Politics Is Not Foreign Policy', *Security Studies*, 6.
—— (2002) 'The Continuity of International Politics', in K. Booth and T. Dunne (eds), *Worlds in Collision: Terror and the Future of Global Order* (Basingstoke).
Walzer, M. (1977) *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations* (New York).
—— (1983) *Spheres of Justice: A Defense of Pluralism and Equality* (New York).
—— (2004) *Arguing about War* (New Haven).
Wapner, P. (1996) *Environmental Activism and World Civic Politics* (Albany).
Warren, B. (1980) *Imperialism: Pioneer of Capitalism* (London).
Watson, A. (1982) *Diplomacy: The Dialogue between States* (London).
—— (1987) 'Hedley Bull, States Systems and International Societies', *Review of International Studies*, 13.
—— (1993) *The Evolution of International Society* (London).

WCED (1987) *Our Common Future – Report of the World Commission on Environment and Development* (Oxford).
Weber, C. (1994) 'Good Girls, Little Girls, and Bad Girls: Male Paranoia in Robert Keohane's Critique of Feminist International Relations', *Millennium*, 23(2).
—— (1995) *Simulating Sovereignty: Intervention, the State, and Symbolic Exchange* (Cambridge).
—— (1998) 'Performative States', *Millennium*, 27(1).
—— (2002) 'Flying Planes Can be Dangerous', *Millennium*, 31(1).
Weber, M. (1948) 'Social Psychology of the World Religions', in H. H. Gerth and C. Wright Mills (eds), *From Max Weber: Essays in Sociology* (London).
—— (2002) 'Engaging Globalization: Critical Theory and Global Political Change', *Alternatives*, 27(3).
—— (2005) '"The Critical Social Theory of the Frankfurt School, and the "Social Turn" in IR', *Review of International Studies*, 31(1).
—— (2007) 'The Concept of Solidarity in the Study of World Politics: Towards a Critical Theoretic Understanding', *Review of International Studies*, 33(4).
Weinstock, D. (2005) *Global Justice, Global Institutions* (Calgary).
Weiss, L. (1998) *The Myth of the Powerless State: Governing the Economy in a Global Era* (Cambridge).
Welch, D. (1993) *Justice and the Genesis of War* (Cambridge).
Weldon, L. (2006) 'Inclusion, Solidarity and Social Movements: The Global Movement Against Gender Violence', *Perspectives on Politics*, 4(1).
Wendt, A. (1992) 'Anarchy is what States Make of it', *International Organization*, 46.
—— (1994) 'Collective Identity Formation and the International State', *American Political Science Review*, 88(2).
—— (1995) 'Constructing International Politics', *International Security*, 20(1).
—— (1999) *Social Theory of International Politics* (Cambridge).
—— (2003) 'Why a World State is Inevitable', *European Journal of International Relations*, 9(4).
Wendt, A. and Shapiro, I. (1997) 'The Misunderstood Promise of Realist Social Theory', in K. R. Monroe (ed.), *Contemporary Empirical Theory* (Berkeley).
Wheeler, N. J. (2000) *Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society* (Oxford).
—— (2004) 'The Kosovo Bombing Campaign', in C. Reus-Smit (ed.), *The Politics of International Law* (Cambridge).
Wheeler, N. J. and Dunne, T. (1996) 'Hedley Bull's Pluralism of the Intellect and Solidarism of the Will', *International Affairs*, 72.
—— (1998) 'Good International Citizenship: A Third Way for British Foreign Policy', *International Affairs*, 74.
Wheen, F. (1999) *Karl Marx* (London).
White, J. B. (1984) *When Words Lose their Meaning: Constitutions and Reconstitutions of Language, Character, and Community* (Chicago).
Whitworth, S. (1994) *Feminism and International Relations: Towards a Political Economy of Gender in Interstate and Non-Governmental Institutions* (London).

—— (2001) 'The Practice, and Praxis, of Feminist Research in International Relations', in R. W. Jones (ed.), *Critical Theory and World Politics* (Boulder).
—— (2004) *Men, Militarism and UN Peacekeeping: A Gendered Analysis* (Boulder).
Wight, M. (1966a) 'Why is there no International Theory?', in H. Butterfield and M. Wight (eds), *Diplomatic Investigations, Essays in the Theory of International Relations* (London). Reprinted in J. Der Derian (ed.) (1995), *International Theory: Critical Investigations* (Basingstoke).
—— (1966b) 'Western Values in International Relations', in H. Butterfield and M. Wight (eds), *Diplomatic Investigations, Essays in the Theory of International Relations* (London).
—— (1977) *Systems of States* (Leicester).
—— (1991) *International Theory: The Three Traditions*, ed. G. Wight and B. Porter (Leicester).
—— (1992) *International Theory: The Three Traditions* (New York).
Williams, J. (2006) *The Ethics of Territorial Borders: Drawing Lines in the Shifting Sand* (Basingstoke).
Williams, J. and Goose, S. (1998) 'The International Campaign to Ban Land Mines' in A. Maxwell, R. Cameron, J. Lawson and B. W. Tomlin (eds), *To Walk Without Fear: The Global Movement to Ban Landmines* (Toronto).
Wilson, P. (1998) 'The Myth of the First Great Debate', *Review of International Studies*, Special Issue, 24.
—— (2003) *The International Theory of Leonard Woolf* (London).
Wohlforth, W. C. (1999) 'The Stability of a Unipolar World', *International Security*, 24.
—— (2008) 'Realism', in C. Reus-Smit and D. Sindal (eds), *Oxford Handbook of International Relations* (Oxford).
Wohlforth, W. C., Little, R., Kaufman, S. J., *et al.* (2007) 'Testing Balance-of-Power Theory in World History', *European Journal of International Relations*, 13.
Wolfers, A. and Martin, L. W. (eds) (1956) *The Anglo-American Tradition in Foreign Affairs: Readings from Thomas More to Woodrow Wilson* (New Haven).
Wyn Jones, R. (2001) 'Introduction: Locating Critical International Relations Theory', in R. W. Jones (ed.), *Critical Theory and World Politics* (Boulder).
Yergin, D. (1990) *Shattered Peace*, rev. edn (London).
Young, I. M. (2006) *Global Challenges: War, Self-Determination and Responsibility for Justice* (Cambridge).
Young, O. R. (1982) 'Regime Dynamics', *International Organization*, 36(2).
—— (1989a) 'The Politics of International Regime Formation: Managing Natural Resources and the Environment', *International Organization*, 43(3).
—— (1989b) *International Cooperation: Building Regimes for Natural Resources and the Environment* (Ithaca).
—— (1994) *International Governance: Protecting the Environment in a Stateless Society* (Ithaca).
—— (1997) 'Global Governance: Towards a Theory of Decentralized World Order', in O.R. Young (ed.), *Global Governance: Drawing Insights from the Environmental Experience*, (Ithaca).

—— (1999a) *Governance in World Affairs* (Ithaca).
—— (ed.) (1999b), *The Effectiveness of International Environmental Regimes: Causal Connections and Behavioral Mechanisms* (Cambridge).
Zacher, M. W. and Matthew, R. A. (1995) 'Liberal International Theory: Common Threads, Divergent Strands', in C. W. Kegley Jr (ed.), *Controversies in International Relations Theory* (New York).
Zakaria, F. (1998) *From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role* (Princeton).
Zalewski, M. (1993) 'Feminist Standpoint Theory Meets International Relations Theory', *The Fletcher Forum for World Affairs*, 75(1).
—— (1995) 'Well, What is the Feminist Perspective on Bosnia?', *International Affairs*, 71(2).
Zalewski, M. and Parpart, J. (eds) (1998) *The 'Man' Question in International Relations* (Boulder).
Zehfuss, M. (2003) 'Forget September 11', *Third World Quarterly*, 24(3).
Zolberg, A. (1981) 'Origins of the Modern World System: A Missing Link', *World Politics*, 33(2).

المؤلفون فى سطور:

سكوت بورتشيل: كبير محاضرى العلاقات الدولية بجامعة ديكن فى أستراليا.

ريتشارد ديفيتاك: محاضر فى العلوم السياسية بجامعة موناش فى أستراليا.

جاك دونللي: أستاذ كرسى أندرو ميلون للعلوم السياسية بجامعة دينفر فى الولايات المتحدة الأمريكية.

أندرو لينكليتر: أستاذ كرسى ودرو ويلسون للسياسة الدولية بجامعة ويلز فى أبيرستويذ بالمملكة المتحدة.

ماثيو باترسون: أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة أوتاوا فى كندا.

كريستيان رويس- سميث: أستاذ العلاقات الدولية بالجامعة الأسترالية فى أستراليا.

جاكى ترو: محاضر فى السلسلة الدولية بجامعة أوكلاند فى نيوزيلاندا.

تيرى ناردين: أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة سنغافورة.

المترجم فى سطور:

محمد صفار

أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة القاهرة. نشرت له دراسات عن: مفهوم القوة عند ميشيل فوكو، والنظرية السياسية عند سيد قطب، والأصول الفكرية للتوجه الشرقى للسياسة الخارجية المصرية، وإدارة المرحلة الانتقالية فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير، والعلاقة بين الفلسفة والثورة: قراءة فى تلخيص ابن رشد لكتاب السياسة لأفلاطون. كما سبقت له ترجمة كتب: التطهير الثقافى فى العراق، وتاريخ الكتاب المقدس، ومقدمة فى الأيديولوجيات السياسية.

التصحيح اللغـوى : وجيــه فـاروق
الإشــراف الفنــى : محسن مصطفى